

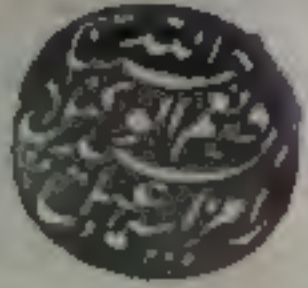




الاول من المحيط لرضي الدين السرخسي

492

اسم الفم
الحمد لله
الذي هدانا
للهو



كتاب	باب	فصل	فصل	فصل
الطهارة	ما ينقض الوضوء وما لا ينقض	الخارج الجنب من غير السبيلين	المستحاضة وصاحب المرح السائل	ومن قاء ملء الفم
١	١	٢	٢	٢
باب	باب	فصل	باب	باب
الأستجار والفسل الجنابة	ما يجوز به الوضوء وما لا يجوز	الماء المستعمل وباب ما يخرج من الماء وما لا ينجس وفصل الماء الراكد	الأواني والآبار وفصل الواقع في البئر	الاستنار
٣	٤	٥	٦	٧
باب	باب	باب	باب	باب
الانجاس	باب مقداره الخمسة التي يمنع جواز الصلوة وفصل طهارة الثوب وابدن والمكانات	تظهر هذه النجاسات	تظهر جلود الميتة	باب التيمم وفصل لا يصح التيمم إلا بالنية
٨	٩	١٠	١١	١١
فصل	فصل	فصل	فصل	باب
يخوز التيمم بكل مكان من جنس الأرض	في متى يتيمم وفصل في أين يتيمم	وما يبطل الوضوء يبطل التيمم	أتم التيمم فورا متوضئين	باب المسح على الخفين والجباثر وفصل يسبح المقيم يوما وليلة وفصل وشطره ان يكون بلبوسا
١١	١٢	١٣	١٤	١٤
فصل	مسائل	كتاب	باب	باب
المشروع مسحا لمحض دون باطنه وفصل وإذا نفقت مدة المسح	المسح على الجبهة	الصلوة	موافقة الصلوة وفصل في الأوقات المحضة وفصل في الأوقات المكروهة	الأذان
١٥	١٥	١٥	١٦	١٧
فصل	فصل	باب	باب	باب
الأذان في اللغة وفصل في سنن الأذان وفصل الأذان في الصلوات المكتوبات	ويجب على سامعين عند الأذان	ستر العورة وباب استقبال القبلة	النية وباب بكية الافتتاح	باب ما يفعل المصلي بعد الافتتاح وباب القراءة في الصلوة
١٧	١٨	١٨	١٩	٢٠
باب	باب	باب	باب	باب
الركوع وباب السجود	القعود	ما ينبغي في الصلوة وما يكفر فيها	باب صلوة التطوع قبل الغرض وبعد وباب التطوع المطلق	باب الرجز بدلالة الغرضية في جماعة
٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥

باب صلوة الوتر وباب صلوة التراويح	فصل قال بعض مشايخنا وقت التراويح ما بين العشاء	فصل اختلف المشايخ في قراءة القراءة في التراويح وفصل لوصلي ويحيى بتسليمه	فصل ولا يستحب أن يصلي القروحة الواحدة امامات	باب الصلوة بالجماعة وباب الامة
٢٦	٢٦	٢٧	٢٧	٢٧
باب الايماءة والامامة والمامور	باب اختلاف فرض الامام والمأمور	باب ما يمنع صحة الاقتداء وما لا يمنع	فصل بينه وبين الاحكام حائط جازت صلوة	باب حكم الاقوق والمسيوق
٢٨	٢٨	٢٩	٢٩	٣٠
باب قضاء المترك في صلوة وفصل ولو سجد في ركعة ولم يرتفع	باب النهي وفصل سهي امام	فصل وسجد سجدة في التسوية بعد السلام	فصل فلن يبرأ ثلاثا صلى ام اربعاً	باب الحديث في الصلوة وباب التقهة في الصلوة
٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٤
باب الاستحلاف	فصل احد ثلث الامام فقدم مسبقاً وباب ما يقطع الصلوة وما لا يقطعها	باب قضاء الغائبة	باب الشك في الغائبات	باب ما يتعلق به الوجوب من الوقت وباب صلوة المريض
٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩
باب صلوة المسافر وفصل بطل حكم الشر بنية الإقامة	فصل الموضع الصالح للإقامة	باب الصلوة على الرافعة وباب الصلوة في الماء والطين	باب الصلوة في السفينة وباب صلوة الجمعة	فصل للجمعة شرائط
٤٠	٤١	٤٢	٤٢	٤٣
فصل وصلوة الجمعة ركعتان	باب صلوة العيد وفصل يصلي الامام ركعتين وفصل ومن أصبح يوم العيد	باب التكبير في أيام التشريق وباب صلو الخوف	باب صلو الكسوف وباب صلو الاستسقاء	باب الصلوة بمكة وباب بجدة المدينة
٤٥	٤٥	٤٦	٤٧	٤٧
فصل قرأ آية واحدة في مجلس واحد مراراً يكفيه سجد واحد	كتاب الجنائز باب غسل الميت	باب التكفين وباب حمل الجنازة وباب وضع الجنازة	باب كيفية صلوة الجنازة	باب من احتق بالصلوة على الميت وباب ما يجب كراهة صلوة الجنازة
٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥١
باب الدفن وباب الشهد	كتاب التجارات	كتاب الزكاة باب زكاة الذهب والفضة	باب زكاة اموال التجارة	باب زكاة الابل السائمة
٥٢	٥٣	٥٤	٥٤	٥٥

باب زكاة البقر وباب زكاة الغنم	باب صدقة الجحش والفصلون العجايل وباب زكاة الخيل	باب زكاة الفاسدة وباب زكاة الدين	فصل كل من عليه ولد مطالب من جهة العباد	باب الزكاة في الاجارة وباب مال الصبي والجفت
٥٦	٥٦	٥٧	٥٨	٥٨
باب زكاة المريض وباب تقصير الرجل في ماله بعد الحول	باب ضلك مال الزكاة وباب تجيل الزكاة	باب ما يجوز ادائه عن الزكاة	فصل وركن الزكاة	باب الزكاة وما يوجب عليه وباب من له اخذ الصدقات
٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٢
باب ويوضع فيه الصدقات	باب ما يبر على العاشد وباب المعدن والركاد	فصل ولا شيء مما يخرج من البحر	باب صدقة الفطر	فصل واما وقت الوجوب وباب من يوضع فيه الخس وغيره
٦٣	٦٤	٦٤	٦٥	٦٦
باب العشر والخراج وباب منعرفة ارض العشر والخراج	باب ما يجب فيه العشر وقس ولا شيء في العمل	باب ما ينضم بعضه الى بعض	باب ما يجب لصاحب الارض وباب بيع الطعام المشوي	باب اجارة ارض العشر والخراج وباب الخراج
٦٦	٦٧	٦٧	٦٧	٦٨
باب بيع ارض الخراج وباب اخذ الجزية	باب الاوقات التي يكره فيها الصوم	باب ما يكره للصائم ان يقبله وما يستحب وباب ما يفطر وما لا يفطر	باب ما يكره للصائم ان يقبله وما يستحب وباب ما يفطر وما لا يفطر	باب الاوقات التي تبج الاصطاد
٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣
باب من يلزمه امساك بقية اليوم بعد الافطار	باب من يلزمه الكفارة بالا فطر من لا يلزمه	باب الزجر في الصوم وباب المرأة تطوعا	باب الشهادة على رؤية الهلل	باب النذر وباب بالاعتكاف
٧٤	٧٤	٧٥	٧٥	٧٦
باب الحيض	باب منعرفة الدم العارة	باب فصل المستحاضة وباب انقطاع الدم	باب نصب العادة للبيضاء	فصل الاصل ان الدم الصحيح وفصل مبتداه بلغت بالحيض
٧٧	٧٨	٧٩	٧٩	٨٠
باب انتقال العادة وباب الحض والطمه اذا اختلفت قديرا	باب استمرارها منقطع وباب الزيادة والانقضاء في الحيض	باب تقديم الحيض وتأخيره	باب الاضداد	باب النقاس
٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤

فصل في الاضلال في النفاس	كتاب الحج	باب الاحرام	باب الحج بين الحرمين	باب ما يفعل المحرم بعد احرامه وباب القران
٨٥	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨
باب الاستسقاء وباب مجاورة الميقات بغير احرام	باب دخول مكة بغير احرام وباب مخرج الحاج من مكة الى عرفات	باب الدفع من عرفة	باب الدفع من مزدلفة وباب الوقوف بعرفة	باب قطع التلبية
٨٩	٩٠	٩٠	٩١	٩٢
باب الحلق والقصر وباب دخول مكة وطواف التيممة	باب المنع بين الصفا والمروة وباب طواف الزيارة	باب انطواف ومنا سلك الحج بغير التيممة	باب انطواف جينا او محدا او مع النجاسة	باب تكميل طواف الزيارة وباب من بعثته الحج
٩٣	٩٤	٩٦	٩٦	٩٧
باب الجماع في الحج	باب المحصر	باب ما يجب المحرم من اللبس	باب الحلق في الاحرام	باب قلم الاظفار وباب مخظورات الاحرام
٩٧	٩٨	٩٩	١٠١	١٠١
باب النذر بالحج وباب الرجل يحج عن غيره	باب ما يخالف الحاج عن غيره وما لا يخالف	باب ما يحرم قتل الصيد على الحرم وما لا يحرم	باب منعرفة جزاء الصيد وباب قتل الحرم الصيد وجوهه والدلالة عليه	باب قتل الصيد وقطي الاشجار في الحرم
١٠٢	١٠٣	١٠٤	١٠٥	١٠٦
باب الصيد يحج عليه الرجل وباب قتل الصيد اذا كانت قيمة او انتقلت بعد الجنابة	باب معرفة الكلب وباب معرفة الكلب الاطعام	باب معرفة الاكل وباب معرفة الكسوف وباب معرفة الاينية	باب منعرفة الكلام وباب الابنية	باب النيوع وباب النسل
١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢
باب ما ينتقض القرضه وباب الزيادة في راس المال وفي السلم فيه	باب قبض السلم	باب الاختلاف في السلم	باب القسم الثاني في البياعات الباتية والموقوفه وباب ما يقع به البيع	باب قول احد المتبايعين بعض المبيع
١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١
باب منعرفة المبيع من الثمن	باب حق حبس المبيع للبيع	باب تسليم المبيع وقسمه	باب ما ينوب قبضه عن قبض المشتري وما لا ينوب	باب قبض المبيع بغير اذن البايع
١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦

باب التصرف في الكيل والمونون	باب بيع الكيل	باب التصرف في البيع قبل القبض وبيع خلف البيع	باب كسب البيع	باب الزيادة المتولدة
١٢٧	١٢٨	١٣٠	١٣١	١٣٢
باب الزيادة في الثمن والثمن والخط	باب بيع الوالد والوصي	باب بيع الفضل والفاسد	باب المقبوض على سومه البيع	باب القسم الثالث في الربوات ومعرفة الربوا
١٣٣	١٣٤	١٣٦	١٣٨	١٣٩
باب شبهة الربوا بشبهة المجانسة	باب فساد البيع لمجانسة البيع	باب فساد البيع لمجانسة الثمن	باب العقار على شئ ومعرفة الربوا	باب بيع ما هو على خطر الوجه
١٤٠	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥
باب بيع ما هو متعلق به حتى الغرر	باب فساد البيع من جهة الاطل وبيع ما يملك بالبيع الفاسد وما لا يملك	باب تصرف المشتري في البيع بغير فاسد	باب بيع يقع على شئ فساد فقه على خلافه وما يبيع	باب بيع المحرم الصبي
١٤٥	١٤٧	١٤٨	١٥٠	١٥١
باب بيع الهوام والاسباع ومعرفة الربوا	باب بيع الاتجار والمطمان ومعرفة الربوا	باب شراء ما يباع باقل تما يباع	باب الاقالة	باب خيار الشرط
١٥٢	١٥٣	١٥٤	١٥٥	١٥٦
باب من يبيع على غرم بشرط الخيار لنفسه	باب البيع بشرط عدم التقيد ومعرفة الربوا	باب خيار الرؤية	باب ما يجوز رؤية بعضه كروية كلة	باب شراء المقيبات في الاخر ومعرفة الربوا
١٥٩	١٦٠	١٦١	١٦٢	١٦٣
باب ما يمنع تفرق الصفقة بالد وما لا يمنع وبيع المخاصمة في الرق بالبيع	باب ما يخصص معه في الرق ومن لا يخصص	باب أقرا بالبيع بالبيع ثم ادعى ذواله	باب من رده عليه البيع فرد هو على باليه	باب ما يمنع الرد بالبيع ويوجب الرجوع بالفقدان
١٦٥	١٦٦	١٦٧	١٦٨	١٦٨
باب ما يمنع الرجوع بنقص اليه وما لا يمنع	باب ما يزاد البيع وتيقض قبل القبض	باب البراءة من العيوب بيع المراجعة والتولية والوضعية	باب في بيع ما يجدر في السلفة وبيع ما يلحق في الثمن في المراجعة وما لا يلحق	باب بيع التولية وبيع اهل الثقة
١٧٠	١٧٢	١٧٤	١٧٦	١٧٧

باب ما يمنع التفرق في البيع بين الرقيق واستبراء الانثى	باب الاختلاف في البيع واختلاف في البيع بالعيب	باب الاختلاف في البيع واختلاف في البيع بالعيب	باب الاختلاف في البيع واختلاف في البيع بالعيب	باب الاختلاف في البيع واختلاف في البيع بالعيب
١٧٨	١٧٩	١٨٠	١٨١	١٨٢
باب جناية المبيع على المبيع	باب خيار الرد بالزيادة و الاختلاف في البيع قبل القبض	باب الضرب بمجانسة بيع الاواني والسيوف	باب الضرب بمجانسة بيع الاواني والسيوف	باب الاستحقاق والصلح في العقد وبيع الزيادة في ثمنه والخط عنه
١٨٤	١٨٤	١٨٥	١٨٦	١٨٧
باب بيع الموزون بجهته وتحدد جهته وبيع الضرب في عمل المعادن والاجارة	باب الاجارة في الصباغة وعمل التويبه	باب بيع الفلوس واستقرضها	باب القروض والديون	باب الضرب في دار الحرب
١٨٨	١٨٨	١٨٩	١٩٠	١٩١
باب معرفة المحرمات والمحلات من النساء	باب ما يقع منه الشكاح وما يقع منه الشكاح بالكتابة والرسالة	باب معرفة الاوليا والشكاح على الصغير والصغيرة	باب معرفة الاوليا والشكاح على الصغير والصغيرة	باب خيار العتق والبلوغ في الشكاح
١٩١	١٩١	١٩٤	١٩٥	١٩٦
باب شكاح البكر	باب معرفة الكفاة والشكاح من غير كفو	باب ضمان الرسول والخط والوكيل في معرفة الشكاح	باب الوكالة في الشكاح	باب ما يملك الوكيل نقصه وما لا يملك
١٩٧	١٩٩	٢٠٠	٢٠١	٢٠٢
باب شكاح الفضولي	باب الدعوى والنية في الشكاح	باب معرفة المهور وما يقع منه البيع معه النسيئة وما لا يقع	باب التزويج على العتق والنقص والطلاق الضرر	باب العقد المشتمل على الشكاح والبيع والطلاق
٢٠٣	٢٠٤	٢٠٦	٢٠٨	٢٠٨
باب شكاح الشغار وما يقع منه الشكاح المهرية والزوج	باب المراة يمنع نفسها بمهرها	باب هذه المهرية في الزوج والتمتاع	باب المهرية او ينقص	باب الاختلاف في المهر وما يقع منه المهر بالوطئ عن شبهة
٢٠٩	٢٠٩	٢١٠	٢١١	٢١٢
باب شكاح التبعة وما يقع منه الشكاح	باب شكاح العبد	باب النكاح في العقد المتفرقة	باب شكاح اهل الذمة	باب نكاح المرتدة والموت وما يقع منه الشكاح
٢١٣	٢١٥	٢١٦	٢١٨	٢٢٠

باب القسم	كتاب النفقات	باب من يسقط النفقة من الزوجات ومن لا يستحقها	باب قدر النفقة وما في القاضى النفقة	باب سقوط النفقة المفروضة وباب الرجل يغيب عن امرأته فمطلب النفقة
٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢٢	٢٢٣
باب نفقة العبد والامة وباب نفقة المطلقة	باب نفقة عبد الوديعه والرهن وباب نفقة الشراء المشترك	باب نفقة ذوي الرحم المحرم	باب نفقة الاولاد الصغار من تركه الميت	كتاب الطلاق
٢٢٤	٢٢٥	٢٢٦	٢٢٨	٢٢٨
باب الطلاق السرى والبدعى وباب الوقت الذى يقع فيه طلاق السنة	باب ما يقع به طلاق السنة وما يقع به الطلاق	باب ما يقع به الطلاق وما لا يقع	باب الرجعة وباب من يحرم امرأته على نفسه او غيرها	باب الطلاق بالفارسية وباب الطلاق بالكتابة
٢٢٩	٢٣٠	٢٣٢	٢٣٣	٢٣٤
باب المطلقة وباب تشبيه الطلاق	باب اضافة الطلاق الى بعضها وباب اطلاق بالثنية والاشارة	باب الاقرار بالطلاق وباب عطف الطلاق على الطلاق	باب عطف الطلاق على الطلاق بكلمة لا بل	باب التشكيك والتخيير فى الطلاق وباب طلاق الغاية والظرف
٢٣٥	٢٣٦	٢٣٧	٢٣٨	٢٣٩
باب اضافة الطلاق الى الملك وباب اضافة الطلاق الى زوال الزوج او الى اخ او بعدها او قبلها	باب اضافة الطلاق الى وقت موصوف وباب اضافة الطلاق الى وقت مطلق	باب اضافة الطلاق الى وقت موصوف وباب اضافة الطلاق الى وقتين	باب الاستثناء	باب طلاق المكره والسكران وباب طلاق الفضولي
٢٤٠	٢٤١	٢٤٢	٢٤٣	٢٤٥
باب تطبيق امرأته لا يقبلها وباب الرجل يطلق امرأته بعينها ثم ينسبها	القسم الثاني في بيان احكام الطلاق ما يتأكد به المهر وما يسقط به	باب المطلقة متى تحل	باب ما يجب للمطلقة قبل الدخول	باب ما يتأكد به جميع المهر وباب حبة الصداق
٢٤٦	٢٤٦	٢٤٦	٢٤٨	٢٤٩
باب المهور والميراث الذى يجب للنساء فى الطلاق المهر فى العقد	باب ما يجب من المهر والعدة	باب الطلاق فى المرض	القسم الثالث فى الخلع والطلاق على مال	باب معرفة الخلع
٢٥٠	٢٥٢	٢٥٣	٢٥٤	٢٥٤
باب معرفة الخلع سببه وبغير سببه	باب ما يصح بدل الخلع وما لا يصح	باب خلع الزوج والاجنبي وباب لا خلع فى الخلع وباب خلع المريض والامه والكتابة	باب الطلاق على مال	القسم الرابع فى التوفيق والاختار والامر باليد
٢٥٥	٢٥٦	٢٥٧	٢٥٨	٢٦٠

باب الطلاق بالمشية	باب الخيار	باب من جعل امرأته بيدها مطلقا	باب من يجعل امرأته بيدها مطلقا	القسم الخامس فى الابداء
٢٦٠	٢٦٢	٢٦٣	٢٦٤	٢٦٥
باب ما يقع به الابداء	باب الابداء بشئ يلتزم به المذموم وباب الابداء الى غاية	باب الرجل يعطى من جميع نسائه وباب اضافة الطلاق الى وقت قبل القربان	باب النفي فى الابداء	القسم السادس فى الحرمة والفرقة بالنكاح والمعاات ولجب والعنف ونحوها
٢٦٦	٢٦٧	٢٦٨	٢٦٩	٢٦٩
باب الفلها ر	باب معرفة المعات	باب اللعان بنفى الولد وباب اللعان بنفى اصد التوامين	باب الشهادة فى المعات وباب اضافة النفي الى الجنب	باب الفرقة بملك احد الزوجين
٢٦٩	٢٧٠	٢٧٢	٢٧٣	٢٧٤
كتاب الرضاع	باب معرفة من يحرم بالرضاع ومن لا يحرم	باب معرفة حكم الرضاع وباب ما يضمن المراضعة وما لا يضمن	باب الشهادة والاقرار بالرضاع	كتاب العتق
٢٧٥	٢٧٥	٢٧٦	٢٧٧	٢٧٨
باب معرفة العتق	باب ما تنقض به العتق وباب العتق من وباب انتقال العتق	باب ما يصدق المرأة على انفساء العتق وما لا يصدق	باب الاجتناب عن محظورات العتق	باب حكم الولد عند اقرار الزوجين
٢٧٨	٢٧٩	٢٨٠	٢٨٠	٢٨١
باب المطلقة تسافر فى عتقها	كتاب العتاق	باب ما يقع به العتق وباب العتق بدعوى الشب	باب ما لا يقع به العتق وباب العتق بدعوى الشب	باب من ملك ذارحم محرمه
٢٨٢	٢٨٤	٢٨٣	٢٨٤	٢٨٥
باب الخلف يعتق كل مملوك يملكه	باب الاستثناء	باب عتق ما تملك	باب عتق ما فى بطن وباب عتق المملوك بين الشركاء	باب الجمع بين السيد والعتق والكتابة فى المملوك بين الشركاء
٢٨٥	٢٨٦	٢٨٧	٢٨٨	٢٩٠
باب شهادة اصد الشريكين على صاحبه بالعتق	باب عتق احد عبدين بغير عينة	باب عتق في احدى امائه ومات قبل البيان	باب عتق على مال	باب عتق احد عبدين على مال
٢٩١	٢٩٢	٢٩٥	٢٩٥	٢٩٧

باب عتق البعض على مال	باب عتق يقع بقبول المال قبل ادائه	باب أم الولد	باب الجارية بين رجلين	كتاب التذبير
٢٩٩	٢٩٩	٢٩٩	٣٠١	٣٠٢
باب ما يقع به التذبير وما لا يقع	باب تذبير العبد المشترك وباب تذبير ما في البطن	باب تذبير المكاتب وكتابة للتدبير	باب تذبير الذبح وباب الجمع بين العتق والتذبير	باب معرفة حكم الكتابة
٣٠٢	٣٠٤	٣٠٥	٣٠٥	٣٠٧
باب ما يقع به الكتابة وما لا يقع بها وما يقع بدل الكتابة وما لا يصلح	باب ما يفسد الكتابة وما لا يفسدها	باب الصلح	باب كتابة عبدتين	باب مكانة الرجلين
٣٠٧	٣٠٨	٣٠٩	٣١٠	٣١١
باب كتاب الرجل شقفا من عبده	باب الكتابة على نفسه وولده الصغار	باب مكانة الحامل أو الحمل	باب موت المكاتب	باب موت المولى عن مكانته
٣١٣	٣١٤	٣١٤	٣١٥	٣١٦
باب من يجاب على المكاتب وباب كتابة المكاتب	باب الكتابة تدمر مولاها وباب تصرف المكاتب	باب وصية المكاتب وباب اقراض المكاتب بآرث وغيره على نفسه	باب مكانة الوصي وباب كتابة العبد المأذون	باب الاختلاف بين المولى والمكاتب وباب كتابة المريض
٣١٦	٣١٧	٣١٨	٣١٩	٣٢٠
باب ارداد المكاتب أو المولى	كتاب الولاء	باب من يستحق الولاء ومن لا يستحقه	باب جزاء الولاء وباب ولادة المولاة	باب بيع الولاء وباب الشهادة بالولاء
٣٢١	٣٢١	٣٢١	٣٢٢	٣٢٣
باب من يكون ولاؤه بيت المال	باب ولادة العتق للموت وباب ولادة المرتد	كتاب الخيل	باب الخيل في البيع والشراء	باب الخيل في الاجارة
٣٢٤	٣٢٤	٣٢٤	٣٢٤	٣٢٥
باب الخيل في الرهن وباب الخيل في الشركة	باب الخيل في الوكالة والوكالة	باب الخيل في الكتابة وباب الخيل في الشفعة وباب الخيل في الدين	باب الخيل في البيع والشراء	باب الخيل في الميراث والوصاية
٣٢٦	٣٢٦	٣٢٧	٣٢٨	٣٢٩

باب الخيل في البيع على العتق والتزيج	باب الخيل في البيع على الفعلين المختلفين أو المتضادين	باب الخيل في البيع على الدخول والمسكنة والخروج	باب الخيل في البيع على كل والشرب وعلى الكسوف والكسب	باب الخيل في الحلف على عدم الانفاف
٣٣٠	٣٣٠	٣٣١	٣٣١	٣٣١
باب الخيل في البيع على انقطاع	باب الخيل في الحلف على البيع	باب الخيل في دفع البين	باب الخيل في التعريض	باب الخيل في استخلاف التصور
٣٣١	٣٣١	٣٣٢	٣٣٢	٣٣٢
كتاب الايمان	باب القسم الاول في نزع البين	باب البين على الفود والتراخي	باب ما يقع به البين وما لا يقع به وما لا يقع	باب تكرار البين بالله تعالى
٣٣٢	٣٣٢	٣٣٣	٣٣٤	٣٣٦
باب البين على ما لا يتصور الامتناع فيه	باب الرجل يحلف فينوي التخصيص	باب البين بخبر الحلال	باب القسم الثاني في المكالمات والمقالات	باب الحلف على الكلام الموقت وباب الحلف على الكلام في الوقت المبهم
٣٣٦	٣٣٧	٣٣٧	٣٣٨	٣٣٩
باب الحلف على الدبارة والجزء والحادثة	باب الحلف في البيع والهبة ونحوه	باب الحلف على الفعل باع او بغيره	باب البين يقع على بعض ما يحلف عليه دون بعضه	باب البين على نفي الادهان وباب الحلف في المساواة في الزيادة والنقصان
٣٤٠	٣٤١	٣٤٢	٣٤٢	٣٤٣
باب الحلف على القضاء والاقضاء	باب الحلف على التزويج	باب القسم الرابع في الغلبات	باب الحلف على دخول دار فلائ	باب ما يخرج عن بيته وما يخرج
٣٤٣	٣٤٥	٣٤٦	٣٤٦	٣٤٧
باب الحلف على السكنى	باب الحلف على المسكنة والبينة والابراء	باب الحلف على ما يصنع الحالف	باب الحلف على الخروج وباب الحلف على الخروج بالادب	باب الحلف بالانبات والزهاب
٣٤٧	٣٤٨	٣٤٩	٣٥٠	٣٥١
باب الحلف على المسافر في المصاحبة والمرفقة والمفلاحة	باب الحلف على القضاء والرؤية والمعرفة	باب الحلف لا يقع على شيء	باب الاستخفاف وباب الحلف على الوطء والتقبيل	باب الحلف على متفوقة في الحلف على افعال محسوسة
٣٥١	٣٥١	٣٥١	٣٥٢	٣٥٢

القسم الخامس باب في الطاعة والمحرمات الحلف على الطاعة	باب الحلف على الفضل الحرام	باب الحلف على الشتمة والضرب والقتل	القسم السادس باب في المظنومات المشروبات الحلف على الاكل والذوق	باب الحلف على الطعام والادام
٣٥٣	٣٥٢	٣٥٤	٣٥٥	٣٥٥
باب الحلف على كل شيء فعلب عليه ينزع	باب اليمن التي تبعه المحلف عليه	باب الرجل يحلف لا ياكل الشيء فيقع على بعضه او كله	باب الحلف على كل الفاكهة	باب الحلف على اكل اللحم والكرام
٣٥٦	٣٥٦	٣٥٧	٣٥٧	٣٥٧
باب الحلف لا ياكل طعام فدون او من سب فلان	باب الحلف على الاتفاق واكل المال	باب الحلف على الطبخ والشوا	باب الحلف على التفدي والتمشي والسمور	باب الحلف على اكل الحرام
٣٥٨	٣٥٨	٣٥٨	٣٥٨	٣٥٩
باب الحلف على الشرب والشراب	باب الحلف على الشرب من الاواني والانهار	القسم السابع باب في اللبس والركوب الحلف على اللبس والكسوة	باب الحلف يجعل من الشيء الواحد شيتين	باب الحلف على لبس الخي والسلاح
٣٥٩	٣٥٩	٣٦٠	٣٦٠	٣٦١
باب الحلف على الركوب	القسم الثاني في اليمن باب في كيفية التعليق ومحتها	باب ما يقع به التعليق وما لا يقع	باب معرفة حروف الشرط	باب ما يقع به التعليق وما لا يقع
٣٦١	٣٦١	٣٦١	٣٦١	٣٦١
باب ما يكون ميكا بصورة لا يفتنه	القسم الثاني في انواع الشروط	باب عطف الشروط بعضها على بعض	باب الشرط اذا اعترض على الشرط	باب ما يتخلل بين الشرط والجزاء
٣٦٢	٣٦٢	٣٦٢	٣٦٣	٣٦٣
باب الشرط الذي يحتمل المحال والاستقبال	باب الشرط الذي يوجد في غير المالك	القسم الثالث باب في كيفية تعليق الحلف بالشرط	باب تكرار اليمن بغير الله تعالى	باب تعلق اليمن بالشرط
٣٦٣	٣٦٤	٣٦٤	٣٦٤	٣٦٦
باب اليمن بكلمة	باب اليمن بكلمة كلما	باب اليمن بكلمة الى واليمن بكلمة او	باب اليمن الى غابة	باب افادة الجمع الى الجمع في الجزاء والشرط
٣٦٦	٣٦٧	٣٦٨	٣٦٩	٣٦٩

باب ما يقع به الحنث في اليمن على ان لا يعتق ولا يطلق	باب تعليق الطلاق بالتطليق او بعده	باب تعليق الطلاق بالحبص	باب تعليق الطلاق بالولادة والحبل	باب تعليق الطلاق بالجمعة والبعض وبما لا يعرف الا من جهة
٣٧٠	٣٧٠	٣٧١	٣٧١	٣٧٢
باب الحنث باتيان المحلف عليه	باب اليمن التي لا يكره بعضها بعضا	القسم الرابع باب في الاستثناءات في الاستثناءات	باب الاستثناء في اليمن للتعطيل	باب الاستثناء في اليمن بكلمة الا
٣٧٢	٣٧٢	٣٧٢	٣٧٣	٣٧٣
باب اليمن بكلمة الا ان	كتاب الندور	باب النذر بالصلوة وبالنذر بالصوم	باب النذر بالصدقة وبالنذر بالطعام والاطعام المطلق	باب النذر بالملقة
٣٧٤	٣٧٤	٣٧٤	٣٧٥	٣٧٥
باب الدورة المنزور المعلقة	باب من حلف او نذر على شيء ففشا لآخر على مثل ذلك	كتاب الافتقارات	باب التكفير بالتخدير	باب التكفير بالاطعام
٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٧	٣٧٨
باب التكفير بالكسوة وبالتكفير بالصدقة	باب ما يجب فيه الطعام مكان الصيام وما لا يجب	باب اعطاء التثابة عن جهتين	كتاب الاستحسان	باب ما يبره اكله وما لا يبره
٣٧٨	٣٧٩	٣٧٩	٣٨٠	٣٨٠
باب الكراهية في استحسان الاية من الذهب والفضة	باب الكراهية في اللبس	باب ما يكره التطر واللبس وما لا يكره	باب الكراهية في الهو واللعب	باب الكراهية في القتل والجرح وايصال الالم الى الحيوانات
٣٨٠	٣٨١	٣٨٢	٣٨٣	٣٨٤
باب الكراهية في البيع وبالكراهية في الدعاء والعبادة والسلام	باب ما يكره في المسجد وما لا يكره	باب الكراهية في ارسال الشعر تركه والسنة في طقه	باب مسائل متفرقة من النوادر	باب ما يجب فيه الطعام مكان الصيام وما لا يجب
٣٨٥	٣٨٦	٣٨٦	٣٨٧	٣٩٠
باب من سبعا القتل بالحق او بالمعانة من غير قضاء	كتاب الزكاة	باب الزكاة في القبلة وبالزكاة في الزكاة	باب التخفيف في الخلط بين المسلمين والمشركون والمبته بالزكاة	باب التخفيف في الاواني والثياب
٣٩٠	٣٩٠	٣٩٠	٣٩١	٣٩١

५५

Süleyman ve Uzun
Hasan Hüsnü
Eski idari 492/1

للمؤمنين المأثرة في جميع اجزاء القيام كما في سائر الاركان ولا يخفى المأثرة في جميع اجزاء القيام الالهي ركنه التكبير
والا الحديث ولما حكمه الفاء من ان يدخل على الجزاء فان قوله فكله والي يجوز ان يكون له وجه مع تكبير الاله فان كان
الحال دون التعقيب كما يقال اذا دخلت على الامر فالي براديه سائر الاركان دون التعقيب والافضل ان يعلم بعد ذلك
ان السلام خروج عن العباد فان فضلته الابطاد من المبادون والتكبير شروع في العبادة فالافضل في العبادة
والسارعة ولو مد الامام التكبير وجزم رجل فلفه فخرج قبل فراح الامام اجزاء على اقسام قولها وعلى قول المعوقين لا يجوز له
الموت ولم يعلم انه كبر قبل الامام ام بعد فان كان اكبر رايه انه كبر قبله لا يجوز والا فخره ان امن لمجول على الصلوة في سبيل الخطا
او غلب الرأى السنه ان تحذف التكبير والبطون يرفع يده هذا اذ فيه في حادي بابا مية شخ اذ فيه مقارنا للتكبير ومجمل على كفيه
مستقبل القبلة ناشرا الاصابع يديه اي يرفعهما منصوبتين فيكون الاصابع مع الكف نحو القبلة ولا يخرج بين الاصابع تزيوا وكذا
في تكبير القنوت وتكبير افتتاح الصلوة الجناز وبكسرات العدين وقار ان ارفع يده فذا تكبيره وقال ما ذكره في كتابه
قوله لو ابدى من جواز الاضحية الصلوة فارفع يديك هذا اذ ينكر وترفع المراه فذا تكبيرها والافضل ان يرفع يديه عند التكبير اما شخ لعلهم يرفع
الامام بالرفع والرفع الماذن ابلغ في العلم فانه دعا يكون خلفه اصم فلا يعلم به حاله الا بالرفع وترفع المراه فذا تكبيرها المارونا
ولان ذلك لم يروى في الحديث عن ابي جعفر انه يرفع يديه هذا اذ ينكر ليس بعبارة واليه ان يقوم الامام والقوم اذا ارادوا المودع
في على الفلاح وقال في قوله في قيام الصلوة لنا ان قوله في على الفلاح امر بالاربع الى الصلوة فيسبى الامان
بما امرهم المودع ولان قوله قد قامت الصلوة اخبار على فعلها حقيقة فانه يكون القيام هذا الاشارة لكون المودع فيه
اجابه وتصدقوا وان لم يكن الامام حاضر او كان الامام مودعا لا يقومون في يصل الهم قبله فيقف الامام مكانه يقومون
لا يقومون في راحة وقت مقامه وقدر يقومون في افضل الامام بالقوم يستموا لا قداه من احضار النبي وغيره فيلزمه
يستموا اليه الامام يقومون ومما لا يظن لانه صار الامام في حق ذلك الصف مكانه وقف مكانه لانه صار ذلك الصف كشد واحد والامام
انكسر ولو كان الامام يذلل قدم الحيد فكما روى يقومون لانه كاد فلصار قايما في مكانه صلاته ولو كان المودع مودعا
او غير من غير الجاهل ان شاء الله الاقامة في مكانه اعتبارا بالادان وان شاء الله ما تارة ليدفع الفصل من الصلوة والاقامة
وانما الميعم قد قامت الصلوة بكبر الامام عند ما وادى اذ يرفع يديه في يرفع الهم من احوال فضيله
بكبر افتتاح المودع لهما ما روى عن ابي جعفر انه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كنت تسبق بالنكبة فلا تسبق باليمين
فهذا يدل على انه لم يسنط فراغ من الاقامة من الاقامة ولان المودع امين وقد افرغ من قيام الصلوة فيم يصدق
فيما اجبر بالنكبة كان في هذا احوال الفصلين للجماعة ومو يصدق في المودع فيما افرغ من اقامته في قيام الصلوة لان جوابه
بالفعل لا بالقول فكان هذا اولى **باب في عمل المصائب في الصلاة** واذا افتتح وضع
يمينه على يمينه تحت السرة وعند ان ارفع يديه على صدره وعند ما لكر برسلها لنا قوله ومثلت من اخلاق الانبياء
تجمل الاطوار وتأخير السجود ووضع اليدين على الشال في الصلوة تحت السرة وقوله على يمينه من السنة في الصلوة
وضع الكف على الكف تحت السرة ولان الوضع اقرب الى الخشوع والاحكام في السجود والوقوف في السجود في السجود
حفظ الازار عن السقوط فيكون جماع من السجود الوضع فكون اولي والمراه تضع يديه على صدره لانه لم يزل او يقبض
بكفه اليمنى رشفه اليسرى كما فرغ من التكبير وروى عن محمد بن النضر عن فرغ من الشاء بناء على ان الاعمال وعند سنة
الغزة لان الاعمال ووافاشع رخصة في اخذ اجتماع الدم في روي الاصابع والاعمال في العبادة على المشقة لانه المشقة
فاذا خاف في ذلك حال الغزاة لان السنة في الرواة نظروا ففقد عند الغزاة وعند ما الاعمال في القيام لانه لافسانه اقرب
الى الخشوع وابلغ في العظم وهذا المعنى في هذا الرواة فكون من سنة القيام اولي في صلوة الجناز وعند القنوت
وروى لا يوسع ومحمد بن يضره ومما خييار مشايخهم في ان هذا قيام فنه ذكر مسنون والوضع اقرب لا التقويم وكان
الوضع اولى وذكر الطحاوي في الكافي عن اصحابنا انه رسلها ومكذروى الحسن في لا يوسع اقبائا رشا لانا الوضع زيادة
على الصلوة وكان تركه اولي من الصلوة على السكينة والوقار في القيام بها الركوع والسجود وسب تكبيرات
العدين برسلها لان الوضع لا يفيد في مقول سبحانه اللهم زدني لافق وزادهم في كتاب الحج وجدنا في

للمؤمنين المأثرة في جميع اجزاء القيام كما في سائر الاركان ولا يخفى المأثرة في جميع اجزاء القيام الالهي ركنه التكبير
والا الحديث ولما حكمه الفاء من ان يدخل على الجزاء فان قوله فكله والي يجوز ان يكون له وجه مع تكبير الاله فان كان
الحال دون التعقيب كما يقال اذا دخلت على الامر فالي براديه سائر الاركان دون التعقيب والافضل ان يعلم بعد ذلك
ان السلام خروج عن العباد فان فضلته الابطاد من المبادون والتكبير شروع في العبادة فالافضل في العبادة
والسارعة ولو مد الامام التكبير وجزم رجل فلفه فخرج قبل فراح الامام اجزاء على اقسام قولها وعلى قول المعوقين لا يجوز له
الموت ولم يعلم انه كبر قبل الامام ام بعد فان كان اكبر رايه انه كبر قبله لا يجوز والا فخره ان امن لمجول على الصلوة في سبيل الخطا
او غلب الرأى السنه ان تحذف التكبير والبطون يرفع يده هذا اذ فيه في حادي بابا مية شخ اذ فيه مقارنا للتكبير ومجمل على كفيه
مستقبل القبلة ناشرا الاصابع يديه اي يرفعهما منصوبتين فيكون الاصابع مع الكف نحو القبلة ولا يخرج بين الاصابع تزيوا وكذا
في تكبير القنوت وتكبير افتتاح الصلوة الجناز وبكسرات العدين وقار ان ارفع يده فذا تكبيره وقال ما ذكره في كتابه
قوله لو ابدى من جواز الاضحية الصلوة فارفع يديك هذا اذ ينكر وترفع المراه فذا تكبيرها والافضل ان يرفع يديه عند التكبير اما شخ لعلهم يرفع
الامام بالرفع والرفع الماذن ابلغ في العلم فانه دعا يكون خلفه اصم فلا يعلم به حاله الا بالرفع وترفع المراه فذا تكبيرها المارونا
ولان ذلك لم يروى في الحديث عن ابي جعفر انه يرفع يديه هذا اذ ينكر ليس بعبارة واليه ان يقوم الامام والقوم اذا ارادوا المودع
في على الفلاح وقال في قوله في قيام الصلوة لنا ان قوله في على الفلاح امر بالاربع الى الصلوة فيسبى الامان
بما امرهم المودع ولان قوله قد قامت الصلوة اخبار على فعلها حقيقة فانه يكون القيام هذا الاشارة لكون المودع فيه
اجابه وتصدقوا وان لم يكن الامام حاضر او كان الامام مودعا لا يقومون في يصل الهم قبله فيقف الامام مكانه يقومون
لا يقومون في راحة وقت مقامه وقدر يقومون في افضل الامام بالقوم يستموا لا قداه من احضار النبي وغيره فيلزمه
يستموا اليه الامام يقومون ومما لا يظن لانه صار الامام في حق ذلك الصف مكانه وقف مكانه لانه صار ذلك الصف كشد واحد والامام
انكسر ولو كان الامام يذلل قدم الحيد فكما روى يقومون لانه كاد فلصار قايما في مكانه صلاته ولو كان المودع مودعا
او غير من غير الجاهل ان شاء الله الاقامة في مكانه اعتبارا بالادان وان شاء الله ما تارة ليدفع الفصل من الصلوة والاقامة
وانما الميعم قد قامت الصلوة بكبر الامام عند ما وادى اذ يرفع يديه في يرفع الهم من احوال فضيله
بكبر افتتاح المودع لهما ما روى عن ابي جعفر انه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كنت تسبق بالنكبة فلا تسبق باليمين
فهذا يدل على انه لم يسنط فراغ من الاقامة من الاقامة ولان المودع امين وقد افرغ من قيام الصلوة فيم يصدق
فيما اجبر بالنكبة كان في هذا احوال الفصلين للجماعة ومو يصدق في المودع فيما افرغ من اقامته في قيام الصلوة لان جوابه
بالفعل لا بالقول فكان هذا اولى **باب في عمل المصائب في الصلاة** واذا افتتح وضع
يمينه على يمينه تحت السرة وعند ان ارفع يديه على صدره وعند ما لكر برسلها لنا قوله ومثلت من اخلاق الانبياء
تجمل الاطوار وتأخير السجود ووضع اليدين على الشال في الصلوة تحت السرة وقوله على يمينه من السنة في الصلوة
وضع الكف على الكف تحت السرة ولان الوضع اقرب الى الخشوع والاحكام في السجود والوقوف في السجود في السجود في السجود
حفظ الازار عن السقوط فيكون جماع من السجود الوضع فكون اولي والمراه تضع يديه على صدره لانه لم يزل او يقبض
بكفه اليمنى رشفه اليسرى كما فرغ من التكبير وروى عن محمد بن النضر عن فرغ من الشاء بناء على ان الاعمال وعند سنة
الغزة لان الاعمال ووافاشع رخصة في اخذ اجتماع الدم في روي الاصابع والاعمال في العبادة على المشقة لانه المشقة
فاذا خاف في ذلك حال الغزاة لان السنة في الرواة نظروا ففقد عند الغزاة وعند ما الاعمال في القيام لانه لافسانه اقرب
الى الخشوع وابلغ في العظم وهذا المعنى في هذا الرواة فكون من سنة القيام اولي في صلوة الجناز وعند القنوت
وروى لا يوسع ومحمد بن يضره ومما خييار مشايخهم في ان هذا قيام فنه ذكر مسنون والوضع اقرب لا التقويم وكان
الوضع اولى وذكر الطحاوي في الكافي عن اصحابنا انه رسلها ومكذروى الحسن في لا يوسع اقبائا رشا لانا الوضع زيادة
على الصلوة وكان تركه اولي من الصلوة على السكينة والوقار في القيام بها الركوع والسجود وسب تكبيرات
العدين برسلها لان الوضع لا يفيد في مقول سبحانه اللهم زدني لافق وزادهم في كتاب الحج وجدنا في

لأن الاعتماد على العمام ولا يتبع مع الامم عز ولا يتبع لما روي ابو ذر انه قال في خيليه صلى الله عليه وسلم ثلث ان اتى نزل الديك
وان اتى اقم الكلب وان اتى ارضي الغنبل قال الكوفي الاقناعان ينصب من يقعد على عقيب واضعا يديه على الارض وقال
الطحاوي الاقناعان ينصب على التيم وينصب فذيه وينصب ركبتيه لا صدره وينصب يديه على الارض وهذا يشبه باقعا الكلب
ويكون ان ينكب خلف الصف ثم يركب له المشي فلهذا لا ينصب من يقعد على عقيب ولا ينصب يديه على الارض ولا ينصب ركبتيه لا صدره
فدت صلاته وقد روي عن بعض من وضع سجودا ويكسر الصلوة خلف الصفوف ومن لقولهم لا صلوة لمنفرد خلف الصفوف
الا ان لا يجد فرصة في الصف فله يكسر له حالة الضرورة مستثناء عن قواعد الشرع وعن الامم اذا لم يجد فرصة في الصف فينتظر
في سجود اخر فيقوم معه فان لم يجد سجودا ركع الامام بحذاء واحد من الصف فيقوم معه ليده يصير مكبا للمني عن وان كانت
الصلوة اقل من ركعة ولا يتم بحذاء واحد من الصف حتى يافذ بك البقم من الصلوة فلا يفسد صلوة المجرؤ وقيل وان لم يكن له
صلوة ثم انما يركع الامام في الصلوة فقد اذ بك البقم من الصلوة وفي النوازل عن الامم اذا سمع صفوا في الصلاة الركوع
فطور ليدرك الحاي الصلوة الركعة وذلك واضع عليه امر عظيم لان بشركه صلاته غير راسخ وفي الفتاوى ان كان الامام
عوف الحاي يكون لانه يشبه الميلا اليه وان لم يعرف فله يركع مقدار ما يتقرب على من خلفه لان فيه اعانة على الطاعة صلي من وراء
تطوعا فذكر النار استعاذ او يذكر الجنة فسال جاز ويتقرب لما روي عن فذيع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ البقرة والعنات
في صلوة الليل فامر بآية فيها ذكر الجنة الاوسا لها اسماء ولا ذكر النار الاستعاذ منها وان كان الامام يركع لم يركع خلفه اما
الامام فله ان يركع في الصف والصف على القوم واما المومنة فلا تملك ما مور بالركوع والاحتجاج وان كان من وراءها
المكتوبة يكون ايضا فله ان لا يركع في الصف لان الاحتجاج بالركعة يقطع نظم القراءة وان لم يركع تركها هذا في التطوع بالنفس ويكسر
عدا له في التسبيح في الصلوة لانه ليس من اعمال الصلوة وعن لا يركع في الصف ولا يركع في الصف ولا يركع في الصف ولا يركع في الصف
التسبيح وفي حال العدا لانه لا يركع في الصف ولا يركع في الصف ولا يركع في الصف ولا يركع في الصف ولا يركع في الصف ولا يركع في الصف
صلواته ويكسر لانه اذا دخل فيها ليس منها وما روي انه عم صلي وموفا لم يركع في الصف ولا يركع في الصف ولا يركع في الصف ولا يركع في الصف
وبعد هذا ومع تكي فله يكسر لانه اذا دخل فيها ليس منها وما روي انه عم صلي وموفا لم يركع في الصف ولا يركع في الصف ولا يركع في الصف ولا يركع في الصف
ان يركع من انعم من ان يكون مكان الامام انشرون مكان القوم ولا فيه تشبها بهلا الكتاب فانهم يجعلون الامام مكانا
على صلاته واذا كان مكان الامام ارفع فله ان يشبه اختلاف المكانين فاوثر الكراهة وذكر الطحاوي لا يركع بان يكون مكان القوم
ارفع ويكسر ان يكون مكان الامام ارفع وقد روي ارتفاع مكان القوم بقدر القامة ولا يركع باذنه اذا كان الامام وحده
على الركعة او على الارض فان كان بعض القوم مع قائل يركع والاحكام لا يركع وبه جرت العادة في جوامع المسلمين في اغلب البضار
وهذا في غير حالة العذر فاما عند العذر بان كان لضيق المكان فلا يركع به كما في صلوة الجمعة والاعباد وفي الجامع الصغير
ولا يركع بان يقوم الامام في المسجد ويحيى في الطاق ويكسر ان يقوم في الطاق لانه يشبه اختلاف المكانين حاله في رعايته
فانه عابث في القوم من كان في صفه الصف او في ميسرته فيكون واذا كان مقامه المسجد لا يشبه حاله في القوم فله يكسر فيقع هذا
لو كان المحراب محجورا مشبكا بالحنج فلم يلبس حاله في القوم فله يكسر وعلى المعنى الاول يركع ويكسر ان يكون المحراب محجورا
او قبل او محجورا لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة في سبع مواطن في الجزيرة والمزبد والمقبرة والحمام او قاربه
الطريق ومعاطن الابد وفي وقت ظهر بيت الله صلى الله عليه وسلم وانا هو اقدم خلقه في المواضع عن النبي صلى الله عليه وسلم التوجه اليها
كما يكون اه يصلي وقدمه عذرة حتى لو كان بينه وبينها حائل لا يركع وفي الفتاوى لو ضيق المحراب ان كان فيه ثابته يركع
فان لم يكن وكان الموضع طامرا لا يركع واما القراءة فيه ان رفع صوته يركع والافله وتوصي على الطريق يركع لان فيه منع للناس
عن المرور والطريق حتى ان الناس اعدوا له وضعا ولا يجوز شغل الناس في الطريق واذا ابتعد عن الطريق في الطريق وبين يديه
غيره فان كان في ممره فله ان لا يركع في الطريق لان له حقا في الطريق ولا حق له في الارض وان لم يكن ممره فله ان يركع
لم يصلي فيه لان الظاهر ان يركع به لانه اذا لم يركع ستر بذلك ان يركع في غير ذلك منه وفي الطريق لا اذن لان الطريق
حق الله والافان وان كان في مكانه في الطريق لانه لا يركع به ولكن التماس في قبله المسجد المقطوع الراس لان فيه تشبها
بعبادة الاوثان وان كان مقطوع الراس فيسبى تمثالا لانه لا يركع بدون الراس وقطع الراس ان لم يركع

هذا هو الوجه في تركه

هذا هو الوجه في تركه

يخط عليه حتى لا يبقى للرأس الاوصال ويظهر وجهه بالقرعة فاقب اذا خطت من الراس والجهد فله يعتد به مع الطير ما هو
مطوق وذلك من غير وجه في صلاته انما يتوقد والي كافر فيه نار يكون لانه يشبه التعبد ولو وجهه الاقرب
اولا اسراجا لا يركع لانه لا يركع في الصلاة الا في حاله لا يشبه تعبد ولا في الجامع الصغير ويكسر ان يكون
التي تلي فوق راس المصلح وعلى عينه ويكره وروى ابو حنيفة جبر صلاته عليه انه قال انما يركع المصلح لانه لا يركع في الصلاة
او صورة وببيت لا يركع للملك يركع في البيت ولله اما في الصور يشبه عبادة الصنم فيكون ويكسر في الثوب والمباني والباطل غير
انه على الباطل انما يستهان به وفي الجامع الصغير ان كان في موضع سجودا كان في موضع قيامه وجلسه لا يركع لانه يستهان به
به وكذا في الوضوء قائم يركع لانه يكون تعظيما له وان كان في موضع سجودا كان في موضع قيامه وجلسه لا يركع لانه يستهان به
انه كان على خاتم الهرة ذابا تان وعلى خاتم ذابا تان النبي صلى الله عليه وسلم يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة
فيقف اسد لا يحفظه ولو توضع ومما لم يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة
لا يركع امامته لانه استوى بالثياب فصار كصورة في نفس خاتم وموغير مستبين ولا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة
اقتلوا الاسوديين ولو كنتم في الصلوة والصلوة والصلوة والصلوة والصلوة والصلوة والصلوة والصلوة والصلوة والصلوة والصلوة
الاشي ومما لم يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة
قالوا وينبغي ان لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة
من الحي وقال الطحاوي لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة
فقد ناقضوا عمدهم فله ومن لم يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة
في الصلوة ما يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة
عن ابن مسعود انه كان يصلي في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة
في المسجد فقال اعدوا الى نوبتك حتى يخرج من المسجد وينبغي للمصلي ان يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة
او يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة
الها ان وقع فابت وركعت فلما ركعت من صلاته قال عزم ناقضت عقلي ودين صوابي بوسف صوابي كرسف يعقلني الكرام ويعلمني
اليام وكرسف عايد فتنه النساء واذا اشار وسبح كرم لانه بادمعها قايده ويكسر ان يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة
يدي المصلي ما يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة
بين يديه مثل مؤخرة الرجل ويكسر ان يكون بين يديه الامام لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة
سرع والخط ليس شئ لانه لا يصير حايلا بينه وبين المار ويقرب من السن لقوله عزم من صلي الى السن فليدين منها ولا يركع في الصلاة
السن اذا امن المرو لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة
لان ذلك العذر موضع صلوة دونه ما ورده وقيل مقدار ما بين الصفتين لانه هذا العذر في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة
وكذا كحل حايلا بينه وبين المار وكذا المومنة بعد المسجد فالاصح انه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة
المصلي يركع والافله وكل صلوة لله بعد ما قاله شاع الامام سقبل القوم لما روي انه عزم كان يستقبل القوم بعد العزم ويقوئ سبل
فيكم من راي روي ان فاذ ذكر له عبد الا اذا كان عزم من يصلي لاستقبال كل يصير المصلي مستقبلا للصورة وان شاء الخوف طاربه
جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة
المكتوب به سبي ان يتطوع في عين القبلة لله ان يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة
يكون له العذر بعد ما يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة
العرض لقوله عزم ان يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة
فقد روي في العرض وانما لا يجوز وكذا السن للقوم ان يركعوا في الصفوف لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة
لانه ما يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة
المسح ولا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة لانه لا يركع في الصلاة

هذا هو الوجه في تركه

صلوة التطوع قبل ركعة وبعد

[illegible]

التطور المنشود

ادوية مرفوعة سبب ما في من تعليم القبول والسحب اليه بالمشاهدة مع والسطوح رفقان او اربع او ثمانية
او ثمانية تسليم واحدة بكل ذكر والاف في تجديد رسول الله صلى الله عليه واله الزيادة على الثمان تكرر عند بعضهم لانه لم يرد به
الاثر وعند بعضهم لا يكرر وعند ائمة نكح الزيادة على الاربع ومن اختلف ما ورد به الاثر والاربع في الليل
والنهار افضل عند ائمة وعند جماعة في الليل افضل واربع بالنهار مثني فيهما قولهم صلو في الليل من مثني
لم ما روي عن عائشة انها سئلت عن صلوة رسول الله صلى الله عليه واله في رمضان بالليل فقالت كانت صلاة في رمضان وغيره سواء
يصل بعد الفاء اربع الاثار عن حسني وطولهي ثم اربع الاثار عن حسني وطولهي ولان الاربع

[illegible]

905

الاربع عند النصف وعند ما قضي الاولى في يوم يقرأ في كل ركعة ركعتان وعند النصف اربع الركعات مع الامام في الاولى
من الطلوع اذا تكلم قبل ان يقرأ الامام في الاربعين لا يلزم الا الاولى عند ما لا صار مقيداً في الركعة لا غير ولو تكلم بعد
ما قام الامام في الثانية وقراءة الاربع تقضي اربعاً لا بالقيام في الشفع الثاني صار سارعة مع الامام ولو اقتدى به
في الاربعين وصله مع ما مضى الاولى لان لا بقراءة التزم ما يلزم الامام اقتدى المتطوع بمصلح الظاهر في اوله او اخره ثم تكلم
قضاء اربعاً لا بالاقتراف التزم ما يلزم الامام تحقيقاً للمتابعة السواء اقتدى المتطوع بمصلح الظاهر ثم ذكر ان
لم يصل الظاهر قطعه او لم يأت في الركعة فله قضاء عليه في الصلوة واحدة فاذا صلها لم يكن عليه ان يصلها اربعاً بمصلح الظاهر
فقال افسد على ان اصله خلف هذا الرجل من الصلوة تطوعاً ثم ذكر ان لم يصل الظاهر فله مع سبوع الظاهر اجزء من الظاهر ولا يلزم
قضاء شيء بغيره بل اربعاً تطوعاً فاقترى به رجل في الخامسة بما فسد ما مضى من مقتضى مقتضى ستاً لا بالاقتراف التزم مثل ما يلزم الامام
بالشروع وقد يلزم بتأخير التزم مقتضى كذلك تبعاً ولو اقتدى به بعد ما صل ركعتين فرفع مقتضى فأنطلق بتوضاء بمصلح الظاهر
بالتزم بمقتضى ثم اتم الامام متابعاً مقتضى اربعاً لا لم يصرفه عايناً في الشفع الثالث صل ركعة تطوعاً ثم طلع الفجر
كان الامام افضل لانه وقع في التطوع بعد طلوع الفجر لاني قصد فله كسر امره اقتضى الصلوة ثم حاصت فان كانت فريضة
لا يلزمها شيء فان كانت نافلة يلزمها ركعتان لانها بالشروع اوجبت ذلك على نفسها كما لو نذرت صل التطوع فاعدا اذا زاد
الركوع قام وركع فالا فضل لانه يقوم ويقرا شيئاً ثم يركع ليكون موافقاً للسنة لما روينا ولو لم يقرأ واستوى قايماً وركع
اجزاء وان لم يستوى قايماً وركع لم يجز لانه ذلك لا يكون ركوعاً قايماً ولا ركوعاً قاعداً ولو نذر ان يصل الظاهر فله ركعات لم يلزم
الا الظاهر لان الظاهر لم يشروع الا اربعاً وكذا لو قال ان رزقي الله ما دعه درهم فليعز زكوتي عنة لا يلزم الا عنة ولو نذر صلوة
بغير وضوء لا يلزم شيء لانه لا يكون فريضة بل بالركعة يكون ايجاباً صريحاً او قال ابو يوسف يلزم بوضوء لان ايجاب الصلوة صريح
والحاجة بهذا الوصف باطل ولو نذر ان يصل بغير قراءة او عويلاً لا يلزم لانها بتلك الاوصاف قد يكون فريضة محال فيكون ايجاباً
صريحاً وعند زفر لا يلزم لانه معصية نذر ان يصل نصف ركعة لا شيء عليه في رواية عن النوف وسوقه زفر لانه لا يكون فريضة
اصلها وفي رواية عن عبيد بن ركنان لانه ركعة غير متجزئة حكاه فيكون ذكر نصفها كذا ركعة فصار ملزمة بالركعة وفي رواية
ولو نذر ان يصل ركعة او يصوم نصف يوم فريضة كالا ما كان غداً يوم الاضي فصح التزامه لم يلزم حفظه وانما ضرره عدم
تجزئه شرعاً نذر ان يصل ثلث ركعات فليعلم اربع عند النوف وعند زفر ركعتان

باب في جماعة اصله ان يفيض القبة لله كالجائز لانه اكمال مع كعدم المسجد لله فله في
الصلوة جماعة اقل من ثمانية وسبع وخمسة عشر في جماعة على صلوة الفرد فجاز القطع بها كمن اصابه جبهة في شجرة
سجد فرفع موضع السجدة فكلما سجد ركعة من الفجر ثم اقتبعت قطعاً وكذا كان ركعة في الثانية لانه لو اضاف اليها ركعة
افرى تقوية فضيلة الجماعة فيكون افضل من الجماعة واكالا للصلوة معناه وان قد انشأ سجدة انتهى لانه لا يكثر
ولكن كثر حكم الصلوة بعد التمام لا يحتمل النقص والرخس فخرج لانه لا يطوع بعد الفجر والثلث بصلوة من سوء الادب لكان
في الظاهر فضيلة ركعة اضاف اليها اخرى لم يسل وورفهم في الفريضة لانه امكنه اقراراً بالتفكير اذ اداك فضيلة الجماعة فيجوز ان كان
قايماً الاولى او اقلها فليعلم ركعتين ويصل قطعاً ما لم يقدرها سجدة وسواها لانه ليس لما دون الركعة حكم الاصل وهذا الوجه
لا يصلح لاختصاص هذا العذر ولو قام ليلاً لانه وركع قطعاً لانه الثالثة فيحذف الارض فيقطعها الحواشي انقص الجماعة ثم كيف
يقطع فليعلم الى القدر ثم سلم وقيل يقطع قايماً بتسليم واحدة وسواها لانه القعدة شرعت للتأمل وهذا قطع ليس
بجمل فاني التأمل من الظاهر لا يكون على ركعتين وتكفيه تسليم واحدة للقطع ولو سجد في الثالثة اقلها ويدخل معهم
تطوعاً وكذا في العشاء والعصر لانه لا بد من ركعة في العشاء والعصر بعد الفجر لان التطوع بعد ركعة مكروه وفي المغرب
يقطعها ما لم يقدر الثانية سجدة لانه في قديمها بالسجدة ولا يحكمها قطعاً لا يتأثر بالاكثرة في سجدة الثانية انتهى
ولا بد من ركعة في العشاء والعصر لانه لا بد من ركعة في العشاء والعصر بعد الفجر لان التطوع بعد ركعة مكروه وفي المغرب
اقل من ركعة في العشاء والعصر لانه لا بد من ركعة في العشاء والعصر بعد الفجر لان التطوع بعد ركعة مكروه وفي المغرب
والاصح انه لا يقطعها لان ذلك القطع ليس له كمالها فيعطلها حقيقة وابطالاً لقرينة اصله من ان كان قطعاً

ففي ركعتين وفي قايماً ما روي عن النوف انه يقرأ في كل ركعة ركعتان وهذا اربعاً وسواها اختيار الشيخ الامام انه يقرأ في الفضل
البحار لانه اجتمع له صلوة واحدة واجبه من الواجب الشفع فيها بالشفع فقام في الشفع الثاني لم يطل شفعه وكذا منع صحة
الخلع ولو شفع في التطوع اتممت المكتوبة من الشفع الذي فيه ولا يرد عليه ولا يطوع اذا اخذ المؤذن في الاقامة لقوله
اذا اتممت الصلوة فله صلوة الا المكتوبة الا ركعة الفجر فانه يصلها اذا كان يردوا ركعة من الفجر بالجماعة فله في الشفعين
لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى من الاضار وهو النبي صلى الله عليه وسلم فله من ركعة الفجر ثم فزع وسجل بالجماعة
ولان ركعة الفجر من الفضيلة ما ليس لغيره من الركعة فله من ركعة الفجر ثم فزع وسجل بالجماعة
الركعة فله مع الامام ولا يصلها لان ثواب الصلوة بالجماعة اعظم والوعيد بتركها الزم وان كان يردوا ركعة الفجر
ولم يذكر في الكتاب نصاً قال الفقهاء ابو جعفر المنصور انه عند ما يصل ركعة الفجر فله في الاقامة فله في العدة فله
كادرك ركعة وعند لكانوا يدرك الامام في العدة في الجمع ثم الافضل ان يصل ركعة الفجر وسائر السجدة في المنزلة لقوله
في صلوة الرجل المنزلة لا المكتوبة ثم يردى خارج المسجد عند باب اذا كان في موضع لذلك ولو صلها مع السجدة الخارج
والامام يصل في المسجد الا ان كان في مكان لا يتصور بوضوء الخالف للقول باختلاف المكان حقيقة وقيل يمكن ذلك كله
كلما كان واحداً فاختلاف المشايخ فيه كان الاصول ان لا يفصل فانه قد يصل خلف سائر ما روي عن ابن معمر في ركعة
ان يصل ما خلف ساربه والنبي صلى الله عليه وسلم في الفجر واستراحت ان يصلها في ليل الصلوة في الجماعة ثم خلف الصلوة
غير حائل بينه وبين الصلوة فله سجد اذ كان في مكان لا يتصور بوضوء الخالف للقول بعدم الخروج من المسجد بعد النداء الا ما فوق
او بغيره يخرج الحاجة يريد اربعة فانه كان رجله مؤذناً او امام مسجد سرق الجماعة بسبب غيبته لا يلى بالخروج من المسجد اذا لم يصل
فان كان قد صلى من في الظاهر والعشاء لا يلى بالخروج ما لم يأخذ المؤذن في الاقامة فان اخذ في الاقامة لم يخرج حتى
يصلها تطوعاً لانه ذكر خلف الجماعة عينا وفي العصر والمغرب والفجر كراهية التطوع بعدها فان مكث ولم يفر
مهم يكن ولان في الجماعة وزراً عظيمًا

باب في صلاة النوافل اصله ان يفيض القبة لله كالجائز لانه اكمال مع كعدم المسجد لله فله في
الصلوة جماعة اقل من ثمانية وسبع وخمسة عشر في جماعة على صلوة الفرد فجاز القطع بها كمن اصابه جبهة في شجرة
سجد فرفع موضع السجدة فكلما سجد ركعة من الفجر ثم اقتبعت قطعاً وكذا كان ركعة في الثانية لانه لو اضاف اليها ركعة
افرى تقوية فضيلة الجماعة فيكون افضل من الجماعة واكالا للصلوة معناه وان قد انشأ سجدة انتهى لانه لا يكثر
ولكن كثر حكم الصلوة بعد التمام لا يحتمل النقص والرخس فخرج لانه لا يطوع بعد الفجر والثلث بصلوة من سوء الادب لكان
في الظاهر فضيلة ركعة اضاف اليها اخرى لم يسل وورفهم في الفريضة لانه امكنه اقراراً بالتفكير اذ اداك فضيلة الجماعة فيجوز ان كان
قايماً الاولى او اقلها فليعلم ركعتين ويصل قطعاً ما لم يقدرها سجدة وسواها لانه ليس لما دون الركعة حكم الاصل وهذا الوجه
لا يصلح لاختصاص هذا العذر ولو قام ليلاً لانه وركع قطعاً لانه الثالثة فيحذف الارض فيقطعها الحواشي انقص الجماعة ثم كيف
يقطع فليعلم الى القدر ثم سلم وقيل يقطع قايماً بتسليم واحدة وسواها لانه القعدة شرعت للتأمل وهذا قطع ليس
بجمل فاني التأمل من الظاهر لا يكون على ركعتين وتكفيه تسليم واحدة للقطع ولو سجد في الثالثة اقلها ويدخل معهم
تطوعاً وكذا في العشاء والعصر لانه لا بد من ركعة في العشاء والعصر بعد الفجر لان التطوع بعد ركعة مكروه وفي المغرب
يقطعها ما لم يقدر الثانية سجدة لانه في قديمها بالسجدة ولا يحكمها قطعاً لا يتأثر بالاكثرة في سجدة الثانية انتهى
ولا بد من ركعة في العشاء والعصر لانه لا بد من ركعة في العشاء والعصر بعد الفجر لان التطوع بعد ركعة مكروه وفي المغرب
اقل من ركعة في العشاء والعصر لانه لا بد من ركعة في العشاء والعصر بعد الفجر لان التطوع بعد ركعة مكروه وفي المغرب
والاصح انه لا يقطعها لان ذلك القطع ليس له كمالها فيعطلها حقيقة وابطالاً لقرينة اصله من ان كان قطعاً

وعند ما وقف بعد العشاء فقد اوترح

الان بنفرد

افندہ الامام عمر سعید

2/12

لاہ بانی

بان اتصال الصلوة صار كقطع واحدة ولو كان على الطريق واحد لا يثبت الاتصال وان كان ثلثا يثبت لان الثلث جمع صحيح فيكون حكمه حكم النصف وان كان اشياء فانه محمول على الحكم الواحد وقال ابو يوسف حكمها حكم الثلث لما قدمنا **باب حكم اللاحق والمسبوق** المسبوق ما سبقه الامام بشئ من صلته والله في معنى ادرك اول الصلوة مع الامام وعجز عن الاتيكاه بالبايع لعذر او انتم او مزاحمة النفس في عجز عن الركوع والسجود او سبقه الحدث ومخوض والمسبوق يصلح اول ما ادرك مع الامام فيقف عليه ليعلم ان لم يركع فصلوا وما فاتكم فاقضوا واللاحق يقضي اول ما قام مع الامام لم يتابع ان ادركه ليقع قضاءه مرتبا كما قاله والله حق للعزاء فحقا يقضيه لانه بمنزلة المعتدى لانه اقضى به لمصلحة معه لكنه خلف عنه عارض فيصلي مثل ما يصلح خلف امامه حقيقة والمسبوق يقرأ في يقف مثل ما قرأ امامه الفاتحة والسورة لان ما يقف اول صلته في حق الاذكار لما بين وبينه والعزاء في اول الصلوة فرض وان قرأ خلف امامه فيما ادركه لاسمعه لانه جئته عنها والمنهي عن الاتيكاه في المأمور به ولا يستقيم قراءه الامام فيما ادركه مع لان قراءه الامام في الاخرين بطوع او قضا عن الاولين والنطوع والسنة على كل من في القضاء يلحق بحله ومما يقع الاول في الاخرين بغير قراءه ادرك مع الامام الركعة الثالثة من المغرب قضا الاول والثانية قراءة فرض في اول الصلوة وقراءة الامام في الثالثة بطوع والمسبوق بان يركع عن الفرض وانما يجلس عقب كل ركعة احتياطا لان ما يقف ان كان اول صلته حكمها فهو اخر صلته حقيقة فادعيا ما باعبار الحقيقة احتمالا ثم ما يقف المسبوق اول صلته عندهما ومما مروى عن علي بن عمر وعنده محمد والثاني اخر صلته الا في حق العزاء ومما مروى عن ابن مسعود رضي الله عنه ما ادرك اول صلته حقيقة لانه لم يركع فكانت اول صلته حقيقة لهما فلو لم يركع ما فاتكم فاقضوا والقات له مع الامام اول صلته ولان ما ادرك اخر صلته الامام فيكون اخر صلته حقيقة لهما فلو لم يركع ما فاتكم فاقضوا والقات له مع الامام اول صلته ولا في حق العنوت في لو ادرك ثالثة الوتر فقت مع الامام لا يفت فيما يقف بالاجماع لما قدنا واغنا طهر في حق الاستسقاء فعند ما المسبوق يستقيم فيما يقف وعنده محمد يستقيم للحال ولو ادرك الامام في الركعة الاولى حالة القراءة ان كانت صليوة بغيره فبالعزاء لا ياتي بالشاء لانه مأمور بالاستسقاء فلو اشتغل بالشاء لغوى الاجتماع وان كانت صليوة محافت فبالقراءة قيل بانه بالشاء لانه لا يضمن قرات الاجتماع وقيل لا ياتي لانه مأمور بالاجتماع والانصت بالحق فانه عجز عن الاجتماع لم يجز عن الاتصال فلو لم يركع في الركعة فلكم للفتاح ثم بكمه اخرى للخطا ولا ياتي بالشاء بل يشتغل بسم الله الركوع لله النيات كسبى الركوع والتسبيح في محلها والسنة لا مكان الاساءة الاولى ولو ادرك في العقود بكمه للفتاح ثم بكمه للخطا وقد يتابع في الشهد لانه مشروع في وسط الصلوة ولا يتابع في الدعوى لانها مشروعة في اخر الصلوة وعن محمد انه يدعو بالدعوات المذكورة في القراءة لانه يوق بمنزلة الدعوى في وسط الصلوة بان يقرأ في حالة القراءة وقيل بانه يكر بالشهد لان الفقرة شرحت محله للشهد ودعا الدعاء وقيل بانه يركع لانه لو كرر الشهد بعد مخالفا لامة والدعاء لم يشع في وسط الصلوة فعند السكوت السوادد ولو قد الامام في الثانية وقام المعتدى يعود ويقعد واقامة الركوع وكذا لو اقام الامام في الثالثة ثم المأمور سجد واقامة الركوع لانه الركوع لا يفوت في الحقيقة لانه مدرك فيقف ما فات مع الامام والعقبة والشهد في محله ومما وجب وفيه لمحتق المتابعة ايضا فبقية العناء والتركيب فيه ولو سلم الامام او بكمه في اخر صلته والمعتدى لم يقرأ الشهد قراءة وان احدث الامام عجزا لم يقرأ لانه المعتدى بقي في صفة الصلوة بعد سلام الامام وكلامه ولا يستبعد الحدث العود ولو نام خلف امامه عند اتم الصلوة وترك الامام سجدة من الركعة الاولى وقضاه في الثانية ولم يقعد فيها ثم انبى وعلم بذلك فانه سجد بكمه السجدة في محلها من الركعة الاولى لانه الامام انما اتي بها في الثانية فقضا والعناء يلحق محلها فكانه انما بها في محله ولا يقعد بحسب المتابعة كالوكان خلفه حقيقة ولم يقعد الامام في الثانية لا يقعد المعتدى ايضا للمتابعة ولو رفع المعتدى راسه من الركعة الاولى قبل الامام ينبغي ان يعود لقصد اتمام الاول متابعه للامام لان متابعه واجب الميسر ولو ادرك الامام في الركوع وفاز فيه صار مدركا للركعة لعموم من ادرك الامام في الركوع فقد ادرك تلك الركعة ولان ادركه ففاد حكم القيام فصار كالوادر في حقيقة القيام وكذا لو ادرك الامام في القيام ولم يركع معه حتى رفع راسه لم يركع لانه سار في حقيقة القيام ولكن خلف عنه في الركوع فصار لاحقا فيه فله ان يمسح منه ولو كبر والامام رآه ووقف حتى رفع الامام راسه لم يدرك الركعة فله ان يركع لان الاقتداء

شركه ولا شركة في الاحرام وانما الشركة في الفعل لا في حقيقة القيام ولا في حاله حكم القيام فلا يصح
مدرك للركعة وفي السجود رخصته من الركوع وكنه ان لم يقرأ السورة بقراءة واحدة به وجعل علم ان كان قراها
م ركع وانما لا يصح المسبوق مدركا لهذه الركعة لانه سببه الركوع الاول كراهة فرضا والثاني ففعله فصار طين المسبوق
لم يدرك الركوع الثاني رخصته في الامام وهو واحد فكيف يتبعه في السجدة حقيقة المتابعة فان شاركه فيها حتى رفع الامام
رأسه يتبعه في السجدة الثانية ثم ركع الركعة الاولى لانه مدرك فيها ففعله باقيا بها حقيقة المتابعة الا اذا خاف
فوق الركوع الثاني فانه لا ياتي بالسجدة الثانية لان الركوع يعتد من صلته ثم السجدة لا كانت المتابعة فيما هو معتد من صلته
اولى ولا ياتي بالسجدة الاولى ان لم يحفظ فوات الركوع لانه لم يدرك اول السجدة مع الامام فلو تابعه فيها كان فصلا يتلحق به
في حق اول السجدة فلا فراغ الا امام وانما لا يجوز ولو اتي بالركوع وشارك الامام في السجدة لا يفسد صلته لانه انفراد على امام
باقله ركعة واحدة اقرار الامام السجود ورفع المعتدي ربه وظن ان الامام سجد باناء فجد ان نوى الاولى او لم يكن له
فيه يكون على الاول حقيقة المتابعة وحله بفعله على الموافقة اذ هو ما مور بالمتابعة من غير الخالف وكذا ان نوى الثانية
والمتابعة لله امام لانه يرفع يديه المتابع لحافها حقيقة المتابعة وانما مور بها فاعتت فيه الثانية لكونها الخالف من حيثها
وانما نوى الثانية لا غير يكون عن الثانية لانها لا تحتمل الاولى لما عيها للثانية فان شاركه الامام فيها جاز خلافا لفرق وكذا لو ركع
قبل امامه فادركه فيه جاز فله فالفرق ان قدر ما شاركه الامام فيه سقط عليه لم الركوع والسجود فيقع موقعه كالوشارك
في النظر في الورد والصلوة وذلك لان الوضع وسيله فاذا فصل المقصود سقطت الوسيلة وروى عن الامام في السجود
المعتدي فلو رفع الامام ربه من الركوع ثم ادركه الامام في الركعة الثانية لانه سجد قبل او ان السجود في حق الامام فكذلك في حق المتابع
له وصار كالسجود قبل الركوع ففعل في هذه الرواية يبين ان لو سجد ثانيا فلو رفع الامام ربه من السجدة الاولى لا يجوز
وان شاركه في ركعة واحدة يجوز لان قدر ما شاركه الامام فيه وقع موقعه لما بينا ولو طال الوقت السجود سجد الامام الثانية
فرجع الوقت ربه وظن ان الامام في السجدة الاولى ففعل في الثانية لانه نوى الاولى لا غير لان الثانية لم يصادق محلها
لا باعتبار فعله ولا باعتبار فعل الامام فلفت كلفه ما لو نوى الثانية لغيره في المسئلة المتقدمة لان الثانية صادقت محلها
باعتبار فعله فانها ثالثة في حقه فصحت المقتدي ركع مع الامام وسجد سجدته قبل غير معتد به الا ان نوى باصدا من الركعة
الثانية فصار عن الركعة الاولى فعله سجدة واحدة للركعة الثانية الاصل ان موضع الانفراد وان كان في ركعة واحدة
فقد الصلوة والانفراد في موضع الانفراد لا يفسد الصلوة الا ركعة تامة لان الانفراد هو الاصل لا في بعضها فانه
وللمتابع تحقيقه في ركعة واحدة فبطل الصلوة والمتابع بانفرد بالانفراد بركن واحد اصله لانه ياتي بعد الامام ما لا ياتي به الامام
كالله حق وكما ان المفرد للصلوة جاز الانفراد في ركعة واحدة في الركعة الثانية وذلك انما يحقق اذا اتى بركعة واحدة
فقط المسبوق ما فانه قبل ان يعتد الامام قدر الشك في جرحه لانه يلزمه متابعة الامام في العقد فاذا انفرد بركعة في موضع المتابعة
بطلت صلته وذكره نوادر الصلوة انه قراء بعد اعتد الامام قدر الشك بما يجوز به الصلوة لا يفسد لان ما وجد من القراءة
قبله لم يقع معتد لانه انما يها في حاله معتد في حاله فابعد فان كان مسبوقا دخلت ركعة فان قام
بعد فقد الامام اذ كان لا يفتي القراءة في الاخير وان لم يبع بطلت لان قيامه حال الشك في الامام غير معتد به لانه كان في حال
يجب عليه متابعة امامه ادرك الامام بعد ما رفع ربه من الركوع او ادركه في السجدة الاولى فركع وسجد سجدته لا يفسد صلته
لانه لم ينفرد الا بزيادة ركوع لانه قد وجب عليه متابعة امامه في السجدة والافراد بزيادة ركن لا يفسد الصلوة ولو ادركه
في السجدة الثانية فركع وسجد سجدتين بعد صلته لانه انفراد بزيادة ركعة تامة وهو الركوع والسجود ولو نام فلفظا فاقبته
وقد سجد الامام سجدة تامة وظن انه ركع وسجد فركع هذا الرجل وسجد بد ابتاع الامام لا يفسد صلته لانه متبع لله امام
في السجدة فلم ينفرد الا بزيادة ركوع فان سجد في ركعة لانه انفراد بزيادة ركعة وسجدة ولا يكون سجدة التامة فاصل
بين الركوع والسجدة الثانية امام على يقوم اربع ركعات ولم يفتي في الركعة وقام الى الخامسة وركع وتابع القوم وعاد الى
العقد ولم يعلم القوم حتى سجدوا ففعلوا المكرهين لانه لم يرفع عن الركعة الى العقوبة بطل ركوعه وبطل ركوع القوم فبقوا لم
زيادة سجدة او سجدتين وذكر لا يفسد الصلوة ولو ركع المسبوق في الركعة الثانية فخرج من الصلوة لان حكم صلته

في هذه الركعة
بطل

في هذه الركعة
بطل

في هذه الركعة
بطل

في هذه الركعة
بطل

وحكم صلته المنفرد فمختلفان بدليل ان الاقدار بالمسوف لا يصح وبالمنفرد يصح فاذا اقل على احد ما وكبر يستقل على الاخر وكذا
من كان في المكتوبة فكيف ينوي التأقل او كان في التأقل فكيف ينوي المكتوبة او في الظن فكيف ينوي الجمعية او في الجمعية فكيف ينوي الظن
يخرج عن الاولى لانه نوى بالشروع فيما هو ليس فيه ففوت نيته فصار خارجا عنه ومن فزعه شروعه فيه فوجب على الاولى لانها
مختلفان حكما ولو شك المصلحة تكسر الافتتاح فاعاد السجدة ثم علم انه لم يكن في ركعة ففعلها لانه نوى ايجاد الموضع وبنيته
ايجاد الموضع لغو سبق لحد السجدة وذلك لا يقطع الصلوة صلح ما المغرب ركعة فظن انه لم يكن في ركعة ففعلها لانه نوى ايجاد الموضع وبنيته
لان التكبير المستأنف لم يخرج عن التزمه ومن صلى ركعتين بعد الاولى ففعل على راسها لانها ثالثة صلته ثم زعم بالثالثة حقيقة فقد
بطلت صلته واذا صلى ركعة اخرى فقد استقام الفرض الى الفرض فلا يزال الفرض فله يصح ركعتين ثم كبر ثانيا وصلح
بالتأقوت صلته لانه ما صلى ركعة اخرى كان في زعم انها اول صلته وهو ما لا حقيقة فاذا لم يقعد عقبها وصلح ركعة اخرى فقد كسفت
لما انفرد في تمام الفرض ففدت اذا صلى ركعة فقد قدر الشك في اياه وكذا في وفات الاربع ان صلى ركعة لم يستقبل وصار ابدا
فدت صلته لانه لا يعتد على راس الثانية وهو رابعة حقيقة وان صلى ركعتين ثم استأنف جازت صلته لانه لا يعتد على راس الركعتين
ثم الامام في الفرض فلا يزال الفرض من ركعة ركعة ففعل على راس الثانية ففعل على راس الثانية ففعل على راس الثانية ففعل على راس الثانية
عن الاولى فقد حلت المكتوبة بالتأقل ففعل على راس الثانية ففعل على راس الثانية ففعل على راس الثانية ففعل على راس الثانية
مع الامام في تبايع الامام فيما ادرك اوله في حقه ففعل على راس الثانية ففعل على راس الثانية ففعل على راس الثانية ففعل على راس الثانية
بشرط لصحة فعله فالفرق والشاغل بينه وبين الركعة الاولى وسجد هاهنا في ركعة بالاجماع وكذا المسبوق لو ادرك الامام
في السجدة سابع فيه وفي ركع الترتيب وفيما لم يشرع تكرارها في افعال الصلوة والترتيب شرط لصحة حتى لو ركع قبل القيام او سجد قبل
الركوع لم يفسد لان افتتاح فعل الصلوة شرع بالقيام الذي فيه اصل الخفوع وانما شرع بالسجود الذي هو تزيين الخفوع فاذا تقدم
الركوع على القيام او السجود على الركوع فقد قبل الشروع وعكس وقبل الشروع بالركعة ولو صلى على ما ذكرنا ففعله ان يقعد على راس
كل ركعة اما فيما ادرك متابعه امامه وفيما سبق به لانه ما بينه وبين الثانية لانه ثالثة امامه فتعد حقيقة المتابعة امامه في الركعة لانها
طعم صلته **باب قضا المترك في صلاة** الاصل ان لو ترك قرضا او واجبا هو قربة
بانفراذه فعله قضاء ما لم يخرج عن صلته لانه في كان القات قربة بانفراذه امكن استدراكه بقضاء مثله فله في قضاء
في صلته وانما يصير فاشا على محله او اخلل من اداه ومن حله ركعة تامة وان اخلل من اداه ركعة لا يكون فانما لا مادونا
الركعة لا يخلل الفرض في بعضه ويحقق محله والقيام والركوع والقعود لا يفتي بدفعه لانه لم يشرع قربة بانفراذه والسجدة
الصلية والقراءة وسجدة الصلاة في بعض ما دام في الصلوة شرعت قربة بانفراذه مسكنا في خارج الصلوة ولو ترك القراءة في الاولين
ففي الثانية لا يمكن قضاها ففعلها في الاولين ان شاء قراها في الاخيرين ولو لم يكن قضاها ترك السورة في
الاولين وبعضها في الاخيرين لان قراءة الفاتحة في الاولين انما شرعت في الاولين نصف ترتيب السورة على الجهر والواحد في الاخيرين
فذكرها في الركوع بقراءة عقيبها فلو قراءها في الاخيرين وهذا انما قضاها نصف المشروع فقدر قضاها في قراءة
السورة صها في الاخيرين غير مشروع لان قراءة الفاتحة وقعت قضاها ففعلها في الاولين فيقرب قراءة السورة وهذا في الاخيرين
وذكر غير مشروع فاما السورة امكن قضاها ففعلها في الاخيرين لانها شرعت مرتبة على الفاتحة وقراءة الفاتحة وهذا مشروع في اقرها
لم ترتب السورة على الجهر بها امام بالسورة خاصة في صلوة الجهر بها فعلى في رواته انه يجوز بالسورة خاصة لان
السورة قات نصف الجهر فيقرب كما كانت والناحية مودة في محلها فله الجهر بها في رواته عنه انه لا يجوز بها وقيل بجهرها وهو الصحيح
لان الجهر بها في الصلاة في ركعة واحدة وعن الامام في المسئلة لو ترك قراءة السورة في احد الاولين مما المغرب قراءة السورة في الثانية
ولا يجوز بها وهو قول لا يشرع في رواته عنه انه لا يجوز بها ولو ترك القراءة في الاولين مما المغرب ففعلها لانه لا يفسد
قضاها ولو ترك السورة فذكرها قبل السجدة عاد وقراها وكذا لو ترك الفاتحة فذكرها قبل السجدة قراها وبعد السورة لان قراءة
السورة وقعت فرضا لانه ليس ببعض القراءة بان جعل فرضا اولي من البعض فوقع الكراهة فرضا وفرض الفرض لثان فرض مثل
جاءت في الصلاة في الركعة في بعض ظهر وكان في قراءة السورة او الفاتحة تكسر الفرض ومو القارة وفرض الفرض ونقصه
لا كما كان الفرض جاز كالشروع في الظن ثم اتممت بقضائها لانما الفرض بالاجماع ولو ذكر الفرض في الركوع

49

[illegible]

منزلة البالغ وإن كان إبراهيم بكفن في خرقين أو ورد أو أن كفن في واحد أو أهله أن يدفن ليس يعون وليس له من كملته والسقط بلف في خرق وكذا
المولود ميتا لأن وصته غير مكاملة وفي حالة الفروع يكفن في ما يوجد لها من ثياب في الحلق يكفن فيه وما لا فلا ولا يلبس بالثياب المكنى المرأة في الجوف
والأفضل أن يكفن الكفن البيض لقوله تعالى اسمع خلق الجنه ايضا وان أحب الثياب إلا أنه مع البيض فلبسها أصاؤكم وكفنوا فيها موتاكم
والجديد والحلق فيه سواء لقوله أبو بكر رضي الله عنه لقنوه في ثوبين هذين فانهما المملوك والصدوق والمي الهوج له الجديد والحلق كفن وتز القنوة
إذا جرم الميت فأجروا وتوا وأما كيفية البلع الميت وموان ببط اللقافة وفي الرد أطول من من القنوة إلى القدم ثم ببط
الأزار فوقها وموسى من القنوة إلى القدم ثم نقض الميت فوضع عليه ثم وضع الحنوط في راسه ولحيته وسائر جسده ووضع الكافور
على ما جرد من جهة والقنود يدور كسبته وقديمه لأن موضع السجدة في راسه زيادة الكرامة تشرفها ولا يلبس بغير الطبك الحنوط غير الزعفران
والورس لأنه يستعمل في الأذن ويستعمل للزينة لا للتطيب عادة فلا يلبس التطيب بها بعد الوفاة وكفى منافذ إذا خشي خروج رائحة من تحتها
لم يعط الأزار على الميت من ثياب الأبر على راسه وسائر جسده لم يعط من قبله إلا من كذا لكم يعط اللقافة وفي الرد أكفركم فإن
خيف انتشار الكفن يعقد على الجمل وعلى العقدة في القبر وكذلك في المرأة ببط اللقافة ثم الأزار ويلبس الدرع والخمار فوق
الدرع والأزار واللقافة فوق الخمار ويربط الحرق فوق الكفان عند الصدر فوق الثديين ويده شرفها من الثديين إلى الجانين
فوق الدرع من الأزار إلى السد وروا الظاهر من الزينة والحالة ليست حال الزينة لم يعط الأزار واللقافة على ما ذكرناه وأما علم
باب حمل الجنائز ثم حمل على سرير ولا يتبع بنار في الجنازة التي يصحبها عن ذكر ولأنه صنع أهل
الجاهلية وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك في الحديث ثم حمل على السرير ولا يتبع بنار في الجنازة التي يصحبها عن ذكر ولأنه صنع أهل
ثم الأبر المقدم ثم الأبر الموقر وقال الشافعي أن يحمل الإنسان على الكفن كل واحد منهما بدخل من عودي الجنان وهذا مكروه عندنا
نص عليه في الجود لقوله تعالى من سوء رضائهم من السنة أن يحمل الجنان من جانبها الأربع ولأنها تحفظها الحاملين وصيانة الميت عن الحنوط
والانقلاب والتجمل وإسراعها بالحنان وأنه مندوب إليه ولا يكره للمراعى بها في حملها أثناءه ويسرع بالحنان لقوله عز وجل ثم حملوا الجنازة
فإن كان حيا لم تدفن وإن كان شرا وصعق من أعناقكم والمنى خلف الجنان أفضل وقال الشافعي قدما أفضل والصحيح قولنا ما روى
طاووس عن أبيه أنه ما شئ رسول الله من من كان لا خلف الجنان ولأن المنى خلفها أقرب إلى الانقلاط والاعتبار لأنه ينظر إليها فيستدرك
الموت فسطبه وإن شئ ما شئ ما كان ولا يحملها روى أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا يمشيان أمام الجنان وجارفتا خلفها فقلنا لم نعلم بال
أن يكروا عن عيسى بن أبيه أنهما كانا يحملان الجنان من خلفها أفضل من أنهما كانا يمشيان أمامها أفضل للجمع على صلوة الفرد لهما يسجد
بالنسي ويكره أن يقدم الكل على القنوة ثم الجنان متبوعة وليست بتابعة ليس معها من تقدمها إلا أن لا يلبس أن تقدمها البعض منا
للزحام وفي نوادر صحيح قال أبو يوسف رأت أبا عبد الله يقدم الجنان وموراك ثم قد حقه تايه وإن كان الكفن خلفها لا يلبس ويكره الجلوس
عند القبر قبل وضع الجنان نهية ثم ولا يكره بعده ولكن النوح والصياح في الجنان ومنزل الميت لقوله عز وجل والنياحة من عمل
الجاهلية وإن كان مع الجنان نحيه زهت فإن لم يضر فلا يلبس بالثياب معها ويطلق الصي إذا سمع الجنان ويكره رفع الصوت بالذكر عانة
لا ملل الكتاب ويكره أن يحمل جنان الصبي على الدابة لأنه يشبه حمل الأنفال وأنه أهانه به وفي حملها على الأيدي أكرام للميت لا يلبس بالثياب
إنسان على يديه وموراك ومن لا يلبس بالثياب على الصبي في سفط سد ولونه على أيديهم لأن معنى الكرامة حاصلا ويكره لثياب الجنان
أن يقعد وأفضل وضع الجنان لأنها متبوعة ومن أتباعه لا يتعد فله فقد الأصل معظما له والأفضل أن لا يحملوا ما لم يسو عليه
الرب لما روى أنه كان يقوم مع يسو عليه لراي لأن في القيام اظهار العناية بالميت فيجب **باب وضع**
الجنائز إذا اجتمعت وتوا اجتمعت جنازة رجل وصبي وفتية وامرأة وصبي وضع الرجل من يمينه والامام والصبي وراه ثم
الفتية امرأة للصبي لأن حال الفتية الجماعة تقربا مسكرا فبعد الوفاة يوضعون مسكرا وإن كان حرا وعملوكا فكيف وضع
أجزاء هذه الوقوف في الجملة ولكن الأفضل أن يجعل الرجل على اليمين والامام والبعد خلفه اظهار الفضيلة وروى الحسن أن له أن يضع أفضلها
على اليمين والامام ويسمها فان شاء جعلها صفا وأصل أطول كما في حالة الحيوة فانهم يصفون حالة الصلوة طولا فكذا بعد الوفاة فلا قطع
وأما خلفها فإن جعلها على اليمين والأول تحتها لا اله في عدم وصاحب دفنوا على هذه الصفة فوضع للصلوة لذلك تطمأ
له فصلوا وإن وضع راس كل واحد منهم جزا من صاحب حتى ليصير الامام قايما خلف الكفن فإنه ليس البعض بأن يقوم لحزامه بأولي
من البعض والسنة أن يقوم الامام هذا الميت وإذا اجتمعت الجنائز فالامام بالخيار أن شاء صلى عليها دفن واحدة

وان شاء صلح على كل جنات صلح على احد طاروي ان النعم صلح على كل من حضر في هذا امر صلح واحد وان صلح الجنات على
الميت واستغفار وشفاعته له وهذا حصل لكل المصلح واحدة لان المصلح بمالكه الدعاء والفتنة **باب من يصلح**
عليه ولا يصلح ويصلح على كل مسلم مات بعد الولادة الا النعانة ونحوه لقوله صلحوا على كل من حضر وفاجر ولا يصلح على من ولد ميتا
لعله لم يولد بعد صلح عليه ومن لم يستلم لم يصلح عليه ولان الصلوة انما شرعت على الميت ونحو الموت تقدم الحي وقيل
اوج اذا فرغ بعض الولد من جنات فان كان فرغ اكثر صلح عليه وان كان اقل لم يصلح عليه واذا وجد ان اكثر من الانسان يصلح ويصلح عليه
لان اكثر حكم الكل وان وجد النصف او اقل لا يصلح عليه وعندنا في غير ذلك لا يصلح على كل من حضر من اوكرة والصحيح في ذلك القول
ان يحل في ابن موهوب في ابنه ما انه لا يصلح على عضو وان صلح الجنات ما عوف قريب بدون الميت والميت لم يجمع اليه في وجود
اكثر البدن بمرجع حلت الجواهر على المصنوع وقطع اعتبار العدم ومن وجد الاقل بمرجع العدم على الوجه فكان له وجود او النعانة وقطع الطريق
والكارون في المصنوع والصلح ومن تغيب النسي خنفا في ما قد امرهم لا يصلح ولا يصلح عليهم خلاف ذلك في الصحيح قولنا حديث عمار بن ابي ابي
اسلم بن ابي سلمة لا يصلح عليهم ولا يصلح عليهم فقلنا انهم كفارهم فقالوا لا ولكن اخواننا بغوا علينا وكان ذلك من محض من الصحابة فكيف اجماعا وقطع الطريق
والكارون في النعانة فالتحقيق انهم ولا نهم بموتهم في الارض بالعدا ومنهم من القوان ساعد عليهم بالخزي والسيكدة لقوله مع ذلك لم يترك في الدنيا
وهو بالخزي والسيكدة في بناء الدعالم والوجه عليهم وذكر في النوار والنازل اهل النعانة وتلوا في الحرب لا يصلح عليهم وان قيل في اعداء
وصفت الحرب اوزارها صلح عليهم لانهم تركوا البغي وكذا قطع الطريق اذ تلو فيهم لا يصلح عليهم وان اذنهم الامام وقتلهم صلح عليهم
لانهم تركوا القطع ونذروا على ما فعلوا ومثلهما جعلوا حكم المعتولين بالعصبة حكم اهل البقي على هذا الفصل وذكر في المنتقى ومن قتل
مظلوما صلح عليه ولم يفر ولم يفر لا يصلح عليه لان ما قاله ومن قتل من يدين قتل صلح عليه وقيل لا يصلح عليه لان ما قاله
ولا يصلح على الباقي **باب كيفية صلح الجنات** ويقوم الامام بخداص من الرجل والموتة لان الصدر شرف
المواضع لانه قلب الايمان ومعدن العلم والحكم ولا بد من ان يحاذي جزءا من الميت وكان القيام بخداص الصدر اولى وروى الحسن عن ابي ابي
الرجل بخداص من ومرة واحدة في وسطها لان احدها خضر ولكن هذا اختيار ان جنازتها لم يكن منعوشه فارد ان يكون منها ومن الرجل وبكر ادب
كثيرات لقوله ومنه تكبر صلح العبد ليس هو ادب كارج الجنان او يرفع يديه في الاول ويثنى فيها وروى الحسن عن ابي ابي انه تكبر الاول وقول
سبحانك الله ويحرك الاخر ويصلح على النية الثانية ويستغفر الميت في الثالثة والاموات اسلمت الا اذا كان الميت صبيا او مجنونا فيقول اللهم املني
وقطع اللهم املني لانا ذخر اللهم املني لانا فاعفوا مشغفا ولا يستغفر لانه لا ذنب ثم تكبر الرابعة ولا يدعونه ويكبر سبعة وخمسة في كل
الا تكبير هكذا في كل الخلف واليقر والقراء وقال الشافعي بغز الفاتحة والصحيح قولنا لقول ابن موهوب رضي الله عنه لم يوف لنا رسول الله
في صلوة الجنات دعاء ولا قراءة كبره الامام واحضر من اهل البيت لم يثبت ولا من الميت صلوة حقه ولكنها شرعت دعاء واستغفار الميت
لما بينا ولو قراء الفاتحة في اية الدعاء فلا يلي به وانما قراءتها بينه والقوان لا يجوز لانهما محل الدعاء وقراءة القراء ولو كبر الامام على جنازة ثم لم يقرأ
اقم على الاولى واستقبل على الاولى لانه لو اقر على بقية التكبيرات على تكبير على الاولى لثنا وان لا يجوز ولو زاد على الرابع لا يجوز لان الزيادة
على الرابع لا يتاى بجمع واحد ولو كبر الثانية نوى بها في الاولى لا غير رافعي الاول فلا يصير شاذلة الثانية مع بقائه في الاولى على صلح
الكتوبه فكبر نوى بها ونوى النافذ لا يحرم ما علق به وان نوى بها الثانية ومنه ما في الثانية ذكر في هذه نوادر الصلوة كى كبر في صلوة بينه
صلوة اخرى فاذا فرغ اعادة الصلوة على الاولى ولو كبر الامام بكبر من ثم جاز لم يكبر حتى تكبر الامام ثم تقف قبل ما فرغ الجنات عند ما
وقال ابو جعفر تكبر واحدة من حفرة في السنة في المسبوق ان شارك الامام في النعم على اي حاله صادف على اعتبار ابي الصلوة لهما
ان كل تكبر بمنزلة ركعة واحدة بدليل ان لو ترك واحدة منها لا يجوز ولما قالت الصحابة اربع كارج الظاهر فلو كبر كان قاضيا لمصلحة الامام
فيلفرغ الامام وذكرنا جازا وتقضى ما فاتة بل دعاء لانه لا يقف مع الدعاء برفع الميت فيغنى له التكبير واذا فرغ الميت قطع التكبير لان الصلوة
على الميت ولا ميت لا تصور ولو جاء بعد كبر الامام الرابعة لم يكبر عند ما وقف فاستم الصلوة وهذا هو تكبر فاذا سلم الامام
في تلك تكبير استقالوا على قول محمد بكبر منها ايضا لانه لو استمر الامام منها فانت الصلوة بخلاف ما لو ادركه بعد الثالثة لانه لا يفي الصلوة
لانه تكبر الامام بعدها ولو كان واقفا خلف الامام ولم يكبر الاولى مع الامام فانه يكبر مالم يكبر الامام الثانية لان الحاضر غير المذكر
الاثر ان لو كبر بكسر الافتتاح بعد الامام بفتح القضا وكذا لو كبر الامام اربعاء والرجل حاضر فانه يكبر مالم يكبر الامام بفتح الفتحة
ومذا قول ابو جعفر وعليه الفتوى وروى الحسن عن ابي ابي انه لا يكبر بعد كبر الامام اربعاء وقد فاته الصلوة ولو كبر الامام

الحمد لله

یہ

التعليق

[illegible]

من الواجب ان تزداد الخطة بنفسها فتمت بان كانت ندية فثبت ان ادوي الحظ او عن افقر كما كانت وان ادوي القيمة اذ اها
يوم فلا حول الا له من زيادة في العيب مستفاده بعد الحول ولا تنفي المستفاد بعد الحول وذكره الحارثي في كتابه في فقهها يوم
حاز الحول وفي النقصا يوم تركي فقصه وذكر في الزكوة موالا فراجع الى الله به بالتدبير من الفقر او ايا من موانع عن قبوله وانما الزكوة
والايتام والاعطاء والعلية والنجور افرجها الابالنية لانها عيان وذكر الطحاوي انه لا يكرى الزكوة عن اخراجها الابنية فحاز لظن لافرام
اياسا والصحيح انه يعتبر النية عند الدفع او عند افران صافاة ذكره المنتقا لوافر زكوة ماله فصدق ولم يحفظه النية عند الدفع بحسبها
لان الدفع اذا تروق بعد اضرار النية في كل دفعه فاكثف بالقبض عند الافران ولو تصدق بجميع النصب ولم ينو ان يكون افرام الزكوة
لان الواجب جز من النصب قد لا في كف الفقة ووصل الى مستحقه فوقع عن النقص وذكره في النوازل ولو تصدق ببعضه ولم ينو الزكوة
قال محمد سقط زكوة ما تصدق به لان الواجب ابيع في الكل وقال ابو يوسف عليه زكوة الكل لان الاصل ان لا يتاوى الزكوة بدونه النية فابقى
شيء من النصب بقينا الواجب في موالا فقيمة الاصل في المستفاد ادوي الزكوة ليا الفقير فوجد في موالا مستوقا فحاز به برده فقار
صاحب المال رد على البائة لان ظهر ان النصب كان ناقضا وان لا زكوة على ليس له ان يسترد لانه وقع في ثقله ونقص الثوبان لا يجوز
رجل فرض عليه الفاضل نفقة قرابة فاعطاه من زكوة ماله ان لم يحسب من نفقة جاز وان حب لم يحسب واذا العيب عن العيب وعن الدين جاز
واذا الدين عن العيب وعن دين بقى لا يجوز واذا الدين عن دين لا يقضى كزسانه لو ادوي عنه عن ماله عن او دين جاز وكذا لو كان له
دين على رجل فام فقير اقبض منه عن زكوة ماله فقبضه اجزاء لان قبض المامور بمنزلة قبضه فكانه قبضه بنفسه ثم فرق اليه بنية الزكوة فيكون
موديا العيب عن الدين ولو كان له على فقير ما يتاوى فيصدق عليه عنه منها ما واما زكوة ماله عينا او دين لم يحسب لانه انما يطالب بخرج
الزكوة عن الدين اذا صار عينا بالقبض فيصير على هذا الوجه اذا الدين عن العيب وهذا لا يجوز لانه اذا الناقص عن الكامل وقبضه
الجواز ان يعطيه عنه زكوة ثم يافد هاهنا قضاء دينه ولو كان له على فقير دين فصدق عليه عنه منها زكوة الكل لم يحسب الا زكوة
الحسب لان البائة يصير عينا بالقبض فيصير موديا الدين عن العيب ويقدر الحسب او الدين عن دين لا يقضى لمجرد ولو تصدق بجميعه عليه
سقط عنه الزكوة وان لم ينو لان قدر الزكوة قد حصل للفقير ولو كان من عليه الدين عينا فقبض منه بعد الحول ففي رواية الجامع يقضى
قدر الزكوة لانه الف حق الغير وفي رواية النوازل لا يضمن لانه انما يطالب اداء الزكوة اذا قبضه ولم يقبضه فكان هذا امتناعا عن سبب
وجوب الاداء الا باطلا للمعنى ورواية الجامع اصح لانه باعتبار اصل الوجوب بلزمه الضمان لان الحق قد وجب المال ولكن تراخي لزوم
الاداء الى وقت القبض فاعتبار عدم لزوم الاداء للحال لا يلزم الضمان فيلزم الضمان احتياطا لامر العبادة الجامع لو اعطى شاه
سعيته ببيع قيمتها ثمانية وسطين جاز عن ثلث لان الجودة في غير اموال الربوا مستقيمة فنقدر الوسط تقع عن نفسه وتقدر قيمة
الجودة عن شاه اخرى وكذا ذكره عن رضي النجاشي لو ادوي النوب الجيد عن الثوبين الرد بن جاز ولو ادوي الردي كان الجيد لا يجوز لان الجودة
مستقيمة وان كان مال الزكوة من اموال الربوا كالمكحل والمزور فان ادوي من حله فحسب ادوي قدر قيمه الواجب وان ادوي من حسبه فنقدر مما
يعتبر القدر دون القيمة وعند زفر يعتبر القيمة دون القدر وعند محمد يعتبر ما موالاته للفقير اذ بها ان لو ادوي عنه افقر رد عن نفسه
افقر جيبه او ادوي عنه دراهم زفر عن نفسه جيبه جاز عند محمد ولكن عند محمد وزفر يودي قيمة الجودة اعتبارا للقيمة عند زفر لانه
لاربوا من العبد ورده بسقط قيمة الجودة واعتبار ان لا ينفع للفقير عند محمد اذ الزكوة وقت لتفهم ودفع حاجتهم فيعتبر ما موالاته
لهم لهما ان الجودة لا تقام له لانه مال الربوا عند مقابلتها بحسبها والربوا يجري بين العبد ورده لانه عاقل عبيد غير المكاتبين والارواح
الا ترى انه يسترضي منهم وملكهم ولو ادوي اربعة افقر جيبه قيمتها خمسة افقر رديه ما فيه زكوة او ادوي اربعة دراهم جيبه قيمتها
خمس دراهم رديه ما فيه زكوة لم يحسب الا عن اربعة وعند زفر يجوز عن الكل فما اعتبر القدر وموالاته لفقير الجاهل واعتبار
القدر معامنا البيع وان ادوي ذلك من حله في جيبها جاز لان قيمة الجودة يظهر عند المعامله خلاف جيبها فوجب عن الواجب اصل وجوده ولو نذر
الصدق بفقير جيبه فاوى فقيرا ردا فخرج عن النذر وعند ما يودي الفضل كالزكوة سواء لو نذر المصدق شاتن فصدق
بشاه سعيته ياوى شاتن جاز ولو اوجب هذا شاتن فاوى شاه سعيته ياوى شاتن لم يحسب الا عن واحدة لانه القيمة منها
في اراقه الدم لانه التملك والاراقه الواضحة فلا نذر اراقته في الاضحية وكذا لو نذر عرق رقبت فاعتق رقبة ياوى رقبت لا يجوز لانه
القرابة في ازالة التملك فليعلم عن ذل الرق فلا نوب الواضح ان النبي كالمواثق فبقي عن سنيين **باب الرجل يبيع**
ولو دفع الزكوة الى رجل وامر ان يدفعه للفقراء فدفع ولم ينو عند الدفع جاز لان المعبر فيه الامر وسواه المودى

نقص الزمان
بالجور

في الحقيقة والامور ثابت عند ولودها لا يرد فيها الا الفقر جاز لو هو والنيه من الامر ولو ادى زكوة غير بغير امر فليغفر فاجاز
 لم يزلنا وجدنا نفاذا على المصدق لانها ملكه ولم يصير نايبا عن غيره فغذت عليه ولو صدق عنه بامر جاز لان الفقير ينصب نايبا
 عن الامر في القبض او لا فوقع الملك له من قبض نايبه ثم يصير نايبا لنفسه ووقع الامور ما دفع على الامر عند الموت لانه امر بان
 يقضى عنه فصار كالمصدق او قال اوصى ديني وعند محمد لا يرد في الامر في المذموم بغيره فثبت ضمنيا للقضا فانما ثبتت على
 حسب است للقائين بالافضاء وفي الزكوة الملك يثبت للقائين وموافقا لغيره فثبت للام مثل اذ المتضمن يثبت على صفة
 المتضمن وصار كالوقال له يجب فلا تاعه الف درهم ما دفع به على الامر فكذا اذا خلا في الامر بقضا الدين لان ما يثبت الملك للقائين
 ببدل لان ما قضى يصير مضمونا عليه بالمثل ولو عليه مثله فليقبض فضاضا ولهذا لو ظهر ان الدين عليه كان للقائين ان يدفع عليه
 دفعه ومنه ثبت الملك للقائين ببدل للمامور كذلك الملك ببدل ليس الا القرض وكان قد اقرضه فدينه قد اقرضه ديني ولو لم
 المتناوضان كل واحد منهما صاحبان يودي زكوة ما به قاديما مضى كل واحد منهما نصف ما اوى ولو اوى احدهما جمل صاعبه عن
 الثاني ما اوى عن صاحبه دون الاول عند ابي وعندهما الاضيق وكذا الوكيل بالزكوة اذ ادى بعد اذ امواله حتى علم به او لم يعلم وعندهما
 لا يقضي وكذا الوكيل بالاعناق عن الظهار اذا اعقب بعد ما كثر الموكل لا ينفذ عن علمه او لم يعلم وعندهما ينفذ لهما ما اهل الامر بالاعناق
 ودفع المال الى الفقير بالجعل المودي زكوة وكفارة لانه لا يملكه وقد استأجر من علمه او لم يعلم وعندهما ينفذ لهما ما اهل الامر بالاعناق
 موصدا الزكوة سقوط الفرض عن ذمته قد سقط باذنا الام فلا يتصور لقاط باذنا الوكيل فثبت اذ الموكل عن الوكيل فكذا خلا في
 الوكيل بقضا الدين اذا قضى بعد قضا الموكل ان علم به حتى والا فلا لانه الموكل يمكن من التمسك بالقبض من القايض ان كان قايما وتضمنه
 ان كان سالما فلم يصح اذ اوى عزرا الوكيل ومنا لا يمكن من ذلك المسقط والاعطى رجله درهم مصدق بها طوعا فلم تصدق بها حتى
 نوى الامر ان يكون من زكوة ثم تصدق بها الامور جاز في زكوة وكذلك لو قال يتصدق بها حتى كفارة عن ذمته نوى عن زكوة ما لم تصدق جاز
 عن زكوة لانه دفعه وكله غيره ثم دفعه فصار كأنه نوى دفعه بنفسه ولو قال ان دخلت من الدار فصد على ان تصدق بمنه المامور وموينا
 بدونه ان تصدق عن زكوة ما لم يفرغ من تصدق بها الجوز في الزكوة لانه الميم لا يرد للملك الرجوع عنها فاذا دخل الدار لم يرد المصدق
 بجهة الميت **باب الزكوة وما يوجب عليه نفسه** الجاع لو قال له عا ان تصدق بانه من سائر الناس قال
 الورق ان تصدق وجبت الزكوة فيها ويودي سبعة وسبعين درهما ونصف درهم من المبرور لان الزكوة شايعة في كل فاضل ذلك
 القدر وهو درهما ونصف مستحقا للزكوة من المايه فبطل من النذر هذا القدر ولو تصدق عليه عن نذر من سائر سبعة زكوة المائة في رواية
 الجاع يسقط حق الفقير متعلق بها فصار ارض وصل الفقير يقع عن وجهه المستحق كالووبيت الضمة من الفقير لانه الزكوة ونزوايه النواذر
 لا يسقط لانه ما تصدق به عن النذر فصار حق الفقير منها لا مال ارض وله ولان الفقر فاستقل ولو نذر ان تصدق بانه ولم يعلم ما يترك
 تخم درهم وتصدق بانه درهم لانه وجب النذر في الزكوة ولم ينعى في الفقر المستحق لو قال له عا ان تصدق بانه من سائر الناس قال له النذر
 لم تصدق منها تخم عن نذر لم يكن شيء منها من الزكوة ولو تصدق بالقيمة عن نذر اجزاء منه ومن الزكوة ما خلا في درهم فليدفعه كونه
 الذي ان لو تصدق بالثمن كله بطحا اجزاء من الزكوة ولو تصدق ببعضه لا يرد ومن الزكوة ما خلا في درهم فليدفعه كونه
 محاسن نوى ان تصدق بثلثة ابتداء اجزاء عن الزكوة احتسابا وان لم يكن له نية لا يرد لانه العبرة بالمنية قال ابو يوسف لو نذر
 ان تصدق بعشرين من مائة العشرين فصدق منها بعشرين ولا يرد له من النذر ولو تصدق بعشرين ولم يبق اجزاء عن النذر
 لانه عين محله للنذر قال محمد لو قال له عا ان تصدق بانه من سائر الناس قال له عا ان تصدق بانه من سائر الناس قال له عا ان تصدق بانه من سائر الناس
 عشر قالوا قد علم ان اصوم رمضان اربعين يوما **باب من له اخذ الصدقة** من له اخذ الصدقة من له اخذ الصدقة من له اخذ الصدقة
 الى الامام او الى عامل الصدقة ولو دفع الى الفقير بنفسه فله ما اقرضه من الاموال النظام فله ما اقرضه من الاموال النظام فله ما اقرضه من الاموال النظام
 لانه لو فرض ان اعطاه ابي ارباب الاموال ربما تقربوا فيه وتخلوه به وليس للفقير اموال الا من اقرضه من ماله حتى ولا ما قرض الاخذ
 وشقة الاتصال بهم والاموال التي ابرار صارت محفوظة كقسط الامام فمما يجامته فالشرع اثبت حق الجبابرة لاصحاب الجبابرة
 ولان الاخذ بالامانة حقيقة ولهذا المصلحة اتم له ولاية الاعطاء الى من شاء من الفقير او اختيار الامير فالاصحاب والامال
 والادخار الى وقت الحاجة فيصير ولاية الاخذ للامام مصالحة فله ملك الفقير ابطالها بالادب بنفسه فينقل الاول
 واثناء يقع زكوة وموافقا للصحة بخلاف الاموال الباطنة لانه ولاية الاخذ كانت ثامة للامام الى من شاء من

فما اكرت الاموال وغنى على الائمة التخصيص عنها لكونها في البوت والحداد المستتر عن ايصارهم فوض الادا الى اربابها النوع مصلحي ودفع متعة
 مخصوصة وعنه ابي بكر الاضيق لو علم الامام انه دفع الزكوة الى الفقير لا ينفذ منه ثانيا ومن امتنع عن اداء الزكوة فالسابع لا ينفذ منه كرماء ولو اقرض
 لا يقع عن الزكوة حله فالزكوة الشافعي لا ينفذ منه والعلامة لا تقاوى الا باختيار من عليه لايضا ولكن للسلطان ان يجبر على اداء الجسدي فلو دفع
 لانه الاكره لا ينفذ الا باختيار من عليه لايضا ولكن للسلطان ان يجبر على اداء الجسدي فلو دفع
 لانه حق الاخذ بسبب الحاجة فاذا لم يحرم بطرقه الاخذ والمسجون يودي الزكوة بنفسه ثانيا لانه لا ينفذ منهم لانه لا ينفذ منهم ثانيا
 الخراج لان الخراج يعرف بالمقاتلة ومن يقابلون العدو ويذبون عن عرم المسلمين ولهذا السلطان الجبابرة اذا اقرضوا ولا ينفذون
 الى نوى المودي عند الوقوع الصدقة عليه جاز لانه فقير حقيقة لانه لو حبس بالملك عليه كان فقيرا وان لم يبق له عيش ولا ينفذ منه ثانيا لانه لا ينفذ منه ثانيا
 وقيل لا ينفذون وعليه الفتوى لان ولاية الاخذ للسلطان فقط عنهم فعند ذلك ان لم يصنع موضعها لا ينفذ الاخذها عنه ولهذا قالوا لا ينفذ
 السلطان ما له من غير حق فوي صاحب عند الدفع زكوة وعشره وخراج جاز وقيل لا ينفذ لان علم من نافذ بما ينفذ شرط والا فلو كان
 ان يعلم ليكون بعيدا عن الخلاف ومن كانه عسكرا هلا البقي سنين فلم يود الزكوة ثم تاب لم ينفذ منه لانه لم يكن تحت طاعة الامام وقت
 الوجوب ولكن يودي بنفسه ولو قال المالك المصدق عيادي وليت الائمة او اهل الجوار وحلف صدق لانه انكره في حق الله وانه لو
 قال ادبت الى غيره وحلف رجاء ليرة صدق ان كان في ملكه المصدق اقرضه لانه اقرضه لصدقه فخرج عليه وهو البراءة فصار كدعي النجدة
 لا يصح ما اقر النجدة وغروا به تصدق وان لم ينفذ منه ثانيا لانه اقرضه لصدقه فخرج عليه وهو البراءة فصار كدعي النجدة
 اكرى الصدقة المصدق اقرضه لانه اقرضه لصدقه فخرج عليه وهو البراءة فصار كدعي النجدة
 ضعف ما ينفذ من المسلم لانهم استلقوا من الجزية في اضعاف عشرين ضعف الصدقة وتابعه الصالحية فيه في كل حال الاجماع ولا ينفذ
 من فرائضهم وصبيانهم ويؤخذ من سائرهم ولا يؤخذ من موالهم الا الجزية وقالوا في نصف الصدقة لقوله نعم ان مولى القوم منهم لينا
 ان المولى لا ينفذ في الصدقة كقول المسلم اذا كاه كافرا اوضع عليه الجزية مع ان الله لم اعطى المولى الصدقة والحدوث ورد في رتبة
 الصدقة والمأخوذ منهم موضع موضع الخراج لانه يدر على الجزية فيقتلوا فيهم زكوة حتى يراعي فيه شرائط الزكوة ولو قال النجدة ليس هذا
 المال او عله او لم يجر المولى وحلف صدق لانه يؤخذ منهم بطريق الزكوة ولا يصدق الجزية الا في مولا امته او اولى وللعلمانه
 مولا او اولى معتبر ولا يعتبر لافق الجزية لانه لا يمكن من القام في دار الاسلام حولا ولا يعتبر قوله ليس للجان لانه المعبر عن الجزية
 عصمة اصل المال وحمايته وقد فصلت له نفس الامانة في الشقاق ابي حنيفة قال له عا ان تصدق بانه من سائر الناس قال له عا ان تصدق بانه من سائر الناس
 عليه ويعتبر لانه اقوال بالحق فلا يصدق في حق غير **باب موضع فيه الصدقات** اهل الصدقات
 ما قال الله مع اهل الصدقات للفقير الائمة وذكر مولا لبيان حلية الفرق باعتبار الحاجة لا بطريق الاحتفاق لانهم كثرة لا يحصى الله
 فقد بانبات الحق لهم والفرق اليهم في تصرف لا ينفذ واحد من هذه الاصناف جاز وعنه الشافعي لا يجوز الا اذا فرغ المصلحة من كل صنف
 ولو اوصى بثلث ماله للاصناف العشرة فصرف المصنف واحد قبل جواز لانه بعد الفرق اليهم لانهم كثر فيهم ولو اوصى بثلث ماله لغيرهم
 على الاحتفاق بالحاجة لا بالعلم وقيل لا يجوز ورفق من الزكوة والوصية والوق ان في اوصاءه يراعى الحق والحكمة دون العلم والصورة
 لانه كلما لا يوصى كلامه وحكمه عن حكمه وقايد في اوصاء العباد يراعى العلم والمصلحة جميعا لا يحق ان لا تصدق المعنى والقائدين ولما قصد
 العلم والصورة لانه قد خلقوا قلوبهم وفضل عن قايدين والعلم بطريق الزكوة مقدار ما يكفيه واعوانه لانه يسحق بطريق
 العامة بديل لانه باخذ مع العلم فسقط بقدر العلم وهذا اوى صامح المالك الزكوة الى الامام فانه لا يعطى للعامة شرا وقال الشافعي
 يعطى للعامة الثمن ولم يجر للثمن لانه لا للعامة شجرة الصدقة والشجرة حقيقة بالحقيقة في جسد الخيرة واما المولى فله قلوبهم فمهم قوم
 من العرب السمو وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفذ الصدقات ليوصلهم على الاسلام وقد سقط سهمهم لو فرض الاحتفاق عنهم واما الروافض فيهم
 المكاتبه يعاونون في دفع قايدهم بالصدقة والغارمون بالمر برون اذ لم ينفذ لغير الدين فذر النصف في سبيل الله قال ابو يوسف
 المروية فوق العزاء لانه عند الاطلاق تصرف اليهم وقال محمد بن صالح المصنف ونحو الفرق اليهم ما يكونها فغير ادوية الخلاف
 يظهر فما اذا وصى بثلث ماله لما في الوصايا وابن السبيل كل منقطع عن ماله وان كان غنيا في اهل وانه كان تاجر اديني على ان ينفذ
 لا ينفذ على احد ولا يجر شيئا يجره اخذ الزكوة لانه فقير بالاسيد وللزكوة شرائط منها ان يكون من مولى اهل البيت
 لا يجوز الاعناق والاباة وبنات المساجد والرباطة ويكفي الامانة وقضاء ديون فقيرة ميتة وتوفيق دين فقير

مصلح

[illegible]

ولم يقض الشتر، والمصدق ان يافذ في
العرس التي ووباعه بالزما فمعه

سبب لا انفكاك الحب فاذا باع بئر ان يفصله المشرى فقد منع انفكاك الحب ملكه بحدود سبب من عند الحب لصنفه فصحي
كالمعروف اذا كسر صيد من واد باع الزرع وهو بئر او قصبه فذكر المشرى في اوردكم في المشرى المشرى لان الحب هو المقصود فاذا
انفك ملك المشرى وجب فيه العشر فلا يحق البطل كما قبل البيع وعمل المشرى عشر البطل على الباع وعشر الزيادة على المشرى لان البطل
سلم للبائع بغير عوض والحب سلم للمشرى بغير عوض وكذلك لو بشر المزارع بطلوع عماره او كرها باذنه البائع في بطن المشرى الارض على المزارع
بطلوع عماره ولو باع العبد اقل العشر من ثمنه لان حق الفداء يعلق بعينه والثمن بدله وكذلك لو اخذ عصير اثم باعه ففعله عشر من العصير
لان العبد ما تذر من كل وجهه لان اجزاء العبد موجودة في العصير ولو اخذ اثم باعه ففعله عشر من ثمنه لان العبد لا يملك العتق باذنه
بالمطافح باب ارجاء ارض العشر والخم ارجاء ارض العشر ولو ارجاء ارض العشر في العشر على الاجر
عند البيع وعند ما على المستاجر لان العشر يجب الخارج وهو ملك المستاجر فصار كالأجر هاهنا لان في الخارج في المخرج حاصل له في
لحصول الاجر له لان الارض كاستثنى بالزراعة يستثنى بالاجارة وسلم الخارج للمستاجر بعوض لان الاجارة تقابل المنفعة ومنفعة الارض
ليست الا الخارج ولو ملك الخارج فصار الحصاد لا يجرى على الاجر وان ملكه بعد الحصاد لا سقط العشر على الاجر وعرضه هو ملكه
فقد الحصاد او بعد فانه يملك عاقبه ولو ارجاء هاهنا من سلم وزرعها فالعشر على السعي لان الخارج سلم له صوره ومع بغير عوض وروي
عن ابي ابي ان حب على المعبر وسو جرد لانه ومنع من فصار كالزهر الزرع منه ولو ارجاء هاهنا من كافر فالعشر على المعبر عند البيع
لانه يعود الى الحب العشر على السعي وسوا كافر عاقبه في القربة والخارج انما سلم للمستجير بجهة المقيض فبقيت له الماله مع ان الارض انما هي
لا يملك حتى ومثله في تقديره ان حب على السعي او حبنا على المعبر اذ العذر حصل فله وعرضه على الكافر لكن عند حد عشر واحد وعشر
او كثر عشر اثم لم يولد فيها مائة رعة فنزعت من المزارعة جابن والعشر في الخارج وعند ابي في المزارعة فاسد ولو زرع الزرع وادرك العشر
الخارج كله على رب الارض لانه ان كان البذر من قبل رب الارض فجميع الخارج له ولو زرع اجره له وان كان البذر من قبل المزارع والخارج له
ورب الارض ارجاء ارضه فانه ارجاء هاهنا لان في حصة حبة عينة وفي حصة المزارع يكون ديناه في حصة لان نصيب المزارع لا يملك حصة
والمالك لم يدره ولو ملك قبل وجوب العشر او بعد لا يقطع على حصة المزارع لانه يكون ديناه عليه والدين لا يقطع بهلاك المال كصرفه
القطر ويقطع حصة لانه متعلق ببيع الخارج ولو لم يملكه قبل الحصاد او سبق في المزارعة والاجارة فلا عشر في
لودي المستملك الضمان لانه لو ملك قبل الحصاد ولم يملك بالاسقط العشر اصله فاذا ملكه واخلف بدلا تاجر الاداء في قبض البذر
في حب على رب الارض عشر البذر عند اذنه وعرضه ما عليها لان البذر قيم مقام الخارج فصار كالزهر الباعين الخارج ولو غصبها غاصب
زرعها فنزعت من العشر على الغاصب وعنده ينظر انما سقطت الارض بالزراعة فعل المالك وعلى الغاصب نقصان الارض كان ارجاء هاهنا وان
يستغنى فعل الغاصب كالعارنه سواء كان الغاصب كافرا فلا عشر على واحد منهما وان كانت الارض خرابا جيب فالخارج على رب
الارض في الوجع كلها الا في الغصب لان المزارعة سلم بنقص الخارج حقيقة وفي الاجارة سلم بذر الخارج وموالاته فكونه سلمه
البذر كله المبدل في العارة فلا وجوب الخارج متعلق بالتمكن من الزراعة لا بحقيقة الخارج اذ لو غلبت حقيقة الخارج دعا المزارع
صاحب الارض ابداله بصلح له الحق في الخارج المحقق وصار كوجوب الاجارة متعلق بالتمكن من السقا المنفعة لا بحقيقة
التمسك بالمعبر كما يمكنه الزراعة والنفقات التي يمكن بتخصيصه قبله فلا تعتبر فينا حله في العشر لانه متعلق بحقيقة الخارج والخارج
سلم للمعبر حقيقة والماله الغصب اذ لم ينقصها الزراعة فالخارج على الغاصب لانه لم يملك الخارج ولا بدله ولم يترك الزرع مع المالك
في حله اذ لم يملكه وكان الغاصب مقر او كان له على ذلك بينه عاونه ولم يافضه الغاصب فالخارج على رب الارض لانه ترك الزراعة
مع عكسه منها فصار كالأجر هاهنا وان نصبتها الزراعة وعزم الغاصب ما نقصا لانه اجرها وفاد حله اذ كان نقصان الارض اكثر
فالخارج على رب الارض وان كان اقل في الغاصب وسقط عنه ضمان النقصان لان الجابن بالخارج على رب الارض وروي في الاجارة
فانه لم يرض بتجره بالخارج فله كما كان ضمان النقصان اقل من الخارج بخلاف الاجر لانه رضى بتجره بالخارج ماضيا بالاجر البورنا وصينا حكم
على الغاصب وعند الجابن مع ضمان النقصان لانه يكون الخارج سلمه بعوض فلا يلزمه كالمستاجر وجب ظاهرا وانما
اهرب الارض لما اضطر بغير النقصان فقد رضى بتجره العشر والخارج كانه لاجر رضى بتجره بالخارج بشرط الاجرة لنفسه صار
بالعزم اجره ما فيه حتى لو لم يعزم الغاصب نقصان الارض يلزم بالخارج الغاصب لانه بالخارج سلمه بغير عوض وحسب البور فله
في النوازل بقدر ضمان النقصان على رب الارض وما زاد على الغاصب وذكر في كتاب العشر والخارج

خط العنق فيها عندها وعندها
فبرا الكفا وكذا ذكر لانه مذكور

الفنى

[illegible]

عنهما والله الادب النامية دار الله لا يجوز ان يخلو عن مونه وروى اسد الزمة لا يخلو عن النية فيوزع عليها فاذا احتل الركن
جزءه وما احتل الارض بكونه فزاجا ومنه اسلم منهم او لم لا يقطع شئ من النية ولكن سقط عنه فزاج رب وجعل ذلك على من
وعلى الارضين لانه من كان يخدمهم كل سنة الذم مع علم ان منهم ما يسل منهم ما يوت ولما الركن بمنزلة البيع الدائم ما بين
وفوات البيع لا يوجب سقوط الاصل كقوات طرف البيع لا يوجب سقوط شئ من النية ولهذا ما شاعنا اذا مات جمع احوالهم او اهلوا
لا يقطع شئ من النية ويؤخذ الحكم من الارضين وتربا في ارضها من مسلم او صبي او مكاتب ويؤخذ منه نصيبه من النية لانه يدر
عن الحرج ووطيفا لارضه اذا نزلت لاصلا بنبذة المالك ولا يجعل على انفسهم وصبيانهم شئ من ذلك لانه من جزم والجزم لا يوجب
سولا الزيادة است صالح الامام بعض اسد الزمة على ما لم معلوم كل سنة بخاروسهم واراضهم جاز كل سنة بنجران ثم قسم المال كل سنة
على رؤسهم واراضهم بالعدل لانه قد يربوا او يدرى في قلوبهم شئ من النية على ما لم معلوم كل سنة بخاروسهم واراضهم جاز كل سنة بنجران ثم قسم المال كل سنة
او على الارض خاصة يقيم عليها بطلان الخصم لانه يغير حكم الشرع لانه الذي لا يخلو قسمة عن الجزة وارضه عن الحرج وان اهلوا ما
مور الكمل للارض ان الحاقه لاه الارض اصله التوظيف والحاج بيع لها لانه لا تقوم بدونه الارض والارض تقوم بدونها ومنه
الارض يبقى للمالك والحاج لا يبيع له حصته مما يدرى ما دام قايما فافاقا لا يقطع شئ من البدن كالركن في ارضه فاحترق في الخلد
قبل القبض لا يقطع شئ من النية ولو زب الارض او غرق في البحر او طفق المالحيم لانه ما بعته ولو كثر الحجاج وعجز واعى عن بعض
الارضين سقط من الارض ويزاد في الحجاج لانه قد سقط شئ من المال لانه بيع في الصلح جلة وقد امكن النية في الحجاج في كل اداء
ان زاد النية زاد حصته النية وسقط من حصته الارض وان كان الامام من نصيب الارض من نصيب الحجاج في الصلح سقط حصته الحجاج
بالموت او الهلاك لانه لما بيع مقابلة كل واحد منهما بدلا صار كل واحد اصله كانه بيع الارض والخيال اذ في كل واحد منهما غنا فاحترق
الخيال سقط حصته ولو طهر الامام على اهل حرب الارض معهم فاراد ان يبيعهم بوضع الجزة ويترك اموالهم وذرايرهم لم يمس لئلا يفسد
الصلح الى سوا الارض والرقاب تابع لاه الى ابطال حق اهل القتال الا ان الارض ابطال في خلفه ومو الخراج وانما يصلح خلفه لانه
يدوم وقيل بدوم من كثر لا بدوم واستا الحجة لا يبيع خلفه على حقهم لانه لا يقدم بل سقط بالموستوفى السلام لانه من ابطال حقهم
عن الرقاب بالتقيل فافى ما دفع عنهم بالتقيل وذلك يصح خلفه على ارقابهم على ان بعد القتل سقى الاموال والذراير للمسلمين وبعد الى البيع
فقطر قسما من ارضه واداهم اموالهم وناسهم ثم بداه ان يصيرهم مائة لا يرد ما اخذ من اموالهم لانه صار حقا للمسلمين
ففي رد الاجابة الا ان كان لا يقدرون على العمل بالبرد فلا يمس بالرد لانه لو منع لتعادوا على العمل والردا كان له ما ان يعطى
ما من المال فاخذ منهم اولى ان يدفع اليهم وان استغنوا عن بعضهم مائة لا يرد منهم فلا امام ان ياخذ ذلك منهم لانه ترك باعتبار حاجتهم
فيؤخذ عند عيسهم وان ترك افضل لاه الى انما يكون للتالف على الاسلام رجاء ان يصفوا على حاشي الاسلام في امد في كل اداء اخذ
بعض اموالهم ايجلهم واقابهم خلفه ما اذا اخذ قبل ذلك لانه منع اما فود لا يودي الى الاما شئ عند سلا من ايدانهم ووطا ايدانهم وكذلك
في الذراير والنسوان والمقتدى في هذا الباب عرر ومو ياخذ شئ من اموال اسد السواد من ايدانهم ولم يرد عليهم شئ مما كان اخذهم قبل ذلك
في الذراير والنسوان والمقتدى في هذا الباب عرر ومو ياخذ شئ من اموال اسد السواد من ايدانهم ولم يرد عليهم شئ مما كان اخذهم قبل ذلك

كتاب الصوم محتاج الماسر في فضيلة الصوم وتفسير لغوه وشروطه وسبب وجوبه وشروطه وحكمه وشيبه
اما فضيلة الصوم فانه كونه على الصيام اي وضو عليه كما يروي في شهادتك الشريفة فليصم واما تفسير لغوه فهو عبارة عن السكاح
اي شئ كان يعارض صامت الركن اذا سكحت عن السكاح وصامت الشبهة اذا قامت على كبد السكاح فانما السكاح في الصيام وفي غير صياحة
كتا الحجاج وارضى عنك الحجاج اي سكات عن الاعتقاد في الشريعة عيانا في السكاح عن المخططات في زمان مخصوص مقرون بالنية من
مكلف بصفة وهي صفة كونه طامعا في الحيض والتفاسد المخططات الاصلية فيه الكفر والشرب والوقوع في ليل رمضان ثم امر بالكف عنها في الزمان وقت طلوع النجوى المادور البيلد
انما الصيام لاه البيلد واستا ابا الحجاج والشرب والوقوع في ليل رمضان ثم امر بالكف عنها في الزمان وقت طلوع النجوى المادور البيلد
فيكونه مقدارا باليوم واما سبب وجوبه فهو توافقه مع غيره من اعضا شريعة البطن والفرج سنة كاملة فوجب عليه الكفر
بالاشياء والكف عن ذلك شئ لوجه استتار فيهن للنفس الامارة بالسوء فكونه الوقت طرفا للنعم فضا في الوجوب لا الوقت مجازا الا انه
سبب الوجوب في الحقيقة لانه لا يثبت للوقت في الوجوب واما شرطه لانه لا اسك مترد من العادة والعبادة فلا يثبت للعبادة
الا بالنية والطرائق في الحيض والتفاسد شرط لمقتضى الاداء في الوجوب **باب الدخول في الصوم**
ولا يصح الصوم الا بالنية لما مر وقلة في النية في القيمة لوصام بدونه النية يصح ويجوز النية كل يوم للاصوم كل يوم

عبادة عبادته فيفتن اليه حديثه ليمسك العلم به وقالوا لك بكيفية منه واحدة في اول الشهر ووقت فيه كل يوم بعد غروب الشمس والوقت قبله
النية انا يجوز باعتبار الحاجة والحاجة انما تفت بتقديرها ليلة من اليوم والنية ان يعرف بقلبه انه يصوم ولو اخرج عليه او من ايام في رمضان
الشئ في افاقه اليوم الثاني بعد انوال جاز صوم اليوم الاول وهو الثاني لانه كان ميقنا بعد غروب الشمس وهو يعلم انه يصوم عند ان كانت النية موجودة
وفي اليوم الثاني لم يكن مع اهل النية وقت النية ويجوز صوم رمضان بطلق النية وبنيه النية واجوب النية وهو ميقن وعند الشافعي لا يجوز الا بالنية في الوجوب
لنا ان اصل النية كانه لصيرة العلم به لانه افلح به لانه كل عمل الصوم من الاماكن في المظرات والوضوء والتغذية صفه لاه والطالب لاه
الاسك لانه موجود في كل وقت لا يتصور قبل وجود الذات فلا يشترط العقد والها وانا استر القصد لاه اسك الجرد
وقد وجدنا ان العلم به كان منقرا على امور ومنه سبب كانه خارج بشرطه الوصف ليعتد العلم به وسنا العلم مستقيم وهو المأمور به فلا يشتر
اليه الوصف للتعين العلم اصل النية لقرون العلم به واذا نوى النية فلا ن الوقت قابل لاصل الصوم غير قابل لوصف فيطهر به الوصف
وبقيت به الاصل ويكفيه لغيره العلم به ولو نذر صوم يوم لعينه فصار بطلان النية او بنيه النية يقع عن المنذور الا في رواية اخرى
في ان يذبح عن نوى ولو صام بنيه واجب فترفع غايته لاه الوقت ليعتد للمندور بولاه قلعه لاه البعد ولانه التعريف فتماله لاهما على غير
التعريف فتمامه صفة ومو الطوع لاهما صفة من اسد الزمة وهو الواجب في وقت الاوقات في لاهها فاما صوم رمضان بغير الوقت لم يسمي الشرع
وله ولانه كانه فطر القين مطلقا في شئ سائر الصلوات ولو نوى المسافر والمريض مطلقا في شئ رمضان لاه نوى واجبا في وقت غايته
عند اداءه وعند جماعه في رمضان لان الشرع متعين في كل كركي رضى لاهما النية فاذ لم يبرضا صارا والقيم سواء انما لم يوا وليها
فقد رضى برفق الشرع من لاه صرف الزمان لاهما صلاههم ومو القضا لان وجوبه يعلم ووجوب الاداء بوجوب الاداء من ايام ارفق من الزمان
متعين الصوم رمضان عهده وان نوى التفاسد لاه فيه روايتان والصح ان يقع عن رمضان لانه يعرف الزمان لاهما صلاههم لان الزمان
ما التفاسد في الزمان متعينا في عهده والوقت والنزول المطلقه ولكفارات لا يصح الا بتعيينه لاه النية الوصف ليعتد الوقت لا يصح العلم به في كل
صوم عين كصوم رمضان والمنذورة وقت بعينه يجوز منه قبل الزمان عهده فالشافعي لانه لما جاز بنيه مقدم مع ان الزمان يتقاصر في كل يوم
فتعقد فلا يجوز منه متاخر الزمان متاخره صا حادفت جوامع الصوم حقيقة كانه بطرق الاولى لاه النية انما شرطت لاه صلاههم والافاضل لا يفتن
الا بالنية المحققه كانه الاصل اعتبار النية المحققه الا انه ما تفقد في ان النية المحققه بجميع اجزا الصوم فالتعريف بزمان الزمان من حيث تحققه وقد
وجدوا في الصوم بالنية المحققه بيب معد ولا يه عن القبول بطرق الرفقة تدر الله على العباد ويجوز الفدية قبل الزمان لا يبالغ ولا يجوز
بنيه بعد الزمان لانه في كل العمل في النية فلم يقع عبادة ولله كنه حكم الكفر فصار كالوفا على العمل في النية ولا يجوز القضاء والكفارات والذوق المطلق
لانيه من الذوق لانه في كل العمل في النية فلم يقع عبادة ولله كنه حكم الكفر فصار كالوفا على العمل في النية ولا يجوز القضاء والكفارات والذوق المطلق
النية من الذوق لانه في كل العمل في النية فلم يقع عبادة ولله كنه حكم الكفر فصار كالوفا على العمل في النية ولا يجوز القضاء والكفارات والذوق المطلق
شعبنا للتفاسد في كل عمل في النية فلم يقع عبادة ولله كنه حكم الكفر فصار كالوفا على العمل في النية ولا يجوز القضاء والكفارات والذوق المطلق
وايام الشرف لانه في كل عمل في النية فلم يقع عبادة ولله كنه حكم الكفر فصار كالوفا على العمل في النية ولا يجوز القضاء والكفارات والذوق المطلق
بالافاق لانه صام قبل الوجوب ويجوز صوم السنة الثانية قضاه في الاول والثالثة قضاه في الثانية عند بعضهم ولا يجب عليه الا في السنة الاولى
وعند بعضهم لا يجوز عن القضاء لانه يبرونه وبنيه النية شرط القضاء وقا في الفتا ابو جعفر ان نوى صوم رمضان من اجزائه في القضاء وان نوى
في السنة الثانية صوم الاجزى ومو الصحاح الجامع اصله انه في سنة من سنين متلفعة تساوي في الركادة والزمية ولا رجاء لاهما على الاذن
بطله لانه قد نذر اثباتها جميعا وليس احد مما يولي في الاذ فطلعه وفتح ترجمه امره على الترتيب الرابع ويندفع الحرج بالراجح لاه اثبات
الاكثر الاقوى اقول لو نوى التطوع وقضاه رمضان وقع من القضاء عند الموت وعند محمد نوى التطوع ولو نوى قضاء رمضان وكان
الظاهر يقع من القضاء عند الموت وعند محمد نوى التطوع وكذلك الزكاة لو ادى في سنة نوى بها الزكاة والطوع يقع عن الزكاة عند الموت
وعند محمد نوى التطوع وكذلك لو كبر للصلاة في سنة نوى بها التطوع جاز من الركن عند الموت وعند محمد لا يكون حاذله في الصلوة وقد روي
الحق في كل من خلو من الموت في سنة نوى بها التطوع جاز من الركن عند الموت وعند محمد لا يكون حاذله في الصلوة وقد روي
في الركن فكله نوى في الخروج في الفدا او على عكس صلا خارجي الاول ودافله في الثانية في نواها فند تعارضت البيهنا فلفقا
فاما التفاسد في الركن في باب الصوم والزكاة حتى واحدة في نواها فند تعارضت البيهنا فلفقا
فلقت به الجهة والصفة وبقيت مطلق النية لاه الركن اقوى واكد من التفاسد والكفان والاداء والاداء لا تعارض الا في كل وقت
فيه الاداء بالاقوى وحلت النية للزمن كن اكرم ونرى في الله م والطوع كانه في ما من الركن ولان النية الركن محتاج اليها وبنيه

رمضان

الحاج لأمرفنراج وفرصته وسبب وجوده

[illegible]

توبين ازارا واداء جديدى او غلبت والجديد افضل لان الحرم ممنوع على سبب الخطر والهدم ازارا بستر عورت ودر ابقية الحرم وبطية ورمى
بناشأ لقول عائشة رضي الله عنها طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ارامه حين ارم ولا صلا حين اهل فلا يعلق بالبيت ولقد رأت وصلى الطيب
في منارة بعد ارامه ليلة ام والامه بطول مكة في الحرم ويشهد بانجامه والوجود لما طيب في الادسا بعد فناء الافتار والطيب قبل الاوام
يلتصق بالتي راحته وسن الادسا ليلة قبله اليوسه بسبب حرارة المكان فتاذن به وعلى محمد بن ابي ان تطيب طيب حتى يفتي به الام
وسوق راكنا ما منقطع بعينه بعد ارامه وان ارام وفي ظاهم الرواية لا يمكن حدث عايشة عليها ويناو والام الحرم موالتطيب في يومه
التطيب على الام وانما وصل اليه راحه الطيب وذكره في ذكره كذا اذ لم يطيب وكذا لو اوجر طيب في راحته بعد الاوام لا يمكن ان يتصل راحته في يومه
انما في الليلة ان من رضى فقام في وقت وصله هذا الوادي المبارك ولبس ثوبه وحججه لم يلبس في درصلة او بعد ما استوى به راحته وكذا معاروب
على النعم والافضل ان يلبس عقب الصلاة لانه سارعة لا الاوام والسارعة الى العباد افضل والماء كالماء في جميع ما ذكرنا عينا انها
لا ترفع صوتها بالتلبس لما صوتها عورة **باب الجمع بين الاحرام** احرم محمد بن ابي عوف عن ابي
عند ما وعده محمد بن ابي عوف ان يلبس احدهما لان الاوام عقد على الاداء وسبب التمام محض بدنيته لو ارام في حجة فيصرف للمحج من
السنة بعينه ولو كان التمام لا يرفع الحج مطلقا والعقد على الاداء يفقد على وجه يتصور الاداء اذا جئت وحجرت معالا
يتصور لانه كما اخبرنا ادم ما رخص في الاوام فلا يفقد عليها الاحرام لانه الاوام التمام محض لا اداء الا على بدنيته ان يصح منفصلا
على الاداء والعقد على الاداء لا يصح منفصلا عنه كحكمة الصلاة فلهذا لا يرفع في الجمع بينهما من اداء جاز في ذلك اراما الا ان الاوام التمام
من السنة دلالة فانصرف اليها قار او يوش بصير رافضا لاداءها عقب الاحرام لان البقاء للاداء او اداسا لا يتصور فلا يقي البقاء
وقال ابو جرح بصير رافضا حين سبر قاصدا المامكة لانه لما فاة في الالتزام والبقاء للاداء عبارة عن الوقوف في الزمان الثاني
وانما المناقاة في الاداء والاداء بعد الاوام فبق كذا لانه لا يشتغل بالاداء في تيقن ادم مما في لوقيل صيدا او اصر قبل المتعار
بادا ادم ما عليه فتمت ان وسديان للتحلل عند لانه محرم باحرامين في عند لا يوف عليه فقه وسدي واحد لانه محرم باحرام واحد اذ لم يح
في عام ذلك فطيلة عرتان وحجتان لانه فانه حجتان من السنة لانه هو الاحرام بهما وان كان لا يتصور ادا وسما في سنة واحدة لا شرع في
كثير في سنة واحدة لا سجد لانه لا يحدى بالافعال بالوقت فظهر شرعية في صحة الاحرام والزام بهما ولا يظهر في الاداء في حجة
بغير اليوم الذي اكله صحت التيمم فظهر شرعية الصوم بعد الاكل في صحة التيمم لانه في حق الاداء فكذا هذا ولو ارام بشئ بعينه في سنة
لزم حجة وعمر لانه حملها فاجبنا عليه اذ انما احتياطا في التعلق على عليه حجتان في ركعة صلا في يوم وليلة وقد بينها في صلا في يوم
ليخرج على عليه بغيره وعدم افعال التيمم على افعال الحج ولا يكون قارنا ولا يلزم سدي الزمان لانه يفتي انه مفرد بادم ما ولو اصر على سدي
واحد لانا سقنا ان محرم باوام اتم في حجة واجتبا كل الاداء وتوابعه في فقهنا عليه دم واحد يقضيها ان شاء جمع بينهما وان شاء
وف ولو اصر شئتم في سديها لا يدرى ما جئتم ام عرفت لزم والفتوى حجتان وعمرتان لانه عقلت ان محرم في حجتان وعمرتان ارام عمرتان
فجمع من الكلا احتياطا في حجة على عليه سقت وفي التيمم حجتان يلزم حجة وعمرتان على الامم على المعتاد والصلاة فاما المعتادة ما رت ان يلبس
يجتنب او عرفت لعدم تقور اذ انما قلده ولكن اجمع من ارامهما فانه يرفض ادم ما جلا ادا افعال فيصير فاسنا على ادم الاحرامين والظان
من حاله ان لا يلبس المكنى في ارام على الزمان على الصلاة والاداء وعليه سدي الزمان ولو اصر بعث بهديس لانه
في الاوامين وعليه تضاف الحج وعمرتان لانا جعلناه قارنا ولو وقف مزدحمة بغير فوات في سديها في اوقات ليل او نهارا يرفض الثانية
وعليه دم وعمران في طبل عند ما وعده محمد لا يصح التزام الثانية في عند لا يوف ارفض كما انعقد وعند ليل ارفض بوقوفه بغير فقام
وعليه دم لرفض في حجة ورفض لزم بان شروع فيها والخروج عنها قبل الاداء واسا التيمم للزقات في حجة ما سقت رجل فرج في عورة
الا الخلق فادرم با في صلا في دم لانه منى على الاحرام بالافاضة في حجة الى التلافي من الجمع بين التيمم فانه يرفع في التيمم فيها
فلزم دم او الجمع بين ارام في حجة لا يمكن في اظهر الدواين لانه في التيمم انما كان الجمع بين الاحرامين لانه يصح ما يصح فيهما الفصل الثاني فيهما
في سنة واحدة وفي الحج للصحة ما يصحها في الايام سنة واحدة فلا يمكن ولو ارام في حجة اخرى بعد طلوع الحج في يوم الخ يلزم ويقتض
ما بين في حجة الاولى وعمر اراما ودم في حجة في حجة فاحلها في ارفض من ويقتض في الاولى لان المصلحة في التيمم والفلسف واجبة
كان في الصلح فان نوى رفض الاولى والاولى الثانية لم يكن عليه الا للقول وكذلك في حجة اخرى في حجة في الاولى لان المصلحة في التيمم والفلسف واجبة
كليلة عنها بالتقوى والنسب لانه في وقت الحج من العام العاقل لانا الاحرام ان شاء في ارفض رفضا لاداء ولا تقدر هنا

ثم ادناه لان احرام الله في السنة القابلة فيصوب الاداء على حسب ما انعقد عليه الاحرام فليس عليه ما دام بتأخير الخلق او بالخلق
في الاحرام الثاني ودم لم يجمع بينهما لان الخلق صار جمعا من افعال الحج الاولى ومن افعال الحج الثانية في الاحرامين وانما خلق صار
جامعا من افعال الاحرام الثانية لان بعض افعال الاولى وقع في الاحرام التي بعد افعال الاحرام فصار احراما على احرام
زيان في حرمة الصلوة بالسبب الذي لم يزل في اذقون ومنع فيها يلزم دم بخلاف ما لو احرم من حيث هو وقت الوقوف في صلاته ايضا
لا صدمها ليلزم دم لان لم يزد في اذقون ولا في كل واحد من الاحرامين فلم يفرحنا **باب ما يفعل المحرم بعد احرامه**
فاذا احرم من قبل ما لم يسهل عنه من الفسق والجورال لقوله في فرضين الحج فلا ردت ولا فوق ولا جدال في الحج فلا ردت للحج
وقيل في ذكره ودواعيه عند بعض النما التي انعقدت على فسر ابن عباس او قيل ان الهام القبح لقوله ان احرم من كل الفسق والحرم
والصلوة والصبر عند المقاب والمراويع الكلام القاصي واما الفسق وما لم يحرمه من طاعة الله تعالى لان الفسق في اللغة عيان
عن الخروج فقالوا في الفسق اذا فرغت من حجها في الشرع براد به الخروج على طاعة الله تعالى واما الجدال ما لم يحرمه من رقة وقيل لما لم يحرمه
في وقت الحج وقد عرفت انهم كانوا اذا فرغوا من حجهم فمحقوا ونزكروا بالدم وينافوا بذكرهم في كانا في العار والسب وقيل هو المراد
في الخروج بجان الناس في حال الاحرام غير انه اذا ردت عن حجها واذقون او جادل لا يفسد لان الجماع في محظورات الاحرام والفسق والجور لا
ولا يلبس في خطا ولا عانة ولا قنسوق ولا فتيق الا اذا لم يجد اذرا ففتق سراويله ونزرب وانما يجد ردا شق فيفسد فارتدى به وانما يجد
فيلتقط الخفين لغير الكعبين لقوله لا يلبس المحرم القميص ولا السراويلات ولا البراسي ولا العمام ولا الاقداس ولا الخفاف ولا
الاقيمة ولا ثوبا مصبوغا بالزعفران والورد الا ان يكون غسلا فانه لا يجد احدهم غسيل فليلبس خمين وليقطعهما من الخمين الكعبين ولا
يلبس ثوبا مصبوغا بزعفران او غيره الا ان يكون غسلا فلا يلبس به حيث لا يتقن يلبس فقل في النسخ ان لا يلبس ثوبا مصبوغا بالزبد
وقيل لا يلبس ثوبا مصبوغا بالزبد لانه متفاح منه رايه طيبه يكون مستحلا للطيب فلا يباح له كالثوب المسجوق فكذا ثوبه لوليس الثوب المصبوغ
بالزعفران بعد الغسل يلزم الكفان والعصم قولنا لقوله لا يلبسوا في الاحرام ثوبا مصبوغا الا ان يكون غسلا ولا ما على الثوب المصبوغ
بعد الغسل لوه الطيب ليس بطيب ولا ما على الثوب المصبوغ بعد الغسل لانه لم يبق له رايه طيبه في لو كان مصبوغا فصنع لانه طيبا كالمرة
والمشتوي ونحو فلا يلبس بلبس قبل الغسل انما لم يلبس المحرم في لبس المحظور في الاحرام حرم عليه الاتفاق بالدين لان عيان سره وحج وافتاء
من الاسرار والوطن وعلى المرافق والذوات وسائر املاك الدين وانه تجرد عنه عن مرافق الدين ولا يلبس وجهه ولا لسانه وقال الشافعي
يجوز له تعظيم اليوم والعصم قولنا في الاحرام المراتب الواجب كغفر وجهها فاحرام الرجل اولى للالكف البق مجازا وبسبب المرأة ليلس المحظور
في جميع بدنها لانها عورة غرامها لا يلبس وجهها وتسدر عجا وجهها ثوبا ان ارادت وبجافه عن وجهها لقوله عايشه كما حرمت مع النبي صلعم
مكشوفات الوجه فاذا اجعلنا ركب لثوبنا على وجوهنا وجازة عن وجوهنا ولا نأكلها مستظلم غارها ولو لم تلتفت بطرفه جاز فكذا
منافوت المسلم والاثرة على ان المرأة منهية عن اظهار وجهها باللباس في غير مرون لانها منهية عن تعظيم اليوم في الشكر ولا ان الامر كذلك
والا لم يكن لهذا الارضا فليلس وتسدر عجا وجهها وبلي الخفين لانه لم يلبسها وبلي الفخازي والحلي ان اجبت لانه ليس في محظورات احرامها
ولا سط ولا بدنه ولا ياحرم من شعرها وطرف شئها لان هذا الاشياء ينزل الغل والنساء الشفت وقدر عزم المحرم الشفت الغل وسوا ذلك
لا طيب وقادع ان الله يقول عليه عرف ملائكته انظر الى عبادي جاوا شعثا غبرا فليست عورتهم ولا عورتهم ولا عورتهم ولا عورتهم
حيته ورأسه بالحظ لانه رايه متلذذة ويزيل الشفت وكان بمنزلة الطب واللبس بالحمام والغسل بالماء القراح لما روي عنه بسبب عذابه
عن محرم غسل حيته وجد بالماء فقال لا يلبس به وسيل يزيل الماء الملتصقا ولانه يحتاج الى الغسل ليطهر عن الحنابة وغيرها وليس في قتل سوار
الرجل فلا يمكن ملاقاة الغل بالحظ ولا يلبس بنوره ولا حكره واذ اكره فيلزم في حكمة فقاموا تنازلا في الشفت وقيل الغل وسوا ذلك
يجازيهم شعرا واذى فلا يلبس بالحكر الشديد ويكثر من التلبس المستطاع في ادبار الصلوات وكما في ركب او عدا شعرا او هبط واويا
وبالاشعار هكذا ورد الاثر **باب الفرائض** الفرائض والتمتع والافراد مشروع وبالكفا ما شرع في الفرائض
لقوله واتوا بالحج والعمرة لله وشرع في التمتع مستفادة بقوله في تمتع بالحق ما لم يحرمه والافراد مشروع في الفرائض
انما في الحج فانه المراد ما قوله واتوا بالحج والعمرة لله وشرع في التمتع مستفادة بقوله في تمتع بالحق ما لم يحرمه والافراد مشروع في الفرائض
افضل في التمتع والافراد في ظاهره كرواه ورواه في الحج والافراد افضل من التمتع وقال الشافعي والافراد افضل منها واما ذلك
التمتع افضل والصحيح قولنا لان الفرائض جميع من العبادات باوامر بدلية سمعية قرانا وموافق بين اثنين والجمع بين

قلیل فاضل امام سقطت عنہ ، لہذا

فصل فی التوضیح
والتوضیح

اوراف عیطہ

لانی

مقدمه
فصل اول
در بیان احوال و اسباب
و در بیان احوال و اسباب

وان لم ينو حجة كبر لم يكن وكذا لو دفع فته اصرو على طعام الماد واولا انه تصدق بها على كل مسكين عن كفايته فمما يتصدق بها المانور
في كل الامر لسلكه العبد وفت غيب عن ان تصدق المانور على العبد الثاني فان اذ انزلها لم يحول الامور وانما ينوها لم يحول الامور فانما يتصدق المانور به
على ملك الام في كل امر ولا يجرى فيه شأنا وكذا لو بعث مديا بخر اصيد ثم اصر المانور ان يكون المدين لا يصره فان ولو قدر بدنه واولا وجها
تطوعا ثم اصر فنوى ان يكون لا يصره فان وعليه بدنه مكانا ما اوجب عند محاورا بون الجوز الامم المطوع لانه اذا قلده بدنه واولا تطوعا صار
بمنزلة الوقف وخصه بمكة عندك فلا يملك صرفه الا بغير ملك الجهد ولا يكون له الخلع محمد عبد الوقف يعرفه ملكا فالتأخير لانه لم يحج وما يقع عليه
التملك بالخلق فلا يتحمل بدنه المدين لانه التملك بالذبح شرع بدلا عن التملك بالخلق فالعجز عنه لانه التملك عن الامور انما شرع بمما يتصور الامور والذبح
ليس بمطهر واه في ان السبع به التملك وانما تعلق به التملك شرعا حال عجز عن التملك بالخلق ومما قدر عليه فلا يتحمل بالذبح وبقي حراما لمطوف للزيارة
والصور وخلق وعليه ترك الوقف بغيره عدم ولزم الحارم ولتأخير الحق عدم ولتأخير الطواف عدم عند الذبح وعند ما لا يفي للتأخير واذا دخل مكة
فامره بان يكون محمدا فلا فائدة ذكر الجوز في الصلوة مطلقا وذكر محمد في التوادر هو له منفصله وقال ان كانه يملك الوقف يعرفه او الطواف بالبيت
للزيارة لم يكن محمدا ولا فهو محمدا لانه امكنه الوقف فقد امكنه التملك بالخلق وانما امكنه الطواف امكنه الايمان بايمان الحق فامكنه التملك بالخلق ولا يتحمل
بالدم وجه جواب الصلوة الا مصار عنها بكم نادوا والناد لا يخرج به فيكون وجوده كعدمه كما لو عدم المانة لانه لا يملك التملك بالدم المارة لغيره نادوا ولا
باب الهدي كتاب المعرفة المدين وما يجوز به المدين وما لا يجوز والامور وما لا يجوز به المدين وما لا يجوز به المدين وما لا يجوز به المدين وما لا يجوز به المدين
التنزيه اما الهدي فهو من الابل والبقر والغنم لانه لم يابره المدين لانه المدين من الابل والبقر والغنم وعذالك في من الابل فاهمه والصحيح قولنا ان
البدن مشتق من ابدانه ومع الضخامة والكبر وفيها ما موصوف بالكمه ووافته الامم ومما سوت الضخامة والكبر شرعا بديلها الرجح فوز النوع
على سبعة كما جازا البدن على سبعة واما ما يجوز به وما لا يجوز ولا يجوز في المدين الاما يجوز في الصلوة اما ما يكون سمي على العبد عن الناس ما نزع احد
من حيث انه اذ اذاع الدم لا يتقار صاة انه مع من يجوز في المدين الا ان كان قد اذاعه عظميا من الضمان فانه يجوز حتى ان اذاعه الصلوة او لم يوافق
بدنه المدين لا ينوي بها الهدي فهو مدين اذ ان الهدي لله تعالى فانه لا بد من الهدي لله تعالى فانه لا بد من الهدي لله تعالى فانه لا بد من الهدي لله تعالى
والتجاء لان الوقف للتيان فلا يمكن لصنوه الطريق وقد يوكه الركوب باختياره فقيت السوق للمدين باختياره العرف والعادة تكون مدين للركوب
فصل المدين من الوقف لله والهدى والقلايد ودون انه مع قدر مدينه ونقله مدين المتعة والقوان والمذخور والنظير من الابل والبقر والغنم
اسم ما به بدنه وقدرها وكان الواجب سبع بدنه فثبت اه الطوط نقله ولانه دم سكر سكر به لا اسم مع فيسقي عظيم بالنفيل ولا نقله مدين الا بعد
وجزا الصيد وكل مدينه وجب ان يركب محظور لانه دم كفاية وهو لادم ابتداء فيه فلا يسمي مدين ولا نقله الغنم فلا فائدة في توليد الهدي
والقلايد عطف التي على نفسه في كل ما ينطلق عليه اسم الهدي ومما لا يستقيم ولانه النقل انما ليس يكون على اعانة مدين فلا يسفع به عمله وكوبا
في الطريق تقطع لانه لا الامم على الاشتطاف لانه لا الامم في وقوعه به لادم شرعا وعادة والابل والبقر يصح الحجز والركوب فحتاج لاهذه العلم وان شاء
لا يصح الحجز والركوب فلا يحتاج لاهذه العلم والمكيل من لادم فعله وقال لم يصفو في حمله لها وخطا وان لم يكن لانه يضر ذلك لصانه
الدواب ويكره الشغار عند الذبح وعند ما وعند ان في سنة ثم شغل البدر من الجانب الايسر لما روى عن ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما عن الشغار
ليس سنة وانما شغل التي عدم ليله شاولي الهدي اشترى ولانه تغرب ومثله فله عن فائد لاه الغرض من الشغار اعلام على كونه مديا وهذا
يصلح بالعتيد والكيل حتى الشغار من عاربه على الفايض فيكون فاما كما لو شغل الشاه وذكر العلي او ان ما ضمه ان كان شغار اصل
زمانه ومما لا يضره في البضع على وجه تحاق منه السرايه فله البتة عليهم بالكرامة فان لم يحاور الحد فوسس والصحيح انه يمكن والشغار هو
الطهي في صفة الشغار البسر عند ما لاه صيانه الامم عن تلوث النجاسة اولى من صيانه الايسر عند ان في مكان الطهي صفة سائمة
الاين واما ما يفعل به المدين قبل الذبح وبعد ولان ركبه المدين الا في حال الفزوف فلا فائدة في توليد عدم لذلك الرجل الذي ساق الهدي مع
نفسه واجهه الشغار اركب بالمعروف في كل مظهره ان لا يجوز الركوب الا في الفزوف واه تعظيم المدين واجبه لعدم وما يعظم شجاره فانه من
تقوى القلوب فقد جعل تعظيم الشغار من تقوى القلوب والتقوى واجبه فيكون التعظيم واجبا في الحجز والركوب ستر لادم واشتداد وانه ينافي
التعظيم في حرم وتاويل فونه وولم في ما ضاع الا بغير سمي انما لان جعل مديا ثم حرم عليكم الاستماع بها الا ان بلغ محلا ومما لا يكره الحق ليكون على
بالغاية لانه في حله الاستماع بها في وقت الذبح لا يصور الغاية الاولى وما الاجل المحج واه شجار بركوبه او حمله مناه عن الشغار ونقض في
لانه لو لم ينعته فاذا الشغار من ماني ناقص ولا يحل لانه الاستماع بجز من قبل الازمة لا يحل الاستماع مني من لانه جعل كرامة به وينقض مديا
بالماء ليزم به ليهما واحليه تصدق به او بغيره ان لم يملكه وان شغل المدين فثبت ذبح ودرهما معا فان تصدق

غالب المطوع

[illegible]

العلم

[illegible]

وإذا انتهى
الغبار الطام

قوس

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a dark, irregular stain along the top edge. A small, dark mark is visible near the bottom center of the page.

ومنها ما هو مكتوب في سورة النحل من قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقوبات...
 والى انفسهم فربما قد علموا ان الله تعالى لا يهلك الامم الا اذا كانت باغية...
 فيكون يوم القيمة يوم الحساب...
 الى الله الصلة والصوم ثم تفرغ من العلم والتعليم...
 قولنا لا افر من علم التعليم بقدر ما يحتاج المتعلم اليه...
 قال الامام ابو جعفر...
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم...
 والحكمة لادب العلم...
 لان الحكمة لادب العلم...
 ابن عباس...
 ان بركة صاحبها...
 فربما يبرهن...
 مشروحة بالكتاب والسنة...
 والجامعة فانها...
 اسلامه على ترك الختان...
 ما يراعى...
 على الباقي...
 ان يفتوا...
 بعض الناس...
 في هذا العلم...
 ما يبالى...
 فربما...
 ما علم...
 التي واجب...
 فربما...
 من الرد...
 للباي...
 الله...
 الا اذا...
 يغفل...
 ولهذا...
 فيكون...
 لغير...
 بال...
 رده...
 من...
 اسم...

وانما واحد...
 دونه الكفار...
 بقلبه...
 لا يجوز...
 مستقبل...
 اذا...
 المؤمن...
 في...
 في...
 ما...
 ولا...
 وكذلك...
 سبب...
 اما...
 الزيادة...
 انكم...
 ومما...
 لا...
 وما...
 القوم...
 بان...
 ما...
 ان...
 اضاع...
 الخبز...
 على...
 السجدة...
 واما...
 قال...
 والاول...
 ترك...
 انت...
 السور...
 رسول...
 الطعام...
 وكل...
 الطعام...
 فاعلم...
 يا رب...

لله في المجلد الثاني كتاب البيوع

کتاب السوع

البيع

السلامة

باب في معرفة الالزام في البيع والشراء
وركنه وشروطه واحكامه اما شرعيته فالعلم مشروع استي ان الالزام ثم ينشئ عن بيع ما ليس عند
انسان ورفض في العلم ولانه عقد شرع رفضه لقرون فاجات المتفاني الى راس المال لان الانسان
قد يظفر بالبيع ما لا يملكه للمال كما يتفق في حق الاقارب ونوايه فلو لم يجر العلم لصافي الامر على التل
مخورد فعلا لقرون عن الناس واما نفسي فالعلم لغة وشريعة عقد ثبت له الملك في الشيء على جلا
وفي الحق اجلا يسمى علما واسله ما وسلفا واسله فالما فيه من تسليم راس المال حالا واما ركنه ان يقول
لا فريحت اليك عشرة دراهم في كرهظ او سلفت وسقور الا فريحت وسقور العلم بلفظ العلم في روايه
الحق ومساو الفهم لانه نوع بيع لانه عام سماه بيعا لما روينا ولهذا الاستصناع اذا ضرب فيه كجرب يصير
وان لم يوجد فيه لفظ العلم وفي روايه المجرى لا ينقد لان جواز العلم عرف ايضا فلا ينقد الا
بلفظ ورد به النص والنص ورد بلفظ العلم وينقد البيع بلفظ العلم واما اشتراطه ففرض ثلثه
في راس المال وسبعة في العلم في راس المال احر ما ان يكون معلوم الجنس والنوع والصفة
والقدر معين في المكمل والموزون عند اذ يرد وسعيان الثوري ومساو فقه الشافعي وعندهما
هذا ليس بشرط اذا كان معناه لانه صار معلوما بالاشارة لان البيع اسبب الاعلام لانه يقطع الشك

فلا يجب اعلامه ببيان القدر كما لو كان راس المال قد نفي الى جهالة قدر السلم فيه لانه ربما ينفق
بعض راس المال ويورد بعضه بالزيادة والى التبدل في المجلس او وجد الباقى ستوقا او متحقا
فينفسح العقد فيه ولا يردى في كم يقع وفي كم انفسح فنعى السلم فيه مجهولا القدر والافراز
عنه بمعرفة مقدار منيسر فتنى بربية العقد عن هذه الجهة كما لو سلم في قيمته بعينه
ولو كان راس المال ثوبا او حيوانا او عدويا متفاديا يجوز السلم واما لم يعلم قيمته وذو عانة
لان السلم فيه لا ينقسم على عدد الذرعان لتفاوتهما في الجودة ولا على القيمة لانها غير
خاضعة في العقد فلا يزول من الجهة الموصومة باعلام قدرهما فلا يفيد معرفتهما
فلا يعتبر في المشتريات السلم فيه ينقسم على راس المال فيزول من الجهة الموصومة باعلام
قدره فيعتبر وعلى هذا لو سلم عثن دراهم في كرهنة وكرهين او في ثوبين مختلفين
ولم يتبين خصته كل واحد منهما لا يجوز عند خلوها لان راس المال ينقسم على ما بالقيمة
فصار راس المال كل واحد منهما مجهولا وذكر بعض السلم عند الشاخي ثوبان درهم
والدنانير منتقاة شرط لصحة السلم عند الصفر ورجوعه عند الشرط لان عند ترك
الاسفاد ربما يودي الى فساد السلم فانها لا تخلو عن الزوف على ما عليه غالب دراهم
الناس في لم يتفق صار باجر اكثر ما زوف فيه ما فيفسد السلم في قدر المردود وان
استبدل مثلها جيا ولف مجلس الرد والافراز عن هذا الفساد يمكن بالاسفاد فيكون
شرطا كاعلام قدر راس المال وعند ما يركب الاسفاد لا يودي الى الفساد لانه ان استبدل
بالزوف جاز السلم في الكل واما لم يستبدل بطل في المردود لكن هذا موصوم فساد
سفر عن قبل راس المال فلا يعتبر كمن اعلم راس المال والثالث كونه راس المال
سلما في مجلس العقد شرط لجوازه وقال الشافعي ان كان راس المال عينا لا يشترط تجديده
والصحيح قولنا لان السلم لغة وشرايين عن تسليم احد البديلين عاجلا والافراز ولم
يشترط تسليم السلم فيه بالاجماع فيشرط تسليم راس المال معجلا ليكون عملا باقتضا لفظة
السلم وذكر في النوادر لو سلم عثن في كرهنة فدخل بيته لتخرج الدرام ان دخل حيث
يراه السلم اليه لا يبطل السلم وان وارى عنه بطل لان ثوبه احد ما على صاحبه حصل اوقافها
عن مجلس العقد من غير قبض ولو سلم المارجل ديناه عليه لم يجز لانه دين بدين وان منعه
فان لم يتفرقا في نفي المجلس صح لانه يحقق الشرط وهو القبض في المجلس ولو سلم الدرهم
على ثوب لم يصح فان نفي المجلس لانه شرط تسليم راس المال على غير العاقد وذكر شرط
بغير مقتضى العقد وان مقارنه للعقد فيفسد ولو سلم ديناه وعينا وافرقا جاز في
حصه العين وبطل في حصه الدين لان المنفرد موصوم عدم القبض في المجلس طرعا قدر
الدين فيقتصر الفساد عليه بخلاف ما اذا قارن المنفرد العقد فانه يفسد كله وذكر في العقد
في الابتداء يقوم بالايجاب والقبول والمعقود عليه والايجاب والقبول لا يقبل التخييل في
قارن المنفرد نفس العقد وان لا يقبل التخييل اذ ركبه وفي حالة البقاء العقد يقوم بالمعقود
عليه وعد لا بالايجاب والقبول لانه كلمة قد مضى وانقضى والمعقود عليه متى فاعبر
العقد متى بالتخييل المعقود عليه فاذا طرأ المنفرد على البعض لم يشع الفساد في الكل كما لو

كما لو اشترى عبدين فملك احدهما قبل القبض ولو كان له على اخر مائة درهم فاسلم
ملك المائة وعشره دنانير او مائة اخرى من غير حبسها في كرهنة ففسد الكل اما بحصة
الدراهم لانه دين وحصته الدنانير فله ان يفسد منها من الكرهنة بمجولة بخلاف ما لو سلم المائة
الى عليه ومائة اخرى من حبسها جاز في النصف لان حصه العين من الكرهنة معلومة لان الكرهنة
تنقسم عليها على التواضع والتفاوت بينهما واما الشريط التي في السلم فيه احد ما اعلام
السلم فيه سواء كقول كرهنة او شعير ونوع كقول سقيم سليله او جليله ووصفته كقول
جيدة او ردية او وسط ومقدار كقول انه كرا او قفيز لان الجهة المفضية الى المنازعة
لا ترفع الا بهذا والثاني اما لا يجمع البديلين احد وصنع علة وبوا الفضل وسوا القدر
او الجنس كاسلم الثوب الهرومي الهرومي او اسلم المكيلات في المكيلات كالكهنة
في الشعر او الموزونات في الموزونات كالحديد في الرصاص او بيع المكيل والموزون
بعينه بكيل او موزون موصوف في الزمة دينا لا مؤجله لا يجوز وهذا مطرد الا في الاثنان
فانه يجوز اسلمهما في الموزونات لحاجة الناس وعند الشافعي الجنس بانفراد لا يجرم
النساء والصحيح قولنا لان المنفرد فضلا على النسبة في المالية عادة وهذا فضل يمكن
التحرر عنه فكانت الزيادة من حيث التقدير ربوا لقوله لا ربوا الا في النسبة وفي رواية
انما الربوا في النسيئة اخرى الربا فيه مطلقا وذكرنا حقا ولو سلم ثوبا هرويا في مروي جاز
لان الفضل لا يظهر في مختلف الجنس باعتبار التقدير لان الاغراض تختلف باختلاف
الانواع فكان لكل واحد منهما ضرب فضيله ونوع صفة فيستويان في المالية فاما المتباين
يستويان في جميع المقاصد ثم للمنفرد منها فضل على النسيئة ولو سلم مكيلة في مكيل موزون
بطل في الكل عند الصفر وعند ما يجوز في حصه الموزون لان الفساد ينقذ بقدر
المنفرد والمنفرد هو الجنسية والقدر لم يوجد في حصه الموزون لان الضميمة المنقذة
في قدر بعضها المنفرد مقارنه للعقد ففسد الكل لانها غير قابلة للتخييل فله بتصور ان يفسد
بالصحة والفساد كما لو اشترى دينا بدينار وثوب ولو سلم قوسا بعينه في قوس
بعينه وفي مروي صفته كذا لا يشترط جواز لانه حق القوي يبيع عين بعين وفي في المنزلة
سلم الا ان الجنس مختلف فلا يجرم النساء ولهذا علم ان البيع يتعقد بلفظ السلم والنوادر
لو سلم قطي هروي في ثوب هروي جاز لانعدام المجانسة لان الثوب بالغزل والنسيئة في
ما ان يكون قطنا ولو سلم شعيرة شعيرة او صوفاء لبد او خز في ثوب خز فان كان
لا ينقص فيعود شعرا جاز لانعدام المجانسة كالقطي مع الثوب وان كان ينقص ويعود
شعرا كاللب لا يجوز لانه يقع صوفاء الا ترى انه يعود صوفاء بالنقص ويجوز اسلمه التمر
في الناطف منه ولا يجوز اسلمه رطل التمر في الناطف منه لان الناطف اذا ذاب يعود رطبا
ولا يعود تمرا ولو سلم غزلا في ثوب غزلا جاز لانه لا ينقص فيعود غزلا وذكر في
المنتقى لو سلم بيض الاوز او النعام في بيض الدجاج او بيض النعام في بيض التوز
جاز لان اختلاف المجانسة والثالث ان يكون السلم فيه ما يتعين بالتعيين
حتى لا يجوز السلم في الدراهم والدنانير لانها لا يكون مبيعا بل ملقا فثنا والسلم فيه مبيع

وجب دينا في الزمة بطريق الرخصة لحاجة الناس فاما بيع الثمن وليس الثمن في ملكه جاز
 مطلقا فانه حاجة الى تجوز سلا ولا يجوز السلم في التبرع على قيس رواه المرق لانه الحق بالمعزوب
 وعاروا به التركة كونه لانه الحق بالمعزوب وهو رواية عن النوف ايضا انه كالعوض وذكر في التوارد لو سلم
 نفس فنه او ذميمة الوزنات لا يجوز عند زوال الوزن جمعها ومما سعيها في العقود وعند اى
 يجوز لانه من ضمن الثمن بل اصله فاشبه بالمعزوب ولو سلم الفلوس في الموزونات جاز لانه عدوى ولام
 العدوى في الوزن جاز وكوز السلم في الفلوس لانها ثمن باصطلاح الناس سلم باعتبار اصل فيها
 قدامها على السلم في عا دسعة في حقها لقيها لقرنها وروى عن محمد انه لا يجوز لانه ثمن مطلق عند
 وذكر في التوارد لو سلم فلوسا في صفا او سيفا في حديد او فضيا في نوري لا يجوز لوجود الحيازة بينهما
 لانه البودي لم يخرج مما امكنه من القصب وذكر في المنتقى لا يبيى بان السلم القصب البودي لانه
 بالنفس لا يعود قضا والسراج ان يكون السلم فيه موجه فلا فالتا في لقوله من سلم منك فليس
 في كيل معلوم ووزن معلوم الى اصل معلوم ولا سلم في معي زالت السلم غالبا من لم يضرب له اجله لان القدر
 على السلم انما يثبت بالملك والطامة انه لا ملك السلم في الحال اذ لو ملكه لباعه باوفا الثمن في فله تقدر
 على التسليم الا بالملك ففرب له اجل ليمكن فيه من الكس ففقد على تسليمه وتقدير الاجل المتعاقدين
 وكرا لكره ان مدة تحصيل السلم فيه تختلف باختلاف قدر السلم فيه فانه كما كثيرا احتاج في تحصيله
 الزيادة مدة وفي القليل يحتاج الى مدة قصير ففوضا تقدير المدة المتعاقدين وذكر الطحاوي انه
 ثلثة امام لانه لا يمكن التحصيل الا بعد كثر فقدرنا الكثير بثلثة ايام لانه اقل الجمع وعرضه ان نصف
 النهار وعن محمد انه مقدري شهر لانه ادنى الاجل واقض العاجل حتى لو حلف لا قضين دينا فله عامله
 فقصاه فمادوا الشهر لا يثبت والحياس ان يكون موجودا من وقت عقد المصين لحد بله انقطاع
 فمابين ذلك وعندنا في السلم المتقطع جاز والصحيح قولنا ان السلم نوع بيع والقدر على تسليم المبيع
 وقت وجوب التسليم شرط لجوازه ليفيد العقد فايده وهو يمكنه من اقامه مصالحه ودفع حوائج كمن يعذر
 اعتبار حقيقة القدرة في السلم فزونه ان السلم بيع الخافى في شرطنا ما موافق للحقيقة وهو ان يكون
 موضوعا من وقت عقد مستداما الى حين محله ليكون اقرب الى يمكنه من اقامه مصالحه ومن سلم رجلا
 اجله فلم تقض حتى انقطع اقداس ما وان شاذر بصل اذ راكم لانه يجوز على التسليم بعد صحة العقد مع
 اتمالك عود القدرة بحى او انه فصار كباقي العبد قبل القبض ونحو العصير قبل القبض وروى عن ابي حنيفة
 انه بطل السلم لان انقطاع الاداء منسوخ مطلق المبيع في بيع المعين قبل القبض لانه لا يبقى بانقطاع الاداء
 كما لا يبقى العين ليهلكه وذا يوجب استفاض العقد فكذا من ان واحد الانقطاع ان لا يوجد في سوقه الذي
 يباع فيه وان كان يوجد في البيوت ولا يجوز السلم في طعام قريب بعينه لانه من سلم عن السلم في غدا
 بعينه فافسد وقالوا ذميبا لم يمتد فم يسل احدكم ماله اذ سلمه لانه لا يملك انقطاع ثمرته على ايدى
 الناس والاحراز عنه ممكن فوجب الاحراز عنه ويجوز في طعام البلدة الكبيرة لانه لا يملك الانقطاع
 ولو وجد السلم في بلد اقليم دون اقليم لا يصح السلم فيه الاقليم الذي لا يوجد كالسليم في الرطبة فوا كان
 لا يجوز ولا يجوز بكيان بعينه لا يورق قدره لانه ربما يهلك المكيال قبل حلول الاجل فله بدري كم يجب
 تسليم فيؤدي الى المنازعة ولو باع بهذا المكيال جاز لانه يجب التسليم عقيب بيع العين فيسلم
 اليه لئلا يرد في المنازعة وجن اى راع انه لا يجوز لانه ليس بمكاييد ولا مجازفة والسادس
 ان يبيع مكان ابياه في حاله فلامونه عند اى راع وعند ما من البنى

بشرط ويوفيه حيث وقع العقد لانه مكان العقد متعين لكون العقد الموجب للتسليم فيه فثبت هذا
 المكان على سائر الاماكن لوجود سبب التسليم فيه كما في بيع العين لانه حينه راع ان يبيع مكان العقد
 لم يوجد نصا فلو تعين انما يتعين ضرورة وجوب تسليم المبيع في مكان العقد وفي بيع العين وجب
 تسليم الحال فتعين مكان العقد في السلم لا يجب تسليمه للحال فله تعين مكان العقد لانه يفترض
 في مكان التسليم مجهول جهات معصية المتنازعة لانه قيمة الاشياء تختلف باختلاف الامكنة
 لما في نقلها لوجوب الحونة والكراى وذكر ابن رستم في نواذره لو اشترى عبدا بكذا في الزمة لا اجل
 لا يجوز ما لم يبين مكان ايفاء كذا السلم لانه لا يجب تسليم الكراى وكذا لو اقتسم ارا على ان يرد
 ارضا على صاحبه كره فنه في الزمة الى اجل لا يجوز ما لم يبين مكان ايفاء وفيما لا اجله ولا مؤنة كالمسكن
 والكافور لا يشترط تعيين مكان ايفاء بالاجماع ومن تعين مكان العقد لانه يفترض رواية في رواية
 الاجارات لا تعين ولو فنه حيث تقيم لانه لا سفاوت الما به باختلاف الامكنة لانه لا يلحقه المؤنة
 بنقله فله تقع بينهما المنازعات وفي رواية البيوع والجامع الصغير تعين وموالاه وصوقها
 لما يبيع واما اذا شرط مكانا اخر لانه يفترض له حل ومؤنة تعين وفيما لا اجله ولا مؤنة
 في رواية لاسمى لانه لا يفيد الحار وفي رواية تعين وموالاه لانه يفترض له قسمة تختلف
 باختلاف الاماكن فان قيمته الكافور في الحار اكثر من قيمته في السواد لكثرة رغبة اصل الحار
 وقلة رغبة اصل السواد ولو شرط ان يوفيه في مصر كذا في حث سلم منه جاز لانه الحار مع بتاين محالها
 واصلها في امكنة غير المكان الواحد لانه القيمة لا يتفاوت متفاوت محالها قبل هذا اذا لم يكن
 الحار عظيما فان كان عظيما يبين مواضع لا يجوز ما لم يبين مواضع منه لانه جهات مفضية الى المنازعة
 فان شرط ان يوفيه في موضع لم يحله الى منزله فله حيزه لانه العقد واجب ايفاء في المكان المشروط
 فاذا اوفاه فيه فقد تعين مكرب السلم فيه فاذا شرط عليه حل بعد ايفاء فقد شرط اهان او استعانة
 في العقد فيعيد العقد كذا في بيع العين والشرط الحار الى منزله ابتداء قبل جواز استعانة لا بشرط
 الحد بشرط له يفاء لانه الايفاء لا يحقق الا بالحل عا بها وروى الشافعي عن اصحابنا انه لا يجوز السلم في
 الحد عمالا يقتضيه العقد لانه على السلم اليه الايفاء والحل وقد تصور الايفاء بدون الحد بان اشترى في
 المكان المشروط ويوفيه من غير حل او ان شرط ان يوفيه الى منزله جاز لانه لا يقاس لانه الانسان
 قد يبدل المنزل فاشترط في منزله بشرط في مكان مجهول فلم يحن وجهه الاستعانة في العرف بزيادة المنزل
 حال حلول الامر صعب منزله حال حلول الاجل للبقاء وقيل هذا فيما اذا شرط الايفاء في موضع ثم الايفاء في
 منزله مكان شرط الحد في الوجه الاول لا يجوز قياسا لانه بمنزلة بشرط الحد لانه الايفاء لا يحقق الا بالحل
 ويجوز لانه الايفاء لا يتكرر بشرط الايفاء في مكان محقق النجى وكما بشرط الثاني متضمنا
 في الشرط الاول فصار كأنه شرط الايفاء في منزله لا غير كحل في الحد لانه لا يجوز تصور فله يتعين بشرط
 الحد بعد الايفاء في الشرط الاول واما في بيع العين لو شرط على البائع في الحار على ان يوفيه منزله
 والعقد في الحار جاز عند من احتجنا وعند محمد لا يجوز لانه البيع يقتضي تسليمه في مكانه ومنزل ليس
 مكان العقد فاشترط في التسليم العقد فله يجوز كالشرط الحد لانه ان شرط التسليم في مكان العقد
 فكما لانه الحار بعد المكان واحدة في الايفاء لحاجة الناس لانه لا يملك احد لا يعذر على ان يفسد هذا
 اذا لم يكن بين جوانب المهر مسافة بعيدة فان كان لا يجوز البيع لما بيننا وان كان العقد في الحار منزله
 خارج الحار او على عكس شرط التوفية الى منزله لا يجوز البيع لانه شرط ما لا يقتضيه

العقد ولو اشترى طعاما بطعام من جنه وشرط احدهما التوفيه الى منزله لم يحج
بالاجماع كيف مكانه لان منزله مكان العقد حكما لا حقيقة فباعتبار الحقيقة لم
يجعل مكان العقد حال اتفاق الجنس احتياطا لا امر الربا لان في احد الجانبين زياده
بدل ومو الجمل او الايقاف ولو شرط ان يوفيه في مكان كذا فحله في غير ودفع اليه الكرا الى
الموضع المشروط صار قابضا ولا يجوز اخذ الكرا لانه تعين حقه فيه واخذ مال غيره لشغل
مكسبه وهذا لا يجوز وان شاذده اليه ليس اليه في المكان المشروط لانه حقه
والسابع ان لا يكون فيه خيار شرط لهما او لا عدمه فلو اشترى درهم في كره فشرط
على ان يخلطه ثلثه ايام وقضى المسلم اليه رضى المال وتفرقا بطل السلم لان خيار الشرط
يمنع من القبض لان صحة القبض ستنقض على المالك وشرط الخيار يمنع المالك كما في عقد الصرف فان
سقط الخيار قبل التزويج ورأى المال قائم في يد المسلم اليه صح فله فانه كان رضى
المال مالا لا مغلوب جاز لان لا يتصور قبضه صحما ولو كان خيار روثه او عيب في ثي
المال جاز السلم لانه للثمن المالك والسابع ان يكون السلم فيه ما يضبط بالوصف ويعلم قدره
لان السلم انما يضمن بالمثل فاذا لم يكن السلم فيه مضبوطا بالوصف لا يمكن فضاؤه بالمثل
وذلك يكون مما لا يضمن الاربعه المكيله والموزونات والمذروعات والمعدودات
المتقاربه اما المكيله والموزونات فيجوز السلم فيها كونه ووزناتها ما يضبط
بالوصف ويعلم قدره بالكيل والوزن ولو سلم في المكيل وزنا او في الموزون كيله رضى
الطحاوي عن اصحابنا انه يجوز لان الكيل او الوزن انما شرط ليصير السلم فيه معلوم القدر
لا ليق الربا لانه لم يقابل تخلفه لان المودى على الواجب في باب السلم حكما فيكون
بدله على رضى المال ولا يربوا بينهما وروي الحسن عن اصحابنا انه لا يجوز لان السلم فيه دين
في الزمة والمودى على والعين غير الدين حقيقة فكون المودى بدله على الواجب حقيقة
ان كان عينه حكما فيصير مشتربا بالخطأ بالخطأ فله يجوز الاكيله لما سبق ولو باع المكيل
بالمكيل وزنا او الموزون بالموزون كيله فمما كيله مضبوط عليه لا يجوز اتعاا المقصود
عليه وعلى المودى ما غلب عليه ساعات النسي وزنا في الكيل فهو وزنه فاذا تبا وزنا
جاز اعتباره للعرف وسيله للمعرفة النسي ولو باع كيليا بجنه وزنا كالخطأ بالخطأ
اذا بيعت وزنا او وزنا بجنه كيله كما لو باع الدرهم بالدرهم كيله لم يحج لان الواجب
بالشرع موالتاوى في الكيل ورب متاوى في الوزن متفاوتين في الكيل الا ان
يكون التاوى في الكيل متاويا في الوزن فيجوز لان الاصل ان كل ما كان بالارطال فهو
وزنه فيكون ذلك مستولا الكيل والوزن وكل ما كان بكيل ينسب اليه الرطل فهو موزون
كالا وانه من الرسمى لانه موزون في الاصل فاقمت الاوقيه والرطل مقام الوزن دفعا
للحج لتقسر الوزن عليهم في كل مرة فاما ما لا نقى في كونه مكيله او موزونا فالعبرة فيه
للعرف ان اعتاد الناس كيله كان كيليا وان اعتادوا وزنه كان موزونا وان اعتادوا
كيله ووزنه جميعا كان مكيله وموزونا فيجوز السلم في اللبني كيله ووزنا لانه مكيل
وموزون عرفا ولا يجوز السلم في اللحم عند ان يوزن وعند ما يجوز في موضع معلوم من الثابة
لان الجاهل يرتفع بتعيين المكان ولا يبقى بعد الاتفاق يسير ذلك غير

معتبر كانه الثياب ولهذا يجوز استقراضه ويضمن بالمثل في الاستئجار كما لو اقر السلم
فيه مجهولا ومو اللحم لانه نقل بكثر العظم ويكثر هلته وهذا هو وجهه في المتارعة
لانه يجوز في ذلك الماكسة والتسليم غير واجب عقيب العقد فيثبت الجاهل ففعل هذا
لو سلم في منزله عظم جاز في روايه عنه ومو اللحم وغيره لانه لا يجوز لتفاوت النسي
والهزال وذلك امر يجوز فيه الماكسة والمتارعة واما استئجاره فانه لا يجوز في المتعاقبات
انه يضمن قيمته وذكره في الجامع انه يضمن مثله ويجوز استقراضه ومو اللحم لان القرض والحقان
لا يكون الا حالا وصفته في الحال معلومة انه سمي ام مهزول قليل العظم ام كثير او يجوز في
النسي والاليه لانها لا تحلف سمنا وهزلا والعظم في الاليه ساقط الاعتبار عرفا ويجوز في
السكن الطري الصغير كله ووزنه في حينه لانه قد ينقطع في زمان الثياب بان يحد الماء
وانما جاز لان العظم والنسي فيه غير معتبر لان عظامه لو كل معه وفي الكبار على اى حينه
روايتان في روايه لا يجوز لاختلاف النسي والهزال فيه والنسي مقصود في السلم فصار
كاللحم وفي ظاهر الرواية عنه وهو قولها يجوز لان النسي والهزال فيه ليس بظاهر ولا يوقف
عليه فلا يعتبر بخلاف اللحم ولا يجوز عدد الاله متفاوت ولا يجوز السلم في الروس والاكراع
عدد او وزن او قيل لا يجوز عند انه حقه فله فله كما في اللحم وقيل لا يجوز بالاتفاق
فيها محتاجان الى الفرق بينهما وبين اللحم والفرق ان السلم فيه هو اللحم دون العظم في الروس
والاكراع اكثر من اللحم او مثله فلا يمكن ان يجعل يتعالم اللحم فيق معتبرا ولا يدرى قدره فيصير
قدرا السلم فيه مجهولا فاما العظم في اللحم قليل فيجعل يتعالم اللحم لقلته كانه عظم الاليه الزاوي
ولا يجوز السلم في الخبز عند ما وعند ما لو كان يجوز اذا بين ضربا ووزنا معلوما لانه متفاوت
فيه يسيرا يجوز الماكسة باعتباره كانه الثياب لهما ان الخبز متفاوت تفاوتا شاميا حيث
الغلظ والرقه والخبث وذكره الفقيه ابو الليث في نوازل المختار انه يجوز وزنا كانه الثياب
اليه لكن كحاط وقت القبض حقه لفتن من جنس المسكه لكيله يصير مستعدا بالسلم فيه
ولا يجوز استقراضه عند ان يوزن السلم وعند ان يوزن يجوز وزنا لا عدد كالم وعنده محمد
يجوز عدد او عليه افعال النسي وحاجتهم ما يستلزم استقراضه عددا ويجوز السلم في الخبز
في الخطأ لانه احد ما موزون والآخر مكيله واما المذروعات فيجوز السلم في كل موزوع
اذا ذكر جنسه ونوعه وصفته وطوله وعرضه ووزنه سميا فانما القيتي ان لا يجوز لان
الثياب متفاوتة ولهذا يضمن بالقيمة في اللبني وجه الاحتياط ان مع الاستقصا لا يبقى بين
الثياب الجياذ والاداسا لا تفاوت يسير وانه لا يمكن التحرز عنه في الاموال فقط
اعتبارية في السلم لضرورة حاجة النسي اليه استدلالا بالخطأ اذ لو اعتبرنا قليله التفاوت
فينصا السلم لبق النسي في ضرورة الحاجة فلم يعتبر دفعا للضرورة عنهم ومن يشترط الوزن
في الحرير والديباغ قيل لا يشترط لان الحرير رخي كالكتان والكريل وقيل يشترط لان الحرير
قد باع وزنا مع الذرعا والتفاوت بين حرير وحرير من حيث الوزن معتبر فمما بين
النسي يجب اعتبار الوزن فيه ولو بين الوزن في الحرير وترك الذرع لا يجوز السلم لان
الذرع في المذروعات غير معتبر في الصفه فصار كالقسط في موزونا وبين الوزن وترك الصفه
لا يجوز ولو شرط كذا كذا ذرعا مطلقا فله ذراع وسطه من فضل الذرع والخبث

جميعا لان فعل الذرع مما سفاوت قد يد كل المد وقد يفي كل الارضا وكذا الخشب مما
سفاوت في الاسواق قد يكون الطول وقد يكون القصر فلا يد كل المد ولا يد كل الارضا فعل الذرع نظر اليها اما المعدولات فيجوز اليها
العدديات المتفاوتة فيكون في الجوز والبيض عددان وكذا في غيره لا عددي غير
معتبر لفاوته لا صطلح الناس على اعدادها وهذا يعتبر بفاوته في الاتلاف والمبايعات
لا صطلح الناس على اعداد الا ترى ان الرجل يبيع درهما وياخذ عدد اثنى الجوز والبيض
من غير اشارة الى العيين وعند زفر والشافعي يجوز كيله ووزنا لا عددا وذكر في الزيادات
انه يجوز السلم في البيض متى بين من دجاجة او الاوز واما لم يسم وسطا ولا جيدا لانه لا يقطع
التفاوت من حيث القدر فلهذا سقط من حيث الصفه اولى ولا يجوز السلم في الخبز وعكة
المتفاوتة مثل البور والعقار والعدديات المتفاوتة مثل الجواهر واللؤلؤ والادام
والجلود والجذوع والروسي والاكابر والبرمان والفرجل والبطاطي والخطب اجمالا ونحوها
لان التفاوت فيه فاضل فيرد للمنازعة ولو بين في الادام والجلود والجذوع طول وقصر
وغلط جاز كعدم الجاهل المتعصب اليها المنازعة لانها تحت بالعدديات المتفاوتة وذكر محمد
في كتاب الشروط لو سلم في القصب حزم لم يجوز اذا لم يسم طول وعظمت ولو بين في كل طين كذا
وكذا ذراعا وعظمت كذا وكذا بشرط جاز وعي لم يرد في شياخ انه لا يجوز ما لم يقل كل وجه كذا وكذا
ذراعا وعظمت معلوما ولا يجوز في الرطبة لانها يباع حزمها وانها متفاوتة وجوز في القصب لانه
يباع وزنا فيصير بالوصف وروى الحنفى ان السلم في البصل والنوم كوز كيله لا عددا لانه عددي
سفاوت وجوز في الجواقي والمسوح والايه نصف معلومة طول وعرضا ورقم لانه يمكن
ضبطها بالوصف ولا يجوز في الفوا لانها متفاوتة ولا يجوز في الثمن او قارا لتفاوت فاضل
بين الوقيين الا اذا كان في مكان معلوم من قبايين الناس لم يختلف فيجوز وجوز
في الثمن والاجر اخا بين ملينين معروفين لانه عددي متقارب متى كان المدين واحدا
لان ما سبق بينه وبين ثمن تفاوت يسمي الجوزي المماكة لا جله وروى الحنفى عن ابي حنيفة
لو باع ما به اجر من اتوز لم يكن له بين اجر واجر تفاوت في النجف وذلك تفاوت معتبر
في جزي لاجله المماكة فقد اختلف بالعدديات المتفاوتة في حق السلم وفي البيع بالعدديات
المتفاوتة كما فعل في التيب وجوز السلم في الزجاج المكسور لانه موزون يباع وزنا وفي
غير المكسور ان كان من العدديات المتقاربة يجوز وان كان من العدديات المتقاربة
لا يجوز ولا يجوز في الحيوان فلهذا لا يباع لانه بعد بيان جنس ونوع ووصف ولحم
يسمى اوصاف معتبرة متفاوتة متعاضدة وفي المعايير التي لا يمكن دركها بالعبارة
من جنس الجوز وزيادة العدو وقبول التاديب وفي التركيب والايام في السلم
والاعمال في الرسل ونحوها ولهذا يفسى الحيوان بالقيمة لا بالمثل وفي الحيوانات التي لا
تفاوت كالعصافير فيكون في السلم لا يجوز ومما لا يبيح للعموم تسمية السلم في الحيوان
ولان الصفوف يقطع لانه مما لا يقضى ولا يقضى للتوالد وقد يمكن اخذ وقد لا يمكن
ولان الحيوان لا يذبح على عدم فيبقى العبر له لقطع بجله في السكر لانه امكان اخذ
واحد في مقام مقام الوجوه في ايدي الناس ولا يجوز في لحوم الطيور ذكره مطلقا

قيل من ذاع لحوم طيور لا يقضى ولا يقضى للتوالد لانه يقطع فاما فيما يقضى ويجبى
للتوالد قيل لا يجوز عندنا في ذاع فلهذا كان في اللحم وقيل يجوز بالاتفاق ومما لا يبيح له التفاوت
في لحوم الطيور بسبب العظم غير معتبر فانه لا يجوز المماكة لاجله كما في السكر ويجوز السلم
الذميين في الجوز ولا يجوز في الخبز لانه حيوان فاما السلم احد ما يطل لانه للقبض مثابه
بالعقد لانه يفيد ملكا المقرق والسلم ممنوع عن تحريك الحجر وتلكها والسلم والنم الى سواه
في احكام السلم ما فله الجوز لا يرايط اعتبرت دفعا لفساد المنازعة ومما وجب في حق
اصل كل الدار واما حكم السلم في ثبوت الملك لرب السلم في السلم فيه بوجهه والسلم اليه في السلم
المال محله ثم السلم والبيع يفرقان في بعض الاحكام ومما نوعان احدهما في السلم المالك
والاخر في السلم فيه اما كان في السلم المالك فيها لا يجوز الاستبدال برئيس ما لم يسم قبل القبض لانه قبضه
شرط وبالمستبدال يفتى البعض حقيقة كما في بدل العرف ويجوز الاستبدال بالثمن اذا كان
دينا لا قبضه ليس بشرط ومنها الاستبدال برئيس المال بعد اقاله السلم لا يجوز والاستبدال ببدل
العرف بعد اقاله جاز والفريق الاقالة قبل قبض البدل لم يسم لانها اقلت في حق ملك
الرقبة لم يسم في حق ملك اليد ففي الملك في المبدل فاما ما وجب رايه من وجهه كحقيقة للتساوي
بينهما في السلم في حق رب السلم في السلم فيه من وجهه صكون هذا يستبدل بالسلم فيه من وجهه
فلهذا يجوز كالوباع المبيع بعد الاقالة من غير المشتري وفي العرف كل واحد من البدلين في يجوز
الاستبدال بهما ومنها قبض رئيس المال السلم في محلي الاقالة ليس بشرط لصحة الاقالة وفي
العرف شرط لصحة الاقالة لانه اقالة العرف في حق المتفاوتين يبيع جديهم في حق
ثالث وقبض بدل العرف وبه حقا للشرع ومما وثما لهما فيعتبر الاقالة بقاء جديهم
في شرائط القبض فاما اقالة السلم حصلت قبل قبض المبيع فكيف في حق الكرا في
بيع العين فلم تكن سلما من كل وجه فلهذا شرط قبض رئيس المال ومنها لو ابرأ المسلم اليه
السلم عن رئيس المال ان قيل البراء بطل السلم لانه فاق قبض رئيس المال لانه لا يتصور قبضه بعد
عهم البراء وان رد البراء لم يطل لان البراء بغير الفسخ وصحة الفسخ تتوقف على ان يترضا فيها ولو
ابراء عن المبيع العين صح من غير قبض الا انه يرد بالرد والعرف ان قبض رئيس المال في
المسلم شرط لصحة السلم فلو صح البراء من غير قبض الاخر لا يفسخ السلم من غير رضا صاحبه
ومما لا يجوز محله في الثمن لانه قبضه ليس بشرط فلهذا يفسخ البيع بالبراء عنه او منها يعيى الحوالة
والكفالة والادبها برئيس المال كما ياله في موضعهم ان وجد قبض رئيس المال او هكذا
في مجلس المتعاقدين جاز والافضل لانه العبر لمجلس المتعاقدين واخر اقرها دون غيرها
لان حقوق العبد تتعلق بهما لا بغيرهما واما التي في السلم فيها لا يجوز الاستبدال بالسلم
فيه ولا يشرى فيه شركه ولا يولم احد لانه يبيع المبيع قبل القبض وانه لا يجوز وان ابرأ
من السلم فيه جاز لان البراء عن دينه لا يجب قبضه شرعا لقاط حقه لا غير فذلكم ولو ابرأ
عن المبيع العين لا يفسخ لان البراء عن الاعيان لا يفسخ وفي السلم الفلذ يجوز الاستبدال
عنه قبل القبض ولا يكون له حكم السلم كابر الدون ومنها لو ابرأ رب السلم
السلم اليه من نصف السلم فيه وقيل رد نصف رئيس المال اليه لانه السلم نوع يبيع وفي
بيع العين لو ومبب المشتري نصف المبيع من البايع قبل القبض

وقيل البائع كانت اقاله في النصف نصف الثمن فكذا من ذوا منها لو اقاله في البعض قبل محل
الاصل ان ترك البائع الاصل ما زال لانه ملك الاقاله في كله فملكه في بعضه وان شرط ان يخذ البائع محله
لم يفتح الشرط وصحت الاقاله لانه حقه كما هو موطنه فاذا استعمله فان التحويل زيادة لم يفتح حقه لانه انما
خير من الموطن في الماله فيكون اخذ زيادة حقه فيكون ربوا فيكون شرط استعمله فاسدا
وان اقاله لا يبطل بالشرط الفاسد فلا فالة في نفي المالك عنه واذا اقل الاصل فلا يفسد ان يخذ
رئيس ماله وبعض المسلم فيه فلا فالة في ان يبيع لانه فيه اسقاط بعض حقه عن المسلم فيه وان معروف
جديد من لان المسلم فيه خير من رئيس الماله في الماله ولو سقط كل حقه عنه جاز فكذا اذا سقط بعضه
ولو بقائه عقد الماله لا يافد الا رئيس ماله لقوله وم لا يخذ الا ملك او رئيس ماله معناه اذا رضى
المسلم اليه ماخذ المسلم فيه ومنها الكفيل بالمسلم فيه اذا صاح له رب الماله على رئيس ماله لا يجوز الا باجاز
المسلم اليه عند مما فانا اجاز جاز ورد رئيس الماله على الكفيل وان رد بطل وقال ابو يوسف يجوز ان كان
رئيس الماله دينيا ولا يجوز ان كان عينا لم ان المسلم فيه دين فهو الصلح عنه مع الكفيل كالكفيل باير الدين
ملك الصلح مع المديون وهذا لانه لا ضرر في الصلح على المسلم اليه لانه يرضى في حقه ما دون المسلم اليه
خلافا لما لو كان رئيس الماله عينا لانه بالصلح باع مال المديون من رب الدين فتوقف على اجازته لهما
ان الصلح على رئيس الماله لا يفتح الا في ان لا يستبدل بالمسلم فيه قبل القبض لا يجوز والفتح يعرف
في العقد والكفيل اجنبى عن العقد فلا يملك فتحه الا برضا العاقد خلافا في الصلح في ساير الديون لانه
استبدل وليس يفتح ولا يستبدل من الكفيل جاز ولو لم يرد له الا برضا العاقد فاصح ان يرضى على رئيس ماله
لا يجوز عند من الا باجاز جاز الا في وقت يجوز لانه تعرف في فاقضى حقه فيجوز كما هو الذي صالح
عن نصيبه جاز لهما الصلح فتح للمسلم واحد في الماله الملك الفسخ الا برضا شريكه لانه ولاية الفسخ
بنسبة عن العقد والعقد ثم بينهما فكذا ولاية الفسخ يتم بينهما وليس كرجلين اشتريا عينا ففتح احدهما
جاز لانه العقد بيع فملك العت لكونه وسيلا اليه ومتوبا لفتح تنصرف في نصيبه من الملك مقصود
ثم يتخذ في العقد تبعا ومنها العقد اصل في اتحاد الماله لانه لا يملك الاسماء بالدين والعقد ثم بينهما
فله يفتح احدهما الكفيل بالمسلم فيه استوفاه قبل ان يوفى من ماله ويترق فيه ويترق يطيب الزرع
لان الزرع حصل على ملك صحيح نصير في المقبوض ملكا له بالقبض لانه الكفا ما توجب دينه موطنه
لكفيل على الاصيل الا ترى لو جنى الكفيل كان له جنى الاصيل فاذا استعمل ملكه وروى عن ابي حنيفة
في رواية الكفا انه تصدق به لانه ما سار بالاداء لا يجب له على الامورين قبل الاداء فلم
يعم الا قصدا فلم يملكه فحصل الزرع في ملك غيره فلا يطيب له وفي رواية الجاه الصغير يستحب ان يرد
على المكفول عنه لانه سبيد من ان يقضه بنفسه فيترك من الكفيل ما اعطاه فاقرب ذلك شربه
العدم في الاقصاء فيمكن شربه الخبز لحق المكفول عنه ولو استوفاه بالرسالة بان ادب اليه
ليدفعه الى الطالب فتعرف فيه وروي لا يطيب له حله فالا في نفي كالمودع اذا ترقى في الودعة وروي
ومنها لو لم يشر في ثوبين يهوديين وبين حصص كل واحد من رئيس الماله يبيع كل واحد مناه ولو لم
يبين لم يجز بيع احد مما ربح عنداء قسم وعند ما يوجد على قسم لانها استوفاه في القيمة للنفارقتها
في النوع والصفة فيقسم البدل عليها بالسوية كالوالم عشر بكونه يبيع احد مما ربح
على قسم لانه ان يقض الم سلمه عقد جديد لانه بعد فسخ العقد لانه حقه كما في الدين
والعين غير الدين والشبهة تمنع المراكمة الحقيقية فصار كأنه اشترى ثوبين بعشر

في انتقضى القبض

ثم باع احد مما ربح لا يجوز فكذا من ذوا الماله علم ناد وانتقضى القبض
ولو وجد رئيس الماله مستحقا او معينا فلا يخلو ان كان رئيس الماله عينا او دينيا فان كان عينا
فوجه مستحقا او معينا فوجه في المجلس او بعد الافتراق فان اجاز المستحق او رضى المسلم اليه بالقبض
جاز المسلم لانه سلم له البدل من الاصل لان حقه القبض يقف على اجازته فاذا اجاز ظهر ان قبضه
وقع صحيحا وان لم يجز المستحق ولم يرض المسلم اليه بالقبض بطل الماله العقد وقع على العين ولم يسلم
وان كان رئيس الماله دينيا وقبضه فلا يخلو اما ان وجد مستحقا او ستوقا او زبوا ولا يخلو اما ان وجد
ذلك في المجلس او بعد الافتراق فان وجد مستحقا في المجلس فان اجاز المستحق جاز اذا كان رئيس الماله
فاما نصيب على ذلك في الجاه وان لم يجز انتقضى القبض بقدر من الاصل فصار كأنه لم يقض فاقبض
مثله في المجلس جاز والا فلا وان وجد ستوقا او رضى صا فاما يجوز به بطل الماله هذا ليس من
جنس حقه فيكون استبدلا لرئيس الماله قبل القبض وذلك لا يجوز وان رده وقبض اخر مكانه في المجلس جاز
المسلم لانه لما رده واستقر قبضه فكان له القبض واخر القبض الماله في المجلس جاز وان رده وبنوا فان تجزبه
جاز لانه من جنس حقه لانه يصح رئيس الماله نصيبه مستوفيا حقه مع نقصان وان رده ويستبدل
مكانه في المجلس جاز فاما اذا تفرقا فاما وجد مستحقا فان اجاز المالك ورئيس الماله فام جاز والا فبطل
لما بينا وان وجد ستوقا انتقضى الم سلم بقدره يجوز به اوردته لانه الستوق ليست من جنس حقه فكأن
افترقا لا على قبض هذا القدر قال محمد في المنتقى لو سلم درهمين احدهما في فقه والا فترق ارن
ثم وجد احدهما ستوقا ولا بد من انهما فاما دفعهما معا فند العقد نصيبهما لانه ليس مان كل عقد
نصف كل درهم فاما دفعهما متعاقبا فند فيها لانه الستوق كلها رئيس مال احدهما وذلك جمهور في فتح
الفاد فيها وان وجد زبوا فاقبض النصف فان يجوز به جاز لانه من جنس حقه وان رده ويستبدل
في مجلس الرد لا يبطل استمنا ولو كان نصفا فزاد فزده انتقضى بحصته عند ان يرد وعند ما لا انتقضى
وعند زفر ينقص بقدر قل المردود ام كثر فبالا ان الرد يعيب الزيادة ينقص القبض من الاصل
بديله ان لم يستبدل في مجلس الرد بطل الم سلم ولو لم ينقص القبض من الاصل لم يبطل كالوومب منه
رئيس الماله فيكون الافتراق حاصلا من غير قبض على اعتبار الرد لهما ان الزيادة عيب فله يمنع
صحة القبض كالعيب في المسح العين ولهذا لو يجوز به جاز فلم يكن افتراقا على غير قبض فاذا رده
انتقضى القبض فيه مقصورا على الحال واعتبر ما يجلس الرد في مجلس العقد لانه العقد قام وقت
الرد حكما لقيام المعقود عليه وكون المقبوض رئيس الماله واعتبر ما القبض صحيحا اعتبارا لا يجوز
صونا للعقد عن البطلان لا في رد ان الرد ينقص القبض من الاصل لانه حقه في الجهاد لا في الزبوا
لكي اذا يجوز به صو القبض باعتبار ان من جنس حقه اصله فاذا رده انتقضى القبض فيه من الاصل
الا ان دراهم النكلى لا يخلو على قليل يفي بحيث لا يملك الافتراق عنه فله اجعله نقضا من الاصل
في الغليل دفعا للخروج حله والكثير او جعلنا الكثير ما زاد على النصف لانه اخذ حكم الكثير باعتبار
المقابلة وفي رواية النصف كثير وفي رواية الثلث ومساو الصو والاهوط لانه اموال النكلى يخلو
عن الثلث زبوا غالبا ولا يخلو عما دون زبوا فاما المسلم اليه بستوقه من رئيس الماله فقار هذا
نصفه وقال رب الم سلم بثلثه فالقوله للمسلم اليه لانه القبض الستوقه يقع صحيحا فقد اختلفا
في قد القبض ورب الم يدعي الزيادة وموئكر فيكون القول لانه كانت زبوا فالقول
رب الم لانه قبضه وقع صحيحا فقد اتفقا على قبض الحق واختلفا في قدره انتقضى

النشأة في ربي المال

أولاً في المسم في ما زاد رب المسم في ربح المال جاز عاجله ولا يجوز أجله لأن
الزيادة منه ربح المسم فلا يجوز إلا بمجلة قيل عندنا 2 دج لا يجوز وإن لم يثبت حصته
الزيادة من المسم فيه وقيل يجوز بالاجماع لأن الزيادة دخلت في العقد تبعاً فلا بد من شرط الأصل
فإن تقدم ما في مجلس الزيادة صح وإن ترقى قبل قبض الزيادة بطل من المسم بقدر الزيادة لأن الزيادة
لحققت بأصل العقد فصار كأن ربح المال في الاستدراك الصالح مع الزيادة ولم ينفر قدر الزيادة ولما زاد
المسم إليه منظره كان ربح المال عيناً فهو قائم بجوز عاجله وأجله لأن الزيادة في المسم فيه لا يجوز لأن الزيادة
إن كانت عيناً فالمسم العيني باطل وإن كانت ديناً وراماً أو ديناً في المسم يجوز لرفع حاجته المسم إليه
والزيادة منه في المسم فيه لا يرفع حاجته بل يزيد حاجته ويمنع أن يجعل زيادة في المسم فيه جعلاً مشتركاً
بالزيادة بعض ربح المال من رب المسم كرقب الجوز فكانت الزيادة من جانب من بيع العيني فحوز أصله
وعاجله فإن كان ربح المال ديناً زاد المسم إليه عيناً جاز عاجله وأجله لأنه تعذر أن يجعل زيادة في المسم
مجعلاً ببيعاً العيني الزيادة بعض ربح المال وإن زاد ديناً وراماً أو ديناً في المسم بشرط قبض الزيادة في المجلس
لأنه صار مشتركاً ببعض ربح المال بالزيادة فكان صرفاً وبهذه العرف يجب أن يكون مقبوضاً ولو أن المسم
إليه باجود مما شرط وله زاد درهماً فهو على وجهين إما أن كان المسم فيه مكبلاً وموزوناً أو موزوناً ومعدوداً
وكلاً وجه على وجهين إما أن يكون قدره أو النقص قدره أو باقي باجود أو أوردى وصفاً فإن كان المسم فيه
مكبلاً وموزوناً وقداه بازيد أو انقص قدره أو كان المسم فيه عشراً اقضه فإنه باجود عشر وله زاد درهماً
أو بستم اقضه ورد درهماً فإن كان يجوز بيع ذلك العذر الزايد منقوداً فكذلك مع غيره ويجوز الأقاليم بعض
وإن أراه باجود وله زاد درهماً أو بالنقص وصفاً ورد درهماً لا يجوز عندهما وعندنا كيف يجوز له أنه يمكن
تصحيح بطريق الزيادة والخط لأن الخط والزيادة يلتقي بأصل العقد فصار كأنها بائناً العقد على هذا
الوصف له سائر الزيادة والخط أنما يلتقي بأصل العقد إذا أمكن تصحيحهما للحال ولا يمكن إلا الزيادة
فله الجوده في مال الربوا غير مستقومة بنفسها إلا ترى لو غضب حكم فغضت عنه ليس للمالك له زيادة
الأصل وصحى النقصان فلا يجوز لأحد الزيادة عوضاً عن الزيادة أو النقصان لأنه في حق العقد على مجرد
الوصف والجود الوصف لا يقبل العقد فلا يقبل الضم وإن كان المسم فيه موزوناً أو موزوناً وقداه بازيد قدره وله زاد
درهماً أو انقص قدره ورد درهماً أو كان المسم فيه مكبلاً يبيع على وجهين من الثمن جاز وإن لم يبيع لا يجوز عند معاضة
لأن يوسف لأنه الورع منه لم يجعل حصصاً من الثمن فهو غير الصنف حتى يسم الزيادة للمشتري فإن وجد
انقص لا يخط عنه شيء من الثمن فكان العقد والأقاليم على مجرد الوصف فلا يجوز ومثله يبيع له

حصته يكون بمنزلة القدر فيجوز العقد والاقالة عليهم ولو اتاه بزيادة وصف في المذروع أو المودع
 واستراد درهما كان باللفظ لا بالجوهر في غير مال الربوا مستوفى بنفسها الا ترى لو باع ثوبا
 جيد الثوب ردي وزاد درهم بازا الجودة جاز فهو اخذ الزيادة مع عوضها عنها وشرا الجودة
 مع الاصم جاز انما يجوز بانفرادها كما لو باع الجودة بدوها الثوب لا يجوز ان يضاف باللفظ وصفها
 ولم يزد شيئا جاز للتعدد في المذروع وحده وانما هو عليه شيئا لم يزد عندهما لانه كونه على
 مجرد الوصف في هذا الاصل لا يخلو وعند البعض يكون لانه امكن تصحيحه بطريق الخطأ فينا
فصل في قبض السلم اصله ان قبض المسلم في اقله يفتقر في حق من خالفه
 عن العقد لانه صار مستحقا بالعقد والمخاصمة لا يقع بها دين السلم ودين وجب قبله لان
 الدين صاحب اول الدين في المقتضى وقصاصا فخر الدين مكن قبضا على اولهما لان المقتضى
 لغه صياغة اول الدينين والخاصية صاحب اخرهما الا ترى ان من اقرضني رجلا عشرة ثم
 اعطاه المستقرض عشرة والمقرض يسلم فله قبضنا لانه صاحب اول الدين والمستقرض يسلم
 فله قبضنا المستقرض ما يله على اربعة اوجه الاول استمانا لسفاسان وصورتته سلم الى رجل عشرة
 ذواته في كل حصة ثم سلم المسلم اليه لاربعة السلم عشرة في كل حصة مثله وحل لا فسادا لا يتقاضاهما
 لانهما لو بقاضا لصير اخرهما قضا عن الاول والقضا بدين السلم لا يجوز لان الفضل بينهما المتبادلة
 والاعتدال يلزم فيه قبل القبض لا يجوز والثاني غير السلم بغير قضا صاعى غير السلم كمن يسقرض من
 رجل كل حصة ثم غصب المقرض من المستقرض كرامته متقاضيها وان لم يتقاضيها الا اخر الدينين
 وهو دين الغصب يكون قضا على دين الرضى اولا فايدة في بقاها والثالثية عند السلم بصير
 قضا صاعى السلم كمن سلم عشرة في كل حصة ثم استقرض او غصب منه كرامتها صاعا لانه دين الرضى وجب
 بعد السلم فيصير السلم اليه قضا صاعا بدين السلم فيجوز ما الرابع دين السلم لا يصير قضا صاعا عن غير
 السلم كمن استقرض وغصب كل حصة ثم سلم لسفاسان وانما رضى صاعا لانه دين السلم وجب اجرا
 فصار رجا السلم قضا صاعا بدين الرضى فيه يجوز لان القضا في معنى المبادلة المجامع سلم الى الرضى صاعا
 في كل فاشترى السلم اليه كرامته ما يدين موجه وقبضه فهو على اوجه اما ان كان الكرا جميعا قايما
 في ذلك او قبضه رجا السلم منه او غصب منه اجنى فاما ان كان قايما في ذلك فازاد رجا السلم به قبضه
 على كرا السلم لم يجوز لان القبض من اياه بالعقد لا يفيده ملك التبع ويكفي ملك التبعين والمقبوض
 بالسلم عين الواجب فكما هو لا يصير مستبدلا بالسلم في قبض القبض فصار كانه استقرض كرا السلم
 بما به فتكون هذا اشترا با باع با قبل تمامه قبل نقدا لئلا من وجه فلا يجوز احتياطيا بالدين المحرم
 فان قبضه وطحنه فعليه مثله لان القضا لم يصب والمقبوض باقتضا فاحتمل من قبضه كرا السلم
 بشرى فاسد ولا يصير الواجب عليه قضا صاعا بالسلم وان رضى صاعا لانه لا يكره دين على عينا
 كان قبضه فاسدا وحسب صار دينا لم يوجد قبضه اصله فله بصير قضا صاعا قانا قبض القنان
 لم قضا صاعا اياه عن كرا السلم جاز لانه قبض عينا مضبوطة وهو هذا السلم فيه حصة وهكذا لان الاعتدال
 به جاز لانه دين لم يجب بعقد سلم فهو الاقتضا وصار هذا كرا الوشترى كرا الملتاع ثم اصطلحوا
 على ان يكونوا كرا قضا صاعا لانه لا يجوز لانه لم يوجد القبض اصله وبعد ما قبضه جاز به ولم يلحق
 ولكن لغيره عند فاشترى السلم اليه افعه وان شاء رضى مثله كالرغص طوعا فغصب
 عند فان ضمن مثله لا يصير قضا صاعا لانه لم يوجد الاقتضا كرا السلم والهداك

وان افذه ثم قضاء جاز لا المقبوض مضمون عليه فيثبت القبض القائم حاله المقاصه عن
قبض السلم كايون من قبض الشئ وان اختار اخذ الكرهين ولم يقم فحله فضاها جاز اذا
رضي به جميعا لا المبيع اذا بقيت طر شرا باقل مما باع قبل نقد الشئ فصح الاقتضاء
ولنا شرط رضاها لا باقى رب السلم في الجيد والسليم فله يبطل عنه الاثر ضاه وهو السلم
اليه في التضييع بالقبض فله يبطل عنه الاثر ضاه ولو اضطر على المقاصه قبل ان يختار
السلم اليه شيئا لم يذكر في الكتاب وقد قالوا بانه يجوز له ان اضطرهما على وقوع المقاصه
والمقاصه على وجه الاخذ ان يختار السلم اليه الكرهين فيمنع لهما على المقاصه
اخذ السلم اليه اخذ الكرهين كما انه اختار اخذ الكرهين فحله فضاها بكر السلم ورضي
به رب السلم فان فكرا هذا ولو لم يجعله فضاها ورضي منه السلم اليه الكرهين فيمنع
عقبه ورضي به رب السلم فله فضاها لانه خرج عن العهده بالاسير جاز قد يكون بدون
حقه فجاز ولا ينفذ الا رضا السلم اليه لانه ليس في هذه المقاصه ضرر عليه فان اذا غلب
الكره المبيع اجبى من السلم اليه ثم اقال السلم اليه رب السلم على المقاصه لتعقيم على السلم
لم يكن لانه يصير بايها ما يشترى باقل مما يشترى قبل نقد الشئ فكذا اذا امر عر بالقبضه
وان يعيب عند الاضنى ورضي به رب السلم جاز كالوقضاء السلم اليه يكون وكذلك لو كان
وديعه عند الاضنى الا انه اذا ملك الكره المعيب قبل قبضه في الغصب لا يبطل الجواز وفي
الوديعة يبطل لانه لا ضمان على المودع فتقدر الاستيفاء منه على المقاصه كرمه فيبقى الجواز
لقيام المثل مقامه كالمبيع قبل القبض غصب ان انا ومالكه يدعى ببيع لقيام البدل
مقامه الزيادة سلم في كرويه ثم اشترى السلم اليه منه عبد بكر وودع الكرويه ثم
قبض العبد فهو على ثلثه اوم اما ان كان البيع وقبض الكره بعد السلم او كان كله مما
قبل السلم او كان البيع قبل السلم وقبض الكره بعده فان كان كله مما بعد السلم ثم ملك العبد
في يد البايع اوردته عليه يعيب نقضا او رضا لشره السلم اليه الكرويه ان ارد كرامه
لانه ان يبيع العقد والمستحق عند الغنيح ما هو المستحق بالعقد والمستحق بالعقد تسليم
كرهين معينين فكذلك المستحق بالبيع فان سلم قبل الرد صار قصاصا رضى امر لا
لا الكرهين في يد مقبوضه لا عوضا عن شئ لانه العوضيه كانت حكم العقد وقد انفس
العقد من الاصل فقد وجد الاستيفاء عن وجه دين السلم فان رده بغير رضا او باقائه
قبل حلول السلم او بغيره يصير قصاصا وان رضيا به لان الرد بالقبض بعد القبض
فيحذف من حقوق العقد بيع جديد فما ليس من حقوقه لو فوضه بغيره وهى الجاوزه
لالتزامه بالسلم ليس من حقوقه فيكون بمنزله بيع جديد فيحق فتيقن الكرويه اجبا على
رب السلم بغيره افر فله يكون مقبوضا بجهه الاستيفاء عن السلم فان اذ كان البيع وقبض
الكره قبل السلم ثم رد العبد بعد السلم او ملكه في يد البايع لم يكن الكره قصاصا وان رضيا به
لان اخر الدينين يكون قضا عن اولهما واخر الدينين منادى السلم بصير الاول يقضاه
ولا يصير مقبوضا فله يجوز وان كان في البيع قبل السلم وقبض الكره بغيره يصير قصاصا
وان لم يرض به لانه وجد بعد السلم مضمون مضوق والعبره لحاله القبض دون العقد فيقع
على قبض السلم باع دينار بعشر دراهم وسلم الدنار ولم يقبض الدراهم

ولم تنفخا فباع ثوبين بمشتري الدينار بعشر وقبض العشر ثم انقص البيع في الثوب
ولم ينقص ولم تنفخا ثوبا فهو كما ذكرنا في السلم الا انه فضل ان كان بيع الثوب وقبض عنه
قبل صرف ثم رد الثوب يعيب نقضا قبل القبض او بعد فرضيا ببيع الثوب قصاصا
بشئ الدنار لا يجوز قياسا وموقولا فله يجوز الشئ انا وان لم يرض احدهما لا يصير قصاصا
باب الاختلاف في السلم وليس المال اختلفا في قدر السلم اليه او
او ضفته او درعانه او اختلفا في ركن المال كذلك محالفا وتراد كالواختلاف في المبيع العيب
والثمن محالفا وتراد او الاختلاف في الوصف كالاختلاف في الدات لانه دين ومو غايب عنا
والغايب يعرف بوصفه فمختلف اصله باختلاف وصفه بدليل ان الدين في عين نصفين
مختلفين لا يتصور الا وان تكونا عينين فكون كل واحد منهما مدعي غير ما يدعي صاحبه
فله لو اختلفا في صف المبيع عينا لاسما فان كان العين مشار اليه قط لا يتصور عينين باقوله
الصفه وان اقام احدهما البيئه في السلم وان اقاما قبض رب السلم لانه بينته اكثر اثباتا لو اختلفا
في ركن المال واقاما البيئه قط السلم اليه لانه بينته ببيت زيادة في ركن المال لو اختلفا في مكان
التسليم فالقول للمطلوب عند رد وعندهما شيان فان كان قيمه الشئ مختلف باختلاف المكان
فصار كما لا يختلف في قدر السلم فيه لانه اختلفا في شرط زائد يوجد العقد بدون وشرع
التخالف عرف نفا لا قياسا والنص انما ورد به حال اختلافهما في المعقود عليه لا في الشروط ولان
فايد الشروط محض الشرط لا عوض عليه بازايم فيصير مدعيه مدعيها لمحض والآخر منكرا
لمحض وان اختلفا في الاجل فالقول للمدعيهما كان عند رد وعندهما للطالب ادعى او انكر لهما
ان الطالب بانكاره الاجل فان كان يدعى فاد العقد لكنه يدعى الفاد يدفع استحقاق مال على
نفسه لانه لو صح العقد سمي عليه ركن المال للمحال بله عوض له باناه لان السلم فيه اجل والاجل
لا يعادل العاجل ودعى الفاد دفعه فتمت دفع استحقاق المال لكون القول لمدعيه كالوقال
رب المال للمضارب شرطت له نصف الربح الاعسى والمضارب يدعى نصف الربح كماله فالقول
لرب المال وان كان فيه فاد المضاربة لانه يدفع استحقاق مال على نفسه لانه الاجل شرط
لصحة السلم فالمكر للاجل مدعى للفاد من غير دفع استحقاق المال لانه ما سمي كره واحد مثل
ما سمي عليه لان السلم فيه زائد من ركن المال عادة لان السلم بيع باقل الثمنين والزائد الاجل
مثل الناقص العاجل فكان في كل واحد من البدلين ضرب نقصان ونوع زيادة فاعتدلا فقط
اعتبار استحقاق المال فمضى دعوى الفاد متروكا عن دفع الاستحقاق فتكون القول لمدعي الصحة
لان الظاهر يشهد له ومودع المعصية على فعلها والقول قول من يدعى الاجل في بيان مقدار ايضا
وقيل القول قول المادى الاجل وذكر شرو فها زاد عليه لا يقبل الا بيضة وان اختلفا في قدر
الاجل فالقول للطالب مع بيئته لانه زيادة ما يستفاد من جهته والعقد يوجد بدون فله ثوب
التخالف وان اختلفا في مضنيه والقول للمطلوب انه لم يرض لانه الطالب يدعى عليه ايضا الحق
بجهه المدعي والمطلوب ينكر وان اقاما البيئه قبلت بيئته المطلوب لانها ببيت زيادة اجل فيكون
اكثر اثباتا لبايحه السلم ثم اختلفا في ركن المال فالقول للمطلوب لان المقصود من التخالف
البيع واقام السلم لا يقبل الفسخ لان السلم فيه دين وقد سقط بالاقاله خلاف ما لو اختلفا في الثمن
بعد اقاله في بيع العين بثمان فان لانه لا يقبل الفسخ لان المبيع قائم حتى لو تقايده السلم

بعد ما قبض ربح السلم وهو قائم في يد من اختلف في مقدار ربح المال فانها تسمى الفات
لأن الاقالة في هذه الحالة محتمل الفسخ لأن المعقود عليه قائم **فصل** الأصلان إذا
اختلفا في جنس السلم في او قدر او صفته او في ربح المال في هذا الوجه واقاما البينة فنفذ
نقض بعقد واحد ما أمكن فان عذر فمعتدي وعند محمد نقض بعقدين فان عذر فمعتدي واحد
لأن البينات في الشرع يجب العمل بها ما أمكن وقد أمكن العمل بها لأنه قامت كل واحدة من البينتين
على عقد غير ما يدعيه الآخر فيعذر بهما كما لو اختلفا في المبيع وانفق الثمن نقض بعقدين مهما أمكن
لأنهما تضادان لم يكن بينهما إلا عقد واحد والقضا بعقدين قضا بالمال يدعيانه فلا يجوز
ولا ينظر إلى صحة البينة لأن البينة المطلوبة لا تقبل الاثبات ربح المال لأنه ثابت له باقرار رب
السلم ولا تقبل الاثبات السلم في ربح السلم لأنه حق وموسنك فقطت بينة المطلوب خلاف ما لو
اختلفا في المبيع لأن الثمن والأصل للمالباع باقرار المشتري لكن بازاما يدعيه المشتري إلا ما يدعيه
الباع والمالباع في سلمة الثمن بازاما يدعيه عرض صحيح لأن ربحه فيه أكثر فاعتبر دعواه لتخصيص
مقصوده هذا إذا لم يتفرقا في مجلس العقد فان لم يفرقا فانه نقض سلم واحد بينه الطالب
بالاجماع لأنه تعذر القضاء بالعقدين لأنه لم ينفذ ربح المال أحدهما نقضنا بعقد واحد
بينه الطالب لما فيه زيادة أثبت في السلم في الاختلاف في السلم لا يخلو أما أن يكون السلم
فيه أو في ربح المال أو فيهما وكلاهما لا يخلو أما أن اختلفا في جنس او قدر او صفته ورأس
المال في كل ذلك عين كالعرض أو دين كالائمان أما إذا اختلفا في السلم في و اختلفا في جنس
بأن ادعى أحدهما كرهضة والآخر كشرع أو قدر بأن ادعى أحدهما كرى كرهضة والآخر كرا أو في
صفته بأن ادعى أحدهما جيد والآخر وسطا ورأس المال دين واقاما البينة نقض سلم واحد عندهما
بينه الطالب وعند محمد سلين لما بينا وإن كان رأس المال عينا نقض سلم واحد بالاجماع لأنه تعذر
القضاء بالعقدين لأن العقد الواحد تعذر أن يجعل بدلاء عقدين إذا فقد الشرائع السلم
اليه والشهود لم يشهدوا بالشرايين وأما إذا اختلفا في ربح المال في جنس بأن ادعى أحدهما
عشر دراهم والآخر دينارا واختلفا في قدر بأن ادعى أحدهما عشر والآخر عشرين أو في صفته
بأن ادعى أحدهما غلة والآخر نقد بيت المال واقاما البينة نقض بعقد واحد عندهما بينه
المطلوب لأن رأس المال حقه فكانت بينه مثبت حقه لنفسه وبينه الطالب مثبت الحق لغيره
ومو المطلوب وموسنك فكانت بينه المطلوب أولى كما لو اختلفا في السلم في وعند محمد
نقض بعقدين لأن الزم منعه ليدونا جهة فامكن القضاء بعشر دراهم في كرهضة ودينار
في كرهضة وإن كان رأس المال عينا واختلفا في جنس نقض بعقد واحد عندهما وعند محمد
بعقدين وإن اختلفا في قدر و صفته نقض بعقد واحد بالاجماع لأنه تعذر القضاء بعقدين
لما بينا وأما إذا اختلفا فيهما ورأس المال دين أو اختلفا في جنسهما بأن ادعى أحدهما عشر
دراهم في كرهضة وادعى الآخر دينارا في كرهضة واقاما البينة نقض بالعقدين بالاجماع لأنه
تعذر القضاء بعقد واحد لأن كل واحد منهما ادعى عقدا غير ما ادعاه الآخر فقامت بينه
كل واحد منهما على أثبت ما سوغ غير ثابت باقرار صاحبه وإن اختلفا في قدرهما او صفتهما
بأن ادعى أحدهما عشر في كرهضة والآخر عشرين في كرهضة واقاما البينة نقض بعقد
واحد منهما لأنه أثبت الزيادة بنقض عيار السلم بعشرين وعلى المطلوب بكري

جنس لأن الزيادة من جنس ما اقرب صاحبه فامكن أن يجعل تكرارها كما لو اقر بخلافه ثم بعثته
في ذلك المجلس قبل الاقرار بعشره أو اقرارا بزيادة عشرة وتكرار النسخة الأولى فكذلك هذا هو المسئلة
المقدمة لا يمكن أن نقض بينه بكل واحد على أثبت الزيادة لأن الزيادة لا تحقق في جنس
مختلفين كما لو اقر بعشر ثم بدى دينار كانا اقرارين وعند محمد نقض بعقدين بثلاثين درهما
على الطالب وبثلثة أكر على المطلوب وإن كان رأس المال عينا واختلفا في جنسهما واقاما
البينة نقض بالعقدين بالاجماع وإن اختلفا في قدرهما او صفتهما نقض بعقد واحد بالاجماع
لأنه تعذر القضاء بالعقدين وامكن العمل بالبينتين في أثبت الزيادة لأن الجنس متحد

القسم الثاني في البياعات الباتة والموقوفات

باب ما يقع به البيع كمنه فنفذ ما يقع به البيع كمنه فنفذ البيع كمنه فنفذ البيع كمنه فنفذ
وشروطه وحكمه شريع ما ركنه فنوعان أحدهما سؤال الحاجب والقبول والثاني
التعاطي وموالاته والاعطال أما الإيجاب والقبول فمن تحقق بلفظين وتارة
بتحقق بثلاثة الفاظ أما ما يتحقق بلفظين قد ينفذ به البيع بدونه النية وقد لا ينفذ
إلا بالنية أما ما ينفذ بدونه النية فهو اللفظان بصيغة الحلف كقوله الباع بعثت وقول
المشتري اشتريت أو ابتعت وما يودي معناه كقوله أخذت وقبلت ورضيت وفعلت وفي
وكذا لو بدى المشتري فقال اشتريت منك هذا فقال الباع بعثت منك أو أعطيتك أو بذلتك
أو رضيت أو هو لك لأن هذا اللفظ وإن كان صيغة الحلف فهو في عرف أهل اللغة وتعارف
الشرع مستعمل في أثبت المدعى للمال بوضوح ولأنها أخبر عن البيع والشراء الخبر مستبدعي
وجود المحب به سابقا عليه صونا للكلام عن اللغو والكذب فصار البيع موجودا سابقا
على خبرها تفصيلا بخبرها وأما ما لا ينفذ إلا بالنية فهو اللفظ بصيغة المستقبل كقوله
الباع أبيعك هذا العبد بالف أو بذله أو أعطيتك فقال المشتري اشتريه أو أقتله أو فخذ
أو كان أحدهما بلفظ الحلف والآخر بلفظ المستقبل أن نونا الإيجاب للمال فانه ينفذ البيع
والأفله لأن لفظ المستقبل كقول المال يجوز كانه كلمة الشهادة فصحى النية وإن كان أحدهما
بلفظ المستقبل بأن قال المشتري أبيع من هذا فقال الباع بعثت ونوى الإيجاب لا ينفذ
لأن لفظ الاستفهام لا يستعمل للمال إذا أمكن العمل حقيقة الاستفهام وأما ما يتحقق بثلاثة
الفاظ وموالاته إذا قال الباع اشتري مني هذا بكذا فقال المشتري اشتريت أو قال المشتري
بعض فقال الباع بعثت لا ينفذ في بقول الآخر بعد ذلك بعثت أو اشتريت وفي الشكاح جهة
لو قال زوجة فقالت المرأة زوجت أو قال الزوج فقالت زوجت ينفذ النكاح وعند
الشافعية البيع كذلك والصحيح قولنا لأن هذا اللفظ حقيقة للمساومة والطلب لا للإيجاب
والمساومة والطلب يعمق في البيع للمال فإن البيع لا يكون بتأجيل مقدم الطلب والعدة
في العرف والعادة فحلت اللفظ على حقيقة الإبداء ولم يوجد وفي النكاح لا يتحقق المساومة
لأنه لا يكون إلا بنا على مقدم المخطوب عادة فحلت اللفظ على الإيجاب بدلالة العرف والعادة
ولو قال لا فبعت وقال المشتري ففعلته ينفذ البيع لأن قوله فعلت كقولها لو قال
نعم لا ينفذ لأن هذا ليس بمحقق الاثرى لو قال لا مرارة اختارى فنكحت فقالت فعلت كان
اختيارا ولو قالت نعم لا يكون اختيارا ولو قال بعثت فقال لا فقبلت وقال الباع

باب قول أحد المتابعين بعض البيع يحتاج

أن يعرف جواز تفرق الصفقة وعدم جوازها ومعرفة تمام الصفقة واقتضاها من الأول
فإن أحد المتابعين لا يمكن تفرق الصفقة على الأقل قبل تمامها قبولاً ولا قبضاً أما قبولاً
لأنه إذا كان بالبيع للمبيع أن كان واحداً يتفرق بالبيع بعيب الشركة إذا اشترى في الأعيان
المختصة بعيب واحد كان المبيع شيئاً يتفرق أيضاً لأنه العادة جاریه بين الشيء الذي يردى إلى الجيد
والسوء بينهما في الشيء لترويح الردي سبباً للجيد لأنه أغار في بيع الجيد بفرض حصول
البيع في الردي بعشرون ولا يوبى الجيد مفرطاً للباع تحت عشرة المشتري أغار في الردي بعشرون
لحصول البيع في الجيد بعشرون فإذا قبل أحد ما يتفرق به صاحبه بالرد الجيد عن ملكه وبقي
الردي على ملكه وأما قبضاً فلا بد من قبض الجيد منه وترك الردي في يد من كان عليه
فقط عنه ثم وصيلاً من الجيد فستفرق به صاحبه وعلى تفرق الصفقة بعد تمامها
بالرد بالعيب ونحو ذلك ما يلحق بالبيع من الفرز يلحقه من جهة لأن من حق البائع أن لا يكتف
العيب ولا يرد له ويستحق من حقه فإذا لم يفعل كان كافراً بالتفرق ولأنه في تفرقها بعد
التمام ضرر المشتري أكثر لأنه متى رد ما يبطل حقه عن العين السليم رضى وبداً من رد العيب
وإذا ففر البائع فيه موموم محتمل لأنه ربما عكسه بيع العيب بغير الجيد في دفع أعلى الضرر من
بأنها مما في تفرقها قبل تمامها ضرر البائع أكثر لأنه يلحقه ضرر مله لأنه لا يمكن ترويح الردي
بغير الجيد وضرر المشتري ليس إلا ما يظلمه من مجرد القول وإنه أقل وأما تمام الصفقة وعدم
تمامها فالصفقة تتم بالقبض وعدم القبض يمنع تمامها لأن العقد لا ينافى في حق
حكم الابا القبض لأنه لا يفيد ملك المهر ولا يوجب ملك العين الابا القبض وخيار الشرط
يمنع تمام الصفقة لأنه يمنع بثوت حكمها وموافقاً لعدم الرضا بثوتها فكان تمام القول
وكذلك خيار الرؤية يمكن الخلط في الرضا باعتبار جهالة الوصف قلب وصف اللزوم عنه
والصفقة في لم يكن لازماً لا يكون تاماً وخيار العيب لا يمنع تمام الصفقة لأنه لا يمنع بثوت
حكمها وموافقاً لثبوتها فثبت أصلاً وإن ثبتت لزوم قوات حقه في صفته السلامة
لما استثنى في موضع من صفته وأما اتحاد الصفقة واقتضاها فالصفقة لا تفرق مع اتحاد الشيء
بجمله وإن تعدد البائع والمشتري لأنها لو تفرقت لمطلت لأنها لصيرتها بالجمعة ومن مجموع
ولأنها كانت متفرقة في نظر أحد الأيجاب والقبول بأحد اتحاد البائع والمشتري فالصفقة متحد
لأنه تدرج ما يوجب الاتحاد على ما يوجب التفرق وإن تفرق الاتحاد والقبول بأن تعدد البائع
المشتري فالصفقة متفرقة لأن الكل متفرق وإن تفرق الأيجاب واتحد القول أو عكسه بالكان
البائع اثنين والمشتري واحداً أو عكسه فالصفقة متفرقة لأن أحد الأيجابين متحد والآخر متفرق
فتعارضا في حتماً الاتحاد في افتراق الشيء قبل هذا عند ما قاما عند أي وجه فالصفقة
متحدة في مسائلها المذكورة في النوادر رجل باع عبداً من رجلين نفسه من هذا بخلاف ما ذهب
من الآخر تخمساً ورطل من حمض البع في الكل عند أي وجه لأن الصفقة متحد لأن الأيجاب
والقبول متحد لأن الأيجاب صدر مطلقاً لهما فيعتبر كله مما جملة جواباً وقبولاً لله الأيجاب
ونرج ما يوجب الاتحاد على ما يوجب التفرق وعند ما صح في نصيب الردي لم شرط فيه الحق
لأنها صفتان لما بينا المبسوط ولوقال بعثك هذين العبدان بالف

وبين حصته كل واحد منهما أولم يبين فقبل في أحدهما لم يصح لأن الصفقة متحد لا اتحاد الأيجاب والقبول
وكذلك لو قال بعثك هذا العبد فقبل في نفسه لم يصح لأن فيه اشتراك ضرر الشركة وذكر عيب الألف في المجلس
وحصة كل واحد من اثنين معلومة لأن قوله في أحدهما لم يصح يكون هذا المشتري قبولاً منه كان قال ابتداءً لمشتري
منك أحدهما ورضي به البائع ولوقال بعثك هذا بانيه وهذا بانيه فليس في المشتري أن يقبل في أيهما شاء لأنه أود كل
واحد منهما بالأيجاب على ما هو ونزق سمي الشيء ففوت الصفقة الجامع سبيله على نوعين أحدهما في نزق القول
والآخر في نزق القبض أما الأول لوقال رجلين بعثك هذا العبد فقبل أحدهما لم يصح وكذا لوقال المشتري لرجلين
لمشتري منكما هذا العبد فأجاب أحدهما لم يصح لأن الصفقة متحد لا اتحاد الأيجابين والحق ولوقال كل باع
بعثك حصتي بانيه فقبل المشتري أحدهما لم يصح لأنه نزق الأيجاب والحق ففوت الصفقة ولوقال البائع للمشتري
بعثك هذا العبد نصفه من هذا المسمى بانيه ونصفه من هذا المسمى بانيه فقبل أحدهما صح لأن الصفقة قد تفرقت
لتفرق أحد الأيجابين والحق قبل هذا عند ما قاما عند أي وجه لأن الصفقة متحد لما بينا ورجلهان
لمشتري بانيه من رجلين بالف درهم ومائة دينار ولم يبين أي كل واحد فالصفقة متحد ضرر
الأيجاب والحق الثاني رجلان اشتريا عبداً بالف فغاب أحدهما ونفذ الآخر حصته ليس في قبض
نصيبه لأن الصفقة متحد فله عكس ففوتها قبضاً وإن كان لا يلحق البائع ضرر باعتبار أنه بعض الجيد
وترك الردي ولكن يلحقه ضرر باعتبار أنه من في لكل مجموعاً بفرض المشتري زيادة في حقه فيلحقه على نقد
نصيب الآخر وهذا نفوت من قبض أحدهما نصيبه حتى يستوفى منه عند ما وعدها في يونس ليس
ذلك لأنه لا سبيل له على نصيب صاحبه فإذا نقد نصيبه من الشيء كان قابضاً من غير غيراً من حيث يكون
متطوعاً لهما أنه لا يتوصل إلى قبض نصيبه إلا بقبض الكل ولا يمكن قبض الكل إلا بتفويض جميع الشيء فصار
مستطوعاً إذا نصيب شريكه من الشيء لا ما حقه فيعتبر بانيه على صاحبه في ذلك لا متبرعاً إذا تبرع مع الاضطرار
ولو اشتراه صفقة واحدة كل واحد نصفه حتى يابى قبض نصيبه أن نقد حصته وعلى الكفرى هذا إذا
أعاد لفظ البيع فعاد بعثك نصفه بخلافه وبعت نصفه من هذا المسمى بانيه لأنه بهذا التفصيل صار مرفقاً للصفقة
والأفله وقول محمد في صفقة واحدة أي خطاب واحد وقيل المذكورة الكتاب قولها وتفصيل الشيء تفرق
الصفقة عند ما وعدها في صفقة واحدة لما بينا ولو لمشتري عشرة أثواب صفقة كل ثوب بعشرون
فقد عثره أو أبراه البائع عن ثوب منها بعينه أو أجله به في نفس العقد أو بعد فليس له أن يقبض شيئاً
حتى ينقد كل اثنين لهما وكذلك لو لمشتري أحدهما بدينار والآخر بدينار لأن الصفقة متحد لا اتحاد الأيجاب
والقبول وإنما تفرق الشيء ونزق ما يوجب الاتحاد على ما يوجب التفرق فالصفقة فله عكس ففوتها قبضاً
وكذلك الشيء عنده المشتري أن اشترى الصفقة في الوار لم يضر الأجله وإن تفرقت فله الخيار لأن الآخر منه
تلك الزيادة أنت لوقال أبو بكر من بين العبدتين شهراً بكذا فقبل أحدهما لم يجوز ذلك العتية لوقال
فاستحكمه الرقيق الأربعة على أن مدين في مدين كل فقال الآخر سلمت لك هذا ولا اسم هذا الآخر
لم يجوز لأنهما عتية البع لأن العادة قد تفرقت بغير الردي إلى الجيدة الأمان والعتية فله يجوز تفرق الصفقة
فهما قبل التمام ويجوز مزاولة النكاح والخلع والصلح عن دم النكاح والعق على ما لا الرضا ليس بشرط لغير
من العقود بدليل أنها يصح من الهازل والمكروه فتوانه لا يسلب صحتها ولوقال لعبد من كاتبتك على أن
فقبل أحدهما أن يبي الحصة لكل واحد جاز والأفله لأنه إذا لم يبين صار حصته الردي فله مجموعاً والكاتب
يطلب عتية من الجاهل كالوابع منه من بين العبدتين فقبل أحدهما كان الشيء مفصلاً جاز والأفله ولو جمع

بين النكاح والبيع فقبل ادمما ان قبل النكاح جاز وان قبل البيع لم جاز لاننا جعل
المضوم ايا ما قبل كان من جنس في قبل النكاح خاصة صار البيع المضوم اليه كان نكاح
اخر شرط معه والنكاح لا يبطله الشروط الفاسدة فان قبل البيع خاصة صار النكاح المضوم
اليه كان بيع اخر شرط معه لان النكاح صار شرطاً في البيع فانه يفسد البيع وكذلك الاخر
والنكاح ولو جمع عتقا وطلاقا وعمقا ونكاحا او طلاقا ونكاحا جاز قبل ادمما للمهر
ولو جمع نكاحه وعتقا ان تين حصته المكاتبه جاز ايها قبل وان لم يبيد لم يجر قبل الكفاية
لما بنا كره لما عمد على رجلان قبل افويه فقال لم عليه صا لحنك منها على عشرة الاف
فقال رصيت مادم فلان جاز فيه خمسة الاف وله ان يقبل بالاف لان الصلح على دم ليقاط
لا يحكم الفسخ فله ان يعتمد تمام الرضا كالطلاق ولو قال لم عليه صا لحنك من دمي المستحق
لك على بالدين على عشرة الاف فقبل صاحب الحق الصلح مادم فلان لم يجر لانه انما
اضاف الصلح الى دم نفسه ليستفيد به الحق والعصمة ما يلتزم من المال ولم يحصل
ذلك بالعتق في ادمما فيعتبر شرطه بخلاف الصورة الاولى لان مقصوده استقاط
دم ادمما على نفسه مادم ادمما يتصور سقوط نصف الماله المشروط فسقط
ولو قال بعثك عدي هذا بالف على ان ابيعك جاز في هذه بابه لا يجوز لان بيع كل واحد
صار شرطاً في الآخر فيفسد لوقال اترك عدي هذا شهرا وبعثك جاز في هذه
بالف فقال قبلت جاز ويصير قابله للعقد لان كلامه يصح جوابا بالاياميين
جميعا ونفسه الف على امر مثل العبد وقبضه الحاربه فما احصا قيمه الحاربه كان ثمنها
بها وما احصا امر مثل العبد كان اجرا وهذا كقابله شئ في عقد المعاوضة وكذلك
باب معرفة المبيع من الثمن الاعيان ثلثه اثمان ابدان
وبيع ابدان وما موصى مبيع وثمن امانا هو ثمن ابدان الدرام والدرناينة قابلها امثالها
او اعيان اخرى صحتها اربا ام لا لانها غير منتفعة بذاتها ولكنها خلقت في الاصل
لتكون وسيلة وذريعة الى ملك الاعيان المنتفعة وانها لا تمنعان في عقود المعاوضات
وفسوها في حق التحقيق وان عيت هي لا يبيح عينا او لشئ ان يملكها ويرد
غيرها ولكن يلزم رد مثلها وعند زفر والشافعي بتمنعان بالنعين والصحيح قولنا
لانه لا فائدة في استحقاق عينا في المعاوضات لان مثلها تقوم مقامها فيما هو العوض الاصل المطلوب
منها وتكون وسيلة الى الاشياء فاما التجرد والتزين بها فليس بضرر اصلي بل هو من فضيل
الحوائج لانه لا يتعلق به البقاء وفي حق التوصل الى الاشياء المعين وغيره اذا كان منقودا بسواء فان
الثمن لا يصح للمعين فضله على غير المعين المنقود وكان الثمن يترك سوار في حق التحقيق
وسبقنا في المضروب والامانات والوكالات وعقود غير المعاوضات لان رد عجزها
نوع فايده اولا تمنعان في المعاوضات الفاسدة في روايت لانها ملحقه بالجائز لانه لو تعين صار
ما موصى ثمنه في تصرف محتاج فيه الى الثمن فله يمين ليقب لنا وفي رواية تمنعان لانه وجب
عليه رد عين المقبوض ليرتفع القبض الفاسد فيرفع الفاسد من كل وجه لان برد مثل المقبوض
لا ينقص القبض حقيقة فله يرتفع الفاسد بالكيفية فثابه الغصب والفلوس امانا لا يمين بالنعين
كالدرهم فاما ما موصى مبيع ابدان من الاعيان التي ليست من ذوات الالهة والعديدات المتفاوتة

ما قبل

في الماله

الا لثياب اذا وصفت وضرب لها اجل يصير ثمنها لو اشترى عبد بثوب موصوف في الدمة
ولم يضرب للتوب اطلاق لم يجر وان ضرب له اجل جاز لان الثوب لا يجر في الدمة الا لثياب موصوفة
دينار في الدمة ثمنها كالجواز ولكن الشرع الحقة بالثمن في ثوب السلم للحاجة فشرطنا الاجل في الثوب ليصير ثمنها
بالسلم كونها دينار في الدمة ولو افترقا قبل قبض العبد لا يبطل البيع لانه هذا العقد اعتبر ثمنه في الثوب
بيعا في حق العبد وكوز ان اعتبر في عقد واحد حكم عقدين كالبيع بشرط العوض هبه لفظا مع معنى
كقوله لعبد ان اديت مبيع وثمن المكمل للموزون والعدد يكت المتقارب في مبيع باعتبار
انها منتفعة باعيانها من باعتبار انما من ذوات الامثال وصلت قيمه الاعيان كالدرهم في مبيع دينار
في الدمة موجه ومجمله فان قابلها الاثمان في مبيع لانه الدرهم والدرناينة امانا ابدان قابلتها اثمانا
مكمل او موزون او عدي مقارب ينظر ان كان كلاهما عينا جاز وكله مبيعاً وان كان احدهما
عينا والاخر دينار موصوف في الدمة فان جعل العين مبيعا والدين عينا جاز وشرط قبض الدين قبل
التفرق لانه الجني او العبد بانزاده محرم النساء وان جعل الدين من مبيعا والعين عينا لا يجوز
وان قبض الدين قبل التفرق لانه يصير بايعا مالم يبيد عند فله يجوز الا بجمه السلم وعلامة الثمن ان يصير
حرف الباء وعلامة المبيع اه لا يصير حرف الباء كقوله اشترت منك هذا العبد بكذا فخط موصوف في مبيع
ثمن ولو قال اشتريت منك كذا خط موصوف بهذا العبد في مبيع فله يجوز الا بطريق السلم وان كان
كله ما دينار لم يجر لانه بيع مالم يبيد عند واصل ان الشئ يمين ليس عند جاز وبيع مالم يبيد عند لا يجوز
لثمنه م عي بيع مالم يبيد عند الانسان واشترى رسول الله م من يهودي طعاما منه ورهنه درهم ولان
اشترط الملك في الثمن لا ينفذ لانه لو كان في ملكه واثار اليه لا يمتنع عنه بل يمتنع مثل دينار في الدمة فله
يشترط ويشترط الملك في المبيع فينفذ لانه شئ عين المثار اليه بشرط الملك فيه ويجوز التفرق في الاثمان
قبل القبض فله فالشافعي وكذا يجوز التفرق في سائر الدواب قبل القبض لان قبض الدين امانا يكون
قبض مثله فيلسفان فضا صا وفي هذا الفرق بين ان يكون المقبوض من جنس اوله من جنس لانه كيف
تلك تقع المقاصة اذا تفاضا والمكيد والموزون اذا وجبا في الدمة ثمنها لا بد من بيان مكان التيم
عندها في ذلك فلهما لما بينا المنتقيا اشترى دنانير ثمنها على الفضة بعهده سدس درهم
فكوف الدرهم بينهما اسداسا ولا يملكه الدرهم وذكر ابو الليث في نواز لوقال اشتريت منك هذه
الدار بعشرة اوقال هذا الثوب بعشرة اوقال هذا البطيخ بعشرة ولم يزد عليه فان كان في بلد يتبع النكاح
بالدرهم والدرناينة في الدار سفر الى عشرين دنانير وفي الثوب الى عشرين دراهم وفي البطيخ الى عشرين افلس
لانه يمين من اجمك الدلالة والعرف وان كان في بلد لا يتبع النكاح بهذه الجملة سفر الى ما يتبع النكاح
باب حق حبس المبيع للبائع وللبيع حق حبس المبيع لاستيفاء الثمن
ان كان حاله ان حق المشتري متعين في المبيع فوجبه عليه ان يعين حق البائع في الثمن تحقيقا
للتساوي بينهما كما هو في عين المعاوضة فكان له امساكه في سعيه فله وان كان الثمن مؤجلا لم يكن كذلك
لان بالتأجيل سقط حق نفسه في الماله فله سقط حق الاخر وان اجل الثمن الادرهما او استوفى الثمن
الادرهما او ابراء عنه الادرهما فله حبس كل المبيع حتى يستوفى الحال والباقي لان حق الحبس مالا يجرى
فكل حبس الكل كما في الرهن ولو دفع بالثمن رهنا او فله حبس المبيع لا يسقط حق الحبس للبائع لانه هذا
يثقه للثمن فله بطرحه في قبض الثمن اشترى ثوبا بدينار مؤجل فلم يقبض المبيع في ماله فله فله فله
قبل نقد الثمن لان حق البائع في الحبس قد سقط واسقط ثمنه وان قدم فله يتصور عوده ولا وجه

بالتسليم من جهة فلم يقض المبيع حتى مضت السنة فالأصل السنة المستقبلة عند التسليم
وان كانت سنة معينة صار الثمن حالا وعندما التزم في حال في الوهمين لان السنة المطلقة تنصرف
الى السنة التي في العقد دلالة والتعيين دلالة كالقيلين نصا واذا تعينت تلك السنة سقط
الأصل بالتسليم لاني حينئذ في الفايده المطلوبة من تأجيل الثمن في حق المشتري في تأجيل
المطلوب بالثمن عنده قبضه المبيع ولكنه الاسراع به فيعتبر الاجل من حين القبض ينظر
الفايده المطلوبة منه في حقه كلف ما اذا كانت السنة معينة لانه تقدر التأجيل بعد
مضيها لما فيه من تغير منصوصها وهذا يجوز ولو كان في البيع خيار شرط والأجل مطلق
فابتداء من حين يلزم العقد لانه قبله لا يجب الثمن والأجل لا يثبت الا فيما يجب وفي خيار
الروية يعتبر الاجل من حين العقد لانه لا يمنع حق المطالبة بالثمن وينفسخ العقد بهلاك البيع
قبل التسليم لانه تقدر تسليمه بهلاكه فحينئذ تسليمه بدله تحقيقا للتساوي وبدون القبض
لا يقيد العقد فينفسخ ضرورة وكذا اذا تعيب يد البائع لانه فاته تسليمه لهما فقال
حق المطالبة بالثمن ولو هلك الثمن العيني قبل القبض وهو من لا يفسخ لانه يمكن تسليم مثله
وان لم يكن له مثل الحال ما انقطع عن ادرك الناس فشكلوا فيه فيفسخ لانه فاته تسليمه وقيل
لا يفسخ لانه توم القدر على تسليم مثله واحتمال القدرة على التسليم كلف لبقاء العقد
كالواقف المبيع قبل القبض المنتقيا باع من ارفجارتة ووضعها عند متوسط ليوفيه المشتري
التي فضاقت عنده فهو على البائع لانه العقد ناب عنه في الحسبي فكون يد على المبيع
كيد البائع لانه موجب الباع اه يد البائع على المبيع يد نفسه مطلقا وكذا يد من ينوب عنه في
الحسبي ولو قبض المتوسط بعض الثمن وسلم الجارية الى المشتري بغير علم البائع للمبايع اذ يتردها
لانه لم ير من يتسلم او من يترده فله ان لا يضره على يد المتوسط الا اذا كان المتوسط عدلا
فان تقدر رد الجارية عن العدل فتمت للبائع لانه ليس له ولانه التسليم فقد ابطأ حق
الحسبي واليد بغير ادان البائع وابطال اليد في الجواب الصالح كابطال الملك كالعذر في الرهن
اذا دفع الى الراعي فملكه يد فانه يفسخ للمرته فكذا هذا فله ان يخلو في مالوا امره بالبيع ونهائه
على الدخول في تعقب الثمن فدفع اليه لم يفسخ لانه ولانه التسليم لانه حقوق العقد راجع
اليه باع عبد ارغيف بعينه فلم يتابعنا حتى اكل الرغيف صار البائع مستوفيا الثمن
ولورده في دابة وقدر شعر عند رجل فاكل الدابة الشعر لم يبر المرته مستوفيا من الدين
بقدر الوقت اطعام المبيع على البائع ما دام في يد وطعام المرصود على الراعي الزاد
لواحال البائع عزما على المشتري سقط حقه الحسبي ولو احوال المشتري البائع بالثمن على ان
لم يسقط والفرق ان حق الحسبي للبائع بازاله المطالبة بايفاء الثمن لا بازاله أصل الثمن بتدليل
انه لو باع ثمن موجد لا يكون له الحسبي في الصوت الاولي سقطت المطالبة بالجواز فيسقط حق
الحسبي في الصوت الثاني لم تسقط المطالبة لانه يمكن من مطالبه المحتال عليه وموالمقام
المشتري فيحق حق الحسبي وذكر الكوفي انه هذا قول محمد وعندنا كوفي سقط حق الحسبي في الوهمين
لانه بالجواز سقطت مطالبة البائع عنه وعن ابي في المجرود لو احوال الزوج المرأة بطله فها
على غيرها فله ان يرد لها قبل ان تافد المرأة المهر وفي رواية ان سليمان هذا قبل ان يافد
لا يرد لها في باق المهر وان احوال المرأة غيرها على زوجها بالمهر فلها منع نفسها لا غيرها

باب تسليم المبيع وتسلمه وتسلم المبيع

التحلية بينه وبين المبيع بحيث يمكن من قبضه وكذا تسليم الثمن وعندنا في التحلية ليست
بقبض والصحيح قولنا لانه اذا ان بالتكليف من القبض فقد ان باع وسعه فلا يجوز ان يتوقف التسليم
على وجود الفعل من الاثر لانه لا ينعقد فيبقى في العهدة ابدان ضرره وتوابع عينا بعين اودينا
بدلين سلمنا حقيقة المالك في القبض التي في قبضه المعاوضة وتوابع عينا بدلين سلم الدين
لولا في سقايتم يقبض المبيع وقال الشافعي بعضنا معا والمعنى قولنا لان المعاوضة تقتضي
المساواة بين المتعاقدين وحق المشتري تعين في المبيع فوجب عليه تعين حق البائع في الثمن
ليتحقق التساوي بينهما في المايه لان الدين انفسى من العيني في المايه فيجب ان يقبض الدين
اولا ليصير بالاحقة فينوبان في المايه فيتحقق المعاوضة في المعاوضة المقتضية للمائة عادة
ولو كان المبيع غايبا عن صفته ما لم يشرى ان لم يشرى في تسليم الثمن حتى يحضر المبيع ليتمكن من قبضه
عقب تسليم الثمن في ذلك المجلس ليوحد القبض فيما فحق التساوي النواذر ويعتبر
في صحة التسليم ثلث مبادئ اولها ان يقول البائع للمشتري خذت بينك وبين المبيع والثاني
ان يكون المبيع كحضرة المشتري بحيث يمكن من قبضه والثالث ان يكون المبيع مقبولا في
مشغول بحق غيره اما الاول روي الحسن ع انه من قبض المبيع ان يقول البائع قد خذت بينك
وبينه فاقبضه ويقول المشتري وهو غير المبيع قد قبضته ولو كان المبيع دابة واخذ المشتري يوسها
او بمقودها وقادها فهو قبض وان كان عبد اقاله تها في بيع او امس فتي بعه فهو قبض وان كان نوبا
فاخذ بيده او فلي بينه وبينه وهو موضوع على الارض وان كان المبيع حقة في بيت ودفع البائع
المفتاح اليه وقال خذت بينك وبينها فهو قبض وان لم يكلمه لانه امر يقبضه عادة وان لم يقبل خذت
بينك وبينها لا يكون قبضا لانه لم يام يقبضه عادة ولو قال قد لا يكون قبضا الا اذا كان يقبل اليه
فذهبا وتوابع ساجدة ملقاة في الطريق والمشتري واقف عليها ولم يجرها فهو قبض ولو امر قهرا لم يرض
للمشتري قيمتها وان استحقار رجل حق الحق للمشتري دون المشتري لانه لم يحولها وبالتحلية لا يصير
غاصبا كما يصير قابضا حكم البيع لانه لا يضمن ازاله اليد ولو باع دارا غايبه عن صفته فقال البائع
سلمتها اليك وقال المشتري قبضتها ذكرها في نوادر ان كان الحال تقدر على دخولها واغلا فربما يكون قبضا
والا فله ان التحلية انما انقام مقام القبض من تصور القبض فاذا لم يتصور لانعام التحلية مقامه وكذلك
الهبة والصدقة ولو اشترى دارا من انسان ببلد اخر فلا يمنع عن ادان الثمن للحال لان البائع غير قادر
على تسليم المبيع للحال فيؤمر البائع ان يخرج مع المشتري الى تلك البلدة او يبعث وكيله فيقبض الثمن هناك
ويسلم الدار اليه ولو قال لا زلت منك منذ السنة وسلمتها اليك فقل لا يكون من قبضه لانه سلم
قد انعام العقد فلا يعتبر في ان حظه فقال البائع له سلمتها اليك ففتح المشتري الباب فذهب
ذكر محمد في السير الكبير لشرى فرسا في حظه فقال البائع له سلمتها اليك ففتح المشتري الباب فذهب
الفرس فانه امكنه اخذ من غير عون كما سلم وان لم يكن اخذ الا بعون لا يكون مسلما لانه لو مد له لا يمكنه
اخذ فلم يبع التحلية وان لم يمكنه اخذ الا بعون وجعله عونا وجعل فهو قبض فانه لم يكن مع عونا وجعل
لا يكون قبضا لشرى فرسا او البائع مكنه بعتان فامر المشتري بقبضه فقبضه والبائع مكنه بعتان فانقلت
من يدما فضاة ضاع على المشتري لانه صح التسليم لانه تسلم الفرس كذلك يكون وان لم يقبضه المشتري ولكنه
يقدر على اخذ فانقلت من يد البائع ضاع على البائع لانه مادام في يد البائع لم يكن قبضا الا ترى

من المالك
رجل باع دارا ببلد اخر
وكان البائع في بلد اخر
فادان الثمن للمشتري
فقال المشتري سلمتها
اليك ففتح المشتري
الباب فذهب
ذكر محمد في السير
الكبير لشرى فرسا
في حظه فقال البائع
له سلمتها اليك ففتح
المشتري الباب فذهب

لو اخذته انما من يد البائع فهو من مال البائع ولو اشترى ثوبا وامس البائع قبضه فلم يقبضه حتى اخذ انما
فان كان من يد البائع قبضه امكنه قبضه من غير قيام صحه التسليم لانه امكنه القبض حقيقة بد اليد فقام التمكين
مقامه وان كان لا يمكن قبضه الا بغير التسليم ولو اشترى ثوبا في بيت والبيع معلق فامر البائع بالقبض
ففتح المشتري الباب فصار الطير فاقبضه على اخذه فهو قابض لانه امكنه القبض بالاحتياط في الفقه فاذا لم يفعل كان
الضمان بقصير وان لم تقدر على اخذه لغيره فليس يقبض ولو فتح الباب عنده او فتحه الرمح لم يكن قابضا لم يقدر
على اخذه قبل ذلك وان كان يقدر على اخذه فتركه اخذه حتى فتح الرمح الباب فصار الطير فهو قابض والثالث ان يكون
المبيع مرفعا غير متعلق حتى يخرج حتى لو بلغ دارا وسلمها الى المشتري ولم فيها ضام لا يصح التسليم لان يد البائع قائمة عليها
فكمما ومع بيع التسليم فان اذن له بقبض المتاع صح التسليم لانه المتاع صار وديعة عنده فزال يد البائع عن الدار
وكذا لو باع ارضا فزارع البائع ولم يصبه وذكره الهادي لو باع الاب دارا من ابنة الصغيرة في عياله ومو
فها ان كان جاز البيع ولا يصير الابن قابضا حتى تزوج الاب وانما تمت الدار والاب فيها ساكن يكون ماله للاب
وكذلك لو كان في المتاع اب او عياله وليس موصيا فيها فانه لا يصير الابن قابضا وكذلك لو باع من ابنة الصغيرة
على الاب او طيلة انا سولاب او خاتمة اصبع لا يصير الابن قابضا حتى تزوج ذلك وكذلك في الدابة والابا
حتى يزول عنها فان كان عليها حوله في حلقها باع من اخر فبها في بيت ولا يمكن افراده الا بقبض الباب اخذ البائع
بتسليم فخرج البيت لانه التسليم واجب عليه فيؤخذ به باع فله في دونه داره وحلي بينه وبين المشتري وختم
المشتري على الدار وتركه في الدار فهو قابض وموالاته لانه يصير كالباع اعاره الدار والارن جميعا وهذا غرض
من المشتري من ارضه فقام للبائع كماله في غرضه فكله والمشتري صار قابضا فصلا
ولو اتلف المشتري المبيع في يد البائع او احدث فيه عيبا فهو قبض منه لاقبض اليد عليه حقيقة وكذلك لو فعل
البائع باسمه لانه امره بالقبض في ملكه صحيح وصار فله مضافا اليه ملكا وكذلك لو اعطاه اودع او اقره الجارة
ام ولد له لانه انما في ملكا وكذلك لو فعل البائع باسمه لانه صار مضافا اليه ملكا وعرفا ولو زوج الامه البهيمة
قبل القبض يصير قابضا قياسا ومروية عن ابي يوسف لان الزوج عيب في الجور بدليل انه لو اشترى جارية
فوجد سادات زوجها في حق الرد بالبيع فصار كانه عيبا ولا يصير قابضا لانه ليس بتعيب حقيقة لان الموقوف
ليس لا يوجد العول وانما لا يوجب سقم المالك والماليد والتعيب حقيقة انما جعل فضا لانه من استياله على الخواص
ام حكمه استياله فله يعتبر قبضا ولكنه عيب حكمي معنوي فوجب الجوار للمشتري وكذلك لو اقره عليه يدين ولو طهر
الزوج في يد البائع يكون قبضا لان الزوج انما يتسلط على الوطى بتسليط وانما يستل على الخلد وقبض له فصار
مزا الفحل من حيث ان قبض الفحل مضافا الى المشتري ملكا ولو وطى المشتري الجارية المبيعة قبل القبض وعلقت
للبائع جبرها فان منعها البائع موت من مال لانه المشتري بالوطى صار قابضا والبائع بالمنع صار مستردا ولا عقد
عليه لانه وطى بملك نفسه وان نقص الوطى تاكده عليه حصته النقصان من الثمن لانه بالوطى اختلف جزاها والوطى
سقط اعتباره في حق غير النقصان لانه حكم فضا كان اذ لم يصح في جزاها ووجب نقصانها وانما وطى البائع
ولم يقصها فله خيار للمشتري ولا عقوبة في ذلك وعند ما عليه العرق ويحرم المشتري فان ترك سقط جميع الثمن
وانما اخذت الثمن على قيمتها وعرفها فيسقط من الثمن حصه العرق وان نقص الوطى سقط حصته النقصان من الثمن
عند ابله وعند ما يسقط حصته الاكثر من العرق والنقصان لهما ان الوطى غير مستفاد من العرق
لان ماله البضع ملحق بالاجزاء ولهذا مستحق بالبيع ومنع الرد بالعيب فيسقط باطله في حصته من الثمن
كسائر الاجزاء وطيه لانه ملك الغير فله يخلو عن عقوبة او عزام ولا عقوبة فيلزم الغرامة ومو العرق
ان المستوفى بالوطى ليس مبيع لانه ليس بمال فله تقابله شيء من الثمن ولهذا لا يترك على المشتري

بأقله شيء من الثمن وكان يجوز له التمسك في حق فله يوجب الخيار ولا العرق لانه الجارية كالباقية على ملك البائع
في حق الوطى وانما حرم النول بزوال ملكه الرقبه بدليل انه لو اقره الباع على البائع بغيره ولو ملكته في يد
ملكته على ملكه ولم يلزمه ضمانا وملكته كالباقية على ملكه في حق الوطى لم يسقط المستوفى بالعرق فله في ضمان
الرد لانه للملك الرد الا وان رد كما دفع من ملكه ولا يرد كذلك ولو اودع البائع المبيع عند المشتري او اعاره
لم يكن له ان يسترده في ظاهر الرواية وعلى احوط لم يذكر لانه يد العارية والوديعة ليست بملكه وكان له في
الاعارة كانه الرهن وجب له من الرواية ان الايداع والاعارة من المالك لا يصح فكما هذا تبعا حكم البيع فيسقط
حق الجس في حق الرهن لانه ان ثبت للمشتري ملك اليد والجس له سيفا في منزله المالك في حق اليد كانه المالك
فاذا اعاره ما لغيره كان له ان يسترده فاما حق الجس للبائع ما ثبت بالبائع لانه السبع يوجب زوال حق في الحيا لا يثبت
حق له فيه وانما يثبت لفرون كحق الحياوة فله نزول منزله المالك في حق اليد فاذا اخرج المالك عياله برضاه
سقط حق من المباح ولو اودع المشتري من البائع او اعاره منه او اقره لم يكن قبضا لان يد البائع ثابتة على الخلد
بطريق الاطالة فله يجوز ان يصير ناسا غير مع قيام يد بجهة الاصل ولا يجب الا بالبيع في ضمان البائع و
الاجر مع الضمان لا يجرى وان اودع المشتري عند اجبي او اعاره منه وامس البائع بالتسليم اليه يصير قابضا
لان يد امينه كيد ولو امس البائع بان يوجه من انان يصير قابضا والاجر الذي ياهل كحسب من الثمن لانه صح
الامر لانه صادف ملكه والمشتري ينتصب نائب عنه في القبض او لا يصير قابضا بحكم الاقرار او لو ارسل
المشتري العبد في حاجة صار قابضا لانه يستعمل الاثر ان الاصل يصير غاصبا فكذا المشتري يصير قابضا
ولو ارسل المشتري البائع ان يامر العبد بغيره ليعمل للمشتري فاص فصار المشتري قابضا لانه لما عمل بغيره
صار يد كيد المشتري والعبد يصير نائبا عن مولاه في قبض رقبته فصار نائبا عنه باسم المشتري ولو كان رجل
على السبع فافتار بغيره الجاء في حق ضمان البائع عند ان يوفى وعند محمد لا يجرى في حق قبض الدار لان اليد
قام مقام العين في حق بقاء العقد فله بد من قبضه ليجري في ضمان البائع كانه العين لا يوفى انما افتار بغيره
نقد ملك الجاء المضمون من جهة المشتري والعقد عليه مما جهته انما يكون بعد وفاء في ضمانه كانه الجاء فله باسم
المشتري ولو قبل المبيع قبل القبض فعلى المشتري على الدار فهذا اختيار من البيع والبيع انما ينفذ القيمة من القادر
فكونت رهنه يد لانه لا يصح العفو عن سقوط حقه في الجس فاذا ادى المشتري الثمن رد القدر على القادر
لو امر المشتري البائع ان يعمل في المبيع على فاكاه على لانه ينفق مثل العضان والفل باجر او غيره لم يصير
قابضا والاجر واجبه وان كان على نفسه بغير قابضا لانه اختلف جزاها من ضمان مضافا الى المشتري
ولو لمشتري دابة والبائع راكب عليها فقتل المشتري للبائع اعمله مكر فله مع فطمت الدابة ملكه على المشتري
لان ركوب المشتري قبض منه ومكره ذكر ابو الليث في نوازله لانه جارية بها جلد فاعق في بطنه قبل القبض
لا يكون قابضا لانه قال انه لم يصح اعتاقه فلم يصير متلفا ولو اودع البائع المبيع رجلا او اقره منه بغير امر المشتري
فملكه في يد ليس للمشتري ان يصفه لانه لو ضمنه رفع بالضمان على البائع فيصير كانه البائع موالا الذي اتلفه ولو اتلف
البائع رجلا بالثمن فكذا امرا ولو اعاره او رهنه منه فملكه في يد فله المشتري ان يصير فقه لانه لو ضمنه لا يصح على البائع
بماضى لانه فضا فقام فدفع البائع الجاء اليه فملكه في يد فان استطاع نزع الفضة من عنقه فله في الفضة
لان التسليم قد صح فكذا الثمن ومو الحاتم امين وان لم يكن نزع الا بغير فله شيء عليه لانه التسليم لم يصح للمشتري
منه في سبيل او قطنه فاشه فله البائع تخليصه بالكس والبزرة في الفقه لانه من التسليم ولو اشترى
هبة في بيت او سفينة او حياء او ثيابا في راب ففتح الجراب وباب البيت على البائع واقره على المشتري
للعادة لان يفتح الباب والجراب تحت التخليص وكذا لو اشترى الثمن على الثمن او الجوز والبصل

ما يملك

فشا به المرسوم بشرى ابرق ضضه بدنيار ومقابضا ثم زاده في الدينار صح اذا قبضها البايغ مجلس
 الزيادة ولا شرط تجديد قبض فيها تقابل الزيادة لان الزيادة ثبتت للمار ملتحقه باصل العقد في حيث
 انها ثبتت للمار شرطنا قبضها في المجلس لان القبض فعله لا يجزئ للمناد ومن حيث انها ملتحقه باصل
 العقد لا يشترط تجديد القبض في الاصل ولوم يزد ولكن جرد البيع على البريق بزيادة او باقل من النقص الاول
 يجب قبض البريق والثاني الثاني وان لم يقبض استقص وعاد العقد الاول لان تجديد العقد لا يصح الا بعد
 انقضاء العقد الاول والبيع في يد مضمون بالثمن في العقد الاول لا ينفسه فشا به المرسوم ولو ارسله ما
 في حاشيته ثم باع من ابنه الصغير حان لان العبد خرج مطاوعا فلم يقطع يد عنه فله نيابة القدر
 على التسليم عادة اختلف ما اذا ابق فانه لا يكون لانه خرج مراغا لمولاه بمجرد اعنه فان هكذا العلم قبل
 الرجوع مات من مال الاب لان يد عليه قائمه لكنها يد امانه فله نيابة عن قبض الثمن ولو دفعه ومكن الاب
 من قبض صار قابضا لانه وله فان دفع بعد بلوغ الابن لم يبره الاب قابضا ونقض الولد بنفسه لانه انما هو
 هذا العقد على اعتبار ان الابن عاق قد نبه بعبارة ولم يوفق العقد باسمه ويصير الاب كارسول والنايب
 عنه في ذلك لابن والنيابة انتهت بالبلوغ ولو اشترى من غير الابن لم يبلغ الابن حتى القبض لله ب
 كالان لانه عاق قد من جهته في قبضه حكم انه عاق قد فسخ بعد بلوغه ولو ومسب الابن من ابنه الصغير صح لان اصل
 اليد قائمه لله بولطه يد الامام لانه لم يعثر على يد يد مستولة ظالة فاطمة ليد فكون يد باقية
 ومه يد امانه وانها كافه لله بة غير كافه للبيع لان المعبر في الهبة اصل القبض متروا على وصف الفان فله في
 البيع ولو ومسب الوديعة من المودع صح وصار قابضا وان لم يكن بحضرتهما لان الهبة يقتولا اصل القبض
 وقد وجد وقت البيع المبيع من المشتري بعد الاقالة قد اتمه داد صح وصار قابضا ابق عقد الوديعة بين
 المودع في ماله منه المالك صح لانه يد باعتبار الدار ومه كافه لله بة اعقب المستودع وادع رقبته
 في ماله المالك من المستودع لا يكون له حتى يقبضه من الغاصب لزوال يد المودع بالغصب **باب**
قبض المبيع بغير اذن البايغ ولو قبض المبيع بغير اذن البايغ قبل نقد الثمن فالبايغ ان يسترده
 منه في يعطيه الثمن لان المحس حق فله بطل الا برضاه كاه الرمن واذا اخذ الثمن ليس ان يسترده
 لان قبض الثمن من يكون اذا قبض المبيع دلالا ولو يقرق المشتري فيه يقرقا بمحمد الفسخ كالباع والرمس
 والاحاق وكذا فللبايغ ان يسترده ويستحق يقرق لان حق المحس قائم وقبضه وقع فاسدا فكان له استرداده
 كاه البيع الفسخ كالا عتاق والتدبر والاستتلاف فانه لا يسترد لانه لا يبقى حق المحس لان يقرق فصادف
 ملكه وان لا يحكم الفسخ ففسد كالمرا من اذا اعق المرمس وهسي المرمس لا يكون فله فائدة في بقا
 المحس ولو بعد الثمن ولم يقبض المبيع فوجد البايغ زوفا او ستوقا او ستوقا او وجد يقبضه كذلك
 فله منه من القبض في يسترد لانه لا يستوفى كل حق لان استوفى ليست مما هي حقته والمشتري كذلك
 فله يحكم فلم يوجد شيئا من اصله في الزيف المودع ولم يستوفى حقته في المودع وما بقى من حقته
 في الثمن فلم يقبض المبيع ولو قبض ثم وجد الدرام زوفا او بغيره فله يحلوا ما قبضه باذن البايغ او بغيره
 فان قبضه بغير اذن فللبايغ ان يسترده وان قبضه باذنه لا يسترده فله في الزفير لانه انما اذن له بالقبض
 بنا على قبض حقته في الثمن بكامله فصار الاذنه معلقا بشرط ان يكون المقبوض تمام حقته ولم يقبض تمام حقته
 في الثمن فله ثبت الاذنه لسا ان الزيف جنس حق فاذ قبض البايغ على ضار انها حيا ففسد ملكها
 ولهذا لا يسترده منه الا برضاه ولو ملكت قبل العلم به لم يملك على البايغ لانه حقته اصل لا وصفا

ما عا

ما عا

باب نيابة قبض المبيع عن المشتري او بالابن

في ما وقعها على المشتري لكان العرف ولو اشترى صوفاء فراش فاش البايغ فقه فان كان في فقير ضر
 لا يجز عليه وان لم يكن بغير لكن مقدار ما نظر اليه المشتري فان رضيه ابر البايغ على فقه كله واجز في الزيف وق
 الشتر على البايغ واجز الكيال والوفان والهدا على البايغ لانه موثقة التسليم واجز من اثار الثمن على المشتري
 لان الجواز عليه واجز الناقد ووزان الثمن على المشتري وسوا الصمى للما عليه ان يوفيه الوزان والجودة جميعا
 وروي ابن سماعه عن محمد ان اجز الناقد على من عليه الدين الا ان يقبضه الطالب ثم اضما في ذلك فيكون عليه
 لانه قد صار ملكه حين قبضه وروي عن محمد ان اجز الناقد على المستوف واجز الوزان على الموي ولو اشترى
 شيئا بداراهم حيا فدفع الى البايغ فاراد ما رجه فاستد ما فوجده فقليل يبره فاستد لانه لم يبره فله
 يبره فاراد ما فله كان اقر البايغ انها حيا لا يرد لانه منافق الا اذا صدق المشتري وان لم يبره فله
 غير منافق **باب** **ما ينوب قبض المبيع عن المشتري او بالابن**
 المبيع اصله ان البيع من وقع والمبيع مقبوض مضمون على المشتري بقبضه نيابة عن قبض المودع
 لانه من جنس القبض المضمون بالشرا لان قبض المبيع مضمون بنفسه والقبض ان اذا تجانسا واد اعتبارا
 ناسبا على على الادنى ولا ينوب الادنى على الاعلى غصب شيئا ثم اشتراه فهو قابض لانه مضمون بقبض نفسه
 فينوب عن قبض المبيع ولو جعله بديل المرق واقرقا لا يبطر وكذلك لو اقرقا على مجلس المرق قبل
 قبض احد البديلين ثم اشترى القاضى ما قبض بصير قابضا للمار لانه في المقبوض في يد عا حكم عقد فله
 مضمون بقبضه فتاب عن قبض المرق وقبض المودع والعارنة والاحاق لانوب عن قبض المرق في لو باع من المرق
 او المستعير لم يبر قابضا لمجرد العقد صح لو هكذا قبل ان يحل به المودع كان المالك على البايغ وعلى البايغ الا في
 ما منزه قبل ان يعطى اليه لان قبض الامانة لا ينوب عن قبض ضمان الا اذا لم يزد قبضه ولم يبره البايغ او كان
 يحضرهما في حين قبضه وبينهما قبض قابضا لا يد الوديعة ما يفسد فصار كالمودع البايغ المشتري ابتدا يصير
 قابضا بحكم البيع فكذلك اذا اشترى المرمس المرمس لا يصير قابضا لان قبض المرمس قبض امانه في
 العين وانما سقط الدين عند ملكه لا يكون مضمونا بل يصير ورم مستوفاه حقته ولو كان قبض مضمونا
 ولكنه مضمونا بغيره وسوا الدين لا ينفسه فله نيابة عن قبض المرق ولو اشترى عبدا وقبضه ونقد الثمن
 ثم تقايه ثم اشتراه ثانيا وسوف يد المشتري صح الشرا ولو باع من غير المشتري لم يبره لان الاقالة صح في
 حقهما فمعه اليه قدم الملك فله يكون بيع المبيع قبل القبض وفي حق الثالث بيع جديد فكون بيع
 المبيع قبل القبض في صح فلم يصح ولا يصير قابضا بنفس العقد صح لو هكذا قبل ان يقبضه بملكه بالعقد
 الاول وبطلت الاقالة والعقد الثاني لان المبيع في يد بعد الاقالة مضمون بغيره وموالتى الاول امانة
 في نفسه فشا به المرمس فله نيابة عن قبض المرق وكذا لو كان الثمن الاخر حيا افسوس الدور ولو اشترى
 عبدا جارية ومقابضا ثم تقايه ثم اشترى العبد فله في ضمانه بنفس الشرا لان العوضت فاما ان كان كلاهما
 بينهما مضمونا بقبض نفسه في لو ملك احد ما قبل الرد لم يبطر الاقالة وعليه قيمه ولو ملك احد العبد بعد الاقالة
 ثم اشترى الاخر كحاج الم قبض جديد لانه مضمون بغيره العبد الا في القيمة نفسه فشا به المرمس الحيا والمشتري
 لقبض المبيع من منافق ثم اشتراه ثانيا لم يبر قابضا لانه مضمون في يد بغيره وموالتى الاول لا يقيم فشا به
 المرمس ولو كان الحيا للمبيع بصير قابضا لانه مضمون على المشتري بقبضه فنيوب عن قبض المرق المشتري
 ابرق فقه بابرق فقه وتقابضا ثم تقايه ثم تباعا قبل ان يقرقا ولم تقابضا ثانيا واقرقا باطل
 البيع الثاني والاقالة وعاد البيع الاول لانه المصار فله يبره مضمون بعد الاقالة بصا به لانه في
 لو ملك احد البديلين بطلت الاقالة لانها في حق القبض بمنزلة بيع جديد وكان مضمون بغيره

ما عا

فبشأن الأصل الوصف فحكمه لكن للبائع حق الرد نظر الى اعتبار الوصف كانه المبيع المبيع فصح قبضه
 عن حقه فصح الا انه يقبض المبيع بناء على قبض المشتري فبطل حق البائع في الجسي فلا يعود حق الجسي كالواعار
 المبيع منه وان وجدها استوقا او مستحقا لشره المبيع لانه لم يصب القبض لانه عين حقه فلم يصب الاذن
 المبني عليه وعلمنا اذا ادي بدل الكتابة فحق في وجده المولى المقبوض زيوفا او مستحقا من الحق لوجود
 شرطه وسواء الا لغيره ولو كان رصا صا او مستحقا لم يفتق لغير شرطه وسواء الف درهم وعلى هذا لو تلف
 لا انفارق غريمه حتى يستوفى حقه فقبضه زيوفا او مستحقا او زيوفا او مستحقا المالك لم يفتق وكنت في الرصاص
 والسوق ولو كان المشتري المبيع او اوصى او رهنه ثم وجب استوقا او مستحقا او زيوفا لا يفتق بقره ان كان قبضه باذنه
 لان المشتري يفتق بتسليم البائع فلم يكن له قبض بل عليه قبضه في المشتري شرا فادافا في قبضه بقره لان
 القبض من المالك البائع فيقبض بتسليمه وسنالك في الشرع رفعا للمعصية فلا يفتق ما لم يكن وان كان قبضه بغير
 اذنه بطل لانه يفتق بغير تسليم البائع فلم يفتق بقره في القبض والشرط او لو وجد المهر من ما افترضه زيوفا
 او رهنه او استوقا بعد رد الرهن فلم يفتق لانه المهر من لو اذن قبض المهر صرحا لم يفتق لانه المهر من
 حكم واعتبار او البائع لو اذن قبض المبيع صرحا لم يفتق لانه المهر من لو اذن قبض المهر صرحا لم يفتق لانه المهر من
 يثبت موصيا للعقد فابق العقد سبق حكمه وحق الجسي للبائع ما ثبت بالبائع وانما موصيه المهر والاطلاق
 دوما الجسي وانما ثبت ضرورة تحقق المساواة بينهما في العوضين فاذا اذن البائع في القبض فقد رهنه باطلاق
 حقه في المساواة فبطل حقه في الجسي ولو تفرق الراس في الرهن بعد قبضه ثم وجد المهر من بدينه بعض ما ذكرنا
 فان قبضه بغير اذن المهر من فلم ان ينقصه فان قبضه باذنه فلم يفتق بقره في القبض والشرط او لو وجد المهر من ما افترضه زيوفا
 لانه المهر من لو اذن قبض المبيع صرحا لم يفتق لانه المهر من لو اذن قبض المبيع صرحا لم يفتق لانه المهر من
 الاذن بالتفرق وكل المشتري غير قبض المبيع فقبضه بغير اذن البائع قبل قبض المهر وهك في يد الوكيل
 الوكيل قبضه للبائع لانه لم يصب امره بالقبض في حق البائع لقيام حقه في الجسي فصار قبضه قبض الاجنبي فان ادي
 المشتري التي رجعت القيمة لما الوكيل لانه القيمة ملك الوكيل مجبوس عند البائع بالتي فاذا وصل اليه التي يلزمه
 رد القيمة ما لم يكن او لو هلكت القيمة في يد البائع رجع الوكيل على المشتري بها لانه حقه ضمان يرد على المشتري
 وكان على المشتري تحليصه عنه ولو قبضه المشتري بغير اذن البائع فملكه بقبض الا التي لانه مضمون عليه بالتي
 فله يكون ان يكون مضمونا بالقيمة فبطلت لئلا الضامن وليس على الوكيل ان يكون مضمونا عليه بالقيمة ولو قبضه
 الوكيل ثم اعتقه المشتري ومداومته يد الوكيل سواء لانه عجز عماره باعتاق المشتري ولو ادم المشتري رجلا
 ان يفتقه قبل القبض فاعتق بقبض القيمة في امانه وسوقا لشره الاذن لانه الحق قبضه في قبضه بالقبض
 الوكيل صراوة في التي ان لا يضمن الا التي لانه الحق الوكيل لا يفتق الا باذن المشتري فصار مضافا الى المشتري
 كانه اعطى نفسه فلم يفتق اذنه في حقه وصار الوكيل كاجنبي قبضه على البائع ولو اختلف البائع
 والمشتري في قبض المبيع فالقول للمشتري مع يمينه لانه ينكر القبض ولو اختلفا في قبض التي فالقول للبائع ولو قال
 البائع للمشتري قطعت يدك فقلت قابضا وقال المشتري لا بد انك قطعت والفتح البيع فاما بقدر قول واحد
 على الاثر الاجمعي وجعل كانه بلغت باف سحاوة المشتري ببايا فقبضه بغير اذن البائع وعين بما به
 حديد او كان نوبا فقبضه او ارضا فبناها او فوسا فللبائع انما يفتقها وكسها لانه حق الجسي لا يفتق
 بقره المشتري بغير اذن البائع فان قال البائع انا انزع المسار واطلق الكرم ليعود الرهن كالكاف فان لم يكن
 في نزع ضرر فله ان ينزع وان كان فلا فاذن ملكه يد البائع في حق البائع فحق المسار والصبيح المشتري امة
 فقبضه بغير اذن البائع قبل قبض التي فولدت ولا يباي او الفائم زادت قيمته ثم البائع لشره المهر

ما المهر

دوما الولد فانت في يدك فاما شرا المشتري نقض البيع ورد الولد وان شاد اسك الولد بخصه قيمة من التي
 يوم الخصومة لانه الزيادة الحادثة قبل القبض يصير بها حصته من التي الا انه لما ملكت الامر فقد توفت عليه
 الصفقة قبل قبضه فله حق النقص الجامع اصله ان كل قبل يصير به الانسان غاصبا يصير به البائع مسترد لان
 المبيع من عن ضمانه بقبض المشتري فلا يصير له ضمانه الا بفعل حوز انما شرطه الضمان احدث المشتري بالمبيع غيبا
 قبل القبض فهو قابض لما مر فان منه البائع بعد ذلك صار مسترد لان به يصير غاصبا كالمدع اذا اجد الوديعة
 وليس البائع وركوبه منع ابتداء او يفتق عليه لانه يصير غاصبا لان فعله ليس والركوب ما يطلق له بعد البيع فضائه
 مسترد او دام اللبس وركوبه كان ثابته الا ان من استقر ثوبا او دابة يوما فزاد على اللبس والركوب بعد
 منه اليوم يفتق ويكون الثوب على عاتقه او في يدك ومالك لجام الدابة ليس منع لانه لا يصير به غاصبا لانه مطلق
 له ذلك للحفظ فلا يصير به مستردا او لو سدم المشتري بنا الدابة صار قابضا فان سكنها البائع ابتداء وبقاوم يفتقها
 من غرت لا يصير مستردا عند حاله غضب العقار لا يصور عند ما وعده يصير مستردا لان القبض مضمون على
 ولو قبض المبيع بغير اذن البائع وباعه من ارفقت عند الاثر فللبائع الاول ان يضمنه قيمته لانه لم يفتق العاصم في
 البائع الاول لانه اطلق حقه في التي فاما اذنه القيمة فملكته في يد بطل البعيا لانه القيمة بمنزلة التي
 فملكته في يد ينزل منزلة ملك التي ولو لم يملك القيمة في نقد المشتري الاول التي كانت القيمة للمشتري الاول
 لانه اسقى ذلك البيع برد القيمة كالواصف يرد العيضي تصديق ما زاد على التي ان كانت من جنس لانه يكن
 فيه شبهة الربو لانه للقبض مثابه بالعقد والمشتري قبض التي من البائع واعطاء الفاء وهذه حقه
 العقد ربوا حقه في شبه العقد يكونا في شبهه ويرجع الامر على بايع بالتي ان كان اعطاء
باب التصرف في الكيل والوزن ونحو قبل الكيل والوزن ما يله
 على ثلثه او جزء وجه كحتاج فيه الى الكيل والوزن مرتين وفي وجه يكفيه كيل او وزن مرة واحدة وفي وجه لا
 يحتاج فيه الى الكيل والوزن اصلا اما يحتاج فيه الى الكيل والوزن فيمنه فيكونا يشترى المسلم الى كلفته
 اخرى وامر بالم ان يستوفيه من سلمه يفتق ان الكيل للمسلم اليه او لا في نفسه ثانيا في عليه في الجامع وكذا في بيع
 العتيق لو اشترى مكيله او كناية بخصه رجل ثم باعه منه ففعل الرجل ان يكتنا ثانيا فاصلة ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم في بيع
 الطعام حتى يجرى منه صاعا صاعا البائع وصاح المشتري لانه وجد عقدا وكل واحد يوجب كيله بالام التفرق
 لانه الكيل من تمام التسليم والقبض لانه قدرا المبيع لا يمتار على غيره الا بالكيل والوزن بدليل انه لو وجد ازيد
 فالزيادة للبائع ولو وجد انقص رجع بخصه من التي فلا يجوز التفرق فيه قبل ظهور قدر المسح بالكيل
 والوزن فكام الكيل من ثمة التسليم والقبض ومنا يحتاج الى قبضتي قبض المشتري الاول وقبض المشتري
 الثاني وقدرا المسح وان يفتق بكيل المشتري في الاول بخصه المشتري ثانيا ولكن الكيل ما اتم مقام القبض بيمينه
 قدرا المبيع في الاصل بدار الحكم على الكيل لا على المعنى واما ما يحتاج فيه الى الكيل والوزن مرة وسواء يشترى
 المسلم اليه حقه مجازة او مستوفى او مستفاد من ارضه او بالارث ثم اوزن رب الم اوزن بيع العتيق لشره
 مجازة او مستوفى فباعه من حين مكايه فانه ان كان بخصه المشتري او ب الم لا يكتنا ثانيا لانه الكيل
 لا يحتاج اليه في حق البائع لوان يفرقه فاما اشتراه مجازة او مستوفى لانه كان يفرقه فبقره كذا البائع
 سواء في المثار له لا القدر في مع المجازة والقرض اعان معنى وان كان مبلو صون فكام الواجب
 قد القويض دوما المذكور في القرض فصار كالشرا مجازة والمستفاد من ارضه ملكه بغير عوض
 فله يكون مبلو واما يحتاج الى الكيل في حق المشتري لانه المبيع هو القدر والقدر لا يظهر الا بالكيل وقد
 المبيع صار معلوما لهما بكيل واحد وان كان له عند غيبه المشتري يكتنا ثانيا لانه الكيل من ثمة التسليم

ما يطل

فانكسرت ثم صب البايه فيها فال ينظر ان كان لا يعلم ان بالانكار فالرطل الاول منك على المشتري ولزمه حصته
من الثمن والبايع على البايع في الرطل الاول فتمت امر المشتري وفي البايه لان امر المشتري نصيب الدمن امر
بالتحصيل والحفظ لانه القارون كان يستحق الدمن من كانت صحيحة وقت الامر بالصبي وليس يار بطلته لانه وصلة الرطل الاول
فما يصح تحصيله لانه صبي فلو كان بايع المشتري فصار به قابضاً وصاحب البايه في المشتري وليس تحصيله فصار
البايع في القارون المشتري فلا يصير قابضاً ولو بقي من الرطل الاول فما في نصيب البايع الرطل الثاني في القارون في البايع
ذلك البايه من الرطل الاول بطله لان البايه للمشتري وقد غلبه البايع بزيته نفسه بغير امر المشتري فصار مستهلكا للبايع
فصحت منه واما اذا كانت القارون بيد المشتري لم يذكره محمد في الكتاب وقالوا يكون هلك الكل على المشتري
لانه متى امسك القارون بيد المشتري انكسرت بعد ما صارت البايع رطله ثبتت من المشتري امره صوابه جديده كراعيه بالصب
فما دلالة البايع انما يصيب فاما يمكن المشتري فكون المشتري معينه على العيب فيكون هذا امر مبتدأ بالصبي لانه
وكذلك ان كان المشتري عبداً ما دوننا لان القارون مع كانت في يد فالداهن يحصل في يده ثم يسيل بعد ما حصل في
يد فيصير قابضاً وحقن المادون باليد صحيح ان كان لا يصح قبضه بالامر بطلته لانه وان كانت القارون مكسورة
وقت الامر بالصب فان كانت مرفوعة الى البايع وهو لا يعلم بانكارها فانه يملك على المشتري ولزمه جميع الثمن لانه
يكون امره بالتضييع والتسليم لا بالتحصيل والامساك لان التحصيل لا يتحقق مع كانت القارون مكسورة والمشتري
يصير قابضاً بالامر بطلته لانه وكذلك ان كان المشتري عبداً ما دوننا لان هذا من المادون امر بتحصيل المبيع من وجه حيث
انه يعلم انكار القارون واما بالتسليم من وجه فاعتبرناه امر تحصيل اذ كان لا يعلم بانكارها فيصير المشتري
به قابضاً واعتبرناه امر تضييعه كما يعلم بانكاره فلو قيل على الامر من صحتها من كان لا يعلم بانكارها
فان كانا يعلمان به فان كان المشتري في ايكون المالك عليه ان كان عبداً ما دوننا يكون على البايع لانه هذه الحالة
يكون امره بالاستهلاك من كل وجه والامر بطلته لانه يصح من المادون العبد وان كانت القارون في يد المشتري فانه يملك
عليه من كان او عبداً لان المبيع وقع في يده والحق والعبد سوية القيد باليد وذكرنا المنتقب المشتري سماعاً في
الى البايع طر فاليه فيه وفي الطرف فحق يعلم به البايع ذوقه المشتري فلف فهو على البايع لانه سواراضه بالتلف وان علم به
المشتري ذوقه البايع او علمه فهو على المشتري لانه سواراضه بالتلف ولوقال للبايع ابعث هذا الوعاء على ملكك لا يفقد
فانكسرت في الطريق فهو على البايع ولوقال ادفعه الى غلامك فهو على المشتري لانه يصير وكيله والله اعلم
باب بيع المكمل والموزون والمذروع يزيد او ينقص المبسوط باع دار على
انها الف ذراع كل ذراع بدرهم فوجدناها ناقصة اشارة اخذها بحصتها وله ان يتركها لانه لما سعى لكل ذراع
ثنا على صا اصله لانه محتمل ان يصير مقصورا لان وجوده يزيد في قدر الاصل وقيمته فلا تتم الزيادة
للمشتري بخلافه الا انه يلزمه زيادة الثمن لم يكن لازماً في العقد فيجوز ولو لم يسم بكل ذراع ثنا سلت الزيادة للمشتري
بغير شيء لانه الزرع بحجر بحجر الصفه لان به يزيد في الطول والعرض وطول الشيء وعرضه صفته والصفه تابعة
لوصفها فيتحقق بتحقيق الاصل كما لو اشتراه على انه ردي فوجدته جيداً او عبداً على انه عبيد فوجدته بصيراً الا انه
يقتدر من الاصله فاذا افرده بالثمن صار له والبايع يتبعه فان انتقص غير ان اشارة اخذها بكل الثمن لو تركها
وكذلك من اشارة سائر المذروع تحت السواد ولو اشتري ثوباً على انه عشرين اذرع كل ذراع بدرهم فوجدته عشرين
اذرع ونصف اذرع بعشرين من غير خيار وان وجدته تسعة ونصف اذرع بثمان اشارة عند له ذراع وقال ابو يوسف
ان وجدته عشرين ونصف اذرع بعشرين وان وجدته تسعة ونصف اذرع بعشرين لانه لما سعى لكل ذراع
كل ذراع في حكم المقابل كثوب على حدة بيع على انه ذراع اذا انتقص لم ينقص من ثمنه شيء وبحجر فكذا من اشارة
وقال محمد ان وجدته عشرين ونصف اذرع بعشرين ونصف وان وجدته تسعة ونصف اذرع بثمان

من المالك

ونصف لان من حزونة مقابل كل ذراع بدرهم مقابل نصف درهم والصحيح قولنا لان الذراع بمنزلة
الصفه كما نظر في العبد وانما صار شرطاً بسمه ثنا على حدة ولم يسم بمادونه الذراع ثنا لان الدرهم مقابل بالذراع والشرط
مقتد به وقد عدم الزرع فيما زاد على العشر فيطرا الشرط فيقضي وصفاً كان قالوا وهذا مذكور في تفاوت هو انما قاما
في مذكور في التفاوت هو انما قاما كالكرتيل اذا اشتراه على انه عشرين اذرع بكذا فوجد زائدا لاي سلم الزيادة لانه اذا كان
لا يغير الفصل يعتبر ثنا كما مونة الحق كالموزون المشتري حنطة مجازفة في البيت فوجد فيها ذكناً فله الخيار
ان يتركها اخذها بجميع الثمن وان شاء تركها وكذا لو اشتري بمر من حنطة على انها كزى وكزى ذراعاً فاجدها اقل من
ذلك فله الخيار ولو كان طعاماً جب فاذ انقصه تبين باقله بنصف الثمن لان الجب وان كان به فصار المبيع
حنطة مقدرة والبيت والبير لا يكال بهما فصار المبيع حنطة غير مقدرة لكن البايع اطوع في شيء فوجد خلافه وذا وجب
الخيار ولو اشتري ثمنه على انها عشرين اذرعاً ووزن البايع عليه فوجد المشتري في بطنها حجر ايزن ثلثه اطار
فهو بالخيار ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء تركها لان الوزن ماسنا جار مجرى الجودة والوزن قد مجرى
الصفه في بعض الماشيا كاذن الله والجواهر فيها من اكد ذكر وفوات الوزن بمنزلة العيب وان شوا باقله
ان يعلم والمسلم بالخيار ان يقوم السمكة عشرين اذرعاً ويقوم سبعة اذرعاً فيرجع بحصة ما بينهما من الثمن لانه تقدر
الرد بالعيب فيرجع بنقصان العيب الجامع اصله ان القدر فيما لا يضر التبعض اعتبر اصله وفيما يضر
التبعض اعتبر وصفاً لان فواته وجب عيباً ونقصاً بالبايع ولهذا لو اشتري قلب فضة بدينار على ان وزنه
عشرين فوجد احد عشر فالزيادة للمشتري لان القلب مما يضر التبعض فاعتبر القدر وصفاً والبيع من ورد
على ما يتبعه وعلم ما لا ينقص فالزيادة والنقصان على المبيع يعرف اما ينقص لانه محتمل لمشتري زق
زيت باقية على ان الزق وما فيه مائة رطل فوجد الزق عشرين والزيت سبعين كان النقصان من الزيت
وسقط حصته وله الخيار لان الزيت يزيد وينقص والظرف لا يزيد ولا ينقص فنصف النقصان الى
الزيت والقدر في الزيت اصله لانه ما لا يضر التبعض فينظر حصته النقصان من الثمن فان وجد الظرف
بستين ان كان للبايع مثله عادة بردي العيب لان عمل الظرف على وجهه لا يكون في مبايعة الثمن بعد عينا
لانه يوجب نقصاً فاما المقصور بالبيع وهو الزيت ولو وجد مائة وخمسين رطلاً الطرف مائة والزيت
مئوباً فالبيع فاسد لان المبيع من الزيت ما سبق بعد وزن الطرف الى تمام المائة فاذا استوفى وزن الطرف
المائة فقد عدم ما موم المبيع من الزيت فقد البيع فيه لعدم وفرايضه الزق لجهة ثمنه فيصير كانه
لمشتري شيئ واحد ما معدوم ولو وجد الزيت مائة والزق عشرين يرد من الزيت عشرين لان الزيادة
معروفة الى الزيت لان المبيع من الزيت ما سبق بعد وزن الزق الى تمام المائة وذكرنا ثنا في رطله ولا خيار
لانه سلم له شرطه وكذلك لو كان الزيت عا حدة والزق عا حدة فاستراد ما علم يعرف الزيادة والنقصان
الى الزيت لما بينا وان اشتري الزيت في ظرف والسم في ظرف على ان يجمعهما رطل بغير طرف فالبيع محال
واحد منها النصف وبتزاد من احد ما فالزيادة للبايع وان نقص سقط حصته من الثمن وله الخيار لان
الوزن في كل واحد اصله وقد اضاف البيع اليهما على السوا فيكون باقياً من كل واحد خمسين رطلاً وكذلك
اذا ورد البيع على ثلثة اشياء موزونة يكون بايعاً من كل واحد الثلث اصله اذ ان المبيع كان عينا مثلاً اليه
بيع بشرط الكيل فالزيادة الحاصلة قبل الكيل للبايع وبعد المشتري لان قد المبيع لا يظفر الا بالكيل فلا
يتعين ملك المشتري الا بالكيل فيكون الزيادة قبل الكيل حادثة على ملك البايع وبعد حادثة على ملك المشتري
وان لم يكن المبيع عينا مثلاً اليه فالزيادة الحادثة بعد الكيل قبل القبض للبايع وبعد القبض للمشتري لان غير
المعين لا يتعين الا بالقبض كاذن الله لان القبض ضرب منكم ومو ملكه التفقات فله يثبت

الابا العقد او بانه شبه بالعقد ثم السائل عاوده اما ان المشتري قفيذ بعينه او قفيذ من صبره او
تبايا قفيذ بعينه باعيانها او قفيذ بعينه بقفيذ بعينه وكل وجه لا يجوز انما ابتداء او اذ استقضى
قبل الكيل والقض او بعد اما اذا اشتري طعاما فله ان يقيذ بغيره فابتل قبل الكيل ثم كانه فاذ استقضى
ورج سبب البطلان فاشاء اخذ منه قفيذ او اشاء تركه لانه في القفيذ لا غير لانه شرطه قفيذ او استحقاق
المشتري لا يتجاوز عاشره والزيادة حدث قبل الكيل فيكون للبائع وانما خيره لكان العيب لانه ذوة
الخطه عيب وانما اذا زاد بعد الكيل لمحض المشتري قبل القبض فالزيادة له لانه عين ملكه فيه بالكيل وانما
بقي التسليم لا غير وكانت الزيادة حادثة على ملكه وخيره لكان البطلان عيب حادثة قبل القبض وانما
استقضى بعد الكيل اخذ جميع الثمن ولو استقضى قبل اخذ حصته من الثمن اشاء لما عرف وانما اذا اشتري
قفيذ من صبره بغيره فله ان يقيذ او كانه للمشتري ولم يسلم اليه فاصب الصبر والمزول ما ورا
كل قفيذ ربعا فللبائع ان يعطي المشتري قفيذ الا غير مرأى الطعامين شاول للمشتري الخباز فبطلان
المبيع غير معين فله ان يعطي الابا العقد بديل ان لو سلك القفيذ المزول لا ينتقض البيع فصار ان
بالكيل مدرا ولو نقص الصبر والمزول بان كان ندبا فحقت كانه قفيذ تام ولا خيار لو اصد منها الا انتقضان
حدث قبل تعيين ملك المشتري فيه فصار كما لو حدث قبل الكيل فيما اذا كان المبيع عينا ولو اشتري قفيذ
من صبره قفيذ قفيذ او حمله ثم رده بعيب استقضى البيع لانه عين مبيعا وانما اذا ابتاع قفيذ
بقفيذ باعيانها فابتدأ احد سبب الكيل قبل القبض فزاد ربعا فذكر للمشتري وخيره لانه الزيادة
حدث بعد الكيل في المبيع العين فحقت له ولا يفسد البيع لكان الزيادة لانه ملكه ملكه ملكه
الاصل لا بالبيع فله ان يكون دبر او صار كالحمل المشتري اذا انزلت قبل القبض وكالعقد لثبته المبيع قبل
القبض اذا زاد على الثمن لا يفسد البيع فكذا من زاد ولو كانت الزيادة قبل الكيل كخبر صاحب الطعام اليابس
بين اخذ قفيذ ومن الرزق عند ما وفاء لم يفسد البيع لانه الكيل منزه انما العقد لانه يظهر قدر المبيع وتقدر
ملك المقرات فله فاشبه ابتداء العقد كانه باع اليابس بالبلوط وذكر جاز عند مما فله فالجواب انما اذا ابتاع
قفيذ من صبره بقفيذ بعينه فله ان يفسد الصبر قفيذ منها ولم يسلم اليه حتى اصابها والمزول ما فاضاب
القفيذ اليابس بالخيار اشاء اخذ قفيذ اربطها واشاء تركه لانه لا تسعين حقه فيه بالكيل ما بقض وعند محمد
بفسر البيع وانما ابتداء المزول خاصه فله ان يفسد قفيذ من اليابس والخيار لو اصد منها لانه المزول لم تسعين مبيعا
لمشتري كما انما ردهم على انهم اربطوا قفيذ افكتار وقابضا فابتدأ فصار عيبي فافده الما ثم باع ما ربحه
او توليه ولم يتبين جاز لانه بعيب فافده سوا و العيب السحاوي لا يمنع المراجحة والمشتري من اربطه قفيذ او بقت
له عشره اقفره لانه الزيادة بعد الكيل حدثت من ملكه الصحيح في ضمانه فكونت طيبة لانه باع منه العشر
الزائدة من ربحه او توليه باعها على الثمن لانه ذلك حصته من العقد الاول ومنه قفيذ قفيذ قفيذ قفيذ
لا يبيع منه العشر من ربحه لانه وصل اليه جميع ربح المال فيكون ثمن من الاقفره الرابدة ربحا حصله بالبيع
الاول فحيث طرحت من الثاني عند واذا طرحت لاسبق لهذه الزيادة في ربحه سبعه من ربحه ولا توليه ولو اصابه الماء
بعد الكيل لانه قبل القبض اخذ المشتري كله بطلان انما اشاء ان زاد بعد ما تسعين حقه في المبيع فكونت الزيادة
وتعيب المبيع فيخبر المشتري كما وكا و تقاضا ثم نقاله وكان البائع فقضى او زاد ما يكون بين الكيلين
فهو للبائع بزيادة ونقصان ولا يحط ثمنه من الثمن لانه الاقالة في حقه فبيعوه اليه قدم ملكه فكانت الزيادة
والنقصان من قدم ملكه و مراعاة الكيل انما يجب فيها بملكه ملكا جديدا لا فيما يبيعونه اليه قدم ملكه كالوصف الفسخ
بجواز الرتبة او الرد بالعيب بالنقصان وكذلك لو اصابه ما فازدافا كان الماء افسد ولم يعلم

البائع فله الرد بالعيب فيبطل الاقالة ويصح البيع لانه بعيب في المشتري وفي الرطب افسد فاستقضى عند
المشتري ثم تعالاه فله خيار له لانه لم يتعيب لما عرف **باب**
في المبيع قبل القبض ولا يجوز بيع المبيع المنقول قبل القبض لانه مبيع مالم يقضى لانه ملك في غير
انقضاء العقد بملك المبيع قبل القبض فيصير المشتري تابعا لملك الغير والتمتع به في غير خروا ولذا
لا يجوز التصرف في كل عوض مكر بعد تسليم العقد بملكه قبل القبض كالاجرة وبدل الصلح وما لا ينفسخ
العقد بملكه جاز التصرف فيه قبل القبض كالمهر وبدل الخلع والصلح على دم العبد لانه لم يتوهم فيه غير انقضاء
العقد فاسق المفسد ووجد المطلق وهو الملك جاز ويجوز بيع العقار قبل القبض عند مما فله فالجواب
والشائع لهما انهم لم يبيعوا المبيع قبل القبض مطلقا لانه وجد المطلق للمصرف وهو الملك وانفرد
المفسد ومو غر انقضاء العقد بملكه لانه هلك العقار لا يتصور عادة لان المبيع هو العرصه وهلكها
غير متصور عادة في لو كان العقار على غيط البحر والظلم لا يجوز بيعه قبل القبض وكذا لو كان المبيع علوا
لا يجوز بيعه قبل القبض لصعوبة هلكه والتمتع به في المنقول لان القبض المطلق هو القبض الحقيقي
وذلك يحقق في المنقول دون العقار ثم ان كان المشتري الاول نقد الثمن فابيع الثاني نافذ لانه قادر
على التسليم لان البائع لا يمنع المبيع عنه وانما لم ينقد الثمن فالبائع الثاني موقوف ومو الصلح كبيع الموهبة
ولو اشتري عبد بعقار قبل كونه ببيع العبد قبل القبض لانه لا ينفسخ العقد بملك العبد وقيل لا يجوز
لان بملكه اذ العوضين ان لم ينفسخ العقد ولكنه يفسد في العوض الاخر والحكم لا يشترى مال الغير
لا يرضى بالفساد واجارة العقار قبل القبض قبل على هذا الخلاف وقيل لا يجوز بملكه فله في المعقود
عليه في الاجارة المنفعة ومنفعة العقار يتصور هلكها قبل القبض بملكه البناء فيمكن فيه الغرر
وما لا يجوز بيعه قبل القبض لا يجوز اجارته لانها بيع منفعة فله يجوز كبيع العين لانه يمكن غرر انقضاء العقد
في الاجارة بملكه المستأجر ويجوز ربح الامه المبيع قبل القبض لانه يمكن الغرر فيه لا يمنع من الغرر
الاول لو ربح امته الا بقتة جاز وان ملك الغرر فيه فانه لا يدرى احيى ام ميت النواذر ولو وهب او بعت
او اقرضه او رهنه من غير ان يفسد لانه عقد عليك غرر في البيع والاجارة ويجوز عند محمد وهو
الصحيح لان هذه المقرات لا تنفذ الا بعد القبض وغير البائع يصح ان يبيع المبيع في القبض فقبض
المأثور بامس قبض له اولا حكم النيابة ثم صار قابضا لنفسه بالتسليم بخلاف البيع لانه يفسد الملك قبل
القبض وعليك المبيع قبل قبضه فله ولو رهنه من البائع لم يصح لان البائع لا يصح ان يبيع غرر في القبض
ولو رهنه من البائع فقبله انفسخ البيع ولو باع منه لم يصح وبقي البيع الاول لان الهبة تحتمل مجازا في الاقالة
فقال رهنه له ذنبه اى اقاله ويقال اقله ذنبه وعثره فالتعاضد المعنى الخاص فجعلناها مجازا في الاقالة
والبيع لا تحتمل مجازا في الاقالة لانه ليس بعناها بل ضد ها ولو اشتري ارضا فها ذرع والذرع يفسد فذرع
المشتري لا البائع مزارعة بالنصف قبل القبض لا يجوز لانه يصير كالبائع للزرع قبل القبض ولو كانت المبيع
قبل القبض يوقفت الكتابة وللبائع ان يحبس بالثمن لانه الكتابة محتملة للفسخ فلم ينفذ في البائع
نظرا لانه نقد المشتري التي نفذت الكتابة لانه زال المانع ولو قال المشتري للبائع بعتك فقبله
نقص المبيع الاول لانه لا يصير بايضا لنفسه الا بعد انقضاء الاول فقبض الام بالبائع والقبول من البائع انقضاء
الاول كقولهم اعطيتك عبدك على الف والوقار بعتك لا يصح لانه لا يقضى الاول لانه هذا توكيد بالبيع فكان
بيع له لم يبيع بعد المبيع منه فله ان يفسد الاول ولو قال بعتك او بعتك من شئت فغيره او بعتك من شئت فغيره
رواية عنه وسوقه الى سوقه وقبض البيع فله الرد لان هذا توكيد بالبيع لان الملك ثابت للام فله ان يفسد

ما الحكم

بنا عليه فوقع البيع فاسد اللهم فله سقط الاول وغرواية عنه البيع جازن للمامور ونفسه الاول
لانا مع علمنا على البيع اللهم يكون الامام يعرف فاسد فخلناه على الامام بالبيع للمامور حله لاسر على
الصحة وكنا لو قال للبايع اعتقم فاعتقم جاز اعتقم عن البايع عند المصنف وعند من يفتي بطلان
عند اذا لم يقض فوقع البيع انصرف الامر الى العتق على الامم والاعتاق على الام لا يصح لانه قبض للبيع حكم
والبايع لا يصح نايبا عنه القرض فكذلك الاعتاق لا يردع اياه بالاعتاق على الامم اذ لم يصح علمنا
على الامم بالاعتاق على المامور لسكون صحته فيقتضى انفس البيع فيقع على المامور وذكره المنتقا
لوسم المشتري المبيع والتمتع من البايع قبل القبض لا يجوز الهبة في الشيء لان الهبة للمبيع لما جعلناها
نقضا للمبيع فله جعلها واهل الشيء لانا اللفظ الواحد لا ينقسم الحقيقة والحجاز باع عبد البنت وقض
الالف ثم وسبها للمشتري وقضها ثم مات العبد بد البايع اسقط البيع ولا شيء على البايع لانه قد رفع المشتري والبيع
باب حقوق المبيع ما يملكه على ثلثة فصول الاول في الارض
والكروم والثاني في الدار والحائوت والثالث في العبد والارباب قصص المشتري ارضوا كروما
فله تجلوا اما اذكر حدودها لا غير اذكر حدودها وحقوقها اذكر حدودها وكل قليل وكثير هو فيها او منها
ولم يذكر الحقوق اما اذا ذكر حدودها لا غير فله في البيع ما ركب فيها للبناء والخطا والشجار
والقولي والكروم وكل ما لا ساق ولا تقطع اصله في كانه شجر الا انما يبيع للارض من كل وجه ومعدن للبايع
والقرار لانه ليس لثابتها مدة معلومة فصار كالاصناف في الحيوان واما شجرة غير مثمرة والشجر الصغير
فيلد في الارض لان يعلمها مدة معلومة فان غير المثمرة يقطع للحطب والخشب والصغير يقطع وينقل من
موضع الى موضع فصار كالزراع وقيل يدخل الكل وطامة اطلاق فيقول على هذا ان غير المثمرة
في الصغيرة ليس لثابتها مدة معلومة بل تتفاوت بتفاوت الارض فاحشا فصار لمع الكبير المثمرة ولا يدر
فيه ما ليس للبناء وان كان متصلا بها كالزروع والثمار والقصب والحطب والخشب لقوله ومن من شجرة تحت
مور فيتمتع بها للبايع الا ان يشترط المبتاع والنقص الوارد في الثمر واداء الزرع ونحو ذلك وانما
معن للقطع والقتل ولقطعها نهاية معلومة فلم يكن بايع للارض من كل وجه وكذلك ورق الشوت
والورد والابن لا يدخل لانه غنزه الثمر لانه لقطع مدة معلومة فاما اصل الاس والورد والزعران
يدخل لانه ليس لثابتها مدة معلومة فصار كالشجر واما قوام الخلف فيلدا يدخل لان لقطعها مدة
معلومة فصار كالزروع وقيل يدخل لانه لثابتها تتفاوت بتفاوت الارض فتفاوت فاحشا فصار غنزه
الشجر المثمرة واما العطر فله يدخل وهو كالثمر واصله قبل لا يدخل لان لثابتها مدة معلومة وقيل يدخل
لانه مدة قطعه تتفاوت بتفاوت الارض فانه في بلاد الحر لا تقطع الا بعد سنين من بلده ولا يقطع كل سنة
واما الكواك والقت والرطبة فامس على وجه الارض لا يدخل لان لقطعها مدة معلومة فصار كالثمر
فاما عروقها واصولها قبل لا يدخل لان لقطعها مدة معلومة وقيل يدخل لان ليس لقطعها مدة معلومة
لانها تتفاوت بتفاوت الارض فتفاوت متفاضلا لان الرطبة تنبت من عروقها من بعد اخر ولا يدخل
في الشرب وسيل الماء والطريق الخاص في ملك اناء وكذلك في الاقرار والوصية والصحة ونحوها ويدخل
ذلك في الاجارة والخدمة والرمي والصدقة الموقوفة وغير ذلك الحقوق لان الاجارة يبعد لله شفع
والخدمة شريعت لتكدي المنعم ولا استغناء الامم الجمل فدخلت في المبيع ضرورة فاما البيع لا ينفق
للاستغناء به بالحاجة في الحال بل يبعد للملك وله شفع به في الجملة وفي الجملة على الاستغناء به بان يشترى
الشرب والطريق من غير الرمي والبيع لا يصح الا وان يدخل فيه ذلك كله لما بانه والبيع يصح بدونه

ما يطلب

ما يطلب
حفظ

فاقترا فاسا اذا ذكر حدودها وحقوقها لم يرد عليها لا يدخل الزرع والثمار فيه لانها ليست من الحقوق
ويدخل في الشرب والطريق لانه من حقوق الارض لا ابد لله من ولا يقصد اليه الا لاجلها كالزيت
والطريق فاما الزرع والتمر فيقتصر بنفسه من غير ارض ولا أرض منه بدواما اذا ذكر حدودها وكل قليل وكثير
موجودها او منها لم يذكر الحقوق دخل الزرع والثمار على رؤس الاشجار ولا يدخل الشرب والطريق لان الزرع والثمار
موجود في اماكنها حدودها ومنها لانها متصلا بها الحار والشرب والطريق غير موجود فيها الا اذا قال هو فيها
ومنها حقوقها لا يدخل الزرع والثمار ويدخل الشرب والطريق لانه ما قال من حقوقها بين ان اراد بقوله
كل قليل وكثير موجودها ومنها ما فيها من حقوقها والتمر والزرع ليس من حقوقها والشرب والطريق من حقوقها
ولا يدخل فيه ما التقصده عن المبيع بذكر الحقوق والقليل والكثير موجودها ومنها كالثمار المروية والزروع المحسوبة
والخشب الموضوعة فاما قال في يدخل الكل في لانا في قوله ومنها في العرف انما يذكر نفس القول فيها
وقوله منها يتناول ما هو متصلا بها فصار كانه قال كل قليل وكثير فاما ما هو متصلا بها والزرع قبل التمثيل
في البيع لانه لم ينبت لا يصير ثمارا ولو نبت ولم يدره فله قبل لا يدخل في الصحة انه يدخل في عليه في شرح القوي
لانه صار ثمارا للارض وعلى الموقوف لوباع ضيعه فزارها ما يجرى من كذا فزارها متاعا للمشتري ولو باع
دارا بجرى من مولىها وفزارها ابلد لا يكون له الرمي لان هذا من عار الضيعه وصله ما واه البيت
مخاراب الدار وفسا ما من حقوقها وكذلك الدواب في الضيعه للمشتري والدالية للمبيع لانهما متعلق
بغير بناء ببيع قربة ولم يسم حدودها فهو على موضع القربة البيوت والبنادون المحترق ولو باع قربة
بارضها للمبيع قربة بجنبها وذكر احد حدودها مما قرب البايع يدخل ارض القربة التي لم يبعها في البيع لانا لم
القرية البايع لا يدخل في البيع المثمرة في ارض رجل يجرى من ارضه ولم يسم موضع الطريق والارثون
بحوز الشاوي فادخل في الخلف لانه لا يوازي شواقي فادخل في الجوز لانه لا يوازي في موضع فصل
ما يملك على اوجه اما ان اشترى دارا او منزلا او بيتا وكل وجه لا يخلو اما ان ذكر الحدود لا غير او ذكر الحدود والحقوق
والمرافق جميعا اما اذا اشترى دارا وذكر حدودها لا غير يدخل ما هو حدودها من السفوح والعلو والاصطدق
الكثيف الشارب وبرائا والاشجار في صحنها والبتان في ارض الدار لم يادبر عليه الحايط وهذه الاشياء ما ادبر عليها
الحايط وان كان البستان خارج الدار انا كان اكبر منها او مثله لا يدخل الا بالشرط لانه فان عن حدود الدار يشتر
عليه الدار او انا كان اصغر منها يدخل لانه من الدار من قايها عرفا وعادة والظلة التي على الطريق هو
السايط لا يدخل عندنا في وعدها يدخل اذا كان مغنيها اما الدار لانه حينئذ من الدار لان قرارا مد فيه بالدار
ومتصل بها ولهذا لو خلف لا يدخل الدار فدخلها تحت له ان الظلة تابعة للدار من وجه حيث ان قرارا مد فيه
على حايط الدار وليست متابعه في حيث ان قرارا الطرف الا في الدار او في اوتها لظلمات خارج الدار فوقع الشك
في كونها تابعة للدار المبيعة ولا يدخل فيه بالشك البذكر الحقوق ولا يدخل مسيد الميزاب اذا كان ملكا خاص
ولما سقط الشجر فيه ولا يدخل فيه ملكا انا لان ذلك من الحقوق الدار المبيعة الخارجية وحقوق المبيعة
الخارجة لا يدخل في البيع من غير ذلك كالشرب والطريق ويدخل الطريق الى اسكة سوارا الى اسكة نافذ او غير نافذ
لانه من الطريق اسكة قبل العقد فبقى من الطريق بعد العقد اذ دخل حكم العقد واما اذا ذكر الحقوق
والمرافق او القليل والكثير ذكر من حقوقه او لم يذكر يدخل جميع ذلك في البيع ولو اشترى منزلا فوفه منزلا ذكر
الحقوق او القليل والكثير يدخل في العلو وان لم يذكر لا يدخل ولو اشترى بيتا لا يدخل علوه وان ذكر الحقوق
مالم ينص على العلو في الدار يدخل العلو وان لم يذكر الحقوق والزرع ان لم يدرى بيتا لا يدخل علوه من حوزة
لانه لم يدرى عليه الحايط والحايط بدور على العلو والسفل جميعا والمنزل لم يدرى عليه حايط

ما يطلب
حفظ

الكي لانه ما هو من النزول والنزول عبارة عن الكي ليله ونهارا والعلو ماثل سفلا في الكي مما وجه ولا
عائلة من وجه في انحصار الكي فصار تابعا من وجهه فان ذكره بكم الانباع بدخل وان سكت عنه لا بد من ان
واما البيت لم لا يات فيه وعلو مثله في البيتوتة ومع المقام باليد فله يكون منه توابع فله يدخل الا
بالشرط السواد وتوابع دار مكانها لولا ان قد صارت لها طريقا اخر فباعها حقوقا فله الطريق
الثاني دونه الاول لانه الدار فيه كانا من حقوق الدار وقت البيع ووقت السع من فوقها الطريق الثاني
دونه الاول باع بيتا من الدار فطريقه وسيل ما به على سطح الدار لا يدخل ولو ذكر حقوقه وهو الحق قبل
لا يدخل ايضا لان قوله حقوقه ينصرف الى حقوق هذا البيت في الكي العظم وقيل بدخل وهو الاصح
لان الباب بدخل تذكر الحقوق لانه من حقوقه بدليل انه لو باع شيئا من داره موافقة ثم اراد ان يرفع
باب الدار الا عظم فليس له ذلك لانه باب الدار من موافقة وتوابع موافقة من حقوقه فكذلك لانه الطريق
دفع في البيع بقوله من حقوقه فدخل الباب ايضا لانه الباب منصوب على الطريق فالبعد في المشترا
لوبياع منزلة دار بركة فله نصيبه من الطريق وكل مكان متصل بالبناء يدخل في المبيع لانه بالاتصال
يصير متاعا كغاي الحنوت والاعلاق والمفتاح لا يدخل قياسا لانه غير متصل بالبناء ويدخل تحتها
للعرف فاما العرف فمابين الناس ان باع الدار لا يمنع المفتاح من المشتري وسلمت الدار بتسلم المفتاح
واله فقال لا يدخل لعدم العرف فيه او لم انا كان ملصقا بالبناء يدخل فيه واما لم يكن ملصقا به لا يدخل
لانه لا عرف فيه والسر والنقد على هذا التفصيل وقد الصاعين وطنا جين القصارين وجباهم
لا يدخل لانه ليس بركب بالبناء لامن حقوقه وانما هو للمعال وكذلك صندوق مثبت في البناء وحده القصار
الذي يدق عليه لا يدخل لانه من حقوق النجارة ليس حقوق الحانوت وقد الحام يدخل لانه مركب في البناء
فانه من حقوق الحام لا يدخل الحام من البكر والولوالذين في الحام لا يدخل لانه منفصل عن البناء ولو باع دارا فيها
بيرة وعلمها بكن مشتملة في الارض فالبكر المشتري لانه مركب بالبيرة والولوالذين في البايح الا ان يذكر رافقها
فهو المشتري ومنفعة السواقين ويدل على ذلك ان كانت من حديد او حصى فهو للبايح وان كانت في
البناء لانه جعلت في البناء للمحل فلم يكن من فله البناء وان كانت من خشب فله المشتري ولو اشترى رجا او طائفة
بدخل منه من الدار كان ملصقا بالبيت من غير ذلك والحجر المنقل يدخل لانه مركب بالبناء والاعلى لا يدخل قياسا
لانه غير مركب بالبناء ويدخل تحتها لانه الرقعة التي لم يبيت فيه حجر دوار والدوار في الحجر الاعلى ما يورث
من البكر **فصل** وثيب بدت الفلهم والجارية يدخل في البيع بغير شرط للعرف لانه النكاح لم يتعارفوا
التسليم فريانا لا ان يكون ثيبا بمرتع البكر للعرف فله يدخل في البيع بغير شرط للعرف لانه النكاح لم يتعارفوا
البذرة والمهنة البايح ان شاء اعطى الذي عليه وان شاء اعطى غيره لانه الدار حكم الوق كونه مثلها لا يميزها
وليس لها حصه من الثمن حتى لو اشترى من الدار باع على البايح ولو وجد بها عيبا لا يرد لانها لم يدخل تحت البيع
لكن البايح صار ملكا لها تبعا للمبيع عفا عن وجود الجارية عيبا ردها بالعيب لانه الثيب ليست
بمنع رد الجارية بالعيب وسر الدابة والحمار لا يدخل الا بالشرط لعدم العرف والقدار يدخل للعرف والجمل
المخدود قد لا يدخل لعدم العرف وعظام البعير يدخل للعرف والجمل لا يدخل لعدم العرف والبرء
والاكاف والجمل المدود في عتق الحمار يدخل في بيع الحمار للعرف الا ان يكون العرف كله فله وفيه الناقه
وفلور مكة والحشيش الا ان والعجور والجمل ان ذنب به مع الامام لا موضع البيع ودفع في البيع بدلالة الى الا
ان يكون العرف كله **باب** كسب المبيع وانها به قبل القبض
ان الكسب يملك بملك الرقبه لانه الكسب علة لنشوء الملك في المالك كسب غيره الكاسب

البيع

في البيع

ان لم يكن اهله للملك يقوم من يملك رقبته مقامه في الملك لانه اخص الناس واحقهم به في حارة
فالكسب فله يخلو اما ان كان البيع بائنا او بشرط الخيار فان كان بائنا فوجب له اية او اكتسب قبل القبض
ففي المخرس م البيع وانفق بوجوبها او بالرد بالعيب قبل القبض او بعد عنده فله ردها
ان لم يشتري وان اسقن للبائع لهما ان ملك المبيع لا يتم الا بالقبض فلم يتم علمه فملك الكسب
التقصي البيع يعود الى قدم ملك البايح ولهذا عادت الزوايد المتولدة من المبيع اليه وانه لم يملك
بالقبض تحت العلة وكما الكسب للمشتري ككسب المقصوب للغاصب ان ضمن قيمته وان رده
فلذلك لم يملك رقبه الكاسب ثابت للمشتري يوم الكسب وسبب ملك المالك في ملكه
فعد ذلك دوام الملك فيه لا يقتصر الى ادم السبب كما لو موبى اذا اكتسب في يد الموصوب له
ثم رجع الواسب فيها يبقى الكسب للموصوب لا يملكه في كسب المقصوب فاما الغاصب باو القرض
ملك المقصوب مستندا الى وقت القبض والبائع من ملكه من وقت القبض الا ان يوباع
الغاصب المقصوب ثم ملكه باو الضمان فذبيعه والبائع لو باع من غيره ثم انفق البيع الاول
لم ينفذ بيعه كله في الزوايد لانها مبيع بتعاقبا فانفق البيع في الاصل ينفع بها بقضا
وايهما اشتري الموصوب والمكسوب الضمان عليه واما المشتري لانه ملكه واما البايح
لانه لا يمكن تخمينه بالثمن لانه الكسب ليس ببيع ولا بالقيمة لانه بيع لحق للكاسب والاصل
غير مضمون عليه بالقيمة قبل القبض فكذلك البيع لانه لا يفارق الاصل في حكمه كاصا في البيع
غير مضمون على البايح قبل القبض بالقيمة اذا اشتريها فكذا منذ ولو كانت الهبة والكسب بعد
سكنت للمشتري بالبايع لانه لم يملكه في القبض رقبته ونقرا ولم يبق للبائع فيها حق لا موقوف
ولا متقرا فيتم ملكه في الكسب ايضا وضمنها البايح بالثمن في لانه يمكن تخمينه بالقيمة لانه
لو اشتري الاصل يعني قيمته فكذلك البيع ولو اكتسب المبيع قبل القبض لم يقضها فبيع المشتري
التصدق بالكسب سواء كان من جنس الثمن او من فله في لانه ربح ما لم يقض لانه الكسب لا يملكه
رجا الحضا وقد نهي عن ربح ما لم يقض كله في ولو المبيع اذا قبضها لم تصدق بالولد لانه
صار مبيعا مقصودا بالقبض وصار له حصه من الثمن فلم يكن رجا ولو قلت الجارية المبيعة قبل
القبض فافدا المشتري بالقيمة من جنس الثمن تصدق بالفضل لانه ربح ما لم يقض ومن فله في فيه
لا تصدق لانه الفصل الحاضر العرف انما يظهر عند اخذ الحانته لا عند اصله فاما الكسب
فهو فالحاضر العرف بكل حال فكان رجا باع ضامه فصدق به وعلى المخرس ان لا تصدق بالكسب
لانه الربح انما يظهر فصار مبيعا والكسب يصير مبيعا فاما اذا كان البيع بشرط الخيار فان كان
الخيار للبائع فانه ثبت او اكتسب في البيع قبل القبض او بعد ان لم يبيع فله المشتري لانه يملك البيع
مستندا الى وقت البيع ولهذا يملك الزوايد فان اسقن للبائع لانه ملكه رقبه كان للبائع يوم الكسب
وانما استملكه للبائع والجارية مقبوضة فله على البايح ان اسقن البيع فقد ائلف ملكه للبائع نفسه
واما ان تلفه لا يمكن تخمينه لانه لو اشتري الاصل لا يضمن قيمته فكذلك الكسب ولا يصير ملكا للكسب
فاسحا للعقد لانه لم يقض مبيعا وان اشتريه المشتري ضمنه باو اسقن البيع لانه لو اشتري الاصل
يضمن قيمته فكذلك الكسب قبل من اقولها فاما عند المخرس لا يضمن وموالاته ببايعا ان المقصوب
اذا اكتسب فالتلف الغاصب لم يضمن عند وعند ما يضمن فكذا منذ الاكل واحده منها معقولة في يد
بالقيمة والكسب يدر المنفعة ولو ائلف المنفعة لم يضمن في الرعين جميعا فكذلك يدر وهو

ان لم يكن

ان لم يكن

الكسب ولو كان الخيار للمشتري فاكسبت بعد القبض فالكسب للمشتري ثم البيع او اسقط قيل هذا عند
وعند انه لو كان البيع فله والا فلبايع لان خيار الشرط للمشتري عند منع المالك للمشتري فاذا لم يمنع
الاصل كيف ملك الكسب والصحيح ان قول المالك لان البيع زال عن ملك البايع من كل وجه ان لم يدركه ملك
المشتري عند فله ثم امداهق به من المشتري لان سبب الملك انعقد له وهو الملك ثبت له وهو الملك كافي
لثبوت الملك في الكسب المكتسب والمادون يكون لهما وان كان لا يمكن الاصل حقيقة لكن لما ثبت لهما
حق الملك ملكا الكسب فكذلك هذا وكذا لو رددها للمشتري بخيار روية او عيب فالكسب له ولو استرد المالك
بعد ما علم بالعيب لم يكن ذلك رضا بالبيع ورواهما بجميع النعم فكذلك لو كان الكسب عدا فاعقده او باعه
لان الكسب ليس ببيع فاستهلكه لا يمنع الرد ولا يكون رضا بالبيع بالخيار فاكسبت بعد القبض وبقي
البيع فالكسب له ولا يصدق له لانها في مدة الخيار مملوكة للبايع مضمونة على المشتري بالقيمة وان تم البيع
فله ثم يصدق به فيه روايتان في رواية الزيادة يصدق لان الجارية لم يكن في ملكه وقت الكسب
وصار كالكسب المضمون اذ املكه الفاضل يصدق وفي رواية المادون لا يصدق لان عند سقوط
الخيار يستند المالك الى وقت البيع فليس ان الكسب في ملكه وضمانه بسبب طيب فالحق الفاضل لانه سبب
خياره ولو كانت غير مضمونة فحق البيع فالكسب للبايع طيبا فان لم يملكه المشتري ويصدق به لانه لم يضمن
باب **الزيادة المتولدة من البيع** الزيادة المتولدة من البيع كالولد والعق
والارض والثمر واللبس والصوف وغيرهما يبيع وعند الشافعي ليست تباع والصحيح قولنا لان البيع
ما يملك بالبيع ومن الزيادة يملك بالبيع لانها يملك المالك الاصل حال الاخلال والاتصال والاصل بالبيع فينقل
ملك الزيادة بملك الاصل لا بالبيع فقد ظهر فيه ان الزيادة حكم فصار مبيعا كولد المالك بملكه وولد الزيادة
مدر بثبوت احكام الكتابة والتزوير فيه بملك الاصل فكذلك هذا لانها مبيعة تبعا لانه لا ينفصلها شيء من الثمن
كأن الاطراف فان حدثت بعد القبض فله حصص لهما من الثمن لان الثمن لا يجب الا بالاعتد او بما له حصة بالعقد وهي
القبض ولم يجر كونهما وان حدثت قبل القبض يصير لهما حصص من الثمن عند القبض لان للقبض حصة العقد لانه
يكون ملكا لرقبه ويغير ملك السرق فالحق في شبه العقد حقيقة العقد في الثمن احتياطا فصار كانه ورث
عليها حقيقة فصار مبيعا مقصوده فاذا ثبت قطرا من الثمن فلا يقضي الاصل والزيادة قسم الثمن على قسم الاصل
العقد على قيم الزيادة يوم القبض لان سبب المضاف في الاصل العقد وفي حق الزيادة القبض ولو ملكت الزيادة
قبل القبض ملكت بغير ثمن لانه ليس لهما حصص من الثمن ولو لم يملكها البايع سقط بحصة من الثمن بقسم الثمن على قيمته
يوم البيع وقسم الزيادة يوم القبض لان المشتري لا يملك الاصل فله بداهة يكون مضمونا عليه والزيادة بايع
للاصل والاصل كان مضمونا على البايع بالثمن فكذلك البيع لان حكم البيع لا يفارق حكم الاصل فصار كالاصل في
ما يبيع ولو انفق الاجني من قيمتها وكانت القيمة مع الاصل مبيعا لانه لا يكون قائم مقام المبرور ولا خيار للمشتري عند
وعندما الخيار لانه ينفق الصفقة عليه لان الزيادة صارت مبيعة بالثمن في اصله بديل سقوط حصتها من الثمن
فصار كانه لم يشتري شيئا ونزق الصفقة بوجوب الخيار اذ انفق الصفقة انما بوجوب الخيار لما فيه من المشتري
رمنا السرق نافع له وليس بضاربه لانه ينفق الاصل بملك الثمن والاصل لم ينعقد الثمن فله ثبت الخيار ولو لم
ارضاه في ملكه فله قيمته كل واحد امداهق فانه يبيع ثمن قيمتها الف فله ملكها البايع سقط ثلث الثمن عند امداهق
ومخرج وعند ان يبيع اخراجه الثمن بناء على ان الخيار باع له ومن الخيار عندهما وعند بايع بالخيار فله ثلثها
تولدت من الخيار والارض الاخرى انما لصاحب الخيار وصاحب الارض فيقسم الثمن على الارض والخيار نصيبان
ثم ما احتب الخيار فيقسم على الخيار والثمره نصيبان وصار كمن اشتري جارية مع ولدها ثم ولد لولدها ولد

فالولد الثاني باخذ حصته الثمن من الام دون المخرج لهما ان الخيار تابع للارض لان ثمنها بالارض ولهذا يدخل
في بيع الارض من غير ذكره والمتولد منه لا يكون تبعا خاصه بل يكون تبعا لاصل كمن اشتري جارية فله ولد
ثم ولد لولدها ولد فالولد الثاني باخذ حصته من الاصلين جميعا فكذلك هذا فيقسم الثمن على قيمة الارض والخيار
والثمره انما تاقسط بملك الثمن بملكه لان الخيار عند امداهق وعند ما الخيار باع له ومن الخيار عندهما وعند بايع بالخيار فله ثلثها
فالثمن بايع للخيار بالاجماع لانه جعل اصله البيع لا افرده بالثمن فجاز ان يبيع الثمن في حكم الثمن فان اطلها
البايع سقط ربع الثمن كالوشتري جارية مع ولدها ثم ولد لولدها ولد فالولد الثاني بايع لاهم خاصه ولو اثمرت
مرتين والمسد بها سقط نصف الثمن عند ما لانه صارت كالوشتري اربعة ثلثها فتمت سواها لبايع اثنين
وعند ان يوفى بملك الثمن لانه يقسم الثمن على الارض والخيار نصفين ثم نصف الذي للخيار بقسم على الخيار والثمره
انها ثلثها بازا الثمنين وثلثها بازا الخيار وثلثها نصف لولدها لو كان فيه ثمن يوم المشتري فتمت الدفعة فله
بملك الثمن بالاجماع لانه موجود لدار العقد في حصص بملك الثمن فان اثمرت بعد ذلك مرة اخرى والمسد بها سقط
ففي اتاع الثمن عند ما لانه بائنه فالثمن الموقوف لدار العقد سقط الثلث بقى سهمان بقسم على ثلثه كانه لثمن
بثلثي الثمن ثلثها شيئا وقد انكسر الثلث بمرق ثلثه في ثلثه فيصير سهم سقط ثلثه بائنه فالثمن الموقوف
وسقط بازا الخيار والارض والثمره الحادثة امله لولدها وامرهما سقط سهمان بائنه فالثمن
الحادثة وثلثه سهم بائنه فالثمن الموقوف فكونت خمسة اتاع وعند ان يوفى سقط نصف الثمن لانه
سقط الثلث بالاجماع بقى الثلثان من الثمن والارض نصيبا فنصب الثلث سهم احتياطا لتنصيف
فضعفناه فصار سهم فصار حصته الثمن الموقوف سهمان وحصته الثمن الحادثة سهم فيكون ثلثه وسقط
النصف السوا وشتري دهاجة بخي بيضات بغير ثمن فله حصته الزيادة صارت لهما حصص من الثمن
عند القبض فيصير عشره ما لو لثمن دهاجة وفي بيضات بخي بيضات بغير ثمن فله حصص من الثمن
البايع البيضات وقيم الدهاجة بثلث قيمته على بيضات باخذ المشتري الدهاجة بثلث بيضات
وثلث بيضه لان الثمن ينقسم على قيم الدهاجة وعلى بيضات امله ثانيا فاصبحت بيضات سقط
وسقط الثلث وما احتب الدهاجة بقر ومو الثمان ولو لثمن دهاجة بخي بيضات بغير ثمن
وباصت حصة قبل القبض يصدق بالزيادة لانه يصير عشره ما لو لثمن دهاجة وفي بيضات
بخي بيضات بغير ثمن عند القبض وهذا لا يكون فتملك فيه نوع حيث ولو لم يملك البايع البيضات
ياخذ الدهاجة بثلث بيضات وثلث لاهم ولو لثمن جارية فاعق ما بطنها فولدت بعد العتق
فانت الولد والام فله المشتري حصته الولد من الثمن لانه صار قابضا للولد بالعتق ولو لثمن جارية
فزوجها قبل القبض ودخل بها الزوج ومعهها البايع ليستوعب ثمنها فانت في بيع فالمرء لثمن
وعليه حصته من الثمن عند ان يوفى لان المهر عشره الولد والام وعند امداهق لاهصة المهر من الثمن ومو
الصحيح لان المهر ليس بدين عن جزا المبيع بل موبدل عن منافع البضع وهو ليست حصة فله ثلثها
فصار عشره الكسب والعتق محله الولد لانه جزا المبيع اشتري منه من انسان وما بطنها لاهم فاجاز
الاخر ولا يجوز ولا يكون لصاحب الولد شيء من الثمن لان الجينة ليس بمال متقوم ليعتق له حصته من الثمن
وان لم يجز الاخر بالبيع لم يجز لان الولد صار كالمشتري ولو لثمن من المبيع ما لا يكون اقرا بالبيع لا يجوز البيع
لثمنين ولو ولدت ثم اجاز فان ولدت بعد القبض لاهصة من الثمن وان ولدت قبل القبض لم حصصها من الثمن
عند القبض لما بينا الجاه اصدا ان الثمن يقابل الاصل دون البع والثنى تباع للارض مما وجه لانه في سهم

عنه

فاخذ الشفع بدون الزيادة من مبيع الابن بالزيادة على البايع قالوا لا يرجع لان ترف في صفة وجب فوافق الشفع
 فليشفع نفسه ففهم انما بالشفع نفس الزيادة وابطالها **بيع الوالد والوصي**
 على الولد الصغير وكجزع الاب من ابنه الصغير وشراؤه منه لنفسه كحاشانا وعند ذفر الجوز قياسا لان الوالد
 لا يطره البيع لمصادرة بينا في الاحكام فانه يصير ملكا ومطالبا ومطالبا ومزيدا ومستفعا ومزدا
 فما كلف الاب وجهه المسمى ان الصبي يحتاج الى الصبي من هذا الفرق فيتم ما واما ان يبيع ما له فجعل الاب اذا الصبي يبيع
 ويجعل الصبي عاقدا واما لم يجعل الصبي له العقل يحتاج الى الصبي من هذا الفرق فيتم ما واما ان يبيع ما له فجعل الاب اذا الصبي يبيع
 صغيرا ومبراة في حقه فيقوم العقد بالاشياء من ويرجع الحقوق الى الصبي ويقوم الاب مقامه في هذا لو بلغ مكره طلبه
 الاب بالثمن ولو باع الاب ما غيره فبلغ المالك المطالب بنفسه ولا يحتاج الاب فيه الى القبول حتى لو قال الاب بعت من ولدي
 او لست منه مبيع وموالاتي لان القبول سقط اذا وعد انضاد ولا بد بالتعاقد والرضا قد وجد من حيث
 الدلالة فله يفتقر الى القبول وكذا الاب متى تاور الحد فيكون بمنزلة وكجزع هذا البيع من الاب مثل العقد او باعنا من
 الثمن في مثله ودون الحاشي في المذموم ان لا يجوز الا عقل القصة لان منهم في حق نفسه لانه ربما يكون نظره لنفسه
 فوق نظره لولد له فله يجوز بيعي ليس كغيره في الرضى وقسم ظاهر الرواية ان الصبي ليس له ان يحرز عنه عادة
 وشفعه على ولد واخيه ومنه ما من ترك النظر فالظاهر ان نظره في هذا الفرق للصبي فجعل الصبي ليس عفا
 كما تفرق مع الابن وكجزع للوصي ان يبيع ما له من نفسه اذا كان نفعه ظاهر عند المذموم وعند ما لا يجوز ان يشفق
 الوصي قاصره دون شفعه الاب ففهم انما اصل الصبي ويكون الوصي بمنزلة الوكيل لو باع من نفسه الجوز لانه انما
 تعيى تفرق فجعل اذا للصبي وللوصي ولان الذالك في الاب لانه لما كان قاصر الشفع بغيره تفرق حقيقة الرضى في نفسه
 وقيل ذلك ما يبيع ما يبيع من نفسه او من شفعه في نفسه او من شفعه في نفسه او من شفعه في نفسه او من شفعه في نفسه
 ولم يشترط في هذا الشفع تفرق مع الابن لانه الظاهر ان نظره في الابن فوق نظره في الابن وذكر في المزارعة الصغير
 لو اجر الوصي دار اليتيم من نفسه او من شفعه في نفسه او من شفعه في نفسه او من شفعه في نفسه او من شفعه في نفسه
 بخلاف البيع والفرق ان المنفعة دون العيب فان المنفعة تنفع من لم يجرها وما العيب لا يتلف منه لم يشترط
 في بيع العيب زيادة غير ونفع لليتيم ولم يشترط ذكره في الاجازة ولو باع الوصي ما له من اجنى على نفسه يجوز ما بينا وقيل
 انما يجوز تفرق باحد شرائط ثلثة اما ان يبيع بصفه فبعتة او للصغير حاجة الى ثمنه او يكون على الميت دين للوصي
 الابن وعليه الفتوى لان هذا استحقاق والجوز مع القاض ما من شفعه لانه لا يكون في ذكر قضائه فلهذا لا يرجع
 حقوق العقد اليه والابن لا يبيع قاضيا لنفسه الشواذ في بيع الاب الصغيرة او عقار الابنة الصغيرة بغير قيمته
 فان كان الاب محمدا او مستورا عند الثمن يجوز وان كان مفرا الجوز وهو الصبي لانه منهم فيه فصار بمنزلة الوصي
 وان باع منقولا وهو مفتر في رواية في رواية يجوز ونفذ الثمن منه ويوضع على يدي عدل وفي رواية لا يجوز الا اذا
 خيرا للصغير وهو الاصح لانهم يشترطون تفرقه حقيقة النظر كما في الوصي وبيع الاب على ابنه الكبير المحض هو ما طوله
 جاز وقصر الجوز لانه بمنزلة الاغا والجنون الطويل مقدار بشرف فصاعدا والعقبي يادونه وهو الاصح لان ما دون
 الشرف حكم العاجل والشرف فصاعدا حكم العاجل والتمس الذي لم يبرأ من مال ولد لنفسه لا يرى منه في بيع
 القاض وكيله على الصغير فيقبضه من ابيه ثم يرد له اليه فيكون وديعة على ابنه في يده وفيما باع دار من ابيه وهو
 فيها ساكن لا يصير الابن قابضا في بيعه من الاب ولم يشترط تسليمها الى امين القاض لما قد تناووا في بيع الابنة الصغيرة دارا
 ونقد الثمن من مال نفسه ولم يشهد على ابنه في مال ابنه فانه لا يرجع به في مال وان شهد على ابنه في مال فله الرجوع
 نص عليه في نادر ابي الحسن وفي البيع امله وفي نادر ابي رستم على ما يرجع ان لا يشهد الاب على الرجوع لكن نوى الرجوع
 ونقد الثمن على ابنه النية وسهم فيما بينه وبين الابن ان يرجع في مال واختلفت الروايات في اعتبار

ما طلب

ما طلب

وقت الاشهاد في رواية ينعى الاشهاد عند الشراء لانه وقت وجوب الثمن او في رواية ابن سماع عن محمد بن
 الاشهاد عند نقد الثمن لانه وقت استحقاق الرجوع او في الموضع رجعوا اشهدوا لم يشهدوا لانه لا يتبع بغير
 الثمن من مال في الشراء للصغير عادة كماله والاب لانه قد يتبع بماله في الشراء لابنه الصغير ولو اشترى لولد الكسوف
 والطعام يرجع بغيره عليه وان لم يشهد عليه لانه ما مور به غير منقوع فيه فله في شري الدار والعقار لانه غير
 ما مور به فيمنع ان يكون مبراة عند الثمن من مال فله في شري الرجوع الابا لاشهاد عليه ولو ام القاض الوصي
 بان يشري له شيئا من مال اليتيم فاشتره الجوز لانه حقوق العقد من جانب اليتيم ومن جانب الامر راجع اليه فيؤدي
 الى التصاد كخلاف ما لو اشتره لنفسه جاز لانه حقوق العقد من جانب اليتيم راجع الى اليتيم ومن جانب الامر راجع اليه
 فله يودي الى المضاد ولو اشترى القاض من وصيه مال اليتيم جاز لانه الوصي نائب عن اليتيم لا غير القاض
 امره اشترى لولد ما الصغير شيئا على ان لا يرجع عليه بالثمن جاز لانه يصير بمنزلة الابنة منه ولو اشترى
 لابنه الصغير بماله دارا من ابيه جاز لان الاب لا باعها فقد ادن لها بالاشراء وكذا لو كانت الدار مشتركة
 بين الاب والابن اشترى فاشترى منها لانه من ماله جاز لان الصفة واحدة لا يجوز في الصفة دون النصف
 فصار الاب اذا اشترى بها النصفين جميعا الزيادة باع الاب ما له من ابنه الصغير من ابيه اقره
 صغيرا شغابا في الثمن في جاز لانه لو اشترى لنفسه جاز فكذا اذا اشترى لآخر وكذا الاب جاز
 بيع عبد الاب من ابنه الجوز اذا كان الابن صغيرا لا يبيع عن نفسه لان هذا شرط العقد لان في البيع
 والوصي لا يتولى طر في البيع فله يكون عقدا تاما لا نعدام القبول ولا يمكن جعله قابله للمضاد الا
 اذا قبل الاب العقد من الوكيل جاز لانه يقوم قبوله مقام قبول الابن وذكر ابو حنيفة الامالي
 لو قال احد من مبيعات وقال لآخر اشترى الجوز لانه انما يشترط القبول ليطهر رضاه في لو ظهر
 بالتعاقد يستغنى عن القبول ولم يذكر في الكتاب ان حقوق العقد يرجع الى من قبله الوكيل
 يخرج من الثمن ويكون العدة على الام لان الوكيل كخسر الوكيل سفير ومعه الصبي انه لا يخرج
 وحقوق العقد ثلثة ولكل واحد ان الام يكون مفرقا لنفسه وللصغير والوصي انه سفير للصغير
 نائب عنه لانه ما مور بالثمن في مال الابن غير ما مور بالثمن في مال نفسه فكان جعله ناسبا عنه اولي
 وكلما كان من حقوق العقد من جانب الابن فله الاب وكلما كان من جانب الاب فله الوكيل وكذا لو ذكر
 يبيع مال احد ابنيه من اخيه جاز لان الوكيل لا يزل منزلة الاب فصار كالوكله بيع ما رالاب
 من ابيه ولو ذكر رجلين فبناهما جاز لما عرف وكذا الاب رجله ببيع عبد ابنه فباعه الوكيل من الاب جاز
 ولو قال الاب لوكله بغير من ابي والابن عاقل يبيع عن نفسه فقبل الابن المشتري في زاده البايع انه اقرى
 ثم استحققت الاولي فاخذ المشتري الماسة بخصتها من الثمن كان البيع وقع عليها جميعا ولو اشترى عبد من ابي
 فزاده ما به جازت الزيادة وانفتحت على قيمتها لان الزيادة اذا انفتحت باصل العقد انفتحت على قدر
 القيمة كاصل الثمن وكذا لو بيع لغيره ثمن على حد ولو زاد ثمن على احدى ما لا يبيع فله ان ينعى الزيادة
 في ايهما شاء ولو عطف عنه من ثمنها ما كان الخط نصفين بالخط مخالف للزيادة لانه لما قال خطفت من ثمنها
 فقد ادخل ما في الخط على الوفاق انفس الخط على الثمنين نصفين ولا غير لزيادة احد الثمنين في الخط على الخط
 غير مقابل بالثمن ليعتبر العقد لا محال فاما انفس الزيادة بقدر القيمة فيعتبر لذلك يشترى قدر ثمن بعينه
 فخط على البايع ربع قبل القبض لم يجر لانه عين والمقاط العين لا يبيع ولو اشترى ثمنه من صبي ثم خط عنه
 ربع قبل القبض جاز لانه دين والمقاط الدين يبيع ولو اشترى كره خطه بعينه ولم ينفذ الثمن فوجد به عيبا
 قبل القبض فاراد رده فزاده البايع فغيره الى شهر من طعام مثله ووصف ان دفع الثمن اليه

ما طلب

ما طلب

فكذلك من استغنا والعرف من جهة والوجه لو اذن للبيعت فباع مع الاجنبي بغير فاضل جاز ولو تصرف
مع الوجه لا يجوز والتعرف ان العبيد يتصرف مع الاجنبي بولاية نفسه الا ان رواية نوع قصور فيشرط انقام
دال الوجه اليه في سبيل القصور والعبيد يتصرف مع الوجه باذن صدر من جهته فكما في شبهة النيابة
فاظهرنا شبهة النيابة في حق الوجه ولم يظهر في حق الاجنبي وكذلك لو اذن لعبد من اذن في بيع امواله
من صاحبه لا يجوز وفي الباب يجوز في الامتنين وعبد من اذن تصرفه غير مفيد منع طاهر يستحق الابدان في حرم
من الصغير ياله بعد على الابدان والصغير لان تصرفه على الصغير مفيد شرط الاصل ولا يظهر هذا
ضرر لانظر ولو لم يشرى ام ولد لانه المعقود بعد عليه في الواحدة التي انا وموقوف لا يوفى ولا ينفذ
قياسا وموقوف محرم لانه لو نفذ على المعقود صارت ام ولد له وفي حق المالك فلم يكن الموقوف واقعا
بصفه النظر لهما ان فيه نظر للمعقود لانه يمكن ان ينتفع بها وطبا واستمنا عا ولا يتعدا ما واستغله لا
وصار كالزوجه امارة بالبل اولى لان من كان لا يمكن ان يتعداها واستغله لها وصار ملكه من المنفعة
حاصلا بالواحدة فله حاكم فيما زاد عليها فله ينفذ الشرع عليه فيما زاد على الواحدة كخلاف الحكم لانه كحق بعد
شرعا ايضا **باب بيع الفضولي والفاصل** يحتاج الى معرفه تفسير الموقوف
الموقوف ومن تعف على اجازته ومن لا تعف بشرط صحة الاجازة اما تفسيره لغيره فالموقوف هو المحبوس
والمنعوق لغيره وقاله فقهاء الدائم اي حبسها في المير وتفسيره شرعا كل تصرف ينعقد فيما بين المتعاقدين
ويؤتف فداؤه وحكمه في الحكم على اجازة المالك وكما في المحبوس على من افادته الحكم لافاته وتعرف
الفضولي منعقد موقوف على اجازة ماله فله في الشافعي والصحفي قولنا لانه انفقاده بدون نفاذه
لغيره بالعاقد لما فيه من جهة كماله وصيانته بغيره وعبارته على الفقهاء ليس فيه حرز للمالك لانه في اجازته
اجازة وان شاء رد بغيره في بيعه بل لانه رعا محتاج لما يبيع ماله ولا نظره في شربه وانفاقه غير والاقتضاء
به مندوب ولغيره نفسه مطلوب فكما راضيا باعتبار عقده ودينه دلالة بانفقاده العقد فيما بينهما مع توقف
النفاذ على اجازته دفعا للفرع عنه وملك الفضولي في البيع قبل الاجازة لانه بالبيع ينعقد العقد
لان حقوق العقد راجع اليه وشر الفضولي ان اضافه الى من اشترى له ماله بقول المبيع بع عبدك هذا من فله
فقال بعت وقال المشتري قبلت بتوقف على اجازة فله ان لا يملك تنفيذه على المشتري لعدم الاضافه اليه
فيوقف على اجازة من اضاف اليه فزور ولو قال اشترى منك فله ان وقال المبيع بعت منك ينفذ عليه لانه وجب
لنفاذ على المشتري طهر لانه اضاف الشراء اليه نفسه فله فزور لما التوقف كالوكيل بالشراء اذا قال المالك
ينفذ عليه والوكيل بالبيع اذا قال بتوقف على اجازة موكله وامام تعف على اجازة ومن لا تعف وكل عقد
محبذ ما وقع في عام توقف على اجازة ومالا فيجوز له بالتوقف في ان طلق في الفضولي وعقار وكام وميت
في حق المبيع منعقد موقفا على اجازته وفي حق العبيد والجنون لا ينعقد اصله لانه ليس له حجة حاد لانهما
ليسا من اصل هذه الصفات وكذلك ولهما وكذا العبيد العاقد المحرم اذا باع ماله منعقد موقفا على اجازة
وله وعلى اذنا وليه لا تصرف لانه في النفاذ فائدة لوجه المحرم والموقوف فاما طلقه وعقار ونفقة
واقران لا يبيع ولا يتوقف لانه لا يجرى له الحال لان الولي لا يملك هذه الصفات وكذلك لو باع العبد المحرم
مولاه يتوقف على اجازة مولاه لانه غير له الاجنبي فلو اذن له بالبيع والشراء فاجاز ذلك لا ينفذ الا باذن
المولى لانه العبد اما دون لا يملك بيع ماله المولى فله ملك الاجازة ولا يشرى شيئا لمولاه بغير اذنه فانه يتوقف
على اجازته فلو اذن له بالتصرف نفذ الشرع على مولاه من غير اجازة مبتدأة لذلك لانه بالاذن ملك الشراء صحة
فيملك الاجازة لان الاجازة لم يشر الشراء في حق الحكم واما شره يظهر صحة الاجازة فملكه قام

في حق المبيع منعقد موقفا على اجازته وفي حق العبيد والجنون لا ينعقد اصله لانه ليس له حجة حاد لانهما

المستأمنين والمبيع والمجزة اما المجزة لان بعد موته يتعدا الاجازة وميت تعذر اجازة الموقوف سطر
لعدم الفائدة وكذا بعد موت المستأمن يتعدا الاجازة في حق احياء الحقوق عليها واما مقام المبيع لانه بالاذن
ينفذ المحرم مستدلا بوقت البيع في تنقيح الكس في الزوائد المنقصة والمنقصه فله بد من قيام المحرم
ولو منعك المبيع لا ينفذ عليه ولان الملك في الموقوف يمتد من وقت البيع في تنقيح كسب المبيع وزايد
وموكل يكن ماله له فله ملك ينفذ عليه والمبيع كالوكيل بعد الاجازة لان له جازة الله فقره كالوكيل الابع
ولو منعك المبيع في يد قبل الاجازة او بعد ما منعك امانه لان الحق في الاستعانة فقيام كماله ولو منعك
المبيع في يد المشتري فذلك ان يضمن اليها شار فان حق المشتري يوضع بالحق على المبيع ان ينفذ وان حق المبيع
فان كان المبيع مضمونا عند نفاذ البيع لانه ملك المبيع مستدلا بوقت القبض فيظهر انه باع ملك نفسه اه
كان امانه عند فان سلم اولاً ثم باع نفاذ البيع لان سبب ملكه سبق البيع وان باع اولاً ثم سلم لا ينفذ البيع وبيع
بماض على المشتري لان سبب ملكه تار على البيع فهو كمن باع ملك غيره ثم ملكه لا ينفذ ببيع ولو باع ملك غيره
لغيره فقام الوصي ايضا بشرط نعمة الاجازة فان اجازة المالك كان الوصي للمبيع لانه لا يبيع شيئا
لغيره لغيره والشراء بالتوقف نفاذ على اجازة غير انه ينفذ ملكه غير عقد نفسه فانما يتوقف النفاذ
على الاجازة فبالاجازة تكون حجة المنفذ للعقد ويوم العاقد للمجزة فتمت مالا او مثله كخلافه ولو كان
التميز دينا فان لم يصير حجة للعقد السواد باع ثوب غير غير اقمه فصبغ المشتري فاجازته في الثوب
البيع جاز لان المبيع قام ولو قطع فخاله ثم اجاز له ثم اجاز لان المبيع قد ملك من وجه وصار شرا
من وجه المالك ان الفاضل بوضوذكر ملكه ويصح اجازة المالك في ماله المبيع قايما الا في مسئلة واحدة ذكرها
ابن سماع عن محمد بن لو قال رجل يبيعك هذا العبد ومولاه فله ان لم يامر به وقضى الثمن وسدكه يده
والعبد قام فاجاز صاحبه لم يجز الا ان يكون الثمن قايما لانه قبض الثمن على وجه المان ولو صححت الاجازة
لصار الثمن مضمونا عليه والامانة لا تغلب مضمونه بالاجازة فنعذر بغيره في الاجازة كخلافه فاعدا
هذا الموضع لان الثمن مضمون في حق العاقد رجلا ام رجلا بابا يجر ثوبا من منزله ليرميه في المحل المأمور
فباع من انسان جاز والثمن لله ماله الامار حرمه بالرمي كما ارضى ببيع فكون البيع برضاه وروي
ابن سماع عن محمد بن باع عبد غيره بغير امره فقال المالك اشيت او اصبحت او وفقت لا يكون هذا اجازة
منه للبيع لانه قد يكون على وجه العبيد والاشتراء ولكنه ان قبض الثمن فهو اجازة وروي مثام عنه انه
يكون اجازة وهو الوجه لانه اذا استعمل له جازة غالبا والغالب بمنزلة الكاين ولو قال للمبيع قد وصفت
لك او تصدقت به عليك فهو اجازة للبيع لان التهمة لم يمت المحل لعدم الموصوب في يد فكونه اذنا بتصرفه
دلالة الجاه اصلا ان العقد بين من اجتماع شئ واستوى في الثبوت يتصف الحكم بينهما اذا كان قابله للثبوت
لانه يجب اعمالها والجنون تعظيمها وامالها فعملنا بكل واحدة الضيف على بالويل بعد الاسكان وله كان اموالا
اقوى لعدم الاقوى وان دفع الواجب به فمضت باع عبد غيره بالف وباعه فضوله ارض من ارضه فاجازها
المالك جاز ولكل مستر يصف لانه البع من استوى في الثبوت والافتقار ومثل المدين قابل للثبوت فحق
بينهما بصفان وله الخيار لانه نفق الملك في المبيع وكذلك لو باع منها وكيله المولى وكذلك لو كان الفضولي
واحد باع منها وقالت الكرمي مسئلة الفضولي الواحدة اذا باع منها معا لانه لو عاقب من العقد
كان الثاني فحق الله وروى اصحابنا ما لا يجعل الثاني فحق الله وروى الفضولي لانه انما ينفذ الاول حكما
للكل اذا نفذ الثاني قبل الاول ولا ينفذ في المحل وانفق الاول موقفا للمنع النفاذ الثاني موقفا
لانه لا مراعاة في التوقف فتوقف على اجازته كخلافه المالك باع ثم باع لاه الاول نفذه حق

في حق المبيع منعقد موقفا على اجازته وفي حق العبيد والجنون لا ينعقد اصله لانه ليس له حجة حاد لانهما

على الموكل ان اخذ ما من له عامل له وان اخذ بغير امر لا يرجع له لان غير عامل له لان الامر بالشر لا يكون
 امر بالافذ على وجه السوم برأى ارسل غلاما فباعه بثلثي ثمنه بالشرى لرجل ثوبا فنادى الغلام على الوكيل
 من مع ثوب كذا بكري فقال رجل انما قال الغلام هات فاعطاه اياه فبكر في يده يعني الثمن المثلث
 اخذ على سوم البيع وقد توافقا على البيع ويرجع الغلام على المبرسل ان قبضه على المساومة بامر كذا الوكيل ان شاء
 ولو قال المبرسل اطلب على ثوبك بثلثي ثمنه فقال الغلام من مع ثوبك بثلثي ثمنه فقال رجل انما قال الغلام هات فاعطاه اياه
 فادب به اليه فافذ ففزع عند الاضمان عليه لانه رسول من رب الثوب الما بالجلد لودفع الما بالشر
 ففزع عند لم يضمن الاضمان لانه لم يضمن في يد عيسى المساومة وكذا لو بعث رسول الما بالشر ان بعث الما بالشر
 كذا يعني كذا ففزع مع رسول ففزع قبل ان يصل اليه حتى الام دون الرسول لان رسوله قبض الثوب على المساومة
 والعهد لا يرجع الى الرسول كذا حقيقة البيع وان بعث مع غير رسول لا يضمن الامر في يده لانه لا يضمن لودفع
 رسول الما بالشر فقال بعث الى بعثت دراهم ففزعها مع رسول في الامر وان بعثها مع غيره لم يضمن في
 يده لانه وكذا في فضا الدين ولو بعث الما بالشر بكتاب مع رسول ان بعث الى ثوب كذا يعني كذا ففزع مع
 رسول ففزع في الامر في يده لانه لا يضمن في يد رسول في الكتاب لا غير ففزع في يده
 الى باع لبيع ويدفع ثمنه الى فله في اصاب الحان بطلب الثمن من فله فانكر فله ان يكون البايع
 دفع الثمن اليه وقال البايع دفعته اليه فله ضمان على البايع باجره او بغيره اجره عند الما بالشر وعند الما بالشر
 البايع باجره حتى لان الثمن بدل المبيع والمبيع امانة عند الما بالشر ففزع كذا بدو وعند الما بالشر
 مضطرب عليه ففزع كذا ثمنه ولا ضمان على فله لانه لا يصدق البايع في حق نفسه فله ان يبعث ثمنه
 الى بايع فباعها من رجل ثم مات البايع وترك وارثا ففزع الما بالشر الا غنام المشتري بالثمن ففزع
 انه نقد الثمن للبايع ليس له مطالبه ورث البايع مالم يثبت قبض البايع لانه مالم يثبت قبض البايع
 لا يصير دينا في ركنه ولا مطالبه المشتري الا بامر من البايع لان الوكيل بالبيع اذا مات ينتقل حق المطالبة
 الى وصى الوكيل ان كان له وصي وان لم يكن دفع الامر الى القاض في نصب الوصي لانه وصيه بعد وفاته كوكيله
 حيوة ولا يصدق المشتري في دعواه الا بيمينه لانه موثق رجل غاب وامر بيمينه ان يسع السعة ويسلم
 ثمنها الى فله ففزع واصل الثمن في يده لا يضمن لان الاستاذ لا يصدق عليه الا باعادة فله يصير تأخير الاداء ضلما

القسم الثالث في البيات باب معرفة الربوي

الاصلة في معرفة الربوي هو عدم الذم بالذمب مثلا بمثل وزن بوزن يد بيد والفصل ربا والفضة بالفضة
 مثلا بمثل وزن بوزن يد بيد والفصل ربا والتمر مثلا بمثل كيل بكيل يد بيد والفصل ربا والحنطة
 بالحنطة مثلا بمثل كيل بكيل يد بيد والفصل ربا والتمر مثلا بمثل كيل بكيل يد بيد والفصل ربا
 والماء بالمثل مثلا بمثل كيل بكيل يد بيد والفصل ربا واذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم بعد ان يكون يد بيد
 فهذا الحديث مشهور حتى كاد يوجب التواتر لكثير الرواه واه عدة كثر من الصحابة روى فيما في معرفة حكم
 النقص والحكم بالنقص وعلى الحكم في المنصص عليه اما حكم النقص فهو وجوب المساواة بين البذل في المعيار
 الشرعي شرط لوجز العقد وقال الشافعي في حكم حرم بيع المظوم مطلقا والمساواة فخلص عن هذه
 الحرمة لقوله لا يسعوا الطعام بالطعام الا سواها حرم بيع المظوم مطلقا الا بشرط المساواة والصح
 قولنا الحدس المشهور انه روي بروايتين بالنقص مثلا بمثل وبالرفع مثلا فاه كان المروي بالنقص
 فالدرج فيه من الما بالشر في بيع الما بالشر مثلا بمثل امرا بايع حشا واما الما بالشر فاه كان المروي بالنقص
 بواجب علم المساواة واجبه وان كان المروي بالرفع فالدرج هو البايع يعني بيع الحنطة بالحنطة مثلا بمثل

فقد اخبر عن شرحه البيع بشرط المساواة والشارع من اخبر عن شرعية السرق بشرط كان هذا الما بالشر
 فذكر الشريعة اذ اد العبد مكره واما المحرم من الفضل على المعيار الشرعي ومساوية الوزن عند اتحاد الجنى
 وعند الشافعي من الفضل المطلق في المظوم والصح قولنا لان النقص في ذكرا الما بالشر بقوله مثلا بمثل فسر
 تلك الما بالشر بالكيل بقوله كيله بكيل لم يبي على تلك الما بالشر الفضل ربا في الفصل على الكيل ربا من حيث
 الكلام يعرف ببدنه العقد كيف فانه لو لم يبي عليه لا يفيد لانه يبقى قوله والفضل ربا هو قوله لانه
 لا يدرى اي فضل ربا والفضل على ما ذكره ربا فيؤدي ذلك الى تقسيم فله يجوز واما على الحكم بالكيل
 او الوزن مع الجنى فيكون المحل قابله للكيل والوزن عند الشافعي العلم في الطعام في المظوم والمنفعة في الما بالشر
 والجنى شرط والصح قولنا لانها موثوقة في وجود المساواة لان الجنى ثبت المساواة في الما بالشر والمنفعة
 وبالكيل والوزن ثبت المساواة في القدر فيوثق في ظهور الفضل على المساواة والفضل على المساواة حرام لانه
 فضل ما زال عن العوض في المعاوضة وذكره حرام لانه معين اما لانه يتصرف به صاحبه بان يخرج من يده مال
 منتفع به لا مقابله عوض فيفوت عليه ما سئل به مصالحه من غير عوض واما لانه غير مقتضى المعاوضة لان
 المعاوضة تقتضي المماثلة لانها من جنس المقابلة في البدل فيفقد ما تقدم فيها المقابلة في عدم في المعاوضة
 فشرطنا المماثلة حقيقة للمقابلة فكذلك القدر والجنى على ظهور المحرم وهو الفضل في حاله في العوض فافقنا
 مقام علم بثبوت الحرمة بتسليم النقص في الحكم فافقنا من هذا الما بالشر فيقول الربوي نونا ما نقد ونسيم
 فربوا النقد مفضل على المعيار الشرعي ومساوية الكيل والوزن عند اتحاد الجنى في ثوبه ففزع في ثوبه
 بتفاحته او سجدته بغيره في ثوبه فان عندنا كعدم الفضل على المعيار الشرعي والعمدة ومع القدر مع الجنى
 ولا يجوز عندنا لوجود الفضل المطلق في بيع المظوم وانعدام المحل في المساواة في المعيار الشرعي ولو باع
 قفيز اذن يقفري اذن او من زعفران منوى زعفران لا يجوز بالاجماع لوجود الكيل والجنى عندنا لوجود الطعام
 والجنى عندنا ولو باع قفيز يقفري هوى او قفيز نون يقفري نون او من هوى هوى ففزع في ثوبه لا يجوز عندنا
 لوجود الفضل على المعيار الشرعي ومساوية الكيل والوزن لان القفيز معيار للحصى في فافقنا ما فافقنا في ثوبه
 ماله الحصى بالفقر والباكون تفاوت بقي بينهما بعد امتداد القفيز واما شرعا لوانه في ثوبه ففزع في ثوبه
 قفيز مثلا وضمان العدوان مقيد بالنقد لو لم يكن القفيز معيارا لثبت في ثوبه شرعا لانه في ثوبه ففزع في ثوبه
 الفضل في بيع المظوم ولو باع قفيز بوزن او بيمينه سبض او بيمينه بوزن باعها بها جان عندنا فافقنا لان
 العدان صار معيارا باصطحة في النقص لا شرعا حيث اصطلاح في كون الجوز مثلا لمجوز مع تفاوت بينهما ولما لم يلف
 جوازا في ثوبه فافقنا ما فافقنا الا باليمين فقد غير ذلك الاصطلاح في ثوبه في ثوبه فلم يبق العد معيارا فلم يكن
 الجوز الزائد فضله على المعيار واما ربا النسا مفضل العيت على الدين والمحل على الموطر لان العيت والمحل
 ففضل على الدين والمحل في اعادة لان العيت منتفع به حاله والدين والموطر غير منتفع به حاله فله يكون
 باعتبار الحال لا فيكون الفضل من حيث النقص ربا لانه فضل على النقص غير فضل على النقص غير فضل على النقص
 واما بقوله حرم الربوا وطاهر يفتقر حرم الربوا مطلقا الا لا على النقص غير ولقيان القدر بانفراد الجنى
 بانفراد حرم ربا النسا فصوره القدر لو لم يفتقر حنطة في قفيز حنطة او في قفيز شعير او باع قفيز حنطة بقفيز حنطة
 او قفيز شعير دينا موصوفا في الذمة غير موصوفا في الجوز بالاجماع لوجود القدر ومساوية الكيل عندنا لوجود الطعام عند الشافعي
 ولو لم يفتقر حنطة في ثوبه او باع ذلك دينا في الذمة لا يجوز عندنا لوجود القدر ويجوز عندنا لعدم الطعام صورة
 الجنى بانفراد حرم في باب السلم واذا اختلف النوعان فابا كان او وزن حان بيع اثنين بواحد يد بيد ولا يفرق فيه
 بين بقوله حرم واذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم بعد ان يكون يد بيد واذا اختلف النوعان فابا كان او وزن حان بيع اثنين بواحد يد بيد ولا يفرق فيه

او ثوبا من خلعان وبه فرق على ان يخطه ويجعل عليه الرقعة جان لتعامل الناس كانه الاستصناع واما
 الوجه الثاني وهو ان كل شرط لا يقتضي العقد ولا يلزم فيه منفعه لاحد مما او لمقتود عليه وهو اصل
 المشتق فان مقتضى شرطه ان يخطه البايع او يخطه المشتري او يخطه الرطب القايمة على ان
 يجوز ما البايع او المشتري دارا على ان يخطه البايع شرطه فاسد لان اشتراط المنفعة الزايدة يقع
 الربو الحاسا وكذا لو اشترى عبد على ان لا يبيع ولا يسه او يدره او امة على ان يستولدها
 او يدرها لان فيه منفعه للمعتود عليه لان ان ليس سوا تونة في الاما ان ماليتهم فاذا
 وافقهم موضع لا يكون البيع وعمل قلوبهم وتجربته فان شرط بضاد مقتضى العقد لا يفتق
 العقد ان يكون المال كمنه في نفسه فهذا الشرط نوعي سببا فساد لان اذا كان في منفعه كان
 مفيدا فلو اعتبره بغيره من حق المصنف فاقبض لا يفسد العقد ففسد ولو اشترى عبد على ان يعتقه لانيوز
 خلافا لثانيه لان شرط لا يفسد العقد ولا يلزم فيه ان ازاله ملكه والسبع بوجوب ثبوت الملك وانه
 منفعه للمعتود ففسد العقد فان اعتقه مني المصنف ان اعتقه له وانه عند المهر وعند ما فسخه لان الاعتاق يزيل الشرط
 الفاسد فكيف يجعله صحيحا فيكون العبد مقبوضا بحكم عقد فاسد فلو لم يفسد لان شرط الاعتاق
 يلزم العقد من وجه دون وجه في حيث انه ازاله الملك لا يلزم فيه لان يفسد حكم العقد ومما ثبت ان انهاء الملك
 يله لان نهاية الملك في الاصل بالحق كنهاية الحياة بالموت والشئ يتأكد بانتهائه فيقتل بفساد البيع
 ابتداء ويجوز انهاءه بالذليلين وتوفيرا على التبيين كانه مع التوب نعمة ولو اشترى دابة على
 انها تحلب كذا لا يجوز لان فيه غررا وظنرا او لو اشترى ثوبا على انها حامل لا يجوز وذكر الخزانة كونه لان
 المشروط صفة من اوصاف المسع لان الخبز يخبز سائر اطرافها ووصافها في حق البقعات الحاصلة
 له الام فصار لشرط انها حامل كاشراط انها ذات يد او يهد ويطامر الرواية ان في وجه المشروط
 غررا وظنرا لان لا يدري ان في بطنها صيدا او دمي او لوباع حارية وبشر من عليها جان لان مع شرط ابراة
 عن العيب لان الخبز في نبات ادم عيب السوادية ولو باعها على انها حامل ففسد لا يجوز كالوشرط الخبز
 البهايم وقيل يجوز لان تكون منه بغير ما من العيب وقال الفقهاء ان جمهورهم ان كان هذا الشرط من البايع
 يجوز ويكون ذلك منه بيانا للعيب في لوباع ففسد لا يجوز وان كان من المشتري لا يجوز لان شرطها
 لا يفسد النظر ظاهرا كما في الخبز زيادة صفة مرغوبة عند فساد شرطه في البيع رداوة فيها ففسد لا يجوز ولو اشترى
 حارية على انها ذلت لينة ففسد لا يجوز وقال ابو جعفر كونه وهو الاصح لان هذا منزلة الصنعة وهو الظاهر
 في كتابه والجنان ولو اشترى حارية على انها مغنية لا يجوز لان شرطها ما هو معصية وعي محمد لو اشترى حارية على
 انها مغنية فمهر ما غير مغنية جاز ولا خياره لان شرط العيب وجدها سليمة عن العيب ولو اشترى
 حارية على انها صالحة جاز وان لم يكن كذلك فليس له ان يرددها لان هذا ليس لعيب وعي محمد لو اشترى
 عبدا على ان يطيعه جنسيا لا يجوز لان شرط لا يقتضي العقد والمعتد فيه منفعه وهو من اصل المشتق
 ولو اشترى على ان يطيعه جاز لان شرط مقتضى العقد لان اطعام العبد مستحق على مولاه حكم الملك ولو اشترى
 طيرا على ان يرضوت كذا حنا او حمام على انها تجي من مكان الى مكان او كبتا على ان يظلم او ديك على انها
 مقاد او كلبا على ان يصود لا يجوز لان مع شرط الفوز والخطو وان منى عنه وعي الفقيه لو اشترى كلبا
 او قبرا على ان يصفط فهو جائز لان هذا صنعة وعي كالملاحة في الوابة والجنانية في القلعة وعي محمد
 لوباع ثوبا على ان يصفوت فهو جاز ولو اشترى دارا او بشرط مع الدار الفناء لا يجوز لان الفناء لا يصير ملكا
 للمشتري باع ارضا وشرط ان احدث المشتري فيها حدا او شيئا ففقدت فالبايع ضامن للمشتري بذلك

شرط على البايع

شرط على المشتري

لان البايع لا يضمن الخبز وما شاكله واما يضمن البناء والعوس والزرع وذكره المسعودي ولو اشترى
 عبدا وشرط على البايع ان يدينار من العبيد فالبايع جاز لان مقتضى شرطه ان يدينار من العبيد ولو اشترى ثوبا
 قال بغيره على ان اصط من ثمنه كذا جاز ولو قال على ان اصيب لكره كذا لا يجوز لان مقتضى شرطه ان ياصيب
 العقد فكونه بغيره ايراد المحطوط ولا كذلك التوبة ولو قال على ان يصب لكره كذا لا يجوز لان مقتضى شرطه ان يصب
 قبل الوجوب لا يكون بغيره فكونه صطا لا الخط سائر ان مع باور المحطوط ولو اشترى ارضا على ان ياربها
 على البايع لا يجوز لان شرطه على البايع قضاء دين المشتري وهذا شرط مفيد للسبع واما شرط بعض الخراج على البايع
 بشرط ان شرطه على البايع شيئا من اراج الصلح فالبايع جاز وان شرطه عليه شيئا زائدا على اراج الاصل فالبايع جاز
 لان شرطه ان لا يج على المشتري محذو الطم وهذا ثابت بدون الشرط رجلا اشترى ارضا من اراج درهم واربعا من
 درهم فان كان المشتري عالما به فدا السبع لان شرطه ان لا يج على المشتري بعض فراجا وهذا شرط مفيد وان لم يكن
 عالما به جاز ولا خياره لان المشتري على طي ان ابراهم درهم فلم يكن هذا سببا بشرط ان لا يج عليه بعض فراجا
 معني وان قال البايع ان ابراهم كذا ولم يكن شرطه في العقد ففسد لان مقتضى شرطه ان ياربها فان كانت شيئا بعدونه التمس
 عسالة الخيار حكم العيب والافقة باع ارضا فاجبا بغيره وراج لا يجوز اما علم المشتري بذلك ولا لم يعلم
 جاز ولا خياره ولا يجوز صفتها في صفقة خزانة لعل اسك هذا على ان يفسد هذا ولا سبعا في سبعا
 ان يقول بغيره بغيره او بغيره بغيره ولا شرطه في سبعا لعل ان يقول ان اعطيني المني حالا فبالفان
 اجلت شرطه فبالفان يارون على البايع ان يرضى عن شرطه في سبعا وعي صفقي في صفقة ولو قال بغيره
 هذا العبد بالفان على ان اسك هذا الاخر بياض دينار جاز للسبع علمه لان مقتضى شرطه ان ياربها فان كانت شيئا بعدونه التمس
 ابيك هذا على ان ابيك هذا الاخر ففسد البيع لان الثاني عند مشروط في البيع الاول وان الوجه الثالث فهو
 على بلته او به احد ما كل شرط لا يقتضي العقد وليس فيه منفعه لاحد بل فيه منفعه لغيره ففسد البيع
 ثوبا او دابة بشرط ان لا يبيع ولا يسه او يطعمها بشرط ان لا ياكل ولا يسه فالبايع جاز لان مقتضى شرطه ان ياكل ولا يسه
 الكبره وعي الكون ومورواته على ان يفسد لان مقتضى شرطه ان ياكل ولا يسه فالبايع جاز لان مقتضى شرطه ان ياكل ولا يسه
 فصار حصول المنفعة وعدمها سواء وجه ظاهر الرواية ان مقتضى شرطه ان ياكل ولا يسه فالبايع جاز لان مقتضى شرطه ان ياكل ولا يسه
 ما به بل فيه منفعه لغيره ففسد البيع لان مقتضى شرطه ان ياكل ولا يسه فالبايع جاز لان مقتضى شرطه ان ياكل ولا يسه
 منفعه ولا يضره لاحد باع طعاما بشرط ان ياكله او يطبخه او يوبا بشرط ان يلبس حانبا بغيره ذكر
 ابو يوسف في الاما والحسن في الجود لان مقتضى شرطه ان ياكل ولا يسه فالبايع جاز لان مقتضى شرطه ان ياكل ولا يسه
 الا انه لا يجي الاكل ولا يلبس بشرط ان لا ياكل ولا يلبس ففسد لان مقتضى شرطه ان ياكل ولا يسه فالبايع جاز لان مقتضى شرطه ان ياكل ولا يسه
 لمشتري جاز بشرط ان يطعمه او لا يطعمه دون عي الكون ان لا يجوز لان مقتضى شرطه ان ياكل ولا يسه فالبايع جاز لان مقتضى شرطه ان ياكل ولا يسه
 كان حكمه وجوب الوطى والسبع لا يقتضي البيع فيه منفعه وهو من اصل المشتق ففسد لان مقتضى شرطه ان ياكل ولا يسه فالبايع جاز لان مقتضى شرطه ان ياكل ولا يسه
 او لا يقتضيها وعند المهر ان شرطه ان يطعمه او لا يطعمه او لا ياكل ولا يلبس ففسد لان مقتضى شرطه ان ياكل ولا يسه فالبايع جاز لان مقتضى شرطه ان ياكل ولا يسه
 لان ان شرطه ان يطعمه او لا يطعمه او لا ياكل ولا يلبس ففسد لان مقتضى شرطه ان ياكل ولا يسه فالبايع جاز لان مقتضى شرطه ان ياكل ولا يسه
 لان لا يستوجب على نفسه شيئا وان شرطه ان لا يطعمه او لا ياكل ولا يلبس ففسد لان مقتضى شرطه ان ياكل ولا يسه فالبايع جاز لان مقتضى شرطه ان ياكل ولا يسه
 مصرع ومثل هذا الشرط لا يفسد البيع عند وعند المهر ففسد لان مقتضى شرطه ان ياكل ولا يسه فالبايع جاز لان مقتضى شرطه ان ياكل ولا يسه
 بشرط ان لا ياكل كج ان يكون السبع كالمشتري جاز بشرط ان لا يطعمه او لا ياكل ولا يلبس ففسد لان مقتضى شرطه ان ياكل ولا يسه فالبايع جاز لان مقتضى شرطه ان ياكل ولا يسه
 لوجب منفعه لغيره المتعاقدين والبيع لا يفسد البيع بشرط ان لا يرضى اجنبيا لان مقتضى شرطه ان ياكل ولا يسه فالبايع جاز لان مقتضى شرطه ان ياكل ولا يسه
 له قبضي فيلغو الشرط وذكره المسعودي لو اشترى عبدا على ان يدينار من العبيد فالبايع جاز لان مقتضى شرطه ان يدينار من العبيد

ما لم يشترط

انهايات ونزك شربا بله ارضه وعليه دين ولا مال له غير قال ستمان حوص مصرح وبيله الماد من شربه سباع
فقط دينه وانما يكن الحوض مملو من ماء الجوز في الصنف في افقته قبل ان يسلم اوله ثم باع جاز
والبايع لم يسلم الجوز لان الجوز ينفى بالذوب والماء ينفى في الارض فيقبل التسليم النقصان على البايع فيقف
حصته من الثمن وحصته من الجوز فيصير حصته البلية من الثمن الجوز وبعد التسليم النقصان على المشتري فلا يقدر
من الثمن والصحيح ان يجوز بيعها قبل التسليم وبعد ان يسلم المثلث ايام وان يسلم بعد ذلك ايام لا يجوز لان النقصان
البيسر لا يخرج به لانه لا يملك من الثمن لتعامل الثمن والنقصان الفاضل به جرح لانه فطام من الثمن والفاضل منها
بله ايام وله خيار الرطب اذا اراها حين يسلمها قبل ان يسلم ايام وقال الفقهاء ابو بصير يجوز بيعه بكل حال لتعامل
الثمن فانما الثمن اعتادوا مع الجوز وان كان لا بد من ان يذوب وينقص في البيع والتسليم القليل
بترك التسليم فلهذا ساع الماد في الحوض اذ لم يكن مصرحاً ببيع الجوز لانه لا تعامل في الثمن فيه ويجوز بيع
الرطب والبعد والاسفاج به فلهذا قال الشافعي لانه متعبر به فاما الثمن اعتادوا الفاء في الارض لا لشكنا
الرطب فكان مالا وبجاسته من الكلدون الاسفاج ولا يجوز بيع العذرة وجميع الادوية والاسفاج به المالم
يخلط بالرطب لان الثمن لا يسفح في رايته كانت خالصة وانما يسفحون بالخطوط بالرابطة الحلة اذا اختلط
بالجوز كالحل والفاق في الثمن والحيث في ثمنه ببيعهم اذ ابيعوا مالم يغلب عليه الجوز او يستويا لانه يخلط الاسفاج
به فمما سوي الكلدون في الثمن ويجوز بيع الرطب والبطر والخرمار والرف والرز والخرم في هذه ايام
من كس صفته وعندها لا يجوز بيعه ولا يصفى متلفه لان هذه الاشياء اعدت للمهر والفساد ولا يستعمل الا لان ذلك
غالباً فكان الله فيها من ثمنه الحبة وسقوط نفوسها كما لم يسهل ان الفاء في استعمالها للمهر المعصية والانتفاع بها
بحكمه اذن مطلق لشرعها بان يخلط فانه شيا او صنفات الجزاء وكذا ذلك فقلت مستغففة وشرعاً فقلت
مالا لانه المعصية والحماة الطمينة ويجوز بيعها ولا يصفى متلفها لانه حرم شرعاً لقوله ان اسرع اذ ادم شيئا من
بيعه واكثره وهذا اشارة الى سقوط الحلية والنجوم لانه حرمها ما ثبت وطعاما وانما سب بدليل محقق الذي
يوجب العدة والعلم فعلمنا بالحكمة احتياطاً والاحتياط انما لا سقط من ثمنها ولا حرم بيعها لانه حق العدة وحق العدة
محتاج لاثباتها دون استقامتها ويجوز بيع بناء مكة لانه ملك على احدته ولا يجوز بيع ارضه عند لا يرد وعندها لا ينافي
يجوز وموروثه الحسن في المدة لانه ملك لاربابها فاما الارض باجها خلقت مباحة لملكه للملك لانه قدوم
مكة حرام وسع رباها حرام ولان مكة بمنزلة بالثمن وسع المحترم حرام ما فخر ذر وهو ان وانه اعلم
باب بيع المحرم الصيد ولا يجوز بيع المحرم الصيد ولا بيع الحلال الصيد
الحرم لانه محرم عليها بالثمن حلاله في الحرم تباعاً صيداً الحلال عند لا يرد ولكن يسلم بعد ما خرج الى الحلال
وعنده لا يجوز لانه ممنوع عن الموصى له بالثمن في الجوز الرمي الى الصيد في الحرم ان يكون ممنوعاً عن الموصى له
باب بيع له انما البيع ليس بتعرض له حراماً وانما يظهر اثره فيه شرعاً فلهذا منع عنه الادوية انما هو من هذا الصيد
جاز البيع ووالا امر بالذبح فاوفا ان يجوز او لو احرم وفيه صيد لغيره فباع ما كلفه وموهله جاز وفيه على
التسليم لان امره ما منع من رد الوديع وعليه الجواز ان يملك لانه وفاءه بالاسك فلهذا برأى النقصان الا بالار
ولو وكل حرم حلاله مع صيد فباعه جاز عند لا يرد وعند ما السع باطل كما لو وكله سلكاً فاسع الجوز فباع
جاز عند فلهذا ما ياتي في موضع السواد ذكر الحسن في مناسكه لو كان احد متعاقدين السع في الصيد حراماً
لا يجوز السع والهبة والصدقة لانه ممنوع عن غنمك وملكك ولان كانا هلالين سطر الموضع الصيد اذ كان في الحرم
والمبتاعين في الحرم وان كانا في الحرم واحد ما جاز عند لا يرد فلهذا الجواز ما ساء وان اوفد الصيد في الحرم
ثم افرض منه فباعه في الحرم حلال ولو محرم لا يجوز السع لانه لا اوفد في الحرم صار من صيد الحرم فاذا افرض

في

في

فقد اخرج حصيد الحرم ولما ذاب ارساله فوقع البيع على صيد الحرم فلم يحل له في الحرم باع في الحرم صيد الحرم
من حله وانما اخرج من الحرم الى الحرم سلم وذكره المتفق حلال باع من محرم صيداً اقتضا بردي البايع
ويأخذ الثمن لانه وقع السع فاسد او على المشتري الجواز لانه عوضه للملك حيث رده عليه وذكره بن غياث
لو باع الحلة صيداً ثم احرم او كانا احداً في صيد المشتري به عيباً ليس للمشتري رده على بايعه ولكنه برحق نقصان
حصته العيب الثمن وانما المشتري افرضه في كل البايع لان الاحرام مانع من الرد الجاسع لمشتري الركيد
صيداً فلم ينقصه في اهرم البايع او الوكيل بطل البيع كغيره انما يتبايعا الحزم لم يسلم احد منهما قبل القبض فاما لو لم
الامر بطل ايضا عند ما لم يبطل عند لا يرد وباعه المشتري الصيد فان قبض الوكيل فبات في يده لم يلزمه الجواز
لانه ليس بمحرم وان سلمه الى الوكيل فبات في يده لزم الوكيل جواز لانه صار متصرفاً بالثمن اليد عليه وكذلك
ان حل من احرام ثم مات في يده لانه فلهذا انعقد جناه فلهذا برأى ضامه الا بالارسال **باب**
بيع الرعام والسباع ويجوز بيع جميع السباع والطيور معلما كان او غير معلم وقال الشافعي
لا يجوز بيع الكلب والخنزير والاسد والهيكل قولنا لان هذا حيوان مستغف به اصطفاً او حرام فكان مالا
وبجاسته المحل ما يترافى في الحرم تناول والاحتباب عنه صوناً لنفسه وثباته عن التمسك لانه يحرم الانتفاع به
اصطفاً او حراماً وعن ابن ابي عمير ان لا يجوز بيع الكلب العقور لانه مأمور بقتله مني على امره وعن محمد بن
جوز ببيع ويصفي متلفه ويجوز بيع الفيل لانه مستغف به من غير الجوز والركوب وفيه مع الزود وروايات
عن الامام في روايه لا يجوز لانه مستغف به انما هو للثمن وهذه جهة محظورة وفي روايه يجوز وفي الحمار
لانه مستغف به لانه امكن الانتفاع بجلده ويجوز بيع لحوم السباع والحمر المذبوحه في الرواة الصحيحة
لان الحوم طاهر وهو مستغف به من حيث اكل الكلب والسناور كحله في لحم الحمار لانه لا يجوز ان
يطعم الكلب والسناور وفي روايه كتاب الصيد لا يجوز بيعه وعلى هذا الرواية لا باع له ان يطعم كلبه
وسناورين فقد جعل لحوم هذه الاشياء محرم العين كالميتة وكذا لو باع كلباً مذبوحاً جاز لانه مستغف بجلده
ولحمه لانه طاهر ولا يجوز بيع لحوم السباع الميتة لانه نجس ليس له ان يوكله الكلب والسناور لان الكلب
والسناور يرفع اسفاجه والاسفاج لا يستغفوا من الميتة بئى ولا يلى شيها بعد الذبح ان يذبح ويرجوه
او يسفح به في دبره او يديه او الجواحه يثني من الدواب ولا يلى ببيع اذ ابيعوا ولا يجوز بيع جلود الميتة
قبل الذبح ويجوز بيع الدابة يبيع عظام الميتة وعصبها وعقربها وصرها وبرها وفنها والانتفاع
بذلك كله فلهذا قال الشافعي لانها طاهرة ما ياتي في الصلوة ولا يجوز بيع شعر الادوية والانتفاع به وعن محمد بن جوز
الانتفاع به لانه طاهر وحرمة السع لا تفرام الادوية لا تفرام جملتها وحيثما الرواية قوله انما هو اصله والمنفعة
وهو ان تصدق شئ من ثمنه لنفسه لانه يبيد ولا في ثمنها تابة وابتداء من الادوية والادوية خلق مكرماً مستغف لانه يجوز
ان يكون شئ منه مستغف لا ولا يجوز بيع لبن نبات ادم حله فالتشافعي وهو معروف ولا يجوز بيع شئ من الخنزير ولا يجوز الانتفاع به
لحواض لان فيه ضرر لان ذلك الحلال لانه يغير ولا ضرر في البيع السناور ولا يجوز بيع هوان الارض كالميتة
والعقرب والوزع والقطا والقناذ والقصبه ونحوها ولا يجوز الانتفاع بها لانه عم سيد على الصدق بجلده
في دوافعها عنه وفار خبيثة من الجنايت وذكر الناطق في اجنبه كما ابو داود يجوز بيع السرطان والحفاه
والصنادع حار حيوته وانما كان ميتة لا يجوز بيعه ولا يجوز بيع السمك الطازج ويجوز بيع الجراد لان ما كور ويجوز
بيع العلوق هو الصيغ لانه الثمن يتولونه ويحاربونه اليه وكذا الواساير انما ليس عليه العلق جاز
بالا اتفاق لان العقد ورد على العدة ولا يجوز بيع النحر وعما محمد بن جوز اذا كان مجموعاً وموقفاً الشافعي لا حيوان
مستغف به متور وانما لم يوكله كالحمار لانه ان النحر غير مستغف بنفسه بل هو مستغف بما يدر منه وسواه

في

في

في هذه المسألة
بما هو عليه في
الكتاب والشرح

قال القاضي ابو عبد الله الدامغانى الظاهر من مذهبه انه يدور لانه من مصلح ملكه فكان من حله الحايطة او نظر
هذه مسئلة احد سبلها واختلفت المرأة من زوجها على هذا الحايطة ولم تقبل بارضته يدور لانه في هذه
تلك كالباع والثاني لو صالح على هذا الحايطة من دعوى ادى ولم يقبل بارضته يدور لانه البناء واما الارض
عند حله فله ما قبله من اداء المسمى دعواه الحايطة فيكون فليكن الحايطة كالخلع فاما اذا تضمنت دعواه بان
ادى الدار فصالح على حايطة من كان له الحايطة بارضته لانه هذا الحايطة التي عازاد على الحايطة وتحت الحايطة بارضته
بالملك المسمى وقد كلف ملكا لا يدور لانه في هذه الحايطة في دعوى المدعى عليه ان كان له وانما ملكه من المدعى الا ان
فلو قدر مات الحايطة من هذا الصلح بطريق التحقيق في الدعوى عليه بدعى المدعى ولو لم يكن دارا كحيطان او قنطرة
وعلى حيطانها جذوع للبايع ينظر ان لم يشترط ترك الجذوع عليها في رواته لا يجوز البيع لانه فيه ضرر بالبايع
حيث يورم بقطع الجذوع لكن ان نزعها وسلمها اليه جاز كباع الجذوع في السقف وفي رواته لا يجوز البيع
ويورم بالبايع بقطعها تحله في بيع الجذوع في السقف لان بيعه يلحق الضرر بالشرط وهو شرط تسليم المبيع
ومما يلحق الضرر هكاهذا وضرون لانا بشرط ويجوز ان ثبت الشيء حكما وضرون وان كان لا يثبت فصدا
وشروط لعل الوكيل وان شرط ترك الجذوع عليها فلا يجوز لانه لو شرط بتفصيل الجذوع من معلوم لا يجوز
البيع لانه شرط فاسد فاذا شرط استيفاء على التأييد او لا فيلزم لانه يجوز ان يكون ابتداءا فيتحقق فلهذا
الدار على هذه الصفة اصل القسم فيوزن ناله البيع على هذا الوجه كما يثبت لانه الاستبراء وفيه جاز البيع
لا يورم بالبايع بالقطع وان كان الجذوع عليها لا يثبت لانه العيب في المسمى ان يرد مائة ذكرا والشرط من قبل
البايع ليشترط البيع فان كان المسمى على ما بالجدوع فلا يثبت لانه علم بالبيع وفيه البيع فيكون
راضيا به ولو لم يكن اسيار للقطع من وجه الارض وفي القطع من وجه الارض وصوره في المسمى ان يقطع لانه فيه
ضرر باصحاب الارض فله ان يرفع الضرر فقص البيع ومما يختار لانه في بيعه تسليم مائة ذكرا في بيعه بعض الاشجار
المعينة فقطعها المسمى ثم ادعى البايع عليه انكر وقطع بعض اشجاره وانكر المسمى فالفقر فلو لم يمسح وانما ادعى البايع
انه كسر بعض اعضاء اشجاره وقال المسمى لم يكن له منه بد اذا قطعت اشجاره فانما كان على الترخيصة فليعلم
فما انقصان والا فله لانه ما ذوبه ولا باع صنيعه وللبايع اشجار اعضاءها مبرلية في هذه الصنعة
لوم البايع سرفها من الاعضاء وكذا لو وردتها وفيها اعضاء لكونها الا لانه قام مقام المورد وكان
المورد ان باذن سرفها من الاعضاء فكذلك له باع شجره عليه ثم قد ادرك او لم يدرك كخر البايع
على قطع الشجر من ساحة المسمى بذكر الشجر فخر البايع على تسليمه فارعا وكذا لو اوضح بغيره لعله عليها
سوا جبر المورد على قطع البس موات مختار من الرواية لانه لا ضرر لهم في القطع ولكن في النكاح حصل لهم
لفع وحصيل النفع عند واجب رجل شجره سحره ووقرا وقد نبه مائة وقها اشجاره فان كانت تلك
الاشجار بحيث لو قطعت الشجر ينبت صارت مبيع والافله لانها مائة كانت كذلك كانت نائمة
من هذا الشجر فكانت مبيع رجل شجره سحره فقطعها فمعهها لا يصح الا للمطبخ يبيع بنقصان
العيب لانه تقدر الرد الا ان باع البايع مقطوعة رجل شجره اشجاره للمطبخ على ان كانا
وقرنا للمطبخ فمما قطعها وجدها اكثر فالزيادة للمسمى لانه هذا وصف للشجر وسوطه وغلظه
فيطبخ له الزيادة كالزيادة في الثوب المسمى باب بيع نصيب
من المسمى في رزق بين رجلين لم يدرك في ارض بينهما او حايطة بين رجلين او حايطة بينهما
وعليه فرباع احد من نصيب من الذرع والحايطة والشرط فله ان يخلو اياها باع مع ارضه ومع النخل او
او بدو ارضه وتخلو ولا يخلو اياها باع من اجنبي او من شركه وان باع نصيب من الذرع

والحايطة

والحايطة مع ارضه او من المسمى الترخيصة لانه لا يخلو اياها باع من اجنبي او من شركه وان باع نصيب من الذرع
فله ان يخلو اياها باع نصيب من ارضه وتخلو ولا يخلو اياها باع من اجنبي او من شركه وان باع نصيب من الذرع
او من المسمى لا يجوز لانه لو جاز كان له ان يطالب شركه بالقطع والقسم في القلوع ولهدم الجدار فضرر شركه بذلك
وكذا الوبايع نصيبه رضا شركه لا يجوز لانه قلعه وهدم ضرر الانسان لا يجبر على حله الضرر وان كان
كله لرباع نصيبه من رجل لم يجوز لانه يطالب المسمى بالقطع والهدم فضرر البايع فمما لم يبع وهو النصيب الاخر
فصار كبيع الجذوع في السقف تحله في مالو باع عرض الدار واما البناء جاز وان تقدر البايع حيث يورم رفع البناء
لان هذا الضرر انما يلحقه فيما موقوف بتسليم ما موصلا لانه البناء يقع للعرضة وله يعتبر كالوفاة في اسيار ارضه الغير
باسم يوم بقلعه وهذا كل واحد منهما اصل فيعتبر واما باع نصيب من الذرع والحايطة والشرط فله ان يخلو اياها باع مع ارضه
الضرر وفي رواته لا يجوز ومما يختار للفقهاء في البيع لانه البايع يطالب المسمى بقطع ما لم يكن منه ليعبر نصيب
من الارض ولا علة ذلك الا بقطع الكل لانه الذرع في اطراف الارض متغايرة وكذلك الترخيصة في قطع الكل تنضرب
المسمى فيما لم يشترط وسوق نصيبه وكذا لو كان الذرع بين ربا الارض وان كان فباع ربا الارض نصيبه مما كان
لا يجوز لما بيننا ولو باع الاكار نصيبه مما ربا الارض جاز لانه يمكن التسليم بدون القسم فله يتصرف ارضه مما ربا الارض
بين رجلين باع احد من نصيبه من البئر بطريقه في الارض جاز البيع في البئر ولا يجوز في الطريق ومما يصح لانه باع
جزء شايخ من بئر مشتركة جازين وبيع جزء من الطريق المشترك يتوقف على اجازة صاحبه فالم يقع نصيبه من الطريق
فاسد بل يدانه لو اجاز شركه جاز البيع في الكل فلا انقضاء البيع جاز في الكل في القسم في البعض لا يوجب
فساد البيع في الباقى كالو باع عينا في نصيبه وان باع نصيب البئر بغير طريق جاز لانه باع نصيبه مما في مشتركة
ومما لا يحتمل القسم فلا يحتاج السكينة لا قسمين فسمي ارضه مع شركه وقسم البئر مع شركه فله يلزم
مونة القسم من تنفله تقدر به شركه ومما قد روي على تسليم البئر الى المسمى لانه الطريق للبايع في ارض المسمى
بالمورد فيمنع فيمنع بينه وبين المبيع تحله في مالو باع نصيبه مما في الدار المشتركة لا يجوز الا رضا صاحبه لانه
يحتاج شركه لا قسمين فسمي مع شركه في الدار وقسم مع شركه البئر وقسم نصيبه في ذلك ضرر عليه وكذلك
في الطريق يحتاج الى قسمين ارضه مع شركه وقسمه الطريق مع شركه في مالو البائع المسمى نصيبه مما البئر مما في منسقى
ان لا يجوز على ارض الروايات الظاهر على ارضها ان المسمى لا يصح قابضا للعقار ما لم يدرك منها اقل البايع
بينهما وبين المسمى فلهذا لا يجوز بيعه لانه لا يقدر على تسليمه وعلى من رواته السواد ان لا يتولى بشرط
والحيلة تكفي للقسط فلهذا لا يجوز بيع المسمى مما غيره لانه قادر على تسليمه بالحيلة وانما يدرك منها باع نصيبه من
الشجر دون الارض بغيره ان شركه ان كانت الاشجار بلغت اول قطعها جاز لانه الشجر لا يتصرف بالقسم وانما
يبلغ لا يجوز لانه تقدر بالقسم رجلا بينهما صنف طعام فباع احد من نصيبه فانه جاز والى كله لانه باع صنف الباقى
واجاز شركه البيع فلهذا البايع نصف قدره وانما يجوز باخذ نصف المسمى لانه لما ملك باع النصيب في
ذلك القدر على الشرك فلم ينفذ البيع في نصيبه لعدم اجازة ولو عجز عن قبضه اياها باع فاجاز شركه فالشجر بينهما
نصفان وانما يجوز واحد نصف المبيع المسمى على بايعه نصف القدر وله الخيار ان شاء اقل نصف المسمى وان
شركه رجله يدركه ان من صنف فباع احد من رجله ولم يدفع اليه ثم باع من الباقى كذا اشجارها ودفع اليه ثم باع
الكر الثاني من الثالث ودفع اليه وهو الاول فانه الثاني فاخذ من الثالث جميع الكرو ويكون بينهما وبين الثاني فاخذ
من الثالث نصف الكرو لانه بعد باع الكرو من الثاني صار الكرو مشتركا بينهما في اصله لانه كان نصيبا لهما
رجله مشتركا بغيره وتواضعا على ان لا احد من رجله وقوله وطلعه وطلعه يدركه ان يذكر ان البايع بالبيع
كله لصاحب البئر لانه البئر اصل وهذا بيع البعير بدنه فيشتت في الارض في البيع وان تواضعا

في نصيبه من الذرع

في نصيبه من الذرع

الصفين نصفين نصفه لشركه فلم يجر شراكل واحد نصفه لانه باع ولا نصفه بغيره لانه باع
 له وجاز فله ان يشتره فله ان يقرض لانه باع ولا يقرض لانه باع ولا يقرض لانه باع ولا يقرض لانه باع
 كالو باعها لانه الملك انما يثبت للمشتري بالاجاز فلو اقرضها لشخص كان ساعيا في بعض ما قد تم به ومنه الاجاز
 ومنه انما يقرض الباع ما يبيع الباع له ولم يوجد بآد
الاقال قال ابو حازم
 الاقال في حق المسافر من بيع جديد في ثياب فان اقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 في حق الكل فان اقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 للفقير والرفيع والعاقب جميع قصد الباع فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 لان يقرضه ان الاقال على كل حال بالترافع وهذا احد الباع فوجب ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 والاقل لا يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 وانما شرط الترافع لانه الباع ثم بالترافع فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 من المثل الاول او اقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 الا اذا شرط بالبيع عيب فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 بمقابلته ومعناه ان يكون النقصان بقدر حصصه وحسب الكتاب مطلق ولو صدرت من المبيع زيادة بعد
 القبض بطلت الاقال عند النقصان بسبب الزيادة وعندنا نكاح الاقال ما سمي به جازين كالباع الجديد
 والزيادة المجردة بعد القبض لا تنسخ الاقال وعندنا ان الاقال لا يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 شيئا من فسخ على المثل الاول او ما سمي به بالكره وحله في جنس او حدث الزيادة من المبيع فهو بيع جديد يقرض
 الفسخ والجمع وان الاقال قبل القبض فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 المنعقد قبل القبض لا يجوز في العقار قبل القبض مع جديد عندنا نكاح الاقال ما سمي به جازين كالباع الجديد
 فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 بالشفع لانه الاقال مع جديد في حق ولو وقع للشفع بالشفع فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 على المثل الاول او جنى فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 الشفعة بعد القبض لا تكون الاقال وعندنا نكاح الاقال ما سمي به جازين كالباع الجديد
 اطلع على عيب بالمبيع لم يرد ما يبيع لانه بيع جديد في حق الباع الاول ولو قبله فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 كالباع لانه المبيع مضمون بالمعنى ولو باع بعد الاقال من المشتري جاز لانه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 بيع جديد في حق الثالث فكيف يبيع الباع قبل القبض ولو اقال الباع المبيع ثم اقال الباع باع الاول الباع جاز
 لانه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 لانه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 ويصح الاقال بلفظين احدهما يعبر عن المستقبل كقوله فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 فلم يرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 على القبول لو لم يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 من المثل فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 بالتعاطي من الجاني فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 وزنه لا يجب على المشتري شي لان كل الباع قام وانما ذهب الرطوبة فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه

استعمال البيع
 على القبول

المشتري عن المثل جاز فان ملك المبيع في يد المشتري لانه عليه لانه كان مضمونا بالمعنى او قد ابراه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 الفاسد او قبضه ابراه الباع من القيمة ثم هكذا المبيع بغير قبضه لانه الباع ابراه القيمة بالمعنى لانه القيمة انما يجب عند الملك
 لان في المثل على المبيع انما يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 عليه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 مع غيره وكذا لغيره ان يشتره وان علم بالقبض لانه المشتري يكون راضيا بالقبض ودلالة رجل باع امته فان ملك المشتري
 الشراء فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 وان لم يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 المثل لان قيام العقد بالمبيع لا ينافي وقيام العقد شرط لصحة الاقال لانها ركن العقد ولو لم يقرضه فله ان يقرضه
 بدم او نائيز او بكره فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 فيرفع العقد ولو تباعا عينا بغير قبضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 لانها اصبحت اقام وموجب يقوم بها العقد ابتداء فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 بان يضاف قيام العقد اليه باول من الاخر والثالث سبيلين لا يرد في الاول ادم ما سبق فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 انفس العقد في العام انفسه في الهالك فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 على التفرقة ويقضي على الاخر بقيمة العبد ونائيز او ادم لانها وقعت على قيمته العبد وهو بيع جديد في حق الثالث
 ووجه الربا في الشرع وهو ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 العبد بغير قبضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 في الهالك حكما بغير قبضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 احد العرضين لانه هلك ادم ما سمي به بالكره وحله في جنس او حدث الزيادة من المبيع فهو بيع جديد يقرض
 نكاح الاقال ما سمي به بالكره وحله في جنس او حدث الزيادة من المبيع فهو بيع جديد يقرض
 على العبد لانه القيمة وانما وجبت القيمة بغيرها وليس لبقاء العقد ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 الربح لا يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 البذل لان بعد ما تقاضى فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 باعها فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 لان الدين ما لا يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 والخط اسقاط ولو كان المثل سقط بالعقد لانه الخط لا يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
 بالعقد لانه الخط لا يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه
القسم الرابع في خيار التنازل
 فيه فصول فصل في خيار التنازل والفاسد وفصل في خيار التنازل وفصل في خيار التنازل وفصل في خيار التنازل
 وحكمه وفصل في الفسخ والافاقه فصل في خيار التنازل وفصل في خيار التنازل وفصل في خيار التنازل وفصل في خيار التنازل
 بحث او بشرط على ان خيار التنازل باطلا فان خيار التنازل باطلا فان خيار التنازل باطلا فان خيار التنازل باطلا فان خيار التنازل باطلا
 ابانما فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه فله ان يقرضه

استعمال البيع
 على القبول

العقد

الخط

خط البيع
 على القبول

وقال سفيان الثوري وابن سهرم ان كان الخيار المشترى يجوز والا فله والعبيد قولنا لقوم ومساكين
بالحيار ما يتفرقا الا بيع هذان معا شرط فيه الخيار فقد انشئت الحيار له ما وانما يجوز اذا كان وفيه معلوما لا يتم
الخيار مع كونه منقوصا ومصادا بحكم العقد ومنشئت للملك انما يجعله مفسدا باعتبار الحاجة لقوله عم لما يزين فقد
اذا بيعت شيئا فقل لا فله به ولا الخيار ثلثة ايام فالحيث ورد بالخيار مدة معلومة وفي ثلثة ايام ففيها وله
على اصل القياس الا اذا كان في معنا موثوقا بالخيار اكثر من ثلثة ايام لا يجوز عدله في ذلك وعند ما وانما يجوز اذا كان
معلوما لا الخيار شرع نظر المتعارفين لغيره من الغرض والظلمة وتتحقق النظر على الكار وقد لا يحصل ذلك في ثلثة
لغاوت النسي في ذلك والتمديد فيكون مفوضا المراهيم اما الخيار مع كونه مفسدا او مافيا الى الحكم العقد انما يجعل
مفسدا للحاجة النسي في الموضع الغني والثلثة ايام لا بد له العذر من تأمل الاستفسار والنظر وفي الغنى اذا لم يكن له ما ورثا فله
الى المجرى من المفسد فيما ورثا ولو شرط لم يفسد الخيار او سقط بوجه او بعت العبد او اعتقه المشتري او احدث فيه ما يوجب لزوم
العقد سلبا فلا فله في الزيادة والناقص ما يوجب الخيار في السنة او في النسي جاز لا الخيار انما شرط للفسخ لا الجاز
وكلاهما انما يتحقق في البدل جميعا فصار شرط الخيار في احد شرطان الا في الاول الحق بالعقد خيارا صحيحا الى الثاني وان
الحق به خيارا فاسدا او لو طافا فاسدا وفيه العقد عند المراهيم وعند ما لا يفسد العقد ولا يفسد الخيار
التحاق شرط الفسخ بالعقد او افساد العقد وابطال الشرط ونقص العاقلة تحت بصيرة ولا يجوز افساده كما هو متفق
عقله ودينه فان اعتبر بقوله كاقصد ولا يجوز الفسخ وقد قصد افساد العقد الى ان شرط الفسخ في
العاقلة قد بطلت الفسخ وبطلت العقد لان العقد معتبر شرعا ولا يقصد للفسخ غير معتبر فاعتبرنا الى ان شرط
الفسخ بالعقد صوابا في اللغو المنفصل للمشتري عند ان ان الخيار ثلثة ايام بعد شهر او بعد سنة فله الخيار ثلثة ايام
وثلثة ايام بعد ان كان له الخيار بعد شهر فله الخيار ايام عدم لزوم العقد قبل عام الشهر وقال ابو حنيفة
في الشهر ولا الخيار ثلثة ايام بعد واعتبار الشرط وكذلك لو اشترى في اخر يوم من رمضان على ان الخيار يومين بعد رمضان فان
وراء الخيار ثلثة ايام الاخر من رمضان ويومين بعد لانه سكت عن الخيار وقت البيع فامكن تقويمه بالخيار يوم العقد ويومين
بعد ومنه ما ذكره العيون ايضا ولو قال البائع للمشتري الخيار ثلثة ايام بعد رمضان فله الخيار ثلثة ايام بعد رمضان
المبسوط لانه على ان الخيار الى الفسخ والبلد ظل العقد والبلد في عدله في ذلك وعند ما لا يفسد العقد ولا يفسد الخيار
لا يفسد العقد ولا يفسد الخيار لانه الغاية لهم لا ينشئ اليه الحكم كما لو اورد ان له رمضان لانه لو اقر على ان الخيار ثلثة ايام
الخيار في جميع العقد فكان ذكر العقد لا فسخ ما وراه على حكم الخيار لا المراهيم اليه فله العقد الا فسخ في ذلك ولا فسخ لان النسي
في النسي لا يفسد العقد او افسار الغاية تحت الحاجة والغنى يترك بالعرف والعادة ففسد الخيار بسقط معاملة ثلثة ايام
صحيحا او بطلان العقد لانه او حرة اما المتعلقا به كما ان يقول لم يفسد الخيار او بطلت او اجرت البيع او رضيت لان الاصل
مؤثر في العقد ونفاذه والخيار شرع محله فالاصل للفسخ والامتناع فاذا بطل الخيار عاد الاصل وسواء لزوم والرضا بالقلب
لا يسقط الخيار لانه صريح لا يطلع عليه العباد فله سلق في المعاملات وكذلك اذا فسخ العقد بطل الخيار ضرورة وذكره
المسند لو قال المشتري ان لم ارده اليك اليوم فقد رضيت لا بطل خيار لان الودع اليوم محتمل فيكون تعليقا للرضا
بالشرط لا محتملا للرضا المحال ولو قال ابطت خيارا عدا او اذا جاز بطل خيار لان بيع الفدا كاي لا محال فكونه محتملا
للرضا واما شرط الخيار بطريق الدلالة وموان كل فعل يوجب جرمه بالخيار ولا يجوز في غير ذلك فالقائم عليه يدرك
ابطال خياره لانه يدل على اختياره البيع واستيفاء الملك في بطل خياره محتملا لغرضه وكل فعل وجب منه في غير
الملك وهو محتاج اليه للتجربة والاستحسان فله يدرك على ابطال خياره لان فائدة الخيار امكان الودع في موافقه بعد الاستحسان
ومن لزوم البيع بالاستحسان من نفوت فائدة الخيار ولو اخرج البائع البيع على ملكه او تبرع او كاتبه او اوجع وسلم او لم يسلم
او رهنه وسلم فهو نقص البيع لان هذه الصفات تفقد الملك فكانت دليل استيفاء الملك ولو كان الخيار

الخيار

الخيار

فعل شيئا من ذلك فهو جازة للبيع ولو عرض المشتري على البيع بطل خياره لان الوض على البيع وان كان محال
في غير الملك ولكنه من الصفات المختصة بالملك فانه لا يوضع على البيع الا الملك او ما يبرهانه غير محتاج اليه لانه خياره والامتنان
فكونه جازا واختيار الملك ولو عرض البائع على البيع والخياره فهو نقص البيع في رده او في حقه في ذلك لان من البيع في
المختص بالملك فانه غير محتاج اليه لانه متى ان فسد على اختيار الملك كذا المشتري في رده او في حقه في ذلك لان من البيع في
بشبه الترخيم ما حيث انه لا يزيل الملك واليد وبشبه البيع ما حيث انه يفرق مختص بالملك بالحقة بالبيع في حق
المشتري وبالمثل ما في حق البائع على ما يشبهين جميعا ولو وهبه او رهنه ولم يسلم يكون من المشتري ايجاب البيع
البائع لا يكون نقصا للبيع في رده لان اليه وادى من قبل التسليم لا وجه لتحقيقه فيكون غير له العرض على البيع
وذلك يكون اختيار الملك من المشتري دون البائع في رده وانما في الاجارة لانه عقد لازم او يوجب في التحقيق
المطالبة للمساواة بالتسليم فيكون على اختيار الملك وكذلك لو وطأ او قبله الشئ من او بطلت الشئ او بطل
اي فسخ الشئ لانه ذلك لا يفسد الخيار ففسد على اختيار الملك ولو لم يسلم المشتري او نظر لما فسخ الشئ
لا يسقط خياره لان النسي محتاج اليه لانه متى ان فسخ البيع ليس هو وضو نسيه محتاج الى النظر الى الفسخ في ذلك
بما عند الحاجة كانه في القابل والطيب فلم يجعل دليل الاختيار وكذلك لو نظر الى سائر اعضائها بشئ من لا
يسقط خياره لانه محتاج اليه لانه متى ان فسخ البيع ليس هو سائر اعضائها او نظر الى فسخها لاني شئ من لو نظر الى
سائر اعضائها في شئ من يوجب اسقط خياره لانه محتاج اليه لانه متى ان فسخ البيع ليس هو سائر اعضائها او نظر الى
اختياره الملك ولو وطأ غير يسقط خياره لانه ان كان زنا فهو جاز في الجور وان كانا بشبهة فقد وجب له
فانه زيادة من فصله فيمنع الرد ولو وطأ البائع والخياره فهو نقص البيع ولو قبلت الامانة المبيعة المشتري او
لمس اختله ساقط يكون المشتري لزوم البيع عندهما وعند محمد لا يلزم الا اذا لم يفسد العقد في رده او في حقه
المطلقة اذا فسخت ذلك كان رده عندهما فاسدا لم يفسد الخيار لانه لا يفسد الخيار لانه لا يفسد الخيار لانه لا يفسد الخيار
بذلك المحاربة ابطال حكمه لانه لو لم يسقط خياره بطلت النسي والقبلة ففسد من غير مملوكة وذلك
حرام منها ففسد حكمه للمحرام فيسقط خياره حصة لانه يفسد الحكم اذ صيانة للملك في الحرام واجبت ولا يفسد
والردع والمشتري كان يبركه وسوقه على الاصناع فهو رده واختياره لانه يكون رده لانه ولو دهاها
لما فسخ لا يفسد خياره لانه لعل انما دهاها الى الوض لانه متى ان فسخ البيع ليس هو سائر اعضائها او نظر الى
قبله بشئ من انما يلزم السع اذا فسخ المشتري انما فسخت بشئ من الحكم يلزم المشتري فوقف لزوم على اقراره لا يفسد
الخيار ولو كان الخيار للمشتري فاستخدم او ركب او لم يسقط خياره لانه ذلك من محتاج اليه لانه متى ان فسخ البيع ليس هو
وقوتها والمطول النوب وعرضه وان يفسد ملكه في الجملة فانه يفسد ملكه وان زاد على اللبس والركوب من سقط
خياره وكذا لو اتخذ من غيره في نوع واحد ولو اتخذ في نوع آخر لا يسقط خياره لان الخدمة انواع فكلها لا يفسد في نوع
اخرى محتاجا اليه لانه متى انما الركب في اللبس في نوع واحد فلم يكن الثاني في حاجته اليه لانه متى انما سكره في طامه لانه وانه
ولا يفسد في شئ من الركب او اتخذ في نوع واحد لا يفسد خياره لان الاختيار والامتنان لا يحصلان بفعل من الاختيار وذلك
وقع الاتفاق انا الوجه الموقوف ذكره عادة لها وذلك لا يحصل الا بالمره الثانية لان العادة مشتقة من العود فله في النوب
لان الغرض يحصل بالمره الواحدة ولو ركبها في نوع او سواها فله على ساقط خياره لانه غير محتاج اليه لانه متى ان فسخ البيع ليس هو
او سفسها او لشم في لهما علفا لا يفسد خياره لانه انما قد سفسها اذا لم يمكن الرد والسق والعلف لا يفسد لانه
حسنة في فروق الرد وانما يمكن رده وانما الركب بطل لانه غير محتاج اليه وكذلك الركب لم يفسد لانه كان في ردها
واحد لا يفسد وانما كان في عدلين بطل لانه لا حاجة الى الركب في السير الكبير السواد ولو دهاها او ركبها
ففسد ردها لانه نقص في ردها ولو فسخ حواله الدابة او افسد ما عوفها فليس برضا لانه انما هذا امر انصت

الخيار

الازالة بمنزلة العلف ولو سكن الدار المبيع من او سكنها جده باجر او بغيره بطل خياره لان السكن غير محتاج
اليه لانه متى اعلنا صله فيه الدار للسكن عرف بالنظر اليها وكذا لو لم يشرها بالتطبيق والتجصيص او اقرت فيها
بنا او سدم شيئا منها سقط خياره لان من الصفات ديد اختيار المالك لو سقط عايط من غير صفه احد بسقط
الخيار لانه اسقط المبيع ولو كان فيها سكن باجر فتركه المشتري واستأجر الفلحة منه بطل خياره ولو كان في الارض حوض
او بئر ففناه او هصد او قصده شيئا او صرم الخد او لم يجر الخد بطل خياره لانه يعرف فناء ولو لم يجر فافطن
فيها البايع والخيار له فهو نقص للمبيع لانه يعرف فناء فكاك ديد استيفاء المالك ان طوى المشتري ليعلم مقدار طيها
والخيار له بسقط خياره وقدره بمقدار يوم وليلة لانه محتاج اليه لانه متى انزل في ذلك سقط لانه لا يجر له
الا ان المالك جاز فبذل على اختيار المالك ولو كان الخيار للمبايع فابرا المشتري من الثمن او لم يشر به منه شيئا او ساومه
فذلك اجاز للمبيع ويصح ابراه و هبه لانه هذا لا يصح الا ان المالك كان اختيارا له ولان المشتري بالثمن شيئا
مما عجز لم يصح الشر او لم يصح البيع لانه السراة فوق المساومة في الدلالة على اختيار المالك ولو قبض الثمن ففقد فيه لم
يكن ذلك اجاز للمبيع لانه لا يجر عليه رخص عند الفسخ لان الرخص والدواينة لا تسعنا في الفسخ فلم
يكن الفرق فيه ليدان اجاز السعاباع عبد الله ان البايع بالخيار فاذا لم يجر الخيار لا يكون هذا نقضا للمبيع
الا ان يلحقه دين ولو اقصاه بعد ما حقه دين لم يجر لان الرخص اقرت به من المشتري باع عبدا بانه بالخيار لم يجر بعد
ان دخلت الدار فانت حرم لكن هذا نقضا للمبيع وكذلك لو كان الخيار للمشتري فحلف بذلك لم يكن اجاز لان الغلق
يعرف يقوم بالخالف لانه المخلوف بعقده ولم يجر مضافا الى المالك فله بدله على اختيار المالك قال ابو ابراهيم لو لم يشر
شاه او يجر على ان بالخيار فاختار بطل خياره لانه يعرف فخص بالمالك وان عجز محتاج اليه وقال ابو يوسف لا بطل
ما لم يشر به اللب او يستهلكه لان الحلب محتاج اليه لانه متى لم يشر به لم يجر على ان بالخيار فوفقت فيها فانه ثابت
فرج المشتري عنها عشرين ولو اقرت على خياره وكذا لو شتره من البشيرة ووضعه ودوابه ليظهر ان كثر الماء لانه محتاج اليه
ولو سعة وزع على بطل خياره لانه غير محتاج اليه لمعه قدر الماء قال ابو يوسف لو وقعت فناء فانه ميتة او قطع بول او غار
ما وهب بطل خياره لانه يبيع المبيع عنده وذلك بطل الخيار وان لم يخصه اية عاد او الما كما كان في خياره لانه زال
العيب واما سقوط الخيار بطريق القرون فانواع منها اذا مضت من الخيار بطل خياره لان الخيار موقوف بها
فيهي الخيار فزوت ومنها اذا مضت من الخيار مدة لزم السع ولا يورث الخيار حله قال الشافعي لانه الخيار
دابة ومشيته فيبطل بغيره لانه صفة وبها الصفة بعد ذهاب الموصوف فله يثبت الخيار للموثر استاذ
لان الشرط لم يبنوا له وخياره لا يورث ذكره في كتاب الجمل وكذا رواه الطحاوي والكرخي عن اصحابنا وبان الخيار لا يورث
يورث يقوم مقام الموثر في العرف الذي هو محل الفعل لم يثبت الخيار للموثر ابد القيام بسبه ومو العيب او عين
المبيع من غير ذلك سقط الخيار بامونة مفعلة الموت بان اعطى عليه او جرد من الخيار فمضت المدة لان
الخيار بسقط مضمنا محله بالبيع على الخيار فلم يزل افاق في المدة فهو على خياره لان مكان الفسخ والاجاز وكذلك لو وقع
ناجا في مضت المدة ولو سكر كس لا يعلم في مضت المدة لم يذكر في الكتاب وقالوا الصبي انه سقط الخيار لما قلنا وان
ارتفع العلم المدة فبطل خياره لانه لم يجر على الاختار مطلقا فكاك ابقاء الخيار فائدة وان اجاز علمه وان في يوقف
عندك ووعدهما انفذ لما عرفت السير واذا هلك المبيع في مدة الخيار يدا البايع فانه ينفذ العقد فيبطل الخيار
فزون لانه كما كان وان سكره بد المشتري فان كان الخيار للمبايع سكره بالقيمة لانه الفسخ العقد وسكره على المالك البايع
الا ان كان مقتوصا بجره البيع والمفتوح على سوا المبيع مضمون بالقيمة فكذا من ان كان الخيار للمشتري سكره
بالثمن وعند الشافعي بالقيمة والصبي قولنا لان المبيع يبيع مضمون قبل المدة لان موث كرمي وهذه
كل قاي لا يثبتك على عدم عيب لانه بنا على سبب موثر فيه عاد وهو السبب المقتض لا الهه

كلمت

يكون عيبا ولو كان المبيع عبدا قابض او دونه ففقط في البحر يبيع مضمون قبل سقوطه والباقي باع مضمون
الوقت كما كان محله للمبيع فكان محله للمدة قام ولو تناقض ثم منعك المتبايع في يد المشتري فعليه انما كان الخيار له
والقيمة ان كان للمبايع لان سكره استغن الفسخ لانه سكره قبل عام الفسخ انما يتم اذا عاد السع الى البايع
رقبه ويد او قد عاد اليه رقبه لا يد اقل لم يتم الفسخ فاستغن وعاد الامر كما كان للمبايع وقد يقب باجر سماويه
سقط البايع بطل خياره سواء كان المبيع في يد او في يد المشتري لانه الفسخ البيع في الجز الفات يبيع على اجاز
السع في القام لما فيه من نفي الصفقة على المشتري قبل العام وهذا لا يجوز الا اذا رخص المشتري به فله انما فذل
معيبا لو يقب المبيع السع البات في يد البايع وان يقب بفعل المشتري وسوءه يد او بفعل اجني فالبايع على
خياره ان شاء اجاز واذا منتهى لانه لا يملك اجاز العقد القام والفات جميعا لان الفات فات المظنة مو
القيمة والفات المظنة كالقائم ففقدته وانما اراد المبيع وارث الحناية من امرها شاء لان له استغنا ملكه فغمار
كل واحد منهما جازيا على ملكه فاما اخذ من الاجني لا يرجع على احد وان اخذ من المشتري فانه يرجع على الجاني
لان المشتري باء او الصانع قام مقام البايع في حق ملكه البذل وان لم يقم مقامه في حق نفس ملكه الفات لغاصب
الميراث او احد الميراث يد وضمنه المالك يرجع بالصانع على القائل وان لم يملك الميراث فكذا هذا واما اذا كان
الخيار للمشتري فان يقب بطل خياره لم يجر خياره لانه يمكنه اعادة العقد القام وان يقب يد باجر سماويه
او بفعل البايع او غير لزم البيع عجز مما عجز محمد لا يلزم كسار البايع لانه لو لم يجره سكره على الزام العقد
فيقوت فائدة الخيار للمشتري لهما انه لزم البيع في الجز الذي يملك في ضمان المشتري ومعه عليه حصص من الثمن
فيعذر عليه رد البات لما فيه من نفي الصفقة على البايع قبل العام في حق الرد فلهذا العقد فزون ويرجع على البايع
بالارضى لان السع مضمون ففقد فيه ولو لم يجر السع فافلتت الحجة في يد الخيار رد الرد لان الخيار بطل
بالحق الا انه عجز عن الرد لفقد شرطه وموارد كاقبض فاذا زال الح عاود شرط الرد والخيار ما فامكنه الرد وان
يشره على البعض يخر البايع والصد محمد لم يفلتت في يد الخيار ولم يجر رد اية مضت الثلث فلم يجره
بذلك الرد ان يسله الى البايع وان اقلعت بعد المدة لا يرد لان الرد قد صح لصدور من اهله في علمه الا انه
توقف نقاد ملحق البايع لفقد شرط الرد فاذا وجد الشرط في وقت يمكن استيفاء الرد نفذ ذلك الرد ولا يفلت
كالباع الموقوف على الاجاز اذا وعدت الا اعادة في وقت ملك انما البيع صح والافله فاما بطل القاض رده
في الثلث ومو محمد لم يفلت في المدة لم يكن له الرد لان القاض ابطر رده بسبب مطلق لم ينفذ شرط
الرد ففقد قضاءه ولو نقص العقد ومو محمد لم يذمت الح بعد الثلث لم ارد لان الرد قد صح ونفذ
لقيام شرطه ومو كونه صحى كما قبض على البايع منه محل المشتري ومن المشتري شيئا محليا ثم يقب القبض
ثم زال العيب لزم البيع فكذا هذا وكذا نكره خيار الرد في المنقذ ولو لم يشر به بيضا او كونه او فصيله على
ان البايع بالخيار فخرج في الفوخ وصار الكوي مر او الفصيل صا بطل البيع لانه يقب المبيع السماوي فغن
لان ملكه فلو نفي السع في خياره فبطل خياره على الاجاز شارة المشتري او اياه وهذا لا يجوز وذكره الزاكا
انه لا بطل البيع لان المالك يثبت عند سقوط الخيار مستندا لما وقت السع فيمن ان السع فصل على ملكه ولو كان
السع بانا لم يطل البيع وحده المشتري لانه لو نفي البيع لا يلزم المشتري بدوان رضاه فصول قال علماؤنا
البيع بشرط الخيار لا ينفذ في حق الحكم بدستوفت بثوت حكمه على سقوط الخيار وقال الشافعي في قول سفيان
مفيد المالك لم يثبت له خيار الفسخ بسلط صاحبه كانه خيار اردوه والبيع والصبي قولنا لان الميراث
خير فان قبل مبشر العقد خيار مبشر العقد في الحكم وخيار مبشر اصل العقد فقولنا في
بالخيار يثبت خيار مبشر العقد في الحكم فيظهر ان الخيار امتناع حكم العقد في الخيار

الخيار

الخيار

بينهما اصله ما ذكره التوارد في الوكيل بالبيع اذا باعه من رجل وموكله باعه من اخر معا فعند ذلك يبيع الوكيل
 اولى وعند محمد بن حنبل واهل مناه ان شاء اخذ النصف وان شاء باع النصف والوكيل لو باع الاووم
 او المصارف او اشرك الوكيل بشرط الخيار لنفسه او للذي عاقد جاز لان شرطه يحكم الامر والامر مطلق بشرط
 الخيار من باب الاحتياط والنظر فيهم من الاب والوصي ولو باع الصبي مدة الخيار بشرط الخيار وم البيع عند ذلك
 له الخيار ثبت فعلا للعاقدة وقد عجز عن استيفاء موهبه بعد البلوغ لانقطاع ولاية فصار كونه في المدة
 وعن محمد بن ثوبان ثوبان في رواية ينقل الخيار الى الصبي في يلزم البيع باجازه مدة الخيار وعرضا
 ان لم يبيع له الاب كانا باعته ونظر في النايب كقرف الاصله فصار كما ان الاب يكثر وفي رواية عن محمد بن
 الاباجازة في المدة وبعد ما كان ملكه كان باقيا الى وقت بلوغه فله يزور الارضه فصار كان الاب باع
 بعد بلوغه وفي رواية يلزم باجازه في المدة وبطل بصرها لانه لا يمكن ابقاء التوقف بعد المدة لانه لا يفسد
 العقد ويعد ان انا ملكه بعرضه فنفيت البطلان ولو باع المكاتب بشرط الخيار لنفسه ففيه الثلث
 م البيع وكذا المادون اذا جهر عليه المولى الثلث م البيع لانه عجز عن الصرف بحكم الخيار فصار كالموت ولو بشرى
 الاب والوصي شيئا للصبي يدين في الذمة بشرط الخيار م يبلغ جاز العقد عليها والصبي بالخيار ان شاء اجاز
 وان شاء فسخ لانه انقطع ولان الزامها فحان علمها وتوقف في حق الصبي على الاجازة وتكرار بشرى بشرط
 الخيار لموكله باسمه او بغيره فادعى البايع رضى الامر وانكر الوكيل والقول للوكيل بله بين لانه البايع يدعى
 سقوط ضارعه ووصوب الصبي عليه وسوكر ولا يمكن لانه دعوى على الامر دون العاقد والامر لو انكر لا
 يستحق لانه ثابت على العاقدة في حق سقوط العقد وليس باصله فلم يصح الدعوى في حق الخيار في حق العاقد
 اولى وان ادعى الرضا على الوكيل كلف لانه الدعوى توجهت عليه وان اقام بينه على رضا الامر قبلت لانه الوكيل
 استتب خصما على الامر لانه ادعى فقام على الحاضر وموقوف الخيار سبب ادعاه على الغائب الزيادة
 اصله ان الامر اذا خالف ما ثبت الوصف والقدر لم يضر بغيره على الامر لانه يقع له وقد اذناه به وان خالف الى شرط لا ينفذ
 عليه لعدم الزام الفرض العقد اذا لم ينفذ على الامر وان كان ينفذ عليه لانه متصرف بولاية اصله
 لم على نفسه امره بصله ان يبيع ما بشرط الخيار لانه مبيع فباعه ولم بشرط الخيار لانه ينفذ على الامر لانه خالف امره الى شرط لانه
 امره مع غير مزيل للملكة بفساد الارضه وقد لا يبيع مزيدا لم يملكه ولو امره ببيع مطلق فباع بشرط الخيار لانه ينفذ
 على الامر لانه خالف في غير ولو امره ببيع ماله وان شرط الخيار لنفسه فباع بشرط الخيار لانه ماله جاز البيع لانه لم
 يجانح لانه شرط الخيار لانه لم يشرط لنفسه ولو امره بشرط الخيار لانه لم يشرط لنفسه لا يجوز لانه امره ببيع لا يزيل
 ملكه بدو الارضه وان لا يكون للمامور فيه راي وتديره ويكون الراي والتدبير فيه لانه امره بصله وفعله
 يكون له راي وتديره اصله ولله مرتبة فكونه في انفا فان شرط الخيار لانه لم ثم اجاز موهبه البيع جاز عليه دون
 الامر وضار الامر باق في لو اجاز كانه وان فسخ يلزم الوكيل لانه الخيار ثبت لانه بالشرط فصار كخيار
 العيب اذا ثبت بالعقد الوكيل بالشره اذا وجد عيبا بالبيع ورضيه بعد فمابينه وبين البايع وخيار
 الامر على حاله فان رضى به لزم وان رد لزم الوكيل فكذا اذا لم يكن من المشتري اختيار في حاله لزم رده
 فاجاز المشتري ولم يحن ومعه البيع منك على حاله لانه وفعله ضمانه بقض الوكيل وهذا القدر لا ينفذ
 العقد لانه امره بالبيع وليس يبيع خيار الامر فله يبيع اجازته في حق الامر في بيعه المبيع ضمانه فان قال الامر بعد
 امره بالرد واجاز المشتري بصله البيع فالبيع لازم للمشتري لانه البيع استقصى لزم الامر والمشتري ونفذه بين
 البايع والمشتري باجازه ولو قال الامر رده فباع من اخر فبيعه موقوف ان شاء الامر اجاز وان لم
 وان شاء الزم المشتري وبطل البيع الثاني لانه موقوف على اجاز الامر لانه لم يبطل ملكه

البيع بشرط عدم النقد

الامر بقوله رده ولم يخرج عن ضمانه راد
 باع بشرط ان ينفذ الثمن المثلثة ايام فله سعي بينهما يحن وينفخ ان لم ينفذ قبله فالزمن لانه ههنا
 بمعنى البيع بشرط الخيار بل من اذن منه فان الحاجة منها سعي فان ضرر المخلط لا ينفذ الا بهذا او بالمرافعة
 الى الفاض وفيه فذكر ضرر مفضي هذا وفيه الحاجة لا الروي ولنه يمكن قبل العقد فكان الجواز عند شرط
 الحاجة اذن فان كان البيع عبدا قد اعطاه او باعه لم ينفذ في مضمون الثلث نفذ عقره وبيعه لانه هذا
 بمعنى شرط الخيار لانه الاجازة والبيع تعلقا بفعل المشتري وموا الفقد في الثلث ويرك النقد فها ولو اعطاه
 او باعه في خيار الشرط يلزم البيع فكذا اذا ولو اعطاه بعد مضمون الثلث ولم ينفذ الثمن لم يذكروا في طاهر الرواية
 وذكره النوادر وقال ان كان فسخ القبض لا ينفذ عقره وبعد القبض ينفذ ويجعل البيع فاسدا بطله لانه ايام
 بيع تركه النقد ولم يجعله مفسرا لان قوله ان لم ينفذ المثلثة ايام فله يبيع بيسا فثبت للبيع وليس له رضاء
 في تركه النقد في الثلث صار كانه قال يحنك هذا العبد المثلثة ايام فكونت توفيقا للبيع وانه لا يقدر الوقت
 فصار عقره بشرط فاسد ففسد البيع ولو شرط ان لم ينفذ المثلثة ايام لم يحن البيع عند ذلك وفيه رواية
 عن ابي يوسف وعنده محمد بن حنبل ومروان في رواية اخرى ان يوفى كانه شرط الخيار فتحاج الوضوف لا الوضوف في هذا
 وبين البيع بشرط الخيار اربعة ايام على رواية والوفى ان العتق ان لا يجوز البيع بهذا الشرط اصله
 لانهما مفسحة ومساكرة علفت بالمطهرضا وتعلق المقاسمة والمتاركة بالمطهر لا يجوز كالوقال ان لم ينفذ كذا
 فله يبيع بينهما وانما جوازنا ذكره لانه ايام فضا وعرفا ففهموا وراه ردا الى ما مضى في العتق وفي خيار الشرط
 وردت السنة بالزيادة على مائة ايام ومروان في رواية اخرى والحاجة مائة الى اعتبارها ما بينا في حوزناه وتوالت
 جازية على انه ان لم ينفذ الثمن المثلثة ايام فله سعي بينهما فوطها المشتري في الثلثة او في غيرها وضمت
 الثلث ولم ينفذ فالبايع بالخيار بكرا كانت او شيئا ان شاء اخذ ما ولا شيء من عقر او ارش وان شاء الزم
 واخذ الثمن لانه وفي المشتري وجانية لانه ملكه فلم يلزم عقر ولا ارش فلم يمنع الفسخ وانا الحاشي بحج العيب
 بالخيار في المدة وذكر يوجب الخيار ولا يمنع الانقاع برضا البايع الا يرضى انهما لو عايله صحت الاقامة ولو وطها
 اجنبي او في غيرها في وقت ارش او عقر لزم المشتري ولا خيار للبايع لان الزيادة المنفصلة الحاشية في المشتري
 يمنع الفسخ بالاقرار فكذلك بسبب عدم النقد ولو وجد فذكر بعد مضمون الثلثة ايام ولم ينفذ فالبايع بالخيار ان شاء اخذ ما
 وارشها وعقرها وان شاء سلم ما بذكره كله ولنه الثمن لان البيع قد انفس بعد النقد في الثلثة قبل قوت الزيادة
 المنفصلة وحدوث الزيادة بعد لا يوجب بطلان الفسخ ولكن يوجب الخيار للبايع الا ان يرضى على المشتري بالثمن
 الى ان يرد فخر المشتري قبل ارش في البايع بعد العقد قبل التسليم ولو كان المشتري قطع يدها وقضها بعد الثلثة ولم
 ينفذ الثمن فالبايع بالخيار ان شاء سلم ما بذكره كله واخذها واخذ منه نصف الثمن وان كانا اخصر اخصه من الثمن ما نفعا
 الا فخره من عند ذلك وعندهما قسم الثمن على قيمتها وعقرها كانه البايع اذا وطى الجارية المبيعه قبل القبض فالحول
 كذلك فذكر المشتري اذا وطى عند الفسخ لانه هل في البايع عند الفسخ ولو ولدت بعد الثلث وماتت كانه البايع بالخيار
 ان شاء اخذ الولد ومنه حصته من الثمن وان شاء سلم الولد بالثمن حاشا لانه البيع لا يفسخ بعد النقد في الثلثة ما دام الولد قايما
 في يد المشتري لانه الزيادة المنفصلة منه من الانقاع لانه فوات الاصل وبقي البيع فله الخيار ان شاء الفسخ فحسبه من الثمن وان
 لم ينفذ كالمبيعه ولدت بعد البايع وماتت ثبت الخيار للمشتري فكذا هذا للبايع لانه المشتري عند الفسخ يرضى له البايع وكذا ذكر
 لو كان الثمن عرضا او عبدا او حدث ذكره في الثلثة مضمون الثلث فمابين الفسخ اذا كان الثمن دراهم منع الفسخ منها وما لا يمنع منكر
 لا يمنع منها وما اثبت الخيار منكر اثبت منها ولو مضمون الثلث مومرث ذكره كانه صار بشرط الاقرار لانه ما مضى في الثلث انقص البيع
 وعاد كعرض المسكر صاجبه فهو كاي باع عاصيا ومنه ثمانية ايام ففعله العقد فذكره كانه مفسر فكم ثبت الاقرار ثبت هنا

الحاشية

[illegible]

ولما عتق البائع العبد من بعد فسخ صح
احدهما ان البيع العمى لم يحد فكذا اختار

2513

لان المنع اسرع من الرفع واما وقت ثبوت الخيار فوقته عند روية المشتري لا قبلها بل لا يصح اجارته قبل الروية
 ولا يلزم البيع لان ثبوت الخيار معلق بالروية بالنص والمعلق بالشرط عدم قبله فانه ضايقه رضا وقد ثبوت الخيار
 فلم يتصور ابطاله وبهذا قال محمد بن ابي نعيم وادام برضا فبعت دار بحسبها فاخذ ما بالشفعة ببطل خيار الروية
 في الدار الاولى فلو كان كذلك صار الشرط باطلا والخيار صحيحا قبل الروية قبل لا يملك لان الفسخ من موجب الخيار
 كالا حان ولا يملك الاجارة فكذلك لا يملك الفسخ وقيل لا يملك من اهل البيت مكذا دوى مشرب الوليد عن ابي يوسف لان الفسخ كما يملك
 بالخيار مملك بسبب عدم لزوم العقد كالعارة والوديعة والوكالة والشركة وعدم لزوم العقد ثابت بسبب جهالة البيع
 واما بيان انه مطلق ام موقت فافتنوا فيه قبله بانه موقت بوقت امكان الفسخ بعد الروية مع ولكن من الفسخ بعد الروية
 ولم يفسخ خيار الروية وان لم يوجد الاجارة صح ما لو ادله لان سبب ثبوت هذا الخيار جهالة اوصاف البيع بربطه
 اذ اراد قبل العقد بالكونه الخيار والجهالة تنزل بالروية والخيار يسقط بزوال سببه كخيار العيب يسقط بزوال العيب وكذا
 يجب ان لا يملك الفسخ بعد الروية مصله به الزوال سببه الا انه انما يملك مزونه دفع الطلقة عنه عن نفسه هذه المزونه
 يزول بعدها يمكن من الفسخ ولم يفسخ وقيل بثبوت الخيار مطلقا نص عليه في ذوا دوى رستم وكذا ذكر محمد في الاصل وليس
 للخيار في هذا الباب وقت وهو الصحيح لان النص ورد بان يملك هذا الخيار مطلقا والعين في المقصود عليه لو كان النص
 لا يمنع من اجهالة الاوصاف ليس بعلة لثبوت الخيار بل ليدل ان ثبوت الخيار قبل الروية وانما وجدت جهالة الاوصاف
 واما حكمه فهو الخيار من الفسخ والاجارة بعد الروية ولا يمنع ثبوت الملك في البدلين ولكن يمنع اللزوم كخلاف خيار
 الشرط واما ما يسقط وما لا يسقط في خيار الروية لاسقط بالاسقاط صح ما مقصود اياه قال سقطت خيار الروية
 كذا دوى ابن رستم عا محمد بن خلف في خيار الشرط والعيب فانه يسقط بالاسقاط صح ما لانه خيار الشرط ثبت بشرطه ما خيار
 العيب ثبت بقصد مما بالعقد سلمه المبيع فيسقط بطلانها مقصودا فاما خيار الروية ثبت شرعا ونصا بالشرطها
 فيسقط باستيفاء موجه اما بالفسخ او بالاجارة بالاسقاط مقصودا كخيار الرجعة لا يسقط بالاسقاط صح ما يسقط
 بالرضا صح ما اوديله بعد الروية لا قبلها لان خيار الروية لا يثبت الا بعد الروية فلا تصور اناسقطا برضا فضا
 الا بعد ثبوته وسقط بتقدير الفسخ ويلزم حكما ومزونه مثل الروية وبعدها لانه لا فائدة في ثبوت في الفسخ مع
 تقدير فلو لم العقد مزونه ويجوز ان يثبت الخ في حكمه ومزونه وانما كالا يثبت فقدا كقول الوكيل بدوا علم يثبت
 حكما ببيع الموكل وانما كالا يثبت فضا امثال لو باع قبل الروية بشرط الخيار للمشتري او اعطاه اودى ان كان به
 او اجره او رهنه لزم البيع لانه معلق بالمبيع حق لازم للغير ومن مزونه ثبوت الحق للذم من المالك لغير لزوم الملك
 فثبت للذم شرط مزونه ثبوت الحق للذم شرعا ومن ثبت للذم بتقدير الفسخ وكذلك لو رهنه وسلم قبل الروية
 لانه بالتسليم اثبت فضا لازما فانه لا يقدر على الرجوع الا بقضا او رضائا امثال الاول لو باع بشرط الخيار او رهنه على
 البيع او رهنه ولم يسلم لا يلزم البيع قبل الروية ويلزم بعد ما لانه معلق بالمبيع حق الغير عزانه دخله يسقط الخيار
 دلالة والخيار قبل الروية لا يسقط بالرضا صح ما قبل الدلالة اولا وبعدها يسقط بالرضا صح ما وكذا بالدلالة ولو لم يشر
 عدل فخل لم ينع فليس منه ثوبا باطل حيان في الكل لانه لا يملك رد الملبوس والالباء بدونه ما في من يفرق الصفقة قبل
 تمامه ابي شيان لم يشتره لا خيار له لانه لم يشر شيئا قد رآه وثبوته من الخيار معلق بشرط في علم من الاراء يفسد زمان
 بعد الروية قد شغيد فيه السعة فلم الخيار لانه سقط اعتبار تلك الروية ولو قلنا المشتري تغير المبيع وانكر المبيع فالتول
 للمبايع مع يمينه لان المشتري ادعى امره ارضاء والمبايع متمسك بالاصل فكيف منكره اسوم بخارته فراها ولم يشرها
 ثم رآها متغيرة فاشترها ولا يعلم انها كذلك علمه لان الخيار لانه الروية السابقة لا يفيد علمه باوصاف المبيع اذا
 لم يعلم ان المبيع هو الجارية التي رآها فبقي اجامه باوصاف المبيع هذا البيع وكذلك سؤم بحجاب هو دوى وراه
 في قطع المالك منه ثوبا فباع منه ولم ينع ثانيا فلم الخيار لانه الروية السابقة لا يفيد علمه اذ لم يعلم ان المبيع
 ثوب جيد او روى فصار كالم براه وتواراه ثوبين ثم لف كل واحد منهما في منديل ثم اشتراهما وبيعه لاحدهما عنى
 والله في عشرة في صفقتين او صفقة واحدة فلم الخيار لانه لا يفصل احداهما على الاخرى في الشيء وانما

لان المبيع اسرع من الرفع واما وقت ثبوت الخيار فوقته عند رغبة المشتري لا قبلها لا يصح امارته قبل الروية
 ولا يلزم البيع لان ثبوت الخيار معلق بالروية بالنقص والمعلق بالشروط عدم قبلها فانه شرط عدم قبلها فانه شرط عدم قبلها فانه شرط عدم قبلها
 فلم يتصور اطلاقه ولم ينفذ في وقت ثبوت الخيار بل في وقت ثبوت الخيار بل في وقت ثبوت الخيار بل في وقت ثبوت الخيار بل في وقت ثبوت الخيار بل في وقت ثبوت الخيار
 في الدار الاولى فلو كان كذلك صار الشرط بطل الخيار ومنعك فصح قبل الروية قبل ان يملك لان الفسخ مما هو موجب الخيار
 كالا حان ولا يملك الا حان فكذا لا يملك الفسخ وقيل لا يملك سوا الاصل منكزاد في شرط الويلد على ان يملك لان الفسخ كما يملك
 بالخيار على سبب عدم لزوم العقد كالعارة والوديعة والوكالة والشركة وعدم لزوم العقد ثابت بسبب جهالة المبيع
 واما بيان انه مطلق ام موقت اختلفوا فيه فقل بان موقت او مطلقا كما في الفسخ بعد الروية في وقت ثبوت الخيار بل في وقت ثبوت الخيار بل في وقت ثبوت الخيار بل في وقت ثبوت الخيار
 ولم يفسخ بفسخ خيار الروية وان لم يوجد الاجارة من محال ولد له لان سبب ثبوت هذا الخيار جهالة اوصاف المبيع بربطه
 اذ اراء قبل العقد لا يكون له الخيار والجملة تدور بالروية والخيار يسقط بزوال سببه كخيار العيب يسقط بزوال العيب كما
 يجب ان لا يملك الفسخ بعد الروية مصله بها الزوال سببه لان انما يملك حذو دفع الطلقة عنه عن نفسه هذه الفروع
 يزول بعد ما يمكن من الفسخ ولم يفسخ وقيل بثبوت الخيار مطلقا نص عليه في قوادين رسم وكذا ذكره محمد في الاصل وليس
 للخيار في هذا الباب وقت وسواء صحح لان النص ورد بان يثبت هذا الخيار مطلقا والعبرة في المفسوخ عليه لعين النص
 لا المفسوخ مع اجماله الا اوصاف ليس بعلة لثبوت الخيار بل ليدل ان ثبوت الخيار قبل الروية واما وجوب جهالة اوصاف
 واما حكمه فهو الخيار من الفسخ والاجارة بعد الروية ولا يقع ثبوت الملكية البدلية ولكن مع اللزوم خلافه خيار
 الشرط واما ما يسقط وما لا يسقط في خيار الروية لا يسقط بالاسقاط مطلقا ومقصود اطلاقه انما هو ان يسقط خيار الروية
 كذا روي ابن رحم عن محمد في خلافه في خيار الشرط والعيب في يسقط بالاسقاط مطلقا في خيار الشرط بطلت بشرطها وخيار
 العيب ثبت بقصد مطلقا لا يسقط بطلتها مفسوخا اذ امارا خيار الروية ثبت شرعا ونصا لا بشرطها
 فيسقط بالتبعية موجه اما بالفسخ او بالاجارة لا بالاسقاط مقصود الخيار الرجعة لا يسقط بالفسخ مطلقا
 بالرضا مطلقا او بديله بعد الروية لا قبلها لان خيار الروية لا يثبت الا بعد الروية فلا تصور ان اسقط بارضا ففسخا
 الا بعد ثبوتها وسقط بقصد الفسخ ويلزم حكما وحزوا من قبل الروية وبعد ذلك لا فائدة في ثبوت حق الفسخ مع
 تقذر فلو لم العقد حذو ونحو ان يثبت في حكمها وحزوا واما كما لا يثبت ففسخا تكون الوكيل بدو ما علم بثبت
 حكما ببيع الموكل واما كما لا يثبت ففسخا امثال لو باع قبل الروية بشرط الخيار للمشتري او اعطاه او دس او كان
 او اجره او رهنه لزم البيع لان معلق بالمبيع حق لازم للغير ومن حذو ثبوت الحق لازم من المالك لغير لزوم المالك له
 فثبت اللزوم بشرط حذو ثبوت الحق اللهم شرا وميت بطل اللزوم تقذر الفسخ وكذا ذكره لو وجهه من قبل الروية
 لانه بالتسليم ثبت فقال انما ينافي لا يقدر على الرجوع بالقبض او رضا ومثال الاول لو باع بشرط الخيار او رهنه على
 البيع او وبيع ولم يملك ليلزم البيع قبل الروية ويلزم بعد ما لزم معلق بالمبيع حق الفسخ عنه وهو يسقط الخيار
 دلاله والخيار قبل الروية لا يسقط بالرضا مطلقا بل بالاداء او بديله يسقط بارضا مطلقا وكذا بالاداء ولو بشرط
 عدل فلي لم يبرع فليس منه ثوبا بطل خياره في الكل لانه لا يملك رد الملبوس ولا البائة بدون ما فيه من ثوبين الصنف قبل
 تمامه راي شيئا لم يشتره لا خيار له لانه لم يشتر شيئا قد رآه وثبوت هذا الخيار معلق بشرط ثوبين الا ان يفسخ زمان
 بعد الروية قد يتغير فيه السعة فله الخيار لانه سقط اعتبار تلك الروية ولو قلنا المشتري تغير المبيع وانكر البائع فالتول
 للبائع مع يمينه لان المشتري ادعى امره ارضاء والبائع متمسك بالاصل فكون متمسكا اسوم بخارته فها هو لم يشترها
 ثم رآها متغيرة فاشترها ولا يعلم انها ملكه علمه الخيار لان الروية السابقة لا يفيد اعلما باوصاف المبيع اذ
 لم يعلم ان المبيع هو الجارية التي رآها فباعها باوصاف المبيع عند البيع وكذا ذكره سوم بخارته هو ورواه
 في قطع المالك منه ثوبا فباع منه ثوبا ثانيا فله الخيار لان الروية السابقة لا يفيد علمه اذ لم يعلم ان المبيع
 ثوب جيد او روي فصار كالم يراه وتواراه ثوبين ثم لف كل واحد منهما في منديل ثم استأما وبيع لاحدهما عن
 ولله عشرة في صفتين او صنفين وامن فله الخيار لانه لا فاصل احد ما على الاخر في الثمن وراهما

وانما في البيع الصحيح كخيار الفسخ

خيار

لان احد ما مضمون عليه بالقيمة لانه مقبوض بحكم بيع فاسد والافرا منه والمضروب مجهول فباع الثمن فيها
 كما في البيع الصحيح واما ما قبل صاحبه لزم فتم الاول كما في البيع الصحيح اذ الفاسد معلق بالبيع في حق
 افادة الحكم وانه اعترفا المشتري او اعترفا احد ما قبل صاحبه بعد العقد فحكمه كما ذكرنا في البيع الصحيح ولكن ما هنا
 فتم ومساك ثمن ولو قبض المشتري احد ما واعترفا غير المقبوض لا يصح لانه اعترفا بالملك فانه قبضه باذنه فاعترفا
 لانه ملكه وقدم قبض الاول لانكون اختيارا لان الاختيار يكون بعد القبض الا ان لو قبض المشتري ثم فسخ العقد
 لفتق احد ما والخيار اليه لان احد ما كان في ملكه وانه اعترفا فثبت القبض المشتري او احد ما بعينه او غير عينه
 جان غنقه لان الملك قام الزيادة ولو بشرط غير كل واحد بالثمن على البائع بالخيار في احد ما بعينه والبيع لازم
 في الاخر جان لان الذي لزم فيه البيع معلوم وثمر معلوم فممكن الزام البيع فيه فالزمان فيه ولم الخيار فيما شرط فيه
 الخيار فان اراد المشتري قبض الذي لا خيار فيه واعطى ثمنه ليس له ذلك لانه الصنف واحد فله يملك ففسخه في حق
 القبض على البائع ولو قبل البائع اذ دفع اليه العبد واذ غنمها فله ان لا يبايضا لان ما هو المشروط في الخيار
 لا يملك المشتري فكيف يحرمه قبض ما لا يملكه وفي دفع الاخر ومن ثوبين الصنف على المشتري قبل الثمن وذلك
 لا يجوز وكذلك لو كان الخيار للمشتري فقال ادفع الثمن كله واقبض العبد لم يكن له ذلك لانه يريد ان يعطيه بالملك
 وكذا ليس للبائع ان يعطى العبد وما خذ من الذي لزم فيه البيع خاصة لما قلنا ومنه بدل على ان قبض المشروط في الخيار
 باذنه صاحبه لا بطل خياره في لو كان الخيار للبائع فقبض الثمن لا بطل خياره وكذا المشتري لو قبض البيع والخيار
 لا بطله ولو كان المبيع ما ينفذ الخيار للمشتري فقال البائع اما ان ياخذ او يتقضى ببيع كماله بعد الخيار المشتري على ذلك
 قياسا لان البائع هو الذي اضر نفسه حيث ائتم بالخيار وهو يعلم ان فاد منه هذا المدة فصار راضيا بالزام الثمن
 وفي الزام المشتري الفسخ او الاجارة ابطال خياره في المدة وانه عزبه ومجرى على ان لا فيه دفع الثمن من الخيارات
 وايصال كل ذي حق الحق لانه الفرض الذي يلحق البائع بالملك دفعه الى القبض او النقض والفرض الذي يلحق
 المشتري بملكه دفعه عن نفسه بالقبض في قبضه فلو انفسد في جانب البائع في النظر لهذا لكي لا يجبر على اعطاء الثمن
 لان الثمن ملكه مع بقاء خياره لان فخر البائع ان دفعه بالقبض الا اذا فسد عند او اجاز يلزم اعطاء الثمن وان لم
 يفسد ونقص السرد على البائع قال له من اشترى من العبد فان ثلثه فله ان يثمنه فله ان يثمنه في ولعلمه ما يجزى
 فاشترى ثم انها لم تجز الا خيارا للمشتري في نصيب البائع لانه صار راضيا بتبعض الملك وتبعضه عليه وكذلك
 ان اجاز احد ما دون الاخر لا خياره حصصا فله عند محمد وقال ابو يوسف في خياره هذا وانه ماله البيع
 لانه في الثلثين لم يملك شيئا بنفسه البيع فله يكون راضيا بالتبعض فصار كمن يبيع باع عبدا فاجاز المالك
 البيع في النصف واما النصف فالمشتري بالخيار فكذا انفسد ففرق بينهما والفرق ان الغلام من حار المالك الواحد
 انه لا يجزى البعض واما البعض لما فيه من تبعض الملك على نفسه فله يصير المشتري راضيا بالتبعض والظاهر من
 حار المالكين انهما لا ينفقان على الاجارة فيكون المشتري راضيا بالتبعض عند اجاز احد ما والله اعلم

خيار

القارون فالنظر الى القارون لا يعرف حاله من نظر الى المرأة وراى المبيع لا يقطع خياره
 ما روى غير المبيع وانما ان مثله هذا قالوا ما نظر الى المرأة فزاع ام امراته لا يشتت من المصاهرة
 وكذا لو نظر الى امراته المطلقة طلقه قار جميعا على شهن في المرأة لا يصير مباحا وكذا لو بشرى بمكنا
 في الماء ولكن افترق من غير اصطفا فزاع في الماء فيل يقطع خياره لان راي عين المبيع وقيل لا يقطع وهو
 الصحيح لان الشئ لا يرد في الماء كما هو بزره اكثر مما هو وهذا لو رآه لا يعرف فانه قصبة وذكر في الاصل
 وقيل الا في المصاهرة والمنقولات مثل نظر البصير الى القلب والجسم فانعرف بعض واصاف المبيع من البنية
 والخشونة ان كان لا يعرف المبيع فيقام مقام النظر فانه العجز كما تقام الاشارة من الاخرى مقام النظر للعجز
 في المسمى كالتسليم في المذوق والدوق ولا بشرط بيان الوصف له لان من هذا المثلثا يعمل على العيان في حق
 لانه يفيد العدم بالمبيع من هذا في الروايات وروى هشام عن محمد انه يعتبر الوصف مع ذلك لان
 التعريف الكامل يشترط في حق هذا فاما ما لا يمكن جسمه كالشئ في ثمار على رؤس الاشجار فانه يعتبر
 فيه الوصف لا غير في الروايات وان كان المبيع دارا او عقارا روي عن محمد انه يوصف له وهو
 الصحيح وروى عن ابي يوسف انه على الحايطة والباب وفي رواية يوقف حيث لو وقف بالبصير له ولى
 وصف له ثم ابيع فله خياره لان الوصف خلف على الرونة والقدرة على الاصل بعد حصول المقصود
 بالبدل لا يقطع حكم البدل ولو بشرى البصير ما يراه ثم عجز استبدل الخيار الى الصفه كان عجز عند العقد
باب في المغيبة في الارض باع شيئا مغيبا في الارض كالجزر
 والبصل والثوم والسلم والفجل بعد البتة لكن لا يعلم وجوده تحت الارض لا نحو ان فيه غورا وان باع
 بعد ما علم وجوده جاز فانه قلع البائع او المشرى باذن البائع بفضه فكان المغيبة ساع كيل او وزن كالجزر
 والبصل والثوم ورضيه بطل خياره عند ما علم عليه الفتوى لان رونه بعض المكرو والموزون كروية الكل
 لانه شئ واحد عامر وعند اذنه في لا يقطع خياره لان من هذا المثلثا يختلف صفا وكبر افضال كالتسليم فله بد
 مارة الكل وان قلع المشرى بفضه غير اذن البائع فان كان المقلوع شيئا لم يقطع خياره لانه لا يقطع
 صار مغيبا لانه لا يتم بعد القلع وصار من الموات وحصول النقصان في البعض بغير رد الباء وان كان
 المقلوع شيئا لانه لا يتم بعد القلع لم يقطع خياره لانه حينئذ وجوده وعدمه غير له فكان لم يقطع شيئا
 وان كان المغيبة مباحا عودا كالجزر ونحوه في بعض لا يقطع خياره لانه من العدد ثلثه متفاوتة في رونه
 البعض لا يكون رونه للكل كالشئ ولو اختلف البائع والمشرى في القلع فقال المشرى افاق ان اقلعت
 لا يقطع لولا اقراره على الرد وقال البائع افاق ان اقلعت لا يقطع لانه لا يقطع لانه لا يقطع لانه لا يقطع
 على ذلك في القاضى العقد لانه لا يملك الاجبار لما فيه من الاضرار فيقدر التسليم فغني وذكر في المنتقى
 لو بشرى مغيبا فباعه البائع ان اقلعت منه قدره فزاع في اذنه رضى المشرى كما عليه قلعه **فصل**
 ولو اختلف البائع والمشرى في رونه المبيع فالقول للمشرى مع يمينه لان البائع يدعي عليه امر حاد وانما هو العلم
 باوصاف المبيع ولزوم العقد وهو ينكر ولو اراد المشرى ان يرد فانه انكر البائع كون المردود مبيعا فالقول
 للمشرى وكذلك في خيار شرط لانه انفس العقد رده وبقي ملكا للبائع في يده فكان القول قول القابض في تعيين
 ملكه امسا كان او ضمنا كما لو دعي والغاصب لو اختلف في الرد بالعقد فالقول للبائع للعقد لا يقطع في حق
 المشرى في يلزم القابض في حق المشرى مدعي الحق الغني والبائع ينكر فيكون القول له وانما اعلم
باب معرفة العيوب احتاج الى معرفة عيوبه خيار العيب
 ومعرفة العيوب الموجبة للخيار واللع لا يوجب استكرهه في سلامة البدلين

في المبيع

في المبيع

في عقد المعاوضة مطلوبه معروفه عادة لان المطلوب من البيع تحصيل المال وطلب الربح وذلك لا يحصل
 الا بصفة السلامة والمطلوب عرفا كالمشروط ونحوه موقوف لان الموصف للرد مطلق وهو العيب
 ويورث عنه حتى يرد ويرثه بالعيب لان صفة السلامة مستحقة بالعقد للورث مقام الوارث مقامه في المبيع فاذا
 لم يرد هذا الوصف لم يمتحى الرد ولو علم بالعيب عند الشراء وعند القبض لا يرد به بالعيب لانه رضى به دلالة
 اقراره على البيع والقبض واساموه الصواب فكل ما عجز التاجر عيبا وهو مقصود للفتنة في عادة التجار
 موعب يوجب الخيار ولا فله وموعب واحد مما موعب فوات عن المبيع او عسر صوته ومعنى
 والثاني ما يوجب نقصانه مع لاصونه فالاول كثر نحو العجز والعور والحد والزمان والاصبع الزائدة
 والثاني نقصه والى الود والاقط والظفر المكسور والفاسد والتهود والصهوبة في الشعر والسط في وجهه
 بياضا الشعر في راسه مكانا وامر والباء كلسودا والشيب في العبير والجواري والعلة في ظلم البصر
 في البيل والاذن وموان يكون سايلا ما لا تق وهو العجز وهو ان يعمل بشئانه لا يمينه لانه يعلم نقصه
 لنشام التمس به والشرف وهو سمع الشرف والمفوق وهو ساق في الصدر لنشام التمس به
 وبعد التاجر عيبا والبهق والكلف اذا نقص الثمن فهو عيب والغدة في القدم عيب وموعب يكون
 في المفاصل كلها كان المفصل زال عن موضعه سكذا قاله الخليل والفج عيبه موقبا على ما بين العجزين
 او الرجلين والصكر عيب وموان يصفى كالبقاء او الريلات عند المشي والفتنة عيبه موان الخراف
 جفن العين والخص وهو عجز العين وضيقها والقبول وموان يكون نظره المانعة والمنش عيبه موان
 نفع او وضع الاصابع عليها دبت واذا رفعت عادت والرض عيب وموورم يكون في اطراف الرابطة
 او حولها والحف عيب وموان يكون اصغر عيب النوى زرقا والافرى كحل والعزل عيب وموان يورث الزينة نافية
 الخلاء عيبا ان نقص الثمن لاجله ينع اذا كان سيد من مائة ما يستلزم الحلة التي جعلها العلف وقلع الراس عيب
 وهو الذي يخلع الحام من الراس وحذف الحروف في المصحف او في بعضه عيب وكذا سقط اية او ايات لانه يوجب
 نقصان القيمة والشم في الاواني والبيع والنز في العقار عيب وامان يوجب نقصان من لاصونه في السعال القدم
 ووجه الفرس القدم مكانا كانا يدا البائع وان كانا حوتا لا يرد لانه لم يكن في هذا البائع وارفع الحصن في زمانا طوله
 ادنا وشرا فضا علة الجواري عيب وذكر في النوادر لو بشرى جارية فوجدها لا حصن لا يرد هاما لم يرد ارتقاء
 الحصن بالجلد او بالار لانه ارتقاء الحصن لا يافد من ذنوب السيبي ليس بعيب ولو بشرى بها على انها تحض فوجدها الخصى
 ان تصاد فاعلى انها لا تحض بسبب الا يمس فله الرد لان هذا عيب لانه بشرى بها بالجلد والايام لا يجلد لان غدا الرد
 في الرمد الحصن ومنها عدم الختان في الحرة والعلة لم يسع عيب اذا كانا جليبين او مولودين صغيرين ولان كانا مولودين
 كبيرين فهو عيب لانه الختان بعد الكبر زياده المومر به والعنة والخص عيبه لو بشرى بها على انها في
 فاذا موفقه فله الرد لانه وجد مغيبا ولو كان على العكس لانه وجد سلما وكذا تحت عيب في راسه اذا كان
 على ما شئت العقد القبيح بان كانا يعمل على النساء فاما اذا كان النخ في المشيمة والقول فانه ليس بعيب لانه لا يبعد
 التمس عيبا ومنها الزنا ولد الزنا عيب الجارية دون الغلام لانها تزداد له سيده ووالله في الغلام
 براد للخدمة الا اذا اعتاد الغلام فكانت عيبا لانه تضعفه فيجوز عن بعض الاعمار فيرد عليه اقامه الحد
 فيوجب نقصا ناله عينه ومنها النكاح والذين لان النكاح في الامة ينوت منفعة البضع وفي الغلام يوجب شغل
 رقبته بالمه او النفقة والذين سعلق بالرد ابنا والكفر عيب في الغلام والجارية ولو بشرى بها على انها كافر فوجدها
 مسلما لا يرد فله فالشافى والصحيح قولنا لانه شرط ما موعب وموان الكفر لانه رضى العيوب وقد وجدها مسلما
 على هذا العيب فصار كالمشرى على انه اعجز فوجدها بغيره او يسر في شرط الكفر نوع منفعة لان الكفر
 وان يبيع عليه يلب التجار في الحر ولكن ان كان عيبا عليه يلب كبره من الحارات فله بعد ذلك منفعة

في المبيع

كله الع نزع فابعد وموان لا يطلع على محارمه لكن لما كان ذلك عيبا في نفسه لا يبعد ذلك منفعه ومنها الجبل عيب
في الجارية لانه الهام لانه التجار يبدون الحمل في الهام زيادة لانه لا نفوت به منفعه وفي الجوارى عيبا لانه نوصف فوات منفعه
الوطى فان الجارية كان من الغيرة منع الوطى وتوطى التبايع ثم باعوا وكنتم علم به المشرى لا يرد ما بالبيع لان الوطى لا ينفذ
منفعه البضع ففاته المثل في المثل اذا ولدت عند مباعه وكنتم ذكره اليه وان لا يرد ما اذا لم ينقص الولادة
الولادة لا يبعد عيبا عنها وانما يبعد عيبا نقصان يمكن فيه ان فاذا انقص النقصان انقص العيب وذكره المضارب
وجعل عيبا لان الولادة لا ينفك عن النقصان عادة وان نقصانها لا يرد عادة لان ما يرد على البطن من النقصان
وعلى البدن من الكسر بعد عيبا لان اصله من كل وجه بدسق واما ومنها الباقي والسرقة والبورق والوشى عيب
في الصغرة ان كان الصبي عقلا وان كان لا يعقل لا يكون عيبا لانه لا يورث الا مناعه من هذه الاسباب فله عيبا
عادة وانما يثبت له حق الرد عند احواله بالماضي عند البائع في الصغرة باق عند المشرى ثانيا في الصغرة
او كونه صبي ان كان اذا اختلفت الحالة باق او سرق عند البائع في الصغرة ثم فسر عند المشرى في الكبر لا يرد
لان السرقة والباقي في الصغر لا يورث عقلا وفي الكبر تحت طبيعته وسوا اختيار وكذا البورق والوشى في
الصغرة لا ينفك المثلان وفي الكبر لا ينفك فاذا اتفق المثلان يحمدا ان كان عيبا عند البائع ثم حدث
نوع اخر عند المشرى فله يكون له حق الرد بالاتفاق كالعبد اقام عند البائع في عيبه ثم عند المشرى في
ربع لم يكن له حق الرد وان كان المثل الثاني مثل الاول في الرد فكذا هذا واما الجنون اذا وجد عند البائع ولم
يكن عند المشرى ثانيا لم يرد في الكبر واختلفوا فيه قبله ان يرد وفيه اثار محمد فانه قال الجنون من
واحدة عيبا لانه ابدار ابدان سبب لا يورثه وان كان الرداء وتلك الامة لا يورث ابدان ولا يكون له الرداء
بما ثانيا عند المشرى ومما انفك والباقي اثار محمد في رد فقال اذا طلع المشرى الجنون كان عيبا عند البائع لا ينفك
البائع في يشره شاهد ان حق عند المشرى ولو كان الجنون عند البائع مرة واحدة كافا الرد لا ينفك
باقام البينة على الجنون ان كان عيبا عند البائع وذكره لان عيب به المحار وتلك الامة محتملة للارتفاع او نقل
يخص الزمان والمكان وقيل من الامة في الرداء بعد زوال الجنون لا يبعد عيبا لانه لا نفوت شامه المتاع فله يكون
له الرد قبل حدوث الجنون في ثانيا كما في الباقي والسرقة الا انه لا شرط في الجنون في الجنون في الجنون في الجنون
في الصغرة في عيب المشرى في الكبر له حق الرد لا شرط بثبوت حق الرد في سبب العيب في الجنون في الجنون في الجنون
وان اختلفت الحالة لان سببه ان جرد الرداء وتلك الامة لا يورث ظاهرا فيكون الثاني في سبب الرداء والباقي والسرقة
لان علم الماحد البسبب يثبت باقيا في حاله ما ذكرنا وروى عن محمد في الاما لو لم يشرى جارية بالغه وقد كانت زنت
عند البائع فلم يشرى ان يرد لها وان لم تزن عند لانه يكون في زمانه يوجب الحاق عار وشين بالولادة
فيودى ذلك الما لا متاعا وطهيا وجنب الكون بها وهذا سبب الجنون في عادة التمار ولا كذلك سائر العيوب
وقال ابو يوسف وكذلك الجنون لما بينا وجهها محرم لا يرد لها لان ان يجلها وجهها معتق من رجع يرد لها
لان ملك النكاح قائم وموجب الا اذا انقضت قبل الرد لزوال العيب وجهها معتق من موت او سنون
لا يرد لانه انقطع ملك النكاح والحرم بسبب العيب نوصى الزوال فصار كالمع سبب البسبب وجهها محرم الوطى
على المشرى برضاع او صهر فهو ليس بعيب لان حرمه المثلان يثبت في المثلان يوجب سبب الجنون في الجنون في الجنون
في سبب الكرام ومما انفك والسرقة والنسوان يشرى عيبا في رد كما في رد البائع فان اصابه المثلان يشرى
لنقصها في رد البائع لانه علم ان المثل تولد من السبب لان كما يتولد منه عند البائع فكان الرد بعيبا عند
البائع وان اصابته بغير وقتها في رد البائع لا يرد لانها تولدت من سبب فكانت في ارضي غير الولي فله يكون الرد
بعيب كما في رد البائع ولو لم يشرى ارضا فترق عند وقد كانت تشرى عند البائع فله ان يرد لان سبب الرد واحد
ومو غلبه الما دخل الارض فاذا تشرى عند المشرى علم انه ذلك النكاح الا اذا رفع المشرى وجه الارض

جمل الرداء عيبا لانه
محمدا

فيعلم انما تشرى لردع الزاب ارضا الماء الغالب من موضع اخر لا يرد المشرى جارية وفي احدى عيبا باقيا فاجل
ذلك البياض م عاد فقبضها المشرى ومما لا يعلم بذلك علم فله الرد لان الثاني غير الاول فعقبه لكنه قد عيبا في البايع
فيوصي الرد ولو اجل البياض بعد القبض ثم عاد لا يرد لان البايع قد عيبا في البايع فله رد المشرى جارية منقذ
فيوصي الرد لو لم يرد المشرى ان كان النكاح بعد عيبا فله الرد والافله ولو لم يشرى جارية تركه فيوصي الرد لان النكاح
لان ذلك عيبا عن اصل البسبب لانه لا يورث لو كانت الحاشي تركه والمشرى يعلم به ولكنه لا يعلم ان هذا عيبا فان كان ساقا في
على النكاح ان عيب فله الرد لان المشرى باقيا في رد البائع لانه رضى بالبيع المشرى جارية فيوصي الرد فان عيبه في عيب
ولو لم يشرى فيوصي الرد وان كان كح لو غلبه الدم نقص النكاح فيوصي رد البائع وانما ينقص فله ولو لم يشرى فيوصي رد
فاصابه فيوصي رد البائع فان كان بعد ذلك عيبا يرد والافله المشرى بقى فيوصي رد البائع فان كان مثلها مشرى في رد
فله الرد لان الموقوف كالمشروط وان كان مثلها مشرى في رد البائع فيوصي رد البائع فان كان مثلها مشرى في رد
رد مطلقا ولا يمين الزاب فيرد بخصته من المثل ولو لم يشرى فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد
المثل والفوق انا في الحظ ساحة فكل رد البائع فله عيبا في الكبر لانه عيبا في البايع لانه لا يورث الما في العليل
وفي المسكر لا يورث العليل فلم يكن عيبا في البايع وفي المختار في الما في رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد
او ساقا فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد
ليسا من الزيت والمسك ولو لم يشرى فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد
ويرد لانه امكنه الرد كاقبض وان لم يكن بان اسقى بالنسفة لا يرد لكن كنع من المثل بخصته نقصان العيب فيوصي رد
الحظ المشرى بقى من قاس واذا بها وخرج منها جوهر مثل الخنزير فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد
المثل لا يورث فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد
لانه يكون رضيا بعيبه ولا يورث ان تركها لانه يبيع لافا ردا والعيب خصه عيبا باقيا فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد
بعيب لانه غير اتي وان لم يرد الما فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد
القسمه فليس باق لانه لم يكن له مولا وبعد القسمه ابق باق ما ينع تفريق الصفقة
بالرد وما لا ينع اصله ان خيار العيب لا ينع عام الصفقة لانه لا ينع ثبوت حكمها ومما انفك في الصفقة ما ثبت
اصلها وانما ثبت ضرورة فوات حقه في صفقه الما فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد
المشرى بكيه او موزونا او معدودا او شيئا واحدا فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد
عيبه المبيع على التسليم بوجوب زيادة عيبه لانه قد عيبا فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد
زيادة من غرضه ان كان البيع منصفه فرب بعضه بالعيب لا يجوز لانه يودي الى الاضرار بالبايع فكذا هذا فيوصي رد
في وعابى فله ان يرد المبيع وحده لان رد احد من المبيع زيادة عيب فيه لانه لا يحتاج الى عيب المبيع على التسليم
وكذا لو لم يشرى فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد
واحدة فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد
فان كان فارجا ما علبه ففان العادة يرد لانه عيبا لانه لم يكن لا يرد لانه ليس بعيبا فان كان لا يبيع المثل فله
فان كان لم يشرى الما فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد البائع فيوصي رد
عبدان او ثوبين او شيئا منصفه واحدة يرد احد ما فله يخلو اما ان يرد خيارا شرط او روة او خيارا العيب او خيارا فيوصي رد
اما في خيارا شرط او روة فانه لا يرد البعض قبل القبض وبعد لانه في بعض نوبت الصفقة على البايع قبل التمام
فانه حرمه ما قدمناه خيارا العيب لا يرد المبيع وحده قبل القبض ويرد بعد القبض وعند فوات الصفقة فليس الا ان
يرد مالا في خيارا العيب من تمام الصفقة عند مالا وعندنا لا ينع تمام الصفقة بعد القبض فتم الصفقة

مشرى ساقا فيوصي رد

بعد القبض ولم يتم قبله والمشتري لا يمكن نون الصفقة على البائع قبل التمام وعملك نون بها بعد التمام بما
ينشاء باب قبول احد المتبايعين بعض المبيع وليس بعد القبض رد ما الا ان رضى البائع لان سبب الرد وهذا
اقداما دون الاخر والاشفاق ولو تحقق احدهما قبل القبض فله ان يرد الاخر لان الصفقة نونت على المشتري
قبل التمام فله ان لا يرد في ذلك ولو كان قبض احدهما ولم يقض الاخر لم يمتنع اقدمهما فله الخيار لانه نونت على الصفقة
قبل التمام ولم ان ياذن بمتى يقبض البائع لانه ليس في اقتدائه نون الصفقة على البائع لانه بالاشفاق ظهر
انه لم يكن ملكه الا بالبائع ولو تحقق احدهما بعد القبض لا خيار له في الاخر لان الشقاق اقدمهما لا يوجب نقضه الاخر
والصفقة تمت بالقبض لان خيار الاشفاق لا يمنع صحة القبض كذا العمق وليس لاحدهما حق الفسخ ولو كان المبيع واحدا
فاستحق بعضه فله الخيار البقاء لان الشقاق بعضه يورث عبثا البقاء لاما الشركة فلهما لا يستحق عيبا لانه
لا يمكن الاستغناء به الا بالتمتاع ولو لم يمتنع بعض المكيد بعد القبض فله خياره لان الشركة ليست بعيب وان تحقق
قبل القبض فله الخيار لسوق الصفقة على قبل التمام السواد وروى بشر ثوبن فوجد بها عيبا فاذن يرد اقدمها
دون الاخر لانه اذا رضى باحدهما سقطت صفقة في صفه لانه في رد واحد باحدهما عيبا قبل القبض فقبض المبيع منها
لزمه اما المبيع فلو جرد الرضا به واما الاخر فله ان لا يعيب به ولو قبض السليم منها او كان مبيعين فقبض احدهما
لو ان يرد مما جعلا لانه لا يمكن الزام السعة بالمقبوض لانه لم يرض به ولو اعق السليم او باعه بعد قبضه لزم
الاخر فكذلك سرق الصفقة على البائع قبل التمام لان الصفقة لا يتم الا بقبض كل المبيع لم يرض فانه فسخ في قبض
وقبل القبض لا يرد واحد منهما كان بمنزلة السمي في الرق والدقيق في الحراب استراهما جميعا وكذلك السيف المحل
والمنطقة المحملة ولو لم يرض كله فسخ في الترخيم ووجد باحدهما عيبا لا يرد احدهما بل يرد مما لا يمتنع صارا للزوم
في واحد لان التخييل لبعض الخيل لانه في من خله في القبض لانه ليس من الفضة المباح لو لم يرض فسخ او مخرج
باب فقبض احدهما بغير اذن البائع وسلك الاخر عند البائع حين المشتري فمما قبض خصته لان القبض وجده في
احدهما وقد صار المقبوض مبيعاً بملك الاخر فبقي واذا البائع قبض احدهما اذن في قبضه لانه الاذن
بالقبض لله سماع والاستغناء لا بينهما الا بهما كله في كل واحد احدهما وامر المستغير بعضه لا يكون اذنا بقبض
الاخر لان القبض غير صحيح على الغير والاذا قبض احدهما لا يمتنع اذنا بقبض الاخر ومن اجله رد ولو لم يرض فسخ
بعد القبض والمشتري الاخر ان شاء لانه بغير الاشفاق من الاصل وروى عن المشتري الماخوذ في سلك
الاخر في رد البائع ولم يمنع اياه سلك على المشتري لان عيبا بغيره ففساد قابضه لانه في رد البائع
سلك على البائع لانه بالبيع استرد ومنع احدهما لا يؤثر في منع الاخر فله بغيره المشتري قابضاً لله في رد واحد البائع
باقدمهما عيباً بامر المشتري صار قابضاً لهما لان السوق في ملكه في باذنه فصار كما لو لم يرض بنفسه في رد البائع بعد
ذلك احدهما او كلاهما فذلك عند من قيمته لانه صار سلاً بالتعجب برضاه ولو لم يرض المشتري احدهما ففسخه لم يكن
رضاً بالآخر لان روثه احدهما لا يرد في حال الاخر ولم يعيب احدهما لم يرد الاخر بعيبه وخيار روي ويرجع بالنقصان
لان السبق حصل بهما ولو لم يرض احدهما بغيره الم الاخر وفسخه قيمتهما ان شاء لان استمدها احدهما بغير الاخر
باب الخصومة في الرد بالعيب اصله ان ظهور العيب شرط لصحة الخصومة الحقة
لان من الرد يثبت على وجود العيب فيما لم يثبت العيب للمار لم يكن بينهما خصومة الا ترى لو كان العيب ظاهراً لم يملك
الخصومة واذا طعن المشتري بعيب فله ان يخلو اذا كان عيباً ظاهراً استأدراكا لا يصح الزايدة والسبب انما عيبه
والبيع والشك او كان باطناً في نفس الحيوان لا يعرف الا بالطبا او كما في موضع لا يطلع عليه الا الله او كان عيباً
لا يعرف بالعيان ولا بالتجربة والاشفاق ان كان باق والسرق والجبن اما اذا كان عيباً ماسداً فانه يكون للمشتري
حق الخصومة مع البائع للحال لان العيب ثابت عند عياناً وماسداً فاستغنى عن

عن اثباته بالبينة ثم القاض نظر في العيب فان كان عيباً لا يثبت مثله كالا صاع الزايدة والسبب انما عيبه على البائع
ولا يطلع المشتري باقام البينة على ثبوت العيب عند البائع لان يمتنع بوجوه العيب عند البائع الا اذا ادعى البائع رضاً
المشتري بالعيب الا بالبراهنة فان خلف المشتري باسبه ما ربه بذكر العيب فانه لم يدع لخلف لانه لو كان فيه انشا الخصومة
من القاض ومنصوص لله مضادون الا انشا وقال ابو يوسف خلف فخصما للقضاء من القبض وان كان عيباً يثبت
مثله كالزورج والامراض فان كان لا يثبت في مثل هذه المدع وكذا ان كان يثبت في مثل هذه المدع وانكر البائع ان
يكون عند خلف البائع ويكفي في تخلفه ذكره في رد الاصل ان خلف باسبه لقد بعت وسلمه وما به هذا العيب وقال شيخي
الصحيح انه خلف باسبه ما ربه حق الرد عليك بهذا العيب الذي يدعيه لانه لو خلف باسبه لقد بعت وما به هذا العيب كما فيهم ترك
النظر لانه في حث العيب بعد البيع قبل التسليم وذلك بطلان الرد للمشتري فيسقط حقه في ذلك وكذا لو خلف باسبه لقد بعت ولم
وما به هذا العيب لانه احدث العيب بعد البيع قبل التسليم لا يثبت البائع في عيبه لانه سفلو الحث بقيام العيب
الحالين والمعلق بالشرطين لان ان احدثه جرداً فلهما خلف فيسقط حق المشتري فتسقط مكانه عام النظر فلهما قبل
بما ما ذكره محمد صحيح مع اخره زيادة في كلاً من خلف البائع باسبه لقد بعت وسلمه وما به هذا العيب عند البائع ولا عند المشتري
الا ان محمد اخصه كلاً من والاخصار مما يوجب اللغو واما اذا كان عيباً باطناً لا يعرف الا بالطبا او الخيلين فانه يرد بهما فاذا قال
واحد منهم عدرا ان هذا العيب فانه يقبل قوله والثبات احوط لان هذا اخبار وليس بشهادة ويثبت العيب في اثبات
الخصومة ثم يقول القاض للبائع سلك حث عندك عيباً قال نعم فحق عليه بالرد وانكر ولم يكن للمشتري بينة استخلف البائع
كاوصفنا وان كان عيباً لا يطلع عليه الا الله فانه يري امره مسلم عدله والبينة احوط لانه لا يرد في زيادة عدس
حاله الا انفراد فاذا شددت على العيب على رد المبيع بقولها فحق محمد في رد رواية في رواية لانه لو لم يرض فسخ في رواية
يرد على القبض وبعد لانه اذا ثبت العيب بقولهم ومواصله فامرونا عليه اولى لان قولهم فيما لا يطلع عليه الرضا لهم
كالبينة كذا في النبذ كذا في رد رواية في رواية ان كان المبيع في رد البائع رد المبيع بشهادة الله العيب يثبت بقولهم
والعيب موجود عند البائع بغيره البيع وان كان بعد القبض لا يرد لان المبيع دفعة في ضمان المشتري فله ان يرد البائع
بقول السادة في رواية فان كان العيب لا يثبت فسخ بقولهم لان العيب يثبت بشهادة اثنين وقد علمنا كون العيب
عند البائع سقين فيثبت حق الفسخ وان كان عيباً يثبت مثله لم يمتنع لان هذا ما يعلم من جهة فسخه واما اذا كان عيباً لا يرد
كالباقي والسرق والجبن لا يثبت البائع في بيع المشتري بالبينة ان اق اوصى عند سفلو البائع البينة بعد بعه وسلمه وابق
اوصى عندك فسخ وموايضاً خلف من وان انكر البائع العيب عند المشتري واراد المشتري خليف البائع باسبه ما ربه ان هذا
العيب عند المشتري لا يثبت عند الله في رد وعندهما خلفه لان توفيق الخصومة حق مقصور ولانه وسيله لاحقة وموارد فيسقط الخلف
عليه الا ترى لو اقام البينة بما ذكره فذلك اذ لا اله الا التحلف ببتني على صحة الدعوى وعلى توفيق الخصومة لانه في الاثباتها
ومناسبت لاثنا الخصومة واثباتها فله يشرع لمشتري بعد اقبضه فادعى عيباً لم يرض المشتري برفع التمس في خلف البائع
او يقيم المشتري بينة ان كان سلمه حقا فله ان يرد المبيع او يقيم المشتري بينة لا يثبت العيب الا بغيره الزم القاض البائع
رد التمس والقاض لا يستغنى بالابيد ولا يفتح لقبض وعندها كان سئود المشتري عيباً استخلف البائع ودفع التمس لانه انتحار
حضوره الشهود من البائع وليس في دفع التمس حرج بالمشتري لان كان لزمه رداه من اذ اظهر الشهود المباح اصله ان البينة
حق المدعي لقوله عم المدعي كدنية فيسقط بقدر ما اراد وانكول ام ضروري لانه لا يرد عند الله في فسخه بقدر ما يرد
وعندهما اقرا ضروري لانه محتمل للتزور وهو التزور عن البينة الكاذبة فكيف اقرا او محتمل للتزور عن البينة الصادقة
فله يكون اقرا وانما صار حجة لدفع الخصومة فسقطت بطلان الخصومة لمشتري عيباً بصفتين فطعن فيه بغيره فله يخلو
اما ان كان البائع واحداً او اشياء ولا يخلو اما في فسخه في نصف على حدة او في النصفين جميعاً اما ان كان البائع واحداً
فلم يرض منه نصفاً ثم لم يرض النصف الاخر وطعن فيه بغيره واراد ان يرد النصف الاخر فله ان يرد النصف

الاشياء

صفحة واحدة فله ان رد كل نصف بالعيب على احد واما حلف البائع ولم يزل العيب فله ان يحلصه في النصف الاول
وكلفوا لا يعتبر قول البائع ان العيب قد طلع من العيب حيث بعد البيع الاول قبل البيع الثاني
فدعوى العيب عند البيع الثاني لا تكون دعوى للعيب عند البيع الاول فالبين في النصف الاول سبقت الدعوى فله
يعتبر بان وان كان رد عليه هذا النصف للغير لا التكرار ضروري لما بينا فثبت في حق ما يخصه فيه فله ان يكون
في احد النصفين تكملة في النصف الاخر ولو اقر بالعيب في النصف عند البيع الاول رد عليه كل العيب لا اقر
بالعيب عند البيع الاول اقر بالعيب عند البيع الثاني لا رد عليه النصف الاول لا الاقر بالعيب عند البيع الثاني لا يكون
اقرار بالعيب عند البيع الاول فبأن العيب حيث بعد البيع الاول قبل الثاني واما اذا خاصه في النصفين جميعا
لم يكن على البائع الايمين واحد لان جميع الدعوى مكنت بيمين واحدة كالوجع من الالوان في الدعوى لا الخلف
لكل دعوى لا ينفيد وان تكررت كل العيب لا التكرار ووجد في كل واحد حلف في النصف وتكرار النصف لا ينافي
فيه لاخر لانها حضور متان فحرمنا فله ان يحلف في احديهما واما اذا كان البائع اثنين ضاعا عبدا من رجل
صفحة او صفحتين فاحد ما وورثه الاخر لم طعن المشرى فيه بهيب ان شاء فاضمة في احد النصفين وان شاء
فيهما لان البائع مع كان اثناء تكملة الرد كاقبض وان كانت الصفقة واحدة لانه قبض من كل واحد نصفه معا يعيب
الشرك فله ان ينفذ فانه فاضمة في احد النصفين لا غير حلف فيما باع مع عايبات ومورثه على العلم لا يمتنع حلف
فعل عن وان خاصه فيهما ان كانت الصفقة متفرقة حلف بمينا واحدة لكن في نصف البينة في نصف مورثه على العلم
لقد باع النصف وسلم وما من هذا العيب عند كرق وباع صاحبه نصفه وسلم وما يعيب به هذا العيب فله ان كان
الصفقة متحدة عند حرم لانها صفقتان مع اعتبار الجانب العاقد وهذا المشرى لفرق الصفقة والخليفة احد
النصفين في الاول اقر فام مقام مورثه فيما باع ولو كان المورث حيا يحلف كل واحد نصفه فكذا وان لم يكن
يحلف بمينا واحدة على البينات ويمر نصفه منتظم بيمينه في نصف الاول لانه لا فائدة في ذكر النصف الاخر في الخلاف
لانه في حلف في احد النصفين وكان به هذا العيب لا يمكن ان يحلف صا فابل حلف النصفين جميعا في لغة واحدة منتظم
حلف في الاخر حلف في الاول كانت صفقتان لانه في حلف في احد النصفين ببالا حلف في النصف الاخر بجانا العيب
حدث بعد البيع الاول قبل الثاني فله حلف في الحلف على النصف الاول حلف في الاول حيا لانه بما يكون احدهما
فاسما والآخر بقيا ورافقا فالحق لا يتورع عن اليمين الكاذبة والورع يتورع فيفيد عين كل واحد منهما واليمين
على البينات اول من العلم لانه يمين البينة فوق يمين العلم فانما يتورع الاقوى عن الاوهى ولو كانا سفلو من
والمنهله كالحرا وغاب احدهما حلفا لآخر على البينات وعلى نصف الاول على العلم لا يبيع احدهما بيعهما
لان كل واحد كفيل عن صاحبه في التجارة اصيل بنفسه لانه في موضع فان رجوع الغائب لزمته من اقرضه لانه حلف
انما حلف بحكم الكفالة عن الغائب في حلف الكفيل لانه حلف الاصيل ايضا حلف في الواو في احد الشريكتين فقا
لشركه على رجله ولفظ حلف الشريك الغائب لا حلف ثابتا لانه البينة بحرف في حلف الشريك في احد النصفين فله
والبينة لا بحرف في الحلف لانه ما هو المقصود من الحلف المدعى وهو مذكور المدعى عليه بنوع بالبيان في الحلف لا كل
من توجهت عليه اليمين يثبت فلفا لا يخاف الله ولاها من ولا يتورع عن اليمين الكاذبة من باب نفسه في حلف فله
يصل مقصود المدعى وهذا المقصود لا يتورع بالبيان في الخلاف فله ان يكون حلفا احدهما حلفا في حلف في الصفقة
والصفقتين كامة اليوم الاول يا
باب احصى معي في الرد ولا يحلص

وجد الوكيل بالمشرى عيبا عند الرد بدون الحول قبل التسليم لا الحول بعد لا يذكر الرد الا بحضوره
لان الرد من حقوق العقد لانه مطالبه بتسليم جزء مستحق الوكيل بالمشرى فيكون من حقوقه كالحق وهو حقوق
العقد بمنزلة المالك الا انه بعد التسليم يثبت له ان يرد صحيحا لا يجوز العطف فله ان يترك الوكيل اطلاقا

الصحيحة ولو وجد الحول لم يعيب لا يرد الا بحضور الوكيل في حقوق العقد سعلق بالعقد وان اقر الوكيل انه
ابراه الامر صدق بخلافه وانه البيع في اقراره موافق في حقه دون غير الا ان يرض الامر او يقوم بينه على ذلك فيلزم
الامر والوكيل بالبيع رد عليه البيع بعينه فله ان يلو ما كان الرد بقضا او بغير قضا فان كانا الرد بعينها كان عيبا
لا يثبت مثله فانه يرد على الامر لا القاضى سقن يكونه معيبا عند الحول وان كان عيبا يثبت مثله ان رد عليه بنية
او بغيره فله ان يرد على الامر لا البينة حجة في حق القاضى كانه قد ثبت بمقام العيب على الحول فله ان يرد عليه وكره لرد
بالتكرار فله ان يرد ان التكرار يرد او اقراره وكلف ما كان لا يبيع على حوله كالواقف به صرحا لسان الوكيل يحظر
في التكرار ولا يمكنه ان يحلف في الحضرة جابله لانه لم يمارس احوال العبد ولم يطالع والمولود من الذن او وقع في غير
عليه وان رد عليه باو اقر على الحول لا الاقرار حجة قاضى لا سفلو اقر على غير فلم يثبت العيب في حق
الامر الا ان يقيم الوكيل بنية على الامر ان كان معيبا عند رد الامر بالقضا كان فسخا في حق المولود فله ان يبيع
على الامر كحالة كاملة ومع البينة واما اذا رد عليه بغير قضا لزمه رد الامر لان الرد بالتراضي فسخا في حقها ببيع
جديد في حق غيرهما فصار كأنه لم يرد الوكيل فله ان يرد في الحضرة مع الحول لا يثبت مثله فيلزم
الامر رد وانه لان الوكيل لم يكن متما في رد الامر لانه سقنا وجود العيب ضمان الامر فله ان يرد على الامر كالوكيل اذ يرد
لعضاه في علم الروايات لا يلزم الامر لان الرد بالتراضي بيع جديد في حق ثالث فصار في حق المولود كانه لم يرد ثانيا
وذكر بطلان الرد والمضاربة الشرى فقبولها الرد يلزم صاحبه لان حكم شرائه يلزم صاحبه المكاتب والمأذون
بالحضرة معهما ولا يرد حيا على المولى ولكن يباع المأذون فيه ويلزم الدين المكاتب لا بالعقد نفسه ولله نفسه وانما وقع
حكم النصف للمولى لتقدير اثباته للعبد فحق فيما عدا الحكم واقعا للعبد ولو كان الوكيل صبي او عبدا لم يرد حيا
معهما وانا الحضرة مع المولود لانه تربية الحضرة عليها من ابا الصبي المولى الجاسع ما يملكه اذ اقر احدما
في الرد بالبيع مع القاضى والثاني في رد الوصى والثالث في رد المريض اما الله ول امام باع مال الغنم وامنه
فله حضرة مع لانه لا يحق العهدة كالرسول لانه لو حلفه العهدة صار حضا ومن اسبغ فضا فادته لا يبيع
قاضيا فله ان ينفذ قضاؤه فيسقط عنه العهدة ليمكن من القضا وانه اذا حلفه العهدة وكرهته الحضرة لا يبيع
قاضيا فيه فله ان يبيع منه بيمينه وكان الجاب العهدة عليه الاشارة في الحلق في الانتهاء فلم يوجب عليه العهدة فصار
للقاضى ان شاء القاضى نفسه فله ان يبيع المشرى مع فسخه كالمولات البائع ولم يترك وارثا فوجب المشرى
بالبيع عيبا فانه ينصف القاضى عن الميت فله ان يرد الوصى او ام المشرى البينة ورد السعة فانه يبيع السعة
ويورث من ثمنها لانه دين وجب بسبب ثمنها نفس ثمنها في المولى الاول كان النقصان على بيت المال لانه عزز الرجوع
على الغائين بالبيان لكرهتهم ونزقهم في البلية وتقدر الجاه على القاضى لانه كان عاملا لهم فصار من نواب المشرى
فيوزع من بيت المال فان فسخه في قسم على الفقراء ان كان من الخى لانه حقهم والحق للمالك البعض منهم كالحق في
المولود ان كان من الاربعة الاخماس وضع في بيت المال لانه تقدر قسمة الزيادة بين الغائين اما لقلتها او لكرهتهم
وتوزعهم وتشتتهم في البلية فكانت منزلة اللغظة وان التحقت الجارية البينة او غيرها حرة اعطى المشرى
التي من بيت المال وكذا لو تحقت جارية مائة يد الغائين او غيرها حرة بعوضه من بيت المال والثاني لو باع الوصى
مال الميت يلزمه العهدة وورد عليه بالعيب ويرد من العيب لانه نائب عن الميت ولو كان الميت حيا لم يلزم
العهد ومع الحضرة فكذلك نائبه بعد وفاته وتوكلت عذرا بالثب وقضه قبل نفذ المشرى في
دين الفسوى المولى ولما راسون العبد فوجد الوصى به عيبا فله ان يبيع بغيره قضا لا ينقصه الوصى لان
الرد بالتراضي بيع جديد في حق الثالث ولو باع استأجر وليس للفرع نقص لان حق الفراء سعلق بماله
انكره لاسنها فله ان يبيع ببيع الزك ودها بالعيب بطارعتهم وباخذ الوصى من البائع نفس

الصحيحة

قديم لا يفسد البيع ولا يرد لما ذكرنا بشرى عند فرق عند وقد كان سرق عند البائع فقلعت يده بالشره
يرفع برقع النمل لان اليد قطعت بالشره فبين جميعا ولو بشرى عبدا ام دام ادعى انه مخلوق الخية وانكر البائع
وسو مخلوق الخية اليوم فان لم يات على البيع وقت يتوم فيه خروج الخية عند المشتري لان يرد لانه ثبت العيب
عند البائع وانما ذكر على البيع لانه ما يوم البينة انه كان مخلوق الخية عند البائع والى الوتره بشرى خاوية
فوجد ما عمله فولدت عند البائع بالنقصان لان الجركا عبا فلما ولدت ذميب العيب وجد بالمبيع عبا
في اسم البائع فيه لم يرك الحصة ايا ما عاد الى الحصة فقال البائع لم اسكت عن الحصة من هذه المدة قال
لانظر من زور من العيب فله ان يرد لان هذا ليس دلام الرضا بالعيب وصح او وكل او عبدا ما دونه بشرى
عبدا بالشره فتمت له الا في فليس له ان يرد به بالعيب لان فيه مزا على البيع والمولى والمولى لو كان مذكورا في شرط
او الوتره فلم يرد به لان الصفقة مناهم ولم يرد من المبيع في ملكهم او لم يسور ملكهم فيه فكان الصفقة تقوا في
العقد لا غير وانما ذكر في الرد بالعيب رجع بشرى ثوبا مختص وسويا ونسحق فوجد به عبا
سحقه منه برفع يده من يمين ونصف لانه نصف النمل وقد استقص نصف المبيع باع جارة برب وربعه
ونقصا من وجه باع الجارية النمل فاستقر الجارية على قيمته الزبيب والتمر ولا عيب به فاصاب التمر
النمل ولست من الجارية لان الجارية انقضت عليها على قدر قيمتها وما صحى ان الجاهع بشرى عصب
وقضه ثم جرم وجده عبا لا يرد به وان رضى به البائع لان الرد عليك الحخر وتلك قصد لانه الرد بالشره
جديده في الثالث ووجه تلك الحخر في الشرع فافتى ساجديدا في حق وان صار فله لا يرد الا اذا رضى به
البائع لانه ثبت عند بعيب اخر لانه قضه فلو او يرد به فامضا والموضع فيما يطلب في الخلق وبعيد
نقصان العيب الى الخلق لانه لا يرد وكذا في انما يتا معا فمزا ونقصا فاسلمام وجد بشرى بالشره لا يرد
ويرجع بالنقصان الاصل ان العيب اثبتت بمقابلته بالمبيع الواحد جاز لان اجتماع ثمنه في ذمه واحدة بمقابلته
واحد على الترادف جاز لان اشتراه من احد معا وباعه من اخر لم يشتره منه رقبته اذى كل واحد عدا في يدان
انما يجمع من ذى اليد وموئله واقاما البينة فعلم الثمان لمام وكذلك لو اقام كل واحد بينه ان عبده باع منه
وقد بئ عند لانه الدعوى وقعت في النمل لانه المبيع من كان مداما بقدر البينة على البيع لانه اثبات الملك
فيه بالنقصان عنه لانه انما يفسد اليه ليقدر على تسليمه فينوب النمل على المشتري وقد استغنى عن تسليمه وتقبل
اثبات الملك في النمل لافتنان النمل والناسج والعارف شيئا في المحقق النمل فان وجد به عبا لم يرد الا على
واحد منهما لان الشر من كل واحد ثبت في كل العبد وفي الرد عليها شقيصه وتبعيضه وذلك عيب الاعيان
المحتمة فكل واحد اصر ان لا يرضى بذلك وقد ذم كل واحد من الرد عليه فيرد على ايها شافا فارد به على ادمها
لا يرجع على الا بقصان العيب لان من ثم الا اذا نقول اذ وقع العيب الى فانما ارضى به مقبلا والمشتري عاجز عن
تسليمه لتغيره وموئله على ادمها فان لم يرد به على ادمها لكان موت به عيب اخر عند برفع بالنقصان على انها
شاه الا ان ثا الموضع عليه ان يافذه معيبا فيرد به عليه ولا يرجع على الا في ثا لانه محز عن الرد لا ينفذ بل محز وشعب
اخر فان رضى البائع به فلم يذكر انما اذ النقصان من ادمها فله ان يرجع على الا في ثا ايضا لان ثا الا في ثا لا ينفذ
من ادمها فله ان يرجع على الا في ثا ايضا لان ثا الا في ثا لا ينفذ لان ثا الا في ثا لا ينفذ لان ثا الا في ثا لا ينفذ
بائع وشرط الرجوع قام وسوف قام العبد في ملكه فيرجع وكذلك لو مات العبد وقطعت يده كان له الرجوع بالنقصان
عليها لان الرد متقدرا ولو وقتا للبصير نقض بالتمسك ايضا ويرد ويرجع على الا في ثا لاننا قضينا لهما بالمبيع
متقايبا فيصير كأنه بشرى من الاول ثم باع من الثاني ثم لم يشتره منه فله ان يرجع على الاول والثاني رواقا بمكة على المبيع
فينزع الرد والرجوع على الاول ولو اقام البينة ولم يورقا والعبد في ايديها نقض لكل واحد منهما

بشرى جارية
فوجد بها عبا

بشرى

الذي يدعه ونحوه المشتري لانه كل واحد انشأ البيع من غير تسليم ولا نقد على تسليم نفسه المبيع فنفسه بكل
نفسه بنفسه الا انه نزعنا الصفقة فمزا ولو اقام البينة على التسليم بقض الثمنين وادى العبد لانه تسليم الكل
ثبت من كل واحد اذ اذادات ما يده على ثلثه فنقول فصل في بيع المكاتب وفصل في الوارث في الموت
وفصل في المادونا فصل مكاتب بشرى ابنه او اباه لا يرد به بالعيب لانه صار مكاتباً والكتابة يمنع
ذوار الملك باير السبب وكذلك بالشره ولا يرجع بالنقصان لانه الرجوع بالنقصان فلف عن الرد به لانه
لا يصار اليه من القدرة على الرد وانما ثبت الحلف اذا وقع البيع على الاصل لم ينع لانه الكتابة تحتمل الصفقة الحار
فيمكن رده بخلاف ما لو بدى ثم وجد به عبا يرجع بالنقصان لانه التذمير لا تحتمل الصفقة الحار لقيام سبب الحرية
فان عجز المكاتب بعد ما علم بالعيب يرد به المولى ويتولى المكاتب لانه زال المانع من الرد وموئله وصار مكاتباً
للمولى من الاصل على سبب الحرية في عيب المكاتب ومزا لان الرجوع بالعيب كما في الوارث وكما في بشرى المكاتب
عبدا ثم عجز فلما لم يرد به بالعيب الا ان العاقد من المكاتب فكيف حقوق العبد اليه كالعبد المادونا والوكيل
اذا لم يشتر شيئا فان باع المولى المكاتب او مات او الوكيل فحسبه المولى ولو كان لا يرد به بنفسه لانه عجز عن
الحضرة فقام المولى مقامه كالوارث فان ابراه المكاتب قبل العجز لا يرد به المولى لانه سبب ثبوت حق الرد بات
له وموئله ان المبيع باع تسليم المبيع سليما والابا بعد وجوه البينة كابران المصير المستاجر في الاخر قبل
لستنا المنفعة والابا على العيب برفع موئله في حق فملكه المكاتب كالصياغة اليسير وان ابراه المولى قبل
عجز المكاتب جاز لان سبب ثبوت حق الرد للمولى قد وجد وموئله رفته ولذا ولو اعطى نقد عتقه بشرى
المكاتب ام ولد وموئله لا يرد به بالعيب ويرجع بالنقصان لانه وقع البيع على الرد لانه صارت عنه ام ولد
الابا لو ادى المكاتبه يتحقق فيها مومية الولد لا يحتمل الصفقة فان ابراه المولى عن العيب لانه لم يملكه ولا يراه
للمكاتب قبل العجز عن العيب جاز لان ملكها بشرى من مكاتبه عدا لا يرد به المولى بالعيب لان المكاتب عدا والمولى
لا يتوجب على عبده شيئا لان الدرس لا يجب على العبد الا شاعله ما يرضيه وذلك ملكه مولا فكيف يتوجب في ملكه
شيئا فله يستفيد بهذا الرد عليه شيئا ولا يخاصم بانه لانه لم يشتر منه شيئا ولانه انقدم الملك معجته باعراض ملكه جديده
بمجرد سبب وهو المعاقدين منه ومن ما نكده وقام الملك المستفاد من جهة البائع شرط للرد بالعيب لانه الرد اعاده البائع
الاصل بملكه وذلك انما تحقق اذا كان الملك المستفاد قايما معجته فصل في افر بشرى عبا فباعه من وارثه ثم ملكه
الاول ثم وجده عبا كان عند البائع الاول ينصب للقاضي لثبوت صفاته فيرد الوارث عليه ويرد الخلف على البائع ويرفع
ثمة لانه الوارث لانه الوارث يستوفى دينا على مودته في تركه بعد ممانته ولا يمكن الحضرة مع نفسه فصار كأنه الميت
لا خلف له اصله فنصب القاضي عنه فقها يرد به المشتري عليه وله الرد على الزك فائدة متوقفة وان كانت الزك تامة
له بغير مزا حقه لان الزك تامة له ارثا وبالرد يعلم له اقتضا لانه وفيه منفعة عظمه وفائدة مطلوبة وموئله
لا تقدم عليه غرم اخر او وارث اخر ان ظهر ولو بشرى الوارث وباعه من مورثه ثم مات مورثه فوجد به عبا
قد كان ولسم البائع الاول لا يرد على احد البائع الاول فليست الملك الزك فله في الجزء الغايب الذي
موقوف الميت على الوارث صار حقا للوارث بحكم الخلفه فمزا عن فسط عنه كالوورث دينا للميت عليه سقوطه
فصل في بشرى عدا المادونا وجده عبا لا يرد به لانه لا يتوجب على عبده دينا فله فائدة
في الرد وان كان قبض ولم ينقد النمل يرد له الرد فائدة وموئله سقوط النمل عنه ولقاط مطالبته المادونا عن نفسه
وان لم يكن قبض العبد يرد نقد النمل او لا لانه الرد بالعيب قبل القبض كمنه الرد كمنار الرؤية والشرط لانه شرط لانه
ولا ينفذ الى القضاء كما في خيار الرؤية والشرط هناك يرد عليه فان كان لا يتوجب بمقابلته شاف فكذا هذا
وفقهه وموئله العيب قبل القبض لا يفسد له من النمل لانه وصفه وتبع فمضا فله يكون الرد لرفع

بشرى

الولد كالمحدث قبل القبض فيصير كأنه بشرى شئني صفته واحدة فله بلك يورث الصفقة قبل القبض
فينفع العقد الولد تبعاً للام ليده يورث الصفقة وأما إذا قبضها ثم وجد بالام عيباً قد
عنده قبل استرداد البائع لم يرد لها لأنه عيب حدث في ضمانه فلورده كان البائع أن يردده عليه ثانياً
فله بغير الرد ولو وجد بالولد عيباً حدث عنده قبل استرداد البائع يردده بحضه لأنه صفة
من المثل عند القبض فلم يكن حار فلو أنه مضى عليه بالمثل بل كان أمانة غيبه فصار ردونه غيبه
كردونه في يد البائع فيقسم المثل على قيمته الأم يوم العقد وقيمة الولد يوم القبض سليمان المعيب
ولو قبض الباع بغيره إذا كان الباع فاعور عنده واستردده البائع ثم وجد المشتري به عيباً يجبره على الرد
والترك لأن البائع بالمراد في البيع الحادث عند المشتري لأنه قبضه بحكم الشراء لأنه مستحق بالشرع
فصار كالقبض المشتري المبيع وموهم بالبيع من المانع في الرد بالبيع القديم عند البائع فأنكر
المشتري رد نصف المثل فرق بين هذا وبين ما إذا قبضه بأذن فاعور عنده ثم وجد به عيباً فوذه برضا
البائع لم يلزمه شيء من المثل والوفاء منه قبضه بأذن فالمبيع انما دخل في ضمانه بالعقد لا بالقبض والرد
لأنه رد بالعقد فله يورث ضمانه العقد فلم يضر الفات عند مضى عليه وفي قبضه بغيره فالباع قد
في ضمانه بالقبض لأن القبض بغيره إذا كان المشتري في الصفقة والأوصاف يورث ضمانه القبض والدليل أن
عيب عيباً فاعور عنده يعني نصف قيمة فيصير المفتوح مضى عليه بالمثل على المشتري لأن البائع لم
يرض بقبضه ضمان العوراء ويشهد محمد بن وقال لو كان المبيع حارة فقبضها بغيره إذا كان البائع ووطئها
فلم يقبضها فافذها البائع واختار المشتري ردها بالبيع لم يقبض من المثل ثانياً لأنه رد في بطن المشتري
لما قبضها منه مع علمه بوطئها فلم يسقط وطئ المشتري مانعاً من الرد بالبيع بخلاف ما لو قبضها بأذن البائع ووطئها
فأنه منع الرد بالبيع لأنه لم يرض البائع بوطئ المشتري ولأنه كره شيء من المثل على المشتري لأنه بالوطئ لم يقبض
شيئاً من المبيع بخلاف العوراء لأنه قبض نصف المبيع فصار عليه نصف المثل وأما القسم الثاني لو استرد
البائع الأم ومدها وقيمة الولد في يوم الاسترداد ثم صارت الفات ونقد المشتري المثل وقبض الأم ثم ووطئها
عيباً ردوها بحضه فيقسم المثل على قيمته الأم يوم العقد وقيمة الولد يوم استرداد الأم وإن وجد بالولد عيباً
لأورده ولا يرجع بنقصانه لأن قبضه استقضى من الأصل في الأم دون الولد فالحق أنه بالولد الحادث
قبل القبض في الأم لفرون صحة استرداد الأم ومدها لأن البائع في استردادها مما فله لو يصير للولد
من المثل يصير بواقي من صحة استردادها مما فعلنا منه حصه من المثل فزود صحة استردادها ولا ضرر فيها
عدها في قبضه فاذنا بعد القبض حقيقة فافذها صار للولد حصه فزود صحة استردادها بغير قيمة يوم الاسترداد
فإن رد الأم بنصف المثل ثم ظهر أنه كان بالولد أصبح زائد منه نصف القيمة بطلت القيمة الأولى
ويقيم بينهما أملاً فاحصه الأم الثلثان فرق بين هذا وبين ما إذا استرددها البائع فنقد المشتري المثل
وقبضها وقيمة الولد الفات يوم القبض والتي يوم الاسترداد ثم وجد بالام عيباً رد ما يملك المثل للزمه
حصه بالقبض فإن وجد بالولد أصبح زائداً لا بطلت القيمة ويرد الولد إن شاء بثلث المثل والوقوف
أن الولد صار مبيعاً مقصوداً بالقبض لأنه لم يلق بالعقد فله في المثل بالقبض كالقبض
سليمه الأم بالعقد فيقسم المثل على قيمتها ومما صحى سليمان المعيب فلم يطر الخلفاء القسمة
فلم يتغير القسم وهذا كقول المشتري امتن بالقبض وقبضها وفتحها سوار في رد ما عيباً
فرد ما بنصف المثل ثم ظهر أنه في الأم كانت في المثل لم يطر القسم الأول بخلاف العوراء
لأنه لو لم يرد من الولد العقد للامو لم يلق بموتها القبض فلم يمتنى وصفه لسلامة

فانقسم المثل على قيمته الولد كما هو موعوداً أو سلمياً فطر الخطأ القسمة الأولى فطلعت ولو استرد الولد دون
الأم والمثل بحالها فقبض المشتري فوجد بالولد عيباً رد به بثلث المثل لأنه صار مقصوداً بالقبض لأنه استقضى
القبض الأولى في الولد وصار كالحادث قبل القبض ثم صار مقصوداً بالقبض المستأنف فاستحق نصف
القيمة فصار له حصه من المثل باعتبار صفته لسلامة فإن رضى به بغيره ثم وجد بالام عيباً لردّها لأن نقصان
الولادة بغير الولد لأنه رد الولد على البائع لما رضى بغير الولد فيسقط اعتبار نقصان الولادة فيرد النقصان
معتبراً وقد حدث في ضمانه ففتح الرد على المثل في الولد الجارية لأنه صار راضياً بالنقصان لما قبضها مع علم
بالنقصان لما بينا والنقصان الحادث في ضمان المشتري لا يمنع برضا البائع

البقرة من العيوب السبع بشرط البراءة من كل عيب فطر الله في ذلك هذا ليس بأمر إلا أنه ليس له حق
قبل البائع وقت البيع لئلا يملك منه أوليبر عنه بل هذا بيان إيجاب العقد على وجه لا يوجب تحقيق السلامة له
والعقد قابل لذلك كالمشتري مبيعاً وموهم على الشاهد على البراءة من كل عيب المشتري المبيع فممن مبيعاً
فلم رده لأن الشهادة على البراءة من العيب لا يكون إثراً وإنما هو بوجود العيب له البراءة على العيب لا يفتقر
وبوجود العيب كالبقرة في الزنا لا يكون إقراراً بوجوده الزنا السواد ورواها من كل غايمة روى عن
المتوفى أنها هي السبعة والباقي والعجور دون المرض لأن الغايمة ما كان من فضل الإنسان وهذه العيوب
محصنة بغير الإنسان دون غيرها وإن أبرأه من كل داء روى عن أبيه في الداء في الحقوق ومعلوم ذلك سمي رضا
فله سائرهم الداء ولو فاسدت بوى من كل داء في وقت ذلك فطر العيب ولا يرد الداء وسواها لا يرد
بالعيب حق له قبل الحار والبرك لا ولو قابرت المكن من كل عيب تعيينه فافذها مواعور لا يرد وكذا لو قال
برئت إليك من كل عيب يرد فاذيل مقطوعه لا يرد لأن من ليس بغير الحمل بل هذا عدم الحمل وإن كانت
أصعب واحدة مقطوعة وأصبحت مقطوعة يرد لأنه عيب لا يرد وإن قال من كل عيب يرد من ذلك كله لأن
الكل عيب بالعبد باع ثوباً وبسائر الخروق وكانت فيه زروق قد فطرها أو رقعها أو رقعها بغير من ذلك
لأن من زروق وإن كانت مرقعة أو مخيطة أو مرقعة ولو قال برئت إليك من الخروق التي به وبها
كرد له رده لأن الكي غير الخروق ولو روى من كل عيب من كل عيب من كل عيب من كل عيب من كل عيب من كل عيب
لا يرد عنهما لأن هذا عيب آخر ولو أبرأه من كل عيب فافذها مضمناً لأنه لا يرد من الخوصم الجباع
باع بشرط البراءة من كل عيب لا يرد من الخوصم الجباع فافذها مضمناً لأنه لا يرد من الخوصم الجباع
بنا على أنه لو باع بشرط البراءة من كل عيب يرد به بعد البيع قبل القبض لا يصح عند ما لا البراءة يتناور
الثابت فيصرف للموجود دون الحادث لأن البراءة عن الحادث براء حصلت قبل الوجوب وقبل سبب
الوجوب فلم يصح كالبراءة عن كل حق له قبل يرد من الحقوق القائمة لا الحادث فلهذا وعند المتوفى
يصح لأن رضى منه هذا الزام العقد بالبراءة عنه وجه لا يوجب استحقاق السلامة لما بينا ولا يلزم العقد لا
بالبراءة عن الموجود والحادث جميعاً ولو شرط أنه يرد من كل عيب لم يرد في الحادث بالجماع لأنه قبض
الموجود بالبراءة ثم فزع محمد بن أصله لو تنازع على عيب موقوف فعاد المشتري حدث قبل القبض وقال البائع
كان له العقد فالتقوى للباع مع يمينه لأنه ينكر في الرد عليه كمن أبرأه من الدين ثم ادعى عليه أنه وجب دين
بعد البراءة وأنكر الغرم فالتقوى قوله لم يرد بشرط جدار وقال لا يرد لأنه لا عيب به ولم يشترط أن يردده على
بائع بغيره بعد ذلك لأن هذا الكلام في العرف لا يذكر لغير العيب لأننا لا نستطيع أن نعرفه فإنه لا يكون
به عيب لا يردده وهو أنما يذكر لزوم العلم أنها جيد مرغوب فيها وهذا كمن قال جاريتي بأزائنه يا
مجنونة فليس يلزم بالبيع ولكنه للتكثير حتى قبل لو قال ذلك في الثوب لكون أقوال ابنه العيب
لأن عيوب الثوب ظاهراً ولو قال بشرط فأنه لا يرد على بائعه بغير العوراء لأنه على التقين لا يذكر
للمتزوج فيبقى الكلام على حقيقة أقوال ابنه العيب وهو قال ليس به أصعب رايه يرد بها وهذا قد ظهر

عنه

تضمن لانه لا يثبت في من قبضه من البايع ولو فاد لا يردى هذا ان يشرى به فاشترى فوجد ان البايع
بذلك لم يعلم بالعيبة وقت البيع لانه لم يدر ان البايع قد صدق البايع في اقراره بكونه البايع فكيف
راضيا بعيبه لا يابى وقت البيع فان باعه من اخر فوجد ان البايع لا يردى به على بايعه ما جرى بين بايعه وبايع اللول
لان اقرار البايع الاول انما يصير في حق المشتري الاول اذا صدق فيه ولم يوجد منه نقص في البايع الاول في اقراره
بكونه باعيا لم يردى فوجد ان البايع قد صدق البايع في حقه اذ اذ اقاله وصدقه باعيا لا صار مصدقا للبايع في اقراره
بكونه باعيا وكذا لو قال البايع الاول على ان يردى من البايع ولو قال على ان يردى من البايع او على ان يردى من المشتري
الاول على ذلك يردى الثاني عليه لانه ذكر هذا وصفا للبايع او شرط فيه والبايع لا يفتقر الى الجواب في الجواب
نقصي عادة ما في الخطاب فاذا قال المشتري قبلت في ذلك صار كأنه قد اشترى على انه ان يردى فيكون اعترافا
منه بكونه باعيا في الجواب كله في مالوفاد على ان يردى من البايع لانه لم يصف البايع لانه العيب ولا وصف
به فلهذا اعترافا بوجوب البايع في الحال لان هذا الكلام كما يحتمل التبري على اقراره بوجوبه من العيب في التبري
على اقراره بوجوبه في المستقبل فلهذا يصير مقرا بكونه باعيا في الحال انما يشترط في التبري في اقراره بوجوبه في المستقبل
على قسمين قسم في العيوب قسم في الشروط اما القسم الاول في المشتري البايع من العيب في اقراره بوجوبه في المستقبل
الاول في المشتري البايع في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل
الاول في المشتري البايع في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل
بالعين ولو كانت او شرطت عند عيب او بوجوب سقطان ان العيب في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل
فكان عين ما يندفع الفرض بوجوبه اليه ولان السقوط مضاف لا يبرأ المشتري والجار جار من عيبه وكان باعيا
اليه وعمل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل
على اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل
يورد واد من السهم ونقص الشيء على قسمين قسم في عيبه وقسم في سقيم وعيبه في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل
فمنه فوجدت عيوبه بوجوبه في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل
في العقد صحاحا لان التبري في العيب لا يكون اعترافا بوجوبه في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل
الشيء على العمى كما ان قضاء العقد هناك او بوجوبه في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل
فمنه سقيم وقسم في عيبه في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل
فمنه سقيم وقسم في عيبه في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل
ولو قال البايع باع ما ملك شيئا في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل
دفلة في العقد بين الصفه واما القسم الثاني في المشتري البايع في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل
فوجد اتفاقا بينهما لانه وجد على فلهذا في شرط لان الله اوسع وادق من اتفاق والتفريق وجد في الاتفاق
والتي تقابل العيب في الوصف فلهذا يقطع عن الشيء لو اختلفا في الوصف وان اختلفا في الوصف في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل
كلها على ما وجدت عليه وعلى قيمه الذي يردده لو كان له عيبه في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل
في العقد فلهذا وان اختلفا في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل
لان العيب يقين للرد واختياره ولزم العقد في البواقي وقد تقرر هذا بتعيينه في بيعه بنقصان في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل
الشيء على ما وصفت كذا في شرطه لا يصفه في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل
لم يردده واد بعينه في شرطه اتفاق عيب الواحد فلم ان يرد ذلك الواحد لان خيار التفتت اليه
واما ما رجع بنقصان واحد من الذي حدث به العيب باس
والتولية والتوصية المراجعة مع مثل الشيء الاول وزيادة والتولية مع مثل الشيء الاول بله
نقصان وزيادة والتوصية مع مثل الشيء الاول مع نقصان شيء من الاصل في بيع

المراجعة والتولية ان من من على الامانة من في الحيانة لان المشتري باعني البايع في حق ويقتدر على ان يرد
على البايع التبري في الحيانة في التبري في الكذب لانه لا يردى المشتري في حق وعزروا لانه يصير البايع مملوكا للمرجع
والخطا في الحيانة والكذب حرام على غير المؤمنين فلهذا في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل
ظهر منه الحيانة بوجوبه في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل
كالمكيل والموزون جاز البايع اذا كان الرجوع معلوما سواء كان الرجوع من حسن الشيء الاول او لم يكن لان الشيء اذا كان
معلوما الرجوع معلوما يمكن كسفي البايع بظلمه وزيادة ربحه وان لم يكن مملوكا للمرجع ينظر ان باعه ما لم يكن
الرجوع لا يجوز لانه لا وجه له ان يبيع ما لم يكن بذكر العرض لانه ليس في ملكه من يشرى به في بيعه ولا وجه له
ان يبيع ما لم يكن لانه العيب مجهول فلهذا يمكن كسفي البايع بظلمه بل يمكن فيه شبهه الحيانة وان باعه ما
يملكه في ذلك العرض فهو على وجهه ان باعه بالعرض الذي يرد ربحه عشر دراهم جاز لان الرجوع معلوم
قادر على تسليم الشيء وان باعه بربح ده بايزده لا يجوز لانه التسمية ده بايزده او اقر عني نقصه ان يكون الرجوع
من حسن احد راس المال لانه لا يكون احد عشر الا وان يكون الحادي عشر من اجنبي عشر فصار كأنه باع بالثمن
الاول في موثوبه وكذا من جنسه والثوب لا يملك من جنسه فلم يجر الا اذا علم الثمن في المجلس جازوه في الحار
لانه لم يوجد منه الرضا بالتزام هذا العدم من الشيء فاذا اختلفا في العقد يلزم احد عشر شيئا لانه هذا اللفظ
عبارة عن قوة على ان يكون الرجوع على كل عيب درهم اعتبار اللغو والعادة وكذا لو باعه ثوبه لا يعلم المشتري
بكم يقوم عليه لا يجوز له ان يرد الشيء الا اذا علم في المجلس جاز ولو لم يجر الجاز لانه لم يكتف حاله التي بعد ما كانت
ملتزمة ولو لم يشرى ثوبا بعشر فلهذا في العقد البديع بربح درهم فالتعشير مثل ما نقد الرجوع من عقد البديع لانه
مثلا في الاول مضمون في العقد الاول والرجوع مطلق لم يرد من صفه في العقد البديع ولو لم يرد بربح
ده بايزده ورجوعه مثل ما نقد لانه الرجوع انما يكون احد عشر اذا كان من حسن الشيء الاول ولو لم يرد في اقراره بوجوبه في المستقبل
رنيو فاسمع ما لم يكن على الجواز لان البايع وقع على الجواز الا انه يجوز بالزيف بدل من الجواز فيعبر عنه بالبعد
وكذا واعطاه بالثمن وضاعا وهذا عندك مع ما لم يكن على الدرام ولو كان المسح بكتفه او موزونا او عدويا
متعارفا فلهذا مع نفسه ما لم يكن حصة لانه الثمن ينقسم عليه باعتبار عدد القفاز واللب لانه في هذا التسوية
فكان نصف الثمن لكل نصف معلوما اياه ويقبلا ولو كان ثوبا ورجوعه لاسع جزا منه معينا لانه الثمن ينقسم
عليه باعتبار القيمة لا باعتبار عدد الزرع لانه ما صفاوته فلم يعلم في كل جزء من البايع والحق وان لم يرد
في ثمنه في شبهه الحيانة ولانه في قطع وتسلمه جزا فلهذا يجوز بيعه ما لم يكن كالا بجزا ساو وانا باع جزا ثوبا
او ثلثه جاز لان الجزء الشائع لا يفاوت فكان منه معلوما وقال بعض مشايخنا بانه يفسد البايع لانه في تسليم
جزا كالا بجزا في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل
كالا بجزا في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل
واحد من اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل في اقراره بوجوبه في المستقبل
الجيد الذي يردى للردى بئس الجيد فاذا اقر احد مما فقدت في شبهه الحيانة لانه في نزع الردى في
ملك الجيد فيضرب به المشتري لهما ان يرد واحد منهما معلوما يقينا واحاط وقدا به بالمشترى وليس فيه شبهه
الحيانة لانه اقر ما في اليد ان اعطى في الردى ومن يشرى شيئا واعطى في شبهه ما لم يكن على ذلك جاز وقاد يرد
اذا رد الثمن زياده لاسباب في الجار فاني لا ابيع انما يبيع ما لم يكن لان الزيادة الكثير في حكم التبرع
رجله في المشتري ما يملك او موزونا او معدودا مستقارا واقسمه جاز لكل واحد منهما ان يرد حصة ما لم يكن
معلوم ولو كان ثوبا وعوضها فاقسمها لهما بجزا واحد ما يبيع حصة ما لم يكن في بعض الثوب ان يرد

ترك الزم على الصغير والايام والابواب وقد قاله من لم يرم صغيرا ولم يوف كبيرنا فليس منا ولا يكون في
الكبير لقوله لا يجمع علم السبي والموت في بيع الفلح وقيل الجارية ولان ادمما استغنى عن تعاقب
الافرو عكس الاصطلاح على مفارقة وضع الوضوء في نفسه بقوله فمذا القدر من الايام رعاية في المالك
العرف ولا يكون اذا لم يكن سنها محرمه كسبي عوامي قال او كان بينهما محرم من الرضوخ والصهر لانه ليس بينهما قرابة
محرمه للمكاح والاثار ورد في النهي عن الموت في ذور محرم وسنها قرابة محرمه للمكاح فبيع ما عدا على اصل الفيل
وموان المذكر مطلق للمفروق كيف شاء ولا يكون المفروق بين الزوجين لايضا والافرو في بين الصغير لا يفسد البيع
عندما عند ادمما بعد الولاد فاصح لزيادة تعليل وتزيد ورد الشرح به عند الشافعي بطلان كل الصلح
قولنا لانه يفرق صدر من اهله في حله عاريا في نفسه لانه يفرق الحاق الوضوء بعينه وذكره في منعه عن
في اور البيع غير مفصل به فيكون في الكراهة في الفناء والنهاية في البيع وقت الشراء في الاستيلاء على سوم اذ لم
رد ادمما بالبيع خاصه والدفع بالجنابة والدين طافه من دفع رباوه الفرض على الحول ولان ابطار حق المشري
في الرد وفي النجس عليه الدفع حرام والمفروق مكروه وقد تقرر ان اقرارا عنها ومبطلش المكروه اهو ما يملكه
الحرمان استولدا ادمما اودى لا يكون بيع الاصل لانه حرمة التفريق لدفع الفرض عن الصغير ولا يملك بالحق
دفع الفرض عن ثانيا بالحق الفرض بعينه ولو حرم التفريق من ان يملك المالك فزاد بطلان التفرقة ما اذ امله
فانه لا يمكن بيعها فلهذا من بيع ادمما يصلح في نفسه ولا يملك بان يملك ادمما او يبيع سمي بان قال المشري
ان اشترى منك فانت حرة فباعه منه جاز لان هذا النفع للصغير وخراده من اسامه فنامع اذ الكبر عكس الصورة لا تعهد
فله يستحقه النساب فله يصنع الولد والافرام على الوطى لا يتحقق الا بعد الملك والقبض لانه المالك يملك الوطى
شرا والقبض يقدرون عليه ما لانه يدوم والقبض لا يقدر على الوطى ما وشرا لانه ملكه يفرق وملكه يفرق
لا يثبت له الا بالقبض واما انواعه فالاستيلاء نوعا مندوب وواجب فالخندوب موان يلاء جارية ثم اراوا
بيها الويز وجه استيلاء اهي استيلاء وقال مالك موانك لانه افعال العلوق منه قام فوجب عليه صيانة جارية عن
الضياع فالصحيح قولنا لقول ابن عمر في استيلاء البائع سجد واستيلاء المشري واجب ولان سببه جوب الاستيلاء يوجد
ومعارضة الوطى عند الشكوك ملك الوطى بملك البائع وعرف براءة الارم يحصل باستيلاء المشري لانه واجبه في حجاج
الاستيلاء البائع لعرفه والاصل للزوج ان يستبرأ بالام استيلاء المولى وليس بواجب لانه الحكم بضم النكاح
دليل فراجعها لان النكاح لا يرد الا على محل فارغ مما محترم وانما الاستيلاء الواجب فهو ان يملك جارية بغير
ملكها من السبي والنزاهة والصدقة والوصية والميراث ونحوها يلزم ان يستبرأ بها في نفسه واصلها قدوم في سببا
او طمس الارطى الحيا في يضمن حملهن ولا الحيا في سبب سبب في سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
بملك البائع دلالة واما مقدار مدة الاستيلاء في خمسة في ذوات الاقارب وثمانية في ذوات الاستيلاء
خلف عن الحيض كانه العدة وان حاضت في اثنان بطلت واستقلت الى الحيض كانه العدة وان كانت في حيض قد
استطرها فعدت في ذوات الاقارب في يضمن انها ليست حامله ولم يقدري بشئ لانه المعتبر هو العلم بفرار رحمها
وروى عن القدر ستمين وموهول زفر وهذا هو طلال الولد يبقى في البطن ستمين فله ستمين بعد الحمل
الا بغير ستمين وروى عنه ثلث اشهر او اربعة اشهر وموقوف الى ثلث اشهر لانه يملك ثلث اشهر يظهر ان اثار الحمل عاده من اسفاح
البطن وغيره لانه العلق يصير مضغ في افراسه ثلاث لقوله دم يملك ثلث اشهر يظهر ان اثار الحمل عاده من اسفاح
نوما علقه واربعين يوما مضغ في بطنه في افراسه وقال محمد لا يطاها اربع اشهر وعشرا لانه اكثر مدة يظهر فيها وجود
الولد عاده لانه يملك ثلث اشهر يظهر ان اثار الحمل عاده من اسفاح البطن في افراسه ثلاث لقوله دم يملك ثلث اشهر يظهر ان اثار الحمل عاده من اسفاح
لاروينها ولو رخصت حملها بعد القبض فله استيلاء عليه لانه وضع الحمل في كونه دليله على براءة الارم فوق الوطى

وان وصفت قبل القبض عليه المستبرأ لانه وجد قبل سبب وجوب الاستيلاء لان الاقدام على الوطى لا يتحقق
الا بعد القبض لما بنا وما لم يقض مدة الاستيلاء لا يملكها ولا يطاها ولا يقبلها ولا يبيها ولا يبيها ولا يبيها
بشئ لانه الوطى اذا جرم بالنفس حرم بدوا عنه اجنابا كانه الاعساق والافرام لان يكون في محرم وداعيه
اتباع النكاح في الخرج فله جرم كانه الصوم والحيض واما لا تحرم من الاستيلاء فانه لا يحرم بالحيض الموجود وقت
الشراء لانه وجب الاستيلاء خمسة كامل وهذا من حيضه فوجب تكميلها من الثانية والحيض لا يحرم من الاستيلاء
فكاملت ولا تحرم في حيضها بعد البيع او العدة بعد البيع فله فاما لا تحرم من الاستيلاء فانه لا يحرم من الاستيلاء
لا بعد القبض لما بنا ويد العدة بعد البيع لانه يملك البائع ليعقب النكاح انه يملك الرجلين باع ادمما
ثم اجاز الفرض ما حاضت عند المشري لا تحرم بها لانه سجدت ملك الوطى بملك البائع بعد ايجاز لانه لا يملك
ثم فزاد ايجاز ولو اشترىها فكانها قبل الاستيلاء حاضت ملكا كانت ثم خرجت او اشترىها مع محرمه في
في افراسها او محرمه فحاضت بعد القبض ثم حلت حرم بها من الاستيلاء لان الحيض وجدت بعد ملك الوطى لانه
منع عن الوطى بغيره ومنع الاستيلاء الاعتداد به كما لو منع عنه الحيض واما من يلزمه الاستيلاء ومولا يلزمه بغيره
الاستيلاء اذا حدث له الاستيلاء بملك البائع سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت
او كان البائع ايجاز الجارية رضاعا او كانت الجارية بكرا لانه وجد سبب وجوب الاستيلاء في الكل ومعارضة
الوطى عند الشكوك ملك الوطى بملك البائع وتحقق شرطه ومولاه لا يتحقق شرطه لان اعتبار الوطى بشئ
من غير ملكها قائم في الملك اعتبارا وصور انما الى رحمها قائم وعن ابن ابي ابي انما لا يجب الاستيلاء اذ اشترىها من
لا يطاها ومولاه لا يملك لانه علم وجوب الاستيلاء الصغير اثره يصلح فيه حال كونه قنفا فان كان ادمما
مملوكا له والافرو ولد الصفر والمكاتبه او لصاربه جاز التفريق لانه لم يجمع في ملكه رقبته ويدان وقرفا
ونقليا ولو اجتمع في ملك المكاتبه والمضارب بغير لهما التفريق لان المكاتب في كسبه في ملكه ملك
تفرق في حقه حقه على الحق فقط اعتبارا من المولى وهذا الواجب المكاتب ولوجاربه من كسبه ملك
دعواه من غير تصديق المولى ولو ادعى ذلك مولاه لا يصح ان تصديق المكاتب واما المضارب فان كان فيه
ربح فهو مشترك بينهما مملوكا وان لم يكن فهو بائع عن رب المال في حق الملك وعاقده لنفسه في حق الحقوقي فان
الامر من اعتبارنا الاصاله في الحقوق او البند في الملك فقد حصل التفريق من رب المال في حق الملك ومن المضارب
في حق الحقوقي باع الام على انه بائع لغيره ولولاها يكون التنفيذ لانهما اجتماع في ملكه فكل اتمام البيع
في الام بالتنفيذ لانه بصره موقوفا ولو كان المشري ملكا ولولاها لا يكون له ردها لانهما اجتماع
في ملكه الا ان الفسخ في المشري لدفع بالعتق والطله من نفسه ولا يمكن اقامه هذا الحق الا بالتفريق
فصار كالزنا العيب حرق في بائعين من دار الحرب او اشترىها من حرم في دار الاسلام فله التفريق بينهما
لانه لو لم يشتر عن يهوديهما اذ دار الحرب فيصير من النافكا في المفروق اهو ما من صيرونه من النافكا لانه
ربما يتحقق بافلاق المسلمين ويعتاد بهما يعم ويرى في ستمين فيم يملك كان المفروق اتفق من الجمع والافرام
من ذي لم يخفى المفروق واجبه على بيعهما معا لانه لا يمكن الحرق من اذ قالها دار الحرب اذ هما ذميان الزيادة
ولو اجتمع في ملكه مع الصغير قرباه فله خلوا ان استويا في القرب اليه او ادمما اقرب اليه فان لم يتقيا في الوقت
ينظر اهما كما تخلف في الجبهه كالابوين وكالعمة والحالة لا يبيعهم الا جميعا كفارا كانوا او مسلمين لان بطلان اموالهما
يصلح له نوع يستثنى لا يحصل بالافرام ويستثنى عن ادمما لانه ادمما لا يبيع الا جميعا كفارا كانوا او مسلمين لان بطلان اموالهما
والعمة عن ذل الاب والحالة بغيره الام وكذا لا افتلاب والافتلام وان كانا متساويين في القرب والجهة كالافوين
او الاختين لابل وام جاز بيع ادمما لانهما لاني الاستيلاء والتعاقد يحصل بغيره واما اذا كان ادمما
اقرب اليه ككلاهما اخوات متفرقات او ام وعم او خالة فله بغير بيع الا بدم وسو غير الام وغير الافتلاب وام لان الام
والافتلاب او ام اقرب اليه والنحو عن ايجازها وايداه يحصل بغيره الا اقرب معه لانه يستثنى به فصار

الثالث فيمنه البائع او يوزن او كانت بينه المشتري لم يبق تاديبا لانه ثمة بينه المشتري قامت على انبثاق ما هو
ثابت باقرارهم لانه برائة عن ضمان القيمة ثابتة باقرار البائع ان المشتري قبله بعد الثالث لانه في الثالث
انتم العقد فلم يقبل وسنابينة المشتري قامت على انبثاق ما هو غير ثابت فان برائة عن الثمن غير ثابتة باقرار
ضمنهم وقد ترجحت نسق التارخ فقلت ولو تصادقا على القبض فادعى كل واحد منهما على صاحبه العقد بعد
فالبيعة بينه المشتري لانه الثمن متورط متأكد عليه وهو يدعي على البائع ضمان الحياكة اذا قبضه بامر
او البرائة عن الثمن اذا قبضه بغير امر قبل نقد الثمن لانه كان للبائع استرداد المبيع متى ما باذنا بقبضه وبالعقد
صار مستردا وبرائة عن الثمن لم يكن ثابتة فيمنه البائع ثبت ما هو ثابت وهو الثمن فانه فقت بينه المشتري
بما ليس ثابت فقلت **بأصل**
أصله ان كل من اخذ المالك من جهته فالقول بوجهه في بيان سببه وتعيين جهته لانه لو انكر المالك أصله فالقول
فكنا اذا اقر بسبب تعيينه وانكر عن كمال امر تيمم ببيعها بغيره وقد بعته بالف فالقول للموكل ان الاذن
مستفاد من جهته فكذلك هذا الجاهل الضعيف المشتري جازبه وقضى ان جازدها بالعيب فقال البائع بعثت هذا
واقرى معها وقال المشتري بل هو هذا فالقول للمشتري لانه فاصل أصله فيها وفيه مقدار المقبوض والقول
قولا القاصي فيه لانه لو انكر قبضه الباع أصله فالقول له فكذلك اذا انكر قبضه الجاهل ببيع عبد او سلمه وبيع
من المشتري عبدا اقر فملك ادمها وجاء المشتري رد الاقر بغيره فقال البائع هذا الصدق هو الموصل فالقول للمشتري
لانه مو المالك فيكون القول بجهة التملك ولو اراد البائع الرجوع في هذا فله ذلك لانه القول له واذا رجع
البائع في الموصل رجع المشتري بالثمن الذي نفعه على البائع ونقص البائع قيم المثل لانه البائع في البيع فاقامة
لانه هو المالك والقول للمشتري لانه مو المالك للثمن وهو يقول ملكك الثمن ما هذا هذا وقد استثنى
منها ما رجع الواهب فيه فلم يسم ما باذنا الثمن فلا يملك البائع واذا رجع بالثمن رجع البائع بغيره
المثل لانه يقول ان ملكك المثل بهذا الثمن الذي انصفه فليزم رد المبيع وقد عجز عن رد فليزم قيمته وذلك
كله بعد ان يحلف البائع بانه ما بعث هذا القام وتحلف المشتري بانه ما اشتري الذي مات فقد اوحي الخالف
فان هلك العبد عندهم جميعا لم يرد من الثمن حاله هلك السلعة فله كمال النوق وحالها يومان الخالف
فان هلك السلعة اذا اختلف المتبايعان في الثمن فيما كانا في النوق والنوق ما وحيث ادمها ان لم يوافق
المتبايعان ان التملك حصل بينهما واحد ويبيع فلم يكن كل واحد منهما مدعي عقدا غير ما ادعاه الاقر فبقى
اقتله فهما في الثمن لا غير فيكون القول للمشتري لانه المالك في مستفاد من قبله اما هنا كل واحد ادعى عقدا
غير ما ادعاه الاقر فادعاه المشتري ادعى بملكها كذا بالهمز وانكر البائع ادعى بملكه بالبيع وانكر المشتري
فوجب حلف كل واحد منهما والثالث ان المقصود من الخلف الضمن والمشاركة ومنها امكن في العقد على وجه
العين لانه انكس الاجاب القيمة لانهما في الخلف انبثاق البيع ولا الهبة فلم يثبت التملك فلم يثبت الاذن بالقبض
مما للملك فبقى المقبوض في يد غير اذن فليزم قيمته عند حوجه عجزه ومساكن تعذر احياء القيمة لانها فيها
على جهة التملك وهو الباع فيثبت التملك للقابض في المقبوض بالبيع يتصادقهما فلا يمكن تضمينه بالقيمة المشتري عجز
ادمها بالقبض الاقر بانه دينار وقبضها فادعاهما في جاز بالقر بوجهه بالعيب واختلفت عنه فالقول
للمشتري في ثمن المعبد التملك لانه سفاك من جهة ولا يباح الاذن عند ما يملك السلعة ولان ما لم يقصود
من الخالف وهو القرض فاصل الرد بالعيب فله من الخالف وعند محمد حالفان على التملك ويراد ان القيمة
وان لم يرد منها فالقول للمشتري في المعبد لانه المالك فيه سقط من جهته وسما لفي الاقر ويراد ان
اجام لان السلعة قائم لاسي في ما يملك في كتاب الخلف في المشتري عجزين ادمها

القول

الف حاله والاخر بالف موجه وقبضها ثم رد ادمها بالعيب واختلفت في الردود فقال البائع رد
الموكل وانكر المشتري فالقول للمشتري لانه فاصل اقتله فهما في البائة انه موكل ام مع لانا البيع ففتح في الردود
وسقط ثمنه موجه كان او مع له وفي غير الردود فالمشتري يدعي انه موكل وسكر البائع والاخر مستفاد من
جهته لو انكر أصله فالقول له فهما في البائة ولو كان في ادمها ما يديننا الاخر في رد صم وقبض البائع الثمن فيرد
ادمها فان كانا قائمين في الخلف او زادوا القام واستردا الثمن لانه الضمن الباع ادمها بالرد بالعيب في الاقر
القبض بسبب الخلف والرد او ان كانا هلكا او سكر في الردود فالقول للمشتري لانهما اختلفت في ثمن
في التملك وسلك السلعة بغير الخلف عند ما عجز عن التملك الثمن مستفاد من جهته المشتري فالقول له ان
الدينار يقابل ادمها مكر وعند محمد حالفان ويراد ان القيمة وسر الثمن مستفاد من جهته دينار صفة
فات ادمها عند المشتري ورد البائة فيبكر في قيمة التملك فالقول للمشتري لانا المشتري يدعي ان الردود
اكثر قيمة والبائع ينكر واذا لا يتخالفان عند محمد لانا اختلفت فيهما وفيه قيمة التملك وحيث
من نفس العقد فصار كاختله فهما في الاصل وان اقاما البيعة فالبيعة بينه البائع لانا الردود استحق العقد
فيه وسقط ثمنه عن المشتري والبائع يدعي زيادته على فاسترها بالبيعة المشتري عند اقيمة الف وجازبه
قيمتها عن ثمن ما يدين دينار فقال المشتري لشرتها صفة واحدة وقال البائع بعثت كل واحد عجز دينار
لا يعتبر أصله فيها لانه لا ينفذ لانه لا يتصور ادمها على صاحبه فقال المشتري ان جاز بالقبض بوجهه
رد محمد في الخلف فاما الخلفين متباينين في الخلف الجارية لانهما اختلفت في قدر الثمن والتمتع قائم لانا
البائع يدعي ان الخلفين متباينين في الخلف الجارية لانا الثالث لما يدين متباينين في الخلف الجارية لانا هذا فترى الصفة
على البائع بغير تمام ما وذكر جازبه وانما كل لزم دعوى صاحبه اقام رجل البيعة ان المشتري من اقر طيلانا
وقبضا كقيمة واقام اقر البيعة ان المشتري فيه بذكر وقبضا بغيره وقيمة الخلف والقبض بيان
وكذلك قيمة الطيلسان والقبض فاما نصف الخلف بارا الطيلسان ونصف الاقر بارا نصف القبض
ونصف القبض بارا الخلف وواي ذكر رد ما يقابل لانا صاحبه الخلف يدعي ثراء الطيلسان
بنصف الخلف واسم بالبيع ففهم رد وصاحب الطيلسان ادعى ثراء الخلف بنصف القبض فاقامة البيعة
ففي رد فصار كل الطيلسان بنصف الخلفين وكل الخلفين بنصف القبض بنصف الخلف بنصف
القبض ليعاد فهما عليه **فصل في الاختلاف في المراجحة** المشتري ثوبا بعتن وفيه عثر
ودفع اقر اليه ثوبا لشره بعتن وفيه عثر وامس ان يبيع مع ثوبه فباعها ما جاز برع عثر ورام وقال
انها بقواما بعتن في جرد المشتري ثوب الام عيبا فاراد رد ثوبه الثمن وقال لشرهما في البيع الاول
صفة واحدة وقال البائع لا بل لشرتهما صفتين فرد بنصف الثمن فالقول للمشتري مع عيبه على علم ان الثمن
كان نصفان لانا الطامر يشهد له لوحيث ادمها انه يتك بما هو الاصل فانه انكر زياده صفة وزيادة
تسمية اخرى وعند محمد اصله ان عدم اصرة الحواش والوجود عارض في انكر وجوده وعدونه كان متكما
بالصل فكان منكروا من ادعى امر احدثا كان مدعيها وصار كما لو قال المشتري لشرتها بنا هذا الدار نصفكم
والعرصة نصفكم وقال الشفع لا بل لشرتها نصف واحدة فالقول للشفع فكذلك اذا قال ان البائع قال
يقومان على عشرين وقرهما في ذكر الثمن وذلك بدل ظاهرا انهما كانا واحد او انا الصفة متحدة اقلو
متعدده لعار قام هذا بعتن وهذا بعتن فاما حلف رجع عليه ثلثه الثمن لانا الثمن انقسم علمها ان ثلثا
باعتبار القيمة وبرجع الما مور على الام بنصف الثمن لاقران ان من الردود نصف والمشتري ظلم في اقر زيادة
وانا اقاما البيعة فالبيعة للمشتري ايضا لانها ثبتت زيادته في الردود بنصفها بينه البائع فاما قصد البائع من ثوبه
زيادة صفة في زيادته في ثمنه فكانت قائم على الخلف مع فاما وجد العيب بثوب الما مور والمسلح الجازبه
بعتن وسقي ثمنه درام في رد البائع لا يصدق بها ولكن ان صدق المشتري اذها لانا الخلف اقر

بزيادة فيه والمشي منكر فيوقف في يد الباي على تصديقه وان اقاما البيعة فالبيعة للبايع لانها
 اكثر اثباتا لانها ثبتت بزيادة في ولو ادعى المشي انما صفتين وادعى الباي صفقة واحدة فالقول
 للبايع لان الظاهر شاهد له لما بينا فاما وجوب المشي بثوب المأمور عيارد به بعضه لان الباي يتكر الزيادة
 على عشر والظاهر شاهد له والبيعة للمشي لان اكثر اثباتا وان وجد ثوب الامر عيارد به بحسب عشر
 لانه يدعي في حقه يد الباي ان صدقه افرها والآخر لان الباي اقره بزيادة في ثوبه ويؤيد بزيادة
 مع لغير البيعة للبايع منها لانها ثبتت بزيادة اقرار المشي بزيادة في ثوبه يتكرها هو والمعلم
باب الاختلاف في الفسخ والاجازة في بيع الخيار
 في الخيار فله يجب موافاة اختلافه اصله او مقدار او مضيق كان اختلافه اصل الخيار فالقول للمشي
 وروى عن الامام القول لم يرد لانه يدعي الخيار منكر بثوب حكم العقد فكان مديعا صوته منكره مع
 فكونه القول كالمودع اذا قال ردت الوديع وجبه ظاهرا وادعى الباي ان الخيار ثبت بالشروط والقول
 يتكر لانه متمك بالاصل وهو مودع العقد على الشرط ولان الخيار انما يستفاد من جهة الشرط والخيار
 فكونه لغير الزيادة لانه لو انكر اصل الخيار فالقول له فكذلك اذا انكر بعضه وانما اختلافه مضيق بالقول
 منكر المبيع لانه ادعى اهدما سقوطه والآخر منكر الحاسم مابده على ثلث اقام اهدما في الاختلاف في
 النقص والاجازة والثاني في الاصله في الموت والهلاك والثالث في الاختلاف في القتل اما القتل
 الاول فهو عوج وجه من اما ان كان الخيار اهدما او لم يافا كان الخيار اهدما واختلافه الاجازة والبيكن
 في المدع فالقول للمشي الخيار ادعى الفسخ او الاجازة والبيعة بينه الاخر لانه مودع الخيار لا يقتضيه اقامة البيعة
 لانه منكر بحقه ما يدعيه وانما هو النقص او الاجازة ولا كذلك الاخر فكانت بينته مثبتة وبينه مودع الخيار
 غير مثبتة وانما اختلافه بعد مدع المدع فالقول للمشي الاجازة انما كان البيعة لمدي النقص لان كون البيع
 في بده بعد مدع الثلث يستدعي لزوم العقد وانبراه فكان اللزوم ثابتا بنظام الحار والاسقاط اعماضا
 ومن ادعى امر اهدا كان مديعا واما اذا كان الخيار لهما واصلها في النقص والاجازة في المدع فالقول للمشي
 النقص ولا ينفرد بالاجازة فانه لو بعض اهدما استقص النقص فالبيعة لانه لانه اهدما ينفرد بالنقص
 فانه لو نقص اهدما استقص ولو اجازة اهدما لا يبرم من مدع النقص الا بعد ذلك العقد الحار ما ينقص النقص
 لا يجاز مدعي النقص الاحتياج الاثبات بالبيعة ومدعي الاجازة محتاج الاثبات بالبيعة وانما اختلافه بعد
 مدع المدع فالقول للمشي الاجازة والبيعة مدعي النقص لان مقتضى الملك يستدعي لزوم العقد وانبراه
 فكان اللزوم ثابتا بنظام الحار في بيعة النقص ثبت ما موع غير ثابت بنظام الحار واما القسم الثاني
 الخيار للبايع فاختلافه بعد المدع فله يكون امان اختلافه الموت او تصادقا على الموت واختلافه وقت
 او تصادقا على الموت ووقته واختلافه في النقص والاجازة قبله في الثلث اما اذا اختلافه الموت فقال اهدما
 انما مات في الثلث واستقص البيع وقال للمشي انما قال للمشي الباقي لانه متمك بالاصل لان الحيوان كانت
 ثابتة فكان بقاها وادعى اصله وزوالا عارضيا ولا مدعي الباقي يدعي بقا العقد وانبراه والظاهر شاهد
 لذلك لانه عرف بثوب العقد من قبله في الثلث ولان انبراه العقد وزومه اذا لم يوف موت العبد في الثلث
 وان اقاما البيعة فالبيعة بينه ايضا لانه اكثر اثباتا لانها مثبتة لزوم العقد وانبراه ووقوع المكره وبحول
 النقص من القيمة الى القيمة وبينه مدعي النقص ثبت ما موع غير ثابت بنظام الحار وموضع قيم المبيع لان كانا
 مضمونا في بده وعرضه من اثبات موت العبد واستقص المبيع ضمان القيمة لاعمير هذا الحادث فكانت بينته
 اقلا اثباتا واما اذا تصادقا على الموت فقال اهدما مات في الثلث وقال الاخر بعد الثلث فالقول
 لمديعة الثلث لانه الظاهر كما يشهد له موت العبد بل نظامه على النقص فهو يشهد لمدي الحيوان
 لانه يدعي حدوث الموت في اقرب الاوقات والاصل في الحوادث انه يحكم بظهورها لا بغيرها

فوقها شدة بقا العقد فلا يحكم سقا العقد بالشك عند التنازع والتنازع على انه يدعي البعض
 لانه مدعي بقا ضمان القيمة والظاهر يصح في اثباتها ما بينا وادعى الجواز يدعي ملكا جديا وصحنا
 حاجنا وموالتين والظاهر لا يصح في اثباتها ما بينا وادعى الجواز يدعي ملكا جديا وصحنا
 اثباتا لانه مدعي بحول النقص من القيمة الى القيمة واما اذا تصادقا على الموت بعد الثلث في المشي
 واختلافه في الفسخ والاجازة فاقام اهدما البيعة لان الباي نقص غايتها واقام الاخر اجازة
 في الثلث لانه مدعي النقص لان الجواز ثابت بنظام الحار وموافقة المدع مع حق العبد في بيعة مدعي
 النقص ببيته ما موع غير ثابت بنظام الحار وهو النقص فكانت اكثر اثباتا كما خارج مع ذي اليد وقدره
 قياس في الثلث لان البيعة على الاجازة لانها ثبتت ملكا جديا وصحنا ما بينا وادعى الجواز يدعي ملكا جديا وصحنا
 اوله الموت في الثلث بسبب لغير ضمان القيمة وبأكثر فكان النقص ثباتا نظام الحار وشهادة الظاهر مدعي
 الاجازة بحول النقص من القيمة الى القيمة وموع غير ثابت بنظام الحار فكانت بينته اكثر اثباتا فكانت اولي
 ولو ادعى اهدما الموت بعد الثلث واجازة الباي في الثلث وادعى الاخر الموت في الثلث ونقص الباي
 قبله فالقول للمشي النقص والبيعة لانه في النقص ثابت بنظام الحار لانه سبب الاسقاط ثبت تصادقا
 وموالتين العبد له موت بسبب لاسقاط البيع الا ان يعلم اجازة الباي في الثلث قبل موته ولم يعلم فكانت
 الظاهر شاهد للمشي النقص فكان القول له وسبب الاجازة لم يثبت وموالتين العبد بعد مدع مطلق الثلث مدعي
 الاجازة ثبت ما موع غير ثابت بنظام الحار فكانت بينته اولي كما خارج مع ذي اليد ولو ادعى اهدما الموت
 بعد الثلث ونقص الباي في الثلث والآخر الموت في الثلث واجازة الباي قبله فالقول للمشي النقص والبيعة
 في المبيع وكذلك لو كان الخيار لهما فاختلافه على هذا الوجه واما القسم الثالث ولو كان الخيار
 للبايع وقضى المشي فاقام بينته اما الباي قبله في الثلث واقام الباي بينته اما المشي قبله بعد الثلث
 فبيعه الباي اولي مدعي النقص لانه بينته المشي لانه ثبت ما بينا وادعى الباي بصره قبله بعد ثلثه كان
 الخيار لهما ومن قبله بغيره لا يستوجب اهدما عليه ولا على عاونه ضمانا وبينه الباي بصره على المشي مدعي
 ضمانا لانه فكانت بينته اولي ولو اقام الباي بينته ثبتت حقا على المشي وموالتين العبد فكانت بينته اولي ولو اقام
 الباي بينته اما المشي قبله فطاعة الثلث واقام المشي بينته اما الباي قبله فطاعة الثلث فبينه الباي
 اولي لان بينته كل واحد منهما ثبت ضمانا جديا وصحنا الخيار على عاونه الاخر واستولى الاثبات الا ان
 بينته الباي سبق تاريخا واقدم تاقا فكانت اولي لان البيعة بينه يدعي سبق التنازع في مودع المبيع وان
 ما ينفرد ويتكر فله ان يبرم سبق التنازع في القتل وانما لا يتكر اولي من الثلث المتقدمه
 البيعة لم تستولب الاثبات فاما بينه المشي غير مثبت ضمانا وان كانت سبق تاريخا فثبتت بينته
 الباي بزيادة الاثبات وله على عاونه المشي بيمينه في ثلث سبقه وليس له نصيب المشي في ثلثه يوم
 قبضه لانه من ضمن المشي فتمت بغير الباي موضع ضمان القتل مع مدعيه في الموت ووقوع الدعوى
 في مجرد الموت كانت بينه المشي اولي فكيف في نصيب المشي فتمت العبد في الاثبات الا ان ما يعلم
 يثبت له حق نصيبه قهر المالك وكذا لو ادعى الباي ان اجنبيا قبله في الثلث وادعى المشي ان الباي او غير
 قبله بعد ما فالبيعة للبايع لانها سبق اقام الباي بينته عاونه في الثلث واقام المشي بينته على قبله
 ذلك لاجنبى قبله في الثلث فالبيعة للبايع ولا الثمن على المشي لان بينته المشي ثبتت حقا للبايع لانه
 لا قبله الا اجنبى في الثلث ووجب ضمان القيمة على عاونه القائل للبايع وموالتين بغيره ضمانا على المشي
 فاندفعت بينه المشي وبقى الباي منفردا باقامة البيعة وبينته كانت ضمانا الحار على القائل

لأنه ثبت ضمان المثل على المشتري وتبرجت بينه وبينه بالثابت ولا سبيل للمبايع ولا للمشتري على
 القتل لأن البايع لا يدرى عليه ضمانا بل يتصور الضمان للمشتري عليه وهو يتصور الضمان للمشتري عليه ولو اتفقا
 أن هذا الرجل غصبه في الثلث وأبى البايع الموتة المكسوة أدى المشتري الموت بعد الثلث فالبينة
 للمشتري لأنه أكثر اثباتا لأنه ثبت لزوم البيع وتصور الضمان من القيمة إلى المثل وبينه وبينه البايع ثبت
 ضمان القيمة بقبض المشتري وأنه ثابت نظاما إلى المثل لأنه عرف بثبوت من قدر ولو عكس فبينه وبينه البايع
 أولى بالإسناد والمشتري أن يضمن الفاضل قيمة لأنه مكرم فظهر أن الفاضل صلاحه فله في القتل ما لم
 مات **الحناية على المبيع المبسوط** مساندا على الوضعية
 أقام أحد مسلمة في يد المشتري والثاني في حناية البايع والثالث في حناية الأصح والرباع
 بخلافهم معا أو متعاقبا أنا الفاضل الأول لو قطع المشتري يد المبيع ومات منه مملوك
 الفاضل لزم كل المثل وإن منعه البايع لأنه بالقطع صار قابضا كله بصفته بالملك وبصفته
 بالقبض لأنه بالقطع بقيت البايه لأن الرغبة تعلق بالمقنوع بده وتنتقص قيمته والقبض
 فوق التملك لأنه بالقبض يصير مملوكا بالمبيع ويصل فله به ماله بالبيع بصفته قابضا بالقبض أو في
 وسنك التملك قبضة البايع بالبيع وإن صار مسرورا لكن يملك الكل بالحناية الباقية فينتقص من قدر
 البايع ولو مات من غير تلك الحناية وقد منعه البايع لزمه نصف المثل لأن البايع بالبيع لم يرد المصنف
 البايه ولم يرد ما انتقص من قدره فلم ينتقص من قدر البايه على البايع وكذلك حناية لها رضى
 مقدروا ولو باع المشتري المبيع بعد ما قبض عليه من يد البايع جاز أن لا يملك البايع قبل نقد المثل لأنه صار
 قابضا بالبيع لم يملك بغيره وإنما الفاضل الخاف لو أعتقه البايع المبيع لم يملك قبل القبض فقط كل المثل
 وعند زفر والشافعي لا يسقط عليه القيمة لأن الفاضل يصدق بمثل المشتري فيضمن قيمه كما لو أعتقه
 بعد القبض ويحرم أن يضمن المثل بالقيمة والضمان بالقيمة لا يفسد في المثل كما إذا أعتقه بعد القبض
 المثل أن أعتقه المثل ويضمن القيمة أو أعتقه المثل والضمان بالقيمة لا يفسد في المثل كما إذا أعتقه بعد القبض
 وضمان الفاضل للمشتري ما لم يملك أحد مما فكذا هذا فقد فات المبيع واختلف بدله فلا ينتقص العقد
 والصحة قولنا لا يبيع مضمونا عليه بالثمن حتى لو هلك قبل القبض بأحد سواي سقط الثمن وأصح ما وجد
 لا يجوز أن يكون مضمونا بغيره فيختلف لتعدد الجمع بينهما استيفاء فحنا ضمان الثمن لأنه ثابت ستمين والأخر
 مجرّد فيه بخلاف مسلم الفاضل لأن غنة الضمان مفقود وهو القيمة ولكن سببه مختلف وإن كان يضمن قيمته بأي
 سبب يشار ومنا خلافة ولو قطع البايع يده قبل القبض بحجر المشتري أو أعتقه نصف الثمن أو تركه لأن
 المبيع سقط نصف الثمن لأننا في الفقد نصف الثمن في البيع بالقيمة ولو شئت يده عند البايع
 سحوا ما أخذه جميع الثمن أو تركه لأن الطرف بيع للثمن بوليده إن سبق بدو الطرف ولهذا لا يجوز إفراده
 بالحقن فخره العقد بغيره أو البيع لأحد من الثمن إلا إذا أورد عليه ضمان مقصود وهو التلف
 ولو قطع البايع يده ثم قبض المشتري بأذنه أو بغيره فمات من حناية البايع سقط نصف الثمن ولزمه
 نصفه ولشئ على البايع منه لأن القبض المشتري سببا بالعقد من حيث أنه يفيد مملوكا تعرفه وبوكره مملوك
 العين فقد حلت من حناية البايع وسرايته مملوكا تعرفه للمشتري فيقطع إضافة السراية إليها لاختلاف
 الملك مع إضافة السراية إليها كما لو قطع يده بعد أن كان مملوكا مولاة وماتت منه عند المشتري لم يضمن الجاني
 إلا في اليد فصار كمنه لم يملك عند المشتري بخلاف قبض البايع للمحسوس بعد القطع المشتري لأن
 القبض لا يفيد له ملكا ما لم يملكه من حنائه وسرايته مملوكا فيقت السراية مضافا

الحناية

في حنائه المبيع المبسوط مساندا على الوضعية
 في حنائه المبيع المبسوط مساندا على الوضعية

لحناية ولو قبض قبل نقد المثل بغيره فله قطع البايع يده يد المشتري فمات منه سقط كل المثل لأن السراية
 أصلت إلى الحناية فصار كأنه من رقبته بعد القبض فصار مملوكا للبايه فصار مسرورا للبايه أيضا فصار
 بالغائه يده كما لو فز رقبته بعد القطع فماتت من غير فعل المشتري نصف الثمن لأنه بالقطع لم يرد نصف المبيع
 والمفرد لم يرد نصف البايه بالنصف كله فلو قطع المشتري يده قبل القبض بغيره فصار مملوكا للبايه
 ونصفه بالقبض والفرق أن الفاضل من المثل والمشتري بالقبض بصفته قابضا والبايه لا لأنه يعلق قبض المشتري
 في البايع وهو ما أكد حقه في المثل فلو تعلق بحقه القبض وليس في ذم البايع ذلك بثبوت حقه فعلق ببيع وسعه
 وهو المثل وأثبت مقام القبض في هذه الضرورة فماله سلق قبض البايع حتى غير حقيقة
 القبض في وسعه فله ضرورة لما أقامه المثل مقام قبضه فلا يصح سرقا أو بالقبض فماله الفاضل
 الثالث ولو قطع يد المبيع أصغر قبض فله المشتري بجميع المشتري بجميع الثمن أو تركه لأنه غير مضمون
 عليه لئلا يجرأ أن يضمن قيمته بالملك وقد فانت اليد واختلفت بدله وهو القيمة فكان المبيع كله قابضا
 قابضا صورته فبغيره كالو فله أن يضمن قيمته لأن حنائه لاقت مملوكا المشتري وبصدق منها
 بإراد على نصف الثمن للزوم ما لم يضمن له المبيع لم يكن ضمانه وذلك من أن المبيع ابتاع البايع الجاهل نصف
 القيمة لأنه بالبيع عادلا قدم مملوك فنعوذ بدله لا لأنه قام مقامها لو كانت اليد قابضة يورث اليد فكذا
 بدلهما وصدق بإراد منها على نصف الثمن لأن الفضل أو فصد في ضمانه لم يحصل له ملك فلا يملك ولا يورث
 يملكه شرط الطبيعة عند الضمان لا غير وعند الضمان والملك لما لا يملك الفاضل الجامع وإن أشره
 بالثمن ودرهم وسواي العين فقطع يده عند البايع فقط القاض على الجاهل بدله لم يصدق بشئ لأن
 الفضل لا يملك عند فنته في الجاهل وإن قبض بدراهم وأخذ مكانا طعاما تصدق بالفضل لأن البدل
 قائم مقام الجاهل فصار كأنه أخذ الدرهم ولو قبض بدراهم وأخذ نصفها لا تصدق بشئ لأنه ليس ماله
 وليس برح وسصدق بالقيمة إذا قبض لأنه ربح ما لم يضمن ولو بشرى باله على الجاهل طعاما فله الجاهل ما لم يضمن
 بعد العوض أو قبله فإن المشتري بعد المضاطعما بعينه جاز عند أبو يوسف وعند محمد لا يجوز لأن اختياره
 ابتاع الجاهل بمنزلة القبض عند زفر فله فالمر في باب تملك المبيع وإن أشرى به طعاما بغير عينه
 لا يجوز لأن الكبد والموزون من قوبله يبيعون كغير مبيعها عينها كان أو دينارا والطعام هذا يبيعون
 بيع ماله عند فله يجوز المثل وأرضى المال سدادين فيكون فله بقصور سلا وإن أشرى به طعاما بغير
 عينه قبل القضاء جاز بشرط قبضه الجاهل لأن بدل الطعام هو الويت لأن حقه قبل القضاء في الطرف لأن
 القيمة لأن الضمان يستند لما وقت الحناية كذا الفاضل لأن أطراف العبد مملوكا بالأمور فصار كضمان
 العبد والمثل لذلك وعند الحناية الطرف كأنه قابض أو أبا وانتقل فله القيمة بالفضا وهذه يضمن قولها
 في العوض المثل يسقط على العين المثل القيمة بالعين قبل القضاء والطعام من قوبله بالعين وقد صحه في البايه يكون ضمانا
 والشرايين ليس عند جاز لأن الأذن بشرط قبضه الجاهل للمحصل الاخراف عما عمن بدس وكذا ذكره صاحب الطعام
 لأن كله على إيقام مقام من في البايه ولو باع الجاهل بغيره طعاما لم يضمن وإن قبض في الجاهل لأنه جعل الطعام مبيعا لالم
 يصح في البايه وسع ماله عند لا يجوز السواي المشتري عدا فقتله عند البايه في يده فذخر البايه البايه جاز البيع
 وإن فله أسقط البايه لأن البايه لا يضمن قيمة المبيع ففدت البايه بالبيع ولو قتله بدله البايه أسقط لأنه
 فات بغيره فلو قدم عبد الأجنبي فدفع به إلى البايه وأخذ المشتري موهبا فله رده على البايه ولو دفع
 به إلى المشتري وأخذوا مضمنا البايه لم يرد به بالعيب وأما القسم الرابع فهو على العتق من أدمها
 في حناية المبتاعين والثاني في حنائه ما عدا الأجنبي الما الأول فهو على وجهه ما كان الثمن

منها ولا يخرجها بالنار فثبت اعتبارها اصنافا لا امر الرضا وان لم يكن تخلفها بالاذن والبيكر
 يكون الفضة فيها مستهلكة غير معتبر فيكون يتسلفه الفضة فيكون بيع هذا الدرهم اقرا
 فانه يبيع المية بالمسكن لانه باع فليس يثبت ويشرط المتباين فيها لانه يملكه
 الفضة في الفضة بشرطه في الفضة لانه يبيع فزاد يكون استغناؤها والمتباينة بها عودا
 ان كان يبيع فثبت بين الناس عدد او ان كان يبيع وزنا لا عدد لا يكون ذلك الا وزنا لانه لا يصير
 عودا في الفضة الا بالاصطلاح فاذا لم يوجد الاصطلاح بقيت موزونة ولا يمتنع في المعايير
 وضوحها لانه يبيع واما اذا كانت فضة غالبة بان كان ثلثاها فضة وثلثاها صفا فليس حكم
 الزون لا يجوز بيعها بالثمن من الفضة الخالصة ولا يجوز استغناؤها بالمباينة بوزنها كالفضة
 الخالصة كذلك حكم الفضة المختلطة اذا كان غلبها بالفضة فيكون كفضة خالصة لانه
 الفضة من كانت غالبة فالصفا والعش في استهلكها فانه لا يثبت بالنار كخرق الصوفان
 بل يثبت اقامتها الفضة لانه لا يثبت هو من الفضة متكررا فانه علماء اهل هذه الصناعة من
 الصيارفة فقط اعتبار الصفا وبقيت المصير للفضة كبيع الحظية بالخط وجرها صفت
 المتغير لا يجوز الاستغناؤها لانه لا يبيع بالشئ فيها لكونه مغلوبا واما اذا كان صفا وفضتها
 سواء فلا يجوز بيعها بالفضة البيضاء الا اذا كانا بالخالص اكثر لانه لا غلبة لاحد منهما على الآخر
 فيجب اعتبارها فصار كالوابع فضة وقطعة فضة ولا يجوز استغناؤها هذه الدراهم والمباينة
 بها الا وزنا لانها غلبة للدراهم الرديه والفضة فيها موزونة شرعا كالخطبة السليم
 فله يجوز استغناؤها الا وزنا الا ان يشرى بها بالمباينة فصيرت سائعا في القدر كالواش بالدرهم
 الجيد ولا يصدق العقد به كما قد اتفق عليه في مثلها لانه يبيع فله العقد ولا يجوز بيع بعضها
 ببعض نية لاجل الوزن ناد بيع الاواني والسيوف الخ لانه لا يبيع بها
 محله بالفضة او بالماضي بالفضة بفضة خالصة وزنا اكثر من الحلية جان فله فالشائع وان كان وزنا
 اقل من الحلية او ثلثها ولا يدرى بالوزن وعذره يجوز اذا كان لا يدرى وزنا لانه الاصل هو الجواز والعياذ
 باعبار الخالصة ومع ذلك فله حكم الفاد في ذلك لانها متباينة الفضة بالفضة على سبيل المثال فيحق
 شرعا فصار كالوكانت سحرة شطرا ولو شرط على ان يكون الفضة الخالصة بان الفضة بوزنها وابعاز له العقد
 جاز وكذا لو كانت سحرة شرعا بغير الفضة بان الفضة بثلثها وابعاز ان العقد بوزنها او بغيرها
 بغيرها على ارادة المصحق و ارادة المصحق والجزء عن الربوا والفساد واما اذا كان لا يدرى فله وقيل لك
 في شرط الجواز وسواء كان له فثبت الجواز بالشئ وعما انه نكرت جهة الفساد لانه ان كان مثله او اقل لا يجوز
 وان كان اكثر جاز فيجوز منه ومنه ولا يجوز من وجهين والربوا محتاطة فيحكم بالفساد احتياطاً ولو كان موصفاً جاز
 مطلقاً لانه الفضة بالتقوية صارت مستهلكة لانه لا يخلص بعد التقوية وكلما بيع ثوبه الا ان يشرى دارا فهو بالاجابة
 موجد جاز ولو يوفى عين الذئب وجب ان لا يجوز اقامتها الفضة المركبة الحلية بغير مستهلكة فانها تخلص بعد التملك فلا يجوز
 بيعها بالملك الحلية اكثر والاراضى صفا في ذمها او فضة بغيرها كسيف الخ لانه يشرى بها فليس
 بالفضة بفضة وزنا اكثر من الحلية بعد من الثمن قدر حصص الحلية وقدر منها او من غير السيف او من غير
 فهو من غير الحلية وجزا بغيرها لانه لا يخلص الفضة وعلى البيع لا يفرق المنقود للمصحق خيرا للجواز وحله
 لانه علم على الصلاح والهدم وكذا قد علمت من ثمنها على انه من حله الثمن وحصه الحلية من حله الثمن والسيف
 لم يملكه الا ان الحلية بغيرها السع تبعاً وقرن المنقود الى الحلية بغيرها ليقرب ولو قال هذا من ثمن

الفضة بغيرها فثبت ان يمكن التميز البصر يكون المنقود من ثمنه البصر في بيعها جميعا لانه قصد البيع
 اللجونا العرف فحكمنا بجواز نصيب البيع وان امكن بيعها بغير ضرر بطولها لانه صرح بغير العرف
 وقصد جواز البيع وجزا ببيع بوزن الجواز العرف لانه يبيع بوزن وقيسه وابعاز من اقر قبله ان يصدق
 الزنا بوزن وقبضه الثاني ولم يصدق الثاني في اقر قبله بطلبه البينة ووجه السيف الاول للمصنف الحلية
 يكون صفا ولم يصدق بوزن الحلية فله العقد بفضة العرف فله العقد بفضة العرف لانه لا يمكن ان لا
 يضر كالوابع افضل من السيف من ذواته فان تقابض الاوسط والاثق فهو الاول في البيع الثاني لوجه المتباين
 وعزم المشرى الاول للمباينة فتمت السيف الاول في البيع الا ان يفرق لثقات الفضة في الدنانير وبيع الفضة اذا
 به الفضة بغيرها لانه يبيع بالقيمة وقد عجز عن رده لبيعها من الثاني ببيعها بغيرها بوزن وقيته وكذلك لو باع الاول
 بفضة صفا بفضة ورد بفضة الاول وليس له واما ما يمنع من القول ببيع النقص لانه يبيع بغيرها
 لما باع وابعاز وسلف على الفرق مع حله انه قد بيع النصف وقد بيع الكل فالجدة من العرف بالحق فينطبق
 فله بغيره وقد يورث الفاعل بغير الصفا من غير المبيع وبيع النصف فله بغيره انما يورث
 العيف ما امكن وقد امكن روضه فيرد ويضمن قيمة النصف الباقي بشرط قلبه بفضة بالثمن فانها
 موافقة لبيعها بغيرها بفضة بالثمن وان شاء ترك وكذلك ان كان باعها بفضة بغيرها بغيرها
 البيع فانه لان العقد كله فله بغيرها بفضة بالثمن وان شاء ترك وكذلك ان كان باعها بفضة بغيرها بغيرها
 مشروطة فاذا كان بشرط بالثمن على انه التمام مشروطة بثلثه وزنا فله بغيره بفضة بغيرها بغيرها
 بثلثه وزنه الا انه يتبعه بالتبعية والتميز فيتميز وان طرث الزيادة قبل الفرق فانما ارادة الدراهم واخذ
 بثلثه وزنه وان شاء ترك وكذلك ان كان باعها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها
 قبل التمام فلم يجر الا بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها
 بفضة بغيرها لانه لا يتبع ولا ينقص منه شئ بالتبعية فكان المصحق قد راعى ولو اشترى قبلها بغيرها بغيرها
 ولا يضار لاحد مما لان القلب مما يضره التبعية والقدرة على التبعية بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها
 لما مر في ابيوع فكان زيادة القدر بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها
 من ثمنه فواضح من ان كان بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها
 ذكرا القدر فاما بيان المقدار المبيع فله يكون الزيادة للمشرى كالمكيل والموزن ولو اشترى شيئا في حقه
 ان فيه الغا الفضة وتقابضها فافترس الغا يرد المبيع كله لانه يصير كأنه بشرى نصف السيف ونصف الحلية
 بالثمن فله بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها
 في البيع بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها
 بكونه فزادت رد الكل واخذ الزيادة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها
 كل درهم بكذا ولم يقل فزاد ولم يفرق فله الحلية اذ الزيادة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها
 فيجوز كل درهم بكذا بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها
 الربوا وان كان القدر هنا لبيعها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها
 افضل من الجنى والقدرة فيها بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها
 جوازها ان لم يذكر كل درهم منها وذكرها بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها
 والصالح في العرف لشرى انما هو بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها
 او المصحق اذ ما قبل الفرق لا يطرأ لان التمام والقلب مما يتبعه بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها بفضة بغيرها

لأن الفلوس تبين بتعيينها فلم يملك أحد ما شابه عوضه زال عن ملكه وتوابع فلما بعينه بغير اختيارها
أو على العكس للجزء ما يقبض بتمامه في الحال أو في المستقبل بفلسفه بعينه بغيره مع أو بغيره فيحصل بالبيع
بعينه وزيادة فليس بله عوض فيكون ربوا أو على التوهم أن يجوز لأن الفلوس عوض صارت عدده متغيرا في زمان متفادله
ومنه يابا وغينا وبنكا برا العدد فيلزم المتقارب بشرى متعابدا في فلوس أو بغيره فلوس جاز الحجاز لا
قياسا وموقورا فوجه الفلوس أن الدائقي براد به الفضول لهذا لو بشرى بدائقي ولم يقدر بالفلوس انقراض الفلوس
فيصير كأنه قال بعينه بدائقي فلهذا أعطيك مكانا فلوسا فيكون صفقة صفقة وجه الفلوس أن ذكر الدائقي فلهذا أعطيك
في العرف والعادة عيان في مقدار معلوم من الفلوس في مع واحد فيكون ذكر الدائقي من الفلوس كناية عن عتق الفلوس
أن كان الدائقي عتق والموقوف كالمشروط فصار كأنه قال بعينه بغيره فلا فلهذا يكون صفقة صفقة وذكر بغيره فلوس
يجوز الآية الدرهم الفلوس ليس بمنى في الأصل وإنما ضربت ليعلم مقام الكسور من القصة فامة الفلوس المذكور
في شري المحقرات لأن كسر الدرهم الوصف مكره فلهذا جاز في الفلوس مقام الدرهم الصحيح فصار كأنه بشرى بغيره ثم شرط
أن يعطيه فلوسا فينبغي أن لا يجوز إلا أن مع هذا يستعمل ذكر الدرهم لتعرف عدد الفلوس به فموجز ولو قال أعطيت بهذا الدرهم
كأن فلوسا ودرهما صغيرا ووزنه نصف درهم الأمانة جاز لأنه ليس للدرهم الصغير حصه من الدرهم الكبير فلهذا في الآية من الدرهم
الكبير فلهذا ووزنه والباقي باز الفلوس احتياالا لجواز فتنقصف الصفقة من أو بغيره فالحق الدرهم الصغير من الدرهم الكبير
لكنه صرح فأعطى الفلوس بكونه بغيره في كل واحد من الأمانة ولو قال أعطيت بنصفه كذا فلوسا وبنصفه الباقى ودرهما صغيرا
وزنه نصف درهم الأمانة فلهذا الكسور في الدرهم الصغير فامة لما عرف ولو بشرى بغيره فلوسا بغيره بغيره
الدرهم ولم يقبض الفلوس حتى كثر لا بغيره البيع قيا أو بغيره بشرى أن شارة بقصة ما كثر وإن شارة البيع وموقورا فلهذا جاز
على كثر البيع حصة لأن البيع يقبض بالكد أو بغيره قبل القبض لأن الفلوس زالت بالكساد وما وجه باعتبار العدد وبعينه
موقوف باعتبار الوزن فانه بعد الكساد ووزن أو الموزون يصح هنا فصار بعينه فلهذا جاز البيع قبل القبض وجب
الجواز وما لا استقام في بغيره البيع حتى أن الأمانة كساد الفلوس بمنزلة الكساد لأن الفلوس الرواج أو بغيره من جنة الفلوس
باعتبار العدد لا باعتبار الوزن فانه بعد الكساد سلفا وزنا لا ماعدا والعقد يعلق بالفلوس باعتبار بعينه فكان الرواج بعينه
كأن يكثر من الكساد منزهة الكساد وملكه كالمبيع قبل القبض بغيره البيع ولو يقبض بعينه فلما كثر الفلوس بغيره البيع في نصف
ورد نصف الدرهم اعتبارا للبعين بالكد ولو رخص لا بغيره ولا جاز بشرى لأن لم يملك الفلوس في بعينه فقام على حاله لأن الرواج عددا واحدا
أغراض والرضى لا يرد عيب الأمانة الرخص المبيع قبل القبض لا يفسد البيع ولا يغيره المفسد فلهذا كثر الفلوس حتى قبل قبضها
بغيره البيع عند كساد ووزنه من الأمانة وجب فلهذا المبيع أو بغيره الفلوس في الأمانة بالكد وقد نزلت ما وجب في بعينه
قيمة كالمشترى فيما ياربط فانقطع عن أيدي الناس ثم إن وصف القيمة للفلوس إنما ثبت باصطلاح الناس بوصف الرواج فإذا بطل
الاصطلاح والرواج بالكد بطل كونه فلهذا في بيعه في بطله ولو بشرى بغيره فلوسا كساد في موضع البيع في فلهذا كانت باعينا لها
جاز وبغيره بعينها لم يجوز لأنها عوض من هذه البلدة فيكون النقص شرط صحة العقد ولو استوفى فلوسا وقبضها فكثرت فقلبه
فلهذا عند كساد ووزنه من الأمانة وجب فلهذا المبيع أو بغيره الفلوس في الأمانة بالكد وقد نزلت ما وجب في بعينه
عجز عن تسليمها بهذه الصفقة من رخصتها عند كساد الفلوس بعينه القيمة ثم الفلوس لأنها صارت موقوفة عليه ومنذ وعجز عن تسليمها
لأنه لم يملكها في يومه من رخصتها عند كساد الفلوس بعينه القيمة ثم الفلوس لأنها صارت موقوفة عليه ومنذ وعجز عن تسليمها
بعد الكساد فلهذا بطلتها في بعضهم برده من الفلوس وزنا لأنه موزون الجواز وعجز بعضهم بردها عددا لأنها موقوفة بالعدد
فيبقى كذا ذكر والاصطلاح على قيمة يوم الانقطاع من الزمة في القصة وقل من باع على ما لو عجز بغيره فلوسا عند كساد الفلوس لم ينقطع
أوانه فقد عجز عن تسليمها بانقطاع أوانه وهذا عجز عن تسليمها بالكد أو بغيره فلوسا في رخصتها عليه فلهذا يوم الخصومة فلهذا
يجب اعتبار القيمة يوم الخصومة وإيجاب قيمتها يوم الخصومة لا بغيره فلوسا فلهذا كساد وعجزها سواء إيجاب بعينه فلوسا عند
مراقبتها كساد في قيمتها كساد يوم الخصومة وعند كساد الفلوس في قيمتها الرطب يوم الخصومة في عند كساد يوم الانقطاع
فلهذا من أجل قيمة الفلوس راجع يوم القبض أو في يوم كانت راجحة لأن إيجاب القيمة عند كساد الفلوس ولو بشرى

فلوسا وتقابضا على الكساد أو بغيره الجواز وبقا على ذلك فالبيع فلهذا الجواز منع صحة القبض ولو كان أحد ما
بالجواز فالبيع جاز عند كساد الجواز بشرى لا يمنع ثبوت الملكية في المبيع فلهذا القبض المستحق بالقبض عند كساد
قبض فلا يرد في الجواز لأن الجواز بشرى لا يمنع ثبوت الملكية في المبيع فلهذا القبض المستحق بالقبض عند كساد
بشرى الجواز بشرى لا يمنع ثبوت الملكية في المبيع فلهذا القبض المستحق بالقبض عند كساد
لا ينفق فانه كانت لا ينفق في جميع البلدان فلهذا البيع وإن كانت لا ينفق في هذه البلدان وينفق في غيرها فلا يملك
لكنه بعينه الجواز بشرى لا يمنع ثبوت الملكية في المبيع فلهذا القبض المستحق بالقبض عند كساد
ينفق في ذلك البلدان فلهذا الجواز بشرى لا يمنع ثبوت الملكية في المبيع فلهذا القبض المستحق بالقبض عند كساد
إذا كانت نافعة لم تنقص فقلت في الزمة وإن كانت لا ينفق في بلد وجبت القيمة لأنها تفتت في مكانة في
أنه لو كانت يمكن للمشتري بالدرهم الملكية والمزينة وانفاها وإن كانت روج في أيدي الناس لأن فيه غورا
للعمامة لأنه يخوف فيه من الدرس على الحاصل ومن العاجز الذي لا يبيع وقال أبو يوسف كل شيء لا يبيع من أيدي الناس
ينبغي أن ينقطع ويغيب صاحبه إذا انقضى وهو موقوف على العانة بأد القروض
والديون والبيع فيها فيه فضله في فضلي في القروض وفضلي في الشراء بالقرض والديون
فضلي وكجز للقرض فيما هو موقوف الأمانة كالمكيل والموزون والعددي المتقارب كالبعض والجوز
لأن القرض مضمون بالكد وهذا المشاء مثلث فامكن الجواز المثلث فجاز قرضها ولا يجوز فيما ليس بمادوات
الأمانة كالحوان والألب والعددي المتقارب لأنه تقدير الجواز المثلث والقرض وجب ضمان المثلث الزمة وما
ليس بمادوات الأمانة الجواز وضمنه الزمة فلهذا كونه مستراة وهذا في كونه الجواز إلا الجواز في قوله تعالى
أن السلم الجواز يجوز عند كساد الفلوس أو الجواز في الجواز عند كساد الفلوس أو الجواز في الجواز عند كساد
كالمعاريه وملك العين في القرض ثبت تبعها لملك المنفعة فزمت التملك من استيفاء المنفعة بغيره العين فلهذا كونه
مأسا مطلقا من كل وجه وهذا الوجه لا يثبت الأمانة العين من كل وجه فلهذا السلم فانه بعد المالك مطلقا وملك القرض
بالقرض القرض لا يرد في القرض القرض على كساد الفلوس فلهذا كساد الفلوس فلهذا كساد الفلوس فلهذا كساد
فاسد متعين للرد فامة القرض الجواز إذا كان قائما بعد المستوفى لا بغيره للرد وهو الجواز إن شارة رديها وإن
شارد مثله وروي عن أبي يوسف للقرض إذا باع بعينه وليس المستوفى إلا بغيره غير الأمانة وهو موقوف
النافع لأن القرض أعان لا يرد أو لوجبه مبادر لما جاز بشرى لا يمنع ثبوت الملكية في المبيع فلهذا القبض المستحق بالقبض عند كساد
أو موزون بعينه بغيره أو موزون بعينه في الزمة وإنه لا يجوز وما جاز علم أنه أعان ولهذا يبيع القرض بلفظ
الأعان لأن القرض أعان فلهذا كساد الفلوس فلهذا كساد الفلوس فلهذا كساد الفلوس فلهذا كساد
بشرط رد المثل وأقيم رد المثل مقام رد العين ولهذا نفذت القرض فيه فكان هو الموقوف في مثل الموقوف
لأنه عين والأجل في القرض بالكد فلهذا كساد الفلوس فلهذا كساد الفلوس فلهذا كساد الفلوس فلهذا كساد
على الانتفاع بالعين مع الرد والأجل في القرض بالكد فلهذا كساد الفلوس فلهذا كساد الفلوس فلهذا كساد
لازمة قبل مضى الأجل فتضمن التاجر بعينه حكم الشرع فلهذا الجواز والأجل في القرض بالكد فلهذا كساد الفلوس فلهذا كساد
التميز جاز فلهذا فالنافع لأن التاجر بغيره موقت ما فهم من سقوط حق المطالبة والمطالبة ليست بالمكان
للقاطن محض وسألا ليدون سريعت لازمة قابله للسقوط فلم يتضمن التاجر فيها بعينه حكم الشرع لأنه يتصور
بغيره حكم الشرع وهو بغيره لازمة وكذلك القرض وعارة كل شيء يجوز قرضه ورضى له الأعان في القرض على الانتفاع
بالعين مع وجوب الرد عليه عند طلب المعير إلا أنه لا يمكن الانتفاع بهذه الأشياء إلا بالثقة وأعيانها فكان أعانها
تليط على أنه في عينها مع وجوب رد مثله وقام رد المثل مقام رد العين وهذا هو معنى القرض والعبر

ما لا يمكن

للمعنى فان فقد القرض بلفظ الاعان لا اتحاد معناه ما وعارية كل شيء لا يجوز فرضه عوارى لانه امكن
الاستماع بهما مع تباين اعيانها فكان اعادتها لملكها لمناقضها واما اعيانها فبقيت العين على ملك المعير ولا يجوز
فرضه منفعة بان اقرض له دراهم بكسرة بشرط ان يرد عليه صيا او اقرضه طعاما مائة مكانا بشرط
ان يوفيه مكانا اخر لانه انما يملكه من غير منفعة ولا يملكه من غير منفعة ما به سبب في نفسه
الربو فان قضاءه اجد من غير شرط حال ليقوله من غيركم احسنكم قضا ولا يبرح بالجوده فجاز واذا اذ
بالاجود هل يصح صاحب الدين على الفور فلا يجزى الا ان يقرضه بزيادة على ثواب الصدقة لقوله نعم مكتوب
على تلك الصدقة بغير امانته او القرض بثمانية عشر فلو اقرضه على الفور بالاجود بغير امانته
فوايه في الدار فانقص ثوابه في الاخرة فله ان يمنع ما يقوله لبقى ثوابه موفورا في الاخرة وقيل عند
ذوق الجوع وعند الحاجة يستخلص من عليه عن الدين ولا يملك به من عليه القرض لانه عارية فلو اقرضه
وقيل هديته والا فضل ان يتورع عنه اذا علم انه يعطيه لاجل القرض ولا يبرح عليه واه علم انه يعطيه لاجل
القرض بل لثوابه او صدقة بينهما لا يتورع عنه وكذا لو كان المستقرض موقفا لا يجوز والسماح لانه مباداة مولا
علم على انه اسداه لاجل القرض والسماح الذي يتعامل بها النجار مكره ومنه اذا شرط ذكره في القرض لانه
ينسحب بلفظ الخطا الطريق فيصير غرضه فرضا بغير منفعة وان لم بشرط فله يكره لما لم ولا يجوز فرضه بملوك
او مكاتب درهما فصاعدا لانه فيه معنى البيع فصلى بشرط بوضو له عليه فلو ساجد بشرط قضا
في المجلس ليله يكون دينه بدين امر المقرض المستقرض ان يصادف بانه عليه لم يجز عند ادم في حله والما هو عليه
علم بالملك على ان ياتي في الوكالة دفع المستقرض الى المقرض دراهم ليعرضه بدينه او يافذ حقه من فريه وكبر واملت
ولذلك قبله يستوفيه دينه لا يبرح دينه لانه ما مور بالمصارف وياخذ حقه من يد العرف والمأمور ايدي فيما يقض
ويمنع فله يكون مضى عليه ما يافذ منه حقه كالودع اما المودع بان يافذ الوديعة حقه فام يبرح قضا لا يصير
قايضا بحقه فله في ما لو قال بغيرها بغيرك فاعا بديرا من مثله حقه فافذها فهو ما له لانه لو اقرضه لا يصير وكيله بالبيع
ما الجانبين فيكون من امارا بالبيع مخرج من امارا بالبيع حقه فاذا اقبض صار قايضا حقه وثاب القرض الواحد
على العرف وعلى نفسه بل يدينه على اقرضه بغيره او بشرط به متاعا من غير لم يجز وعند ذوق جرد وعليه ان يودي الدين
ما عند نفسه لانه العقد لا يتعلق بالدين المضاف اليه وانما يتعلق بدينه بدينه لانه لو بشرط شيئا بالدين من على الدين
ثم يصادق ان لا يدين لاسطر الرأه وتجب مثل الدين مما على المشرى فصار كانه بشرط الدين الذي له على فله
فيجوز فكذلك هذا وهذا انما يستقيم على روايته عنه بان الدراهم والدينان لا يعينان بالقبض لانه شرطه هذا
العقد ببيع المديون ومطابقة بالمعنى معنى لانه اضافة العقد الى الدين لم يصب في حقه فعلق العقد بعينه لانه الدراهم
والدينان لا يعينان فصار ذلك عبارة على شرط الاباح وتسلم الدين على غيره وانما لا يقتضيه العقد لان
موجب العقد بثبوت الدين في ذمة المشرى فيفقد ولو بشرط به من على الدين جاز لانه ما في ذمة مضمون له
لانه ذمة يدين فصار كالشرط عينيا مضمونا عليه بصيرة قايضا له كاذع على البيع فكذلك هذا الجامع اصله ان بيع
الدين بالدين جاز اذا اقرضه على قبضها في العرف او على قبض احد ما في غير العرف لانه قبض الدين بشرط
في العرف وفي غيره قبض احد مما بشرط ليحصل الفرق بين الدين وبينه والنقد لا يتعلق بالملك ان عينا
كان او دين لانه الدين عبارة على تسليم العين وتلك الحروف في موضع غير النقد فغيره فغيره فغيره فغيره
عينا كان او دين لانه الدين عبارة على تسليم الدين عليه من المقرض جاز بشرط قبض عينه في المجلس لان
العقد وقع على دين في ذمة في شرط قبض ما يقابل ليله يكون دينه بدين في حله في مالوكا بالكل واحد منهما
على الاقرضين فصار ما به عليه جاز وان اقرضه من غير قبض لانه كل واحد منهما نفسى الشرا مكره في ذمة

33

وخطا عن الدين فيحصل الفرق بعد سقوط الدين في ذمة يكون اقترافا عن دين بدين
المستقرض ان صار قايضا لما في ذمة حكما ولكن القبض المحل لا يكتفي بحولته مع الدين بل بالدين لانه عند
القبض لا يصير المقرض عينيا واصدا للدينين ما في ذمة الاقرض في الفرق بين الدين وبينه فان اقرض
الدين لم يوجبه المستقرض بالدين القرض عينيا لانه ليس مع لانه ملك المستقرض وانما البيع كبره
دين في ذمة ويبرح ينقصان العيب لانه باع كرا في ذمة فلهذا القرض فان معيب فيكون الكبر البيع
ايضا معيبا وقد ملكه سقوطه عن ذمة فغدر رده فيه جميع بالقبض ولو بشرط ما عليه بغيره فلهذا
ان كان عينا ولا يجوز ان كان دينيا الا اذا قبضه في المجلس لانه ما يوجبه المقرض عينيا لا يبرح ينقصان
العيب لانه لو رجع كما كان بولائه لم يملكه كبره فلهذا القرض بولائه في مالوكا بالكل واحد منهما
لانه النقد ليس مما يصح ان يملكه بكونه الفصل بولائه في مالوكا بالكل واحد منهما فلهذا القرض بولائه
لم يجز لانه ملكه الا في رواية السواد عن ابي يوسف لما مر ولوا به من المقرض في ذمة لانه ملكه بغيره
يتضمن في القرض لانه القرض لا يملك الا اذ اعلن وقد قام قبض العين فحقا للمعير ان لا يبرح ينقصان
قبض المنفعة والمنفعة بعد استيفائها لا يقبل الضيق بان اقامة كرا في الا حارة وقيل القرض
يملك الا اذ اقاله الا ان اقاله بغيره فلهذا القرض بغيره فلهذا القرض بغيره فلهذا القرض بغيره
بالاعتاق المستقرض ما به درهم على انها جبار وقبض ثم بشرط القرض من المقرض بغيره فلهذا القرض بغيره
وبشرط قبض بدينه في المجلس لما مر فان وجد الدراهم المقرض بغيره فلهذا القرض بغيره فلهذا القرض بغيره
على ذمة المستقرض بل يتعلق بدينه في ذمة المقرض ليعيب المستقرض على المقرض ما به جبار
والمقرض عليه مثله في ذمة المقرض فصار المقرض بغيره فلهذا القرض بغيره فلهذا القرض بغيره
مقبوضه عن الحياة والاعمال الدائرية وقد ملكه الا يوفى بغيره فلهذا القرض بغيره فلهذا القرض بغيره
حصلت له ما به وزيادة العيب فيكون بدينه في ذمة المقرض بغيره فلهذا القرض بغيره فلهذا القرض بغيره
المستقرض لان غير النقد يتعين بالظاهر والاضافة هنا كما با او دينه فصار مضمونا في ذمة المقرض بغيره
والدينان بينهما وان وجدها المستقرض يستوفيه بغيره فلهذا القرض بغيره فلهذا القرض بغيره
ما به جبار من المقرض هو العقد لانه العقد يتعلق بدينه بدينه فلهذا القرض بغيره فلهذا القرض بغيره
نقرا فقد بطل العرف ويرد السترة ويسترد دينه لانه شرطه لانه المقرض على المقرض دراهم فلهذا القرض بغيره
قايضا لما بشرط من المقرض فيحصل الفرق في ذمة المقرض او البديلين فلهذا القرض بغيره فلهذا القرض بغيره
منه بما به تم تصادقا لانه لا شر عليه بطل العقد لانه العقد يتعلق بدينه بدينه فلهذا القرض بغيره فلهذا القرض بغيره
شرا لانه لم يبرح ينقصان العيب لانه باع كرا في ذمة فلهذا القرض فان معيب فيكون الكبر البيع
لانه على قبل الفرق لم يملك العقد واخذ مثله لانه العقد يتعلق بدينه بدينه فلهذا القرض بغيره فلهذا القرض بغيره
العقد الذي الخلق فانه لا يملك لانه العقد يتعلق بدينه بدينه فلهذا القرض بغيره فلهذا القرض بغيره
وقد وجد باو
العرف في دار الحرب مسلم دخل دار الحرب ولم يملك
يدار الحرب ولم يبرح ينقصان العيب لانه باع كرا في ذمة فلهذا القرض فان معيب فيكون الكبر البيع
انما يملك بالدين بالقبض لانه لا يملك بشرطه لانه لا يملك بالدين بالقبض لانه لا يملك بالدين بالقبض
بغيره بملكه لانه لا يملك بالدين بالقبض لانه لا يملك بالدين بالقبض لانه لا يملك بالدين بالقبض
حقه لانه لا يملك بالدين بالقبض لانه لا يملك بالدين بالقبض لانه لا يملك بالدين بالقبض
بدون رضاهم فاذا اخذ من رضاهم فقد يكون الاخذ عن العذر فيشكل الاخذ بحكم التامه السابقة

طامدا ومطنا عندما وهذا لا ينفذ باطنا فيبقى جميع المرفوضات هذا لا يصح له عند
قضاء القاض انما ينفذ باطنا اذا امضى الزوق بشرق الزور واما اذا انشاء الزوق فانه ينفذ طامدا
وباطنا ومن انشاء الزوق لا ينفذ الزوق ليس بزوج فانه يقول امره بالنكاح وهذا لا يصح كانه من
الزوق لانه لا يمكن اصدار الطلاق فيه فالصحيح ان موضوع الاول فيما اذا وجد الزوج النكاح والحق القاض
فلم يخلو طلبت المرأة من القاض التزوي فزوي بينهما فتكون الواجب على الزوج في زعم الرسول ينفذ المهر
لانه الزوق جات من قبل قبل الدخول بها وموضوع الثاني انهما يطالبان بالزوق فكونوا الزوجان
جميع المهر لانه النكاح قائم زعمها زوج الاب وصلى للصغير المهر من زوجها جات فامشات اخذت من الاباء
الزوج اذا بلغت وقال زفر لا يجوز ولو باع ما وصلى لها المهر لا يجوز والنزوق انما هو النكاح فكونوا
على وقع العقد وكانت المطالبة حق الا انما لم تجز على المطالبة للمهر يقوم الله في المطالبة مقامها
ولهذا لو ادركت كانه مطابقة الزوج غيرهما في البيع فتكون حقوقه بالعقد فتكون للمطالبة حق ويكون
الحق امانة في يد فاقاضى مقدار ما دفعه فله يجوز وكذا اذا ضمن على ابنه الصغير جاز لان المهر واجب
على ابنته ولكن لا يطالب بعجزه عن النكاح بنفسه فاقضى الله مقامه فزوا وان لا ياتي بجمع على الولد انما
لانه صلح منه لانه العادة قد حوت ان الابا يتبرعون على اولادهم فمهر بناتهم مبرع وصلح وانما ثبت
عزها كالثابت شرعا ويرجع قياسا كالوصى الوصي وهو وولي وانما كانت قبل ان يودي واخذ من ثوبه برفع
ببقية الورثة على الابنة حصته لان الصلح ايم من جهة الله ولم يصر المودى صلح من جهة الورثة لانه لا عرف
فهم فان ضمن في المهرى وكنت اقدم من ذكره ويرجع في الورثة على الابن لانه يتعلق حقهم ما يرون العادة
غير جارية باو البعض من البعض وان ضمن الوصي للزوج وهو ولي واداه رجع به في الصغير لانه الصلح
منه لعدم الوقوع في حق الماسع ولو امره ان يزوجه امرأة فزوجه باللف من ماله او الف هبة فانما
على الزوج ولا يبر الوكيل عما دفع ماله لانه النكاح لا يصح للابا على الزوج لانه يجب مقابلة بالملك بشوئا وانما
يثبت الملك فله يقو انما يجل ليدل على غير الحكم الصانع عنه ولو زوجه الوكيل باللف على ان ضمن لها
اخذت المرأة انما كانت باللف وانما ادى لم يرجع لها صامه حلة في الوكيل على الف على ان
ضمن لها فانما على الوكيل ويرجع به عليها والزوج انما يخلع به بدو الام على ان يصر بيد كس على الابنة
وانما يعتبر الام بالخلع لوجوب البذل عليها فتكون الام بالخلع رضا بالرجوع وبدو وانما لا يصح بدو الام
فيعتبر الام لصحة النكاح فالوجوب البذل لانه يجب حكمه فم يكن بالام راضيا بالرجوع فصارت الوكيل كغيلة
بالمر غير اس فيكون متبرعا ولو زوجه الوكيل امرأة على عقد او عصة جاز فان هلك في يد الوكيل رجعت
بغيره على الزوج من الخلع يرجع على الوكيل لان النكاح لا يصح للابا على الزوج والخلع يصح بالابا على المرأة
ويجوز الوكيل على تسليم العبد قبل الملك حله في مال وزوجه على الف لانه الام لا يتبع في المعاشرة
فلم يصر الام مال اراها ملكا لمرأة بنفس العقد وانما وجب مثله في ذمة الزوج فاما العود من سجين
فصار العود ملكا في غير الوكيل على تسليمه كالموكل لانه اقام نفسه مقامه بآية معرفة
الشهود في النكاح الشهود شرط لجاز النكاح وقاد ما ذكره الرسول اعلان والصحة في قول العامة لقوله
اللف بالله في يميني نفسي بغير شهود وهو في النكاح الا بشهود ولان النكاح عقد عظيم عزاه
جميع اعراسه ومقاصده ولو لم يتعلق انعقاده بحضرة الشهود وبالعالم بغير شهود فاذا جرى التمسك
والتمسك بقدر ابيانه فيتعطل المصالح المنوطة به فتعلق انعقاده بحضرة الشهود صونا للعقد على
التجادر وعناية لمزيد الاحتياط في امور الابضاع او ينعقد بشهادة الفلاني والمجود

في الغذف واللف فله فالتامع لا سولا اصل لتحمل الشهادة لانه الشهادة هي المخبر عاينا وهذا عاين لانها
ما فوه من الماشقة والمعانة ولهم فزون مما ذكر لوجود الة القدرة وهي العقل الحيز واللسان الناطق المعبر
وسرطان انعقاد النكاح حفرة مما هو اهل للشهادة بالنص ولا ينفذ بشهادة العبد والصبيان والمجانين
لانهم لم يوهلوا شرعا نظر للصحة الموجبة لا يقطع منافع المولى بالحضور بل القاض فينظر بذكر وبعد
الادار بما يرفع على الشهادة فيلحقه العمدة وينعقد بشهادة رجل وامرأتين فلا فالتامع لانه المراه اهل
لشهادة لانه قادر على المشاهدة والصراط والحنظلة والا والوجود الة القدرة وهو العقل الحيز واللسان
الناطق لكن في عقله اضطراب وقصور وهذا القصور لا يجبر بانضمام امرأة اخرى اليها فلا يصح ان تصل امرهما
فذكر امرهما الا في الاثر فاذا اجبر النقصان ثبت النكاح وانما لم يقبل بشهادة اثنين في الحد ونصا لا قبلها
ولا ينعقد نكاح المسكين بشهادة الكفار وينعقد نكاح الكفار بشهادة الكفار فله فالتامع لانه الكافر اهل
لشهادة لقدرة على الجزع عن العيان والمشااهدة ومجته على الفل وبيد الما الصديق في المعاملة والمباينة
مع الحاجة لا اعتبار له عدم حضور المسكين انكحتم ومعاقداتهم واذا تزوج المسلم ذمية بشهادة ذميين
جاز عند مخالفة الفجر لانه ان الشهادة التي ليست بشهادة في حق الزوج تحمل العقد على حضور شاهدين في حق
واحد شرط في العقد قائم بالزوج فكان سماعهما كالمسلم الزوج ولا سماعه عنه لانهما ان الشهود لانا شرط في النكاح
صيانة للملك البضع على التمسك والشاكر لاصحابه فلهذا من الشهادة فصلت صيانة ملك البضع على التمسك
لانها حجة عليها فتكون حجة في حق ثبوت الملكة بصفى واعتبر ناسا على ما كاهم الزوج فيما يلزم من الحكم لا فيما يلزم
واذا تزوج بشهادة ذميين مسلمين وعبدتين او صبيين او كافرين فزال هذه الحوائج ثم شهدا انهم عقدوا
بشهادة ذميين جاز لان الشاهد منهم صدرت على علم بنكاح صحيح كالصبي اذا سمع حديث النبي مر واه بعد البلوغ
وبعد العمل بروايته ولو لم يشهدوا بشهادة ذميين لا يكون لانهم شهدوا بنكاح فاسد وحوز بشهادة ابنته
او ابنتها لانا الشرط حضور من موافق لاصل الشهادة ومما اصل للشهادة لما بينا ومن زوجه ابنته بشهادة ابنته
وانكح الزوج وادى الله لم يقبل شهادتهما عند المومن وقاد لم يقبل وانما كانا بالاب والزوج مدعى او
والمرأة مدعية يقبل بالايجاب لغير ان هذه شهادة حلت على التمسك لانهما شهدا بالشهادة لا الجوان لا ابرهما مقبولا
ولا يدفعان عنه موقفا لانها لا يشان لاسنهما ملكا ولا حقا فيقبل المومن انه عكفت في شهادتهما لانهما شهدا
الشهادة بجراهما لانهما مقبولا ومنع من صحة كلامه وبعاد وطعة ونقاد قول الانسان على غير من اعطى المنافع
ولشرها حلة في ما اذا كان جازدا لان المنفعة في كانت محجوزة لحضور المنفعة مضاف الى اقرار المدعي الا لا
شهادتهما فله ينع شهادتهما لله في كانت المنفعة مدعاه كالا حصولها مضاف الى شهادتهما فله ينع شهادتهما
لله ولو تزوج بنته وانكرت الرضا فشهادتهما اموالها ومما ابناه لم يقبل في قولهم لان الرضا شرط الجواز
فكانت شهادتهما بشرط الجواز شهادة ينفذ قول الله مقصودا فتكون شهادتهما الحاسم الصغير رجل
امر به ان يزوجه ابنته الصغير من رجل فزوجه بالاب حاضر جازت شهادة الزوج فانما كان غايبا لم يجز كان
الوكيل في باب النكاح سفيرة ومعر ياب فاذا كان الموكل حاضر امكن تحقيق الاضاف اية بان جعل كانه مو
الون بالثبوت والمأمور فصح الزوج شاهدا واذا كان غايبا لم يقبل له العقد فصح الوكيل من
بنت فطر العقد فله في المجلس ومنه كان يستر الا يصح شاهدا على هذا وقالوا الله اذا زوج ابنته
الابا باللف بامها وحضرته بامها شاهدا في النكاح وان كانت غايبة لا يصح شهادتها شاهدا
انه تزوجه امسى والافان تزوجه اليوم لم يقبل حله في البيع لان كلا واحد منهما شهد بنكاح حفرة واحد
حيث لو شهد كلا واحد كان مع شاهدا فزوقنا انعقد قبلت شهادتهما لان كلا واحد شهد

بالغا ما بلغ ولا نفقة لها في العدة لانها لما ردت تبين ان القول حصل في كماله موقوف فيجب من المثل
دون النفقة وان انكر الزوج ذلك فذلك لان القول قولها مع غيرها في الاصل في مثل هذا الامر لانها لم يلق
مثلها وقصر من اولادهم بنكر المراه فزاد زوجها الوكيل فكونت القول قولها ويرد النكاح وهكذا ايضا
في سائر الاوليا اذا كانت المرأة بالغة الجاهل واذا وكلت رجله تنزل ويجوز ان يزوجها من نفسها فيكون النكاح
امتد بها بتزويج من رجله كمن ومنه موقوف بالخطب والاشارة والمعرفة لا بد من ذلك النكاح لصداقة سنها
ولان منهن في تزويج نفسها لغيرهم فكذلك هذا وكذا كل اهل ان يزوج من زوجته نفسها منه لا يجوز ولو وكلت
بزوجها من نفسه جائز لان قائم مقامها بالوكال وقام مقام نفسه بالاصالة فقامت بجارية مقام عاريت
لان التاب في النكاح بغير مبرك كرسول فكيف العقد واقعا لشخص فكما اذا زوج البتة الصغيرة من نفسه
جائز ولو قال ابن العم الكبير اريد ان ازوجك من نفسي ففكك فزوجها جائز لان سكوت الوكيل اذن ولو زوجها قبل
الاستبراء فبطل ما فكتك لم يجرى تزواجه ولو تزوج لانه ما قام مقام ما في الكلام فرد صيغة وكما وانكاح لا ينفذ
بالكلام المأذون لانه معاوضة الجاهل وقول ما
الجامع اصله ان الوكيل بالعقد الموقوف لانه لا ينفذ المقصود فلم يصح ان يتا بالامور به وبذلك فصح
قبل الاجازة امتناع من اتمام العقد ونسب الامتناع عن اتمام الزام من عيسى بن جهم والحق ضرب فلك
فيها والعضوية للملك في النكاح الموقوف وبذلك فصح بيع لانه لا يملك عليه النكاح بعد تقاؤه وقد يعلق
به حتى ما يوقف عليه لانه يستغنى به بالبيع فصار له من نفسه حر ان يبيع وفي البيع العمد
عليه فصار بالبيع دافعا في نفسه فصار فيه حر ان يبيع فصار له من نفسه حر ان يبيع فصار له من نفسه حر ان يبيع
فصح قولنا وفعله وقسم للملك في قولنا وفعله وقسم للملك في قولنا وفعله وقسم للملك في قولنا وفعله لا قولنا
الاول رجل وكل رجله لغيره امراه فزوجها بالغير بغير اذن زوجها ابوها فلم يسلوا في نقض الوكيل النكاح
قولا وفعله بان زوجه اخرا بغير محض من الزوج او اللب وهو ان الوكيل لم ينزل بالعقد الموقوف في ذلك
من جهة الزوج فلك في ذلك فصح فصح في النكاح الموقوف لانه في قوله امراه بغيره امراه بغيره امراه بغيره
قولا او فعله بان زوجه اخرا بغير محض من الزوج او اللب وهو ان الزوج اياهما اجاز جائز لانه في قوله من جهة الزوج
فلم يملك بغيره امراه والثالث لو كان ان زوجه امراه بغيره امراه بغيره امراه بغيره امراه بغيره امراه بغيره
وكيف قام مقام الوكيل فلك نقضه كالوكيل ولا يملك نقض فعله بان زوجه اخرا لانه في قوله هذا العقد هو
العضوية تقتصر عليه بمقتضى الجمع بين الاختصاص فله يكون نقضا للعقد الصادر بالوكال فانه انما الاول بغيره امراه
اخر سقضى الاول لانه وكيفية قبضه كنكاح الزوج والنكاحان لا يجتمعان على امر واحد فانه في الاول خذونه
والرابع لو وكل رجله بزوج امراه فاجاز الوكيل كما جاز الوكيل فذلك في الامتناع لانه ما من العقد
والاجاز ليس بعقد ولهذا صح بغير شهود وفي الامتناع ان يملك الا في النكاح الاجاز لانه حكم
الاجاز والاثبات واحد وموت ينفذ الحكم والرضا بغيره لاجل نفوذ الحكم لا لتفويض العقد اذ لا يجوز للوكيل
في نفس العقد مكانا لاجازة والعقد في حق المهر سواء فكونت الرضا باحد من الزوجين لا يملك نقضه
قولا لانه كان فوضوا لباي من عقد ولا يوجد في النكاح من الاثبات برضه فله يصير بجملة فيه فله يملك
وبذلك نقض فعله بان زوجه اخرا بغير رضاها ينتقض الاول لانه وكيفية العقد اثبات فصار كالوكيل
الموكول وكذلك لو كان له وكيل اخر بزوج امراه فزوجها بغير اذن زوجها وكذا في تزويج امراه ففقد
قولا لا ينتقض لانه ليس بوكيل في النكاح وكذلك لو تزوج امراه بغير اذن زوجها وكل رجله بان زوجه امراه ففقد
بلسان ما صنع الزوج لم يجرى تزواجه اخرا انتقض الاول ولو تزوج الوكيل امراه في عقد واحد

والنكاح لا يستأنف من مواضع الية الا في تزويجها

افت الاول او ارجاء عده لم يستغن كماله الاول لانه في قوله هذا العقد لانه لم يملك تزويج امراه بغير
العضوية عده من المهر فله يوقف المهر فله يملك نقض الاول فوضوا لباي من عقد
ثانيا فالزوج بالاختيار في اجازة امراه لانه ما فوضوا لباي من عقد
للملك في قوله ولا فعله فتوقف على الاجازة لانه ما فوضوا لباي من عقد
الامراه على اجازة ولو كان العقد بارضا امراه لم يكن له الا اجازة الا في الاول انتقض الثاني في من
رضي به لانه لما اقدم على الثالث فقد قصد بغيره وللنكاح في الاول انتقض الثاني في من
الاخر كبله يلزم حكمه فصار بالاقام على الثاني ناقضا للاول ناهي
السواد فوضوا لباي من عقد في قوله هذا العقد لانه لم يملك تزويج امراه بغير
لوقف على ان اذنه لان النكاح الرابع الاول لم يقدح في حكمه على نظر الخاتمة فامته ناهي فتوقف على الخامس
على اجازة كماله الرابع الاول ولو تزوج من قبل ففكك النكاح الموقوف لانه لا يملك تزويج امراه بغير
اربع من لباي عاريت فكيف النكاحات مجزوات كما لو قال في قوله تزوجت اربع عاريت لا يجوز لانه
النكاحات فكذا امرا اختلف ما لو تزوج اربع في سورة عقد متفرقة فغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
ينقض نقض النكاح الرابع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع
نقض النكاح من غير النكاح والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع
الجامع سائله عما فوضوا امراه في النكاح الموقوف لانه لا يملك تزويج امراه بغيره امراه بغيره
في عقد فوضوا امراه اذا طر عقد نافذ من جانبها غير نافذ من الجانبين برفعه لانه لا يملك بغيره
حكمه ويؤخر لوطى موقوف على نافذ من احد الجانبين برفعه لانه لا يملك بغيره امراه بغيره امراه بغيره
ولو طر نافذ من جانبها غير نافذ من الجانبين برفعه لانه لا يملك بغيره امراه بغيره امراه بغيره
وكلمه اياه وبها امراه بالينة ومم فزوجها اياه على نفسه وبها اياه بغيره امراه بغيره امراه بغيره
لان طر نافذ على غير نافذ ولو تزوج الوكيل بالغير نافذ من زوجها بغيره امراه بغيره امراه بغيره
اجازة جائز لانه الاول نافذ من احد الجانبين والثاني لا ينفذ الا في الاول انتقض الثاني على اجازة بغيره امراه
لو كان نافذ من كل وجه للسوق الثاني لتفويض الاجازة فكذلك اذا كان نافذ من كل وجه ولو كان الثاني بغيره امراه
الاول لانه طر نافذ من جانبها غير نافذ من الجانبين برفعه لانه لا يملك بغيره امراه بغيره امراه بغيره
امراه بغيره رضاهما اختان من الرضا في كل واحد منهما وفي العقد ان يملك بغيره امراه بغيره امراه بغيره
الوكيل بقبول الموكل فصار كالوكيل بزوجها معا وكذا لو كان نافذ من كل وجه ولو كان الثاني بغيره امراه
الاختصاص في الالحاق والقبول بغيره امراه بغيره امراه بغيره امراه بغيره امراه بغيره امراه بغيره
فصح قوله كل واحد من امرأته معا فلك ان يملك بغيره امراه بغيره امراه بغيره امراه بغيره امراه بغيره
عقد ولو كان الرجل فوضوا لباي من النكاح بغيره امراه بغيره امراه بغيره امراه بغيره امراه بغيره
وقفا لا يفتقر الى اقرار من احد الزوجين فله يثبت الجمع في ما توقف العقد على اجازة
لان العقد من وقفا مستغرقا ولو زوجه الاخر في عقد فوضوا لباي من عقد فوضوا لباي من عقد فوضوا
الحكم اختان فلك كل واحد من رجله ففكك نقض في الكلام ما عاقدت عاريت من اهل الجمع لا يملك
بالقبول لان كلاهما مستغرق ولم يوجد القبول الا في احد من الزوجين ففكك النكاح بغيره امراه بغيره امراه بغيره
فقلت امريها لم يصح لانه حقق الجمع في عقد فوضوا لباي من عقد فوضوا لباي من عقد فوضوا
كل واحد بالغير بغيره امراه بغيره امراه بغيره امراه بغيره امراه بغيره امراه بغيره امراه بغيره
فكذلك جائز لان صحتها في الحرة في الالحاق والقبول في عقد واحد لانه لو كان

منافق النكاح الحرفي فانه لا يصح ما فيه كونه مقوله نكاحا لا يجوز النكاح موقوف كقوله زوج رجله امرأة
م تزوج الزوجه اخرنا زوج معتد الغير او مستوصف لم يكن رعا النكاح هذه وكذا اذا تزوج العتق في حله
امرأة فقال الزوج اخرنا زوجا لم يكن رعا النكاح هذه فصل اصد اما الاجازة التي للموقوف
دون المنسوخ لانها تعد في القيام لان الموقوف فصولا بان روجا رجله امرأه بالغه عدد الحسنين دينار
فقد اذن له او ما ان اجاز احد الزوجين امر العقد او اجاز كل واحد منهما امرهما معا او متعاقبا
او اجاز احد منهما كلاهما والاخر احدما اما اذا اجاز الزوجين احدما بطل العقد بكون ابيلا لان الاجازة
لاقت عقد موقوف فصح في عقد الزوجين من الموقوفين الثاني لانها لا تجتمع والمنسوخ لا يلحقه الاجازة
فان يصح اجازة الثاني فله يفتي في العقد الاول اما اذا اجاز كل واحد منهما احدما بطل العقد لان الاجازة
كل واحد منهما يفتي في العقد فلو كانا من واحد منهما يزوج بالفتي ولا يزوج بالاجازة فصار الفتي اولي في العقد
فانه علم اما احدما اجاز قبل الآخر كما يصح في الجاهل بها الا اجتماع عليه فان قاله لا نسلم الا ان كان في العقد
واحد لم يكن لان العقد ان يجتمع على اجازة عقد منسوخ فبطلت الاجازة فوقع النكاح سبلا لانه ثبت
بالكراهية بكون واحد منهما يفتي في العقد فلو كانا من واحد منهما اجازت ما اجاز صاحبه كان جائزا لانه يقع الاجازة على الجاهل بينهما
لكن المهر يبقى مجهولا وبقوله المهر لا يصح في النكاح ولو قال الزوج ابرئت احدما وقال هذا او هذا او قلت
في مثل ذلك في العقد صفا فانه لا يجوز لهما الا اجتماع على احدما وعلى بعض اصحابنا انهما اجازا
فاما فله يجوز لهما رد النكاح بعد ذكره في العقد سواء لانهما لم يجتمعا على اجازة احدما لان قولهما
ابرئت احدما قد يشاور ما اجازة الزوج وقد يشاور غير ذلك فثبت اجتماعهما على اجازة نكاح واحد
بانكر وقد يتقنا بقيام احدما وانساح الآخر الا انه لا يردس الجاهل من المنسوخ فكان لهما نصيب
الجاهل من المنسوخ فله في المسئلة المقدمة لان في الجاهل كان يفتي الا انهما سببا وفي المسئلة يكون
لها البيان كما يطلق احدى امراسه يفتي في نسبا لانكوبه اليه ولو طلق احدى امراسه من مسئلة
يكون له البيان فكذا هذا ولو قال ابرئت احدما وقال الآخر بعد ابرئت احدما حار النكاح عند ذلك
وعندما لا يكون الا ابرئت احدما فلو قال بعد وجرى احدكما فترى العقد المبرئت عند ذلك
وعندما لا ينفرد فيهما لما قبل الاول ابرئت احدما الفتي الاول فاما قال الآخر ابرئت احدما وليست
الاعتدوا وادرك في اليه لان العام في حله فانه دون المنسوخ وعندما في العقد فاما ينفرد في العقد
فبطل فكذا نكاحهما بطل الا ابرئت احدما فله في الجاهل في وعي الزوج ان المهر شيئا عند ما كان الزوج
على الف والفتي واما اذا اجاز احدما النكاح فثبت معار اجازة الآخر النكاحين ايضا يصح النكاح لانهما
اقتضا على اجازة النكاح لان العقد امر حقيقة حق البضع وانا اختلف في حق المهر وذلك لان الزوجان
النكاح وضار كان تزوجا على الف والفتي على الخلف في نسبا في وصاحبه ولو اجازت المرأة النكاحين
معا قل الزوج ان اخبر امراسه وعليه مهرها ان اجاز ان اجاز النكاحين لغيره يصح ولا يتضمن شيئا
لله فله اجازة احدما جعلت في طريق الرلالة ومناوعد الصريح قوله فانه يعتبر الدلالة فاذا اجاز
احدما بعينه فقد اجتمعا على اجازة عقد موقوف نصي ولو قال احدما ابرئت النكاحين قال الآخر
ابرئت احدما وهذا فهو جائز لانها اجتمعا على اجازة نكاح واحد لهما وبسبب المهر مجهول فكان
الجواب في الخلف في الرلالة وكذا لو قال احدما ابرئت هذا وهذا وقال الآخر ابرئت الرلالة اجازة
الاول لانهما اجتمعا على اجازة الواحد وبقية الجاهل في نسبا فصل اصد اما الاجازة
بغير ان العقد من المهر لانها تعد في العقد فله في الجاهل فانه كان المهر شيئا عند ما كان الزوجان
لا يصح اجتماعهما الا معا والاهل وان في اجتماعهما في النكاح بعينه الا ابرئت احدما فثبت

احدما طرانا الاضحية نكاح الصغيرتين والثاني في طرانا الحرة على نكاح الامتنين اما الفتي الاول
زوج رجله بغير ذمة صغيرة تنقض عقد بغير اذن ابويها واطلب غيرها فاحاطت في ارضعتها امرأة لم يكن الزوج
فاجاز نكاح احدما بعينه واجاز ابوها كذلك لا يجوز لانه لا يصح اجتماعهما في العقد فله في اجتماعهما
في الاجازة فله في الاجازة ولو ارضعت احدما وامتن ارضعت الاخر فاجاز نكاحا واحدا او اجازا
فان لا نكاح الا في قدر رفع بغير اذن نكاح الاخر موقوف لان الاضحية المبطله لم يوجد بعد ارضاع نكاحا
فلو كان نكاح الصغيرتين من وليت في عقد بين عصار تا اذنت فاجاز نكاح احدما جان لانه اذا لم يوجد
المجمع في العقد لا يعتبر اجتماع الاجازة صغيرة بان يتناع روجها غيرها في عقد بين من رجل بغير اذن فارضعتها
امرأه فاجاز الزوج نكاح احدما لم يكن لانه لو انشأ العقد عليها في هذه الحالة لم يجتمعا او سرقا لم يصح فله
بالحق الجاهل ولو كان لكل واحد وع هو وليها فاجازوا المسئلة في النكاح احدما جان لانها لو انشأ العقد
نوقف كل واحد منهما النكاح فكذا اذا اجاز بعينه واما الفتي الثاني لو تزوج امتين في عقد برصامها
بغير اذن المولى فخلق المولى احدما بعينه فخلق المولى النكاح فاجاز نكاح الامتنين لا يجوز لان الامتنين في الحق
في النكاح لا يجوز فكذا في الاجازة وكذلك لو تزوج رجله احد امتين في عقد باذنها واذن مولا لهما فاجاز
المولى احدما بل في الزوج فاجاز نكاح الامتنين لا يجوز وان اجاز نكاح الحق جان لان نكاح الحق لا ينفرد ولا يصح
نكاح الامتنين فيبقى موقوفا فاما نكاح الامتنين يندفع بنكاح الحق فله في موقوف فلو ان المولى احق باسما فاجاز
نكاح احدما او كلاهما جان لانه يصح اجتماعهما في النكاح في هذه الحالة فكذا في الجاهل فلو قال
المولى فله نكاحه وقله وادعى احدما واثبت في عقد الاخرى لم يصح الزوج فاجاز نكاحهما معا او متعاقبا
صح نكاح المعتقة الاولى دون الاخرى محله في مال الزوج وفصوله اذنت فقال ابرئت نكاح هذه وهذه بطله
والزوج ان اول الكلام موقوف على وجود ما يغير كانه المثلثا والشرط في مسئلة العقد المغير هو في اوجه
لان حرة الاولى لا يتوقف على حرة الثانية فوجد في الاسم الى الحق فانه الاجازة فبطل نكاح الثانية في مسئلة
الاقتين بعد المصروف لانهما في الاولى انا بطل باجازة نكاح الثانية فيوقف الاول عليه فصار كانه اجاز نكاحها
معا وقدر موقوف مسئلة العقد فلو قال هذه هذه من مسئلة كل واحد منهما الكلام من حله تام لان مسئلة
وضر فم شاذك الثانية الاولى في حرها فم توقف الاولى على الثانية في نكاح هذه هذه وهذا بطل نكاحها
لان الجمله الثانية ناقصة فشاوكت الثانية الاولى في حرها فصار كانه اجاز نكاحها معا فبطل نكاحها
الامتنين في عقدتين فان كانت المولى فاعق احدما ابرئت احدما ابرئت احدما لانها لو انشأ العقد احدما
امته والآخر من نكاحا لانه لا يرضى في التوقف واحدما لانك بعض عقد صاحبه فوقف فكذا هذا
وان كان الزوج واحد بطل نكاح الحق دون الامتنين لان المولى ملك في نكاح الامتنين فيصير اجازة هذه
فانسخ النكاح الامتنين لانه لا تصور بعده مع نكاح المعتقة عبد زوجة فصوله امتين في عقد بغير اذن
واذن مولاهم امراتين برضا النسوة فلم يسمع الا بعد العقد فله ان يختار نكاحا من الزوجتين شاء او من
كل واحد واحد لان كل عقد موقوف فاذا اجاز نكاح الامتنين بطلت الامتنين ولا يمكن ان يجزوا احد منهن
لان العقد ناقص فاذا كان له محرم ولا محرم لنكاح الامتنين فصار كالزوج نكاحا لانهما لو انشأ العقد اجاز
بعد العقد لا يصح فانه اجاز الباقي بعده جان لانه لم يوجد ما يوجب بطله في عقدها امر فتمت صريح
فزوج رجله زوج نسوة في عقد فاجاز نكاح البعض منهن لان هذا العقد اذا صدر بامر الزوج
فكذا اذا صدر بغير امره وان كان في عقد متفرقة ان لا محرم نكاحا لانه عقد موقوف على اجازة الاخر
اجاز كل من يبطل كل من لا يولد في الجمع بين الحق باق
في النكاح المبسوط فيه فضل من فضل دعوى الرجلين نكاح امرأة واحد ووضعت في اقامته
اليه على صحة النكاح وفادى محمد الزوج النكاح واقامت المرأة اليه بغيره فله يكون له طلاقا
لان الطلاق لا يكون الا نكاحا فاني اجد للنكاح لا يكون محققا للطلاق فله يكون ان جعل

انكار اصل النكاح تطلقا فيقول كذا وكذا اذا اجتمع علي المنكر لان اجتماعهما يوجب كونه منقولا لا نقلا والافاد والنكاح
لا يحل الا بالاقاد والبيع فحمله جعل اجتماعهما على المنكر فتحل البيع وعلوه ادعاء النكاح امره واقاما البينة في
امره في معية بيته او فلهما الا ان يثبت الا في السبق لانها ادعاء بلغة الملك في نصرة بالنكاح ولا ضرورة ما يبد
ففي حق الدنيا اليد لان الظاهر شاملا كالأدعاء بلغة الملك في انه بالنسبة ولا ضرورة ما يبد ولا ضرورة ما يبد
باريها فكذا هذا قل ان يمكن في من تصدق المرأة لانه تعدد القضا بالنسبة لان النكاح لا يحل الا بالشركة فقد تراءى
فثبت النكاح في ما بينهما بالنسبة فان لم تصدق ففوق بينهما فانه فلا يرفع كل واحد الا قدام من هو حاضر والمج
لانه ضرورة النكاح في النكاح رجلين على امرأة واحدة في حال واحدة لا يجوز وانما يجوز نكاح احد مع واحد لا بدري
فكون التثنية لنكاح واحد نكاح واحد وذكر في المستفاد ان كانا احدهما قد دخل بها ولا يعلم الذي دخل بها ولم يعلم
كل واحد نصف المهر وانما قائل نصف المهر ونصف ميراث امرأة من كل واحد منهما ولو ماتت المرأة قبل الدخول على كل
واحد نصف المهر لان بعد الموت الحامض للملكية بالمال وميراث النكاح فانما القضا بالنسبة بالمال لان
المال لا يقبل الشركة ويحتمل كل واحد ان يزوج فينتصف المهر كرجلين اقام كل واحد البينة على شئ ما من خطبة بينهما فثبت
فكذا امره في حال الحيوة الحامض للملكية بالنكاح بالمال وقد تعدد القضا بالنكاح بينهما لانه لا حكم للشركة
فانه مات احدهما فقالت المرأة مولا اول المهر والميراث لان الرجل اذا اقر بالنكاح تصدقته المرأة بعد موته
الصديق بالاجماع فاما المرأة اذا ادعت النكاح وصدقها الرجل بعد موته لا يصح تصديقته عند الحاجة
فله فانه على ما باق في كتاب الاقرار فصل رجل اقام البينة على نكاح امرأة فقامت آخر البينة انه تزوجها
فالقول البينة للزوج لان بينهما الزوج ثبت للنكاح وبينه الافت لان في البينة نكاح الافت باطل لا غير
الزوج ان كنه آخره والافيد في البينة ما هو باطل فان لم يكن مكررا ولكن اقام الزوج البينة في الزوج احدهما
ولا يعرفها الشهود بعينها او الزوج يقول هذه فان صدقته فهي امراته وان حوت فلا نكاح بينهما وبينها لانهم قد
لم يجهلوا فله يقبل الشهادة فيثبت العبرة بالدعوى فان صدقته ثبت النكاح بتصادقتهما وان حوت لا يثبت
عند الحاجة فله فانه على ما عرف وان اقامت كل واحدة من الافتين ان افلنا نزوج او لا بالبيان المأذون
لان الزوج في صدق احدهما فانه ادعى في الابتداء النكاح هذه فاقام على ذلك بينه وصدقته المرأة واقامت
الآخر البينة فيبينه الزوج او في فلهما فثبت النكاح بتصادقهما وبالبينة جميعا فان افلنا لا يوجب فله نكاح لانه
تأثرت البينة لانه لا رجحان لاحدهما لانعدام الصديق من الزوج فتشاقفنا ويجب نصف مهر سنها قبل الدخول
لان الزوج اقر بصحة نكاح احدهما لانه اقر بنكاح كل واحد منهما واحدهما مقدم لانه قال لا ادري الباقى منهما
ويحتمل انه انما كاهل لمرءى فافطرنا للمأذون بما حمله فكانت الزوجة مضاه اليه فقط نصف المهر سبق
النصف وليست احدهما بذلك باول مما الاخر فيكون بينهما من طلق احدهما رتبة قبل الدخول ومات قبل البيان
واما اذا انكر نكاحها اصده لا يلزم شئ لانه لا يقر بصحة نكاح احدهما وقد تعدد القضا بالنكاح بالبينة لانه تأثرت
فله ثبت نكاح واحد منهما فانه دخل باحدهما فهي امراته فله المهر على العمة والسداد فمهر على امرته وطرحته
ولام فان قال بعد الدخول الزوج اقر بالآخر نفق بينهما لانه اقر بالمرءى مريحا والاقام للدلالة في حال المهر
محله فيها فالنفق بغير فلفهم محال المهر لانه في مصدق في ابطال حقها وضاركن تزوج امرأة ثم ادعى
انه تزوجا بغير شهوة نفق بينهما ولا ينفي من المسح لانه اقر به في المهر المحرم عليه ولا يصح في ابطال حقها
فكذا هذا ولو قال الزوج تزوجك بغير شهوة وقالت تزوجني بشهوة او قال تزوجني في حرمي او منكر
الغير او معتد الغير او هيام الغير غير اذن مولاها وقالت المرأة تزوجني بشهوة وان ماله وفارعه ونفي ذلك
فالقول لما لاننا اختلفنا في صحة النكاح وضاده فالقول قول من يدعي العمة ونفق بينهما لان الزوج يقول انها حرة
وبعد النفق فنزل مولا ومطلقا وجب المهر والصدقة بعد الدخول لانه لا تصدق في ابطال حقها وان كان مولا القاد
الحالة لا نفق لان النفق ليس لها ولو قال تزوجك انا جسي او جسي وقالت لا بل بالبع عاقل فالقول للزوج
لان الزوج اضاف النكاح الى حال عدم الاهلية فلم يكن نكاحا بالنكاح بل منسكوقه فيقبل قوله

باب في علاج الحمى الصغرى
في الظاهر في مدخل في الاصل من باب

مختلف الصور التي كان بعد الدخول فيها فالأدلة لا يقبل لانه وجد ولا اعتراف بالنكاح من الوطى وفيه نكح
 وكذلك اقرار الوكيل بالزوج وانكح الموكل لا يقبل الا بشروط عندنا في ذلك فلهما وقد مر فيما تقدم المسألة
 اقامة البينة على الصيغ الفاد واليسم بينة مدعى الفاد والاعية ثابتة بطامر الحيا والفتوى امر عاشر الحاج
 المأثلة فكانت بينة الفاد اكثر اثباتا فكانت اولى وكذلك لو اختلفت في البيع وفاد افترقا لم اهدأ
 فاطمة والافرى فخرج فقال رجل تزوجت فاطمة بعد خديج والافرى فاطمة امراته وقال محمد خديج امراته وكذلك
 قالت امرأة تزوجت زيدا بعد ما تزوجت حمدا وادعى الزوجان النكاح في امره زيدا عند الموصى وعند محمد
 في امرأة عمر ولان وصل كلهم وما فضل نسبا فيصدق في مقالة والصحي قولان في قولها تزوجت زيدا او ادعى
 منها بالنكاح وصح الاقرار منها فيريد بقولها بعد ما تزوجت ثم ابطال اقرارها الاول فلهذا عليك بطريق اقام على امرأة بينة
 وفيها من اوجه قبل بلوغها واقامت هي بينة ان تزوجها بعد بلوغها بغير رضاها فبينها اولى لان البلوغ مع فاد
 فكانت بينهما منية مع فاد فكانت اكثر اثباتا لم يثبت فاد النكاح فزوجة رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم ادعت
 بعد الدخول انها قد روت النكاح هي زوجها الا بواقامت على ذلك بينة والصحي انها لا تقبل لان النكاح من الدخول
 كما لاقرار بالنكاح لما بينا ولا يقبل لانها ما قضت في الدعوى قال محمد بطريق اقام بينة على امره ان تزوجها واقامت
 المرأة بينة على رجل منكر ان تزوجها فالبينة بينة الرجل لان المرأة قد اذنت بستره التي شهدت لها على الزوج من كذب
 شهده الرجل على بالزوج فقد شهدوا على كلهما وعقدها فصار كذبهم شرعا فالأولى لو اقام رجل بينة
 على امره ان تزوجها واقامت اثرا بينة ان تزوجها فالبينة بينة الرجل لانها يقيم بينة على نكاح لا يثبت ونحوه ولو
 وقت بينة المرأة ولم وقت بينة الرجل فدعى الرجل فبينت كفاه وبطل نكاح المرحوم ولها على الزوج نصف المهر
 والحمد لله اقام البينة ان تزوج هذه بالزوج اقامت المرأة البينة ان تزوجها على الفتى فالمرء الف ولو اقام رجل البينة
 ان تشرى من دار بثلث اقام البائع البينة ان باعها منه بالفتى فمن بالفتى والوقوف في البيع امكن العمل بالبينة
 لا تقهر ان تشرى منه بالثلاثة ولا تشرها منه بالفتى فانما فيه لان البيع كحتم الفسخ فيفسخ الاول ويثبت الثاني في
 النكاح لانك العمل بالبينة والتوفيق نسما لان النكاح لا يحتمل الفسخ وكل واحد منهما ادى عقدا غير ما داه او فارتفت
 بينت ان ثبت النكاح تصادقها عليه ووجب لها الف بغير ان الزوج امرأة في دار رجل يدعى انما امراته وفارح يدعى
 وفي تصدق فالتقوله قول محمد في داره فقدم ان لا يثبت على كلف الدار كما في المتاع رجل وامرأة ايدىها دار
 فاقامت المرأة البينة ان الدار والرجل عندها واقام الرجل البينة ان الدار والمرأة بوجه ولم يبق بينة ان في البينة
 بينة المرأة والدار والعبد لولا النكاح بينهما ولو اقام رجل البينة ان الدار والاصل والمنسند جائدا لفتى بان المرأة تزوجت
 والدار للمرأة لان الدار والمرأة في الزوج لان اليد يثبت على المهر كلف الدار فصار كرجل وامرأة ايدىها دار واقام كل واحد منهما
 البينة ان الدار لفتى بالدار للمرأة لانها خارجة عن الرجل صاحب يرضها فكانت بينة الخارج اولى وهذا على قولنا في
 وقال محمد في نواذر ابن سماع اذ لم يعم الرجل البينة من فاد الدار والمرأة امراته لانها يدعى وبينه الزوجة والصوتية
 تعارضت فاستأقنا فكن القول في نواذرهما من شجاع لو اقام الرجل البينة ان الدار والمرأة امراته اقامت
 المرأة البينة ان الدار ادها والرجل عندها قال الدار نسما بصفاء اذ لم يكن في ايدىها لاسوا بينة وان كانت يدعى
 ادها تركت في يد وتعارضت البينة في ولا يقبل بينة احد على صاحبه بالرق للمساواة والتنازع وروي
 ابن سماع في محمد لو اقام رجل بينة على امرأة ان تزوجها على الف درهم واقامت المرأة بينة ان تزوجها على مائة درهم
 واقام ابوها وموعدا الزوج ان تزوجها على درهم واقامت امرأته الزوج ان تزوجها على مائة درهم فالبينة بينة البينة
 والام والنكاح جازين على نصف رقبتهما لان بينهما موجب المهر والمهر لانها لما دخلت مكر السب عفا وكانت بينهما
 اكثر اثباتا فكانت اولى وان كان الفاضل في المرأة بانه دينار اولى ادى الله والمنسند جائدا لفتى بان الله صدوقا
 وعنى من مالها وبطل القضاء الاول ولو اقام الزوج البينة ان تزوجها على اباها وصدق الله بذلك

فقط القاضي في اقامت البينة انه كان تزوجا بما به دينار بقدر بينة وبقدر لها بما به دينار وعق الـ
الزوج والولاء لانه اقر بحجبه المثلث ما ادعى كونه صدقا لهما والمرأة جاعدة كون المثلث صدقا ففقدت على الزوج
باقراره ولو اقام المثلث البينة انه تزوج بها على رقبته والمرأة تدعى من هامة دينار والزوج يدعى الف درهم فيكم بينة المثلث
واحق من ما به البينة اقامت ام المرأة البينة انه تزوج بها على رقبته المثلث لانه في قول بينة ابطال عن المثلث
ما قبلها لانه ليس في القضا بما به دينار صدقا لهما ابطال عن المثلث لانه يفتق على الزوج وذكر في النوار للمرأة ادعت
على رجل انه تزوجا وانكر الزوج اختار بعض مشايخنا انه يحلف الزوج باسمه باليمين في روجه في طلق
بأن كان المثلث في حجة النكاح عند ما وجد المثلث للفتوى وسئل في باسمه وبالطلاق ايضا لا يجوز ان يكون
مؤكفا في الحلف باسمه بغيره على الطلاق فيبقى معلقا رجل تزوج ابنته من رجل ثم تزوج بها بغيرها ابنته من
عليه الزوج منكر القول قول الزوج لانه ينكر الزوج ولا يحل له ان يمنع نفسها منه اذا لم يكن سمعت منه كلمة الكفر
الموجب للحزب ثابتة في حقها ولا مانع لهما فان فعلت كانت تفسد عاصيه لانهما فعلت بغير حق الجاهل وجر اقام
البينة على النكاح امره واقامت المرأة البينة انه تزوج اخرا وابنتها بقدر دعاه النكاح وانما امره بغير بينة
عند ذلك رجع قيسا وعند ما وقف للفران فانهم شفعوا في البينة عدا حوز الحاضر في بكتاها وان
انكرت في بينة الرجل لهما ان الاحتياط هو التوقيف في ذلك الزوج فان الحاضر ادعت محرم فوجها عليه بسبب
فساد نكاحه فوقف احتياط المحرم كالواقامت المرأة البينة على الطلاق والثلث او الامة على الفتوى على
وكبر وكل الزوج او الولى بتعليم من مصلح من مصلحيها وبين الوكيل فكذا هذا ان النكاح حق الغائبة
والحاضر لا ينتصص فيهما على الغائبة لان نفي النكاح الغائبة لا يوجب فساد نكاح الحاضر الا بصغر البقاء والفتوى
والبقاء فتمد لجوان انه طلق اخرا قبل نكاحها ونكاح البينة لا يوجب فساد نكاح الام الا اذا كان محليا او الصبي فتمد
مزوجة لجوان ان نكاحها كان فاسدا لان عقد النكاح اذا اضيف له الماض يتناول الفاسد كما يتناول الصبي
فله ينتصص الشاهد فيهما على الغائبة بالكره الاحتياط في ذلك المستعمل لان نفي الطلاق يوجب المحرم
ونفس المعلق بطل للملك وكما سببا لانزال الوكيل فوجب فيه الاحتياط وكذا لو اقامت البينة لانه
تزوج امها قبلها او اقر نكاح امها ولم يقع البينة على الزوج بالام له البنت لا تحرم بنفي العقد على الام فصار
نكاح الامة كذا لو اقامت البينة على اقرار الزوج بنكاح الامة ولو اقامت البينة على اقرار الزوج
بنكاح ابنتها او انه تزوج امها ودخل بها او لمسا شتمه فوق بينه وبين الحاضر ولم ينقض نكاح الغائبة
لان الحجة ثبت بنفي الزوج ونفي الاقرار بنكاح البنت من غير اثبات نكاح على الغائبة فقامت البينة
عاضم حاضر وموالاته فصار كما لو قامت على اقرار انما محرمه خلاف ما لو قامت البينة على نكاح
البنت لان نفي النكاح بدون الصحة لا يوجب المحرم والظاهر وان كان سوال الصحة ولكنه حقا ألفا وفله ثبتت
الشهادة عليه مع البينة ولا بطل الاقرار بالبينة الا ترى ان الشهاد بالجمهور بالجلد والقرار بالجمهور
صحيح ولو اقر الزوج ان اخرا كانت امراته ولكنه طلقها واقرت بانقض العدة ثم حضر الغائبة وكذبته
في الطلاق ووقع الطلاق على يوم اقر بالطلاق عند الحاكم ولا يوف بينه وبين الحاضر الا فاضلا زعمها
في حقها دون حق الزوج فان جاءت الغائبة بولد لستين منذ اقر بطلانها وكان قد ولد لها ولد ونور
بينه والحاضر لا يثبت النسب لان نفي النكاح في حوز الحكم بتمام الوش ابطال نكاح الحاضر لكون
كلامه عند الاجت رجل قال لامرته كان فله في زوجة وطلقه وانقضت عدته تزوجها وانكرت المرأة الطلاق
لم يوف بينهما لان الزوج امره يحكم الصبي ومنزعا باطل لان اقرارها على العقد مع اقرار بيمينه فله يصح دعاه هاهنا
هنا لما قضت فان حضر الغائبة وانكر الطلاق قضت برأيه لانهم تصادقوا في النكاح لله وروا في الثاني الطلاق
وموئيد ولو كانت المرأة انكرت نكاح الاول لم يصدر فاعلها ومن امرأة الثاني لان النكاح الاول لم يثبت

فيما

فيما

حيث انكرت وقد بواقي الزوج والمرأة على نكاحه ولو صدق الاول الثاني في النكاح والطلاق وانكرت
المرأة الطلاق يقع على الطلاق في الحال وعلى العدة في الحال ونور بينهما والثاني لان نكاح الاول ثبت بصلوق
المثلث والامر بالطلاق وانكرت المرأة ما في فصدوق في الطلاق ولم يصدق في النكاح لانهما في صلب
النكاح وانكرت وطلعت ما في حبال الزوج الثاني فقصا بالعدة في الحال وصدوق في النكاح لانهما في صلب
المثلث لانهما في صلب الزوج ان عدا قد انقضت كذبته المرأة فزوج اخر اجاز لانه لائق لها نكاح الامة لكون
حق الزوج فصدوقه في النكاح على كمال الاثبات ما صدق في الثاني فقصا بالعدة في الحال وصدوق في النكاح لانهما في صلب
فلم يصدق في الزم النكاح على كمال الاثبات في حوز ابطال النكاح وانكرت وطلعت ما في حبال الزوج الثاني فقصا
وانقضت عدته وانكرت الطلاق في حوز رجل وادعى انه ذكر الزوج وانكره الثاني فانقول الثاني لانه اقر بالجمهور
وكان القول في البيان اليه ولا يبين على عدله في حوز خلافها ما باب
معرفة المهر
محتاج المهر في كون المهر شرط الجواز النكاح ولا مقدار له وما يصح مهر او فلا يصح اما الاول لانه امر
بله جاز وبجمله المهر وقال الشافعي في الصحيح قولنا لان البضع عظيم الخطر شريف القدر لانه محل فلق
الادعي المحكوم المشرى ولهذا لا يثبت المهر فيه بدون الشهود والرضا فعدله بغير عوض لانه لا الهاتمة
لان المهر بغير مهر موقوف على الرضا فله يصح بغيره بدون العوض ابانة لخطره واعطاهما القدر وودعه الله
عنه ولهذا المهر الواقع فيه عاريا على المهر لا ينفك عن عقوبه او غرامه وانما يصح النكاح بدون تسمية المهر على
البيع فانه لا يصح مع ترك تسمية المهر لان المهر عوض أصلي في البيع لانه عليه مال محال فحققت البيع لغو وشراعا ما
المهر عوض زائد لان النكاح لا يفتق وجوب المهر لغيره لانه موضوع للزواج والانتظام لغو وانما وجب شرعا
اظهاره بالخط الا بضاع فلم يكن في ترك التسمية بغير مقتضى العقد فلم يفسد واما مقدار المهر فله نوعان مع ومهر
لما لم يفسد فمهر ورام وما يبيع فيه عتيق وقار ما لم يفسد فمهر ورام واول ثلثة دراهم وقال الشافعي في
مقدور الصحيح قولنا لقوله لم للمهر اقل من عتيق فان لم يكن الا اقل من عتيق يصح التسمية وبيع عتيق وقال في
لما لم يفسد لانه لا يصح مع ما لم يفسد التسمية فصار كالزواج على غير ذلك ان يفسد المهر بعتيق وبيع
للشع فيكون الوجوب فقال الشافعي في الواجب فقال المرأة وما يجب فقال الشافعي في مقدار ما يجب في حوز
العتق في حوز ما صار ذكر بعضه كذا كملها لانه ذكر بعضه لا يوجب كذا كملها فصار كانه عتيق في حوز التسمية
واما مهر المثل في حوز مهر ما عدا المهر لانه قيمته الشيء يعرف من مثله واصل قولنا ان مسعود دفع عتيق لغيره رجل
تزوج امراته ولم يسم لها مهر حتى ماتت قبل الدخول لانهما مهر مثلها لا وكس فيه ولا شرط فقام قوم من الاطماع
فقالوا ان شهدا رسول الله صلى الله عليه وسلم في حوز امراته فصار كذا فافزع ابن مسعود بعد ذلك كونه يومئذ
لحوا في قضايه فصار رسول الله ويعتبر فيه قرينة من جهة امها او ابنتها او امها او ابنتها او امها او ابنتها
ولا ينظر فيه المهر امها او ابنتها الا اذا كانت من قبيلة امها او ابنتها او امها او ابنتها او امها او ابنتها
فان اكثر الخلفاء ما لا ما وانما يثبت في المهر الا بالابا وكذا في قرينة الاب ريادة التحقق وقضيه
واختصاصه على قرينة الامة في المهر كذا في حوز تقدير المهر وانما يعتبر في قرينة المهر على
يساو بينا في حالها وماله ودينها وعفتها لان مهرها بالبلدان تختلف وتختلف المهر باختلاف الحال والدار
وقال بعض مشايخنا بان لا يعتبر المهر في المهر اذا كانت من اهل بيت الحبيبة الشرف لانه انما رغب فيها
لحسبها واهل بيتها لانهما وانما يعتبر المهر في المهر اذا كانت من اوساط الناس لان الرغبة في المهر فان لم يوجد
بلدها من كانت بغيرها لا يعتبر مهرها من اهل بيت الحبيبة فانما هو في القاض او الزوج بغير العقد فان
لانه محرم ذكره من تقدير المهر بالبلدان فاذا نقص لان الزيادة على الواجب في حوز المهر في حوز
جائز ويكتفى بصل العقد لانه لا يلزم من المهر المهر وانما يصح مهر او لا يصح ولو تزوج بها على منافع
الاعيان كاللور والعقار والحيوان جاز لانها مال متقوم عند الناس ولو تزوج امراته على انه خذها سنة
فلما مهر مثلها عند ما خذها عند ما خذها لقيمة الحدة وعند الشافعي لما خذته سنة ولو كان الزوج بعد

[illegible][illegible]

انما وحموا ولا يعبد الا الله العبد مصادره
نصف العبد فانطق الضرع والسيد بالانفلاوح
نصف الطلة في حكموا بد التبع فاذا الربيع عا والما

فان كان اقل من النصف رجعت على الزوج بتمام قدر المتعة وان كان اكثر من قدر المتعة رجع الزوج بالزيادة على ما
فان كان الرهن من قبل الطلاق فلا ضمان عليه ما لم يمتد له او عند موت المدين او عند انقضاء الرهن
المتعة قياسا على ان الرهن من المثل من المتعة ايضا عند موته لان المتعة كالمثل لانها
المثل يجب بنفس العقد كالمثل واجب عوضا عن البضاعة لانه ينفق على الزوج قبل الطلاق فله في الزيادة
اعطى للمتعة حكم المثل لكونه نصف المتعة فله ان يقيم فله ان يقيم فله ان يقيم فله ان يقيم فله ان يقيم فله ان يقيم
لما يملك الرهن من هذا النوع الرهن لا يكون له من المتعة لانها دينان مختلفان لان من المثل رهن او دين
والمتعة ثياب وبهذا الكيفية من المثل لا يصح كفيده بالمتعة فالرهن باجمعي لا يكون رهننا بالاف فلا يصح فيه
المتعة ولو طلق قبل الدخول والمرتبة فله ان يقيم فله ان يقيم فله ان يقيم فله ان يقيم فله ان يقيم فله ان يقيم
لم يكن فيه ملك ولا انعقد سبب الملك فيه ولو اعتقه بعد العقد قبل الطلاق او يبيع لانه عاد التصفية الى ملكه
فصار مائة كالمائة ولو اعتقه المرأة نفقة على نصف القيمة للزوج مصرع كانت او موصت لانه ليس بضمان
اعتاق بل ضمان عجز عن تسليم ما وجب تسليمه لانه بالطلاق وجب عليه ايراد النصف الى الزوج واذا عجزت
بالاعتاق يلزمها قيمته بالسبب الذي وجب به الرد وهو الطلاق لا بالاعتاق وهذا لا يختلف بالبارد
الاعتاق وليس له ان يبيع رهنه في المدة لانها اوردت بخيار الرد رجعت بغيره لانه النكاح لا يحتمل الفسخ بعد
يقدر على ولاته كامله ومواعد من قيمته فله ان يبيع الرد ولا يرد الا بغيره فله ان يبيع الرد ولا يرد الا بغيره فله ان يبيع الرد ولا يرد الا بغيره
لانه الرد بالبيع ليس بغيره لانه من رد ثبوت له الرجوع بغيره الى ادم صحى او فتمت صحى سيما في المدة المعتبرة
بغيره لان الرد مقيلا لغيره لان الرد بالبيع ليس بغيره لانه من رد ثبوت له الرجوع بغيره الى ادم صحى او فتمت صحى سيما في المدة المعتبرة
لانه القيمة لا يثبت له بالخيار والطلاق لا ينفذ من قيمته مع العيب اليس ما يرد فله ان يبيع الرد ولا يرد الا بغيره فله ان يبيع الرد ولا يرد الا بغيره
البيع في النكاح فله ان يبيع الرد ولا يرد الا بغيره فله ان يبيع الرد ولا يرد الا بغيره فله ان يبيع الرد ولا يرد الا بغيره فله ان يبيع الرد ولا يرد الا بغيره
فيبيع الرد ولا يرد الا بغيره فله ان يبيع الرد ولا يرد الا بغيره فله ان يبيع الرد ولا يرد الا بغيره فله ان يبيع الرد ولا يرد الا بغيره فله ان يبيع الرد ولا يرد الا بغيره
يقوم المقومين وما لا يتغلب فيه من قيمته فله ان يبيع الرد ولا يرد الا بغيره فله ان يبيع الرد ولا يرد الا بغيره فله ان يبيع الرد ولا يرد الا بغيره فله ان يبيع الرد ولا يرد الا بغيره
الى الردى يكون فاهما لان ذلك لا يرد فله ان يبيع الرد ولا يرد الا بغيره فله ان يبيع الرد ولا يرد الا بغيره فله ان يبيع الرد ولا يرد الا بغيره فله ان يبيع الرد ولا يرد الا بغيره
يقوم الرد ولو كان المهر مكيلا او موزونا يرد بالبيع ليس بغيره لانه يثبت له حق الرجوع بمثلته سيما
لا يقيمة ومثلته سيما في المدة المعتبرة لان الرد بالبيع ليس بغيره لانه يثبت له حق الرجوع بمثلته سيما
انها كانت حيا رجعت عليه بنقصان النكاح وان كان لم يكن الامة فعليه فالمرأة ترضى فخرها عيا ويضن
الزوج قيمته فادوم وسط فتنها صان ويرد عليها فضل ذلك وان كانت قيمتها عيا اكثر من قيمته فادوم وسط لم يرجع
واحد منها عيا صاحبه بشرى وذكر الفقهاء ابو الليث في نوازله رجل تزوج امرأة على الف درهم من نقد البلد
فكسرت وصارت النكاح غير ما فيه الزوج قيمته يوم كسرت وموالتا رهن النكاح والبيع لو كسرت قبل القبض
فكسرت البيع والغرف ان الكسار بمنزلة الهلاك ومنه ان النكاح يوجب فادوم وهذا هو المذهب في رد
النكاح فوجب فيها البيع ولو تزوج امرأة على عاقب الامر فان النكاح لم يملك الزوج قبل الفضا بالقيمة
لم يكن لها الا لالب لان البسب الموصى للزوج وهو النكاح قائم لان النكاح لا يفسخ بالتحقق في البيع اذ النكاح
لم يراه البائع من المستحق فانه لا يجرى عليه تسليم المثل لان البائع قد انشأ له النكاح فاما المستحق فله ان يبيع الرد ولا يرد الا بغيره
لا يصح من المالك الجدي لان طهره مكيلا على مكيلا موقوف فيطل الحقوق ولو ملك الزوج بعد الفضا بالقيمة لافانها الاصل
من افاده لان ههنا قد بطل من العتق بالفضاء وصار في القيمة فصار كالمعصوب اذ اتي من الغاصب ثم عاد قبل الفضا
بقية بلزم تسليمه وبعد الفضا لا يلزم واذا ملك الزوج في الفضل الاور لملكه المرأة الا بالفضاء او بغيره
الزوج في العتق لالب لانها لم يملكه بنفس العقد لانه كان مستحقا للغير وقت العقد فله ان يرد من قيمته بغيره ان

275

لها الزينة افادة الملك وهو القضا او التسلية كالبسب والرهبة والعرض ولو تفرق الزوج في قبل الفضا
للزينة او التسلية بالراحه بغيره والبيع في ملكه الا ان كان في قيمته حق افلح بنقصان بغيره مراعاة لحقها
ابطالها حق من غير خلف ولوم بنقصان ابطالها حقها المظلم وهو القيمة فالابطال لا يفسد اقل من ابطال
بغير خلف وصار كغيره المثل في شراء البسب باجمعي المهر يزيد او ينقص
في فصله من فصل الزيادة وفصله من فصل النقصان فصله ولو ازيد او اقل منه فله ان يرد من قيمته الزيادة
من فصله او من فصله من فصله لانه لو ازيد او اقل منه فله ان يرد من قيمته الزيادة
وكلاهما لا يخلو اما ان حدث الزيادة قبل القبض او بعد اما الزيادة المنفصلة فان كانت متولدة من المالك كالمهر
والزينة او بدل من المالك كالمهر فان حدثت قبل القبض فله ان يرد من قيمته الزيادة المنفصلة فان كانت متولدة من المالك كالمهر
الحادث قبل القبض بغيره الموصى له العقد لانه القبض لهما بالعقد فله ان يرد من قيمته الزيادة المنفصلة فان كانت متولدة من المالك كالمهر
في الزيادة بقا الاصل فله ان يرد من قيمته الزيادة المنفصلة فان كانت متولدة من المالك كالمهر
قبل الدخول للزوج على نصف قيمته الاصل لم يثبت وقاد في نصف الاصل مع الزيادة لانها جازية من الاصل فله ان يرد من قيمته
الحق على وفاقه وقال الشافعي ينصف الاصل دون الزيادة لانه اذا طلق في قبل الدخول لغيره ينصف المستحق
بالعقد والولد لم يكن مستحقا بالعقد لانه لم يكن موجودا عند العقد وما له شبه بالعقد وهو القبض فله ان يرد من قيمته
ولا يمكن ينصف الاصل دون الزيادة لانه جازية من الاصل فله ان يرد من قيمته الزيادة المنفصلة فان كانت متولدة من المالك كالمهر
الحادث من البيع بعد القبض وكذلك لو اريدت او قبلت ابن زوجها قبل الدخول لغيره فله ان يرد من قيمته الزيادة المنفصلة فان كانت متولدة من المالك كالمهر
وروى عن ابي حنيفة في الرد والتفصيل انه يلزم ما رد الاصل والزيادة وان كانت الزيادة بدرها فله ان يرد من قيمته
والعلم والموصى به للمهر فله ان يرد من قيمته الزيادة المنفصلة فان كانت متولدة من المالك كالمهر
كسب المبيع قبل القبض للمهر عند وعند ما للبائع اذا انقص لهما ان ملكه يستفاد بذلك الاصل وملك
الاصل دون الزينة ان يستوفى على ملكه المرأة وبين ان يعود نصفه لملك الزوج بالطلاق وملك الكسب على نصف
بكونه صدقا على الاصل لانه ان الكسب والموصى به لملكه المرأة لانه ان الكسب والموصى به لملكه المرأة لانه ان الكسب والموصى به لملكه المرأة
اذا لم يكن اهله لملكه يقوم من ملكه رهنه مقامه لملكه لانه ان الكسب والموصى به لملكه المرأة لانه ان الكسب والموصى به لملكه المرأة
قطعا ويقينا بل ترد ووقوف فله ان يرد من قيمته الزيادة المنفصلة فان كانت متولدة من المالك كالمهر
لا يكون له عوض حكم البيع بما لا يملكه في الرد لانه ان الكسب والموصى به لملكه المرأة لانه ان الكسب والموصى به لملكه المرأة
الاصل ولو كان الزوج احرى فالأجرة له وبصرفها لانه كالعقار اذا اجر المعصوب واما الزيادة المنفصلة
الحادث قبل القبض ينصف مع الاصل بالطلاق قبل الدخول لانه ان الكسب والموصى به لملكه المرأة لانه ان الكسب والموصى به لملكه المرأة
القيمة عند ما وعند ما ينصف الاصل والزيادة لان الملك فيها ثبت بملك الاصل فانصف بكونها ملك صدق
بيعا فنصف الاصل فله ان يرد من قيمته الزيادة لانها جازية من الاصل فله ان يرد من قيمته الزيادة المنفصلة فان كانت متولدة من المالك كالمهر
الزيادة الحادثة بعد القبض لم يطل حكمه في الرد لانه ان الكسب والموصى به لملكه المرأة لانه ان الكسب والموصى به لملكه المرأة
لما دام ما العقد فله ان يرد من قيمته الزيادة لانها جازية من الاصل فله ان يرد من قيمته الزيادة المنفصلة فان كانت متولدة من المالك كالمهر
حق الزوج نفوت عن الاصل المظلم فهو القيمة فله ان يرد من قيمته الزيادة لانها جازية من الاصل فله ان يرد من قيمته الزيادة المنفصلة فان كانت متولدة من المالك كالمهر
قاله مراعاة الحق بعد الامكان ولو حدثت هذه الزيادة في يد المرأة بعد الطلاق او اوردت فله ان يرد من قيمته الزيادة المنفصلة فان كانت متولدة من المالك كالمهر
الزيادة لانها جازية من الاصل فله ان يرد من قيمته الزيادة لانها جازية من الاصل فله ان يرد من قيمته الزيادة المنفصلة فان كانت متولدة من المالك كالمهر
الزيادة لم يطل فله ان يرد من قيمته الزيادة لانها جازية من الاصل فله ان يرد من قيمته الزيادة المنفصلة فان كانت متولدة من المالك كالمهر
ينصف الاصل والعقد كلاهما لانها ملكت بالبيع فله ان يرد من قيمته الزيادة لانها جازية من الاصل فله ان يرد من قيمته الزيادة المنفصلة فان كانت متولدة من المالك كالمهر

ولو استوطد الزوج الجارية الممورة قبل التليم وادعى نكاحه بطلاناً قبل الرضا بغير الجارية والولد ذكر
في الدعوى ان ثبت النكاح وبطلان الجارية ام ولد له ويسى الولد نصف فتمت المرأة لانه باطله في عاد
اليه فتم ملكه وصار كانه نصف لم يزل ملكه وجه من الرواية ان العلوق حدث في ملك الغير الدعوى
قد ثبتت اليه فلم يصح بالطله في لم يثبت ان العلوق حين حدث في ملكه ينقلب الا على وجهه وحق
نصف الولد باقران انه جز منه ويسى الولد نصف فتمت المرأة على الرواية ان نكاحها باطله في
الزوج لانه لم يثبت لانه وجد منه الطلق في والخلع لم يوضع للنفق وانما عني بضمه من الولد حكم الاقصا
والعنف منه ثبت حكم الاقصا بالكون عليه حيا كزولين وراثا جدا وصرف بامد ما في عني عليه بالضم
نصف الاخر فحصل ولو حدث بالمهر عيبا او ما ان حدث به عيبا فله سوايه او بفعل الزوجين
او بفعل اجنبى او بفعل الماسا اما اذا لم يكن المهر مقبولا وحدث بالمهر عيبا او ما ان حدث به عيبا فله سوايه او بفعل الزوجين
بلا غرم النقصان وان شئت اخذت القيمة يوم العقد لا الصداق مضمون على الزوج بالعقد وضمان العقد
لا يظن في الاصل لان الاوصاف لا يزد بالبعد فله نفقته من العقد وانما يظن في الاصل والاصل قد
تغير عما كان فحق كالمبيع اذا انقص في يد الباع كخمس المهر فيه فكذا هذا وان حدث بفعل الزوج فان شئت
اخذت وقمة النقصان وان شئت اخذت قيمة يوم العقد لا الزوج انكس ملكها والامانة في رد على الاوصاف
فلمكن اطراف حكم الله في رد او الاصل والاصل بغير الزوج حدث فله من ثمنها كالمهر اذا
حدث في المهر عيبا او ما ان حدث بفعل اجنبى فان شئت اخذت وقمة النقصان من الاجنبى وان شئت اخذت قيمة
من الزوج وادعى لها من النقصان لا الصداق بغير ضمان الزوج على كل فتح وت اذا اخذت القيمة من الزوج اتبع
الزوج بالرأى لانه باءاد الضمان ملك العينة قام مقامها فان حدث بفعل المهر فغيره روايتا او غيرها ان كانا
السماوية وفي ظاهرها روايتا انه في حكم جنسية الزوج لان الحمل معناه في يد فصار كالمهر عيبا اذا اجنبى على نفسه
في يد الغاصبة من ذلك اذا لم يكن المهر مقبولا فاما اذا قبض المهر فغيره بفعل او بافه سوايه قبل الطلق
او بعد قلنا في بارد فان شئت الزوج اخذ نصفه ولا يضمنها النقصان وان شئت اخذ نصف قيمته فتمت في يوم
القبض وقاله في ان يضمن النقصان لا الصداق صار مضمونا على المرأة بالعقد لا بالعقد في
تجدد في القبض لا يضمن الصداق مضمونا على الاوصاف في يضمن بالقبض كذا الغصب من المهر لانه باقرا
صادق في ملك نفسه فله وجه الضمان وجانبها ايضا لاقت ملك نفسه فيكون مبرا فتمت العقد مستطرا
للضمان فكذا الصداق مضمونا على المهر لكن عند القبض والاوصاف لا يضمن بالعقد لانه باطله في وجهه على
رد نصفه لما قبضت وقد عجزت عنه فيمنع الزوج في ذلك ان كان ذلك بعد الطلق في والحكم بارد فالزوج انما يضمن
ونصف الاخر لانه العقد قد ارتفع بالطله في فارتفع ضمان العقد والقبض ثابت للمرأة فحق الملك بسبب رد
القبض العوى على العقد والملك الفاسد لا يضمن الا بالقبض والاوصاف في يضمن بالقبض وان يثبت بفعل اجنبى يضمنها
نصف القيمة لا غير لان الارش زيادة منه فله حدث بعد القبض فتمت النصف في ان يثبت بفعل الزوج فهو
كجنسية الاجنبى لان جنسية لاف ملك الغير فصار كاجنبى وان يثبت بفعل المهر فهو كاجنبى لان السماوية ولو ولد الجارية
الممورة في يد الزوج ومملكه بطلاناً قبل الرضا لانه باطله في زيادة امانه في يد فان قبلها
الزوج فان شئت اخذت نصف قيمه الام يوم العقد وان شئت اخذت عاقلة نصف قيمته يوم القبض لانه يضمن
سببا ضمان العقد والقتل وادعى ما يوجب ضمانا قبله عاجله والاخر كذا الاجله في ثمنها شئت وبقي العاقلة
نصف قيمة الولد يوم القبض لانه انما صار مضمونا بالقبض لا غير لان قبل العقد امانه في يد ولا يضمن الزوج نقصان
الولادة الا ان يكون فاشا وذكره في هذا انه بغير النقصان بالولد ولست ذكره الحاكم ففان اذا لم يكن

مضى كيف يحكم المستأولون زوجها على فحل صفار قطاب وكبرت في يد هاءم طلقا قبل الرضا
فلما نكحها ولو تزوجها على زرع بغير فادرك الزرع في يد هاءم طلقا قبل الرضا فله سبيل للزوج على الزرع لانه
قد خرج من الحام الى تزوجها على ما تبدل عما كان ولا كذا كذا الخيد ولو تزوجها على عشي من شياء عجم فحلت
في يد هاءم واللبث في حرمه طلقا قبل الرضا لانه باطله في الزرع بغير فادرك الزرع في يد هاءم طلقا قبل الرضا
بشأنه جربا فادعى عشي وناحر بها فان شئت اخذت الفراج ناقضا لا غير وان شئت اخذت قيمته ثلثه جربا
مثل من الارض عن المهر فلو تزوج امرأة على امانة وقبضها وزوجها من رجل فطلق المولى زوجها فليضمن نصف
قيمة الامة للزوج لان بيع الامة زياده وموالمهر فتمت نصف عينا ولو لم يطلها ولكنها ارتدت قبل الرضا لانه باطله
زيادة وموالمهر فتمت نصف عينا ولو لم يطلها ولكنها ارتدت قبل الرضا لانه باطله ومهرها للزوج وكذا لو كان
معه ولد وارث جناية لانه هذا النقصان من الاصل عنده انما هو من البيع ولو قالت لرجل قد زوجتكم
نفسه بالف قبل الزوج بالغير فان شئت اخذت امانة او ما ان حدث به عيبا فله سوايه او بفعل الزوجين
قبل ان يزوجها لانه باطله في زيادة امانه في يد فان قبلها وان شئت اخذت قيمته ثلثه جربا
وكذا لو كان في البيع ولو قال لامرأة قد تزوجتكم على الف وقد زوجتكم على الف فتمت قيمته ثلثه جربا
الغير بالغير ولو قبلت النكاح الاول فانكاح بالمهر الاول لانها حطت من المهر الثاني ولو قبلت النكاحين جميعا
بالمهرين لم يحزن لانه ارادت ان يلزمه ثلثه الف وليس لها ذلك ولو قال مولاك انك مولاك بالغير فقبل المهر
البيع الاول بالف لم يحزن لان البائع قد رجع عن الكمال الاول فاسحق الاول ليس كذلك النكاح والاطلاق
والعتاق لان من لم يرض به قد لم يرض عن الاول بالثاني ولو قبلت البيعت جميعا بثلثه الف فقبل
قوله قبلت البيع الاخر بثلثه الف فالثمن الثاني والثالث الباقي زيادة من الثمن ان شئت قبلها وان شئت ردها
ولو تزوجها على الف ثم تزوجها على الف بكن مهرها الف عند ما وعدها فلو قبض مهرها الف لم يضمن
قصدا شيئا من تجديد النكاح والزيادة على المهر ولا يمكن تجديد النكاح لانه لا يحتمل الانفاح ولا يمكن
الزيادة فيجعل كانهما اخيرا عن العقد الاول وزاوية المهر الاول لان قوله تزوجتكم كما يصح له ان يصح
لله فصار عن العقد الاول فيجعل كانهما قد تزوجتكم بالف وزاد من ثمنها اخرى حله لانه مما عني كنهه لهما ان
انفاح النكاح الاول مستند وان ثبتت الزيادة في المهر الاول ايضا مستند لان الزوج زكرا الزيادة في صف
العقد الثاني دون الاول ولا يجوز تغيير مهرها وتنصيبها عليها فاذا لم يثبت العقد الثاني لم يثبت ما في صفه
ومو الزيادة ومكروا ذكر الشيخ الامام ابو بكر البخاري المعروف بجواهر زاد في شرح المبسوط وذكر الحاكم في مختصر
في كتاب النكاح الحلف في عكس هذا ما ياتي باد
الاختلاف في المهر
ولو قال الزوج المهر الف وقالت الفان بخلافه ويشهد اسمي الزوج في حكم فيه مهر المثل فان كان مهر مثلها
الف او اقل فالقول قول الزوج وان كان الف الف او اكثر فالقول قولها وان كان الف الف او اكثر فالقول قولها
عند ما وعدها فلو قبض المهر الاول فاسحق الاول ليس كذلك النكاح والاطلاق
مهر مثلها وموالمهر لانه المهر في الشرع لا يكون اقل من عشرة لانه المهر بطلاناً قبل الرضا لانه باطله في
تنزيهه عن المنازعة ولما يثبت في المنازعة بالتسمية فله يصار المهر المثل اذا انفذ المهر المسمى ولا ينفذ لانما عاه
الزوج مسمى في العقد فكانت المرأة تزوج زيادة عليه في المهر وموالمهر فتمت ما وعدها الزوج لانها قد علمت ولم يثبت
الزيادة لانكار الزوج لهما ان مهر المثل هو ما في النكاح لانه يثبت بطلان العقد من غير ذكره بشرط زكروا كنهه المهر
بالباع في المهر المثل حال اقله فهاذا المهر الاصل لا يترك لعين الا اذا وقع الاتفاق عليه الصباغ مع رب الشوب اذا
اختلفت في كبر او اقل الصبغ فيه فكذا هذا او ذكر ابو بكر الرازي النخالت في فصله احد وموالمهر اذا لم يشهد مهر المثل لهما
وان كانا يشهدان مهر المثل لهما فلهما ما في النكاح لانه يثبت بطلان العقد من غير ذكره بشرط زكروا كنهه المهر
العقود كلها وموالمهر لان مهر المثل لا يثبت عند وجهه التسمية ولا يثبت اعتبار التسمية الا بالتوافق لانه لا نظام
لانكوت حجة على الغير وعلمنا الحلف في لوقا الزوج المهر موثقا العبد وقالت المرأة من الجارية

في يد هاءم طلقا قبل الرضا

في يد هاءم طلقا قبل الرضا

الاخذ بحد واحد وهو ان كان مهر مثل مثله الجارية او اكثر فلا قيمة الجارية لان ملكها الجارية لا يكون
الابن الزوجي ولم ينفذ عليه فوصف البصا بغيره ولو قلنا ان المهر لا ينفذ الا بالجماع لان مهر المثل لا يجزى
في الطلاق فحد الفلوس على الحكم والمتعة لا يصح حكمها لان المتعة ذكرك فوصف المتعة وهو نصف الفلوس في الزاوي
الزوج المهر عشق والمرأة تدعى المأنة فانه حكم المتعة لانها قد يتبع ذكرك في مسئلة الجارية والعبد للمهر لان
يزنوا ان ينفذ نصف الجارية لانها لم تنفقا على نكاح احد منهما على الفضة نصف المهر الا بالجماع وما كان
الالف والالفين وكذلك لو كانت احداهما او نصفه ودرت مع البائع في الفضة كلها وانما لا تنقص بالمهر فلا ياولا
الا اذا كانت البينة على اصل المهر عند المهر وعند ان ينفق نصفه بغيره ودرت مع الزوج لان الوارث قام مقامه
وعند محمد بن يعقوب بن المثل عند المهر عند المهر عند ان ينفق نصفه بغيره ودرت مع الزوج لان الوارث قام مقامه
فيكونها او فاما حكم مهر المثل بعد الموت كانه الحياة لانهم ان نفذوا اعتبار مهر المثل بعد موتها لانهم
في معرفته المهر فانه في المار والمال ودارنا عشر تارة المهر في زمان العقد وانما لا يمكن ضبط الوارث
بعد موتها موت امة انها ويدر او انها من نكاحها فبعد موتها مهر المثل فبعد الفضة على موتها
لان الطاهر ان نكاحها لا يفسخ بغير موت احد ما فموت مهر المثل فبعد ان ينفذ هذا اذا تقدم موتها
فاما اذا لم تقدم موتها فموتها لا يمكن معرفته وفلانها نكاحها كانه اذا لم يملك المهر فانه لا يمكن
نفسها لم وقع الاحتلال في حال الحياة او بعد الممات فانه لا يمكن مهر المثل لانها لم تملك نفسها في حال
شبابها من مهرها عادة فيقارن لها ليدلها ان نكاحها لا يفسخ على المهر فانه لا يمكن مهر المثل في حال
وذكر في النواذر امرأة او عتقها زوجها بعد موته ان لم يملك المهر فانه لا يمكن مهر المثل لانها لم تملك نفسها
عند ان ينفذ لان مهر المثل يشهد لها بعد نكاحها شيا واشترى لها المتعة بعد ما نكحها ففارق الزوج وهو
من المهر وقالت موهبة ذكر في الجامع الصغير ان القول قول الزوج الا فيما يملك ففارق الزوج لانها لم تملك
الطاهر يشهد له لان في اوار المهر ينفذ الواجب غير متهمة وفي الامساك لا يكون متبرعا والعاقلة تقدم على الغايب
عن نفسه على التبرع وكما يباين الجهة اليه الا اذا كذب الطاهر وفي الماكور الطاهر يكذب والعرف الحار
فعله فهو وكما نفقه ابوالثبت المختار ان القول قول الزوج متناع لم يكن واجبا على الزوج كالحق والخلف والحق لان
ليس عليه ان يبين امر الزوج لما في متناع كان واجبا عليه كالخيار والذرع وفتح البلد فليس له ان يثبت
من المهر لان الطاهر يكذب ولو ثبتت الامانة متناع ادى ان كان صادقا والقول له مع يمينه لان مهر المثل
فانه خلف والمطاع قائم فله ان يثرد وترجع يابغ من المهر وان كان صادقا لا يرجع بالمهر ولو ثبتت المهر
اليه شيئا فان كان هالك لم يكن على الزوج شي وان كان قائما ان يبعث من ماله فانه ان يرجع لان الوارث اذا
لم يكن ذارح كان له ان يرجع في المهر وان يبعث من ماله البنت لا يرجع لان الزوج اذا وصفت الزوج لا يرجع
فيها الجامع ولو كان المهر مكيه او موزونا بعضه فاختلافه قدرا والوزن فهو مثل الاختلاف في النقص
والالفين لانه اختلاف في الفات الا ان ازالة البعض منه لا ينقص البات ولو اختلف في جنس المهر او في
اكثره او ذرع او كان مذكروا والمهر عن او اختلافه فتمت وهو هكذا القول للزوج ولانها الفات
لانها المتعا على المهر فتمت القسم فان يقع حكم مهر المثل يمين الا انها تدعى عليه وصفا او ضمانا زايلا
ومعونه فيكون القول بخله في ماله فاختلافه قدرا المهر لان الشبهة فاسدة عند ممانه قدرا باختلافه
فوجب حكم مهر المثل لان مهره ولو تزوجها على ثوب حر وانفق ان قيمه كل ذرع كان عشق ولكن اختلفا
في قدر الذرع والقول للزوج المهر ولو كان المهر دينا فاختلافه في جنسه او نوعه او ذرع فهو كالاختلاف
في الاصل عام في البيوع في بطلان السلم ولو اختلف في الوصفة في العذر فجمعوا القول قول الزوج في الوصفة وقول
المرأة في العذر فقام مهر مثلها باب ما يلزم من المهر بالوطء عن شهرته
اصل ان الوطء في دار الله لا ينفك عن عقوبة او خيانة صيانة لله بضعاء المحترمة فاطرها الحذر
فاذا سقطت العقوبة للشبهة وجبت الغرامة فقالوا لانها بذر مهرها ومواضع زفت اليه

مهر المثل
مهر المهر

عند امرأة فوطئ الزم مهر مثلها لانه سقطت العقوبة فيلزم الغرامة والبرقع على الزاني لان مسلم ما
يقابل المهر وهو المستقر بالوطء فانه كانت امانة من المهر والغرامة نصف المهر قبل الدخول في الفقة
فان ينفق من قبل الزوج وهو وطئ امانة زفت امرأة الاب قبل الدخول الى امره ووطئها المهر على
الاب نصف المهر لانه وجب على الاب من المهر ولو قلنا السبق وتعد الفاد رجوع الله عليه بنصف المهر لانه المهر
على الابن المسما اصل ان الوطء مع فصل عقيب سبب الملك مارة المهر واحد لان الوطء الثاني
صادق ملكه وفيه فصل الوطء عقب شبهه لسانه مارة الحب بطلان مهر على حد الاما لو طئ صادق بطلان العذر
ولو طئ الله جارية ابنه مارة افعليه مهر واحد لانه ثبت له شبهه الملك مفتحة الوطء الاور سابقا عليه امانة
لدا لم يرد في فصل الوطء الثاني لم ينفق ملكه ولو طئ الاب جارية ابنه مارة او قد ادى الى شبهه فغلب بطلان
مهر لان الثابت له شبهه لم ينفق مهر واحد لانه شبهه ملكه وكذا الوطء امرأة في النكاح الفاسد مارة افعليه مهر واحد ولو طئ بكنوته
مارة لم ينفق مهر واحد لانه شبهه ملكه ولو طئ احد الشريكتين الجارية المشتركة مارة
فعليه بطلان الوطء بنصف مهر لانه ليس له شبهه ملكه في النصف الذي شترته ولو طئ مكاتبته بينه وبين غيره مارة
فعليه في نصفه نصف مهر واحد وعليه في نصف شريكه لوطئ نصف مهر ذكركه للمكاتبه صبي او مجنون
جامع امرأة خيما ومع نايه فله مهر عليه ولو كانت بكر او فافضا فغلب مهر مثلها وروى هشام عن محمد بن
صبي جامع امرأة بشبهة نكاح فله مهر عليه لان الوطء للمكاتب النكاح الفاسد فتمت ولا الاذن له في فافضا اعتبار
قوله فصار كانه ووطئ في نفسه من غير شبهة عقدا ويك عليها العدة لان فغلبا جازية في حق نفسها بطلان
بامه امة وجراد موع على بطلان فغلب مهران من بطلان لانه سقط به الحد هين تزوجها قبل عام الزنا فلزم
العقد ومهر اخر وهو المهر بالنكاح لانه هذا اكثر الخلق وروى ابن سحاح عن الموهبة ومعه من ينفق
جارية ووطئ الموهوب له وعقرها ما به وفقرها بملها به وهو المهر الموهوب له من الوارثين ثم ما تاتي مرضها
فله عقر على الموهوب له لان وطئ صادف ملكه والعقد مخفي من الثلث فله يلزم وصدر العلم بدر
ان المهر يلزم العقد بوطئ لانه ملكه مع حق الفسخ كالجارية المبعة في البيع الذي اذا وطئ المهر يلزم
العقد اظهر الرواية لان الموهوب له من المهر لا يطالب بالعقد لوجه من الثلث وروى ابن سحاح عن محمد بن
لا عقر عليه سوارده بقتلها او بغيره فضا لانه حين وطئ الملك للموهوب الاول فضا لانه بعد اعادة الملك
الاول مع قيام الملك الثاني ليعذر اجتماع ملكيه في محل واحد فالحدود مريض ومب جارية من وطئ وطئ
عند الموهوب له وعليه دين مستوف ثم مات المهرين فله عقر عليه ولو وطئ الوارثين فله في نفسه لان فسخ
المهر يمين قاربا العقد وهو يعلق فضا لفرمانه فانفخت المهر من الاصل فظهر ان الوطء والقطع فصل
يملككم بخله في العهر اذا وطئ امرأته في هبة يلزم العقد للمهر انفسحت بامر الله على الوطء باقصر على الحار
توقع وطئ في مكر الغير بطلان الزوج امرأة ونزول ابنه بشتا فزمت امرأة كل واحد لا الا في فوطئ فافضا الوطء
الاول جمع مهر المهر بوطئ نصف مهر امرأته ولا يلزم الوارث امة امرأته لان البينة جات مما قبل اقبل الدخول
بها واما وطئها معا فله في عهدها واحد منها لانه باج نكاح السمعي ما يله
على اقسام اما ان توافقا السر على ان يظهر النكاح سمعه ورياء لا حقيقة او توافقا السر على سرهم فافضا
في العلنية او توافقا السر على مظهر في العلنية بالكثر اما اذا توافقا السر على ان يظهر النكاح
ربا وسمعه ولا يكون بينهما نكاح حقيقة فافضا النكاح فانه يبيع النكاح لانه لا ينفذ مع الزنا لقولهم ثلث
جدين جد ومن لم يمت جدا الطلاق والعناق والنكاح وان توافقا ان يقر بالنكاح فافضا

مهر المهر

ولم يكن بينهما نكاح لم يلزمها النكاح لان الافراد افسار فله يصح مع الزل كما لا يصح مع الكرك لانه اقرب منه دليل
الكذب وموافق الزل والكرك فاما الانشاء لا يحتمل الكذب فمحقق مع الزل والكرك واما اذا قواضا
في السر على مهر ثم تقاداة العلانية فله يخلو اما ان يعاقدا حتى ما قواضا في السر محله في ضمنه فان تعاقدا
بجنس ما قواضا عليه بان قواضا في السر على ان يكون المهر ما به ودمم يعاقدا في العلانية يلقى درهم سمعة ورواية
ففي المهر في رواية في رواية المهر ما ينادر مع المهر ما يبيع للنكاح وانه يصح مع الزل فكذا المهر في رواية
المهر ما به وموقوفهما وموافق لانها انما انفق انهما من لا يترك الما به والمال لا يجب مع الزل لان الزل لا يقصد
بنوته ما يباش وانما اراد به اللهو واللعب فلم يرض ببنيته واما ما عاقدا بخلاف جنس ما قواضا عليه بان
قواضا في السر على ان يكون للمهر الف درهم وتقاداة العلانية ما به دينار سمع ورواية في رواية لها ما به دينار
وفي رواية لها مهر المختل وموافق لان ما ذكرناه في السر ما يترك في العقد وما ذكرناه في العقد فقد مضى ولا فم يثبت
للمهر فكان ما يثبت ما يبيع بنية وفي مهر المختل ولو قواضا في السر ان يكون المهر ما به دينار ورواية في العلانية
بغير مهر فموقوف على ما به اوجه في وجه ينفق النكاح بالمهر وموان تنزهة المهر ما به دينار ورواية في العلانية
في السر لانه لم يوجد ما يوجب الاوضاع عاقواضا عليه وهو الدنانير لانا مهر المختل يصرف مذكورا مقتضى النكاح لغيره
ثاني في المهر فصار ما هو المذكور في السر مذكور في النكاح دلالة في الوجهين ينفق النكاح بمهر المختل وموان
يترجم في العلانية يبيع على ان لا يكون الدنانير مذكورا او سكت على المهر بمهر المختل لانه ما في المهر فمقدا عاقواضا
في السر وما سكت ولم ينفق المهر صار مهر المختل مذكورا مقتضى النكاح لانه هو البدر الاصل في ضمنه والنكاح لا ينفق
الا بوضوح فصار كالوفاة ولم يسم التي ينفق البيع بنية مقتضى البيع واما اذا تقاداة في السر على مهر فله
يخلو اما ان اظهر في العلانية باكثر او تقاداة العلانية باكثر فاما اظهر في العلانية باكثر في نظر ان تصادقا على
نكاحا مواضعة فالمرأة في السر لانها تصادقا اما اظهر من الافراد كان مزل والمال لا يجب بالزل لانه لم
يرض ببنيته واما اذا اختلفا فادى الزوج الواضعة وانكرت المرأة وقالت ما اقرت في العلانية
كما جدا لا مزل لان القول لهما والمرأة في العلانية لانا الجدا صفة كلمة العاقل والزل عارض فكانت المرأة
متمة بالاصل فكونها القول لهما فصار كما انها زاد على المذكورة في الرواية ما بين الا ان نعم الزوج البينة
على الواضعة واما المرأة في السر لانها ثابت بالبينة العادلة كالثابت بالمعينة وروى عن ابي ذر المهر
مواضعة في بطلان ما بينا ولو تناكح في السر على مهر تناكح في العلانية باكثر فان شهدا على ان ما في
المعلة في مزل فالمرء في السر وان لم يشهدا على ذلك فالمرء في العلانية عند ما رعدا في من المهر ما به
ذكر الحاكم في مختصره في الكراه على ما مر في باب المهر زيد او ينقص وكذلك في الطلاق والعقاق على ما روي
الصواعق دم العدة شهدا على ان ما في العلانية مزل فالمرء في السر وان لم يشهدا على ذلك قيل البدر في العلانية
وقيل البدر في السر وموافق لان الزيادة مضا في البدر لم يسم لان الزيادة وجدت خارجا عن الموقوف
عليه لان ما للزوج والموقوف قد سقط بالطلاق والعقاق فلم يصب الزيادة في البيع ولو تزوجا بانيان
السر على مهر مسمى ثم اظهر غير ذلك لم يعتبر الظاهر لان النكاح قد انقضى في السر حقيقة فله يتغير واسما علم
باب النكاح اله ما فيه فصول اربعة هي ملك الزوج المملوك ومن لا يملكه والثاني
نعم في المهر والثالث في نكاح الموقوف وعدم فصل ولا يجوز تزوج العبد والمكاتب
والمرء بغير اذن المولى لقوله عدم ايا عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر والمكاتب في المهر عبد
فيتمنا ولم النص وكذلك البتة والمدة لقوله عدم ايا امة تزوجت بغير اذن مولاه فمن عاهر وكذلك
المكاتب وقوله في يسم لان هذا عقد على النكاح فيصح من المكاتبه كما جازت نفسها لانه ينطلق

عليها المنة فيتناولها النص ولان منافع بعضها لم يصر ملكا لها بالكنانية لما عرف في كتاب المكاتب فلهذا
يحت الكناية ولو لم يكن لها جرح عبده وامته على النكاح فلهذا فالشافعي في العبد لانه مكره فنه مطلقا لو روي
الحكم عليها مطلقا والحكم بنيت على خوف الب وبقته والملك يبلغ لغير الولادات لانه يستفاد به فنون من التفرقة
بالاستفاد بغير سبب الولادات فلان ملك ولان الاطلاق بغير سبب وسوا العراية والولادة فلهذا يستفاد
بولاية الملك او وليه ولو لم يزوج المكاتب والمكاتب بغير رضا مالها التحق بالاعارة حتى انفق
لما شئ في المكاتب والله والوضوح ان يزوج امه اليهم ولا يزوج عبدا لان زواجه الامه تنفع لحضى لما فيه من كسبه
المرد والمقصود مع بقا ملك الرقبه وتزوج العبد من رما فيه من تعلق المرد والنفقة بالية من غير نفع يعاونه
عاجله لانه لا يقابل منفعه ماليه عاجله فلم يكن المرد واجبا مقابل له ما لم يكن نظرا او يملك المكاتب والمفاوض
تزوج امته ولا يملك الزوج عبدا لان تزوجه امته من باب الكتاب المال كالكتاب وتزوج عبدا لا والعبد
المادون والمضارب وشريك العنان لا يملكون تزوجه الامه عند ما وعدها يوسف يملكها لان تزوجه الامه
ان لم يكن تجارة لكنه اصيل مال التجارة لان في تزوجه امه تحصيل اعيان الزناوة تحصيلها عن الزناوة اعيان
الماليه وبصر بالزنا فان زنا الامه عيب منقضي بالية والمادون اصيل مال التجارة وبهذا يملك الاتفاق والمداواة
اصيل المال فكذا هذا لهما ان الاذن مفيد بالتجارة والنكاح ليس بتجارة لانه مباداة مال بالشيء بالولا باصيا
لمال التجارة لانه في المنة تدون النكاح والاصيا مالا يملك المولى بدونه كانه المنفعة فلهذا واداة وانما تحصيلها عن
الزنا غالبا لكونها محبوسة في بيت المولى فلا يكون داخله تحت الاذن بالتجارة لجهل المكاتب والمفاوض
لان بعض فيها غير محقق ومفيد بالتجارة بل لهما التقرف فصار بيع لا كحصيل النفع واكتب المار ولذا يملك
الكتابة ولو روي الاب جارية ابنه من عبد ابنه جاز عند يوسف وعذوف لا يجوز لان تزوجه العبد لا يظرك
ولله الله لاني يوسف ابنا الله انما يملك تزوجه عبد ابنه لما فيه من تعلق المرد بربة العبد ومنا لا تعلق المرد
برقبته فلهذا يكون من رما في ملكه الله قصدا وكل من وجب للامه بعقد او دفول فهو المولى الذي يدل
المنافع المستوفاه بالوطر فكان كالارث ومهر المكاتب ومعتق البعض لهما لانه صار ارقى بانسابها الله تبارك
ان ارث الجانية لهما واذا تزوجه امته فلهذا يستفاد مهرها وليس للمزوج قطع يد غيرها ولكن من وجد فرضه فحقه
منها لان منافع بدنها ملكه المولى ومنافع بعضها ملكه للزوج لانه بالنكاح استحق منافع ساير اعضائها من
البضع فحقه من الزنا هو المولى بقوت حق المولى في منافع اصله والمولى من غير اعيان الزنا لا يفتقر
في منافع البضعيها اصله بل يستفاد به وجده فرضه وعند فراغ اعيان خدمه المولى ليله او زنا لا يستفاد بها وان
شروطه لا يستفاد بها البضعي الشرط وان باها المولى بيتا فلهذا لا يعيدها الا خدمه لان مكره الرقبه مطلقا لا يستفاد
مناف للشرط لان الزوج لم يستحق منافع ساير اعضائها فيبقى حق المولى فاذا شرط ان لا يخدمه فانه قد اعار منافع
ساير اعضائها من زنا وادارة غير لازمة فلهذا تنقير شرط الحقة فكان له ان يستردها من شرطه فان قدر
المولى قبل الدفول او باعها على وجه الاعتدال الزوج عليها سقط المرد عن الزوج عند ان في العقد والبيع
لا يملك المطالبة بالمرد وعند ما لا يسقط لان القتل موت حقيقة فان القتل موت باهله ولهذا الوفا للعبد
ان مات فانه قد مات فانه يفتقر لان الموت ليس الا انرا الحيوة نرايتها وبالقتل انتيت من الموت
نرايتها في حق الله لان موته كان باهله وانما يعتبر نفوسه في القتل اذا تعلق به العضاض او الذمة ولم
يتعلق بهذا القتل ضمان فيبقى موتا حقيقة وبالموت تاكيد المرد ان القتل نفوت في العباد لان القتل
فيما بين العباد بعد قطعها الحيوة وتفتونا المار واوعاده حتى تعلق به احكام النفوت من لحوق المار و
تزوج الموم والكفان وتوها المولى يلحقه المار بالقتل عدا والكفان بالقتل عدا ولحق المار وتزوج
الكفان بالنفوت والبالنفوت وسفوت المبدل سقط المبدل كالمارة اذا ارتدت قبل الدفول والحق
اذا حلت نفسها لا يسقط مهرها فلهذا فان زنا لانه ما اعتبر نفوتها في حق الله لم يفتقر به حكم في الزنا ومن
الضمان او الكفان وتعلق به حكم الموت وسوا المرات فاعتبر موتا حقيقة لان نفوتها ولو قلت الامه

وان كل فرق ان كانا فله عده الوفاة وان لم يصح فعلها العدة بالحض فمخاضا بين العديتين اجنابا وان كان
 احدى الثلث ام احدى السنين فكذا الجواب قبل هذا الجواب انما يصح اذا علم ان كل واحد كان متقدما على
 كمال الوقيتين او كان متخللا بينهما او اذا لم يعلم ذلك لا يصح هذا الجواب يجوز ان يكون كمال الواحد متقدما على الوقيتين
 فله يصح كمالها لانها تكون فاسدة نسية لان كمال واحد من الوقيتين اما الام او البنت لا يصح وصح كمالها بالواجب
 فيكون الواحد فاسدة نسية والجواب الصحيح ان نكاح الميراث على غايته واربعين شهرا للواحدة منها سبعا لانا
 نكاحها كان قبل السنين او بعد مما فني ثلثه نسية فلها تلك الميراث ستة عشر شهرا وان كان كمالها قبل الثلث
 او بعد من فني رابعة نسية فلها ربع الميراث اثني عشر فاني عرفت ان في حال النكاح وقوع النكاح الزيادة ومما راعيه
 فينصف فلها اربعة عشر شهرا وان كان كمالها متقدما على كمال الوقيتين فله ثلثها فاذا اوجب لها اربعة عشر شهرا والواحدة
 في حال فنصف فصار سبعة وثلاثين شهرا مع البنت عشر شهرا لانه ان كان كمالها اول اول فله جنسية اربع عشر
 شهرا مع الواحد تلك الميراث ستة عشر شهرا لانه نسية ولها مع الثلث ربع الميراث اثناعشر شهرا لانه رابعة نسية
 فينصف الزيادة وكان لها اربعة عشر شهرا وان كان كمالها بعد الثلث فله جنسية ربع الميراث وان كان بعد الثلث
 والواحدة فله ثلثها فينصف فيكون ثلثها في حال النكاح واربعة عشر شهرا في حال التقدم فينصف الزيادة
 على السنة ومع غايته فيصير عشر وثلاثين شهرا لانه رابعة عشر في حال التقدم كانه جنسه ولا يثني لانا
 في حال تافركاها على الثلث لانه لا يصح كمال البنت بعد كمال الام فنصف اربعة عشر شهرا لانه سبعة وثلاثين
 السنين مع الام غايته عشر لانه ان كان كمال الثلث بعد السنين لافضلها نصف الميراث اربعة عشر شهرا وان كان
 بعد كمال الكل فله ثلثها فينصف وكما لهما اثني عشر في حال التاخر وفي حال عدم كمال الثلث على الكل لهما
 اربعة وعشرون فينصف الزيادة ومع اثني عشر فصار لهما غايته عشر وثلاثين شهرا لان لهما ربع الميراث اثني
 عشر لانا كان كمال الثلث متقدما على كمال السنين وان كان متاخر فله ثلثها فكان لها النصف وموسم
 واما المهور فللواحدة نصف المهر لان كمالها يصح في حالين ولا يصح في حال وهو ما بعد كمال الوقيتين احوال
 الاصابع حاله واحدة في رواية الاصل فينصف وللمرأة مع البنت ثلثه اربع المهر لان كمالها ان كان بعد الثلث
 فلها مهر وان كان بعد الثلث والواحدة فله ثلثه فينصف وان كان كمالها قبل الكل فلها مهر في حال التقدم
 مهور في حال التاخر فنصف مهور فنصف الزيادة على نصف المهر فلها ثلث اربع وثلاثين شهرا فنصف المهر لان
 لهما مهران كان كمالها اول اول وان كان بعد كمال الثلث فله مهران فينصف وثلثين مع الام مهر ونصف لانه ان كان
 نكاحهن اول اول فلها مهران وان كان بعد السنين والواحدة فله ثلثها في حال التاخر لهما مهران في حالين
 في حال فينصف فلها مهران في حال التقدم كان لهما مهران فينصف الزيادة فوجب لهما مهر ونصف والله فينصف
 مهر طلاق فان كانت احدى الثلثات او البنتان حيا وقدر زوج الواحد فله في المخرج المنفردة مهر ثلث
 ميراث السار والزوج فينصف ما بقي من ميراث السار ومهران بينهما لان كمال الواحد صح في سنيين ولا يصح
 بعدها لان كمال احدى الطاعتين اما السنين او السنين من الثلث لان كمال الام لا يصح ونكاح كل سنيين يصح في حال
 ولا يصح في حال فينصف مهرها وان كانت احدى السنين ام والثلث حرار فله في المهر والميراث من المهر او المهر
 على اربعة اشهر للثلث سهم ونصف للسبين سهم ونصف واما المهر فثلث مهر ونصف وثلثين مهر ونصف
 لان كمال الام يحد سنيين فكان في هذا من زوج ثلثه عقد وواحدة في عقد ولا يدرى الاولى فخرج
 على طرفة محمد بن محمد ان كان كمال الثلث اول اول فله ثلثه مهور وكذا ان كان متخللا بين المنفرد بين وان كان بعد
 فله ثلثه في حالين ليس ثلثه مهور في حال لاني في احوال الاصابع حال واحدة لانا المسمى مهور لا يثني
 مهورا في حالين بل في حال واحد في حال دون حال فوجب مهر ونصف اما الميراث فثلث سهم

ونصف من اربعة وللسبين سهمان ونصف لانه ان صح كمال الثلث فله ثلثه اربع الميراث لانه لا يزوج من الواحد
 وان لم يصح فله ثلثه فينصف في سهم ونصف واما المنفرد بان ان صح النكاح احدى سهمين مع الثلث فلها ربع الميراث
 وان صح كمالها بان تقدم على الثلث فلها الثلث في ربع ثلثين وفي الزيادة سكر فينصف الزيادة فيكون ثلثين
 ونصف ولزوج واحد في عقد وسنتين في عقد وثلثه عقد واربعة عقد مائة قبل البنت ثلث السنين
 السنين والثلث فالاربعة ثلثه لانا الله الواحد لا تنفرد بجواز نكاحها بجواز نكاحها مع البنت او الثلث فلم يعتبر
 منفرد في اقلها واحدة بل في يد السبين وربع مائة احدى الثلث لان كمالها يصح مع كل واحد من الوقيتين فكانت أقوى
 حالا منهن ومحرم على قولنا نكاح الواحد لا تدعى جميع الميراث لنفسها بجواز نكاحها مع البنت او الثلث فله
 يعتبر في جوازها وما عدا ما قلنا في يد جميع الميراث لنفسها فينصف سهمين لانا ثلثا باخذ الواحد من السنين سهمين
 مائة احدى سهمين وثلثه في مائة احدى سهمين لانا نكاحها مع البنت فله ثلث مائة احدى سهمين وان لم يصح فله ثلثه فينصف
 فلها نصف الثلث وموسم مائة احدى سهمين لانا نكاحها مع البنت فله ثلث مائة احدى سهمين فان لم يصح فله ثلثه فينصف فكان لانا
 ثلث وسدس واوله نكاحها ولا باخذ الواحد من الاربع شيئا لانه لا يصح نكاحها مع الاربع جاز واما المهور عند محمد بن محمد
 وثلث لانه يصح نكاحها في حالين ولا يصح في حالين احوال احوال لانا المهران بنت محمد وثلثه في ثلث
 اربعة مهور وموسم ثلث وثلثه مائة يصح نكاحها في حالين ولا يصح في حالين ثلث المهور ثلثه مهور
 وللنين ثلثا مهر لانه يصح نكاحها في حالين ولا يصح في حالين ثلث المهر ثلثه مهور ولا يصح في حالين
 على طرفة المهر بقولنا ثلث مهور واوله ثلثه فوق الثلث المهر الزائد فينصف فله ثلثه مهور ونصف
 للسبين من ذلك خمسة اشهر مهور وثلث مهور ونصف سدس مهور في مهور ونصف سدس مهور وثلثه لانا مهر
 لانه لا يزوج من الثلث في نصف المهر لانا احوالها ان يكون كمال الواحد مهورا فله ثلثه مهور وثلثه مهور
 والثلث الا ان الاربع يدعي نصف المهر في حالين ولا يصح في حالين كمال الواحد مهور ولا يزوج من
 ان لم يكن ولو كانت لهن منازعة من كل وجه كان لهن نصف ذلك ربع والثلث الا ان الاربع يدعي نصف المهر
 على كل حال والثلث يدعيه في حالين كان كمال الواحد مهور ولا يزوج من مهور ولو كانت لهن منازعة من كل وجه
 كان لهن نصف ذلك النصف فاما كانت المنازعة من وجه دون وجه كان لهن ربع النصف وثلثه اربع لانا مهر
 المهور وثلثه ثلث منازعة الثلث والاربعة فيه وثلثين منازعة فيه مهور ان كان كمال الواحد مهورا وان لم يكن
 فله منازعة فلها نصف ثلث المهر لانا مهورا سدس ثلثه مهور بين الاربع والثلث نصفان بقولنا ان
 يستوت منازعة الكل فيكون بين الزوج الثلث ثلثا باخذ الواحد من السنين سدس ثلثه مهور لانا مهر
 للسبين ان كان كمالها في ثلث مائة احدى سهمين وان لم يكن فله ثلثه في اقله نصف الثلث وباخذ من الثلث مائة احدى سهمين
 لما بينا فان كانت احدى الاربع امة فنكاحها فاسد سنيين ولا ميراث لها والميراث بين الحرار على اربعة عشر شهرا
 للواحدة سبعة اشهر وثلث سهم لانا ان كان نكاحها مع البنت فلها ثلث الميراث غايته وان كان مع احدى الثلث فلها
 ربع الميراث ستة فني لهما سنيين وسهمان لهما في حالين فثلث فيكون لهما ثلث سهمين وسبعة عشر
 وثلث بين الزوج الثلث لانا عند اربعة وعشرين شهرا من الزوج الثلث لانا سهم للزوجين سهم السنين
 وقد بنا اليوم فيما مضى واما المهور فنقدنا نصف لانا ثلث مهور ونصف لانا سهم اربعة مهور واوله
 ثلثه فله سنيين والاربعة مستوكة فينصف للواحدة مهر لانا نكاحها بكل حال والسبين ثلثا مهر لانا لا يكون
 لهما في نصف المهر فله ثلث الثلث والثلث مستوكة فينصف للواحدة مهر لانا نكاحها بكل حال والسبين ثلثا مهر لانا لا يكون
 فيكون سهمان يحصل للسبين ثلثا مهر لانا نكاحها بكل حال والسبين ثلثا مهر لانا نكاحها بكل حال والسبين ثلثا مهر لانا لا يكون
 لهن ثلثه مهور وثلثا مهر للواحدة مهر لانا بينا وللنين ثلثا مهر لانا نكاحها بكل حال والسبين ثلثا مهر لانا لا يكون
 فوجب ثلث مهور وثلثا مهر لانا يصح نكاحها في حالين ولا يصح في حال فوجب مهر واحد لانا طلق

بشيين منهن لابعينها مات قبل البياض عند ان كوف سقط مهرها بالطله قين وبقى مهرها ونصف نفق على
النازعة للواحد منها مرد ربع مرس مهر لانه ان كانا كاهما مع البشيين سقط من مهرها الثلث وان كانا مع الثلث
ما لا ربع ففعل مهرها انما عشى ثلثاه ثمانية بابت لها ستين وفتح النكاح سهم المغانم ثلثه اربع بكت هارون وها
فخصف فلها ثمانية ونصف ومهر ثلثا مرد ربع مرس مهر وثلث بين الفرق الثلث للثلاث
في المنازعة ان ثلث مهر وثلث اربع مرس مهر لثلاثين لانه خارج عن دعوى الواحد والستين لانه
نكاحها مع الواحد فلها مهرها وبالطله وقت سقط ثلثا مهرها فيكون مزارعها مهر وثلث لانه ما زاد على
ذكر وعند محمد للواحد ثلث مهر وربع مرس مهر كما قال ابو يوسف وثلثين ثلث مهر وثلث نكاحها بصلح
هارون وياضي في حالين ولو صح في كل حال فلها مهر وثلث ولو لم يصح في كل حال لثالث ثلث مهر اربع مرس
لان نكاح كل بنت في مهرها حالين فلها مهر قبل الطلاق مهران وربع فسقط ثلثاه ومهر وربع نصف نفق
ثلثه اربع مرس فكونت عليه مهرين ونصف مهر وثلث ثلث مهر وربع مرس مهر ولو تزوج امرأه وانتهى
في عقد متفرقة ومات قبل البياض لم يمس مهرها نصف للمهر ونصف للبشيين بينهما عند اربع مرس وعند محمد المهر
الثلث وكذا الميراث لهما ان كل نكاح صحيح ان سبق فاسد ما فخر بالتسوية في العقد فكونت ثلث اوقية
يعتقد لهما ان نكاح الام لا يفسد لمعنى العدة فانما الجمع بين ثلث نفق جارية وانما يفسد لمعنى الالبه والبنه
متخذة ففعلنا مما كلفنا واحد من الزوجين انما يفسد لمعنى العدة فانما الجمع بين ثلث نفق جارية وانما يفسد لمعنى الالبه والبنه
ولا يصح في حال نصف الواجب ومما يشهد بالانوار زوج امرأه وامها واستها فالمرء والميراث بينهما الثلث وقيل
ذاك في ما فاما عند اربع مرس نصف المهر والميراث للزوج ونصفها للبنت والباقي لهما فاما متى جمعا قولا البياض
للزوج باقية فان مات قبل البياض فله ثلث ميراث الزوج من كل واحد والحل واحد لثلاث من المهر لانه الميراث الواجب
واحد فكونت سهمين والميراث ستمين على من ائله ثلث ميراث الزوج لهما فاما عند اربع مرس فيكون ميراث الزوج نصفين
نصف من المهر ونصف من الميراث لانه من الزوجين نصفان ففقد لكر ميراث الزوج منهن فاما كاهما نكاح الاثنين
في عقد ففعلنا مما كلفنا واحد من الزوجين انما يفسد لمعنى العدة فانما الجمع بين ثلث نفق جارية وانما يفسد لمعنى الالبه والبنه
العيلى مهر وربع لانما يفسد لمعنى العدة فانما الجمع بين ثلث نفق جارية وانما يفسد لمعنى الالبه والبنه
اه حاشاها ولا يفسد لمعنى العدة فانما الجمع بين ثلث نفق جارية وانما يفسد لمعنى الالبه والبنه
ليكونه وطى المهر ولا فم يجب لها المهر واحد فاما كاهما نكاح الزوجين في عقد ففقد لكر ميراث الزوج منهن فاما كاهما نكاح الاثنين
لان زوجته واحد ففقد جمع سهمين زوجته واحنتين في الاضافة ففقدت الاضافة ولو قال احد الزوجين طلق فوقع
على امرأته منهن لانها لم يضاف اليها نكاحا ووجب عليه نصف مهر نسرين ولا ميراث لهن لان الزوجية ارتفعت قبل
قبل الدخول لانهما نكاح واحد ففقد جمع سهمين في عقد ففقدت الاضافة ففقدت الاضافة ولو قال احد الزوجين طلق فوقع
الحق كالزوج بينهن وامرأته منهن است الا في جاز نكاح الحق **نكاح اهل**
الذمة كل نكاح جائز بين المسلمين فهو جائز بين اهل الذمة ونكاح حرم من المسلمين فهو منقذ كل نكاح قد
بنت المسلمين بفقد شرطه كالنكاح بغير شهود ونكاح معتق الكافر بجزء من حرمه اذا اثنوا بخوان عند اربع مرس
ونكاح عليه بعد الطلاق وقال زفر لا يجوز وقال ابو يوسف ومحمد نعم يجوز النكاح بغير شهود ولا يجوز نكاح
المعتق ونكاح من بعد الطلاق من زفانهم بفقد الذمة التزموا احكامنا لقولهم فانما ففعلوا الذمة فلم يمسوا المسلمين
وعلم ما على المسلمين ومذا النكاح حرام الله لم يفكر في الغيبة الا انهم يتركون وذاك كما تركوا على عبادة
الاصنام والباء لسا اذا النكاح بغير شهود كان جائزا في الامم الحاضرة مطلقا وهو محرم بيننا فيترك
وما يدنو منه لانا امرنا بانما يتركون فلم يثبت النكاح في حرمه لانما كان النكاح في حق فوقع جازا كما قيل ورود
شرعنا والنكاح في حق العدة بنا على ان لا نعتد في الذمة عند حق لا يثبت الحرافة اذا طلعت

بعد الدخول ولا يثبت نسب الولد الا اذا كانت لاقول من سته لم يترد عند ما عليها العدة لانما الكافر محرم
ببطلان النكاح اذا كانت حامله صيانة لثبته لانه ما غير محرم في حقنا كنف لانه حكم جزوي لا يوجب حكم كله
فلم يجب العدة صيانة عن الخلط كما الزنا او كل نكاح حرم بجزء من حكمه كحكم المحارم والجمع بين نسق والجمع بين
الاثنين لا يجوز عندنا واختلغا على قول اربع مرس قال شاذلي بانه يقع جازا وانما في العدة فاسدا
وجه قول اربع مرس ان ديانته لا يصح اقامه بعد شرا ما كذا يانهم احتجوا بغير علة واحدة وحياتهم كحكم المحارم
لا يعتمد شرطي ما لان نكاحهم لم يكن شرعا شرع ادم الا لغيره امانه السهل حال عدم الاجانب وهم يدسون جوان
في غير حاله الفزوة حال كثر الاجانب من ادم لم يكن شرعا عاقلة يمكن الحكم بالجزا بديانته وجه قول شاذلي ان نكاح المحارم
كان شرعا شرع ادم حال عدم الاجانب ولم يثبت النسب حال كثر الاجانب كان شرعا وفي غير حاله الفزوة فقد
اعتمد ديانته جواز ما كانا شرعا وقد اكسوا النسب فلم يثبت النسب في حقهم لانا امرنا بانما يتركون وما يدنو منه لم يثبت
حرمه في حقهم وانما لا يتوارثان به لان نكاح المحارم في شريعة ادم لم يثبت كونه سببا للميراث في الميراث في ذمة
فله يصير سببا للميراث بديانته لانه لا يترد اذ لم يعتمد شرعا ما فاما السلمان او احد مما يزوج بينهما بطلان لان نكاح
وقع فاسدا عندنا وعند شاذلي وانما وقع جازا لانما قد نكاح المحرمية بعد الطلاق لان طريان المحرمية على نكاح صحيح
يوجب الفساد في الاسلم كالمقارن فاما اذا اطلب احدهما السرق قبل الطلاق لم يزوج عداوى زوج لان ديانته احد مما يكون
حجة لا يبطال حق على الغير في لو كانت امرأه التي مطلقة ثلثا فطلعت السرق يزوج بينهما بالاجل لان هذا السرق لا يفسد
ابطال حق على الزوج لان الطلقة الثالثة قاطعه لملك النكاح في الادب كل ما فقد انقطع ملكه عما المرأة بالثلاث فله بشرط رضاه
لا يملك ولاية السرق للفاخ محله في مرافعة جاز فام المحرم لان السرق حال قيام النكاح يتعين ابطال حق على الزوج في شرط
نصف صاحبه لا يمار فقه عند ما يزوج الا في النكاح بغير شهود لان النكاح وقع فاسدا عندنا مما يجب على القاضي رفعه ونقصه
حق الشرع وان طلبا السرق يزوج بالاجل لانما راضيا بطلان حقها وولاية السرق للمرافعة لا يثبت الارضا الحضيف
والحكم قد يفسد فاما القاضي حكمه في حقها بدليل انه لا يزوج الا بعد وجود الرضا من احد من الزوجين فان قبل المهر لم
لا يجب التفريق بينهما لانه لا يفسد العقد عند اربع مرس بطلان احد مما لا يبطالها ما يدنو منها اذا رجعوا في ذلك تركا
وذلك وانما يثبت ولاية السرق برضاها وقد وجد وان لم يطلب السرق لا يزوج بينهما فالا لا يزوج وزفر يقول بوجوب
احكم منهن لما ازل الله وانما يقول بانما يتركون وما يدنو منه اذا اعطوا الجزية وهذا هو حكم الله مع الامم موافق يزوج
من غير موافقة بانما يتركون منها من غير عقد او يطلقها ثلثا ثم يزوجها قبل البتة ووجه باقر لانه زنا لان الذي يفسد
الطله في مزيله للنكاح وهو حرام في الادب كل ما يدنو منه وكذا الزوج في كتابه في عدد مسلم صيانة لانا المسلم
ذمي يزوج ذمية به مهر ثلثا فاما اذا نكاح المهر كانا بغير المسلم وانما يدنو منه مهرها عداوى زوج
وعند من لهما المهر ولو تزوج في حريمه بغير مهر ثلثا فله مهرها بالاجل لهما انهم السرقوا احكامنا ومن ففعلنا ان
لانما بالمرء ومذا لان الوطى في دار الله لم لا يزوج من لونا والبضع بالسفل وجعل الحد على الذمي وانما
لم يدنو وجوبه ففعلنا اذا سألوا البضع بالنكاح يترد المهر وانما يدنو وجوبه محله في الحق فانه يلزم احكامنا لانا وجوب
المهر ان كان حق اسد ففعلنا لا يوافقنا به وانما كانا حقها ففعلنا بدو نكاح ورضيت بانما لا يجب فله مهره ولو تزوج في حق
فمروضة بوجوب او دينا وفسا للمسلم لانه مال مسقوف في حقهم كالحل والشاة في حقنا وانما يزوج على ميتة فلها مهر مثلها
لانه ليس بالقتل ينفق ان لا يجب مهر مثلها عند اربع مرس لانه تسعة مائتين يار غيرة في النكاح المنة السكون على السجدة
كاهما البيع لوباع عليه اودم لا يعتمد كالبوايع بغير شهود ولو تزوج بها على ان لا مهر لهما لا يجب مهر مثلها عند اربع مرس
على ما اذا كانا بدينون وجوب مهر مثلها فاد السق ومذا واد وجوب مهر مثلها حال البقي وجوب مهر مثلها بالاجل وانما في حق
فيما اذا لم يدنو وجوب مهر مثلها ولو تزوج على حرام او غير عينا مسلم او احد مما ففعلنا في حق ما عند اربع مرس وقال
لها مهر مثلها لانها دلتها وان لم يدر فلها مهره وفار محمد القيمة يوم الزوج انما كانا دلتها وانما لم يدر فلها مهره
محمد انما ففعلنا المهر المعين بكونه لملك لان ملكا قبل الفسخ وانما بانا كذا بالقبض ولهذا لو هلك عند الزوج كان املاك
عليه فصار للقبض شيئا بغيره المهر ففعلنا بطلانهم ولو نكحوا الفسخ بالهملك وجبت القيمة كذا

بذلك م بان يرضى ان للقبض شيئا العقد لان الصداق اذا كان بعينه فالقبض ان لم ينفذ تلك التفرقة لكنه سفل الضمان
من الزوج كالعقد واصل الضمان ولو وجد ذلك مما حاله العقد كحيث من المثل فكذلك ما لا يقبض لان الزوج المتكسر المتكسر
قام قبل القبض للمتكسر الفرق في اياها قبل القبض وانما يقع بها صور اليد والقبض بها بعد القبض م اذا لم يتفق عليها
كالوكان المصوب من الايتن لم يزد اذ كلفه المصوب منه فكذلك هذا وان لم يكن عينا وصيت القيمة المخرجه من المثل
في المخرجه اذا دخل بها والافالمقه عند اذ وج وعند الوتوف من المثل فربما وان لم يدخل فالمعهود عند القيمة من الماله
اه الصداق اذا لم يكن عينا فالقبض ينفذ بها تلك الفرق مع غير الزوج فكان ان تشابهها بالعقد ولو وجد المثل لم يدا
العقد وجب فيه ما من المثل وكذا اذا وجد لها القبض لهما ان القبض يثبت الملكة العتق المسموع عنه فقد
عجز عن تسليم عن المخرجه تسليم قيمتها او المخرجه مكررا قيا م وقول محمد لانه ان عجز عن تسليم عينا لم يجر
عن تسليم قيمتها لان الله لم يمنع تسليم قيمتها الا بالانابة او بالاجازة او بغيرها وواجب من المثل لانه كان عجز
عن تسليم عتقه عجز عن تسليم قيمته لان قيمته كانت واجبة قبل الله م لما مر من زوج امرأة على صيرها على
الوسط منه او القيمة اذا كانت القيمة واجبة بالعقد تبعاً للعتق فاذا سقط اعتبار العتق سقطت القيمة
تبعاً لها وجبنا من المثل بخله في المخرجه لان قيمتها لم يكن واجبة قبل الله م لانها مودات الامتثال بجزء من كماله
المجوسه لو اليهودي الفرائض لان الكفر كله مودات لانهم الكفر عنهم والولد تتبع الكثرة وعند المتابع بينهما
والصبي قولنا لان الولد يتبع غير الابوين ديناً والكنابي غير الابوين ديناً من المجوسه في كل ذمة ومناكنة ولا يجر
دينية المجوسه ومناكنة فكان الاثر والنافع للولدان بجعل تابعاً للكنابي لكونه اقرب الى المصلحة في الاحكام كالولد
بين مسلم وكافر ولا كفاه فيما بين اصل الكفر لانه لا يغير لنفسه ارفع بقية الكفر لانه اصل الفاتن فيسكن كل من يرضى
ولو زوج في مسلم فرق بينهما لانه وقع فاسداً ولو لم يمس احد الزوجين وصاحبا بيان لم يفرق لان الله اشهد النكاح بينهما
جائزاً فالبقاء اجوز وان كانا مجوسين حرص الله على الاقربان لهما والافرق بينهما عندنا وعند السامع ان كان
قبل الذوق يرضى لخاله وان كان بعده يرضى بعد انقضاء العدة لانه اقرب لهما من سبب فارق والله م
لا يفرق فارقاً لانه عام م ذلك مكرراً للحقوق فلا يجوز ان يكون مبطله للمكره لان الكفر لانه لا يمنع العقد والنكاح
فاولي ان لا يرفع الا ان احد مما هما على الكفر صار ظالماً لان ما هان على الكفر حرص الله على الاحتجاج بينهما وبقي الاثر
معلقاً بطلوا ما والعاقبة نصف لرفع الظلم وطبق دفعه موالدعا الله م فان لم يمس الاخر برضا المخرجه وان اف
يفرق بينهما دفعاً للظلم ومع تزويق القاض سحر الزفة كانه الجيب والعنة فان لم يمس الزوج وابنت المرأة لم يكن الزفة
طله قال الزفة جات بمن من جهتها وموالياً لله م فان حرمت المتعة مضافاً لما كرهها وهذا الصداق
كلها اذا كان قبل الذوق لبراء المرأة لا عندك فزفة باطله في واحكام النكاح ثابتة ما لم يفرق وان اتممت المرأة وان الزوج
ورق يكون الزفة طله قابلياً عند ما وعند ان يكون فرقاً بغير طله لان الاباء معنى يقع به الفرق من الجانبين
فله يكون تطلقاً لان الطلق ما يخص بالرجل ولا يتحقق من المرأة ولا يحقق الا بانها دل انه يسي بطله في كمال الفرق
بسبب الرضا والمضامير لهما ان الزوج لما عجز عن امساكها بالمعروف سراً لمحرمة الاجتماع باصرار على الكفر صارت
مظلومة مفرقة بمن من جهتها فوجب عليه المفاخرة فاذا لم يفارقها تاب القاض منابه في الفرق في سبب الفرق بسبب
جيب العنة وجب العدة والنفع ان كان وفلها لان المرأة ان كانت مسلمة فقد التزمت احكام الله م من حكمه وقبول
العدة وانما كانت كافر لا بد من وجوب العدة ولان الزوج مسلم والعدة حق الزوج وحقوقنا لا يطردها بانه مظهر
يقع عليها ما وامت في العدة كالوقت الزفة بالجمع او بالاجزاء والعنة ولها النفقة ما وامت في العدة لانها
ان كانت مسلمة فالمنع من الاجتماع جاء من جهته الزوج وذلك لان نفقة حقها في النفقة والكنى كما يطلقها في كماله في
ما اذا كانت كافر ولم يمس الزوج فله نفقة لهما لان المنع جاء من قبلها ولهذا سقط المهر كله مع كماله في قدر الذوق
بها فيسقط حقها في النفقة كما اذا نشئت او فلتت ابن زوجها بعد الذوق لهما ولو لم يمس احد الزوجين ومما
صبياً عاقلة عن الله م على الاثر لان الصبي مخاطب بالله م فقال للعباد ومننا صلا المتعة نفقة بكنهه
وانه حق الاخر في مخاطب بالله م فقال له فمصلحاً له حق والصبي لو اخذ حقوق العباد فانما

ما المهر

يفرق بتمسكها لانه بالاباوت على صاحبه صفة ففرق بينهما لا يوافق صاحبه ودفعاً للفرقة ولو لم يمس احد الزوجين
في دار الحرب لم يبين في حق قبض بل في حق قبض فان لم يمس الا فرق قبل قبضها بتمسكها لانه تعدد الفرق في سببها بطرق القضاء لانه
القاض قاض عن غيرهما بطريق اخر فالحق في المعلوم عن حرمة الاجتماع بان احكام الله اقرام تمام الفرق لان اياها
علماء الفرق كماله الطلاق الرضى ولو لم يمس المرأة ووقع الزوج مسامحة لا تبين الا بعض ذلك قبض لان
الزوج منه دار الحرب حكماً لانه لم يمس احكام دارنا فصار كانه دار الحرب حقيقة لكانت المرأة وولاء القاض وان كانت
ثابتة على الزوج ولكنها قاض عن المرأة لبقاها في دار الحرب والقضاء لا يوجب لغايب المرأة غايبه لم يوجد منها الطلب
ولو كانت في دار الحرب لم لا يفرق القاض بينهما ما لم يطلب المرأة فمنها اولى فاقم ذلك قبض مقام الفرق في هذه الفرق
ولذلك لو صار ذمياً بعد ما خرج مسامحة لو فرقت المرأة عن الله م عليه فان لم يفرق بينهما لان المرأة هي اهل
دار الله م كما والاصل حقيقة بالذمة فلم يوجد البتة من حكم الله في الفرق وكذا لو لم يمس الزوج م خرجت الزوجة ذمياً
لم يبين في حق قبض تلك قبض واذا وقت الفرق بغير ذلك قبض ذمياً في حق قبض ذمياً في حق قبض ذمياً في حق قبض ذمياً في حق قبض
من العدة جعل بدلاً عن وقت القاض فالبديل قام مقام الاصل فكانه وقد قضى القاض بالفرق وعند ان يفرق
فرق بغير طله في موداته ارض منها لانه هذه فرقاً وقعت حكماً لا يتفرق القاض فكان بمنزلة ردة الزوج ومكة امراته
باب نكاح المرتد والمتركة ولا يجوز نكاح المرتد ولا التي تدل لاجماع الصحابة ومروا به علم
ولان مقاصد النكاح من السكن والازدواج وقضاء الوطء وحصول الولد لا يتحقق هذا لان المرتد كسبي فان لم يمس الا فرق
والمرتد كسبي لان الزنى والجماع لا يقع بالمجوس دليلاً فله بقدر العقد مقاصد واذا ارتد احد الزوجين لم يمس الا فرق
وعند الشافعي قبل الذوق كذا في بعد الذوق يتصل ما مضى من قبض لانه لو رد سبب الفرق لانها موداة للمتعة على
التابذ فله الرد انما انزال الاملاك في الجملة وقد قصص الزوج الحبيبها قدر الذوق بها فيصح اضافة الزوال اليها
ولهذا لا ينعقد نكاح المرتد ابتداءً وبسبب الزفة في تحقق نكاح الزفة قبل الذوق لانه الاصل ان سبب
الحكم في تحقق نكاح عتبه ولا يتاخر الا مانع كماله الرضا والمصاهرة وان اردت ان تعلم واحد لم تبين لاجماع الصحابة
لما روى ان قوما ارتدوا عن دينهم لم يمس الا فرقاً في دارهم بحد بالعقد واذا لم يفرق سبق احد مما على الاثر الرد
بجعله الحكم كانهما وصدا مكاله الزفة والحرة ولانه لم يمس في ردها حرمت المتعة بعد ما فلتت في الدين فان
وجد ما الرد انزال الاملاك فلم يوجد احد وصح عليه الزفة فله يقع الزفة ولو ارتد الزوج بانيت بغير طله في
عند ما وعند محمد بطله في لان الردة حصلت بافتيان ولها تأثير الزفة فثبتت الزفة بالابا لهما ان هذه
فرقة وقت حكماً لا قصداً لان الردة ما وضعت للزفة وانما وضعت لتبديل الدين فكونت الزفة بها حكماً لا فرقاً
بالطلاق في قصده فلم يكن منذ الزفة شبيه الزفة بالطله في بلزب الزفة بغير الزوج امراته فان اردت ان تعلم احد
بانت لبقا احد مما على الردة وانما لما معاً لم يمس الا فرقاً في دارهم بحد بالعقد واذا لم يفرق سبق احد مما على الاثر الرد
نكاحاً وامرته نكاحاً في حق موت لم تبين لان انشاء النكاح عليها جائز فالبقاء اجوز ولو لم يمس الزوج ووقع مجوسه
يعرض الله م علمها وان اتممت نكاحاً في حق نكاح وانما تبين الفرق ولم تبين الفرق طله فان كان ذلك قبلها فلها
المهر وان لم يكن ذلك قبلها فلها مهرها والفرق انها اذا مجوسه بعد الله م الزوج فقد احدثت زيادة صفته لكونها
ارثت بحرم المتعة وموالياً لله م فان اردت ان تعلم احد مما على الردة وانما لما معاً لم يمس الا فرقاً في دارهم بحد بالعقد
الزوج زيادة صفته في الكفر فبقى العقد كما كان لكن بحكم الفرق عند ما سبب الحرمة المتعة التوادد مسلم تزويج
نكرانه لم يجسماً معاً فالابا يوتون بغير الفرق وقال محمد لا يقع الزفة لانها ارتد معها لان تجبى المرأة عن ترك
الردة لانها احدثت زيادة صفته الكفر فكان بمنزلة احدث اصل الكفر لا يرضى انه لم يوجد اردة منها لان الردة
ليست بالابتداء اصل الدين ولم يوجد منها ابتداء اصل الدين فقد وجد ارتداد احد الزوجين

انما يقع فيه بوجوب النفقة بازائها ليله جمع البطلان بمقابلته مبدل واصل واما من يجعليه ومن لا يجعليه فلما
يأتي في باب ما اذا انفقت الواجب انواع ثلثة نفقة الزوجات ونفقة العبيد وزوجاتهم ونفقة المحارم
فقد انما نفقة الزوجات باب ما يستحق النفقة من الزوجات
ومن لا يستحقها اصله ان لا يعتنق من فاته بغير من قبله فله نفقة لولا انما بطله من غير هذا المنع مجاز
منع ما بازاية كالزوجة اذا وقعت من جهتها قبل الدخول بها جوزيت فتح البدل ومن فاته الاحتباس يمنع من قبل الزوج
لا يقطع النفقة لانه صار مفوت لا يقتضي اخذ فلم يقطع عنه بدله كالزوجة من جهتها ومنع من قبل الزوج
قبل الدخول بها وقبل النكاح لان الزوج اذا لم يمنع عن القيام به لانما لم يمنع من قبل الزوج ومنع من قبل الزوج
عن النكاح لا يستيف من جهتها نفقة لان فاته الاحتباس يمنع من قبل الزوج ومنع من قبل الزوج
لم يحبس نفسها عنه فكونه الوات محلا للزواج وانما امتنع بعرقه الصداق فله نفقة لان فاته الاحتباس
يمنع من قبله لانها مبطلة في هذا المنع ولو منعته نفسها بعد الدخول بها لم يستيف من جهتها نفقة لانها
وعند ما ليس لها المنع والنفقة مائة في كل سنة ويجب النفقة للمجنونة والمرحضة والرقاء والامتناع من امر حيث
التفريق والتمس والجماع فيما دون الزوج وفي الزوج في الجملة بابت فافقد احتباسها بسبب استحقاق النفقة وعن ابى يوسف
اذا كان بليكن جملة المرحضة ولم يدر بطلان نفقة لان الاحتباس وهو فاقصافه بغير سبب استحقاق النفقة
وقال شاذان انا وضعت مضافا على الامتناع برفقه نفقة وانما امتنع بيا بوجه ما قبلها النفقة كما قالوا في
العبد الموصى برفقة لانها وكذا من لا فاد من ابائنا هذا اذا منعت في بيت الزوج اما اذا رقت اليه وهم ينفق
لم يذكر في الكتاب قالوا بغيره ان يستحق النفقة وعن ابى يوسف انه قال لا تستحق نفقة من كان له في ما اذا رقت صحبه ثم رقت
والزوج ان لم يتسلم قدم في حق الامتناع فاستحققت النفقة وهذا التسليم يتم في حق الامتناع فلم يستحق النفقة ولا نفقة
للمنكحة كما حاشا لسؤاله لا يمكن من الامتناع بها شرعا حال قيام النكاح ولا بعد الدخول والنفقة لانه وجبت العدة للمتنكحة
بالماء فصارت كالوطئ بالشبهة يستحق النفقة وان وجبت عليها العدة ولا نفقة للصغيرة التي لا يجمع خلع ولا فسخ في
سبب وجوب النفقة احتباس يصل الزوج به لا الوطئ او الدواي اليه ومن الامتناع لغيره الاحتباس للزوج من غير مطلوب بعد
النكاح وذلك لتحقيق حين بلوغها مبلغ الجماع وان كانت خلع قبل النفقة وان كان الزوج صغيرا لان منقعة الاحتباس فان فاته
من قبل الزوج فله بطلان حقها كالوجبت نفسها بالمهر ولو كانا صغيرين لا يطبقان الجماع او الجوب زوج صغير لا يجمع للنفقة
لها واذا صار الزوج منقوعا عن الامتناع بما فله يخلو اما ان صار منقوعا بمنع من جهتها او من جهتها او من جهتها فافادها المنع
من جهتها كسب غايرين او خروج الزوج او كان صغيرا لا يطبق الجماع او كان مجبورا او عينا فلما النفقة لان فاته منقعة
الاحتباس من جهتها ومنع الامتناع فله بطلان حقها في النفقة لان هذا المنع لو اعتبر ما فاته من جهة التسليم يودي الى ابطال حقها
لان المانع من فاته وسواء تسليم لا يستحق النفقة فمانع كحل في المهر فان التسليم في حق المهر في لا يملك حقها
في المهر لان حقها في التاكيد لا يملك اصله بل ينافر لان المانع عاشر في الزوال واما اذا صار منقوعا عن الامتناع بمنع من
جهتها فله نفقة لانها كانت عاصية مبطله فيه لان كانت ناسرا او محقة بان فرضت له ما بينا فان كانت النكاح
مقيمة في ناسر من بيت الزوج ولا يمكنه من نفسها فلما النفقة لان الظاهر ان الزوج يقدر على الوطئ والامتناع بغيره وهل
يجل للزوج ان يطأها على كس من ان كان الامتناع لا يطلب المهر لانها ظالمه وان كان يطلب المهر لا يجزئ عن الزوج وعندهما
يل واما اذا صار منقوعا من جهة ثالث بغيره عاصيا على ما هارب او حبست ظلم او حبست بحق في الدين
ذكر في الجمع ان لا نفقة لها وروي عن ابى يوسف انها النفقة الا انه في الحبس بالدين ان قد رقت على العدة ولم يود فله نفقة
لان فاته الاحتباس من قبله لانها منقعة في هذا المنع وان لم يقدر على الاداء فلما النفقة لانها غير مقبلة في
المنع لانها مضطربة فيه فقد فاته منقعة الامتناع لان جهتها فله يقطع حقها في النفقة وجب رواية الجماع ان
الاحتباس وان لم ينفق من قبله ولكن فاته من قبله فله بطلان حقها كالقيام كمن اجرد ان وسلم الى المستاجر ففقد
انها لا اجرة على المستاجر لان فاته يمكن من الاستفاد لانه قبله ولو كان الزوج ساكنة معها في منبرها فنفقة
من الدخول عليها فله نفقة لانها كانت على المنع لانها حبست نفسها منقعة كانت ناسرا

الا ان يكون سالتا ان يكون لها المنزلة ومنقعة من الدخول فلما النفقة فرق بين هذا وبينه اذا حبس في البيت
او غيبها ان لا يهرب لا نفقة لها والوقوف ان هذا السبب الموصى للنفقة فان من قبل الزوج ومنع من قبل الزوج
فله يقطع النفقة ومنه السبب ما فاته من قبله وان لم ينفق من قبله فله بطلان حقها كالقيام فنفقة من سبب استحقاق النفقة
ولو جرت في بيت الاسلام فان كان قبل التسليم اليه فله نفقة لانها فاته التسليم بغيره وان كان بعد ما تولت للمنزلة وجبت
مع عدم فلما النفقة عند المنكحة وعند جرد لا نفقة لها ولجود ان المنع جاز من جهتها لان السبب الموصى للنفقة من القيام عليها
والقيام عليها انما يحقق بكونها مجبوس في بيت الزوج فاذا خرجت من بيته فقد فاته قيام الزوج عليها فالنفقة لا يستحقها
فصارت كالنكاح لا ينفق لان المنع من جهتها انما كان له في الدخول فله كصوم رمضان ويؤخر لها نفقة المهر دون السفر
عند النكاح ولو جاوزت بطله او اقامت بها اقامة لا يحتاج اليها نفقة نفقة لانها غير معذورة فصارت كالنكاح
فان في الزوج معها فلما النفقة لان منكم من الامتناع برفقه الطريق فصارت كالقيمة من قبله ولها نفقة المهر لانها
لان زيادة نفقة المهر كحقها بان منقعة كحصولها فله استحقاقها في الزوج بل يكون كالقيمة للمنفق المدراة على الزوج
وليس عليها ان تكرى لان هذا ليس من نفقة المهر ويكونه ما لها امرأة ابنت ان تكون مع زوجها او مع امها الزوج كلف
وغيره فان كان في الدارين يوفى وفرغ لها سائر ما لبيتها علما على ما لم يكن لها ان تطالب من الزوج بيتا اخر فانه لم يكن فيها
الابيت واحد كما لها ان تطالب بيتا اخر لانها ربا لانها من على امتنعها وان لم تكن ان يجامروا ويغسلوا فادعوا غيرها
امراة لها ابنة ومن ليس من تقوم عليه غير البنت ومنعها الزوج من فاهدها جاز ان تقضي زوجها وتطبع ابنتها
بطلب مونا وكذا لان القيام عليه فرض عليها في هذه الحالة الرقابة يكون الفضة قد اوفى من هاهنا فامتنع المهر
منه فلما النفقة لانها محقة وليست بناسر رجل انهم بامراء وطهر بها اصل فزوجها ان يوهامنه والزوج ينكر ان يكون
الجلد من جاز النكاح لان هذا اصل من الزنا ولا نفقة على الزوج لان منقوع من امتنعها بمنع من قبله واما علم
باب قدر النفقة ويؤخر للمرأة على الزوج النفقة والكسوة لقوله تعالى وعلى المولود
رزقتهن وكسوتهن بالمعروف الآية والنفقة غير مقدرة تعتبر في مقدار الكفاية من الطعام وما لا بد لها من الاداء والدين وكذلك
الكسوة وعندنا في حق المهر من ان من الطعام وعلى المهر مائة الف درهم قولنا لقوله تعالى ومن لم يجد امرأة له سفيا فاجع
قالت انا اباسين رجل تحي لا يطين ما يكتفي وولدي قد في مال له سني ما يكتفي وولدي بالمعروف لان النفقة بحسب الكفاية
فتقدر بقدر الكفاية بلا سرف ولا تقتصر ولا تستقدر بتقدير وما ذكر في الكتاب في حق زفانه ويعتبر في النفقة يدر الزوج
وعلى من يفتقر عليه بقدر طاقته ووسع لقوله تعالى ومن قدر عليه رزقه فلينفق فان الله لا يكلف الله شيئا الا ما ياتى بها وقبلا
على المتعة وانما يعتبر بيسار الزوج وعمله وذكر الخصا في ان يعتبر حالها في اليسار والعارضة لو كان موسرا فلما نفقة
اليسار وان كانا معسرين فلما نفقة العار ولو كانت المرأة موسرة والزوج معسرا فلما نفقة ما لها لو كانت معسرة ولو كانت
معسرة والزوج موسرا فلما نفقة ما لها لو كانت موسرة وان كان الرجل مفرط في اليسار يملك فيه الحواري واللم المشوي
والدجاج المرنه والحلوا والمرأة مفرطة في العسار او كان على العكس نفقة عليه سبعة اوسط يطعمها في البيت والادوية
ولا يوجد الزوج ان يطعمها ما ياكل بنفسه ولا ما كانت تاكل في بيت أهلها خبر الشعر قيل المهر يعتبر بحالها لانها بدلت نفسها
والنفقة بحال الزوج لقوله تعالى وعلى الموسر قدره وعلى المقتر قدره وموسر القوي ويؤخر لها نفقة خادم واحد وان كان لها خادم وعندها
خادمتين احداهما تقوم بامور داخل البيت والاخر بامور خارج البيت وقبلة طامر الرواية ان الواحد يقوم بامورهما وكذا بينهما
بامور داخل البيت وخارجيه وماوراهما من بلب السرف والمرأة وذكر الفقهاء ابو الليث ونوازير المراه اذا كانت من نسل المشرق
ولها خدم بجمل الزوج على نفقة خادمتين لانها محتاجة الى خادمتين لخدمتها والاولى لرساله وبجمل الزوج على نفقة خادم من خدم
المراه وليس ان يطعمها من خدامه من غير رضاهما لان المرأة مع ما لا يستحقها الخدمه من خدم الزوج وان كان الزوج معسرا
لم ينفق لها الكسوة لانها كاحتاج الى المظفر كاحتاج الى المكسوس لستر عورتها ومواراه سواتر اولدخ ادى الحواجر والبرد عن
نفسها فانكسوة على المعسر في الصيف فيصير ومقنعه وملحمة على قدر ما يحتمل مثله وان كان موسرا فنفق لها اجود من ذلك وروي
سائر روي وقار ابراهيم ومحمد كنان واما في الشافعية يؤخر لها مع ذلك جيبه وسراويله ولم يذكر محمد في المسبوط السراويل
اصله وذكر الخصا في السراويل في هذه كسوة الصيف وان كان موسرا فلما مع ذلك جيبه من الحواجر وان طلبت

فانه يجزى على المهايأة يقال للمنفعة عن الانتفاع بمدة ان شئت فاستغنى بها وان شئت فاعلق البسط لا في وقت
من المهايأة الحاق الضرر بصلحها **باب نفقة ذوي الرحم المحرم** **نفقة ذوي الرحم المحرم** **نفقة ذوي الرحم المحرم**
نفقة القرابة وسبب جوبها وشرطها ومن يجب عليه ومن يجب له اما نفقة الوالدين فلفظ قوله ان الطبيب
ما يطلع الرجل ما كسبه وان ولد من ماله وكما لو كان كسبه ولو كان كسبه ولو كان كسبه ولو كان كسبه ولو كان كسبه
ان تجزى كفاية فيه عند مسئلة الحاجة واما نفقة الاولاد فلفظ قوله في الوارث مثل ما اوجب في الله وسبب نفقة
والتسبب جوبها فالقرابة المحرمة القطع المقرضه الوصله لان النفقة يجب بطريق الصلة والمراعاة ان في النفقة
الصلوات عند مسئلة الحاجة كنفقة للوصلة والمودة واما شرطها من العجز مع قيام الحاجة الا ان الوالدين
فانه يجزى على الحاجة دون العجز عن التكسب في ان الصبي الكسب لا يتحقق النفقة على غيره الا الابوين والجد الجدة
عند عدم ماله الصبي الكسب لا يتحقق بكسبه وقوته فصار كالنفس في حاله فاما الابوان فموضعها للذكر الحاق لادنى
والمنفعة بها وذلك فوق الادنى في النفقة والتأفيف من هذا اوجب وامام يجب عليه من الموصى لانه النفقة صلة
والصلة لا يجب الا على اهل الباري والزوجة ولا يجب على الموصى نفقة الزوجين والزوجين والزوجين والزوجين
نفقة الزوجية في غرضها ومن يملك من الانتفاع جواز الانتفاع ولهذا صار دينها بقضاء والرضا والعسر
باساء الزوجين والاعوان واما نفقة الوالدين فيجب باعتبار الجزالة والبعضية والعسر لانيه والبعضية
فاما فيما عداها فالنفقة يجب بالقرابة صلة والعسر بناءً وقرب الصلة وهذا كسائر روى عن ابي كوفى انه
قد روى بالنصب في انقص ملكه عن النصب لم يجز على نفقة القارب لان العجز لما كان شرطاً وان متعاضد
الزوج لا يحد الشرع والشرع قد روى بالنصب وروى عن ابي ابيان انه قد روى بالنفقة المحرم للصدقة وهو صدق
القطر وموانعها فنفقة في حاجته ما يبلغ ماله درهم لان النفقة منه بصدق النظر من الركن لان صدقة القطر
ويستأخذها الفقير وكفاية وقته كالنفقة وحسب لرفع حاجته القرب وكفاية وقته فكان اعتبار بصدق القطر اوجبا
وروى عن محمد اذا فسد عن نفقة شره ولعلها لم يجز على نفقة اقرابه وان لم يكن له شيء ويكفي كل يوم درهما
ويكفي اربعة دنانير فانه يرفع نفقة ولعلها ما يبيع وينفق الفضل على اقرباياه لان ما زاد على ادنى الكفاية
فهو في غنى عنه في الحال والشهر متع عن الفضل على حاجته ربه لانيه انما هو موصى بكثرة والامر متوسط
الحالة فنفقة عليها على السواء لان العسر لاصل الباري وذكر الحضاف في نفقته انه يجعل على الموصى المكنة كثر
ما جعل على المتوسط وقال مشايخي اذا تقاوت ايسر فالنفقة عليها سواء فاذا تقاوت ايسر الجوزان سقوا
في قدر النفقة وامام يجب له فالقرابة ثلثة انواع قرابة وولاد وقرابة رحم محرم كالافوة والافوات وقرابة رحم غير
محرم اما قرابة الوالدين والاولاد والوالدين والاولاد وقرابة رحم محرم كالافوة والافوات وقرابة رحم غير
والاعمام والعلماء والافوات والحالات فنفقة واجب عندنا فلهذا نفقة وقرابة رحم محرم كسبى الاعمام والاولاد
عامة واصواله وقاله فله نفقة لهم عند عامة العلماء فلهذا نفقة وقرابة رحم محرم كسبى الاعمام والاولاد
رزقهم المقول وعلى الوارث مثل ذكر قرأ ابن مسعود روى عن الوارث في رحم محرم مثل ذكر مصورة قرأنا
فان لم يثبت قرأنا فقد شرط ومسا لوارثه فله سقاعه عن الخير المشهور فانه يوجب على الوارث مثل ما اوجب على
الوالد وقد اوجب على الوارثين ترك المضارة والنفقة فوجب على الوارث مثل ذكر من النفقة وترك المضارة ليعقق
الحائله ومن لم يكن وفاداً وموالياً على الصلوة وجب له النفقة على اقرابه لان المسكن والحامد على اقرابه من نفقته
لزم قربة ان سكنه الا ان يكون في المسكن فضل نحو ان يكفيه ان يسكن ناهية منه فيوم بيع الفضل وينفق على نفسه
وكذا اذا كانت له دابة نفقة يوم ان يبيع ويشترى الا وكفى وينفق الفضل ومن لم له النفقة من الاولاد والحامد
اذا اكلوا من مسكنه لئلا يسقط نفقته عن التزب لانهم لا اعطوا مقدار الكفاية صار ذكر مسكنهم

نفقة
النفقة

نفقة نفقوا عن النفقة وان اعطوا مقدار نصف الكفاية سقط نصف النفقة خلاف نفقة الزوج لانها
لا تسقط بالبار ثم المايل على فضلين ادمعما في نفقة الوالدين في نفقة ذوي الرحم المحرم فصل
اصلها ان نفقة الوالدين والامهات وان علوا في العسر والحاجة وان كانا صحيحا كسوا مادفنا الله ذى
والنفقة والتعبد واما نفقة المولودين فيغ الصغار يجب نفقته بكونه في الكفاية في التمسك عند العسر
والحاجة مع الصبي وفي الزكوة لا يجب الا عند العسر والعجز عن التكسب فبقية سبب المرض والزمان والعجز والعجز
او معن بان كان لا يحس العمل لجزءه او لكونه من اهل البيوتات وان كان صحيح البدن لانه يصير كالعاجز فنفقة وهذا
قالوا في طلب العلم اذا كان لا يمتدنى لالكسب لا يسقط نفقة عن الابن عند الزمان والناية وذلك لان الصبي استغنى بكسبه
وقوته فصار كالموالتغنى به فاما الابوان فموضعها للتكسب ثم المايل على وجهين ادمعما في نفقة الوالدين والثاني
في نفقة المولود واما نفقة ابيه ونفقة اولاده الصغار لان الاب اذا كان معسرا جعل كالميت ويكون نفقة افوته عليه
اذا كانوا صغارا معسرين ويجزى الابن على نفقة زوجته ابيه ذكرها في اقسام من الموت ولا يجزى الاب على نفقة زوجته ابيه
ذكر في الميسرة لزوجته الاب بخدم الاب في ذمة الاب مستحقه على الابن فكذا نفقة من يخدم الاب عليه حتى يصير قد تمها
كخدمته ولا كذلك من وجب الابن واما نفقة خادم الاب في ذمة الاب في الحضاف في نفقته انه لا يجب الا اذا كان الاب في حاجة الى الخدم
في ذمة نفقة خادمه على الابن لان الاب اذا كان لا يتغنى عن الخدمة صار ذكر من فروع حاجته الاب فصار كنفقة
الاب في حجازاء يستحق بقرابة الاب وذكرها في اقسام من الموت ولا يجزى الاب على نفقة خادمه الابن على الاب والوفاء ان
نفقة الاب تشبه نفقة الزوج لانه يستحق مع مخرجته بان كان قادرا على الكسب فكانا النفقة الزوجية نفقة
خادم الزوج على الزوج فكذا نفقة خادم الاب على الابن فاما النفقة الابن تشبه نفقة سائر القارب فيتم بتمسك
مع غنية بالاب في سائر القارب لا يجب نفقة خادم القرب فكذا هذا وقال ابو يوسف روى اذا كان الاب فقيرا
كسوا بالاب زنا شادك الابن في القوت بالمعروف لانه اذا لم يتركه تخفى على الاب السلف وذكر الحضاف في ذمة
القاضي لو كان الاب فقيرا لم يكن كسوا بالاب في ذمة كسب فقال الاب للقاضي ان ابني يكتسب ما يقدر ان ينفق
على القاضي ينظر كسب الاب فان كان فيه فضل عن قوة مجرى الابن على نفقة الاب منه لانا شرط وجوب النفقة على الولد ليس
موا لبار انا الشرط العذر على الاتفاق وقد وجبوا فان لم يكن فيه فضل عن قوة فله شيء عليه في الحكم ولكن يؤمر من حيث
الديانة ان لا يضيع والد له قودم ابراهيمك عن قول هذا اذا كان الابن وحده فان كان له زوج فاولاده صغار مجزى الابن
على ان يدفع الاب في قوة ويجعل كاد من عياله ولا يجزى على الخلع له شاعا حنة لانا الاب اذا كان يكتسب مقدار ما يكفيه
ولعبانه فاذا دخل الاب في طعامه نقل العسر لانا طعام الاربع اذا فرق عا حنة نقل العسر فاما اذا دخل الوارث طعام
الواحد تغاضى العسر فان كان الاب كسوا بغير الابن على الكسب والنفقة اختلغوا فيه فيلجج لانه في الشغل الكسب
بلحقة القربة المشتقة في ذمة وقيل لا يجزى لالكسب لا يجزى على نفقة الكسب كل ذمة من الرحم محرم ويجزى على نفقة الجدول
كما يصحها لان الجد اب واما نفقة الولد فله في الوارث اذا كان الولد صغيرا او كبيرا فان كان صغيرا فنفقة على الاب
كان معسرا فله سقط عنه بالاعمار لكن يكتسب فينفق عليه فان لم يجز على الكسب والاتفاق وكفى في نفقة الولد
ولا يجزى في ذمة لانه في الامتناع من الاتفاق اذ لا في النفس فنع من الاتفاق وكفى في الجس سائر الروايات في عقوقه
من غير ان تنفي اذ لا في النفس في ذمة غير مشروع فان لم يدر على العمل به من الزمان او كان فقيرا ينفق ان لم يكن فينفق عليه
قبل اذا كان عاجزا في الكسب فنفقة تكون في ذمة المال فكذا نفقة ولد في ذمة المال وذكر الحضاف في ذمة
ديار المرأة بالامتناع على الزوج فاذا ايسر رجعت عليه بالامتناع وان كان معسرا او الام موسى يوم الام بان
ينفق على الولد ويرجع بذكر على الاب لان نفقة الصغير يجب على الاب مادام ان كان الام مودع فقاوا صاعا عليه
بالمعاضة فصار كالموالتغنى بها بالانفاق قال الام او بالانفاق على الاب من سائر القارب لكونها اقرب اليه

الابانة مضافه لا محله للسنة ولم ولاية الابانة فيحكم بوفوع البيوت بالاجماع وبثبت البيوت سددى الصفة الصالحة
 وقيام المحلة القابلة للبيوت والولاية الشاملة علم اوصاف المحلة باختلاف اوصاف المحلة وحالة المصلحة
 السنوار مباله على فصلين احدهما المصلحة والثاني في الكتابه وضرب عن محله لولا الامانة كوني طالع او طالع
 او قلا لانه كوني حيا او اعيه نعم الطلاق والعنف لا يكونان طالع الصنف طلع قاسما لولا الامانة خذ طلع فك فقلت
 قدامت وضع الطلاق لا اخذ الطلاق لا يضره وجوده و لوقال الامانة فذ طلعك الله او لعبد قد اعتقك الله في الطلاق
 والعنف وان لم ينو حاله لا يطلع الله ولا يصنع الله الله طلق وعسى و لوقال الامانة طلعك على اوصاف لازم او ثبات او غير
 او قلا طلعك على محله اذ قد يقع واحد رجعية وقيل لا يقع في وجوده وقيل عند كل رجوع وعندهما لا يقع الا في الرجوع
 وقيل على كل رجوع وقيل لا يقع في الرجوع او لم ينو لعنف النكاح وقواعد لا تقع لعدم المعارف والصحة ان يقع الكفر بالنكاح
 الطلاق للكون واجبا ولازما واثباتا وفرضا وانما يكون حكمه كذلك وهك لا يكون واجبا ولازما الا بعد وقوعه فاقسم هذا
 السنو وقوع الطلاق محله ما لوقال لعبد عمتك على واجب او لازم ونحوه لا يصح لان نفي العتق بحسب الحدود فانه يجب الكفر
 بدلا عن ليس بمالك كالكساح ونحوه وكذا الكفار والنذر فلم ينعى هذا اللفظ وقوع العتق و لوقال الامانة قوله ايا طلق
 تطلق اذا قال لم يطلق اذا لم ينعى محله ما لوقال لا فرق لانه انما طلق حيث يطلق قال لم ينعى الوقت اذ الامانة
 بالاثبات فلم يوجد الاثبات ما لا يقع في الثاني لم ينعى بالاجماع وانما يستدعي سق المحل وروى هشام عن ابي نعيم عن ابي
 لوقال ان اهل الرضا طلقوا من اهل الرضا طلقوا اوقال عبيد الله اننا احقر ان يطلق ولا يعق الا
 ان ينوي الله لا يبرء امراته وعبد نفسه عاوة وبه اخذ عصام بن يوسف وعليه الفتوى وروى ابي اسحاق عن ابي محمد يطلق ويعق وبه اخذ
 الشراذ لانها من النكاح وعبد العالم او لولا ذلك لادام كليم امره لا يعق عبدا بالانفاق و لوقال كبر عبدا في هذه الدار
 امره عتق عبدا بالانفاق و لوقال كبر عبدا في هذه الدار فامرته طالق ولم ينو نفسه فذله هو الرار ذكره واقسمت للثاني
 انه يجب ان يكون على هذا الخلاف رجلا قال لا فله امره انك اهل طلق فقال الزوج لا يطلق و لوقال نعم لا يطلق الا بالاول
 صار قابله ليس امره الاطلاق في الثاني صار قابله نعم امره انك غير طالق قصص و لوقال الامانة انت مطلقة فنفق
 فذكر على النية للم لا ينعى لان لا ينعى النكاح لان هذا اللفظ افعى الاطلاق في النكاح موقوف على النية وذكر الكوفي
 في مختصر لوقال الامانة انت اطلق من امرته فله وجه مطلق فذكر على النية لانه لم ينعى بالانفاق كما في قوله انت ربي محفلة ان يكون
 قد قال لانه لم ينعى برناه فكذا هذا الا انك لو ابا انك حله الطلاق فضع له الحاد اذ على الطلاق من النية وذكره المنقح
 والصواب لوقال انت طالق ونوى الطلاق يقع وان لم ينو لا يقع لان العتق موقوف على النية و نادوا يا مال لعن علي بن ابي طالب
 وهذه قراة ابن مسعود الا انه شبه طالن في هذا اللفظ منزلة الكناية وليس بافصاح فاذا نوى فقد رجم القاق فيم اللفظ
 كحمله ضمن نية و لوقال ياطال بكسر اللام وفي الطلاق وان لم ينو لان العتق قد سقط من الكلام من اخره وبدر مكانه الكسر
 وقد هدرت فصار كانه افعى بالقاق وذكره فتاوى السمرقندي لوقال لعبد مانت از او نوى العتق للعنف لانه لا ينعى
 كلام الفارس او غام حرف الاخر وقد جاز كلام العرب وهذا كله اذا ذكره حالة الرضا وان ذكره حارة مزاكن الطلاق او
 الفصيح يقع وان لم يذكر الله لم يفسد لان جنة الكتاب و لوقال الامانة امره طلع فكل طلع صا الطلاق في يده لم ينعى قوله امره
 لان الاعارة عليك المنفعة فقد ملكها منفعه الطلاق ومنفعه الطلاق التخليق ان كانت كالحال للزوج وروى عن محمد
 نعم الطلاق لانه لا يمكن لعارة الطلاق لانه لا يمكن السعاب بالانتماء له واعان على ما يمكن السعاب به الا بتمتلكه كالمكون
 اعارة و لوقال امره طلع فكل طلع لا يقع لان الرضا لا ينعى زوال ملكه الموصوف و لوقال انما نوى من طلع فكل طلع
 انك من طلع فكل طلع لا يقع وان نوى و لوقال انما نوى من طلع فكل طلع لا يقع وان نوى و لوقال انما نوى من طلع فكل طلع
 فاعراض عنه والمرحى عن الطلاق لا يكون مطلقا فاما المرحى عن النكاح كونه مطلقا وروى عن الامام في لوقال وهب
 لا يمكن ولا يمكن اوله زواج فهو طالق اذا نوى لان الميرة زواج على هوله عند الطلاق و لوقال الامانة لم ينو في
 وبسبب علم يطلاق الا ان ينوي انه لم ينو النكاح ونوى به الطلاق لانه يصير حسدا ناويا كما حمله لفظ و لوقال في
 النكاح بين وبينك نوى الطلاق نعم لان النكاح رجعية البيوت و لوقال لا حاجة فذكر او ما رددك فليس طلع وان

وان نوى ان اللفظ لا يحمله لان عدم الحاجة والارادة لا ينسب عن المحل والبيوت و لوقال امرته لم ينعى طلق فقلت
 فعلت فهي ثلاث و لوقال نعم لا يقع الطلاق لان هذا ميعاد له و لوقال للمرأة انما طالق فقال الزوج نعم كانت طالق ان نوى
 به طلع فاستقبله وان نوى الخبر عام في وقوعه و لوقال اصبر امره في يد من الطلاق فقال نعم فله ميعاد و لوقال امره
 في يد من الطلاق فقال نعم فهذا قد ملكها امرها لانها لا تملك امرها و لوقال نعم فله ميعاد و لوقال امره
 الامانة يد لها موقوف على اجازته وقوله نعم اجازته و لوقال امرته لم ينعى طلق فقلت نعم فله ميعاد و لوقال امره
 والعنف كالطلاق لان البيع ينعقد بالرضا وقوله نعم اجازته و رضامنه بالشراف او ينعقد لونهما لفظ الطلاق اطلق
 اذ انوى محله في النكاح بالاجازة في الميزان سجد لانه لزوم النكاح متعلق بالرضا وهذا لا ينعى فراه و وقوع الطلاق متعلق
 بلفظ محله وقد وجد رجلا قال لم ينعى طلق فقلت نعم لانك قال نعم بالرضا او قال نعم بالرضا او قال نعم بالرضا او قال نعم بالرضا
 لوقال كذا الطلاق او علك الطلاق او معك الطلاق لان النكاح لا ينعى ما لم ينو لانه غير مستعمل في الانفاق عى محمد لوقال قد قضيت طلع فقلت
 او قد قضيت طلع فقلت طلع فقلت لم ينعى ما لم ينو لانه ليس به في الطلاق واللفظ في نفي عن سنة محتاج الى النية
 لان مشيئة الطلاق تحتل الانفاق ويحكم الارادة من غير انفاق و لوقال الامانة نعم فله ميعاد و لوقال امرته لم ينعى طلق فقلت
 نوى ما يحمله فان قال يعيب بازدام حرف التام في الكلام لا يقع لانه لم ينعى بها بأب وصف
 الطلاق في ما يوجب البيوت وما لا يوجب الميسر و لوقال انت طالق ما لا يجوز عليك من الطلاق او ما
 لا يقع نعم واحدة لانه وصف الطلاق بوصف باطل لان ما من طلاق الا وكذا ان يقع ولفي وصفه وفيه الانفاق فيقع وكذلك
 لوقال انت طالق ثلثا وانا با النكاح ثلثا يوم يقع الطلاق في بطل الشرط لان هذا شرط مخالف مقتضى الطلاق لان مقتضى الطلاق
 الانطلاق وهذا الشرط يمنع الانطلاق في كل شرط مخالف مقتضى اللفظ فهو باطل والطلاق لا يطلعه الشرط الفلاني
 فوقع و لوقال انت طالق افضل الطلاق او اكمل لواعده او لساو من يقع واحدة رجعية لان الكامل افضل من
 الحكم باو افعى السنة و لوقال امر الطلاق او افضله او اعظمه او اكبره او شره ولم ينو نية بانه وان نوى الثلث يقع
 الثلث لان كل لفظ ينسب على ما يراه عظم وعظمه للطلاق وبذلك يكون البيوت و لوقال امرته واحدة رجعية قال
 جعلتها بائنا او بثلثا او بزوج بكون بائنا او بثلثا او بزوج بكون بائنا او بثلثا او بزوج بكون بائنا او بثلثا او بزوج بكون بائنا
 والثلثا لهما انه اوقع الطلاق بوصفها نصفه ومقصودا على الواحدة وقد وقع بهذه الصفة فله عتق نفسه لان نفي الحرف
 لا يجوز كالا ينعى جعل البائين رجعية الى يوسف ان البيوت والرجعية صنف والصفة تحتل التبدل في العتق شرعا فان الامانة
 اثبات زياده صنف لا يقع فيمكن العتق اثباتا في اجتهاد فاما الموضع واحدة الواحدة لا تحتل العدد ان الابانة مملوكة له كان اصل
 الانفاق مملوكة لم يملك اثباتا بعد الانفاق وكذلك عتق العتق العدد كما عتق الواحد ففعل الواحد لثلاث نفس
 الحاق النسيب بالواحدة وصحها اليها فيمكن ذلك رجلا طلق امرته تطليق رجعية من اجهتها قال جعلها بائنة بالبيع
 بالرجعة اطلعه عتقه عند الطلاق فنعذر جعلها بائنة و لوقال الامانة انت طالق فقلت لم ينعى طلع فقلت لم ينعى طلع فقلت لم ينعى طلع
 او يوقع رجح كانت طالق ثلثا لان قوله ثلثا يصح نفس القول انت طالق فقد نسي بيقى به فان فقد بنفسه
 وكونه اقرارا منه بما اوقع ثلثك وهذا يستعمل في قوله ما روى عنه ان من قال لامرته انت طالق ونوى الثلث فصح
 ويجعل هذا قول الامام في انما نوى من طلع فكل طلع لا يقع وان نوى من طلع فكل طلع لا يقع وان نوى من طلع فكل طلع
 فانه نوى صح و لوقال انت طالق طوبه وعرضه كذا في نية واحدة بائنة فان نوى الثلث في لابق لانه الشرط بوصف بالطور
 والعرض لربان وصف فيه و لثب حكه وعظمه و لثب حكه وعظمه و لثب حكه وعظمه و لثب حكه وعظمه و لثب حكه وعظمه
 فالعدد لا يحمله لفظ فلا يصح نية و لوقال انت طالق طوبه او عظمه او كبره في نية واحدة بائنة لان نفي الطلاق لا
 ينعى بالطور والعظم وانا بنصف قلم بذلك ومن طوع حكه وعظمه او كبره في نية واحدة بائنة و لوقال انت طالق لانا الصبي
 او لا ملكه نعم رجعية و لثب حكه وعظمه و لثب حكه وعظمه و لثب حكه وعظمه و لثب حكه وعظمه و لثب حكه وعظمه
 في الاماكن كلها واذا اراد قصر على بعض الاماكن فقد وصفه بالقصر وقصر ما حيث الحكم موارد هي في لوراده
 طول هذا الطلاق مما هاهنا الى الصبي نعم بائنة لانه وصفها بالطور والشر و لوقال انت طالق البتة ومع بقوله
 البتة طلقا ارفع تطليقا بائنتان وان نوى صنفه الاولى نعم واحدة بائنة لان قوله البتة يحتمل صنف

في حق الطلاق لانه اقر بطلانها اذ اصراف في حق المال لانه اقر بطلانها في حق المال على ما هو في حق الزوج
 من ان يطلق في حق الزوج في حق المال لانه اقر بطلانها في حق المال على ما هو في حق الزوج
 لعدم التصديق في حق المال لانه اقر بطلانها في حق المال على ما هو في حق الزوج
 بانها تيب في حق الطلاق في حق المال لانه اقر بطلانها في حق المال على ما هو في حق الزوج
 الذي هو من المثل بالزوج في حق المال لانه اقر بطلانها في حق المال على ما هو في حق الزوج
 العن والكن في حق المال لانه اقر بطلانها في حق المال على ما هو في حق الزوج
 بطلان في حق الزوج في حق المال لانه اقر بطلانها في حق المال على ما هو في حق الزوج
 تزوجت امرأة فطلقها او كانت امرأة فطلقها او كانت امرأة فطلقها او كانت امرأة فطلقها
 انها غير هذا ولا يطلق الموقوف لانه اقر بطلانها في حق المال على ما هو في حق الزوج
 قوله كانت امرأة فطلقها او كانت امرأة فطلقها او كانت امرأة فطلقها او كانت امرأة فطلقها
 وكان الزوج منكر اطلاقها او كانت امرأة فطلقها او كانت امرأة فطلقها او كانت امرأة فطلقها
 طلق امرأة لم اصدق الزوج وطلق الموقوف لانه اقر بطلانها في حق المال على ما هو في حق الزوج
 منكره لانه اقر بطلانها في حق المال لانه اقر بطلانها في حق المال على ما هو في حق الزوج
 الا انه اضاف الطلاق الواقع للمرأة مضاف اليه لانه اقر بطلانها في حق المال على ما هو في حق الزوج
 بطلانها في حق الزوج في حق المال لانه اقر بطلانها في حق المال على ما هو في حق الزوج
 الطلاق في حق الزوج في حق المال لانه اقر بطلانها في حق المال على ما هو في حق الزوج
 اصله الاول للعطف والجمع المطلق كما يقال جاز زيد وعمر وهذا يقتضي ان يكون محمدا بغير وصف كان والفاء للعطف مع
 التثنية بالعطف كقوله جاز زيد وعمر وافق ان يكون محمدا بغير وصف كان والفاء للعطف مع
 مع الزاخر في حق من مفرقة وقيل بتقديم وبعد للتاخر واصل اخر انه مع ذكر اسمي والحق بينهما في صلة ان ذكر في الفصل
 مع اليه في حق من مفرقة وقيل بتقديم وبعد للتاخر واصل اخر انه مع ذكر اسمي والحق بينهما في صلة ان ذكر في الفصل
 زيد قبل عمر وكانت القبيلة صفه لعمرو وكذا جاز زيد وعمر والاول قبل للتقدم وبعد للتاخر واصل اخر انه مع ذكر اسمي والحق بينهما في صلة ان ذكر في الفصل
 بها انت طلق واحدة فطلق واحدة لانه اقر بطلانها في حق المال على ما هو في حق الزوج
 ولو قال واحدة قبل واحدة وقفت شيئا لانه اقر بطلانها في حق المال على ما هو في حق الزوج
 الثاني معقدا على الاول لانه اقر بطلانها في حق المال على ما هو في حق الزوج
 واحدة بعد واحدة وقفت شيئا لانه اقر بطلانها في حق المال على ما هو في حق الزوج
 شيئا لانه اقر بطلانها في حق المال على ما هو في حق الزوج
 المكنى عنه لانه اقر بطلانها في حق المال على ما هو في حق الزوج
 طالق اليوم واسم يطلق سدى كان قال واحدة قبل واحدة ولو قال لانه اقر بطلانها في حق المال على ما هو في حق الزوج
 واخر يقع شيئا ولو قال انت طالق لانه اقر بطلانها في حق المال على ما هو في حق الزوج
 عند مضار كالوقار واحدة واحدة لانه اقر بطلانها في حق المال على ما هو في حق الزوج
 او جاز من هذا ففقط اوله على اخر ولو قال انت طلق نصف واحد وقت واحد عند محمد لانه غير مستعمل في هذا الوجه
 فلم يجعل كلمة واحدة ولو قال ادرع في حق الثلث لانه اقر بطلانها في حق المال على ما هو في حق الزوج
 وقت واحدة وكذا لو قال واحدة واحدة والحق او واحدة وعسر في وقت واحدة لانه اقر بطلانها في حق المال على ما هو في حق الزوج
 المعتاد فانه في العادة ما به وواحدة واحدة فلم يجعل هذه الجملة كلمة واحدة بل اعتبر عطفها ولا يوجب
 يقع الثلث لانه قوله ما به وواحدة واحدة وما به سوا لو قال لسانه انك طالق فممن وهذا لما طلق

وهو احد ثلث لان العدد المذكور امر يصير محققا بالانقاع او لا يكمله بل هو ولو قال انت طالق وانت طالق وهذا
 وهذا ثلثا لطلقت الاولى والثانية واحدا والثالث ثلثا لان الثالث تابع للثاني والثالث تابع للثاني والثالث تابع للثاني
 والثالث تابع للثاني والثالث تابع للثاني والثالث تابع للثاني والثالث تابع للثاني والثالث تابع للثاني والثالث تابع للثاني
 الثاني دون الاول ولو قال لامرأة انت طالق هذه المرأة اخرى طلقت الاولى دون الثانية لانه لفظ الطلاق غير متصل او لم يعلقها
 على الاولى وكذا لو قال هذه طلقت الثانية دون الاولى ولو قال لذكر لامرأة واحدة لاتباع الاولى في الوجهين
 فصل ولو قال لغير المدفوع بها انت طالق طالق ان دخلت الدار باني بالاولي ولم يتعلق الثانية بالدفوع لانه
 صارت اجنبية في المدفوع يقع واحد في الحال لانه الاول يجر ويتعلق الثانية فانه دخلت في العدة وقت ولو قال لغير
 المدفوع انت طالق وطالق لدخلت الدار وانت طالق ان دخلت الدار فليعلقا جميعا بالدفوع لان في التكميل
 التعلق فتوقف الاول على الثاني على ذكر الشرط في القصد وتخصيصه لغرضه فامكن وقوعها لانه جمع بينهما في حق الجمع
 فتعلقا بالشرط دفع واحد فاما اذا لم يرد شرط العطف والثاني صار فاصلا من الاول والشرط مقدر بوقف
 الاول على ذكر الشرط في حق واحد ولو قدم الشرط فقال لدخلت الدار وانت طالق وطالق او فطالق فطالق قد دخلت
 يقع واحدة عند ذلك في وقت واحد مع ما ساء وكذا لو قال للمرأة ان يزوجه فانت طالق وطالق فزوجها بغير واحد عند
 وعند ما ساء لهما ان الكل يتعلق بالشرط فله في زمانه مع ما ساء في ذلك محرف الجمع فصار كالجمع بلفظ الجمع يتعلق
 بجملة فكذا هذا لانه ان التعلق انما يصير اتفاقا عند وقوع الشرط فيصير اتفاقا على الجملة به ولا يجوز تخصيصه باللفظ
 فيصير قابله عند الشرط انت طالق وطالق ولو قال هكذا يقع واحد فكذا هذا به من ان الجمع محرف الجمع كالمعجم بلفظ الجمع
 في حق اصل التعلق لانه في حق كقوله لا تزني لوقال لهما انت طالق ثلثا في حق الثلث لوقال انت طالق وطالق في حق واحد
 عند ذلك في حق لهما بطلانها وعند ما يتعلق الكل بالشرط واذا دخلت طلقت ثلثا ولو قدم الشرط فقال لدخلت الدار
 فانت طالق ثم طالق ثم طالق فممن تعلق الاول بالدفوع ووقفت الثانية ووقفت الثالثة وان كانت مدفوعة تعلق
 الاول ووقفت الثانية والثالثة وعند ما يتعلق الكل بالدفوع واذا دخلت وقفت واحدة في غير المدفوع وفي المدفوع
 ثلثا لهما ان كلمة ثم كلمة عطف كالواو والفاء ولكنه عطف على سبيل الترتيب في الاول وقوعا باعتبار قضية
 العطف تعلق الكل بالشرط وباعتبار وصف الترتيب والترتيب في تعلقه وتباينه من ثبوت الا ان الترتيب في بطلانها
 اخر الشرط ضرورة بوقت الاول والثانية على ذكر الشرط فتعلق بجملة في حق جملة اسم ان كلمة ثم في اللغة للترتيب في الفصل
 والفصل عن التعلق كالوفصل بينهما بالتسكوت بان قال انت طالق وسكت ثم قال وطالق ان دخلت الدار
 تاخر الشرط في الاول ارسالا فوقفت لهما وبانت لانه من وقت الشرط تعلق الاول وبانت الثانية باني

عطف الطلاق على الطلاق بكملة

لا يل المسوط فيه فصل في عطف الطلاق وفصل في عطف الشرط فصل اصله ان كلمة لا يل
 لا تستدرك كل العطف فيما مضى والرجوع في الاول واقامة الثاني مقامه كما يقال رايت زيدا ابدا وكان هذا
 رجوعا في رتبة زيد واقامة لرويه عمر ومقام روية زيد لا تستدرك كل العطف فيما مضى والرجوع في الاول واقامة الثاني مقامه
 على سبيل استدراك العطف لانه لم يذكر الرجوع في الاول عند اقامة الثاني وشي اخر مقامه وان دخل لا يل على النفي كما
 لا يل تأكيد النفي في الاول ان ثبت ذلك المنع في الثاني او شي اخر مقامه كما تقول رايت زيدا ابدا ولم اجد له ابدا
 لتأكيد النفي في روية زيد بامسأت ذلك المنع وبمع الروية في عمر وكذا اذا قلت ما قام زيد بل عمر وكذا لذكر غير زيد بل
 لقوله مع وقالوا هذا الرجل ولد اسما بل عباد مكرمون كما بل اطار لما قالوا واشياا الثاني مقامه لا يل تأكيد
 استدراك العطف لانه الفلظ لا يجوز على اسم كان قال بل عباد مكرمون وهذا لا يل في اللغة لاقامة الثاني مقام الاول
 على سبيل البطلان عنه ولا يتحقق البطلان عن البطلان الاول فيصير رجوعا في الاول واشياا الثاني مقامه ثم كلمة لا يل
 في حق من يذكره خبره لا يكون مستقلة بنفسه فيجعل الخبر المذكور للور كالمعادة في استدراك لا يلحق

والنفس في العطف

اذا تزوجك وانت طالق الساعة اذا تزوجك قبل ان يخلق فزوجه الملقى لا بقوله انت طالق ان تزوجك ثم انزلت والحيوان
 فيم التعلق بموت قبل ان تزوجك فمما يطال التعلق بالانثى وصفها بالحيوان النطق به وان لم يكن فليقع قوله قبل ان تزوجك
 وكذا اذا ماتت ارضى اذا تزوجك فقد شح ما قبله فانتج فعلق الطلاق بالزوج كالموت في طالق قبل ان يدخل الدار او قبل
 بتعلق بالدفن ويلغو قوله قبل ان يدخل الدار او قبل ان تزوجك فانت طالق قبل ان تزوجك او قال قبل ان يدخل الدار او قبل ان تزوجك
 لم يطلق عند الحي وموت وادعى المذبح وعند ان ينفك طلق لانه لو قلنا ان الجزاء يطلق فكذا اذا ارضى لان الجزاء انما ينفك في الشرط
 وقوله فرق بين مقدم الجزاء وناظر الجزاء من حيث ان الجزاء وقع قبل طلاق طلاق قبل الزوج وذلك باطلاقه على
 به طلاق قبل طلاق فلم يعمد في مقدم الجزاء فقد علق به طلاقا متبرعا في ذكر الوقت فقد صح العلق لوجود ذكر الشرط
 والجزاء ونوع الوقت بعد الزيلوات لوقال ان تزوجت فله ان يزوجها بعد طلاقها فزوجه ما كانا طلاقا
 لانه اضاف الطلاق الى تزوجها لان قوله بعد طلاقه ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها
 فوجد الشرط في الطلاق لوقال ان تزوجت فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها
 وجوده وسواء قبله لان وصف الشيء بالقبيل لا يقع وجوده بانه لا يكون له قبيل فيكون صوابا وان لم يعم
 وبعد ولهم في الوفاق الامانة انت طالق فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها
 انما وقبله ينفى ان لا يطلق لان الثاني غير مذكور ومما حاولوا في قوله انما صفت المذكورة لانه ليس بمأخوذ من مقدم طلاق
 الاولى بان كان الثاني بل مستغنى عنه بخلاف ما تقدم لان من ضرورة تأخر طلاق الاول بعد طلاق الثاني فصار كذا في المذكور
 ضرورة ولوقال ان تزوجت فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها
 الحق كان شرط وقوع طلاقه فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها
 زنيب ثم عزم بعدها بشرط طلق فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها
 ولا يطلق عن لانه اضاف طلاقه عن لانه اضاف طلاقه فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها
 ولانه ما اضاف طلاقه الى طلاقها لان تزوجها لم يصر كذا فزوجه ما كانا طلاقا فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها
 زنيب وصدا لا يطلق الا قبل عريان عن ساء لطيف بضمير ما ذكره عقبه وذكر لا يعرف بالانterior لعم كالموت
 انت طالق فيل البيل لا يطلق الا عند غوب الشئ لوقال قبل البيل يطلق لهما فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها
 لاعم فلا ذكر او ان طلاق ما ساء النسخ لا يطلق احد من المخرج المسف اعني ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها
 امراة في طالق فزوجه امراة امراة في طلق فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها
 تزوج امراة في طلق فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها
 فزوجه بلنا طلق سنا منهن والبيان اليه لانه تزوج منهن في عقد وزاده ماد
الطلاق الى وقت مطلق ولوقال انت طالق يوم اذ خلد ارضه وانيه لا فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها
 في اضيف اليه فقد لا يقدر التوقيت براديه الوقت فالساعة يوم يومين او يومين او يومين او يومين او يومين او يومين
 سواء فادى ليله لو نهار او قال يوم لنا ويوم علينا ولا ارا فانه يومين او يومين او يومين او يومين او يومين او يومين
 وكما المراد من اليوم الوقت فصار كانه قال انت طالق او خلد ارضه وانيه وانيه وانيه وانيه وانيه وانيه وانيه وانيه
 كلامه وهو مستعار فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها
 اسماء سواد البيل وضعا وعفا ولوقال انت طالق يوم السبت ناول اول سلة لانه تزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها
 الى قرب سبته لاني ما من لانه عند الدنيا كل اقرب من حيث الاخرة وان لم يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها
 ضدا بعيدا والاصل في الشهر عند الاول وما دونه من العاجل ما عرف في اليا ما ولوقال انت طالق الى الشهر لانه
 نعم اذا مضي شهر او سنة وقار فرغ الحار وموت وانه عن الله وقت لا قوة في الشهر ناجيل او ماتت وكله مما
 صفة موجه فاقف هذا وهو الطلاق ليس هذا ناجيل لانه ان كلمة الى كما ذكره للعاب تذكر ويراد بها
 البعد نقار ان اقام عليكم الى شهر ان بعد شهر فاذا تعذر العمل بحقه في الغاية لانه الطلاق لا يعمل ابدا في
 بعد عيان نفعي لكلامه فيكون هذا اضافة لانه نفع الى ما بعد الشهر والاولى الوقوع في الحار نفع لانه

حققة كلامه ولوقال انت طالق كل سنة بلنا نفع ثلثا من ساعته لان من الساعه من الساعه الجامع ولوقال انت
 طالق مطلق نفع عليك عفا يطلق حين تطلع في لانه وصف النطق ما نصف فانها ما نصف بالوقوع عدل في كذا
 مضاد لانه قد نفع بدون ذلك الوصف ولوقال نطق لا نفع الا بعد الطلق لانه وصفها بالان نصف لانه ليس
 من الطلاق ما لا نفع الا في الغد لا تصور في وجهه حالا ولا يحق الا في ذكر الوصف في مرسله كالموت انت طالق نطق
 نطق او يصح عفا ولوقال انت طالق بعد يوم الاضي لم يطلق في يومه لان البعد وصف الطلاق لما بينا فصار الطلاق
 مضادا لانه ما بعد يوم الاضي فلم يقع قبله ولوقال بعد هاتوم الاضي طلق لانه لان البعد وصف الطلاق لما بينا فصار الطلاق
 الطلاق في الطلاق مرسله غير مضاد ولوقال بعد يوم الاضي طلق حين تطلع في لانه مع لواء فله ان يزوجها
 مقارنا لليوم نفعهم ولوقال بعد يوم الاضي طلق لانه في يومه منادى على الوقت صار مضيفا الوقت الى الطلاق
 واصله الوقت الى الطلاق بالجلد لانه ما لا يحلف الوقت في الطلاق مرسله كالموت انت طالق في يوم الاضي طلق لانه
اضافة الطلاق الى وقت موصوف ولوقال انت طالق قبل قدوم
 فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها
 عند القدوم وما لا يرفع مستندا الى ما قبله بشرط ان العزم شرط من وجه لانه معدوم في حار الوضوء وموقوف في العلم
 على الوقت المضاد اليه الطلاق لانه يعرف به والوجود في كذا على ما وجد الشرط في كذا ان شرط لا نفع الطلاق الا بعد القدوم
 ومن حيث انه علم موقوف يستند قوله الى اول الشهر كالموت انت طالق قبل موت فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها
 يعرف للشرط لانه لا شرط شرط موصوف يكون قبل القدوم وصفه القبلي للشهر في وقت القدوم وكان القدوم موصوف الشرط
 وموصوف على شرط الوضوء وكان في معنى الشرط والجزء السابق الشرط بل نفعه عليه كالموت انت طالق قبل رمضان بشرط
 ولوقال قبل موت فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها
 وجوده لا يتكون لانه وصف القبلي للوقت المضاد اليه الطلاق لا يثبت الا بالموت فانه ما لم يمت لا يثبت القبلي الشهر
 فصار كالقدوم لاني في انما مضي شهر فقد يتقنا الوجه شهر قبل موت لانه الموت كاي لا في الاضفة القبلي للوقت
 المضاد اليه الطلاق يثبت قبل وجود الموت كما انشئ الى اخره من اجزائه الا ان اضمار الموت لم يثبت بعد فاقا
 بلغ اخره من اجزائه فموت فقد انقضت الشهر بموت لانه الموت كاي لا في الاضفة القبلي للوقت
 الشرط قبل الموت الا انما يعرف ذلك الجزاء الا بالموت فصار الموت موقفا لذكر الجزاء لا يوجد الشرط والطلاق يستند الى وقت
 وجود الشرط ولا يقتصر على الموت كالموت انت طالق بعد ذلك الدار بشرط ان يكون الزوج وطرا قبل الموت يجب
 العقر عند اذ في وعدهما بالحب للموت ذكر العقر والقدوم في الطلاق وهذا اذا علق الطلاق في موت
 الاجنبي فاما اذا قال انت طالق قبل موت بشرط ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها
 في اخره من اجزائه فموت مستند وعدهما لا نفع لانه لو وقع لوقع بعد الموت والطلاق لا نفع بعد موت احد هو وكذلك
 لوقال بعد اذ في قبل موت بشرط عقر عند خلاهما ولوقال طالق قبل رمضان بشرط ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها
 قبل رمضان كاي لا في لانه في رمضان كاي لا في فموت موقفا للشرط محضا الجامع ولوقال انت طالق قبل اذ في
 حصة بشرط فموت بشرط ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها
 فيضا فاذا لم يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها
 في على شرط الوجود قد يوجد وقد لا يوجد فموت شرط الامر في القدوم في الموت لانه كاي لا في لوقال انت طالق
 قبل موت فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها
 طلق لانه مستند عند اذ في وعدهما مقترنا واما على الرازي لا يطلق ابدا لانه الوقت المضاد اليه الطلاق في
 قبل موتها واما في تحقق ذلك اذ في ما بعد شهر وموتها معا فيصور لنا ان موتها معا لا يتصور فيضا
 لعدم احاطة علمنا به وكان مقصودا جالف من البين شهر قبل موت احد مما ووقتا معا قبل موت الثاني
 لان موت الثاني كاي لا في فصار كالموت انت طالق قبل رمضان بشرط ان يزوجها فله ان يزوجها فله ان يزوجها
 وذكر قبل رمضان بشرط لانه قبل احد مما بشرط فكذا هذا ولوقال انت طالق قبل قدوم فله ان يزوجها

الإرجل ان يصح حكمه بثبوت حقه ومساو الحرم ولين هذا الواصف الزوج الحرة والبيوتة لانفسه صوفصار كالا جنسية
الحامع للرجل امران اوله ما افاد انما طالقان من قارة العدة احد كطالق ثلثا ثم انقضت عده اديها من الطلاق
الاول طلق الثانية ثلثا لانه انما ملك البيان في حال عكس الاث ولا يمكن ان الطلاق على منقضه العدة فله عكس البيان
في حقه انقضت الاث للثالث ولو انقضت العدة معام نزوج كيهام معاه عقد لا يصح لانه اديها مطلقه ثلثا ولا يعلم
المحل من الحرم فلم يحكم في نكاح الحمله وان نزوج بايديها لانه سبب الجواز ثابت سقين وموكونها اجنبية من بنات ادم فكان كونها
محلله ثابت سقين وفي سبب الفداء ملك واقفا او ايقين للنزول بانكر فمذا مع باقاه محذور لاننا نثبت بالحرمة واذ اصح
النكاح فثبت الباقية للملك كماله النكاح لا مقصود او محذور ان يثبت الشئ حكما وان كان لا يثبت قصد القول الوكيل
وان نزوج اديها رجلا اخر ودخلها الزوج ثم طلقها ثم نزوجها الاول صح نكاحا لاننا نسق بفاد نكاح اديها بل نكر
كتافيا ان كان دخول الزوج الثاني في المطلقه ثلثا صح نكاحها جميعا وان كان في المطلقه واحدة لا يصح نكاحا وقد تقنا سبب
جواز نكاحها وهو كونها اجنبية من بنات ادم فانها كانت محله سقين وشككتا في سبب فاد نكاحها فله يثبت الفداء بالكر

الرجل

يطلق امرأه بعينها ثم حسيها المبروط طلق امرأته ثلثا ثم استتبت وانكثت كل واحد
ان يكون هذا لا يقرب واحدة منهن لجواز ان تكون كل واحدة مطلقه ثلثا فاد روطي كل واحدة منهن بين الخمر والحمة
فيمن احتياطا والعمل بالحرمة في الفروع لا يصح ما عرف في كتاب الحر في ثلثا برب واحدة ويطلق كل واحدة واحدة في لا
ينبغي كل واحدة حسيه مطلقه لافات زوج ولا مطلقه فله فابعد في النكاح فان نزوج من بازواج كان له التزوج منهن لانهما
الحرة بوجود الحمل فان لم يتزوج منهن فالا فاضل ان لا يتزوج بواحدة ولو نزوج بالثلاث صح نكاح من وتبينت الرابعة للطلاق
لان في كل واحدة الحرمان سقين وفي كل واحدة الروال فله نزول الحرمان بالكر والعتق للزوال بالكر وان كان الاحتياطي في
الزوال كمن يتقي بالحرمان وشكر في الحرث فاذا صح نكاح الثالث لبقي الحر من سقين فثبتت الرابعة بسلك من
وسلكا فالواحدة روطي لا تقرب من احتياطا كانه النكاح فان قرب الثلث فثبتت الرابعة للطلاق هكذا ذكر الشيخ ابو الوفاء
العقود في الحلفات لانه امران طلق اديها بعينها وسببها روطي اديها سقين الاث للطلاق عندنا خلافا لانه
لانما يجب حلفه على الجرح والى الظاهر من حال العاقل المسلم ان لا يقدم على الجرح لشرعوا وليس ان يتزوج بالكر قبل ان
يتزوج من زوج اخر لان المطلقه ثلثا من سقين كما لا يقرب من فان نزوج واحدة منهن بزوج وودخلها ثم نزوج الكل
هل يجوز نكاح من ذكر في الحامع ان يجوز نكاح الكل لان المطلقه ثلثا محتاجة الى زوج اخر فان ظاهرا من حال المتزوج انها
في المطلقه ثلثا حيث اذنت على النكاح للحمل فانفرد في الزوج الثاني المطلقه تكون في حاجة اليه فكان
ينبغي لصحة من الحنطة احد سبطايف منها في سنة ولا يعلم موضع النكاح اذا غل طاييف منها فانه حكم بطران الكل يعرف
الفصل الثاني من النكاح المحتاج الى الفلانة في كل عام عرس ورجوع في كل بطران الكل للفرون فكنا هذا ولوا من
لم يتزوج واحد منهن المطلقه ثلثا كان على الزوج البين لانه ادعى الطلاق على الزوج وهو يتكر فان
نكح يقع الثلث على كل واحدة لان النكاح يذل او اقرار فصار كان اقربا بطلاق او بدل بهما وان حلف كل واحد منهما
كاذرا قبل البين من الامناع عن قربان كل واحدة لان البين لا يرفع حكم الواقع لانه لم يثبت ما ادعى كل واحد في حق الآخر
على ما كان وعي في حرمها اذا كانت امران خلف لاديهما طلقته الاث لانه سقط حضوره المحل لانه لم يثبت الباقية للطلاق
فكما وان لم حلف الاول طلقته لانه بالنكاح صار باذلا او مورا بالطلاق لهما وان تشا على البين فلفته لهما للتقارب
في الدعوى فاطلعه باسمه مطلقا واحدة منها فان حلف صحت لهما في بين لانه الطلاق لا يرفع بالبين فاديهما محرمه
يكن منها الف

في بيان احكام الطلاق في بيان ما يقطع به ياد
المطلقه من نكاح المطلقه ثلثا لا يحل لطلقة واحدة بدخولها الزوج الثاني لقوله فان طلقها

الرجل

الرجل

فله فله من بعد نكاح زوجها غير والمراد به المطلقه الثالثة باجماع الامة ويدل لانه سبق ذكر حكم الطلاق
لقوله الطلاق من ان الامة اعقب ما ذكر حكم طلقه اخرى فعمل انها المطلقه الثالثة من قبل المراد بالنكاح الوطى دون العقد
فان الرجل لا يكون زوجا قبل العقد وقبل النكاح شرط الحد بالكتاب والدخول شرط بالخبر المشهور وموقوفه من نكاح
المرأة لانه نكاح عيلة وبزوق من عيلة وجماع الضيق المحبوس بجلها للزوج الاول لان الحد معلق بوطى الزوج
مطلقا وقد وجد وان كان صبيلا لا يقدر على الجماع واليه ليست مشتهاه اختلفت في تحريمه ولو كان الزوج الثاني
مسلولا فجامع محل له ولان المصته هو الايهام دون الاثقال وقد وجد ولو كان محبوسا بالجل للزوج الاول لانه لم يوجد البين
فان حلت ولدت حلت له ولان وصارت محضه عند اى وقت لانه ثبت الوطى حكما لثبات البين منه لانه معلق بالوطى
وقد يتبين من الاثقال عند الفرضين كالنكاح من غير فكن قادر على ما يتعلق به الوطى لانه معلق بالوطى
من الدنيا لمطلوبة بالزوجية فوجب اعتباره وعند فزوال المحس لا يحل له ولان الحد معلق بالوطى حقيقة ولم يوجد
ولو طهر الزوج الثاني في حقه او نفاس او احرام او صوم حلت له ولان الوطى وجبة النكاح الصحيح الحرة انما تثبت
بام عارض لا ينعى الوطى والدخول في النكاح الفلانة لا يحل له ولا فله قال الشيخ لانه من سبب الثاني زواجا والزوج حقيقة
لانكثت الاث النكاح الصحيح لان النكاح الفلانة سبب العقد ليس بعقد حقيقة ولين هذا لا يفيد الملك والحد كان ناضيا
فله ينصرف مطلقا لانه لانه لو قاله امره بالزوج وقد تزوج نكاحا فاسرحت لانه النكاح في الماضي عين لانه صار موجودا
والصفة في العين لغو كالموقف لا يكمل هذا الساب فكله بعد ما شاع ولو طلقها بالثالثة وجبت باخر مطلقا لثبات العقد
ثم تزوجت بثالث ودخل بها حلت له ولين لانه وجد المحل في حقها ولو تزوجت وقصد التخليد ولم يشترط ذلك العقد صح النكاح
وحلت له ولو تزوج بها بشرط ان يحل له وحل له ويكن وعند اى نكاح النكاح فادى في ذلك للزوج والواحد
محمد روى عنه انه يصح النكاح ولا يحل له ولوقوع النكاح ولا ينافى في شرط التخليد في معنى الوقت والنكاح الموقوف بالطل
لحقه في النكاح وضع مودة اقطا لان الوقت غير مذكور فيه نكاحا وشرط التخليد ليس بتوقيت معنى لانه نكاحا بشرط ان
يدخلها مطلقا ولو صح هذا لانه يصح النكاح موقفا فكذا هذا الا انه يكن لقوله ثم لعمري انه المحل والمحل له وانما خلاصها
واحدى الاول انه دخل بها وانكرت المرأة لا يحل له ولان ادعت الدخول وانكر الزوج حلت له ولان العلم بذكر استناد
ما جهرتها فنكحت القوم قولها وذكر في التوازل لو تزوج بطلقة ثلثا بعد ما طلقها الزوج الثاني واعتدت منه ثم ادعت
ان زوجها الثاني لم يكن دخل بها فان كانت المرأة عاتمة بشرط التخليد لا تصدق لانه اقرار على النكاح اقرار بشرط
الحلف فاذا ادعت ما تقدم به الصحيح صارت مناصه فله فغير قولها كالتواذات انما كانت مجوسه او مرتدة او كان النكاح
بغير شهود وان كان جاهلة صدقت لانه اقرارها على النكاح لا يكون اقرارا بهذه الشرايط واذا طلق امرأته واحدة او
ثنتين ثم عادت اليه بعد زوج ملك عليها ملك تطلقه عند ما وعده محمد وزفوا الشافع لا يمكن الا ما سبق لقوله
فان طلقها فله حل من بعد اليه بعد زوال الحد من الطلاق الثالثة عدود الماعية الزوج الثاني من غير فصل بينهما اذا
تحلل من الطلقات الثلث الزوج الثاني او لم يحلل لهما قوله ثم لعمري انه المحل والمحل له والحد في الزوج الثاني
فانه اورد ابو عيسى الزم في باب ما جاء في الزوج الثاني مطلقا فالبين عدم سماه محله والمحل من يثبت الحل
والحل اذا ثبت ابتداء الزوال بالملك واسمع بعد زوال الحد من الطلق الثالثة اذا كانت الطلقات في كل واحد
لما بينا ولو طلق زوج الامة ثنتين لم يحل له نكاح زوجها غير لان طلق الامة بقاء بالنكاح فكيف الثنتين
في حق الامة كالثلث في حق الحر ووطى الماكر لا يحل للزوج لان اسع علق الحد بوطى الزوج والوطى ليس بزوج ولو
تشرعها الزوج لم يحل له بغير البين لانه نكح الحر من جميع الوجوه موقفا لانه الزوج الثاني ولو قال لامة الامة
اذا جاء عندا فانت طالق شئى وقار مولاه اذ جاء غدا فانت صحت في العدة طلقت سبى والحد في نكاح زوجها غير
عند ما وعده محمد حل من غير زوج لان التطلق لقار الاعناق والعق بقرار الاعناق كان الحكم

مما لم

وعند موت الزوج لا يرثها غيرها من الورثة...
مات ودخل بها كرامة...
بالدخول بعد عن شهده...
ولم يصح النكاح الثاني...
بنكاح تطليقت...
بالنكاح الثاني...
الدخول في النكاح...
حققة بدليل...
لاصلها...
ليس بمقوم...
ان كان الصداق...
في امره...
بالطلاق...
ما لو هبت...
لانه...
الجارية...
مريض...
لقيمته...
اذا اوصى...
واما اذا...
انما...
ثم طلق...
فلما...
بعد...
لوم...
منها...
الشركة...
وهبت...
في...
فكون...
كان...
فوهت...
هبت...
صحت...
ان...
الباب...
ولم...
نكاح

في المأكل

ان يزوجها فاما الميراث...
باب الميراث...
ولو تزوج...
للواحد...
مهور...
مقدما...
فكان...
مهور...
نقبي...
مهور...
فصب...
سرس...
كل...
سرس...
في...
ونما...
وصيب...
سبعة...
عقد...
ولما...
ففي...
في...
لانه...
للسن...
ونكاح...
فلم...
نكاح...
مهر...
ثم...
صحي...
فاسد...
فمن...
نكاح...
فله...
نكاح

في يد غيره من المخلوق عليه شيء على المولى لانه لم يصف المخلوع عليه ليا نفسه ولا ضمنه فكان العقد مضافا
 الى الالة كما ان عقدت بنفسها وبسبب الالة في فقه العبد الموقوف للمولى ملكا على المخلوع عليه الما فيه من اجبا حقة
 باظهار الشغل عن ملكه كما ملك المالك العبد لما فيه من تحصيل اليه فظهر الوجوب في حق المولى فيتعلى برقبته
 فان كان عليه ادين اخر قبله بديان له المخلوع فليس من ضرورته وجوب المالك وانما وجوب المالك باليطلب المولى اختياره
 فلم يظفر في حق المولى كانه الصالح فاما في حق المولى بعد العلق لانه قبحا وجبت عليه او قد تعذر الاستيفار
 للمالك بعد العلق فان كان المولى ضمن بذل المخلوع اذ به لانه صار اصله في حق الضمان فيلزمه بالنزاهة
باب الطلاق على مال الميسرة في فصله فصل في الطلاق على مال الميسرة في المصلحة في الحكمه الا ان
 بذل المخلوع اذ بطلت في الطلاق باينا وعوض الطلاق اذ بطلت بقدره فاما اذا وجب بغير ما ياتى لانه ابدت
 المال للمالك على المالك لما بينا ونوقالت لانه ان طالق بالمال او على الف ففصلت طلقت وعلى الف الف
 على الطلاق بقبول الف الف ونوقالت ان طالق وعلى الف ففصلت طلقت وعلى الف الف ففصلت طلقت
 به مال عند المولى وعند مال المالك لانه هذا الكلام يستعمل في موضع المعاوضة كالوقالت لا فرض هذا النوب في كل يوم
 او احد من المتاع المسمى وكذا في مكن معاوضة وقد صدر عنك سواء الطلاق فدرت الحالة على ارادة المعاوضة
 فصار عوضا عند ذلالة المعاوضة فاذا قبلت يلزمها العوض لانه اللفظ لا يوجب التقيد لانه قولها وكذا الف ففصلت
 مستفيدة بنفسها معطوفة على الطلاق فله جعلت معاوضة ولا مع غير ذلك واحد لا بد له ان يوجد الذلالة لانه الطلاق
 يصح به عوض محله في الاموال الجارية لانه عقد امانة والواجب ان يصح الما يذكر العوض مع ان العرف قد علم كونه عوضا الا ان
 انه لو كان مع ذلالة المال لم يجز الا في حق المعاوضة فيكون في ذلك ما لا اولى ونوقالت طلقت وكذا الف ففصلت طلقت
 الى سمين ان قبلت نفع الطلاق في وجه المال وان لم يقبل لم يقع وانما التمس طلاقا بغير عوض لانه قولها
 وكذا ان لم يكن تقويضا عن الطلاق ما لنا فقد اخرج من الزوج على التمس حيث اوقع طلاقا بعوض فان قبلت وقع
 والابطال وعند معاينة وجب الما ونوقالت ان طالق اذا اعطيت الف او مع نفع عند الاعطاء وان كان في غير المجلس
 لانه اذا وقع الوقت فقد علق الطلاق بوقت اعطاء الف فاذا وجد وقع ونوقالت اصعب من ان عليك ان يقع الطلاق
 لانه الشرط مع الاعطاء والمقاصد ليت باعطاء فلم يعطيه ونوقالت ان طالق على ان تقطين الف او على الف ففصلت
 في المجلس يقع والالف دينة ودمتها وان لم تقبل في المجلس لا يقع لانه كانه على يدك لا على يد غيره فافقت
 وجوب الف كالوقالت بعتك على ان تقطين الف فاذا علق الطلاق بوجوب الف عليها فصار كانه قال انت طالق بان
 فاقطع القبول في المجلس لانه جواب خطاب المعاوضة ونوقالت ان طالق ان جيتني او اعطيتني بان ان انت في المجلس يقع
 والا فله لانه ان كانه شرط لانع الاوقات فكيف تليكا ومعاوضة مع لانه الطلاق لا يقع الا بالارضاء من موقد المعاوضة
 فيقتصر جوابا على المجلس **فصل** ونوقالت لزوم الطلاق ثلثا بان الف فهو على ثلثة اوجه اما ان قالت طلقت ثلثا
 بالف او على الف او على الف فان قالت طلقت ثلثا بالف فطلقت واحدة وفقت ثلث الف لانه اليك المصلحة
 ونقسم فانقسم اجزاء البذل على اجزاء المبدل حقيقة للمقابل والمبادلة والملاءة بذل الف بارا الثلث فينقسم على الثلث
 وقد سلم للمرأة ثلث المبدل فلم للزوج ثلث البذل وان طلقا ثلثا متفرقات في مجلس واحد لزمها الف كذا في
 لانه الساعة في المجلس العقد حكم ساعة واحدة فصار كانه اوقعها اجملة وفي المجلس وقعت واحدة بشرط وسوقا لولا ان
 بانث بالاول ثلث الف واما اذا قالت طلقت ثلثا على الف او على الف فطلقت ثلثا وفقت بالف فان طلقا
 واحدة وفقت واحدة بل في عند ذلالة وعند ذلالة ثلث الف لانه ان كانه على الف فطلقت ثلثا وفقت بالف فان طلقا
 كقولها بعت منك يا بعت منك على الف سواء قد يستعمل بشرط كانه قال زور على ان يزورني ولكن

في يد غيره من المخلوق عليه شيء على المولى لانه لم يصف المخلوع عليه ليا نفسه ولا ضمنه فكان العقد مضافا الى الالة كما ان عقدت بنفسها وبسبب الالة في فقه العبد الموقوف للمولى ملكا على المخلوع عليه الما فيه من اجبا حقة باظهار الشغل عن ملكه كما ملك المالك العبد لما فيه من تحصيل اليه فظهر الوجوب في حق المولى فيتعلى برقبته فان كان عليه ادين اخر قبله بديان له المخلوع فليس من ضرورته وجوب المالك وانما وجوب المالك باليطلب المولى اختياره فلم يظفر في حق المولى كانه الصالح فاما في حق المولى بعد العلق لانه قبحا وجبت عليه او قد تعذر الاستيفار للمالك بعد العلق فان كان المولى ضمن بذل المخلوع اذ به لانه صار اصله في حق الضمان فيلزمه بالنزاهة

نقد العبد حقيقة الشرط هنا لاننا جعلنا ما بالشرط كانه في ذلك تعليق ملك المال بالشرط وذلك باظهار فعلنا للمعاوضة
 نقول ان الالة في كل على كل شرط حقيقة نقول زور على ان يزورني اكرمك على ان تكرمي ان شرط ان تكرمي وتزوري
 وكذا نوقالت ان طالق على ان تدفع الدار كانه الدخول شرط وتعلق وجوب الف بالبيع الثلث جائز تبعا لطلوع
 لانه البذل بيع المبدل في المبادلات كالمثل تبع للمفنى وهذا هو تعليق بدل المخلوع بالشرط وكذا الجوز يومه عند كل الشرط وانما يزوج
 اجزاء على اوجه الشرط الا ان ذكر في السير الكبير لو اتمى الامام ثلث سنين بثلث دينار فبذل الاله بدينار علم بعد سرده عليهم
 ثلث الف ولو اتمى على الف دينار رد المخلوع ان طلقا ثلثا متفرقات في مجلس واحد لزمها الف لانه الاول والثاني
 يقع عند رجعية فافق الثلث وهو من مكنه فيستوجب عليها الف درهم وان طلقا ثلثا في مجلس واحد لزمها
 يستوجب ثلث الف درهم كانه كلمة الباء وعند ذلالة لا يستوجب ثلثا لانه اعترت المعاوضة فيه لا غير اولى في المصلحة
 معنى الشرط ومعنى المعاوضة ما في ايجاب المال بازاء عوض فثبت حيث انه شرط وتعلق وهو الف الف فافق الثلث
 وباعتبار معنى المعاوضة فيه تقتصر على المجلس ولو قالت طلقت وفلانة وفلانة على الف وطلقت واحدة ومنه ومن
 سواء بثلث الف لانه امرته بمقتضى لانه طلاق كل واحدة على مال فلع على حد بدليل ان بشرط وقبول كل واحدة
 منها فانتم الف على حزون ان لا بد ان يكون لكل عقد بدل على حد ليصح المعاوضة ومما امرنا ان سالتنا
 ان يطلعها على الف فطلق احد منهما بحد قصتها لانه كل واحدة سالت طلاقا بدينار وقد اقبل احد منهما ما طلبت
 فلزمها حصتها من المصح **فصل** في فلو قال لامرته طلقك اس بانف فلم يقبل وقالت قبلت ففصلت
 للزوج مع عينه لانه الطلاق يال تعليق بقبول الما في جنبه الزوج والتعليق يتم معا غير قبول الما القبول
 بشرط الخت فلا يكون الاقرار به اقرارا بالقبول بل يكون اقرارا بوجود الشرط فكذلك القول للمتك على
 ما لوقالت بعتك عبدك اس بانف فلم يقبل وقال المشرى قبلت ففصلت فافق الثلث لانه البيع لا يتم الا بالقبول فصار الاقرار
 بالبيع اقرارا بالقبول فافق الثلث لانه اقرارا بقبول الشرط فكذلك القول للمتك على
 واحدة وقالت الزوج لا بد سالت واحدة بانف ففصلت للمرأة والبينة للزوج لانه الزوج يدعى الف وهو ثلث الف
 ونكر الزيادة فالقول للمتك وكذا نوقالت سالت ثلثا فطلقت واحدة في المجلس وثنتي بعدها لانه الزوج يدعى
 تمام الف ومع نكر الزيادة على الثلث ونوقالت الزوج سالت ثلثا وطلقت واحدة لانه اختلفا
 في المجلس سوال فالقول للمتك لانه المجلس كمال الجواب ففقد ما عدا ان كان للما فانما ثبت لانه ما مع بقى
 انما الحمار اذ كان في غير ففصلت فافق الثلث لانه كانه اقرارا بقبول الشرط فكذلك القول للمتك على
 لوقالت انت طالق اربع ايات ففصلت طلعت ثلثا بالف وان قبلت الثلث بانف لم يعلق الطلاق
 بقبول الف لانه الف بارا الدرع ونوقالت لاجنبية انت طالق على الف ان تزوجك ففصلت للما لم يزوجها بطلاق بل بالار
 عند ذلالة ونوقالت زوجي لا يطلق ولا يلزمها المال الا بقبولها بعد التزوج لان قبولها يعتبر بعد التزوج لا قبله
 كما قال بعد انت حر بعد مائة انا انت ففصلت درهم يعتبر شيئا بعد الموت لا قبله ونوقالت لزوم الطلاق
 ثلثا بالف درهم طلقت ثلثا بانف دينار فطلقت طلقت بالف دينار وانما رجعت عن الاول ليس بان يطلعها
 بالمالين ولو قال لهما انت طالق ثلثا بانف درهم انت طالق بانه دينار ففصلت طلقت بالمالين لانه صحيح الجا بان منه
 فيصرف القبول لهما رجلا فلا امرأة طالق ولها الف درهم وله امرأة موفقة ففصلت امرأة اخرى ولم اعى مده
 لا يصدق في الطلاق والمال لانه عام يصدق في حق الطلاق لانه اقرار بطلقة فاما مده لم يصدق في حق الما لانه
 لانه انما كتابه على ملك المرأة ونوقالت امرأة طالق ولها امرأة على الف درهم والمسألة بانها لا يصدق في الطلاق ولا يصدق
 في المال لانه ذكر المرأة في المال على حد فلم يمس الزوج المعدم الصدوق في حق الما لاجتماع ونوقالت طلقت واحدة ففصلت
 فقال انت طالق ثلثا طلقت بغير شيء عند ذلالة لانه ما اقبل على التمس لما قد مضى وعند معاينة الثلث الف لانه
 انه باطلت منه وزياده ونوقالت طالق ثلثا بانف او على الف لا يقع شيء منه في بقدر ففصلت بانف ولانه ما اجابها
 على التمس فكان ان طالق كجمل فتوقف على قبولها وعند ذلالة لم يقبل وفقت واحدة بانف وان قبلت ففصلت
 بانف لانه اجابها في الواحدة فوفقت بانف معا غير قبولها لانه رضيت بان يكون الف بارا الواحدة

في يد غيره من المخلوق عليه شيء على المولى لانه لم يصف المخلوع عليه ليا نفسه ولا ضمنه فكان العقد مضافا الى الالة كما ان عقدت بنفسها وبسبب الالة في فقه العبد الموقوف للمولى ملكا على المخلوع عليه الما فيه من اجبا حقة باظهار الشغل عن ملكه كما ملك المالك العبد لما فيه من تحصيل اليه فظهر الوجوب في حق المولى فيتعلى برقبته فان كان عليه ادين اخر قبله بديان له المخلوع فليس من ضرورته وجوب المالك وانما وجوب المالك باليطلب المولى اختياره فلم يظفر في حق المولى كانه الصالح فاما في حق المولى بعد العلق لانه قبحا وجبت عليه او قد تعذر الاستيفار للمالك بعد العلق فان كان المولى ضمن بذل المخلوع اذ به لانه صار اصله في حق الضمان فيلزمه بالنزاهة

[illegible]

في غير خيار او اصداف في طلب اصله برى فصلا
 نعم الثالث للافاد اختار عليك نصا تعلق باقتضائه العبرة للملك لا للتعلق والقبول الواحد يكون للملك
 بجمه حصلت محله ام مرتبه كالوقال بعثك هذا ووهبتك هذا وامر بترك هذا فقلت قبلت كان جوابا بالكل ولو اختار
 نفسي بالاولي واحد ولو قال اختار اختار اختار فاختار بنفسه افعال غيبه بالاولي الطلاق وبالاولي التاكيد
 لا يصدق فضلا لانه اراد بالاولي الطلاق كما ذكر كنهان الطلاق في حال مذكر الطلاق فيكون طلاقا تاما
 ولو قال اختار اختار اختار فقلت اخذت من او اختار وقع لنا الا اختاره مصدر قولها اخذت من وقع
 الثالث وان اختارت من لا يصح جوابا بالكل فكذلك هذا وان قالت اخذت من الوسط وقع الثالث عند المدعي وعند
 وقع واحد لان كل اختيار يفتي اختياره ويستغنى طلاقا فخرنا قول الاول او الوسط في الطلاق بل به يقع اذ كررنا الا الطلاق
 متعدد والاختيار محقق لانها لا يختار نفسها الامر ولهذا لو قالت اخذت اختيار واحد يقع الثالث لان الكناية
 ينصرف للمذكور او المعلوم منه المذكور لغو والاختيار فانه مقتضى قوله اختار لغو والطلاق غير مذکور ولان
 مقتضى المذكور لغو بل موقع ثبت بالاختيار شرعا لا لغو وكان في الاول او الوسط في الاختيار اولي والاختيار مفقود
 لفظا محقق حكما فليح ذكر الاول او الوسط شرعا في قولها اخذت منه يقع الثالث اوصار كانها قالت اخذت اختيار
 الاول وبه يقع الثالث فكذا هذا الجماع سايه على عشرين اصدما لو كرر لفظ الاختيار بغير حرف العطف والثاني ان
 كره خوف العطف اماله لو قال لامرته اختار اختار اختار بالثاني في الطلاق فقلت اخذت من وقع
 اخذت بواحد يقع ثالث ولزمها الف لانها انت محو الكلا في قولها واحدة وصف للاختيار الناس مقتضى
 قولها اخذت ف يجوز ان يقع مقام الاختيار ان اخذت اختيار واحدة كايقال حرة وصبيعا الى حرة او صبيعا ولذا
 لو قالت الاول او الوسط او الاخير عند المدعي وعند ما ان اختارت الاول او الوسط يقع واحد لجانا وان اختارت
 الاخير يقع بالف لغو قبل وان قالت اخذت نفسي بتطليق او طلق نفسي بواحد يعلق واحد اجماعا لانها
 نفس على التطلق ومع مقتضى فله يكون جوابا بالكل فان قال عني الاول او الثاني لا يلزمها المال وان قالت
 عني الاخير لزمها المال لانه ذكر الخيرات مقطوع غير معطوف فيصرف البول للاخير كما في الاستثناء وانما
 القسم الثاني لوقال اختار واختار واختار بالثاني فقلت اخذت من وقع لنا بالف
 وكذلك ان قالت بالاولي او الوسط لما بينا وعند ما يقع شيء لانها مأمورة بايقاع الثالث بالف وقد وقعت
 واحدة فلا يقع كالوقال لما طلق نفسي لثلاثا بالف وطلقت واحدة ولو قالت اخذت تطليق او طلق نفسي واحدة
 لم يقع شيء اجماعا لما قاله باج
 من جعل امر امراته بيدها مطلقا

فيه فضلان فضل في جعل الامر بيد امراته وقص في الا جعل الامر بيد غيرها فضل ولو قال
لها امرك بيدك تحكم حكم قول اختاري الا جعله واحد اذا نوى بالامر باليد الثالث يقع بخيار الخيارات
الامر باليد ينشئ عن التمليك وضعا بضم العيم لقوم هو الامر يومئذ به معناه الامر يوم القيمة ملوك لله والامر
المرام حتى فحكم العوم والمخصوص اذا نوى به الثالث فقد ملكها جميع ما يملكه فصحت ببناء العوم فاما قوله اختاري
ليس بتمليك للطفه فوضعا ولا حكما وانما جعلنا تليكا شرعا لا قبله والاجماع انعقدت الظاهر الواحدة للغير
وعنه انه يوفى في جعل امر امراته بيدها ولا يعلم ان الامر بيد غيرها فطلعت نفسها بالبيع شي وبصيرة المر بيدها
في مجلس علم ان التمليك لا يصح الا بالقبول والقبول منها عند العلم على محمد بن لوفان ثلث مرات امرك بيدك كانت
ولوفان يدك فهي واحد ولو قال واحد لامرته انشأ طلق او امرك سدك لم تطلق حتى يختار نفسها علمها في
اختار الزوج ان شاء او وقع تنطلقه وان شاء او وقع باختيارها ولو قال ان دخلت الدار فامرك بيدك فاطلعت نفسها
كما وضعت القدم فما طلعت لكان الامر بيدها وان طلعت بعد ما صحت حظوتها لم تطلق لانها طلعت

فله يلزم بسبب القربان شيء فان كان عبدا وسطا او جديا يصير موليا لانه يلزم زيادة شيء بسبب القربان في
 النسب او عن طريق الوفاة لانه ان قرسك تغدي في حق اربعة اشهر فخاصة القاطع فزوق سنها ثم ان العبد
 اقام البينة انه اصرل اعتقه القاطع وسجل الابله وورد المراه لانه العبد لما اقام البينة انه اصرل وسجل ذلك
 ظهرا الى الرجل خلفه حتى لم يكن ايله فيظهر حكمه **فصل باب الابله الى الغايه**
 الميسر حلف بالقرابة بتقديم فله ان لا يكون موليا لغيره ان يقدم بعد الحلف قبل من فله ان لا يكون موليا لغيره
 يلزم وان قدم بعد اربعة اشهر لا يعلق لانه الابله لم يتعد وكذا ان جعله غايه بعينه ان كان مكنه ان يفعل
 قبل من اربعة اشهر لم يصير موليا حتى لو قال وانه لا اقر بكم حتى اجد او افعل كذا ولا يمكن
 ذلك الا بعد مضي اربعة اشهر فهو موليا لانه ذكر المنة قد ثبت مقتضى ذكر الغايه فصار كالمذكور في حواله لو قال وانه
 لا اقر بكم حتى اعقب عدي فله ان اوجه اطلق امره او اجد او اطعم عشرة مساكين فهو موليا عند من قال لا اقر
 لا يكون موليا اذا ذكر شيئا يصير له قبل من المنة لانه ما ذكره غايه ليس من موجب حلفه فلم يكن حراما ما
 واذا لم يوجد مانع لا يحقق الابله لهما ان المنع قد تحقق على كل حال لانه لا يصلح الا بالاجاد الغايه او يلزم
 الكفارة والغايه من جنس ما يصح ما نكحها كالكفارة فينعقد الابله وان جعل الغايه ما لا سبق النكاح معه فهو
 مولى كونه مولا حتى يموت احد مما او اطلقك او كانت امة فقال في امك كذا لانه معناه لا اقر بكم وادم النكاح بيننا
 فصار تنصيصا على التأييد لانه النكاح سرح موبدا حلف لا يقرب امره حتى يموت احد مما يصير موليا ولو قال
 حتى يموت فله ان اوفا فله ان لا يصير موليا لانه ذلك صار عبارة على التأييد لانه يتصور موت فله ان واذنه
 قبل مضي اربعة اشهر فمكنه القربان بله شيء يلزم وفيه الاور صار عبارة على قوله ما دامت الزوجية بيننا فيكون عبارة
 على التأييد ولو حلف بالقرابة حتى يخرج الزوج او يطلع الشئ من مفرها يصير موليا حتى اياه الزوج
 لا يخرج ولا يطلع الشئ من مفرها قبل مضي اربعة اشهر بعد ذلك قطعا لانه لا يملكه ملكه فله ان يخرج فله ان يخرج
 بدينه وموكله ولو حلف عام ونحو ذلك ولا بد من اربعة اشهر فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج
 اربعة اشهر حلف بالقرابة حتى يطعم صبيها ان كان بين الثمن والطعام اربعة اشهر يصير موليا والا فله ومنه
 الطعام معلوم فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج
 المدة الذي في هذا الكور اليوم فاهرق اما قبل مضي اليوم سقطت البينة فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج
 الا بواو امره لم يكن موليا حتى انا وقال فيكون موليا قياسا لان اليوم ينصرف الى اخر السنة كالواو امره
 سنة الا بواو امره فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج
 نوما منكرا او لا يجوز تفرقه وتعيينه مما امكن اجراء على حقيقة منكرا وقد امكن هذا لان البينة يصح مع
 الجاه فله حاجة الى تعجيل الطلاق لا الى ارفق نوما منكرا من السنة فاذا امان يوم الا ومكنه ان يقربها في سنة
 يلزم فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج
 محرمه وتنفذ الاجارة فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج
 ذلك اليوم ان من افر السنة اربعة اشهر فصار اولا فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج
 ان كانت الغايه شيئا يلزم به او يلزم بالنذر كالعقار والصوم ويتوهم نكاح الغايه لما قام المدة فانه يكون
 موليا عند المدة ووجهه فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج
 فانه كان يتوهم وجوده في مدة الابله حال قيام النكاح لا يكون موليا بالاجماع وان كان لا يتوهم وجوده يصير
 موليا بالاجماع فاما الغايه اذا قامت وصارت مستحيلة لا يكون فانه يبطل الابله وعند المدة ووجهه فله ان يخرج
 لا يبطل الابله وتعتبر البينة من سنة عند فوات الغايه وعند المدة فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج
 بالنذر بطل الابله بنواتها وان كان يلزم بالنذر لا يبطل اما الكلام في انفق الابله له في نكاحه او في
 من لا يملك قربا لانه انما الابله في سنة يلزم ومعه كانت الغايه يتوهم وجوده في مدة الابله

كعتاق عبد او صوم مكنه قربا من غير شيء يلزم به ان اعتق عبد او بصوم فله ان يكون موليا كالوقار وانه
 لا اقر بكم حتى افر هذه الدار او حتى اضرب عبد هذا لانه انما الابله قربا امره في المنة الابله يلزم به كانت
 الغايه ما علف به او يلزم بالنذر لانه قربا لزم الكفارة وان اراد ان يقربها من غير كفارة يلزم العتاق
 الصوم والغايه وان كانت تلزم بالقربان ولكن يلزم لاجل القربان ولا يلزم لاجل الشئ صار كالمثل لم يكن كالطهران وتوهم
 العتق لانه كان يلزم لاجل الصلة صار كالمثل لم يكن بها فصار كالوقار لا فرق بين من علف عتق من غير صوم من غير صوم موليا فله ان
 ما لو كانت الغايه ما لا يلزم لغدوم فله ان يضرب عبد او يقتله لانه لا يلزم كحقيقة العتق فله ان يضرب عتاق او يمسك الكلام في
 الابله فعند يوسف الغايه اذا صارت ما يوسر الوجه في النكاح لا يبطل النكاح لو كانت ما يوسر الوجود في الابله
 بان ما كان له الا في كذا من السمان او حتى بسبب الغراب او بغيره الغايه فوجب ان يفعل الغايه لعدم تصور هاد يصير
 البينة من سنة في النكاح لانه البينة انفقته موقته الابله لانه انما علف لانه يتوهم وجوده هاد وقت البينة فينعقد
 موقته لاجل الغايه فاذا فوات الغايه لو نكح بغير موبدا ولا يجوز ان يفسخ موبدا بعد انفقته موقته لانه البينة
 تبع للابنة فكيف يكون على نكاح الابله بخلاف ذلك لانه البينة من نكاح الابله انفقته موبدا لانه الغايه لا يبرأ من وجودها
 عادة فيلحق الغايه اما هنا الغايه برحى وجوده هو يتوهم وفوقه فانفقته موقته فله ان يفسخ موبدا ولو قال لانه
 وانه لا اقر بكم حتى اعقب عدي او اطلق امره او اصوم سلهما كان موليا واد ان يكون موليا لانه الغايه
 شيء يلزم به او يلزم بالنذر ويتوهم وجوده في المدة فصار موليا عند ماضيه فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج
 او اضرب عدي عند ماضيه عند لا يفسخ لابله لابله في المنة فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج
 بزوال النكاح عند ماضيه عند لا يفسخ لابله لابله في المنة فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج
 وفيه امره غير يصير موليا لان الغايه ما لا يتوهم وجوده في المدة حال قيام النكاح وهذا لا يمنع كفتق الابله لانه بعينه
 نفسه على قربان الابله لانه لا يمكن الوطى بعد انفقته فصار كانه قال ما دمت في زوجة او قال وانه لا اقر بكم ما دمت حية
 او دمت انا حيا كان موليا اذ لو منع هذا التحقق الابله ما صح ايله في دار الدنيا لانه ما من ايله الا وان يكون موقوف
 له حال انقطاع النكاح وقد يجوز ان يخرج الكلام موقته ويراد به التأييد كالوقار وانه لا اقر بكم حتى القيامة او حتى
 شيب الغراب او حتى يصير الغراب كاه موقته حقيقة والمراد به التأييد ولو قال في امك كذا او اقبل فله ان يفسخ
 بولي في الحال لانه مكنه القربان بله شيء يلزم به فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج
 فانه امر واحد مما وادام فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج
 غايه ايله ما يتوهم وجوده في مدة الابله حال قيام النكاح وانه لا يلزم به ومثل هذا الغايه منع كفتق الابله ولو كانت
 فله ان يضرب موليا لان فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج
 فصار كالوقار لانه امر واحد مما وادام فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج
 لا يكون موليا لانه قد يستبرأ البينة فمكنه القربان بله شيء يلزم به ولو قال في رجب وانه لا اقر بكم في اصوم شعبان لم يكن
 موليا لانه يمكنه قربا من غير شيء يلزم به ان لا يصوم شعبان واذا امكنه بان يصوم اول يوم من شعبان سقطت البينة
 عند المدة ووجهه فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج
 لا سقطت البينة بنوات الغايه بل يصير سنة فصار موليا حين اكراه شعبان لانه بعد فوات الغايه صار حلال
 لا يمكنه قربا منها في جميع المدة الا بكفارة يلزم كالوقار لا اقر بكم حتى اقبل فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج
باب الرجل يولي من جميع ذرية ابيه ولو قال لسانه لا اقر بكم لا
 يصير موليا قياسا الا اذا ولى ثلثا فيصير موليا (س) الربعة وموقوفه فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج
 لانه الكفارة لا يجب الا بولي الكل فلم يتعد ايله فاذا ولى ثلثا فقد صارت الباقية حلالا لانه

الرجل يولي من جميع ذرية ابيه ولو قال لسانه لا اقر بكم لا يصير موليا قياسا الا اذا ولى ثلثا فيصير موليا (س) الربعة وموقوفه فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج فله ان يخرج

فصار موجب الشريعة حرمة مناهية بالكفارة لقوله لم يذكر الرجل كما ظاهرا من امراته واقفا مستغفرا ولا بعد
من تكفركا من الغاية فصارت الكفارة غاية منية الحرمة ثم اختلفوا في تفسير العود المذكور في الآية بمعدونا
لما قلنا قال اصحاب الظواهر ان النظر بعد النظر الاول يلزم الكفارة والافله وفاد الشافعي
العود موصلا كرا عقيب النظر لا يطلعا يلزم الكفارة في كل طلق بعد النظر الاول يلزم الكفارة وقال اصحابنا العود
مواظعة على الوطى في لو اراد ان يجامعها يلزم ان يقدم الكفارة عليه والصحيح قولنا لا حكم للنظر هو الامتناع عن وطئ
لأنه ترك المرأة وفراقها فيكون صريح هو العزم على وطئها وكذلك النظر بسبب حرمة الوطئ لا حرمة المرأة فيكون النظر
حاشا اياه على الجملة في رفع طهره وموئجه في الجماع والادوم والاشغف واستغفرا له ولا قد تسمى عن الوطى عند ود المعانة
التكفير فبوجوب الكفارة مواظعة على الوطى وشرط النظر فانه لا بد للتكفير من الذنب لانه انظر الذنب
والذنب تحقيق النظر كسبب من النظر مواظعة على الصلوة وشرط الحدث لان طهره في رفع الحدث وامار كسبه
مواظعة على النظر فيقول الفاظ النظر على اوجه ستة احدهما صريح وبالله كناية اما الاول فلو قال لامرأة انت على كل شيء
امكن الاظهار لانه صريح في النظر وهو تنبيه الحمله يظهر الام والنية لا تقتضيه العزم وكذلك لو قال انت من كل شيء
او عندى فهو مظهر لانه معناه الخوف متفقه وكذلك لو شبه امراته بغيره من كراهة النظر اليه كالبطيخ والفخ والفخ
وتحرها منوطا لانه النظر تنبيه الحمله بالموجب ومنه القضاء بالحرمة كالفرد وكذلك لو شبهه بغيره من كراهة النظر
عن جميع البدن او جوارها كقولك فطره كذا في كراهة النظر اليه وان ذكره في الاية عن جميع البدن كالبعد والرجل
لم يثبت النظر بطله فالشافعي كراهة الطلاق وكذلك لو شبهها لذوات الحرام كالفت والعمه والخاله وكذلك لو شبهها
بغيره من جميع اهل البيت والاضاح والضمير به كام المرأة وامام الاب لانهم محرمون عليه على التابيد كالام ولو قال لامرأة اناسك نظام
او طامته منك بصيرة نظام لانه النظر يثير في تحريم الحقة والمنفعة مشتركة بينهما فيكون كلا واحد منهما محله للنظر والشافعي
لو قال انت على كذا او مثل اية انظر فهو نظار وان نوى البر والكراهة لم يكن طهرا لانه ليس هو منظره النظر
ولكن كراهة البر والكراهة وكراهة الكذب والحرمة فجمع المنة فان نوى طهرا فافله في كراهة الكذب لانه كراهة الكذب
النكاح كانه كالوقارات على حرام محله في قوله انت على كذا في نوى به الطلاق في لا يقع لانه لا يحتمل معنى الطلاق
لانه باعتبار حقيقة بوجوب تحريم مويد وليس في الآية العبد اثبات الحرمة الموبدة في كذا بوزن ووجه تحريم المنفعة
بجائزة لانه على جنانية والشرع جعل حرام حرمة موقفة بالكفارة فله كراهة الحرمة الثابتة بالطلاق لانها في قوله
وان نوى الكذب فاد محذرة نواذ ومشاها بدنها لان يكون في غضب فهو من كراهة نواذ فليس في عند معاذة واحد
يكون طهرا لانه التشبيه يطلق بالام كراهة الكراهة وكراهة الحرمة فاذا احتمل الامرين برحمة جانب الحرمة احتسنا
لها ان كراهة البر والكراهة والمزلة وكراهة الحرمة والبر والكراهة او في فانه متيقن في كراهة الحرمة بالانكاح كراهة النظر
وروي عن عائشة بنت ابي بكر اذا اراد فذكره حال الغضب يكون طهرا لانه في حال الغضب برأيه التشبيه من حيث الحرمة لا من حيث
الكراهة وان نوى التحريم لا في نفسه كراهة المتأخرين فله فاد عند معاذة وعند محذرة طهرا وعند بعضهم يكون
طهرا بالاجماع لما بين في الثالث لو قال انت على حرام كذا او مثل اية ونوى طهرا او طهرا فانه من كراهة نوى لاننا
وان نوى التحريم لا في نفسه طهرا لانه في قوله انت على حرام كراهة الحرمة النظر وكراهة الحرمة النظر كراهة الحرمة النظر
تسمى بالكفارة فكراهة الحرمة او لانه متيقن ولانه ذكر هذه الحرمة شبه بالام وتنبيه المنكوبة بالام بسبب حرمة
النظر لحرمة الاياه والطلاق في تقيت حرمة النظر بولاد التشبيه وان لم يكن له فيه ذكر غايله لانه يكون طهرا
ولم يذكر فله فاد ذكر بعض ما احتسنا فله فاد عند معاذة وعند محذرة طهرا كراهة المسئلة المتقدمة
والسرايع لو قال انت على حرام كذا او طهرا او طهرا فانه من كراهة نوى طهرا او طهرا فانه من كراهة نوى طهرا
فان نوى التحريم او لانه في قوله انت على حرام كراهة الحرمة النظر وكراهة الحرمة النظر كراهة الحرمة النظر
وقع واذا وقع الطلاق في بقوله انت على حرام فقولك انت على كذا في صاوة في مبان اجنب فله في النظر
كالوقارات على حرام كذا ونوى به الطلاق في كراهة هذا لانه نوى لا يحتمل لفظ لا في قوله انت على حرام
في كراهة كراهة الحرمة الطلاق وحرمة الطلاق في قوله انت على كذا في صاوة في مبان اجنب فله في النظر

في الحرمة فقد قسم انه اراد به حرمة الظاهر لحرمة الطلاق والاصل ان الحمد اذا حقه تفسير صار الحكم المفككة نفس
في التفسير فنوقف اول الكلام على وجود اخر كالعلق بالشرط وعلى ان نوى ان يكون طهرا لانه تلفظ بلفظ
الحرمة وشبهها بغير الام فلفظ الحرمة يقع الطلاق والتشبيه بغير الام يكون طهرا لانه لا منافاة بينهما لانه هذا الكلام
يختص في الطلاق ومنه الظاهر جميعا وموافقا يكون حراما وطهرا بطلان النكاح ويكون حراما وطهرا تشبيهها بالام
يلزم الام وحاشا قد محذرة اذا كان طهرا فانه يكون طهرا او يكون قوله كراهة لتأكيد الحرمة لحرمة النظر غير حرمة الطلاق
فله يكن الجمع بينهما بكلام واحد والخامس لو قالت المرأة لزوجها انت على كذا في كراهة لا بصيرة نظام من مخرجها
وكذلك لو شبهه بغيره من كراهة النكاح فله بذلك الظاهر لانه لا منافاة بينهما لانه هذا الكلام
بالنكاح ولانه بطلان النكاح في طهرا فانه يكون تشبيه الحمله بالحرمة وروي عن الحنفية ان يلزم من كراهة النظر
وروي الحنفية ان يلزم من كراهة النظر في الصلوة ما ذكره محمد وروى في كراهة النظر في الصلوة او كراهة النظر في الصلوة
لم يكن نظام لانه بطلان النكاح في طهرا فانه يكون تشبيه الحمله بالحرمة وروي عن الحنفية ان يلزم من كراهة النظر
فرد الرجل في الحرمة كراهة امره بامر به بطلان النكاح في كراهة امره بامر به بطلان النكاح في كراهة امره بامر به بطلان النكاح
لم يكن نظام لانه بطلان النكاح في طهرا فانه يكون تشبيه الحمله بالحرمة وروي عن الحنفية ان يلزم من كراهة النظر
في الزوجية معدولة عن العتس ومما يبالغ في الزوجية ولا يصح الظاهر من امره المتبوتة لانه حرمة عليه بالبنوة
فله كراهة اثبات مخرج الظاهر لانه بطلان النكاح في طهرا فانه يكون تشبيه الحمله بالحرمة وروي عن الحنفية ان يلزم من كراهة النظر
الشرط لم يثبت لظهور لانه لم يبق محله للظهور في وجود الشرط والمعلق بالشرط كالمشاة عند وجود الشرط محله في
ما اذا علق الشرط بالبنوة لانه بالبنوة اذا علق في نكحت الطلاق في كراهة الطلاق في كراهة الطلاق في كراهة الطلاق
اخر الامر ان انت على مثل امرأة فله عليه بصيرة نظام لانه الحاشية يعتمد المساواة والشاركون بصيرة نظام الظاهر
الا فان بصيرة نظام امره وكذلك لو طامه من امراته فاد لامرأة او في كراهة طهرا فله لانه لا منافاة بينهما لانه هذا الكلام
بينه لانه الظاهر ويصح معلق الظاهر بغيره كراهة الطلاق ولو قال انت على كذا في كراهة الطلاق او كراهة الطلاق في كراهة الطلاق
بغير كفارة واذا مضى الوقت يرتفع الظاهر في كراهة الطلاق في كراهة الطلاق في كراهة الطلاق في كراهة الطلاق
الامور فتاقت بتأقنته لانه تحريم الافعال يتوقف بالتوقيت فانه حرمة سائر الافعال لا يتوقف بالتوقيت بالتوقيت
لانه لا يعلق ابطال النكاح والابقار بالبعد التوقيت واما حكم الظاهر ان لا يحل له وطئ نكاح ولا نكاح غيره لا بعد زوج
في يكون بانفسه وحرم على المرأة التمكن من فعل حرام لانه اعانة على الاثم والعدوان والاسمى ولا تعاون على الاثم
والعدوان وكذلك لا يقبل ولا يثبت لها ولا ينظر في مخرجها بغيره لانه من حرمة الوطى حرم دواجه لانه سبب للزوج في الحرمة
والاجتناب عن الحرام واجبة فيجب الاجتناب عن السباب محله في الحيض لانه لا يحرم عليه دواجه الوطى في الحيض لانه لا يحرم عليه
فيخرج غايله في حرام كراهة الصوم فاما الظاهر لا يكسر وفوقه في حرم في الاجتناب عن دواجه ولها ان يطالبه
بالوطى ويجبر الى اكم في كراهة فاد حراما بالظاهر فيلزمه ازالة العزو اذا وطئ فينبغي ان يستغفرا له ويؤجر
في تكفركا ورونا لو قال اردت بالنظر الاصاب عام في كذب لم يصدق في القضاء لانه خلاف الظاهر ويصدق
فما بين وبين الله الصيغة صفة الاصاب وكذا يصدق الحكم فكذا المرأة لا يصدق لانه كراهة كراهة كراهة كراهة
على الباطن ولو قال لامرأة في مجلس واحد او في مجلسين او في مجلس واحد او في مجلسين او في مجلس واحد او في مجلسين
رعا ذكره على سبيل التأكيد وحرمة الوطى والكفارة امره بغيره في كراهة الطلاق واد اظامه بغيره
الاربع يلزمه اربع كفارات لانه لا تعلق لظهور احد من بالآخر لانه الحرمة قد ثبتت في كل واحد من فيحتاج
الي ان ياتيها ورفعها بالكفارة كالوطامه من امراته مرتين في مجلس او مجلسين في كراهة كفارة فانها اولي ظاهر
من امراته ثم طهرها بالثا او ارتد فبانت منه عادت اليه بعد زوج او طهرها لانه لا يقر بها حتى

الحنفية
لو قال انت على كذا

والسنة اما اثبات الكتاب فانه اللعن والفصيح بل انما سقيت وانزل اللعن والفصيح
والازواج والاحتجاج الا ان الاحتجاج اقلها فيثبت حرمه الاحتجاج واما السنه فبعدم المصلحة عند الاحتجاج
ابدا في الاحتجاج اجتمع فيهم الاحتجاج ويثبت الفراق بنا على هذا ولا يقع الفقة الباب القضاة لو كانت احدها
قبل الفوق برهنه الا في قوله في الفقة يقع بلعنها لقوله دم المصلحة عنان لا يجتمعان ابدا وهذا منع بفناء النكاح
ومما لا يقع يقع بلعنا الزوج لانه موافق بهذا الحكم والصحيح قولنا لان بعد القذف واللعن لا يكون بينهما
القة وموافق بل يكون بينهما مناديه ومما جرح وحققه الخارج للقاء الفقة فتجوز وهو الخارج اولى
لا يقع الفقة وهو تطبيقه بانه وقاد ان يكون وزجره وانما يقع والحكم على علمه في قوله كفارة لانه واجب
فجره على التابيد كونه الرضا لانه هذا المهرية جات من قبل الزوج حيث قد فترها بالانكاح في مضطر في اللعان
فكانت حرمه الاحتجاج مضافه اليه فيصير بارك الله في المعروف فيجب عليه الشرح بان فاذ لم يضر صا طاما
فتجاب القاضيه منابه في الفوق دفعا للظلم وان اكرت الملة على نفسه بحد وحوزة ان تزوجها وقال ابو يوسف
وزجره وانما يقع لا يجوز لقوله دم المصلحة عنان لا يجتمعان ابدا انما اذا اكرت نفسه بطل اللعان لانه شهادة
والشهادة بطلان تكذيب الشاهد بنفسها فلم سقيت منه عنده والسنه في الاحتجاج ما دام امته عنده كقول
لا تكلم هذا الكافر ابدا انما دام كافر او انا نكون مثله عنده حقيقه باعد امرها على الفعل حقيقه او اجاز اباها
بقا حكم اللعان فاذ لم يقع نفسه ولا حكم لم يقع مثله عنان فله يتناول النص واما وجوب الحد بالقذف
انما هو في المصنف الاصل الحد الا ان الشرع نقل الحكم من الحد الى اللعان وصار اللعان خلفا عنه واذا
بطل الخلف ظهر حكم الاصل ولو قذفها وطبت وطبا حراما باللعان بينهما لانه الوطى الحرام زنا موصوفه واللعان
لا يجوز من الزانية وزوجها ولو قذف سنها بعد ما التقنا ثلثا وقت الفقة وقال الشافعي والسنة وانما كان قبل
لم يقع لانه قذف باجتهاده في الحد الاجتهاد لانه اقامه الاكثر مقام الكل والاكثاف بالاكثاف من معنى في الشرح والشرع
ورد بالعدد المذكور ولم يفرق في الاكثاف بالاكثاف واما اقامته مقام الكل بالنسبة والابا لجواز بدركت عند مكان هذا
اجتهاد في حد الشفوع لانه النص اصلا فنقد الاجتهاد ولو التقنا عند الحكم ولم يفرق في حد او ثبت فالحكم
الثاني سقيت اللعان بينها عند محام ولا محذور لا سقيت لانه اللعان فام مقام الحد فصار الوطى كالنصف والتمام
بمنه الشهادة والحكم المحض لا يؤثر فيه عزل الحاكم وموته لهما ان تمام الحكم والامتنان الفوق فقدم لا يتناهي
الامتنان ولم يتم فوثر العزل والموت في المنع من الامتنان والانهما فوجب الاحتسار ولو طلق باطلا قايانا
او بطلنا بعد القذف فله حد واللعان لا بالقذف حرمه وهذا المقدم وجبا لللعان لقيام الزوجية والاحتجاج في الزايم
وقد امتنع اللعان لنوات الزوجية لانه حكم مشروع في الزوجية فاصبه واذا بطل اللعان لم ينقلب ذلك القذف
موجبا كالقذف الموجب الحد لا ينقلب موجبا لعنا ولو كان الطلاق رجعيا بله في القيام الزوجية ولو تزوجها
بعد الطلاق البائن فله لعان ولا مود ذلك القذف لانه سقط موجب ذلك القذف بالبينونة والافطر منه شخ فله
يتصور عوده من بعد ولو قال انت طالق ثلثا يانينه فعليه الحد وواللعان لانه قذف اجنبية لانه صار قاذفا
بعد وقوع الفقة والبينونة لا كل كلام تام لنفسه فله توقف على عدم ما على الا فربما يطلق كما وجد ولو قال
يا زانية انت طالق ثلثا لا يلزم حد واللعان لانه طلقها بعد ما وجب اللعان فسقط اللعان بالبينونة قذف اجنبية
لم تزوجها وقذف او طبت لللعان والحد وحده لانه على الحد وختار لدها ما امكن في البداية بالحدود واللعان
لانه المحذور والقذف ليس من اهل اللعان وفي البداية بالحدود واللعان لانه المحذور والقذف ليس من اهل اللعان
وفي البداية باللعان اجملا الحد عليه لانه الملة على علمه عليه الحد صدار بالحد ويكتفي به احتسار لدها للعلن عنه
ولو طبت اللعان دون الحد فله عن سنها لم طبت الحد لانه الجمع بين اللعان والحد مشروع في حدود القذف
اذا اجتمعت بكنه واحد لانه ما هو المقصود باقائه حد القذف ومما اظن ان الكذب ودفع العار والشارع لا يحصل
باقائه واحد فله قائل في اقامته الكفر في ما هو المقصود من اللعان ومود دفع الغيط من الزوج والعار في
الشارع المرأة واطال النكاح بينها لا يحصل باقامه احد مما لانه اقامه اللعان لا يحصل دفع

اشبه

العار عن المرأة لانه الامر لا يتبين باللعان بل يبقى مشكلا فيجب الجمع بينهما واذا قذف اربع سنين بالزنا فعليه الحد
مع كل واحد منهن بحدود القذف اربع سنين حد واحد لانه ما هو المقصود من الحد ومود دفع اللعان
والشارع عنهن او الزجر والردح يحصل باقائه واحد ومما ما هو المقصود لا يحصل بلعنا واحد بلعنا اربع
اللعان ينفي الولد المحتاج المصنف كيفية اللعان ينفي الولد وما يوجب اللعان وما لا يوجب اما كيفية
وموانه اذا نفي ولد المرأة فالقاضي بانه يقول اشهد بانه انما هو الصادق في ما رتبته من نفي الولد وكذلك
في جانب المرأة فالما يوجب اللعان وما لا يوجب فهو عاقل ام اما ان قذفها ونفي الولد او لم يقذفها ونفي الولد وانكر
الولد اصله اما المتكسر الاول او قذفها ونفي الولد باقائه زينة ومنه الولد من زنا لاي القاضيه وقرق بينهما
والزم الولد له لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبرأ من زنا لاي القاضيه وقرق بينهما
نظر منه اعتراض بالقبول والاداء عليه من قبول زنته وابتداء مناح الولادة او من من المدة بل يفتقر في العادة عند
يعتبر من النفس اربعين يوما لانه لا يصير عن نفي ما ليس بولد له في مدة مدينه وفيه من قريبه لا يصير
لنفي الولد لانه قد ينال في ذلك ما لا يعرف انه منه او من غيره فله بد من الفاصل بينهما والنفس اثر الولادة
فيبقى النفي معتبرا ما بين اثر الولادة ولان من النفس ما يبعده النفس في بياض الاله لاده عاده لانه هذا
ام محتاج فيه الى التامل والتدبر وذلك يختلف باختلاف الراي والتفكر فله يجد تقديره بغيره بغيره القبول امامي اوديله
وروي الحسن عنه انه قد رتب سبعه ايام لان ذلك ما يبعده النفس في بياض الولادة او على هذا اذا اولدت امرأة الغائب ولم يعلم بالولادة
حيث قدم فله النفي عند المدة في مقدار ما يقبل فيه التمسك بعد القذف وعنده من مقدار مدة النفس بعد القذف وان
النسب لا يلزم الا بعد العلم به فصار حاله القذف كحال الولادة وروى عن النكاح انه اذا قدم قبل القضاة فهو مقدر
على انفسا فان قدم بعد القضاة فليس له ان ينفية لانه بالعلم انقطع اثر الولادة بالكلية لو هبنا بولد الخ فكت في الاعتراض
بالقبول لا سكونه واسا كره في الرد عند التمسك لانه القبول عاده اذ لو لم يكن الولد منه لاقدم على الرد وما امسك عنه باعتار
موجب العقل والشرع فاذا لم يرد بعد اعترازا وروى عن محمد اذا هبنا بولد لانه فكت لم يكن اعترازا فخاله في الزوجية الفوق
ان يقول الزوجية سبب ثبات النسب ومما يراى قائم وانما ينتفي النسب بنفي الزوج فاذا امسك الزوج عن الرد دون ذلك في
القبول فلم يقع النفي بعد فثبت النسب بالقرائن في ولد الامة الا ان ينفية فاما ما يثبت في النفس بالحق وقد اختلفت
الدعي فله يثبت النسب في كل نسبه ثبت باقران او بطريق الحكم كروي عن النكاح في رجل كان امراته بولد ففناه
فلم يله عنهما في قذفها اجنبيا بالولد فثبت نسب الولد ولا يله عن سنها لانه ما قد قذفها صار مكره شرعا لم يزوج
صير ورته مكره شرعا ثبت النسب كما لو صار مكره بالا كذا بصرى والنسب المحكوم به لا يثبت باللعان وثبت اخصاها
ايضا لانه لايك من الله عن بعد ثبوت العصان في عين قاذفها اليه ولو نفي ولده ووجهه ومما في مال اللعان بينهما لم ينتفي لانه
سبب ثبات النسب في موطن في قايما والقاطع للنسب هو اللعان متقدم لان النسب انما ينقطع حكم اللعان فلا يوجد
اللعان الا قدم القاطع ووجد البينة ثبت النسب وكذلك لو كان العلوق في حال اللعان بينهما لم يثبت بالادعاء عنان
فان كانت امه او كاتبة حالة العلوق فاحقت او لمحت فانه لا يله عن ولا يثبت النسب لانه النسب قد يثبت في
العلوق على وجه لا يكتفي قطع ولا يتغير من بعد ولو صدقته في ولد فله حد على الزوج واللعان وموانها لا يثبت
على النفي لانه النسب يثبت في القاضيه وانما ينقطع حكم اللعان ولم يوجد ومما قد لا يثبت في ابطال في الولد وانما
القسمة لانه اذا نفي الولد بان قال ليس باني او انكر اولاد اصله ولم تقذفها بالزنا لانه اللعان سنها لانه النفي ليس ينفذ
بالزنا لانه يقين الجواز ان يكون الولد من غيره بوي عن سنها لانه الزنا بانها زوجت نفسها من غير وذكر الكفر في تخمير
انه يله عن لانه ما قطع النسب عن نفسه فقد صار قاذفا لراوسه الوطى عن غيره في نفسه بغيره بغيره لانه لو نفاه
الاجنب من اللعان المستبرور بغيره فاذن بالاجل مع وجود هذا الاصل في هذا الاصل في النسب هو القاضيه والقاضيه
ملحق به في نفسه عن النفس العظمى يكون قذفا في نفسه انما ملحق به ولدت بعد اللعان المستبرور لانه لو كان
على احد لزمه الولد اسوة من سنها لانه الله عن موطن مكره لو كان مطلقا حقيقه كان الحكم كذلك فكذا هذا
لا غير بولده ولدت المستبرور لانه لانه معتد بالطلاق حكما فصار كالمعتد بالطلاق في نفسه اذا جات

اشبه

مما لا يثبت
في حد

فقط

بولد على بنت يلمزم الولد فكذا هذا في حمل امراته للعان ولا حد عندنا 22 د و زفره عندنا والشافعي يله على ابنته
لغيره ستة أشهر من يوم العذف لئلا يتقنا بوجوه في البطن حال العذف فقد تنقنا انه في الولد الوجه للمال وهذا في
تعلق العذف بل يوصف كونه فاذا علمنا بوجوه الولد واذا ولدت لاقول ستة أشهر فثبت ان كان قاذفا قاله
انه هذا قذف معلق بالشرط فانه يعلق كونه قاذفا بولادة لا قديم ستة أشهر لان الموقوف في معنى المعلق وتعلق
العذف بالشرط لا يصح والعان في معنى المدفلة مكرها اياها مع الشبه وماروب ان النبي صلى الله عليه وسلم بين هذه الامارة
في حاملها كان لانه قذف امراته بالانصاف فان قال انه وجدت رجلا على بطن امرأتها فثبت بها ويجوز ان قذفها
بالانصاف كما حاكم الولد ايضا ان يكون منه فله كونه هذا النكاح دون هاتم عن محمد بن رجل على امراته بولد ثم اردت
ولم تحب بدراحي بولدها ثم سبها جميعا فاشترى بها الزوج قال ولد مسلم لانه حب ولد ولد على فركه والباقون اتفق
باللعان ولكنه في خلاف من يامه وذكر يكتفي بالثبوت العيني كونه الزنا والحالة عنده ام الولد لا يجوز له بيعه اذ لا ينفقها
لانه لم يتصل بالكتاب الا كذاب ان الكذب نفسه لا حد عليه لانه صرح قاذفها بها وامه الجبا مع امراته جات بولد فنفاه
الزوج فله على القاض بينهما فالزمه امه فزوجت باخر بعد انقضائها العدة ثم ادعى الاول الولد المنيغ لزمه ويضرب
الحدها السب المستدعي لثبوت النسب فقام وصون الزنا لدا العلوق وقد امتنع عما في ومو اللعان وادفع
المنيغ بالكتاب فله السب وان جات عند الثالثة بولد فنفاه لاني القاض بينهما لما عرفت ثم ان جات بولد عند الثانية
لغيره ستة أشهر من هذا الكذب الاول بنفسه لزم الثاني له النسب افا يثبت بالعان من وقت العلوق وقبل الاكاذب الحقة
منه بالزنا وقت العلوق فله على كفتي التي في ثبوت النسب ومو اللعان وان جات به لست شهر فضا على التي
بامه لان الوطى في حاله لا ينافي العلوق الحاقا بالوقت وموتة الشهر لانه مشفق ومو له مشكوك فيه والسكر
لا يعارض اليقين وكما لا العلوق بعد الاكاذب بنفسه فقد انقضت شهر الزنا فلم يكن المرأة منهم بالزنا وقت
العلوق وامكن النفي لللعان في جري في وقت كانت شهر الزنا مستقيمة ولا جري في وقت كانت شهر الزنا فاية
باب
باب في احد التي ليس المبسوط انت بتوهم فاق
بالاول ونفي الاخر يلزمه الولد ان يطلع على لان الاقرار باقدا ما اقترادهما لانها كوله واصدا فانها خلقا معا ما واحد
ونفي احدهما ينفيها فصار كانه اقربهما ثم نفاهما فله ما به لانه لا يصدق في النفي بعد الاقرار ويطلع على لانه قذف امراته
بالزنا حيث نفي الولد الثاني وهذا اذا نفي الولد ولم ينفذها بالزنا فله لعان كما بينا فانما نفي الاول في اقرب الثاني
ثبت شهرها وحدها لانه قد نفي بالزنا ينفق الاول وكذا في نفسه بالاقرار بالثانية لانه صار مقرها فصار كانه نفاها
ثم اقربها يلزمه الحد لانه صار مكرها بنفسه والملا على اذ كان بنفسه مجدا فان نفاها ثم مات احدهما وقبل الزنا لولد
لانه لا يمكن نفي نسب الميت لانه انقطع وتناهي بالموت في صفة ولان في النسب ليس الا في اصكاله السب وذاك
لا يصحور بعد الموت واذا نفي القطع في احد مما نفي في الثاني لانها كوله واصدا ما اللعان ذكره الاصل انه يجب
اللعان وذكر الكرمي في مختصره فله فاقول عند الذي كوف لاني اللعان وعند محمد يجب لمحذنه قذف امراته
بالزنا كما بينا ولان اللعان يقيد الفصل على نفي الولد فانه شروع لقطع الزنا اذ لم يكن ثم ولد لانه يوصف
انه العذف ان فقد سبها موصبا لعان لقطع النسب فاذا فات ما هو المقصود من اللعان صار انقضاء النسب
لا يثبت من بعد ولو ولدت ولدا فنفاه ولا يعم ولدت اخر بعم لزمه الولدان والعان ماض لانه القاض للنب
في حق الولد الثاني لم يوجد ومو اللعان لان لم يكن موجودا او ميئدا ولا يجوز نفيها لان لان المرأة ليست بمنكوم للمال
فيثبت نسبه ومن ضروريه ثبوت نسبه بثبوت نسبه لاولي اللعان ماض لانه يقيد الانقضاء على انقضاء النسب
الولد ولو قال ما انك لا حد عليه لانه صادق في مقاتلة لانها ولداه صفة ولو قال لبيابني كانا ابني لا يحد
لان القاض في احد الولدين ونفسه احد الولدين نفيا فلم يكن ناولدي من وجه فلم يكن كاذبا مطلقا فله يلزم
الحد لانه ما كذب نفسه ولو قال كذبت اللعان وفيما قد قذفها مجدا لانه صرح بالاكاذب فان نفي اللعان ووجد الحد
ولو طلق اطلقه قاصعا فجات بولد لا قديم من سنتين بيوم ونفا ثم جات بولد لغيره ستة أشهر من يوم فاقرب فقد
ثبت شهرها ولا حد ولا لعان عند ما قال محمد من ربه وقال في الولد الثاني على

بطل حاد لا محالة لانه الولد لا يبق في البطن اكثر من سنتين وكذلك الاول لانها علقا مائة واحد واذا علق
 بطل حاد جعل ذلك وجه منه وقد اقر بالثاني بعد نفى الاول فصار كذا بانفسه فمضى الحد لما انها قوامان لا ينفصلان
 انفصال احد عما عدا الاخر حتى الحكم في اثبات حكم الله وحال وجوده وجب اثبات الحكم في الثاني على وفاق الاول
 ونهجم فجعلناهما كانهما قد ناقضا السنتين فلا حكم بالرجعة وصارت مبانة اجنبية بوضع الولد الثاني ففسد اللعان
 ولو كان الطلاق مبانا والمسند بالرجعة والرد من غيرهما وعند محمد لا مد واللعان ولا نبتت بينهما لان
 من اصله اه الاول يبيع الثاني ويكون علقه ما بعد انفضا العدة ومن اصلها اه الثاني يبيع الاول والحكم فصار كانهما
قد ناقضا سنتين فثبت النسب واللعان لانهما صارت مبانة اجنبية وهذا قرآن بعد النسخ الشارح ذكر المحسن
 على الحديث في امره اذ جات بثلاثة اولاد بطل واحد فاق الزوج بالاول وثاني والثالث يلحقى ومن يبيع وان نفى
 الاول والثالث وقر بالثاني عدو ومن يبيع وكذا ذكر في ولد واحد اقرب ثم نفاه ثم اقر به عن ويلزم وان نفاه ثم اقر به
 فانه يجد ويلزم لانه الاقرار بثبوت نسب بعض المحل يكون اقرا بالكل لانه بعض المحل لا يخص بالنسب والبعض
 كمن قد يبيع في اورجله من كان اقرا بثبوت نسب بعض المولود منه وانما وجب اللعان في الصور الاولى
 لانه صح الشئ لانه اقرار بالله ورأى عليها وبالثاني قد خالف فصار قاذفا محصنه فلم يلزم اللعان كالوقوع في الزنا
 ثم قال في نيت فاما اذا اقر الاول وقر بالثاني فالنفي الاول صار قاذفا لهما وبالاقرار الثاني صار راجعا وكذا بانفسه
 فيلزم الحد وكذا ذكر في الواحد باب الشهادة في اللعان

الشهادة في اللعان

الميسوط رجل قذف امرأته فشهد شاهدان عليه بالقذف يله عن عنداني في ذلك الثابت بالبينة
العادلة كالثالث بالمعينة ولا يثبت اللعان بالشهادة على الشهادة ولا بشهادة النساء ولا يكفى القاذ
في القاذ له مدعي فيهما خبر بشهره ووقصور اللعان غيره المدعي يثبت الا بما يثبت به الحد وان شهد الزوج
مع ثلثة عليها الزنا ولم يكن الزوج قذفا قبلت شهادتهم فلا فائدة في قوله كالمعاجلة اما لان شهادة الزوج
على الزوجه مقبولة بالمعاجلة اذا عرفت عن التهمة ومنه شهادة عرفت عن التهمة لانه لا يثبت هذه الشهادة
للمنفعة فغالب يحكم ضرر ومو العار والسنار بزنا امرأته ولا يدفع عن نفسه ضررا ومو اللعان لانه لم يكن
الزوج قد قذفها فكانت شهادته ابعد عن التهمة كشهادة الوالد على ولد ولوقذف الزوج اوله ثم جامع ثلثة
بشهادته لا تقبل شهادتهم وحدها وله على الزوج لان شهادته يدفع الحد عن نفسه ومو اللعان فتمكنت فيها
التهمة فثبتت شهادة ثلثة بالقذف فيحدونها وان شهد الزوج مع ثلثة ومع غيره دون ذلك حد على القذف اعدان في الشهاد
ولا حد عليهم ولا لعان على الزوج لان القاذي اهل الشهادة فاذا وجدت شهادة اربعة اوردت شهره في الحد عن
واذا شهدا على ايها ان قذف ضامهما لا تقبل لانهما شهدان لانها مخصوص الزنا لان اللعان بسبب الزنا فقط
لو كان ابوما محمد واخ القذف لقبل لامرأته القذف لوجب الحد وهو اللعان فلا تقع الشهادة لامرأته

فرقة العزيم والمحبوب المبرور في فصل

في العنين وفصل في المحتاج الى معرفة العنين وحكم العنه وطريق ثبوتها وما يبطل
خيارها وما لا يبطلها معرفة العنين فهو الذي لا يصل الى النكاح ويصل الى التثيب وما لا ينكح ولا يثيب
لخص به اول ضعف في قلته وبكبر سنه او يكون ما هو ذاعي النكاح اسما فانما هو عندنا حق وجوه ونصوص
وسكون الزوج والجواب في الكلام امد وما حكمها فالمرأة اذا وجدت زوجها عينا في اصله المفاض فانما هو
للزوج سند فان وصلها والاختار فاه اختارت زوجها بسقط خيارها وان اختارت الزوجه فرق بينهما
ويكون تطليقا بينة ولها المهر كامله وعلم العده والامام المتبع في هذا علي بن موسى وابي علي رضي الله عنهم
ولم ينقل عن اقرانهم خلافا فحل محل الجمع والغنة فيه اما الاختناج والوطى حق اضل الزوج وبالعجز عنه صارت مطلوه
متضرع حبيسه معلقة الا ان العجز عن الوطى قد يكون لعلة معترضة وقد تكون اذامه اصلية وضاد خلفيه

الصغيرة لانها صارت بنتا بنت امه ولا يجوز الجمع بين المرأة وبنت امها ولو اوصفت
عنه الكبيرة او قالها لم يحرم لان يجوز الجمع بين المرأة وبنت عمها او فاضلها ولو اطلق امه ثلثا ثم انقضت امه
صغيرة قبل انقضائه المطلقة بانها الصغيرة لان حرمة الجمع في حالة العدة كالحرمة في حال قيام النكاح وجعل الزوج امة
فجات امهاتان ولم يمت منه لبن فاضعت كل واحدة منها احد الصبي معا وهذا لان كل واحدة منهما لا تملك واحدة منهما غير
بعضها فاضلاء الفد لعدة الاخوية والاختية انما ثبتت ببعضها فلم يمت واحد منها فعدت بعضهما المنتفقا
رجل امهاتان احد بهما صغيرا والاخرى مخونة فاضعت المخونة الصغيرة بانها منه لانها صارت امةا بنتا فان كانت
المخونة لم يدر طهرها الزوج فلما انقضت الصداق لا يرجع الزوج على المخونة من الصغيرة لان فعلها لا يوصف بالحناء وكذا
الصغيرة لو جات لك الكبيرة وبني فافترقت بينهما وارقتعت من امةا بنتا منه وكذا واحدة منها نصف الصداق ولا يرجع
الزوج على الصغيرة لانها لا تملك على الفعل رجلا فاذلن الكبيرة فافترقت من امةا بنتا منه وكذا واحدة منها نصف الصداق ولا يرجع
الزوج وبعم الرجل للزوج نصف مهر كل واحدة منها ان تعد الفاء لما بيننا رجلا ام ولد فزوجها من صبي ثم اغتفرها فحلت
فاضارت نفسها ثم تزوجت باخر فولدت فجات الى المهر فاضعت بانها من زوجها لانها صارت امةا ابنة من الرضا
لان الصغيرة صارت امةا لهذا الزوج فلو تزوج النكاح لصار الزوج متزوجا بامهاتان من الرضا لان من المرأة كانت متزوجة
لهذا الصغيرة وهذا لا يجوز ولو تزوج المولي ام ولد عبد الصغيرة وارضعته بلبن السيد حرمت على زوجها وعلى مولاهما
لان العبد صار امةا للمولي فحلت عليه لانها كانت موطوءة ابنته حرمت على المولي لانها امةا امهاتان كبيرتين صغيرتين
ولابنه امهاتان صغيرتين وكبيرتين فاضعت امةا الاب امهاتان الابن امهاتان الابن والابن والبنت منها فعدت بنتا الصغيرة
ونكاح الكبيرة ثبتت بالبنت الصغيرة ثبتت صارت امةا ابنة له وقد دخل بها معها فعدت امةا ابنة له وان كانا صغيرين
اطول ولو كانا اصبيين لم ين وواحدة منهما لو كان رجلا ووجه نكاح امةا ابن الابن ثابت وبنت امةا العم الصغيرة منه
لشترى بنتا فجات متزقات فله ان يطاها الاغتلاب واما جميعا فاما يطاها الاغتلاب وام ولو شترى منهن بنتان
فله ان يطاها الاغتلاب ولو طوطى الاغتلاب لامة لم يكن ان يطاها سواء هاتين الاغتلاب والبنت في تزوجها من ملك صغير
امة لها لبن فارتدت وبنت من الصبي لم يمت فزوجها رجلا فحلت منه فاضعت بلبنها ذلك الصبي لزوجها كما في زوجها
ومت على زوجها الثاني قوله محمد لان الصبي صار امةا لزوجها وكانت هذه امةا الابن فحلت عليه

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

اذا ادعى الكذب في اقراء يصدق فكذلك هذا خلاف ما لو ادعى عليه الا حقيقة اقراء ثبتت نكاحا وافصلا فله يجوز فيها
بالدلالة كما لم يرد اذا ادعى الكذب فيه ولو ادعى عليه هذا البني فانه لو ادعت بالصدق لان قوله هذا ان جعل
اقراء امةا من حلال ملكها لما تقدر العمل بحقيقة قصدا اقراء بحرمة كالقوله لامرأة طلعتك اليوم ثم قال غلطت لا يقدر
ولو قال لامرأة هذه بنتي من النسب وهو معروف لا يفرق بينه وبين الاقراء لانه تقدر يقضي بحقيقة وهو ثابت بالنسب
منه وتقدر يقضي بحجانه وهو جعل اللفظ مما زاعى الاقراء بالحرمة لانه يكون اقراء عليه لانه يقضي بكونها محله وكونها محله فيها
والاقراء على الغير لا يقدر ولا كذلك الحق لان ملك العبد صفة وان كانت مجهولة النسب فليس بها وانزلت ستا لانه امكن
تقضي اقراء بحقيقة فصيح كاد

العدة باب

معرف العدة الميسرة بثلثة انواع عدة الطلاق وعدة الوطى وعدة الوفاة فعدت الطلاق
ثلثة قرو وفي حق ذوات الاقراء القوله في المطلقات بتربعين بانفسهن ثلثة قرو وقال الى امةا بنت المهر امةا
واستكثاف حاله وصوبه للماء المحرم من الاغتلاب والاعتراج كحصيله للولد المطلوق من النكاح بوطء الزوج بكون
الولد منه وعرف براءة الرحم كحصيله بالوطء والدال عليه اذ لو كانه سقوا بالولد لاندخا في الرحم فله ينصهر خروج الدم عنها
الا ان الشرع قد راعى ثلثة اقراء في الاستبراء بوطء واحد للماء الحاصل عند النكاح اعظم حطوا وازيد منه من الماء الحاصل
بملك البنت فواجب المبالغة في التعريف بزيادة قربين المهر بالوطء فله حظه ومرد حرمة واختياها في امةا ومن الحصى
لصغير او كبير او فقد حصن بثلثة أشهر بعد الدخول او الخلو لقوله في سب من المحصن من انك قد تدين
ثلثة أشهر حتى لو بلغت الصغيرة ثلاثين يوما دام انقطع منه فطلقا وزوجا انقضت عدتها بالشهر لانها لم تحصى
نحو قولهم في الله في الحصى وانما تده ظهرا فعدت بالحصى بالشهر لانها لم يدخر عدتها لانها لم تحصى
الحصيرة لا اليد وعدة امةا حصة في قوله عمر بن الخطاب في عدة طلاق امةا ثلثة اشهر وعدة امةا حصة في قوله عمر بن الخطاب في عدة طلاق امةا ثلثة اشهر
حصة ونصف وان لم تحصى فثلاثة اشهر ونصف لان الرق نصف حقوق النكاح لما بيننا الا ان تعد نصف الحصة
لان الحصة عبارة عن دروس الدم ودور الدم في جميع المدة فهو مقدار قد نقدر اولها ويكفر اخرها وقد يكون على
العكس فعدت نصفه فاما الشهر فمعلوم مقدارها فان كان نصفها فنصف والعدة قبل الدخول والخلوة
لقوله في فاه طلقته هي من قبل ان يسويها اليه ولاء العدة انما شئت لعرف براءة الرحم وقد يتقارب امةا الرحم عن النكاح
قبل الدخول فله حقه في الاغتلاب واما عدة الوطى بالشهر والفرقة عن النكاح العدة بعد الدخول كعدة الطلاق لان العدة
انما شرعت لصيانة امةا المحرم من الخلوة وحرمة الماء بثلثات النسب والوطى بالشهر او النكاح الصبي في حق بنت
النسب فيستويان في امةا العدة والاحكام العدة بالوطى في النكاح الفصول لان النكاح الموقوف لم ينقض في حكم
فله يورث شبه المالك والخلوة عدتها في حق المخلوق لا الجارية وعدة ام الولد بنت حصن اذا اغتفرها المولي ولو كانت عنها
وان كانت الحصى فثلثة اشهر وقال ابن ابي حنيفة في عدة العمة والعمة في قوله المارون ان مارية القبطية ام ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم احدثت
بعد وفاته بثلثة اقراء وله المار الذي زوجها بالعقد نكاحا حرمت وعطت حرة لانه ثبتت نسبتا لانتسب بغيره
كالامهات الذين هم في الرحم المنكحة فيجب ان يرضى بثلثة اقراء اكلها الزيادة حرمة الماء واختياها في صيانة كذا الحرمة
ولو حرمت على مولاها بالمصاهرة ثم مات المولي فعلمها العدة لان سبب الفرائض قام وهو ملك البنت فانه قائم مقام الوطى في نكاح
شغل المهر بالامانة ثابت فاذا مات زال سبب الفرائض في العدة صيانة مائة ولو زوجها ثم مات المولي لاجبة العدة لان الوطى اسقط المهر
الزوج وفراخ الرحم عن شغل الماء ثابت حكما للنكاح فانما جواز النكاح بغيره على انواع حكمه فله حقه في الاغتلاب قبل الدخول
فانه طلق الزوج وانقضت عدتها لم يمت المولى فعلمها العدة لموت المولى لانه عاد الفرائض اليه وقد زال الموت ولو مات عن مريض
كاه بطاهام بغيرها العدة لانه لا فرائض والعدة لا يجب بدونه والخلوة الصبي توصف العدة في النكاح الصبي دون الفاعل
الخلوة انما اقيمت مقام الوطى لوجوب التمكن منها ولا يلزم لها التمكن في النكاح فله حقه في الاغتلاب في مقام الوطى

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

نه ان كانوا اختلعت عيانا لاسكنها بطل موتة الكي على الزوج ولا يلزمها الخروج فكذا هذا والمملوكه يخرج من العتق
 في الوقتين لانا الخروج ليس كوام عليها لما فيه من بطلان حق المولاة التي له ام وعق مقدم على حق امه وحق اذ هو ان كانا
 المولى بوالاه لم يخرج ما دامت عياد ذلك الا ان يخرجها المولى لانه العتق مرتبه على النكاح وعلى عتق ان لها ان يخرج وان لم يامر المولى
 لانه حق امه لم يجب الحق المولى وكذلك المكاتبه لانا لو لم يخرج لله كتب لعنت عن ادا بدل الكتابه فخرج في الرق وان خرج
 عظيم والكتابه يخرج في العتق الا اذا منعها الزوج لانه العتق حق امه وحق الزوج وعلى المالك كقوت الشراء للزوج
 ان يحبسها لحفظ ما به والصبي يخرج المالا الطلق والرق فانها لا يخرج المالا الزوج لان حق الشراء عليها لانا غير مملوكه والحق
 للزوج لانه لا يملكه عليها ولا يصونه لانا لا يجد الا ان الرضى الزوجية قائمه فله ان يعنها والخنون والمعتق بمنزله الذي
 يحبس الزوج لصيانته ما به والمعتق لا يخرج لانه صحر دار فاما منزل لانا بمنزله الكسوة لهذا الزوج المالك في ماله هذا
 الصحر لقطع ولو ظهرها والبست واحد جعله من وسرنا شر وكذا في الوفاة اياها كانه اولاد وحرار غير هالكه يقع
 الاطلاق على شئ من عورتها فانه جعلوا يستقل ان يندم البيت في الوفاة يستقل المالك في ثبات وفي الطلاق حيث
 اراد الزوج لانه الطلاق في المكان على الزوج وكان التدبير في الاسكان له وفي الوفاة لانه حق امه في قطع بالعذر
 ولها النحر لانا حرها اهل المنزل او الورثة لانا مضطرا كما لو كانت في منزل حاكم على مالها فان كان المطلق غايبا
 فطلب اهل المنزل الاجرة اعظم من ذلك لانا كونها في هذا المكان على الشراء وحقها في الاجرة لا يقوت من ادب اذن
 القاضي بل يصير دينها على الزوج فيلزمها ان يعقد ما يتوصل اليه من الشراء ونقطة في المنزل الذي كان سكنه في حال
 الزوجية وان كان الزوج ساكن فيه او لم يكن لقوله ولا يخص من يبيع البيت الا بالبيت المطلق لانا
 مواله سكنه ولو زادت اهلها فطهرها وزجرها فطهرها ان يقول المقتدر ان منزلها الذي كانت يسكنه ففصل ولا يلزم المقتدر
 حره كانت او مملوكه عن وفاء زوجها او سونه من قبل انهما كانتا تطيبان تنسبن بنسب مصبح وحره وتدين وتقول
 الزينه وقال ان في العدة على المقتدر والهي فقولنا لقوله دم لالحمل لانه اذ تومي باسره واليوم الاخر ان عتق عتقت فوق
 ثلثة ايام المالك وزجره ولان الاضرار انما يجب كالمظهر بالسفوف والحقه على فوات نعمة الزوجية لما بينا وفوات نعمة
 بالفقر والموت سواء فيستويان في الظاهر والنفس والحق الا ان الحداد شرع بغير العدة لا مقصودا بنفسه ولا على الزوج
 فلم يجب عليه الحداد باسفا على فوات نعمة الزوجية مقصودا او الاضرار على العدة عن طلاق رضى لانا نعمة الزوجية انفت
 بالرضى والامداد هو الاجتناب عن جميع ما يترتب من النكاح الطيب والتزويج بنسب مصبح مطبق عليه ادها والحداد
 وامتناع طاعة لو امتنعت بالانسان المنبرجة د و هذه النعمة فله ان يمس به لانه المنبرجة لدفع الاذن المنفعة
 للزينة وكذا الوادهنت راسها او اقبلت لدفع الاذن يجوز للزينة لا وكذا الولبست حبرا او قصها او في الستة العون
 خوف وللزينة لا والامداد في النكاح التمسد لانه مقصود فيعده بطلانه نعمة موجبة للشكر لا في وجهه اظهر ان الصبي بطلانه
 والامداد في عدمه ام الولد لانه انما شرع تحزنا ونسفا على فوات نعمة الزوجية ولا زوجية هنا ولو اشترى الحر زوجية فوطدت
 منه فمضى كالمعتق في حق غيره حتى لا يزجر من امر الغير لم يخص جفشتين لما ساء لو مات المولى او اعتقها فقد شلت جفشت
 لانه وجب بغيره النكاح جفشتان وبالعتق شلت جفشت الا انما قد افرا وجدة الجفشتين الاولين واما الثالثة لانا
 الجفشتين وجبتا بسبب فوات النكاح بالملك والحداد انما شرع الظاهر في الشرف على فوات نعمة الزوجية والامداد جبت
 للوفات والامداد في عدمه ام الولد مادام
 الام احق بالولد بعد مفارقها بطلانها في بطلانها وشرب ولبس وعلل وباليام في يحض لما روى ان امرأة انتكحت
 وقالت يا رسول الله اني هذا كاهن لا وعاد فحرم له جو انديس له هو انديس له ستا وزعم اليه اذ نذرته من قبلها
 انت احق بولدك فامرته حتى ولان الام على ولاها الشفق ووج حضانتها اذ في وفي الهداية المقتضية اذ في فيكون
 به احق وذكر في النوادر ويستحب وعلل اي يظهر نفسه على الفجاسات لانه اذا بلغ هذا المبلغ كتاب المالك اذ باخلق
 الربا ونظم الفضائل والعلوم والاب اهدى اليه واقدر عليه وذكر الحضا في صفاته (ان الام احق به حتى يبلغ
 سبع سنين وعليه الفتوى لانا اذا بلغ ذلك امكنه القيام بعمله بدنه حتى لو اهدى لاقامه مصالحه بدنه قبل هذا
 المدة يعمل له ولا يعتبر المدة والحارة تعارفا حلت اقتضت المقتضى والصيلة على بطل

[illegible]

زمانه

فما كونهما على وجه واحد والرجل على ذلك اقدار وليس للصغير العاقل اختيارا ولا الهوى في الحضانة فلا يشاء الا
لا يعرف الا بغيرها والنفقة والرضع على الابل والاحمل والولد والام يرضع من لبن غيرها ان تعذر بالدهن وغيره
من المائعات فله يودى ذلك الى نصف الولد حتى لو لم يوجد من رضعه حجب على ارضاعه وروى عن ابي بصير في النوادر
انها تجوز ان ذلك يودى الى نصف الولد واذا ارادت المرأة المستكورة الرضا عن الرضا من الاب فله اجر لها ولا يجوز ان يجازها فها
للكافه الاماكن والارواح لا تخفى الا بعد اجتماعها على اقامه مصلحة الزوجية ومصلحة ذلك الرضا والولد والمصلحة فلو اتم
الاصل يستحق ابن الرضا مع نفقة العدة لقولهم فان ارضعتمكم فانهن اجورهن ولانها بالبينونة صارت اجنبية و
رواية لم لا يستحق القيام له ووجهه من وجهه ومنه يستحق النفقة كالزوجه ولا يجوز لك ان اقترانا ما تمت العدة ولو دفع
زكوة ماله اليها او شهد لها او اعطى مالا فله نصيب ذلك في المهر الذي روي فان وجد الاب من رضعه باقرا في ذلك
فلم لا يستاجر ويكسب الولد عند الام لقولهم وانما تستجره فترضعه له ارضان بجوى بينهما الماكسة الا في الرضا ولا
يجب عليها ان تملك في بيت الام اذ لم شرط عليها ذلك عند العقد وكان الولد يستحق عنها في تلك الساعة بل لها
ان رضعه وتعود الى منزلها وانما شرط ان يرضع عند الام لها ان يرضع للصبي لا من غيرها او يقول امره فترضعه عند
ضاد اراهم يرضع الولد لا الام الا ان شرط عند العقد ان يكون النظر عند الام فيلزمها الوفاء بالشرط وان
رضيت بغيره فالتفاد اجنبية فيها حق لها ان يرضع للصبي فان تزوجت الام قبل المدة المحررة وبها فله ان يرضع بالولد
منها فان كان الام في حق به كتابه كانت او مجوسه بعدا يكون زوجها جارا فلا يرضع الام لانها غنيرة الام والنفقة
لا تختلف بالكلية فله ان كان زوجها غير جارا فلا يرضع له فان كان اجنبيا ليس النظر اليه فكان تزويجا
للولد للحقاره ولا يرضع للمدبر في حضانه الولد الحرة لانها حرة من الولد وانما يرضع الولد بل يكون للحضانه
على الاب فان كان الولد رقيقا كان مولاه اولى بالولد لانه مملوك لولده الام والمكاتبه اولى بالولد المولود في الكتاب لانه
يصير امله في كتابها فاذا اعتقت الرقيقه في حضانه كالحرة واهل الدمه في هذا بمنزلة اهل الله لم ولو كانت الام
كافرة والولد مسلما ذكر في الاصل انما في الحضانه كالمسلمة وذكر الكوفي والقنبري انما اولى بالولد مالم يعقل
فاذا اعتقد عقلها لانه اقرب من بافاه الكفره ولا يرضع له في الولد لانه اجنبي في الحسب فترضع بالولد للنوادر
ذكرهم عن محمد انما اذا بلغت هذا الشهر فالاب اولى بها وموقوف الى يومه وتكلموا في هذا الشهر في قول الفقيه
ابو الليث في قوله انما لا يستحق مالم يبلغ سبع سنين وعليها الفتوى وذكر الحاضن في ادب الفقه اذ امكن
للصبي والله سبحانه اجبر الام على الرضا وهو العنصر لانها ذات يار في الدين وصلا كما لو كان الله عسرا والام
عسرة فانما تجبر على الاتفاق على الصغير في تزويج الاب اذا ايسر فان اطلبت من القاضيه ان يرضع لها نفقة
الرضا في اذ ايسر جعلت عليه فله ذلك في النفقة وان كان للصبي مال روي عن محمد انه قال يرضع لا نفقة
الرضا عن ماله الصبي وان قال انها يرضع النفقة ولا ينفق على الاولاد ويجوز ان يعقل قوله الا بيمينه لانها
امينه وللقاضيه ان يبالى ما جبرتها احتياط من كان يدافعها فان اضره فله ان يرضعها او عده الاب زوجه او مستهجن في ذلك
وقيل القاضيه بالخيار ان شاء دفع قدر نفقة الولد الى نفقة صبا حواصلا لا يرضعها بالجلد وان شاء امره فان ينفق
على الولد فان تزوجت الام بالزوج او نكح من محرم من الولد كانت الام اولى بالولد وان كان كذلك كراهة لها
حق في الولد لانه لا يتصرف بالولد ولو ادعى الزوج انها تزوجت وانكرت في القول قولها لان الزوج يرضعها حقها
في الحضانه ويختلف هذا ليس بالمتحله في النكاح بل التحله في نفقة الحضانه والحج في نفقة بالاتفاق كما لم اذا ادعت
على رجل مهر او مونسك في نفقة الاتفاق فكذلك هذا فان اقرت انها تزوجت بزوج اخر واذعت انه طلقها او ماتت
عنها فان لم يرضع الزوج الثاني فالقول قولها لان هذا الاقرار بالنكاح لا يرضع وصار هذا كالرجل اذا استمر جاربه
فاذعت جاربه انما طالت زوج وقال الباقى كان له زوج ولكنه طلقها ليس له من غيرها فله ان يرضعها فله ان يرضع
كانت امرأة فطلقها وقالت امراته لم يكن لها زوج غيري وطلقت بهذا الاقرار فانها لا يطلق وكذا اذا اقرت
هذا الشيء من رجل فطلقها وقالت امراته لم يكن لها زوج غيري وطلقت بهذا الاقرار فانها لا يطلق فله ان يرضعها
ان يرضعها في نفقة ذلك الزوج لان هذا الاقرار صحيح لانها لو صدقت ذلك لرجل فصدقت في بيت

هذا هو الذي عليه الجمهور في النفقة والرضا

النكاح بتصادقها ومنه صح الاقرار فقد اقرت بطلان حقها ما ادعت الزوجه فله يصدق النكاح واذا وقعت الزوجه
بين الزوجين وسنم ولد صغيرا فاختلعا ففان الام انما ترضع من لبن غيرها ان تعذر بالدهن وغيره من
فانما اقرت بامك فالحق يدعى بالاب فينفق في حاله فان كان مستحقا من الام كان يرضع من لبن غيرها ان تعذر بالدهن وغيره من
لان سبع سنين فانه مقام الاختلاف في هذا المقام مقام الاستغناء عن القاضيه في نفقة المصنفين لان
امكنه التعرف واذا امتنعته الخالده عن امك الرضيعه ولا زوج لها لاجل عده امكها لانها رجا لا يقدر على الحضانه
ولا له الحضانه في الام والام لا يجبر على استيفاء حق والفقير ابو جعفر وابو الليث يجرونه بنفقة على من مال الصبي
والفتوى على الاور لو جازت الام بالولد في المهر وقالت لاجل ما يرضع في حق الجدة وقالت انا اخذت يرضعها
ويومر الله بالنفقة عليه لانه استحقاق الحضانه كان حقها فانما لم ينفق حقها في ذلك في الولد لهذا لا يرضع فضلت
الام بمنزلة الحمة او بمنزلة المولود وتزوج ارضع في الحمة اولى بالولد حدة جات بالصبي يطلب النفقة من ابويه
فقلت هذا ابن ابني منك فمات فاعطى نفقة فقلا الاب صدقت هذا ابني من سكر وام لم تت وجهه من رطب
واراد اخذ الصبي من مال من لم يذكره يعلم من امه وكيفية وتافقه في المهر لما اقر انها جده الصبي فقد اقر ان ابني
الحضانه يدعى بنام من هو اولى منها واذ امر محمد فان اضره في المهر وقال هذا ابني منكم في هذا ابني منكم وصدق
المدة الى مئة ذك وقالت الجدة ما من ابني فالقول قول الله مع المهر الى مئة ويدعى الصبي اليه المهر في سبعة
قد رتب بتصادقها وقد اقرت الجدة ان ابن الرجل فيكون ابنه من ذلك المهر وصار هذا كالزوجه وان كان
بينهما ولو قالت المرأة موابني محاذوج ارضع فقال الزوج هو ابني من امرأة اخرى فانه يحكم بكونه ولدها لانه انفق على ثوب
المهر في سبعة فكون الولد ولدا لها من ذلك المهر اذ هو ظاهر في غير نظامه وكذا لو انكر الرجل انما جده وقال
هذا ابني من غير ابنتك من امرأة فالقول قوله وبأخ الصبي لانه الجدة لما اقرت انه ولد فقد اقرت انه حق الجدة والله
انكر انما جده فقد انكر ان يكون لراحم اصله وكذلك لو اضره الاب امرأة وقال هذا ابني من هذه المرأة لاني ابنتك وقالت
الجدة ما من امه بل ام ابني وصدقته المرأة وكذبت الرجل وقالت انا امرته وانا ابنته قال اب اولي به لانه لما انكر كونها
حده فكون منكر الحق لها اصله وقرت بالحق في الجدة لما اقرت ان ابنه وان كانت للصغير عمة او ابا له ترتيب
ويحكم بغيره من غير ان يرضع الام عنه والام ترضع ذلك ويطلب الاب بالاجر للصبي ان يقال انما ان تسكن الولد
بغيره واما ان يدعى اليه العمة فصل في احوال الرضا والحضانه الام ثم الام واه علت ثم الام والاب وان علت
ثم الاث لاب وام ثم الاث لمام والاث لاب مقدم على الخالده وانه لانها اقرب اليه لانها ابنته والخاله ابنت
الجدة ورواية الخالده مقدم على لانها لا ينفق من الاث للاب لانها غنيرة الام فان اضره ورضع ابوه على الزوج يرضع
النفس اياه وخالته بنات الاث لاب وام بنات الاث لمام وبنات الاث لاب على احد الروايتين اولى من الخالده
الحالات اعتبارا بالاصل والعلم ان الحالات اولى من الام والام ثم الخالده لمام ثم الخالده لاب وبنات الام اولى بالعمه
والخاله اولى من بنات الام ثم الخالده لمام ثم الخالده لاب وام ثم الخالده لمام ثم الخالده لاب وبنات الام اولى بالعمه
فهو سبق ثم العمه وام ثم العمه لمام وكل من كان قريبا من قبل الام فهو اولى من كانت قريبا من قبل الاب
وبنات العم والخاله فله حق في الحضانه لان من رجا غير محرم وليس لغير الام والجدة من حق الولد
وان كانت جارية اذا اكلت وشربت ولست وحدها لانه وان كانت محتاجة الى علم الاواب الا انما نادى بها فله ان يرضعها
وولد المملوك ثابت لامه بنات والجدات لا يرضعن فيسلم الله الله احتراما عن الوقوع في المعصية فان دفع الى الام
ولما غيرهما من النساء اطلت ذلك واذا لم تطلب لا تدفع لانها عسى لا تقدر على الحضانه حله فالاب اذا منع على الخالده
بعد المتفق على الحضانه فانما يجبر على الصيانة عليه واذا انتهت مدة الحضانه عند الام فالاولى بالحفظ الاقرب
فالاقرب من الصبيك لان ولاية الحفظ نظير ولاية النكاح فترتب على حسب رتب الصبيات

بالتسليم وكذا لو اعتق المسلم عبدا حرا بيعة دار الحرب للعقوب لا يبينا ولو اشترى العبد المأذون ذل حرم من سبي
وليس عليه جنة حتى لا يملكه المولى وان كان عليه دين محلي لم يعتق عندنا في ذلك لانه لا يملكه وعندنا في ذلك لو اشترى
لانه ملكه ما عرف ففسد ولو ملكه شقها من ذل حرم الحرم حتى بقدر ما ملكه عندنا في ذلك وعندنا من عتق كذا لان
العقوب يحرر عنده فلهما ولو ملكه رجله فاعبدا وهو قريب احد هما او باع رجله نصف جده او وهبه من قريب
لنصف من عتق عليه لشركه علم شريكه بذلك او لم يعلم وسعى العبد في نصيبه عندنا في ذلك وعندنا من اعتق اذ كان
موسرا وعلى هذا الخلاف لو قال ان اشتريت هذا العبد فهو مني اشتراه مع غيره حتى عتق نصيبه ولو كان العبد بين
شريكين فباع احدهما نصيبه من قريب العبد وهو موسر حتى نصيب شريكه بالاجماع ولو ورثه وهو قريب احدهما لم يعتق
القريب بالاجماع لهما ان اشترى القريب اعتقا واعتاق نصيبه اذ نصيب صاحبه حيث يندر عليه بالانفكاك
وافاد نصيب صاحبه عنه لوجوب الضمان ولم يوجد الرضا من صاحبه به ودلالة لانه لم يوجد منه الا القبول وقبول شرط
العتق للعلنة واجاز شرط العتق لا يكون رضا بالعتق ضرورة لان الحكم ثابت بالعلنة لا بالشرط فله كونه اجاز الشرط
ورضا بالحكم ضرورة ولهمذ لو قال لشركه ان ضربت هذا العبد المشرك فهو مني ففرضه شركه حتى عتق عليه لا يعتق الخلف
نصيب الضارب لانه ان اعتق نصيبه برضا صاحبه لانه صاحبه طلب منه ان يشترى نصبا ودلالة ان نصبا فانه
لشركته هذا العبد وكذا قال الباقون بعت منك نصف هذا العبد واشترته ودلالة لانه البيع موضوع للتخييل وهو
فكأنه ودلالة طلب تملك العوض وكذا المشتري ان لا يتفقان في العمل عادة الا بعد المواضعة ان يقع تاركان فحين
فيه بالمواضعة والمساعدة وشري القريب باعتاق وصار راضيا بالاعتاق والرضا يثبت لموجب الطلب والطلب
لا يختلف بالعلم والحرر فكذلك موجب لانه الحكم لا يتعلق بحقيقة الرضا لانه باطن فانا نسأل بديله وهو الطلب
كما لو قال احد الشريكتين لصاحبه اعتق نصيبك وهو لا يعلم بان شركته لا يعتق كله فلو ورثاه وهو قريب احدهما
لانه لم يوجد من القريب نصيب نصيبه فلهذا نصيب صاحبه وكذا لو اشترى الاجنبي نصفه ولا يملك القريب النصيب
الاخر وهو موسر حتى نصف قيمته لانه الاجنبي لم يوجد منه صنع صار به راضيا بالعتق وروى عن ابن عمر ان عبد
لشركته نفسه وهو اجنبي من ماله فاباعه باطلا ففقد الاجنبي لانه شري العبد نفسه عتق بجماله وكانت الصفقة
مستحقة على البيع والاعتاق فله يصح البيع كله واشترى الاجنبي مع القريب لانه ليس باعتاق نفسه في الحال بل هو تملك
بعض حقيقة ينقلب اعتقا من بعد المسما روى عن ابن عمر ان لو قال ان ملكك شيئا من هذا العبد فهو مني
ثم اشتراه فهو باع عتق على الله لا على الف لانه الراد انما يصير اعتقا بعد الملك وكما ملك عتق محمد النبي
السابق على النبي فلم يملك الراد اعتقا ولو قال له اشترته فهو مني فادعى رجل ان ابنه ثم اشتراه عتق
عليه لانه النبي مناسب مقام النبي فقد اجتمع سبب العتق فاعتق للملك فعتق عليها ونصفه لانه لا يملك
الذي افعاه وكذلك عبد من رجلين فادعى احدهما ان ابنه واعتق الاخر معا فلهما عتق نصفه ولانه ومواري الذي
ادعاه رجلين وجماعة فولات منه قال رجل ان ملكك منها شيئا فادعى رجل ان ابنه فادعى رجل ان ابنه فادعى رجل ان ابنه
ولد الزوج ويقتضي نصفه فحق الشريك ولا يعتق على الشريك لانه اصابته ام ولد للزوج فبطل الزوج والعتق له فصل ولو قال
لعبد ان اشتر منك انا وابوك فانت حر فاشتراه عتق على الاب عندنا لو قال لاه العتق فلهما عتق جميع
اليمين لانه عندنا لو قال عتق باليمين لاه العتق نصيبه اعتقا فابا لانه قبل الملك شراء القريب انما يصير اعتقا بعد الملك
وكما ملك عتق جميعه العتق فحق العتق على العتق جميعه الراد فلهما عتق للملك فعتق العتق باليمين
اعتقا بعد الملك وكما ملك عتق بالنسبة يكون سابقا على العتق اخوانا وعبد من ابويه فاعاد احدهما موافق لاني
وحدوا الاخر لم يعتق المقر وسعى العبد في نصيبه وان قال موافق لامي وليس اخوه المعروف لانه حتى لم نصيبه
داد الخلف يعتق كل مملوك بملكه البسوط فيه فصور فصل

في الحلف به موقنا وقصص في ملك المحلوف عليه منقرا فقصص ولوقال كل ملوك امك فموقنا وقصص
فوق على ملوكه يوم حلف لا يحيا ما حدث فيه الملك لا قوله امك وان كان حقيقه لا سقمه لكنه صار عيان على
الحال يستعار الشرح ووقال الناس فانه قال شهداء الاله الا الله ويراد به الحال دون الاستقبال حتى تنكس
وكذا يقول الرجل انا امك كذا ورمما او شهداء الله فلا يحل له ان يكون ويراد به الحال دون الاستقبال فصار هذا اللفظ
الحال كالحقيقه ولا استقبال كالحجاز ويعنى من كان في ملكه من عبيد وامام وديون وامهات الاولاد وانهم ما يملكه الا
المكاتبون والمنزلة بينه وبين غيره ووقال زفر يعنى المكاتب ايضا ان المكاتب ملكوك رقبه حريه وهذا اللفظ
وطى المكاتبه لا الملك اياه فممكن القصوره معناه المملوكيه وفي النسخ المملوكيه فلم يدرى تحت مطلق المملوك الا بالنيه
كالوقال سار طالق لا يدرى فيه المعتد للقبوله وان كانت منكوسه من وجهه وان تراعى عتقا ايضا لانه نون ما يحتمل عليه
وان نوى الذكور دون الاناث او الاناث دون الذكور يصدق ديانته لافضا لانه نون تخصيص كلمه لاه المملوك الم عام
يتناول الذكور والاناث معصودا لانه لم يثنى من ملكه الحال لاس الذكوره والانثونه فكان كالم الادبى يتناول الذكور
والاناث معصودا لكونه مشتقا من ولد اوم والعام فحمل الخصوص ولكنه خلا في الظاهر ونوقال ان المديون قبل
يدى قضاء ديانته والعلم انه يصدق ديانته لانه لا يمكن تخصيص العام بالاغتبار الوصف فان المخصص لا يمتاز
عن العام بالاغتبار الوصف فليكن يصح التخصيص في حق الوصف ما يمكن تخصيص عام ابدى في حق التخصيص بهذا الوصف
كما يجوز وصف الذكوره والانثونه ويدخل فيه العبد المأذون والممهور والمناجر والمديون لاه الملك فيه كامل وعند
عند المأذون ان لم يكن عليه دين فله يعنى عند ما لا بالنيه وعند محمد يعنى بانه يباع اذ من حلف لا يركبه اذ فله
فركبه اذ يجلد لا يجلد عند محمد وكنت وان كان عليه دين في حق العتق وان نوى عند ما يملك لانه لا يملك
اكابه عند وعند ان يوفى عتق ان نواه وعند محمد يعنى بانه لا يملك المولى اياه الا ان يوفى يعتبر
النيه لانه لا يضاف اليه مطلقا وان كان مملوكا حقيقه ولا يدرى فيه الخلق وان كان موصدا بالجلد لانه لا يبيع مملوكا على
الطلاق لانه تابع لاهم في كونه مملوكا وهذا لوقال لا يشرى مملوكين فيما حران فلا يشرى امة حامله لم يعتقا ووقال لانه
كل مملوك لم يغيره فهو لم يعنى على ما قيل ان اسم المملوك عند الطلاق لا يبين ان المملوك لاه اذ كانت في ملكه حتى
الجلد يعنى الا حكم السبع لاه حكم العبد ونوى بقوله امك الاستقبال دون الحال يعنى بملكه في الحال واسم ملكه المستقل
لاه الملك طاهر الى اقله يصدق في حرف الكلام منه ويعنى باستحالة افعاله بالعتق لانه قد اذناه بلفظ حتمه ونوقال
العبد او المكاتب كل مملوك امك فمما استقبل من مملوك بعد العتاق يعنى عند ان يرحم وعند ما يعنى لانه اوجب الحريه
لما يملكه في المستقبل ولا يبيع الا بالحره لما يملكه حاله الرق فان في لما يملكه بعد العتق يعنى في الكلام ولان ما يملكه حال الرق
مكنا ناض وما يملكه بعد العتق ملك كامل ومطلق لم الملك ينصرف الى الكمال دون الناقص الا انهم يبيكان العتق بخره
فله ملك اضافته تعليقه لاه وجود الملك عند وجوده بشرط صحته اما قطع او غالب يتصور نزول الحواظ او غالبيا
فكون حامله او مانعا منها الملك فحمل الوجود عند الشرط لا غالب الوجود لاه الملك معدوم حاله العتق والاصح للعهد وم
دوامه وانما انما العتق لاه الصلح وهذا لوقال العبد لاه الملك اذ دخلت الدوافع حرا لتفقد العتق ونوقال امك بعد العتاق
عق بالاجماع لانه اضاف العتق الى حال وجود الملك قطعاً ومناخلة وقصص ونوقال كل مملوك امك لاه العتق
عق ما يملكه في الحال لا غير لاه المراد بقوله العتق الى هو في الرق حوا اسم العتق المتخيم وكان المراد به كماله
ملكه في الحال الى حلف ونوعه بالاساءه الزمانه الى عند الموقين صدق في ذلك ولم يصدق في حرف العتق على كانه ملك لانه نوى
كلامه وفيه شديداً وبلفظ على نفسه ونوقال كل مملوك امك في هذا اليوم او المبعوع وهذا العهد يعنى ملكه وما يملكه في الاوقات
ولاه على اختيار العتق على ما يملكه في هذه المدة ونوقال كل مملوك امك المسمى او سنة او قال امك سنة او ابد اعنى ما يملكه في المدة ولا يبيع
ما كان في ملكه يوم العتق لانه قلص له استقبال بدلان العاده لاه الوقت انما كانت في المستقبل لاه الحال

باعتاد عند جدي القدر كاد و قد مات احد من ارباعه لفقد شرطه وهو مزاج الا فر لا اله الا الله باليهما الا بجزءه فخرج والبقا
على شروط العهدة فبقى الهى او قد استقرت المذمة عند الشرط ونوال احد من ارباعه ملكه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
فتملك الصبره الا ففعل انفس جميعا ولو باع نصف احد من ارباعه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
دونه النصف ففعل باع احد من ارباعه او باع ارباعها او باع ارباعها ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
المكروه عتبه حال انعقاد العهدة فان نزل الى اول العتبه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
فقال لا يبيضاء وان اول العتبه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
اسم الشبهة اليهودي وزاد على الابيض ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
على فصل احد من ارباعه او باع احد من ارباعه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
ونزع حران او نزع و قد حران او قد حران ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
ولما نزع لانه انما نزلت كذا وصار كذا ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
في حاله ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
الاصابة حاله واصد على رواية الجامع وعلى رواية الاصل ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
اثبات حكمه في المنكر وانهم لما بينا ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
الصق كجنتين من لوازم المذمة ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
ان الصق نازل في احد من ارباعه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
نزوله كجته اخرى لانه لم يزل في ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
سهمهم ولو قد وبيع سهمان سهمان ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
فانكس بالانصاف ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
انما عتبه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
انما عتبه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
ثم مات قبل البيان عتبه من سام ثلثه ومن مبارك ثلثه على هذه الرواية لان ساما عتبه
ما له وورقه في حاله وكذا مبارك ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
حر او مبارك او معاد حران ومات قبل البيان عتبه من كل واحد ثلثه ارباعه ويسى في ربع لانه او ففعل
المنكر من عتبه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
واشار الى نزع ومبارك او احد من ارباعه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
الثاني عتبه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
سام ارباعه اسامه ومن مبارك من كل واحد ثلثه ارباعه ويسى في ربع لانه او ففعل
عتبه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
الثاني عتبه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
الاصحاب لانه ثلثه ثلثه ثلثه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
وذلك ثلثه وبالايجاب الثالث ثلثه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
الثاني ثلثه وبالايجاب الثالث ثلثه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
نصفين لكل واحد ثلثه ونصف ولو اشار الى سام ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
واشار اليهم ثم مات عتبه من سام ثلثه ونصف ومن مبارك ثلثه ونصف ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
لان ساما عتبه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
سهم ونصف وبالايجاب الثالث ثلثه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل

فمن رقبه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
فمن رقبه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
فمن رقبه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل

فمن رقبه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل

سهمين بالايجاب الثاني نصف الثلث وذلك سهم ونصف وبالايجاب الثالث ثلث الثلث وذلك سهم ونصف
ونصف ومبارك من سام ثلثه ثلثه ثلثه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
اوانت بايزع عتبه من سام ثلثه ثلثه ثلثه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
وبالايجاب الثاني عتبه من سام ثلثه ثلثه ثلثه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
انما عتبه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
عدى ثم مات قبل البيان ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
واحد عتبه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
ثلثه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
واحد لان البيان صار مستحقا عليه فلما قال احد من ارباعه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
وان كان خصيصا احد من ارباعه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
مفهوم دالة كذا والعامل هو المنطوق والمنفرد هو المفهوم ودون المفهوم والمعلوم ومن خرج احد من ارباعه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
الصق من احد من ارباعه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
احد من ارباعه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
ثم مات قبل البيان عتبه من سام ثلثه ثلثه ثلثه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
الاول لان موجب الكلام الاول ان يكون نصف الحر المزدوج والنصف للمعسر وموجب الكلام الثاني ان يكون
نصف الحر المزدوج ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
وموجب من ارباعه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
ناسى وانقصا لله وللفقير عتبه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
مع الثاني احد من ارباعه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
ثلثه ومن الثاني ثلثه ومن الثاني ثلثه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
بالكلام الاخر من الصق ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
الثالث والرابع نصفين لكل واحد منهما سدس العتبه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
امامه ومات قبل البيان الجامع مائة ارباع ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
في العتبه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
واحد من ثلثي ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
على ثلثه او به اما ان الجامع من ثلثي او جامع كل واحد اما القسم الاول لو كان له ارباعا
فقال كل واحد جامع واحد من ثلثي ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
جامعا اخر ارباعا ومن الباقيات من كل واحد ثلثه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
لما عتبه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
وغير فافقه وبالجاء الثالث عتبه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
الباقيات ووزعت الاولى منها ثلثه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
فصبا الجامع باسائنه وبق للموا عتبه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
في ثلثه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
ولو لم يكن ثلثا من عتبه من الموطوع الاول من ارباعها ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
ومن الموطوع الثاني ثلثه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
لما عتبه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل
الثاني فلم يظفر بجهة الثالث لان وطرا بيان انها امة ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل

فمن رقبه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل

فمن رقبه ففعل الثاني ضرر من كان باع ففعل

فإذا باع نصفه من فقه عتيق نصفه بعتى لاني العتيق عند تجزئ وكخرج نصف الآخر لا العايبه وقال ابو
عليه نصفه بعتى ففقد لاني العتيق عند التجزئ فكذلك باع عتيق كله نصفه بعتى المسماة ببيع النصف
في عتيق العتيق بقبول المال والثاني في تعليمه بالبروح اما القسم الاول لوقال لعبد انت م على الف بالف
او على ان عليك الف او على ان يعطيني الف او على ان تودي الى الفاس عتيق بقبوله الجلسي ان صغر وعي على العلم
اذ غاب واذا قبل عتيق لانه ولزم الف لانه عتيق بالقبول لا بالاداء لان كله على العتيق بعتى بعتى
المعوض بقبول المعوض كالواجب على ان يعطيه الفاس عتيق بقبوله الف فكذا هذا عتيق العتيق بقبول الف الف بقبول
نصفه على الجلسي والاداء لا يصح لانه شرط وكذا لو باع عتيق على كل واحد بالجزء عليه عقد الكتاب ولو باع عتيق على كل واحد
لا يجوز عليه الكتاب كالنوب وما هو مجهول حرام مستحق وعي عليه فتم نفسه لان العتيق عتيق بقبول سائر
ولكن المولى ما دونه العتيق لا يبدل يحصله فاذا كان البديل مجهول الجلسي لم يتصور تسليمه فلهذا فتم نفسه لان لا يبدل
تقوم البديل المجهول والمستحق على عتيق كل من بيع لتخليص رقبته فلهذا حكم المكاتب كعتيق البعوض عند الحاجة
ومن سعى بديل رقبته الذي لزم بالعتيق امة فقه رقبته لا يلد بدين شرط عليه اولي رقبته فلهذا حكم
في احكامه كالعبد للمرهون اعظم الراسي وموسم والعبد المادون المديون اعظم المولى وكذا الامام اعظمها
سيد ما عاها سزوجا فقبلت عمت م ايت ان تزوجه فانما تسمى في عتيقها وكذا المولى ما دونه العتيق
مجانا ولا مرد للعتيق بعد حصوله فلهذا العتيق لا يلد بدين شرط عليها وكذا لوقال لعبد انت م على فقه فتم
فقد عتيق فاما القسم الثاني امه قالت لعبد ما اعطيتك الف عاها تزوجني على عتيق فقبلت ذلك
ثم انى ان يتزوج افعلي الف فان كانت فتمه اكثر من الف سعى فام القيمه لانه لم يشرطها فانما قالت
اعطيتك عاها تزوجني وعمره الف فقبلت ثم ان ذلك عتيق وعليه اه يسى فتمه ما عرف ولو تزوجها على ما به
ورضيت بذكر فله سعيه عليه لانه وزها بالزوج وصي رضى به وشرطت عليه من المهر ولو دعيها
العبد المان تزوجها على الف فان المراه فله سعيه عليه لانه قد وزها بما شرطت عليه في الامتناع من فلهذا
فانما يزوجها رجل فالرجل عتيق امك عتيق وزوجها على الف ففعلت م ايت المراه الزوج نصف الف عاها فتمه لانه
ومهر مكرها فاصحاب المهر يملكونه فاعلم ان زوجة نسرا منه اخذ المالكه ولو قال باعته او تزوجها
بالف ففعلت م ايت الزوج فله سعى على الام والزوج امة الاوله بعتى الاعاقى شرط سابقا عليه فيصح على الام لانه
شرط الف في مقابلة سعيه ادمها العتيق والآخر البضع فاحصا العتيق ادمها بعتى الاعاقى شرط سابقا عليه فيصح على الام لانه
سقط عنه لعدم حصوله لوز الفصل الثاني الاعاقى وبيع على المامور بغير عتيق عتيق عتيق عتيق
لا يستوجب عتيق غير بشا وان شرط ذلك كنف وان الام لم يشرط على نفسه شيئا بمقابله التزوج والعتيق بها
باب ام الولد الميسرة كمال المعرفة امومية الولد وبثبات نسب
واحكامها اما امومية الولد ولو استولدا مة علوكه لكل او بعضا ثبتت نسبها لولد منه بصيرته الجارية ام ولد لاني
سبب بثبات النسب على الولد من ماة المستولدة ملكه اما حقيقة او شبهه لما تسمى وقد وجد في ثبت النسبة
وامومية الولد متفرقة ومنشعبة عن بثبات النسب لاني ولدها لما صار ولدا له حقيقة وشرط صارت ام ولد
ضروبه وبعتى نصيب شريكه موصرا كاه او موصرا لاني الممتدة حكم النسب والنسب لا يجوز فكذا الممتدة
لا يجوز فيما لم يكن نقل الملك اليه فوجب بصيرته ام ولد له اذا كان نصيب شريكه محقه لعتيقك ونصيب شريكه سنا
محله لعتيقك فعتيقك نصيبه بالقيمة لانه لا يجوز ملكه مما كان ملكه بطل عتيق شريكه وبان يكون الممتدة نصيبه لاني الممتدة
لا يجوز فعتيقك نصيبه بالقيمة لانه لا يجوز ملكه مما كان ملكه بطل عتيق شريكه وبان يكون الممتدة نصيبه لاني الممتدة
شريكه بعتى نصيبه لاني الممتدة نصيبه بالقيمة لانه لا يجوز ملكه مما كان ملكه بطل عتيق شريكه وبان يكون الممتدة نصيبه لاني الممتدة
فلهذا فالشافعي والصحيح قولنا لاني سبب امومية الولد بثباته سبب لولد المامور لاني الولد لما كان موصوبا ومضافا اليه
صارت الجارية مضافا اليه بوساطة ولد مضاف اليه فعلم ام ولده ولها صارت الجارية مضافا اليه

بواسطة ولد مضاف اليه فعلم ام ولده ولها صارت الجارية مضافا اليه
فقال عتيقها ولدها ان صار مضافا اليها بنسبه فيثبت العتيق لها كرامة من قبل ولدها ومنه الولد ثابت
من المولى فيصير ام ولد له واذا ولدت الامة المنكوبة من الزوج ثم بشرها موصوبا فبصير ام ولد للزوج لما قلنا
او يلزم فقه نصيب شريكه لانه باشره صارت ام ولد له واسفل نصيب الشريك اليه بالظان وان بشرها موصوبا
الولد كان الشريك دارم محرم من الولد عتيق علمها جميعا لما عرف وان كان الشريك اجنبيا من الولد
للشريك حصته لانه لما عتيق نصيب الاب فقد نصيب شريكه والولد الميت واستقطب المستبين بعض
خلقته بغيره الولد الكامل الحي لاني الولد الميت يسى ولده لاني الولد اسم لصوت مخصوص وقد وجد بهذا
تعلق به احكامه في سق في العتيق بالولد الميت بالولد الميت فانه لم يكن مستبين الخلق لاني ولده
يسى خلقه او مضاف واذا ولدت المديون من السيد فمى ام ولد وقد بطل التبر لاني امية الولد اقوى في افادة
العتيق من التبر لاني العتيق من جميع المال بخلاف المديون فانها عتيق من الثلث فبطل بها التبر كبايع
اذا ورد على الراسي المسماة او ان يوصف لوقال فلان هذا الجارية موصوبة فمى ام ولد
فهو من ثبت النسب بصير ام ولد له ولو قال بعد ذلك لم يكن محله ولكن كان دى فبصير ام ولد له
لانه لما اعترف بالخمر وموصوبا عن الولد فقد اعترف بكون الولد منه فله يصح رجوعه عنه ولا يعتبر بغيره
في ابطال حرم الولد ولو قال مة بغيره ولم يقل من قبل او ولد م قال كان دى النفس صدقة الجارية
لم تصرام ولده لاني النصيب من الولد لو وجد المقتطع محتمل فاذا انقضا وقاعا ما احق له اللفظ صدق وان كذبه
وادعت انه كان محله وقد سقطت سقيا مستبين الخلق فالقول قولها وبها ام ولد له لاني هذا المقابلة على
ومهر او صهيها انما على المملوك اذا عتيق الا ترى انما الاجابات بولد بعد مقلته بغيره وبامراه تشدد على ولادته
ثبتت نسبه ولم يكن له ان ينفيه ولو كان الاقرار الاول يسى باقرار الجارية كان ان ينفيه عن ولده قال اذا عاها
الرجل جارية فماده الفرج فانزل فافذت الجارية مة شئ فاستدفلت فخرجها صدق ذلك ففعلت الجارية
وولدت ولدا فالولد ولد الجارية ام ولد له رجلا فماده امه جيل منه فجات بولد اكثر من نسبه ونسب
امه على الولد وروايت الامة هذا ذلك الجليل وجمد المولى انه ذلك الجليل فالامة لا يصير ام ولد له ولا ينسب اليه الولد
وهي غيره امه لان النسب لا يثبت الا بالزنا سى او بالدعوة وهي حجرانه ذلك الجليل فقد انكر الزنا سى ولم يوجد الدعوى
فله يثبت وان اقر المولى انه ذلك الجليل وقد جات بولد بعد قوله الاول بغيره من نسبه موول وقوله من ذلك الجليل بالجلد لاني
الزنا سى يثبت بقوله من الجليل فلهذا لا يثبت على فراشه من ذلك الجليل بغيره واذا شهد احد الشاهدين انه فولد لها
قد ولدت هذا الفلام منه وشهد الاخر انها ولدت هذا الجارية منه فشهدا وتما جاتين على امية الولد لما فقه ما عاها امية الولد
يقول على بئس النسب لانه ولد فاما كان الولد ان لا يعلم انها اكبر فتعصف كل واحد منها عتيق امه بعتى ذلك
النصف بعتى وسى كل واحد منها نصف فتمه بعتى المولى وان كان احدهما اكبر من الآخر عتيق الاصغر بعتى
وباع الاكبر ولا ينسب واحد منها لان الاصغر اعلى والحق بعد ما ثبتت امومية الولد للزوجة فمى على حكمها كولد للزوجة
يحدث على حكمها ويحرم علم انها اكبر واحد منها حدث بعتى امية الولد لاني وموكل بوشع ذلك الحكم فمها نصفا واما
بثبات نسب ولد ولو اقران امه جيل منه فجات بولد لسته شهر بغيره من لاني الدعوى صادقة ولها موصوبا
في البطن وان جات به اكثر من سته شهر لم يلزم النسب لاني لم يتحقق بوجوه وقت الدعوى لاجمال حدوده بعد ما فله يصح
الدعوة بانكر ولو قدم عليه وطى ام ولد بان وطى الواعى او وطى موصوبا او ابنتها فجات بولد لسته شهر لاني
النسب لا بالدعوة لاني الفرقة قد انقطع بالحق الموبى ولم يوصف احد فصار كزنا سى المنكوبة لا يزوج الحرة الموبى
فراشها او ولد النسب بغيره الزنا سى لا يثبت الا بالدعوة ولو مات سيدا او اعقها بغيره ونسب ولدها

فالمملوك

فثبت البراءة ولم يثبت النكاح وان قالوا اقربونا انه ولد له ولكن كفى للصدق فالجارية والولد هو الذي
الورثة نصف فحقها ونصف عرقها الذي في التركة والاسماء علم لا عدل لانه ادعى ابطال حق الورثة فجاز ادعاء الثلث في
وذلك كما ان فامة وجهه واضحه ومن كثر الولد مع الام لانه علم ان علق الولد كان في ملكه وانصار العلق بملك
الاناء سلك بها سلك البينة العاولة فصار في ابطال حق الغير ويثبت نسب الولد من الميت المحل لانه لا يثبت
شهادة صورته لانه اقرار على انفسهم مقبول وقيل انما يثبت اذا كانت الورثة عدد الجوارح الى حكم ما هو لهم

كتاب التدبير في معرفة شجرة التدبير وتفسيره

وسطره وحكم شرعية اساسية فلقوله دم المدير لا يباع ولا يوصى وهو من الثلث بعد الموت واما
تفسيره والتدبير في اللغة عبارة عن اثبات العلق عن دبر مائة وفي الشرع موثوق بالعلق بطلاق موت
اليد بقصوره وضيقه وبغناه احياء العلق وارسال سببه في الحال وتاجيد العلق لما بعد الموت
لما ثبت في احكامه واما حكمه فقوله دبرك او انت مدير لانه يثبت حكمه كقوله دبرك او انت
هو واما سطره فكون المدير بالكلية وقت التدبير في قيام اهله سايرا المصريات واما حكمه فنوعا حكم المدير
المطلق وحكم المدير المقيد اما حكم المدير المطلق حال حيوته لا يجوز بيعه واخراج عن ملكه الا بالاعتاق
او بالكتابة فله في الشافعي والصحيح قولنا لما روي انما هو انما يبيع المدير بحول على المدير المقيد
توقفا سببا ولانه انفق له سبب الحرة والحال وتاجيل الحرة الى ما بعد الموت لانه لا يتركه وان كان علق
العلق بصيفه لكن تقدر اعتباره بغيره فلقوله لا يثبت العلق بعد الموت يستدعي سابقه الاعتاق منه واليت
لا تقدر منه الاعتاق لانه لا يملكه واما بعد ولانته وما لكانت فلقوله لا يثبت العلق بعد الموت سببا في
السابق على الموت ومما لا يثبت من البيع ابطال سببه العلق فانه لا يجوز ان يملكه واما دبرك او انت مدير
وكانت نواحيها والاصل وهو العلق لازم لا يثبت العلق فكذا لا يثبت كذا في التدبير وحكمه في المدير المقيد
تفقد سببا للحرة في ارضها في حيوته لان علقه معلق بموت موصوف بصغير وقد وقع النكاح في الموت الموصوف
لما ثبت فلقوله العلق غالبا فتعذر اعتبار سببا الى اتمام الموت المطلق كاي حاله فكان مفضيا
الى العلق غالبا فامكن اعتبار سببا الى اتمام الحرة فيه كارتق سطره في الجوز رهى المدير لانه فيه
نفذ الملك في حق الحبس ويجوز اجارته واتخاذ له ويجوز تزويج المدير ووطئه كذا في ام الولد واسباب المدير
وارشاد مهرها للمولى لانه المدير باف على ملكه وولد المدير المطلقة بمنزلة العلق بموت المولى بقول جماعة من
الصحابة انه ولد المدير مدير واما انما اخفت العلق اخفا فانما كذا في القيام بسبب الاحتقاق فيموت الولد على هذه
الصفة كذا في ام الولد واما حكمه بعد موت المولى انه يعلق في اخر حرة من اجرة حيوته ان كان يخرج من الثلث فان
لم يخرج يعلق ثلثه وبقية ثلثه لما روي ان ولان التدبير وصية بالعلق مع لانه احياء مضاف الى ما بعد الموت
كالتوصية فيعتبر من الثلث ولوات المولى وعليه دين محط مع المدير في جميع رقبته لانه التدبير وصية بالعلق مع
والوصية موضع عن الدين واقتلوا في كيفية فتمه مدير والعقبة موصوف فتمه على ما ياتي في كتاب الجنائيات واما حكم
المدير المقيد حال حيوة المدير انه يجوز جميع المصريات فيه ما سوا حكمه بعد الموت ان علق علقه بموت موصوف
بصغير فامات بشكل الصغى لوجه الشوط والافله لا تقدم الشوط وسوا الموت بصغير وان علق علقه بموت موصوف
اخره وانما وجد قبل الموت صار مدير مطلقا لانه بقي علقه معلقا بالموت لا غيرا واما وجد موصوف قبل الشوط لانه يعلق
وادي يعلق به ان يدير وما لا يقع المدير نزعان مطلق ومقيد المطلق
ان يكون علقه معلقا بالموت للموت موصوف والتدبير المطلق يستلزم لفظا بصريح اللفظ كقوله
دبرك او انت مدير وقال الشافعي لا يصير مديرا ما لم ينو جعل لفظ التدبير كتابا في البايه الصحيح قولنا لانه
الصريح ما ورد في الشرع باطلا في المعارف بالنسبة اليها والشرع اطلق اسم المدير على من علق بعد الموت حيث
من علق مع المدير والنسبة عارضا هذا الهم لا يوجب الحرة بعد الموت ودون هشام عن محمد بن لوفان

اختلاف في تدبير المدير

انت مدير بعد موت مديرا لانه لا يثبت التدبير اثباتا العلق عن دبر مائة فلو انت مدير وانت مدير
موت سوا وكذا لو قال اعطيتك او انت مدير بعد موت او عن دبر مائة او انت حرة مائة او مع موت لانه اقرار
العلق بالموت يقتضي وجوده وكذا اثباتا للعلق حال وجود الموت وحرف لفظ في دخل على الفاعل بصيرته
كقوله انت طالق في دخولك الدار فكان علق العلق بالموت وكذا لو ذكر مكان الموت الوفاة او الهلاك
والثاني يلفظ التدبير كقوله انت مائة فانت هو او انا حدث في حدث الموت فانت مائة والثالث يلفظ الوصية
كقوله او وصيت لك برفسك او عيوك او نفسك او وصيت لك بثلث ما لي فيد في رقبته او بعض رقبته لانه لا يوصي
للعبد بربقة ازاله ملكه عن رقبته لانه لا يثبت الملك للعبد بربقة الا باعتاقه كبيع نفسه للعبد منه لاعتاقه فيصير
كانه فانت مدير بعد موت وعنه ان يوفى في حق ارضه لعبد بربقة من ماله علق بعد موت ولو اوجه له بجزء ماله لم يعلق
لانه السهم عبارة عن الدار لا قد يملكه كان سبب رقبته داخله في الوصية فيعتق فاما الجزع عبارة عن شيء مهم
والعبد فيه لانه الورثة فلم يكن الرقبه داخله تحت الوصية لانه لو قال كل مملوك في ماله فهو بعد موت فاملكه في الحال
يصير مديرا واما ملكه في المستقبل لا يجوز بيعه لكن ان ملك المولى علق بماله مع المدير لانه التدبير احياء علق
بصيفته وايضا بالعلق بغناه والا ياب تصرف لانه لا يملكه في الحال ولا يملكه في الموت حتى لو
ملك جميع ماله لا يملك الوصية الا في لو قال كل مملوك في ماله فهو علق بماله في الحال ولو قال او وصيت بثلث مملوك
في ماله لم يملكه عند موت لانه لا يملكه في وقت الوصية فصار ماله لحيار مدير لانه لا يملكه بغير احياء
العلق وما ملكه عند الموت يكون وصية فعلق علقه بموته وجاز بيعه في الحال لانه لا يملكه في الحال ولا يملكه
يناله عند الموت ولو قال لامة ان ملكك فانت حرة بعد موت فقلت ثم اشترى ماله مدير دون الولد لانه لا يملكه
بشيء الام والولد منفصل عن اقل الملك فله تنصير سببه حق التدبير لانه لو قال لامة ان ملكك فانت حرة
فملكك اعطت ولا يعلق ولو ولدت قبل الملك فكذا هذا ولو قال المولى ولدت قبل التدبير وقالت بل بعد
المولى مع غيبه على علمه والبينة لانه المدير وولدها في يد المولى فكيف العلق لذي البدن مع غيبه على علمه لا يعلق
على فعل غيره والبينة الخارج ولو قال لامة ان ملكك فانت حرة بعد موت فقلت فقلت احدى ما وولدت عند
م ملك الاخرى علقا عن دبر وولدها في رقبته لانه علق التدبير بملكها فيعتق بالعلق العلق بملكها فيعتق ان
لوجه الشوط وولد المولى حرة فيصير من امه مدير لانه صار مدير بعد ما ملك الاخرى فله سبب التدبير منها
للولدها المنفصل قبل ذلك لو قال لرجلين في رجلين مدير احدى ما وولدت فقلت امه مدير التدبير
اليك ادير احدى ما لجزء كذا في الطلاق واما المدير المقيد فنوعا احدى ما ان يكون علقه معلقا بموت موصوف
بصغير فلو كان يقول انت من رقبتي هذا او من رقبتي هذا فهو مديرا لانه الموت بشكل الصغى على خط الوصية
والعدم لا يدرى ان يكون ام لا فلقوله سبب التدبير فيعتق بعد موت فيعتق جعل التدبير سببا للحال لانه لا يفيض الى
العلق في الحال فلم ينفذ سببا للحال والثاني ان يعلق بوجه وبوت غير او بشرط اخر كذا في القول انما
انا وقله او قال انت حرة بعد موت وموت فلقوله لم يكن مديرا لانه علق علقه بموت على خط الوجود والعدم لانه
انما الموت المولى قبل موت فلقوله فامات فلقوله جعل المولى صار مديرا لانه بعد موت فلقوله فلقوله معلقا
بطلاق موت المولى واما مات المولى قبل فلقوله صار العبد مديرا لانه لو قال ان ملكك فانت حرة بعد
فلكم فلقوله نا يصير مديرا او قبله لا ولو قال انت حرة يوم اموت ان يوفي الوقت فهو مديرا لانه اليوم بعد موت فلقوله
علق علقه بوقت موت مطلقا لانه كان او نهرا واما نون النون لا بالموت لجوارح الموت لانه علق فلقوله فلقوله
قوله انما مات مائة كذا ولو قال انت حرة بعد موت يوم او بشرط فهو وصية بالاعتاق ولا يعلق في رقبته الورثة ويصح بيعه
لانه تقدر تصحيته تدبر لانه علق علقه بالموت وعنه الوقت بعد الموت وتقدر تصحيته لانه علق علقه بالموت
فيه فلقوله يصح الاوصية بالاعتاق كانه قال اعطيتك بعد موت بيوم ولو قال انت حرة بعد موت بيوم لم يكن مديرا

الملك مديرا فامات بالاعتاق التدبير

ويشترط في ثلثيه وثمانين كغيره من صا حبه وموقوفه باله والآخر لايستحق ما في المديون لانه لم يسبق كما يتاومعونا كغيره
ببذل الكتاب وقدره المديون على الكتاب وبري كغيره الا ان يحار المديون ان يسبق في الكتابه فيلزمه ما بيننا وانه اسلم
باب باب في الذي سابل على فصلت احد ما في تدبيره الذي والتا في تدبير
الجزى والمديون فصل باب في الذي سابل على فصلت احد ما في تدبيره الذي والتا في تدبير
وقال في بعض النسخ وتلزمها العايد وطال الشافعي بحار منها وبين السيد ولا يلزمه ما في والصحيح قولنا لانه لا يجوز
توليها في الكا لانه يحكمها وسئلها ويطاها ام الولد ولا يجوز نقل الملك اليه لقيام التمسك في التمسك ولا يجوز
اعتاقها في ما في ابطال ملك محتم ولا يجوز اعتاقها الى العوض لما فيه ابطال ملكه بعض في دفعه مغليه
معصن وما في دفعه مغليه عن نزل التاوي والثالف وفيه ضرر بالولي فقطعها ملك السيد والاتحاد علمها صونا لهما
اذ الاستدلال نزل بوزال ملك السيد كالكاتب عبد المسلم لم يجز عليه بيعه فاوجبت العايد عليه الصونا لهما في
لا يبطر ملكه الا بعد سعة العوض وبهم كالمكتب في زمان العايد ولانه يسبق لتخليص رقبته عن الرق فان ملك
المولى قبل الفراع من العايد عفا وبطلت العايد لانه ام الولد والمديون لعتقا بوجت سيدها وهذا مكاتب في
استناد عتقا من جهة المولى لا بالكتاب قبل ادا بذر الكتاب فيبذل في بدل الكتاب فلو صالح المولى من غير حكم في الكثر
من جهة وعي نقض الصلح في حق الفصل ويسبق في مقدار قيمته لانه لا يمكن الرد للارفة والحق في الشرع قدر القيمة
والزيادة عليها في وجهه فله يخلص باليسى واجب عليه فصل باب في حرم وملك دارنا بامام قد بر عبد م امر
الجزى نعم المديون لانه قد صح في دار الله لانه لم يبره ما فيه وموقوفه في دار الله بالقرعة في ملكه
كان العتق وبشر الجزى يزول سائر ملكه وما في دار الله م وبصرفا للمسلم في العايد على مدبره نصرفا لانه
المسلمين الذين سبق اليه من بدل السلب فيكون الحق بها واذا ملك ما عليه سقطت عن العايد وتود بر عبد في دار
الجزى كالعتق فصار هذا الجسد حرا في عبد مسلم تدبير المديون موقوف عندنا في وعندنا فاذ ما في من الخلق في
نقرا في المديون في الحق بدار الحرب وقفي بغير للورث فيبيعهم جاز لانه صادق ملكهم لانه زال ملك المديون في الورثة
بالعتق فان اسلم المديون وجد العبد في الورثة واخذ فهو مدبر وذكر ابر بكر الجصاص بان المسلم ملحق ووجبت انكارها
من وجهين احدهما ان المديون يوقف من المديون بملكوته بدار الحرب ولا يعود صحيا يعود مسلما كسيرة وكتابه والثاني ان القاف
ما في عليه لكونه فلو كاللورث وكجز بغيره فقد قفي نزوان من ملكه وبطلان تدبيره فلا يعود الى ملكه مدبرا كالوقوف في حوز
بيع مدبر المسلم والجواب عنها ان تدبير المديون لم ينفذ سببا للمعلق لعدم نفوذه بل انفق بملكوته للمعلق بالموت حقيقة او
لمعلق المديون للمعلق بالموت لا بطلان بملكوته بدار الحرب ولا ينفذ العايد بالملك للورثة لان بقا العتق لا ينفذ وقفي الملك للورثة
وطريق ملكات للورثة عليه لا يبر بطلان في المعلق فنفذ ملكا كان لا يعلق حقيقة بشرط افرم في بدار الحرب وقفي بالملك
للورثة معاد سلما ومك العبد في المعلق فكذا منذ ولود بر المسلم عبد م اذ تد لا يسطر التدبير وبطلان بملكوته بالدار لان
المديون بعد نفاذه وصحة لا ينفذ كالعتق وحوق بالدار موت حكما فنقض اذ تد العبد المديون في بدار الحرب وليس اسلم المديون
ثم اذنا المديون وللم رده على مولاه ويكون مدبرا لان المديون لا يملك باير اسباب الملك فكذلك باليسى في مدبر احكام مولاه
باب في العتق والتدبير اصله ان المديون لا يملك له خيار يكون الا في خيار
للاشارة لانه صيغة صيغة اخباره انما بعد انفاذ لزوم صح كلامه فاذا امكن العمل بخامه الصيغة ومولاد في الاجل
لله نشاء ما في من غير كلام بله موزع المسف لوقال العبد انتم او مدبر مات قبل البيان عتق بضمنه بالبيان ونصنف
بالتمبير من ملكه ان كان الصيغة لان المديون قابل له خيار ففعل انفا واذا ان المديون ليس احد ما بالاثبت باول في الا
ثبت بضمن كل واحد منهما ونصنف ولو كانا عبد بن ففان في صحة احد كما او مدبر عتق بغير كل واحد ففان او بعد بالتدبير في كل واحد
نصف فيه لانه انما في الكفر او الالة في احد معا وليس احد ما بالالة فيشت نصف فيشت نصف فيشت نصف فيشت

[illegible]

المكتوب ما لا يعرفه الكلبانية وغيره مخالفه وشريعهم وكنها وغرط جوازها وحكمها شرعيه

المشترعية فلو قبله من كاتب عبد علي ما به او فيه فادامها كلها الا غشوا او فروعها فقد هوز الكتاب حيثما سطر
حكمها وان الكتاب بعد رفاق افسان من المولى ليعبد لكونها سببا لثبوت حرم اليد حاله وحرمة الرقبه ما لم يكن بمنزلة
اصناف الجدة على ما لم تكن منقولة من يد صاحبها بل صار الاثر اوراق والاثر من الصالح اكثر من ثمنها وانما
من الارقاق والافسان من الصالح كالصدق على الفقير الصالح اذ به واجب الصدق على الفقير الطاهر وهذا هو الفقه
المطلوب من معلق الكتاب بالعلم الجرمي في الله المنصوص وصرفه في كذا يوم ان علمته فتم فيه والانه ما لم يكن
مع علم المولى فيه فيزول عنها ما كان على نفع جوازها لم يعلم فيه فترافق على قيام الدين وقدم الدين ومولاه
المطلوب فان لم يفسد بينهما اذا كان العبد صالحا او صالحا واما انفسها فلهذا كانت مستثمة من الكتب ومثلها
والجميع وسيمس الخط كتابه فان من ضمن الحروف بعض خطي البعض وفيه عال الكتب وهو الجيش العظيم واما انفسها
فهو جمع ومن مخصوص وجمع حرمه الرقبه في الحال لا حرمه اليد في الحال واما كتبها الايجاب والقبول وسواء يقول لعبد
ان ادبت الى القافات فوفقد العبد او كاتبك على الف لاننا اعتاق علمنا فكون معاوضه فلهذا يدبر الايجاب
والقبول واما شرطها فكونه المسجل مالا معلوما مقدرا فاما كونه موجبا من غير ان يشرط في جواز الكتاب على المال الحال
والمنجز وعندنا في الجواز الا الموجب من غير ان يشرط في جواز الكتاب على المال الحال او من غير ان يشرط في جواز
او موجبه من غير ان يشرط في جواز الكتاب على المال الحال او من غير ان يشرط في جواز الكتاب على المال الحال
لجواز المعاوضه كالقدر على تسليم الثمن لشرط لجواز البيع او المعاوضه بقوم بالمعوض لا بالعوض فاما حكمها في الحال
موانعها كالحجر وسواها في حرمه اليد دون الدائره يكون الحق بمناصفه ومكاسبه وبقية حرمه على ملك المولى لا على المولى
من الكتاب موصول المولى لا بد له او وصول العبد الى الحريم باو ادله او ذلك لا يتحقق الا باسما كالحجر وثبوت حرمه باليد
في غير الكتب لا يفرض بدلا للكتاب واما حكمها في جازية المولى فثبوت حرمه على المولى بدلا للكتاب لا في الحال
فان يجرى ويكتب لا يفرض بدلا للكتاب واما حكمها في جازية المولى فثبوت حرمه على المولى بدلا للكتاب لا في الحال
فان يجرى ويكتب لا يفرض بدلا للكتاب واما حكمها في جازية المولى فثبوت حرمه على المولى بدلا للكتاب لا في الحال

مع ايضا وان كان المودي بعينه قايما في يد المالك لانه قد دينه بامر من ملكه فاقب بسبب امره وعجز المالك فله بيع الرجوع
على المصيل كالوعاد اليه المار به من قصه **المودي** ولو دفع مال مضافا او اذناه مضافا لانه كان له ان يجره وهذا
بيد العبد المادون ولا يبيع مفاوضه المالك ويبيع شرك العنان للمفاوضه مبنيا على الكفارة والكفارة لا يبيع من
المالك وشرك العنان مضافا على الوكاله وموجبا من المالك فيعطى بها عجز لبطالة ولايته وبثوث الحجاز ليعني كما يحصل
لونه وكذا جاز الشوط لانه البيع بقطع عجز كونه لان عجزه بمنزلة مودة في ابطار ولان الامضاء والاحراز والمكانة لا ياذن
لبيد في الحجاز لان كتابته جاز في اذنه اولى لان في الكتاب اذا وازادة فان لم يبيع في الاذن يودي عنه المالك
لان عجزه الحوز المادون لبيد في الحجاز فله بيع في اذنه او يقره المالك في حوز له او اذنه عنه وان كان اكثر من
قيمة لانه اعلى رقبته بالدين بالاذن في الحجاز في اذنه عن كماله رهنه بين اكثر من قيمة ثم ادى عنه جاز قبل سداد
الدين في وقتها لا يجوز اذ كان اكثر من قيمة لانه الدين واجب على العبد لا على المالك بدليل انه لو بيع العبد في الدين وقصر
من الدين ليطالب المالك بالدين واذا لم يكن الدين على المالك لا يطالب المالك به ولو مات المالك بالدين واذا لم
يكن الدين على المالك فهو نقصا عن العبد يستحق ملكه فله ولو ملكه ابتداء باكثر من قيمة بعين فاقضى جاز عنه
فله فاله فكذا اذا جاز في الرهن لانه الرهن على القيمة كانت واجبة على المالك لا يمكن التخليص عنها الا باقتضاها
بكنة التخليص عن الزيادة مع العبد فاذا لم يتم كان يبيع الشراء بعين فاقضى بالتعريف اذ كان الرهن على المالك وقدر
كل واحد دين ببيع كل واحد دينه الا ان يدينها المولى لانها صار عديدين للملك فصار عجزه العبد المادون بعد الحجز
فان فضل من ثمن المالك شيء لم يعرف في دين العبد لان دين العبد لا يقضى من مال السيد وقضاه من العبد فخر في
دين المالك لانه بلك المالك فيقف به دين المالك وعجز المالك جاز عنه لانه اخذ يستفاد من دين المالك
وقد زالت ولايته اذ في بطل الاذن المستفاد من دينه وصار كالعبد المادون اذا اذن لبيد في الحجاز ثم جاز المولى الاول
يخرج الثاني فكذا اذا كان شيء فاستداه فهو كاستدائه في دار المالك لان الكتاب لم يبطر بالشيء لانه لم يملك المالك فصار
وهو جازي وعده بمنزلة **باب وصية المالك المبوط المالك اذا اوصى**
فله مملو ما اوصى بشي بعينه او بعينه غير مملو ما اوصى الوصية الى مال الحرية او لم يصف ولا يخلو ما اوصى
المالك مال حيوة او مات عنى وفاو اذيت بعد وفاته فان اوصى بشي بعينه لا يبيع بلك حاله في لو ادى فحقق لا ينفذ
الا باجازه بعد العلق لانه لا يجوز له ان يوصي لانه لا يملك التبرع من اكله فكون كالا جاني فله يتوقف على اجازته
الا انه اذا اجاز بعد العلق فممن الاجاز وصية مستقبل فيجوز وان اوصى بثلث ماله فاذا اضاف الى حال الحرية بان
قال مات وانا حر فملك ماله لانه جاز ان يوصي قبل الموت لانه اضاف الوصية الى حال الحرية لا يبيع منه الوصية وصية الائمة
كالوقاية ملكت عبدا وانا حر فهو ربي فله في ماله اضاف الوصية بالعلق الى حال الحرية لا يبيع لانه لو صح منه
الوصية انقضت الوصية على العلق كما علق ولم تناقض انعقادها الى ما بعد الموت كالموت الوصية بعد الحرية ينقصد
للمرء اذا انعقدت الوصية كما علق لم يبيع لانه من شرط صحة الوصية ان ينقصد حال الوصية او حال الموت فاما اذا اوصى
مضافا لوقت موت الموت وبيد السك بالوصية لا يبيع كالموت او يبيع كالموت هذا العبد غير الوصية واما الوصية
بثلث ماله تنقذ حال الموت لانه يبيع شرك المورثة في التركة فكون بمنزلة الوارث فقصي وان مات عن وفاو اذيت بكتابه
فقصي لا يبيع من الوصية لان العلق في الوصية لا يستند الى افرحيته لانه علق في ساعة لطيفة في ذلك الساعة لا ينفذ
الوصية وان اوصى بثلث ماله مطلقا ولم يقل وانا حر لا يبيع الوصية عند اذنه وعند ما يبيع اذا علق قبل الموت لان عذما
الوصية انقضت لانه ملكه في حاله الكتاب والرق والى ما يملك بعد العلق فيعذر الوصية بعد العلق وعند انقضت الجا
بلكه في الحال ولا يسلو ملكه بعد العلق فبطلت الوصية مع فرع ما لو قال المالك كل مملوك املاكه فهو فقيقي وملك
عبد لم ينعى عنه فله فاله لانه العلق ولو قال اذا اعطيت فكل مملوك املاكه فهو علق به فله فكذا الوصية
باب اقرار المالك بالرق وغيره على نفسه او على ولد البسوط ويجوز

في
الدين
المالك

اقرار المالك بالدين والدين والدين والدين لانه لا بد للرجوع منه ما بينا ومنه رواية الحسن لا يجوز بالعين لان اقرار بالعين اقرار
بالبيعة وللرجوع منه بدله يبيع ولو اقر المالك على ولده المولود في الكتابة بجنانه لم يجوز اقرار به عليه لانه اقرار على غير
فان ماله الولد وبكره ماله كان ذلك لانيه واجرت اقراره وصار هو الموصى في الجنانية لانه ظهر المقربة في حق باقره وكذلك لو اقر على ولد
بدين لم يجوز فان اكتب الولد مالا واقره المالك فجاز اقراره عليه في الحال الذي اخذ منه لانه وصل المقربة لا المقربة من ماله
او عبد اخذ من غيره امه ادى رجل انها ام ولد او مدبره فصدقه المالك وماله اذون فيه جاز ويدفعها اليه وكذلك اكره اكره
معها ولد دفعه اليه لان اقراره بالوديع لغيره يبيع الزيادة اذ اصد له من اقر بشي يظهر المقربة في حق المقرب ولا يقر في حق
ابطال في حق غيره لان اقراره في حق قاصر على نفسه ووجه غير رجل جمهور النسب لغيره عدا اكره ثم بشرى المالك امة فكانتها
ثم اقر المولى الا على الجمهور لان عبد المالك وصدقه المالك فيه وكذلك المالك الا على من عبد المالك ومير مكاتبه على حالها
للمالك بالاعمال والمالك الاعمال مكاتب المالك السفل لانه يبيع اقراره بالرق الا انه غير مصدق في حق المالك لانه نقد في
في حق ابطال في حق المالك عن نفسه ومكاتبه المولى لا بعد مكاتبه وهذا الجمهور النسب اقرت بالرق لم يبطر فكذا لانها
لا يصدق فعلا جودي الم ابطال في النزاع فكذا اذا واصل في الاول مكاتبه مكاتبه مكاتبه لانه انضافا على واحد منها مكاتبه
لصاحب جودي الاعمال بدل الكتاب لانه المالك السفل لا الجمهور النسب لا اقراره بالرق لها صار موهوم اكره مملوكا لا يدير
الكتاب من جهة اكره فصار مملوكا لها وجمهور النسب عدا في هذا الحكم لانه ليس فيه حرز بالمكاتب لانه لا يضر بالاداء اليها
وفيما لا يتصور به المكاتب صح اقرار الجمهور ومما صار الجمهور النسب عدا في هذا الحكم لانه ليس فيه حرز بالمكاتب لانه لا يضر بالاداء اليها
يودي مكاتبها المالك المالك لانه بالكتابة لا ينفذ في علقها البذل في ذلك العقد ثم تغير باقرار جمهور النسب لانه في المكاتب لانه علمه
ثم المستعمل لا يجوز اما ان ادب استعاقبا او معا فان ادب متعاقبا فابها ادى اولها لصاحبه علق ولا يكون ولا ولا اذ كان
من عده اما عبدا ومكاتب ومما ليس من اهل الاول وانها ادى اذ علق وولاه لانه اولها اذا صار حرا صار
اهلا للتحقيق الاول فان ادب معا او اهل المالا معا وجنسها واحد في نقاصا علقا ولا ولا اذ معا علق لانه علق
كل واحد اقر بدين صاحبه وصير ورثة اهله للولاة حكم تنقذ العلق ولا يعرف فله يكون احد معا اهله للولاة علق حبه
وان عجز احد معا صار مملوكا لآخر لانه عجز المالك فقد صار مملوكا للمكاتب لانه من كتب جمهور النسب وهو اقرار المالك
الا ان قام في الكتابة كان مانعا من ملكها اياه وقدر ان المانع بالغير فصار عبدا للمكاتب فملك المكاتبه طه فخره لانه
كتب عبدا فخرت ذمتها على بدل الكتاب فقصفت وان عجزت المكاتب فقد صارت امة للمكاتب والمقربها فقد
صار اجمعا عديدين للمالك وملك المكاتب في ذمتها فبرت ذمتها على بدل الكتاب فقصفت فليذا صار العاجز منها رقيقا
لآخر وكذلك لو عجز اجمعا على العاقب وان عجز اجمعا حققت المكاتب وصار الجمهور مع المكاتب عديدين لانه المكاتب اقر بدينه
لجمهور النسب حين سكت عند سريته وجمهور النسب اقر بدينه وجميع اكره المكاتب فقد صار المكاتب مقاربت للمكاتب المالك
لما قلت الكتاب من المكاتب فقد اقرت بدينه المكاتب فقد اجمع اقرارها لانه الا ان اقرار المالك سابق على اقرار جمهور
النسب في اقرار اقرارين ناسخا لاولهما لانه الاخر رد لاوله فارتد ولم يوصد له الثاني فهو الاعتبار لا اقرار جمهور النسب لانه
اقر معا وهذا كمر جاز بان مملوك لعبد جاز فخر مولا العبد ومو جمهور النسب لانه مملوك لهذا المقرب فكل معا فخرها
جميعا مملوكا للعبد اذا كان العبد لا يبرق لواء منها فكذا هذا جمهور النسب اقراره بالرق للمكاتب ومو المكاتبه من
المكاتب اقراره بالرق لجمهور النسب حين سكت عند شراء فصار مملوك للمكاتب وكذلك لو اقر واحد منها بدينه
معا بطلا ولو كان على العاقب كان المقرب الثاني **باب مكاتبه الوصية**
فضل من ادمع كاه الوصية عبد الصغرة والثالثة في كتابته عبد التركة قصه **باب مكاتبه الوصية** واذا كان الوصية عبد يستعم
ثم ومثله البذل لم يجوز لان قبض المكاتبه في الصغرة لا في حق الكتاب راجع الى من وقع العقد لا الى العاقب وهذا
الوكيل بالكتاب لا يملك قبض بدل الكتاب فكان قبض المكاتبه في الصغرة ولهذا لو بلغ كان حق القبض له دون الوصية لان
الصغرة عاجز عن قبضه فيستوفى الالب او الوصية حكم النيابة عنه فله ملك العقد فله باله لانه لا يملك الصغرة رقبته

وقضا يخلص مالو باع الوصية له وادب المشتري على المنيح وضمن الصغير مثله لانه قصص المنيح الى الوصية الحق كخلف
لانه حقوقي راجع الى العاقد ولهذا لو بلغ الصغير لملكه فقصه فقد سقط حق تملكه القبيس فيسقط وضمن عند ما عاقد
فانه اذ بالقبض صدق اذا كانت الكتابة معانية او ثابتة بالبينة العادلة وان كانت معروفة باقراره بان قال كتب كاتبته
وقبضت لم يصدق والزوج ان الكتاب مشتمل على معنى المعاوضة معانية ومعنى التعلق في كانت الكتابة فاقبض معانية
فقد ثبت معنى المعاوضة معانية واشتري العبد البراة والحرية باستيفاء له فاملك الوصية قبضه واستيفاه ليتوصل العبد
الى حقه ولا يتضرر بغيره فقد اقر بما هو قبضه فصح كذا البيع وممن لم يكن الكتاب ظاهرا لم يسمى العبد البراء الى من قبل
اقراره فلم يتعلق حقه بالاستيفاء فصح ان اقرار الوصية باستيفاء له اقرار بالحق وهو ملكه اذ اقره
يملك اقراره بالحق لكن نصير مع قوافله لو ثبت الاستيفاء معانية ثبت فيه معنى المعاوضة صح لانه يملك انشاء الكتاب
لما لم يملك الاقرار كله في البيع لانه معاوضة من كل وجه فملك الوصية الاقرار باستيفاء المنيح سواء كان البيع ظاهرا او خفيا
باقراره وان بلغ الصبي فلم يرض فالكتاب ما فيه لانه الكتاب صدرت عن ولاية كاملة فصارت لازمة كالبيع ولا يرد في مال
الم الوصية لانه نائب عن الصغير في الكتاب صغير ومعيه وقد انور على النيابة ببلوغه ولا يتفرّد احد الوصية في الكتاب
فله في الاقرار وفي باقي الوصايا ولا يبيع الوصية نفس العبد منه لانه يزول ملكه عن الوصية لما لم يرد في ذمة
مفلسه فكون كالمال وصادر كاعتاق عبيد على مال قصص ~~ولا يملك الوصية والورثة كالمال او بعضهم~~
غيبا كانوا او حضورا لانه ليس في الكتاب تخصيص مالا ولا صيانة حق لانه لم يشر في المالك قبل اداء الكتاب فلا يملك له
شيء جله في بيع العوض لان فيه تخصيص مال عليهم لانه العوض مما يخصه عليها التلغ الكرم على المنيح وكذلك اذا كان
بعضهم كبار لان عند ما لا يملك بيع نصيب الكتاب فذكر الكتاب وعند المهر ملكه لانه لكبار فيه منفعة وتخصيص لان
الشركة في الاعيان يجب لانه انما يشترط الاشياء بالكره ما يشترطه الشخص فيحصل للكبير بيع الكبر زيادة ماله
مع ومن بيع نصيب الصغير على الافراد يتقرر به الصغير فملك بيعه وليس في الكتاب منفعة للكبير والصغير ولا فيه
تخصيص مال بل فيه مضرة فلم ينفذ كاتبة نصيب الصغير وان كان على الميت دين مستغرق او وصية بالثلث
لم يجر كتاب الوصية الا ان يكون في الزكوة زيادة في دينهم لانه في الكتاب نافية حقهم في اقتضا الدين وليس الوصية نافية
حق العاقد في الاقتضا الا ان يكون الوصية موصلة لانه لو كان له الف درهم ففقد في البيع فذكر في الكتاب الموصلة لانه يتاخر حقهم
في من لم ينفذ بغيره بدل الكتاب حاله لو وجد العبد بعد الفروع في النيابة ما ينقص به دينهم بالوصية لانه ليس لهم
حق الفسخ وكذلك ان كان في الزكوة مال افرق بينهم يستوفون حقوقهم من الزيادة فلم يكن لهم في الكتاب الا ان يملك
الزيادة قبل قضاء الدين في لهم حق الفسخ لانه صار كالسنة من الميت فانك الا العبد ولو مات عن جليل لا غير او وصية بثلث
ماله وظل صفار او كاتب الوصية بعضهم واخذ بالدين حتى قدر حصته الورثة واخذ الموصلة حصته من المكاتب
وضمن الورثة حصته من العبد ان كانوا اغبيا ولا يقضى الوصية لانه ثلث هذا العبد للموصلة ولا ولاية للوصية عليهم
فلم ينفذ الكتابة الموصلة وكان له الفسخ ويأخذ حصته من المكاتب لانه المودى كس عبد مشترك واذا ادى عتق وصار
كعبد بين شركته احسنه اذ ما قلنا كتب خيرات ما عرف ولا يقضى الوصية لانه نائب للصغير ولا يقضى على النائب
باب ~~كتاب العبد المأذون المبسوط~~ ما يملك على فصول امره كاتبة العبد
اولا في الثاني في كتابه عبد من والبال في كتابه عبد او امة مشترك قصص ~~كتاب عبد المأذون المديون~~
فيلزم ما يقتضيه لانها تقتضي ابطال حقهم في بيع رقبته فلم ينفذ دفعها للزوجين انفسهم فان اقد المولى الكتابة
ثم علموا فلم ينفذ من المولى لانه كس عبد مديون والغناء احق باكتاب قبل الكتاب وكذلك بعد ما لان
الكتابة لا يقطع حقهم عنه وعن اكتاب لانها غير نافذة حتى الغناء بخله في الموضع على عبد المأذون المديون فثبت صح
وما ينفذ المولى من الرقبة يملك له الرقبة خلفا عنها وبعد الكتابة لم يبق له حق الاختيار فلا يبيع منه اذ لا ينفذ خلفا
عن المنفعة وان بقي من دينهم شيء ضمن المولى لهم قيمته لانه المولى بالاعتاق بالكتابة اتلف الرقبة على الغناء والغناء
كان احق بكسبه ورقبته فما اخذوا من الكتاب فقد اخذوا من كسبه ومن احق به من غيرهم فبقى من قيمته رقبته

كتاب العبد المأذون المبسوط

كتاب العبد المأذون المبسوط

كتاب العبد المأذون المبسوط

الاقتلاف

على المولى وبيع العبد بغيره لانه وصية المالك في ذمته ولا يبيع المولى على العبد باذنه لانه من كان على العبد دين
فالمولى يرضى بكون الكتاب مالا مشغولا حتى الغناء وقد سلم المولى من شرطه على العبد فله يبيع على العبد بشئ فله في اذام
على العبد دين لانه يبيع على الكتاب مالا فارغ حتى دين العبد ولم يسل له شرط حتى من بدل المولى بدل الكتاب فله ان
يرجع وان يقضى المولى دينهم جازت الكتابة ولم يبيع على العبد باذنه من دينه لانه اصل مكاتبه فكون عاملة لنفسه
لو باع عبدا مديونا فقص دينه فقد سعى لاصلاحه يجب كسبه في البيع فلا يكون للمشتري حق الفسخ ولا يبيع مع البايع عليه شيء
ولانه قصص دين المكاتب بغير امره وكان متبرعا فانما مكاتبه المديون فولدت وادت الكتاب لا يقضى المولى فيها لولا ان
الولد يملك لا يصنع لانه الولد حرث كاتبا كما لو كان الاصل مكاتب لا يصنع المولى لانه الكتابة في الولد غير مضاف اليه
كس اعاق اعنته لم تعلق فحدث الحرث في الولد مضاف الى كونه الاصل حرا لا الى اعتاق المولى ويبيع الغناء بغيره لانه
على الجارية فان شاء اعلى الولد ولا ينفذ من الولد بعد العتق بالكره من قيمته الا ان الذي ما وجب في ذمته وانما يتعلق حقهم بالثمن
وقيمة لكونه كسب للام وقد اقتضت المصلحة عند الولد بالعتق فعليه ردها وقد تجز عن ردها فيلزم رد قيمتها كالمال من
اعتق المرمون ومن عصى في الولد في الاقل من قيمته ومن الذي اشتهر ما ذمته في التجار على ادين فولدت وكاتب
السيد الولد واعتقه فلزمه رد الكتاب وفي العتق نص في المولى في الولد ان لم يكن بغير الام وفيه بالدين لانه الذي
سره المولى يعلق بآلهم فلم يبيع الولد وبالكتاب امتنع علم ببيعهم فكان لهم نقضها وان كان بغيرها وفارقه لانه
وصل اليهم فمهم بغيره بغيره من الام فلا ضرر عليهم في نقض الكتاب في حقهم كالماني اذ او مبسوطا من ماله او وصية عليه
دين ان كان بالبايع وفار حتى الغناء والورثة فلا سبيل لهم على فسخها وان لم يكن به وفا فلم ينفذ فكذا هذا فان كاتب
الام ثم ولدت فاجتاز الولد فلم يرد الدين ثم جاء الغناء الاول فرد الكتاب ببيعته الام بغيرها والولد لغوا فاصلا
الولد تبع لاه من الكتاب فينسخ الكتاب فيه بالانفصال في الام ودين الولد اولى من دين غيره ما بينا وصار كدين المكاتب
مقدم على دين المولى فكذا ادين ولد لانه ماله مع ولد لا يكون على ماله مع سيدة قصص ~~كتاب عبد~~
تاجر من علمه ما دين كتابه واحد فغالب مما ليس للغناء رد الحاضر في الرق لانه الكتاب مع كتاب واحد لا يكتفي في
الكتابة في ادمها الا بعد فسخ الكتابة الاخر وفسخ الكتابة في الغائب معتذر لانه لا ولاية للمنيح عليه وبعد فسخ الكتابة
لابقى في الكتاب متصل بحق الحاضر فلا يعتبر الحاضر فمما عدا كالماني في الحاضر ليس للمنيح ان يرد في الرق فكذا هذا
او ما ادى من الكتابة فالغناء احق به وليس لهم بغيره المولى قيمتها فان شاء واخفوه قيمته الحاضر لانه امتناع بيع الحاضر
مضاف الى كاتبة المولى لا في غيبة الغائب مستساك ان اضاف الامتناع الى المباشرة وفيه الكتاب اولى كالاخر في
الحاضر وامتناع بيع الغائب في الغيبة لانه لو كان حاضر امكن بيعه بفسخ الكتاب وورده في الرق مع الحاضر وكل
واحد من الامرين افضل من الغيبة افرع لوجود افيكون اضاف الامتناع الى الغيبة اولى قصص ~~كتاب عبد~~
رجلين ادها ادمها في التجار فاستدانت وكاتب الاخر نصيبه باذن شركته فللمغنا ان يفسخ اذ دفعها للزعر عنهم لانه
كان لهم بيع نصيب الاذن في الدين وبالكتاب امتنع فلم ينفذ وان لم يفسخ حتى اقد المولى الكتاب حتى نصيبه فيها
لو فسد الشرط واخذ الغناء منه نصف ما اخذ لان نصيبها مديون وكان الغناء احق بكسبه ويبيع المولى بذلك
عليها لانه الكتاب انفق بدل فارع على الدين لانه ادى الغناء ليس نصيب المكاتب ففسخ الكتاب بكونه ماله
على الدين وقد سلمت اليه مشغولا فاذا افسخ نصف ما يدين لم يسل له شرط فيرجع به ~~باب~~
بين المولى والمكاتب ما يملك على فصول امره الاقتلاف في قدر المكاتبه والثانية في الاقتلاف والمفقود عليه والثالثة
في الاقتلاف في المكاتب قصص ~~لو قال المولى المولى البذل الغناء وقال المكاتب المكاتب المكاتب مع يمينه عند~~
امر او عند ما يتحالى ان وبتر ادا لهما اكل واحد منهما مدي ومسكر فالمولى يدين زيادة الف على المكاتب وهو ينكر
والمكاتب يدعى العتق على ماله باذنه الف والمولى ينكر فبني لانه كذا البيع لانه هو صاحب الكتاب لحياله انكاره
الحج وصيرورته احق بنافعه ومكاسبه وهذا سلم بغيره المكاتب فاما العتق يثبت ماله انما الكتاب فله يكون

ولم يمتنع عنه قبل دته فورثه الرجال من ورثته ثم عاد ثانيا ياخذ ما وجد من البزايده ولا يافز ما وجد من مال متعة
وكذلك انما قبل الخاقم لانما لم يمتنع لم يصير ملكا له بالوارثه لان الكافر لا يرث من المسلم والمسلم لا يرث من الكافر فلو كان
ملكيا فقامت ورثته معاملة عصبته ماله فلكوا ماله بالوراثه فاما مال المرتكح كان ملكا له وزاد عنه المستغنيا عنه في الحال
لانما لم يمتنع له الميت ملكا فاذا احيى واصلح اليه ثانيا يعود اليه ملكا فاما الميت فميتا لم يمتنع عنه الميت ملكا فلو كان
م يترد من ابوها كافرا فاعقبه رجل لم يجر ولا مولاها لانما لم يجر ولاها لان المرتكح في دار الحرب يمتنع له الميت ملكا ولا يجر
الميت لو لم يمتنع عنه الميت ملكا فلو كان يترد او ارتدت وكانت في دار الاسلام لم يمتنع عنه الميت ملكا فاما الميت فميتا لم يمتنع عنه الميت ملكا
المراه وولاه لم يمتنع له الميت ملكا فلو كان يترد او ارتدت وكانت في دار الاسلام لم يمتنع عنه الميت ملكا فاما الميت فميتا لم يمتنع عنه الميت ملكا
فيكون ولاؤه هاله وولاه لم يمتنع له الميت ملكا فلو كان يترد او ارتدت وكانت في دار الاسلام لم يمتنع عنه الميت ملكا فاما الميت فميتا لم يمتنع عنه الميت ملكا
اجراء الاكلام فربي او مريد لم يمتنع له الميت ملكا فلو كان يترد او ارتدت وكانت في دار الاسلام لم يمتنع عنه الميت ملكا فاما الميت فميتا لم يمتنع عنه الميت ملكا
العبد لولاه على حاله لانما لم يمتنع عنه الميت ملكا فلو كان يترد او ارتدت وكانت في دار الاسلام لم يمتنع عنه الميت ملكا فاما الميت فميتا لم يمتنع عنه الميت ملكا
الحسين فمقتله علمهم لانهم عاقله مولا له وان لم يكن قد ارشده لم يمتنع له الميت ملكا فلو كان يترد او ارتدت وكانت في دار الاسلام لم يمتنع عنه الميت ملكا فاما الميت فميتا لم يمتنع عنه الميت ملكا
تكون عاقله مولا العتاقه وغروا به عاقله على ميتا المال لان ميتا المال كان عاقله المعقود وقت الاسلام فيكون عاقله عاقله عاقله
كتاب الجمل الجمل الموقوف شرعية الجمل وتقسيمه وحكمه الموقوف فلو كان
في قرضه الرب صلوات عليه فمقتله على يدك صنفنا فافترت به ولا تخلف في حاله في حرامى ابراهيم ثم انما قال في قوله هين اذ الخلف
عزمه لا يقيم ونوى بذلك ان يمتنع في الثاني فان ما من حكم الاوى في الثاني او همم بالان يقيم الحرامى في قوله هين لانما لم يمتنع
نوى الاستحبة التي بام ياول اليه وتسمية التي بام ياول اليه جاز ولا يمتنع انك يمتنع انهم ينوبوا وكذا حين كبر اصنام قوم
فقاله قومته انت فعلت هذا بالهتينا ابراهيم فادب بقله كبرهم واراد بذلك التفرغ من ابراهيم ان كبرهم من ابراهيم فادب بقله كبرهم واراد بذلك التفرغ من ابراهيم
ان سمى العفل وجرت من الكبر وموكونا الفاس على عطفه لاسي ابراهيم لان حقيقه العفل منه وطاروا من ابراهيم فادب بقله كبرهم واراد بذلك التفرغ من ابراهيم
بصاعه من فقال النبي عم اربيت سلا بعت عك بلسع ثم اشرت بلسعك ثم اوما نفسي فالحمد لله الرب جوازا على المكرو
او ااحتيا لرفع مكرو الشرا وابطال حق فالله رب الحرام والتباعد والتجانب عما لا يوقع في الانام لا يمتنع به باره
منه وباليه فاما الاحتيا لابطال حق فالمسلم قائم وعروان **الجمل في البيع والشراء**
المبوط سايه على فصول اربعة الجمل لدفع الاقرار الجمل والثالث في دفع الجمل والثالث في دفع الجمل والثالث في دفع الجمل
وجل اراد ان يشري دارا ووافق ان البائع قد اجابها للغير فالحمد لله في استحقاقه ان يشريها من البائع وجعل غيب لا يوقع
ومكنه شقة الشراء باسمه لانما لم يمتنع عنه الميت ملكا فلو كان يترد او ارتدت وكانت في دار الاسلام لم يمتنع عنه الميت ملكا فاما الميت فميتا لم يمتنع عنه الميت ملكا
يشريه الغريب انه اجر منه الدار من الخاف ويصرفها اليه لم يشهد في الشراء اهل مالها من مالها وانما داره لاقى فيها
في لو ادعى رجل الدار فيمحق الخاف بينه انما يشترها من فلان ودفعها اليه فلو كان يترد او ارتدت وكانت في دار الاسلام لم يمتنع عنه الميت ملكا فاما الميت فميتا لم يمتنع عنه الميت ملكا
لا يوقع ولو خاف المشتري ان البائع قد ملكها من ولد او خرج قبل ذلك سبع او هبة فالحمد لله لدفعه ان يكتب الشراء من البائع
وكتبه الشراء ضمان الدار من ولد المشتري وتسلم الدار اليه لان التسليم من الولد كان اجاز للبيع فله ملكه الخاصة
بعد ذلك مع المشتري وضمان الدار المشتري اقرار منه بانه لا حق في الدار فينقطع قصوة وصية اخرى او نوى من الولد
ان يكتب الشراء باسمه رجل مجهول او ادعى المجهول عند غم شهدة الشراء الدار لاقى فيها فاذا ادعى رجل حقا فاقوم
البينة انها وبيع لفلان عند فيندفع قصوة جميع الناس عنه وبالحمد لله الاول ليندفع عنه قصوة غير الولد فكانت
هذه او نوى من الولد فيصير كمن يترد عن نفسه من مولا له عند العبد مال اكتم قبل الشراء فمجد
المولى البيع في يقوله العبد بالمال ومجد العبد المال في يقوله المولى بالبيع فحيلة ان يقوله العبد بالمال لم يوقع
في السرة تشهد على ذلك في يقوله العبد بالمال لم يوقع في السرة تشهد على ذلك في يقوله العبد بالمال لم يوقع في السرة تشهد على ذلك في يقوله العبد بالمال لم يوقع
العلانية انما يباع نفسه من لوجدها من ما يقيم المولى البينة على التحقيق القويم فيندفع نوى لوجدها

سنة

بهذا رجل ادعى ثوبا يدعى مولا مولا ان المولى يبطل فحيلة ان يبعث على يد غيره فيقضى على المولى وجعل لا يوقع
بساومه المولى فان ساومه يبطل دعواه لان المساومة من المولى اقرار انه لا حق له في هذا الثوب فلا يصدق في قوله ان المولى
ان الثوب ثوبه فحيلة ان يبيع المولى ثوبا يدعى مولا مولا ان المولى يبطل فحيلة ان يبعث على يد غيره فيقضى على المولى وجعل لا يوقع
درهم فحيلة ان يبيع المولى ثوبا يدعى مولا مولا ان المولى يبطل فحيلة ان يبعث على يد غيره فيقضى على المولى وجعل لا يوقع
بغير دينار الباقية وسفاهيا فيفصل اليه فانه دينار ويكون للمشتري على الصيرة فحيلة ان يبيع المولى ثوبا يدعى مولا مولا ان المولى يبطل فحيلة ان يبعث على يد غيره فيقضى على المولى وجعل لا يوقع
ولو باع ضيعته ولم يرها المشتري فالحمد لله ان لا يرد عليه المشتري بخيار الرؤية ان يبيعها مع ثوب رجل او ثوب رجلين قبل
الشراء ان الثوب لهذا الرجل فاذا اشترى الضيعه مع الثوب فان المولى باق في الثوب ويبطل خيار المشتري لان الضيعه
لانه المشتري اتم صفة واحدة وعرد احد مما فرق الصفة وذلك الجوز في هذه الحيلة ابطال حق المشتري ولكن
برضاة وابطال الحقوق الثابتة بالترافع جاز الخصان رجل اراد ان يبيع دارا او ضيعه او جارية من رجل او جاني
ان يرد ما اشترى عليه يبيع فالحمد لله في الثوب ان يبق المشتري بعد الشراء ان ذلك الشيء قد فرغ من ملكه الى غيره
اما بيع او صفة فاذا اقر بذلك لم يكن له ان يرد رجل اراد ان يشري جارية من غريب ويخاف ان يستحق الجارية
من يد غيره فحيلة ان يبيعها له او يبيعها لغيره فالحمد لله في ان يوكلا الغريب جلة ثمة يبيعها فيسهر
من هذا المشتري ويضحي الدرك والخله من ويلم العرب المبيع رجل اشترى من رجل جارية بانه دينار ودفع الثمن وقضى
الجارية م اصاب الجارية عيبا فاراد رد ما خاف ان يملكها البائع فحق الثمن ويخلف على ذلك فاني رد ما عليه بالعيب
لمكني المشتري عليه شيء من الثمن او يقول لم ابع منه الجارية ويخلف على ذلك فاني رد ما عليه بالعيب
للبيع فحيلة ان يبيعها لغيره او يبيعها لغيره فالحمد لله في ان يوكلا الغريب جلة ثمة يبيعها فيسهر
بعد ذلك عند القاضي ويخلف فحيلة ان يوكلا الغريب جلة ثمة يبيعها فيسهر
فيستعمل اقراره فيشهدون بما ذكره رجل اراد ان يشري دارا من رجل ويخاف ان يكون البائع قد احدث فيها حدا
قبل ان يبيعها فاراد ان يستخلف عليه ان يرفع عليه نصف الثمن ويكون ذلك لانه فالحمد لله في ان يبيع المشتري
من البائع ثوبا بجاية دينار ثم يشري الدار منه بجاية دينار وعن وبالمائة التي هي في الثوب فيصير ثمن الدار ما في دينار
بجله لدار ان اراد ان يبيع احد من اهل الدار رجل ان يشريها منه على انها ان يمتنع منه رجوع في الدار الاخرى فالحمد لله
فيه ان يشري من هذا المشتري الدار الاخرى ويقتصر منه ثم يشري منه ملك الدار التي يريد بيعها بهذا الدار ويملك اليه
ونقص ملك الدار فان لم يمتنع منه الدار من المشتري رجوع في الدار الاخرى فاحذر هاتمه لانما لم يمتنع عنه الميت ملكا فلو كان يترد او ارتدت وكانت في دار الاسلام لم يمتنع عنه الميت ملكا فاما الميت فميتا لم يمتنع عنه الميت ملكا
رجل قال لرجل اشترى الدار من فلان بجاية دينار فحيلة ان يبيعها لغيره او يبيعها لغيره فالحمد لله في ان يوكلا الغريب جلة ثمة يبيعها فيسهر
يشريها بجاية دينار فحيلة ان يبيعها لغيره او يبيعها لغيره فالحمد لله في ان يوكلا الغريب جلة ثمة يبيعها فيسهر
على انما بالخيار فيها ثلثة ايام وتقبض فان لم يشترها لغيره المامور كان له ان يرد ما بالخيار **الجمل**
في الاجارة المبوط رجل استاجر من رجل دارا من ثمن معلومة فخاف ان يرد ربه الاجر فيتردد في دفع قبل ان يفتقر
الاجارة فالحمد لله في ان يجعل ثلثة ايام وتقبض فان لم يشترها لغيره المامور كان له ان يرد ما بالخيار
فيحصل للمستاجر الثمن فحيلة ان يبيعها لغيره او يبيعها لغيره فالحمد لله في ان يوكلا الغريب جلة ثمة يبيعها فيسهر
منع عنه ولو خاف رب الدار ان يترد المستاجر فبطل الاجارة والحمد لله في ان يجعل ثلثة ايام وتقبض فان لم يشترها لغيره المامور كان له ان يرد ما بالخيار
وتشترى ببلية الدار فحيلة ان يبيعها لغيره او يبيعها لغيره فالحمد لله في ان يوكلا الغريب جلة ثمة يبيعها فيسهر
الاجرة للثمن الاول منع عنه ولو خاف كل واحد منهما صاحبه العذر كما وصفتنا فالحمد لله في ان يجعل ثلثة ايام وتقبض فان لم يشترها لغيره المامور كان له ان يرد ما بالخيار
الاولى شيئا كشي من الاجرة وللثمن الاخر كذلك فيحصل لكل واحد منهما الثمن من عذر صاحبه ولو خاف رب
الدار ان يبيع المستاجر ولا يدفع اهل المستاجر الدار اليه بعد دفعه من الاجارة ولا يبيع قصوة مع اهلها في
لم يمتنع دال الدار لان المستاجر امانة في يدها المستاجر والامان لا ينتصب فحيلة ان يبيعها لغيره المامور كان له ان يرد ما بالخيار

الدار من اهل المتاجر ويجعل المتاجر كفيلا عنه يتسلم الدار في اقتناها لا تزعمها اذا جردت المرأة الاجارة او كانت
 مجعلة لها لان هذه الكفاية جارية لانها مضاف الى مال ما نصير المرأة صانعة للمتاجر لان الامانة بصيرة مضمونة على المتاجر
 في جردها او بطلان مجعلة لها وصار كالوكيل في جردها على المودع بتسليم الدار فمقتضى البيع عاقلان اوردانه وام المتاجر
 بانفاق الاجرة في بناء الدار وعما تراه من اختلاف البناء والعمارة فالقول قول رب الدار لان المتاجر ادعى انفاقه
 الاموال الا ان يكتفي بتسليم المتاجر في تصدقه في قوله ان انفقته فالحمد فيه ان يعجز عن الاداء قدرا
 يحتاج اليه للمعان وبمقتضى رد الدار يعطى المتاجر ويؤكد بالاتفاق على داره فيكون القول قول المتاجر لان
 يصير امينا والقول قول اللعين فيما اتى وانما يصدق في نفسه مثله ولا يصدق فيما اذا لم يكن نفقه مثله لان
 الظاهر يكتفي به الامين لا يصدق فيما اتى اذ كذب الظاهر كالوصية بالاتفاق على البيع اه كان نفقه مثله يصدق
 والا فله ولو قاف الامور بما طلة المتاجر في تسليم الاجرة او الدار بعد انقضاء المدعي فحسنت ان يواجرها سنة
 من يوم على ان احسن كل يوم بعد مضي السنين او اكثر من شهور هذه الاجارة مضاف الى وقت المستقبل
 من معلوم ولما طرأ المتاجر في تسليم الدار فحاز زوم دينار في كل يوم بعد السنة ولا بما طلة الاجرة لان لا يصدق
 منه الدار بعد مضي السنة فيزداد عليه في كل سنة اذ اداء الاجرة الكفيلة بالاجرة لو اراد ان يعطى بعض ما اتى ويضع
 على المتاجر فحسنت ان يعطى الكفيلة للدار بالاجرة وفيه دراهم دينارا او ثوبا او متاعا فله ان ياقض المتاجر
 بجميع الاجرة لان الدار او الثوب يصير عوضا عن جميع الاجرة لانه لا يوافق لغير الكفيلة بجميع ما ذمته بهذا الصلح كما جاز
 بالوطء بالقضاء او بالهبة وكذلك الكفيلة بالديون او ارضاء فانه لا يجوز والحكمة في قولها ان يسع الزرع او الامور
 المتاجر في يواجر الارض من فحوز لان المانع قد زال وسوكت من الاستغناء بالارض او قام بدرب الارض واه كان الزرع لغير
 الارض في حيلته ان يواجر الارض من بعد مضي السنة الى فرا الزرع فيجوز لانه اضاف الاجارة لوقت معلوم المستقبل والارض
 فارعة عن الزرع وقت المضاف اليه الاجارة ولو اراد صاحب الارض ان يشترط اجر على المتاجر مع اجرها لا يجوز لان الخراج
 محصور فانه ينقص ويؤخر وصي له ان ينظر لانه كم حراجه من هذه المدة فيجعل فخر اجراء باذنه ان يردى عنه مما لا يجوز
 فراجها لان المدفوع اليه الخراج معلوم وسوا لطان او الامام فقد وكله بدفع ما عليه من الدين لا اجر معلوم فجاز التوكيل به
 وشرطي الاشجار لا يجوز وصي له ان يواجر الارض البيضاء التي يصلح للزراعة فيما بين الاشجار باجر معلوم او زيادة مقدار قيم
 الثمار ثم يدور ب الارض التي اشجارها عليه ان يكون لرب الارض حراجه من الف جز وبما فر ما يصح ذكر الجز في البيع
 لان مقصود رب الارض ان يحصل له زيادة على اجر مثل الارض بغير الثمار ومقصود المتاجر ان يحصل له ثمار الاشجار من الارض
 وقد حصل مقصود صاحبه كذا يجوز ولا يجوز مبادلة منقعه بمنقعه مثلا عرا كالذي اودا ببيت او ارض من حيلته ان يواجر
 كل واحد منها ارض من صاحبه بدرهم معلوم فيجوز ويصاها بالاجارة لانها مثله المتاجر لو اوجرت المتاجر بالاجارة
 المتاجر لا يملك الفضل وحيلته ان يعطيه شيئا حقيقا كالتقويم والتخلف بقا به الفضل فيطيب لانه يعرف الزيادة الى
 المتاع كيله يودي الى الربو او كذا كذا لو استاجر دابة فاقترعها من عنده شرجا او او كذا او غيرها باكثر مما استاجر طالة
 الفضل ويصرف الفضل انما زاد من السج وغيره ولو استاجر دار فكتسبها من الزراب ثم اجرها باكثر مما ذكر لا يملك
 الفضل لان كسب الدار على قدمه وانفقته فله يجوز اذ الاجرة بازا به بعد فخره وما يقع من الاثر ليس بعين مال قائم ينتفع
 به فجعل الفضل بازا به اللهم الا ان يواجر باكثر مما استاجر ويقول عند الاجارة على ان كسب الدار في طيبه
 الفضل ويصرف الزيادة المتقابلة علمه وسوا لكسب بعد الاقامة ولو طين او كسب سطحها طالة الفضل لانه ينفق
 العمل على مال منتفع به رجل كاري الى ملكه من مجال لا شئ يحتاجه فخاف ان يموت في حاله في نصف الطريق او يهرق فيلزم
 نصف الامور يحتاج الحارث ان يكون دابة من نصف الطريق نصف الامور الذي كان شرط للمجال في جميع الطرق فحسنت
 ان سكارى من الاصلاح المحرم فاهو ما اعطاه جميع الامور وان لم يفر كان بريما من الامور وله ان يكون جازا لانه خلق
 البراة من بعض الاجرة بعد انفاء المعقود عليه بتمامه وعلق البراة بشروط متعارف جاز القبول للمتاجر ارضا

عشر سنين واراد ان لا ينقص الاجارة في احدى ما فالحكم فيه ان يقر المتاجر ان المتاجر من اجله من المثلين
 وبقدر الاجارة من اجله من المثلين فلا ينقص اجرة المتاجر في احدى المتعاقدين لانه الاجارة لا ينقص بغير موافقة المتاجر
 كان المتاجر من اجله من المثلين ولا يملك ما قد مضى من اجرة المتاجر في احدى المتعاقدين لانه الاجارة لا ينقص بغير موافقة المتاجر
 المتاجر ان يغيب المتاجر بعد شهر ولا ينفق على داره فيلزم اجره الشهر الثلاثة فانه يارب المال باو وطر وكيله وبره وعاقبه
 بعد شهر **باب في الرهن المبوط ولو قاف المرهون ان يملك الرهن**
 فيذهب دينه فالحكم فيه ان يسلم عبد المالك الذي يرضه وبشره لانه يرضه العبد حتى لو رد المال على الموصي اقاله
 البيع ولو ملك العبد اسقضى البيع لانه هلك في يد البايع وبقي الدين عليه ولو قاف المستوفى لانه اذا ردت المال لم يبق
 البيع فلا يسلم على انه بالخيار سخر او اكره فاهو مالان فله بيع سنها وان لم يرد المال فالحكم في خيار باطل وبم السع ومذاكي الشراء
 متاعا على انه ان رد البايع الثمن للمصلحة ايام فله بيع سنها وان لم يرد فالحكم في خيار باطل والبيع لازم جاز فكذا امدا ومذاكيه
 ايضا في رهن المتاع ان اسع نصفه ان يرضه الموصي بالالمقروض على انه بالخيار لما وقت كذا فان رد المال فلا بيع بينهما
 وان لم يرد فالحكم في خيار باطل وكذا لو قاف المرهون ان يسلم انفسه الدار المرهونة متاعا فيطيل الرهن في الباءة فالحكم
 فيه ان يسلم الدار كل ما على انه بالخيار فها سنة او سنتين وبقتضها م ينقص البيع فها فكونت في يده شيئا بالرهون
 ولو اتحن بعض ما منها سبق الرهن في الباءة ولا يكون الرهن اقر حرا من يده العيوب رجلا من عند رجل يدين عليه
 فخاف المديون ان اقر بالدين وادعي الرهن في حرا صاحب الدين الرهن فالحكم فيه ان يار القاصح في حال المدين
 من عندك بهذا المال من ان لا فان اقر فقد اتفق الخوف وان جرد واراد استخفاف المدين خلفه باسه ماله على كفاية دينار
 لا من لك بها عند لانه مكنه ان خلف انه يسبق له عليه مائة دينار فيرضه من عند الدارين وحيلته اخرى ومساو خلفه
 باسمه ما عليه اذ امدا المال وسليم لا امدا المدي لان اداء المال وتسلطه لا يثبت اذ لم يحضر صاحب الدين الرهن فكونت
 المدة عليه صادقة فذكر القضاء وقيل بعضهم لاجابة لا امدا الحيلة فانه خلفه باسه ماله على كفاية دينار ولا يثبت منها لان
 يجوز المديون الرهن امدا في رهن او يملك الرهن بصيرة مستوفى المالك فله بقى عليه حتى فان خلف على فذكر مكان صلوقا
 في سنة واذا اراد ان يرضه نصف داره متاعا يجوز فانه يسع نصف الدار من المدين وبقتض منه الثمن على ان المدين
 بالخيار وبقتض الدار من سقضى البيع بالخيار فسق في يد يرضه الرهن بالثمن الحاصل في ذلك مقبوض على حكم البيع طالة
 بعد استفاض البيع سق في يد يرضه الثمن الذي وجب عليه رده ولو اراد المدين ان يثبت الرهن عند القاصح وسيل
 له بذلك والرهون غيب فالحكم فيه ان يقيم رجله يدعي رقبته من هذه الصيغة فتقول الذي في يدي به لفلان ومن عتدي
 وبقيم البينة فحكم القاض بانها من يرضه ودعي الرقبه من لاقى في فرا زور وبهتان الحضاف ولو اراد المدين ان يرضه
 الارض المرهونة او سكن الدار المرهونة ولا يكون للرهن ان يرضه من فخره او ارضه بكثر من المال فيفضل الوكيل فذكر ويكتب بذلك في ثمنه في الامور ما ذمته
 فيه ان وكل الرهن غره وبما ان يرضه ارضه او داره بكثر من المال فيفضل الوكيل فذكر ويكتب بذلك في ثمنه في الامور ما ذمته
 بالزراعة والسكن ويسمى ان يرضه الرهن من الاسماع بالمربون لانه العاقد مو الوكيل دون الامر وليس لغيره العاقد المتع
 من المصروف في المعقود عليه والوكيل غير ما ذكر فله يكون له المتع والاطلاق في الاسماع بالمربون وهو اراد الرهن ان
 يرضه الدار او الصيغ ويسكن اذ يرضها ويكون المرصود في يد او المرهون اراد ان يرضها ولا يمكنه ان يرضها
 اليوم فالحكم فيه ان يرضه الرهن في يرضه الرهن الرهن بتسليم المرصود في يد او وكلمه القاض ان يكتب
 كتاب الرهن والدين على الوصف الذي هو معروف ونقرأ جميعا بان المرهون قبض هذا الرهن وصار ذلك في يده
 ثم يكتب ان الرهن اقر بعد ذلك انه انتزع المرصود المدين لكونه في يد على الرهن الموصوف في هذا
 الكتاب وكان المرهون ان يرضه الرهن بدفع المرصود في يد او وكلمه القاض ان يكتب
 والمضاربة المبوط ولو عاقد الرهن بكثر من الاسماع فيراد الاقرار بقتض اشرك بينهما لانه لا يملك واحد منهما وكيل
 عن صاحبه وعزل الوكيل فالعقبة لا يصح وحيلته ان يرسل رسولا في حركته الغائب ان يرضه الرهن

صالح

صالح

605

کاملاً غافل و احمق و بیچاره
فاما کما که اینجور میسر
و ششاد

باب تكملة التبيين بالله

[illegible][illegible]

ونهايات الخروج فقال الزوج دعوها فخرج ولا ينسب لم يكن اذ ناله الاذن لم يرد مصرحا وانما لم يترك الترخيص الا اذا نوى الاذن فيجب بطريق
ووقال الرازي في نفسه ولا يثبت له ان كان على الاذن لانه مخرج بالام بالخروج اذا قال لها افرطي نطقا لان الام قد تقصده التمديد فاذا نوى ذلك وقتئذ
صح نيتها وجعل الام انه اخرجت من الدار الا باذن فان طلق فصح سبيله فقال لها اعطى ايدى هذه الكسر فان كان الابدحى للقدرا لا يحل
دفع ذلك اليه الا يخرج من الدار فخرجت لانطلاق لانه اذن لها بالخروج وان كانت تقدر تطلق لانه ليس باذن لها بالخروج وان كان الابدحى اذن الزوج بذلك
بحال فقد دلالة على دفع ذلك من غير الخروج فخرج الابدحى الى الطريق فخرجت اليه لانه اذن لها بالخروج في ضرورة الام اعطاه الكسر وجعل الام انه
خرجت من هذه الدار من غير اذنه فان طلق فثبت ان الخروج لبعض اهلها فاذا لم اقم يخرج لياذنه ولكن كانت بكسر الدار فخرجت الى الدار فيمكن التمسك
طلعت لانها خرجت بعين اذنه لانه اذن لها بالخروج لبعض اهلها ولم يخرج لبعض اهلها فان ركت الخروج لم خرجت في وقت اخر لبعض اهلها الا ان اذن له الخروج
اذا فانه اطلق لانه اذن له بالخروج في هذا الوقت على ما يقصده وجعل الام انه اخرجت من هذه الدار من غير اذنه فان طلق ثم اذن له بالبرية وجعل الزوج
العربية فخرجت طلعت لان اهلها لم يرد مصرحا الاذن ولم يوجد كالواذن لم يرد وعينه وجعل طلق رطلت لانها لا يخرج من الدار الا باذنه في احد قسم
لا يخرج وانما احد القسم فخرج ثم خرجت لانها ذهبت الى الدار وقت عليا ليس ولو قال الا باذن فلا فوات الحلو في عليه بطلت العيين عند مخالفة

باب الحلف بالآيات والذخا

[illegible]

باد

[illegible][illegible]

عليها ثم عاد اليها فقال يا اهلها ما قد ساك زوجه واخر بك فقلت ما ساء ولا امر في القول قولها ولا انت عليه ولو قال ان صار منك
او سوكت فانت طالق ثم فعل ذلك فتصديدها فزوجه جانت وعن ابو يوسف لو قال لامرأة ان اغضبتك فانت طالق ففرب وادى بها
قال ان كان تاديبا لا حثت له غضبها ولم وعدان ولا جرح به وان ضربه بغير حق حثت له هذا غضب من اجب الفتاوى ولو قال
لامرأة ان سررتك فانت طالق ففربها فقلت كذا في المطلق لا نعلم ان كذا به ولو اعطاها الف درهم ففدت لم تشره فالقول قولها لانه
يتم انما اطلق الفدين فله نرها الف امانة قالت لزوجها يا كويج فقال الزوج ان كنت كويجا فانت طالق واراد به التعلق روي
ابن درهم انه قال بعد اسنائه ثمانية وعشرين وقع الطلاق لانه اسنائه اذا كانت ناقصة فلم يكن وجهه واخره كامله وكان فداءه منقصة وان
لم ينفذ ثلثين او اكثر كان وجهه واذا كان واخره الخدين فله يكون كويجا والمختار ان كان له حية ففقتة غير متصلة تطلق والا فلا لانه
الكوبيج المتعارف وروي المصنف عن ابو يوسف لو قال لامرأة ان لم يكون لي غلام فانت طالق فهذا على الحب وان كان احب منها لا حثت له كانت
احب منه تطلق وان كان مثله فالقول قول الزوج انه احب منها عيونه ولو قالت المرأة لزوجها اطلقه فقال الزوج ان كنت سعة فانت طالق روي
عن ابى يوسف السفل الذي لا يباي ما قال وقيل روي عن محمد السفل الذي بلغ بالحمام وتقامر وقال فلفين ابو السفل من دعي الى طعام ففحل
من ذلك شيئا وروي عن الامام في المسم لا يكون سعة انما السفل هو الكافر والفتوى على هذا لانه هو السفل مطلقا امرأة قالت لزوجها انت فربطك
فقال ان علي ان فربطك فانت طالق ثلثا ان اراد به الزوج المكافاة كانت سعة الطلاق وان اراد به التعلق لا يقع ما لم يكن كذلك وان لم يكن
فيه صل على الاول وقيل على الثاني والمختار انه ينظر ان كان في حال الغضب على الاول لانه هو الطامر وان كان في غير حال الغضب على الثاني
لانه هو الطامر قال الفقيه ان جعفر السند والى طلفت في الحال وصد ذلك الخي فيم لا لان الزوج في الغالب لا يريد به التعلق بل يصفه الذي ذكره
وانا يريد به ان يزوجها بالطلاق كاذبة بالب والاصح ان كان فربطك بالنع والافلا لانه علق بوجوده من الصف حقيقة فله يجوز تقيده
الا بالنية والوضوح صل ان يكون عالما بمجورها راضيا بذلك يعني تليد البكر والى والمجمل مع الفلحم البائع وقيل ان يكون عالما بمجورها
راضيا بذلك امرأة قالت لزوجها يا كويج فقال الزوج ان كنت كويجا فانت طالق ونوى التعلق قال ابو عصبه الكشي ان روي عن غير واحد
الى امراته بسوء سمع هذا الرجل ولا يباي الى الموضع بها فليس بكويجا ولو قال لامرأة ان ستمتي فانت طالق وان لم تسمتي فانت طالق فلعنته
طلقت واحدة لانا الزوج قد مير مني الستم واللعن يدل التحية على انه اراد بالستم غير اللعن وان كان في اللعن ستم في قولنا ان ستمتي فانت طالق
فلعنته طلقت ولو قالت امراه لولدها اى يله به نجمة فقال الزوج ان كان هو يله به نجمة فانت طالق ينظر ان قال ذلك شي كرهته منه لا يقع وان لم يكن
علمت انه من اننا طلقت والا فلا روي قال لامرأة ان استرته جارية ودفعت عليك غيرة فانت طالق قال الفقيه ابو الليث انما يقع الطلاق
اذا اظهر الغيرة بلا سائر وقت لشر لا بعد لانه علق الطلاق بوجود الغير عقيب الشراء به فضلا عن وقت قبله اجبر غير انما لم يستكمل
بها الحثت لانه من انما لا يراد باليمين عادة لانه لا يمكنها التزعم ذلك كمن خلفه لا لا يعادى فله نافع اياه بقلبه وكفنه لانه هو وارث الحث
الحرم معاصله الى ان لا يمت جعل شرط الحث قول المصنف الى زمان او مكان فانه يشترط كون الحث في ذلك المكان او الزمان فثبت الحث
لاكونه المحلوف عليه لانه القول يتم بالمخالف في حد فرائى الزمان والمكان في حد فثبت الحث لانه المحلوف عليه وان كان شرط الحث فضلا مضافا
الى زمان او مكان بشرط كون المحلوف عليه في ذلك المكان لاكونه المخالف الى ان لا يمت جعل شرط الحث قول المصنف الى زمان او مكان فانه يشترط كون الحث في ذلك المكان او الزمان فثبت الحث
وافعال ولا يتم بثبت بالانفعال فانه لو اقيح ايقارورة وانكث كاه الفلح كسرافا اصحاب احياء ما شاءة قبله وان لم يمت بسبب ما يابا
خرج سيجر خلا فله في الانفعال وان ائلا التغير فعلم ان اسم الفعل ثبت بالفعل وبالانفعال لا بالفاعل فرائى مكانه المفعل لا بالانفعال
شرط الحث حلف لا يشتم فله نايه المسجد اجتهت الحث كونه المخالف في المجد وفي الغرض والفعل ونحوه كونه المحلوف عليه في المسجد لا بالشم
قول لانه ليس الا ذكر المحلوف به وان يتم بالشم وحده ويحقق ان الشتم ايضا بان لم يمت فرائى مكانه لم يحقق شرط الحث فاما الغرض
والفعل لا يمت بالفاعل وحده وانما يثبت بالفعل لان الانفعال يتام المصروب وانما هو فادوم فكان الانفعال فيه فله في مكانه المفعل
لمحقق شرط الحث وكذلك لو قال ان يستكر المسجد ولو قال ان ريت اليك فهذا الشتم سوالان الذي يدون حرف النصب ياد به الذي
والاصابة جميعا فرائى به وما ريت اذ ريت ولكن انه رى ما ذكر الذي غير مذكور في النصب كان المراد منه الذي والاصابة جميعا والذي مع
الاصابة لا يتم بالرائى وحده وانما يتم بالرائى والرمى اليه ففصل كالفرب والعقل فاما الذي هو المرفوع في النصب ياد به الذي دون الاصله يقال في
المفعله وان لم يصبه الرمية فيتم الرى بالفاعل وحده فرائى مكان الحلف في المسجد كانه الشتم حلف لا تعبد فله نايوم الجمع حثا اذ امره يوم الخميس

[illegible]

ومات يوم الجمعة لانه العسل لا يتم بالمختل والاعمال الجوامع فتلك بانتهاق الدروع وذلك لتفعل في المصنوع فنعينه
وقته لاقتفال لنبوت اللهم فنعينه زاده المحلوف عليه ولو قال انه فلتنكر فبعده وقد ضرب به قبل العيين فأت الخث لانه اليان فنعينه شرطا في
المتقبل لافعاله ما عرف والاعمال **الفصل السادس في المعجونات والمشروبات باب**
الحلف على الاكل والذوق فيه فصلان فصل في الاكل وفصل في الذوق **فصل** اصله ان الاكل البصار
ما يتاقي فيه المصنع والشم اليوم سواء مضغه ثم ابتلعه او ابتلعه غير مشوم ومضغوع والذوق ابطال شئ لا فيه للبيان طعم
واختبار لالايباه الى الجوف فكل اكل فيه ذوق والذوق ليس باكل لانه الذوق يعرف طعم الشئ والاكل يعرف طعمه وزباده والارباب
ايصاله بالانفاق اليه المصنع الجوف حار وصدوم كالما والنبيد واللبن مثال الاكل لو حلف لا ياكل شيئا او جوزا فابتنعه حيث
لانه للمضغ فيه ليس بشرط لكن يجب ان يكون كيث تنافي فيه المضغ وقد وجدوا لو حلف لا ياكل عنبيا او رمانا فمضغه ورمي فقله وانبلغ
ماه لم يحث في الاكل ولا في الشرب لانه هذا يسمى مضغ لاكله ولا شربا لانه الاكل خارج عن المضغ والابتلاع وقد ابتلع ما
العنب لا عنبه فلا يحث ولو عقر العنب ولم يشربه واكل نقش وعصره كحنت لانه العنب لم يذرك الجمل فذهبا الماء لا يجرم
منه ان يكون اكله الا ترى انه اذا مضغ العنب واتبع الماء فليس باكل بائبلع الماء وانما يصير اكله بائبلع المحصر وذلك الناطق في اجتمعه
لو حلف لا ياكل موضع جبهه في فيه فلا ياكل ما لم يقش وجهه وابتلع ما لم يحث وان رمى نقش واكل جبهه وماه حث لانه العنب يسمى
لهذه الالبان الثلاثة فلا اكل الاقل لا يكون اكله للعنب واذا اكل اكثر من اكله للعنب لانه لا ياكل حكم الكحل ولو حلف لا ياكل شيئا فحلفه
ودقه وشربه مع الماء لم يحث لانه هذا شرب والشرب غير الاكل ولا اكله سبلوا حث لانه الاكل قد وجد لانه اصل الجوف ما يتاقي فيه
المضغ وروى في النور في حلف لا ياكل منه او كثر فحلفه في شبع ما ساق ذابت قاله باكله لانه اصل الجوف لا يتاقي فيه المضغ ولو حلف
لا ياكل هذا العسل فاكله كذا حث لانه هذا يسمى اكله عادة وان حب عليه ما ثم شربه لم يحث في الاكل وحث في الشرب لانه هذا يسمى
شربا لانه اكله حلف لا ياكل منه الرمانه فاكل كل ما اكله لاجبه او نحوها ما يتاثر لا يحث الا اذا نوى الكحل لانه في العرف يعتبر اكله كله
وان تاثر حبك او كذا لو حلف لا ياكل من هذا الرقيق فقط منه كثر ولم ياكل منه لم يحث حلف لا ياكل شيئا فاكل على اكله حث لانه
اكل حثقه لانه الاكل لا يلبس الا هلبه والاختيار قصور منه الاكل في اختياره كالواكي على صدور الدار فذوقه وكذا لو اكل على العيين
ينقصر عنه لما عرف الفتاوى ولو قال اكر من ناه برنك فمقامه طاق ثم اكل الخبز حث لانه ان يور حثقه لفظه لانه يراى بهذه اللفظ
في العرف اكل الخبز **فصل** حلف لا ياكل ولا يشرب فذاك الخث لانه الاكل والشرب اذ قال الشئ في جوفه والذوق حثقه ولو حلف لا يذوق
فاكل او شرب حث لانه اكل والشرب ذوقا وزباده فان نوى بالذوق الاكل يصدق ديانا لا قضاء ولا يحث بالذوق لانه الذوق يذكر
ويراى به الاكل فاعاد في اليوم شيئا ما اكلت ولو قال لا اذوق فمخضف الخث لانه الذوق اذ قال الشئ فاه للبيان طعمه واختياره والمضغ
اذ قال الماء فاه للبيان طعمه واختياره ولو حلف لا ياكل من هذا السويق واللبن فشربه شررا بالخث لانه الاكل والشرب محظوران
فالاكل واجاوز الحلي مضغ والبقا وماو الشرب اجاور الخلق مضغ وابله ما وقبله اذا كانت العيين بالفارسيه حث لانه الفارسيه
مما وادفانه نقاد في الفارسيه اب فزدم وكثر فزدم **باب**
اصل ان الطعام حثقه ما يتعم وتوكله ولكن في العرف اسم الطعام كحصى بعض اللبثا دون العصى الا ترى ان الرهبانيه والسقونيان
سائر الوديه لا يبيع طعاما في حث لا ياكل طعاما فاكله واكرها او امر بالحث وان كان مثل الجلبجيين ونحوه ولو عدا كما يكون الطعام
حث فاما الخبز والزيت والخل اذا اكل فهو طعام لانه جرت العادة باكله مع الخبز او الماء ولو اكل البسيفه للماء مع الخبز لم يكن بالنبه طعاما في
لو حلف لا ياكل من طعام فلا لم يحث اذا اكل من نبهين وقال ابو يوسف اكل البسيفه شراب وقال غيره هو طعام حلف لا ياكل طعاما فاكله
وفي ساحت لانه الطعام اسم جنس لكل ما يتعم وتوكله وكل ما يتصدى بالاكل دخل تحت عينه حلف لا يشرب طعاما بالخث لا يشرب الخبز
والخبز والذوق الخثا ناه في الشئ حث بكل مطعم لاطلاق اسم الطعام عليه وجبه الشقاء ان الطعام مع ذكره مقرونا بالشراب
في العرف هذه الالبان دون غيرها ولهذا يسمى ما يحثها بايع الطعام ومطلق اللهم يعرف الى المتعارف كحلف لا يشرب
الذهب والفضه فاشترى المصروب منه الخث ولو حلف لا يبيع في المصروب حث ومذله عرفهم فاما في عرفنا اذا اشترى ذرة
او جاورا او شغيرا حث لانه هذا الاشياء بايع في سوف الطعام ويسمى بايعه بايع الطعام فكل من مشتهر الطعام حلف لا ياكل

[illegible]

وقال كلامه لا طلاق وعبد من عبدي في نطاق جميع شايه ومعنى عبد واحد والمعلق بالشرط كالمسل خذوه وادعوا لولا
كلامه ما تدر في مخرج ولد لها وعبد من عبدي في نطاق جميع عتق وعق الاولاد كلهم ولم يعنى العبد واحد ما عتق في
ذكرنا واما اولاد من فلان الولد مضاف الى امها والمضاف الى انوف بالمضاف اليه لانه ما لا يستعمل بنفسه فان قوله واما المضاف
فلم يكن كله ما مفهوم المعنى فكان ناقصا فنفذ حكمه من امها والمضاف اليه من الجوارى عام بسبب كل كل فكذا ذكر المضاف واما العبد
فلما لم يلقه كذا دار دخل في افعاله فكذا لم يلزمه الا حجة لانه صريح بالحج ومعنى في البيت فخص لم يقرن به ما يوجب تقيما وهو
كل ولم يعلق بالشرط مكر في قول الدار غير متكرر بل كل كل كل كل جمع الله ما دون الافعال وكان المعلق بحج واحد فصار كانه ما لا دخلت
دار من الدار وفيها لم يلقه في قوله كذا دار حجة لانه اضاف الحجة الى الدار لانه اياها كتابه عن معنى موت سابق ذكرها وهي الدار
لا الدار وفيها حكم المضاف اليه ما بينا والمضاف اليه وجع الدار عاتنه لانه دخل على بكلمة التعميم ويكلمه كل فكذا المضاف
وجع الحج بعينه عاتنه لم يثبت عموم الفعل ومولد في مخرج عموم الله من اقر في الفعل **فصل** اذا كان الشرط امر او فاعل
فان كلاما ماقا وكلاما انزويما المثلثين من في طاق ان دخلت الدار فزوي امر او فاعل او طلق اليه كانت عند واحد فكذا في كل
بما لم يزوجها في الثلثين من ثم دخل الدار طلعت اليه كانت عند طلعتين بالدور والافق واحد لانه انعقد على القدمه عينا او دبرها
في الكون فبقوله كلاما امرا وعين الزوج بقوله كلاما امرا انزويما لانه داخل وقد يزوجها في الثلثين من والمديد لم يدخل في معنى الكون
ودخلت تحت معنى الزوج وان يزوجها منى لان كل لاعم الافعال شرط الحث في الاماين كل ما دخول الدار لانه الزوج ذكر في الدار عقيب
كله من معطوف احد على الاخر فيصرف الدور الى الواحد بكونه شرط الاماين حجة فبانت القديمة بثلث شئ باليمين واليمين
باليمين والجديد بثلث شئ باليمين والافق باليمين ولوقال كلا والمسلم الى الما طلعت الجديد بثلث شئ فنكرر
اليمين بتكرار الزوج ولو لم يزوجها بعد ما طلقها في ذلك الدار لم يزوجها في ذلك الدار لانه لم يزوجها في ذلك الدار لانه لم يزوجها في ذلك الدار
القديم دخلت تحت معنى الزوج من يزوجها بعد الدور فكون الدور شرط انعقاد اليمين بالزوج والنزوي شرط الحث في اليمين بآية
في حقها لانه لم يسل باليمين في الراجع بالطلقة الاولى فطلق القديمة بنفسى الزوج في اياما الجديدة دخلت تحت معنى الزوج من يزوجها
واختلعت عينا بطلقة في حين ذلك الدار في ليت في كلامه ولا عتبه ولم يكرر عليها بالزوج في اياما ولوقال كلا من وقت امرة او دخلت
الدار في طاق فزوج امرة منى ثم دخل الدار لم يطلق الامرة واحدة لانه قد دخلت الدار عطف على الزوج وحكم المعطوف حكم المعطوف
وكلامه الزوج المتكرر فصار الدور مكررا ايضا وصار كالمكرر كذا دخلت الدار فكلت فانت طاق دخلت الدار امرا وكلامه في يقع
الواحدة فكذا هذا بخلاف ما لو قال كلا من وقت امرة او دخلت الدار فزوج امرا او دخلت الدار فزوج امرا او دخلت الدار فزوج امرا او دخلت الدار فزوج امرا
على الشرط المتكرر في نصير الدور مكررا حكم المعطوف بل قد يكرر كلاما فانه لا يقتضي التكرار فلم يثبت تكرار الدور فصار الدور
شرط الحث في اليمين كالمكرر **باب** الحث في كماله **فصل** اصله ان كلمة كل كلمة في الافعال
وعينها وعموم الله ما مخرج عموم الافعال فاما في كل معنى جلد في بدنا من جلود اخرى وقوله كل او قد وانا في الحث في طاقها
اسم وقوله كذا في علم اذكر يا احباب ولانه تعال كذا ضرب وكلاما وكلاما فاعل امرة كل كلمة في الحث في طاقها
للفعال لانه من عزوة الفعل وجود الله فانه لا تصور فعل بدون الفاعل فاذا اجمع الفعل في الله عزوة وتصور الله بدون الفعل
المنفقد بكلمة كل ما عت واحدة في الحث في طاقها من بعد اخرى كذا في الحث في طاقها من بعد اخرى كذا في الحث في طاقها من بعد اخرى
المبسوط المنفقد للحا من واحدة في الحث في طاقها من بعد اخرى كذا في الحث في طاقها من بعد اخرى كذا في الحث في طاقها من بعد اخرى
الاسم واحدة فكانت عينا واحدة في الحث في طاقها من بعد اخرى كذا في الحث في طاقها من بعد اخرى كذا في الحث في طاقها من بعد اخرى
كلما دخلت الدار فانت طاق فكذا الدار مرة واحدة لانه لا يقع عليها التثنية واحدة ولو انعقدت اليان كمالا في الحث في طاقها من بعد اخرى
في اليمان كمالا بدور واحد في الحث في طاقها من بعد اخرى كذا في الحث في طاقها من بعد اخرى كذا في الحث في طاقها من بعد اخرى
مكرر الشرط والحج وقد تكرر الشرط والحج لان كل كلمة كذا في الحث في طاقها من بعد اخرى كذا في الحث في طاقها من بعد اخرى كذا في الحث في طاقها من بعد اخرى
مكرر واحد من عزوة تكرار الشرط تكرار الحج لان الشرط لا يوجب بدو الحج ولو تكرر الحج في حقيقته لكانت اليمان منفقة فكذا اذا
مكرر مع عزوة اليمان الحث بعضا بالثنية وبعضا منفقة فصار الثابت ليمان المنفقة ليمان متعاقبة مترادفة في حث في طاقها من بعد اخرى

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

ان يطعم منه عشرة مساكين عن كفارة بمسكه فهدى الموصي عشرة ثم ما كان يهدي ويشتريهم باب ما يجوز فيه البدل عن كفارة
وما لا يجوز وان اطعم خمسة ابا حه وكفى حجة اجزاء عن الطعام ان كان الطعام ارضي من الكسوة وان كان الكسوة ارضي لم يجز لان
كانت الكسوة ارفع من الطعام فقيمة وزيادة معنى لان فيه عليك وفي القليل ما في الاباحة وزيادة فامكن ان يحصل الكسوة
بدل عن الطعام لان ليس فيها وفاء بالطعام فقيمة ولا يمكن ان يحصل الطعام بدل عن الكسوة لان الطعام طعام اباحة والاباحة لا يتوقف
عن التملك فقد ذكرنا ان كل ما يملك بالاباحة وان اطعم خمسة عليك وكفى حجة جاز الا على عن الارض لان لا يحصل الا على بدل الارض
في القيمة والتمليك انما كان اعلى فيحصل لك حتى يتم وظيفة عشرة مساكين فيسقط الكفارة اذ المكفر لما ادى فصار ساقط الا
عن ذمته وانما يتحقق مقصوده اذا حصل الاغنى بل لا عن الارض فان دفع ثوبا الى عشرة مساكين لم يجز عن الكسوة ويجاز عن الطعام
ان وقت قيمته بالطعام قوى ولم ينو وعند ذك لا يجزى به فلو لم ينو ودوى عن ان يوفى به ان يوفى به والاولى ان يوفى به
واحد منهما اصل نفسه لان كل واحد منصوص عليه وما يكون اصله لا يقع بدل عن غيره لان البدل غير له التبع عن البدل
وما يكون اصلا في شيء لا يصلح تبعه لاني كيف ان كل واحد لما كان اصلا بنفسه يقع عن نفسه بغيره ويقع عن غيره عند البنية
لان اصل الاصلين امكن ان يحصل بدل عن الآخر عند الحاجة فيحصل نصيبا المقصود ويتقيد بدارته ومثيت كما ان المقصود من
يقاها المقصود من الطعام لان المطلوب من كسوة رد العري ومن الطعام رد المجموعة فخط ان يكون احدهما بدلا عن الآخر
باعتبار القيمة ونحن نجل الكسوة بدل عن الكسوة حتى يصير بدلا فيما صار اصله فيه وانما جعلناه بدل عن الطعام والكسوة
في حق الطعام ليس باصل الاصل في حق الطعام هو الطعام ومنه صلح بدل اعنه وقد قصد المكفر بما ادى اسقاط الواجب عن ذمته
فقد امكن تصحيح قصد وتفرقه فيحصل بدل عن الطعام نصيبا له بخلاف الترميم الحظية والشعر لان المقصود من الطعام هو
رد المجموعة وهما شيان في رد المجموعة فصار الشيء واحدا باعتبار المقصود هو صرح احدهما بدل عن الآخر ولو اعطى كل مسكين نصف
صاع من ثوبين قيمته نصف صاع من ثوبين لانه منصوص عليه فيقع عن نفسه لانه غير بغيره فلو لم يكن اعتبار كمال
الكل فيه ولو اعطى كل مسكين نصف صاع من ثوبين من حطة جاز لان كل واحد اصل نفسه وهما متفقان في المقصود وهو
رد المجموعة فهما كشي واحد من حيث المقصود فجاز تكميل احدهما من حيث القيمة كما في صدقة الفطر **باب اعطاء الكفارة**
عن جهنم ومن عليه كفارات ايمان اعتق عن ادين والطعم عن اخرى وكفى عن اخرى واعتق عنها عبدا ولا ينوي كل واحد
بعضها جاز استحسانا خلافا لفرقه انما كفارتان مختلفتان بشيئين مختلفين فان بين الثانية غير الاولى في حكم الدين عن
احدهما لا يقع الكفارة منها كما لو كانت عليه صلوات ظهر فقوى الظهور ولم يتوصلوا يوم بعينه لم يجز لانه اني بعد الواجب
والجنس متحد لان ذواتها واسبابها من جنس واحد حقيقة ونية التعمين في الجنس المتحد لغرض واحد لانه كيف ما كان يقع كل
واحد من المؤدى عن كفارة المقصود في الكل كن عليه قضاء ايام من رمضان صام يوما ولم يعين يوما من تلك
الايام جاز فكذلك هذا صلوات الظهور لان نية التعمين في كل يوم بشرط باعتبار ان الواجب مختلف متعدد لا باعتبار
ان مراعاة الترتيب واجب عليه ولا يمكن مراعاة الترتيب الانبئية التعمين حتى لو سقط الترتيب بكثرة الفوائت يفيقه
نية الظهور لا غير ولو كان عليه كفارة بين وكفارة ظهرا وكفارة قتل فاعتق عبدا عن كفارات لا يجزى عن كفارة
خلافا للشافعي لان كفارات من اجناس مختلفة لان اسبابها مختلفة وجهاها متعددة فلا بد من نية التعمين والتمين
ليقع كل رقية عن كفارة بعض الرقية على سبيل التيسير لانه ليس بعضها بان يعرف اليه باولى من الاخرى فانقسمت كل رقية
على كفارات كلها فيصير مقتضاها عن كفارة رقية من ثلاثة اشياء من قد يجزى به كما لو اعتق نصف عبده عن كفارة فتم
اعتق نصف عبده اخرج عن تلك الكفارة لا يجزى به فكذلك هذا ولو اعتق كل رقية ناولا عن واحدة منها لا يفيها جاز بالاجماع لانه
اعتق من كل واحدة رقية كاملة الا ان المكفر عنها مجهول وجهه لانه المكفر عنها لا يمنع صحة التكفير لان ما جاز حقيقته
بايسر وجهه فالجها لانه لا يمنع صحته كالاعتق ولو اعتق عبدين عن ظهرا رين او عن ظهرا رما رين فله ان يجعل عن ايها شاء
وكذلك الصوم وعند ذك لا يجزى به لا يقع عن كل واحد من نصفه فطيل كما لو كان عليه كفارة ظهرا رين فله ان يجعل عن ايها شاء
ان الجنس متحد ومنه التعمين في الجنس المتحد باطلة فصار كما لو اعتق عن الظهرا رين فله ان يجعل عن ايها شاء فكذلك هذا
وصار كن عليه قضاء رمضان يوما ينوي عن يومين من قضاء رمضان يجزى به عن يوم وصارت نيته عن يومين بمنزلة
نيته عما عليه حلالا من المسلم على النية فكذلك هذا ولو كانتا من جنسين لم يجز ما صنع لان نية التعمين في الجنسين معتبرة وعن
عليه ظهرا ران فاطم شتين مسكينا لكل مسكين صاعا من حطة او صاعين من تمر او كان عليه كفارة يمين فاطم عشرة مساكين
كل مسكين صاعا من تمر او كفى عشرة مساكين ثوبين ثوبين عن يمينين اجزاء عن كل واحد من لاهما عندها وعند كبري مجوز
عنهما ولو كان ما عليه من جنسين جاز عنهما بالاجماع لانه ان نية الانقسام صادقت بحله لان محل الانقسام الكفارة وقد وجد
بالوادي وفاء بوظيفة الكفارة بين والمصر فاليه محل الكفارة فيحصل منها نصيبا المقصود كما لو اختلفت السبب لهما ان نية
التعمين والانقسام باطلة لصداقتهما عن جنسهما لان الجنس المتحد لا يكون محولا لانهما شرعت التعمين بين الاجناس من الجنس الواحد
ومنى بطلت نية الانقسام التفت بالعدم ولو افرقت حقيقة لا يقع لكل واحد فكذا اذا التفت بالعدم وكذا لك الغنية ولو اعطى
مسكينا عن ثوبين صوم يومين عليه فخر في كيف روايتان في رواية يجزى به عنها في رواية لا يجزى به فله وهذا هو الحق في كفارة يمين

كتاب الاستحسان

وسمه وانواعه وتسميته هذا الكتاب باسمه اما تفسيره فالاستحسان لغة هو وجود الشيء حسنا لا استقباح
وجود الشيء قبيحا واما ما بينه فهو اسم لقياس خفي فان القياس نوعان جلي وخفي فان كان الخفي
في القياس عليه جلبا ظاهرا سمي قياسا وان كان خفيا باطنا سمي استحسانا لانه لا يوجد ترك
العمل بالدليل الظاهر والعمل بالدليل الباطن حسنا كما اذا اجتمع دليلان ظاهر وباطن في الخطر
والاباحة في امور الدين والمعاملات فالدليل الظاهر يوجب الخطر والدليل الباطن يوجب الاباحة
وتخرج الدليل الباطن على الظاهر لنوع رجحان وسوا الفروع وبلوى الناس فان للفروع تأثيرا ورجحانا
في الاباحة كفروع الخصة والمجاعة والتنافي ابا حه الاسم لهذه النوع من الدليل لانه لم يرد به اللغة والزيادة
فيكون اخرا عا والاختراع على اللغة لا يجوز الا انه محط في لانا سمي هذه النوع من الدليل استحسانا استعانة
وبجاز اما اطلاق اللغة فانه في اللغة عبارة عن وجود الشيء حسنا فلما وجدنا احد القياسين احسن
من الآخر سمي استحسانا باسم حكمه ويجوز تسمية الشيء باسم حكمه على ان الشرع ورد به وهو قوله تعالى يستمعون
القول فينبعون احسنه وقوله عليه السلام ما راها المسلمون حسنا فهو عند الله حسن والمسلمون راوا الاستحسان
حسنا فسمي استحسانا واما بيان انواعه فالاستحسان ضربان ضرب قام عليه الدليل عليه من اصول اربعة
من كتاب سنة او قياس او اجماع امة وموضع مقبول وما يقضيه معمول لانه يستند الى اصل صحيح
وضرب نسخ واليوم استقباح الشيء واستحسانه ولم يقع عليه دليل من هذه الاصول وانه حرام مذموم لانه
قول بطهوى والشهرق واما تسمية هذا الكتاب استحسانا لان عامة سبيله يستحسن العقل لرجحان بعض
الخفي على بعض الجلي **باب ما يكره اكل وما لا يكره** ويكره لحوم حمار اهلية
والبغال والبنازا وقال اصل الثام الا باس باكلها والصحيح قولنا لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم
الحمار اهلية والبغال والخيول يوم خيبر وعن علي وجابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه حرم لحوم الحمار اهلية
يوم خيبر وامر بالناس القدور وقال انما رجس وجدتهم ورد في حالة الضرورة وهو حالة الحاجة واذا حرم
الحمار للدين لانه متولد من اللحم وكذا يكره شرب لبن الابان للتداوى بالاتفاق اما عند ابي حنيفة رحمه الله فظاهر
كله بول ما يوكل لحمه وما فرقا وقال الاصل هو الكراهية فيها لقوله عليه السلام ان الله تعالى لم يجعل سكرام فاحرم
عليكم ولكن في البول ورد حديث خاص ففي معناه على الاصل ويكره في الخيل عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما
وان افعى لا يكره ثم قيل انه يكره عند كراهية تزيده والصحيح انه كراهية تحريم لها ما روى جابر ان النبي
صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الحمار اهلية يوم خيبر واذن في الخيل له ما روى خالد بن الوليد ان النبي
صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الخيل والبغال والحمير والنهي يوجب الحرمة متاخرا احتياطا لامر الحرمة
وتقبيل للنسخ ويكره اكل الابل والبقر الجلالة استحسانا ولا يكره قياسا وهو قول مالك لان الحلة بعد الاكل
صار حلالا والجنس متى استحال الاصلاح لا يكره الا وان سائر الحيوانات خلقت من النطفة والعلقة
وجعل اكلها لا يستحال الاصلاح وكالحمار اذا صاح خلا وجده الاستحسان ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن اكل الابل الجلالة وشربه البنازا ومعنى الغلب من اكلها النجاسة ولان يوجب بعد الحرام الخبث و
وتن ورائحة كريهة وان استحال اصل النجاسة ولو بقي اصل النجاسة حرم الاكل فاذا بقي اصلها
كره ولا يكره اكل الدجاجة وان اكلت النجاسة لان لحم الدجاجة لا يتغير ولا يفتن باكل النجاسة لانه لا يخلط بغيرها
فباكل الجبة مع كون النجاسة قبله وان حبست كلاله ايا ما معلق كل لانه يزول منها بعلف طيب فيزول
الكرامة من وال النتن ولم يقدر في الاصل مدة الحبس وذكر في النوادر انه وقد روى في الابل شهر او فوارة
اربعين يوما وفي البقرة عشرين يوما وفي الدجاجة ثلثة ايام وروى محمد عن ابي حنيفة

رحمها الله انه لم يوقت الجبس بل يخبس حتى يطيب كحد ويذهب منتنه وروى عن ابي يوسف رحمه الله ان الرجاجة
 لا تجبس لانها لا يأكل الجبس كما يأكل الحبة ومعها لوث النجاسة لكن يجب ان تجبس يوما او يومين
 جد حتى اصبح بلبس حذر لا يكره اكله ولا تسجل ولا يتغيب كحد به وذكر في العيون ان علفا ياما فلا ياب
 لانه غمره الحلاله والحلاله اذا حبست اياها وعلفت لا يابس به فكذا هذا ولا يابس بالشعر يوجد في بعض
 الابل والشاة فيغتسل وبوكل وان كان في احشا البقر وروث الفرس لا يبوكل لان البقر صلب قلما
 تداخلت النجاسة على من له روج يخرج منه ويكره رفع الحمد من السقاية وحمله الى منزله لانه وضع للشرع
 لا للحمل والخطي الذي يوجب في الماء ان كان لا حله له فهو حلال لانه ما ذون باخذ دلاله وان كان لا حله
 حين اخذ فلا ويكره اكل الطين لانه يضره والاضرار بنفسه حرام قال شيئا كتنا ولا يابس بمضع
 العلك للنساء وكذا الرجال ان كان بعدروا وان كان بغير عذر يكره لانه يشبه بفعل النساء وقد
 نهينا عن التشبه بفعلهن لان مضغ العلك في الاصل وضع للنساء قايما مقام السواك لانها تخاف من
 السواك سقوط سننهن لان سننهن اضعف من سن الرجل فقيم العلك لمضغ مقام السواك لانه مما يبقى الانسان
 ولشد اللثة كالسواك ونظيره الحضاب لا يابس كحضاب اليد والرجل للنساء ما لم يكن خضاب فيه
 تماثيل ويكره للرجال وللصبيان لان ذلك تزين وانه مباح للنساء دون الرجال لا يابس كحضاب اليدين
 والحية بالحناء والوس للرجال والنساء لان ذلك سبب لزيادة الرغبة والحبة والمودة بين الزوجين
 الى صاحبه رجل من الثمار الساقت تحت الاشجار فان كان في الممر ليسعدان ساول منها الا ان
 يعلم رضاها قد باح ذلك لانه لا عادة في الاباح في الممر وان كان في الحايطة او الكرم فان كان ثمارا
 يبقى كالجوز ونحوه لا ياخذ الا اذا علم الاذن به وان كان مما لا يبقى فلا يابس به ما لم يتبين النهي عنه وان كانت
 الثمار على الاشجار فانه لا ياخذ في موضع ما الا باذن صاحبه الا ان يكون موضعها كثر الثمار ويعلم انه لا
 ينشأ عليهم ذكر فيسعد الاكل دون الحمل ويجوز رفع الثمار من نهج جار واكلها وان كثر لانه مما يسهل اذا ترك
 فيكون ما ذونا بالرفع دلالة رجل من السراكر فوقع في حجر رجل فاخذ رجل اخر منه ان كان
 صاحب الحجر فخرج الحجر ليضع فداكر لا يجوز لانه احرز والافجوز لانه ما احرز ونظيره رجل وضع طسنا
 على سطح فاجتمع فيه ماء المطر فخرج رجل ورفعه فان كان وضع صاحب الطسنت لذلك فهو لوان لم يضع لذلك
 فهو للراغب لانه مباح غير محرز **باب الكراهية في استعمال الآنية من الذهب**
 والفضة ويكره الاكل والشرع الادان والآنية والفضة والذهب للرجال والنساء جميعا لما روي ان النبي عليه
 السلام نهى عن الشرب والآنية الذهب والفضة وقال من شرب منها فاجر حرج في بطنه نار جهنم ولانه تشبه
 برى المشركين وتعم نعمة المتربين قال الله تعالى اذهبتم طينتنا من وجهها فكم الدنيا وكذلك الجواهر
 بلعقة الذهب والفضة والاكحال يحل الذهب والفضة ونحو ذلك مما يقع الانتفاع به لانه هذه المنفعة تخص البدن
 فصار كمنفعة الاكل والشرع واما الآنية المفضضة في المصائب فلا يكره الاكل والشرع فيه اذا لم يقع فيه على الفضة وابو
 كره ذلك وكذلك كرسى المصيبة والماسر والمرأة المصيبة لا يابس بالجلوس عليه الانتفاع به في غير موضع
 الذهب والفضة خلا لا يابس يوسف وكذلك السرج والجام والركاب البقر المفضضة لا يابس به خلا لا يابس
 وكذا لا يابس بنده السيف خلا قاله وقبل بان قول محمد بن ابي يوسف وقبل بان قوله مثل قول ابي حنيفة
 رحمه الله فصار عن محمد بن ابي حنيفة وكذا الذهب والفضة على النجاسة او كانت حلقة المرأة من الذهب والفضة لا يابس
 ان الذهب والفضة صار من اجزاء ذلك الشيء بالنفيس فكل من استعملها كان مستعمل الكل جزم منه فكره لانه
 حنيفة ان هذا تبع لما ليس بذهب وفضة لا يقصد الانتفاع به والعبادة للمتنوع دون التبع كما في الحبة المكفوفة
 بالحريه كالعلم والنوب وهذه الاختلاف فيها اذا كان خلاصا بالاذابة فاما الاول في الموصفة ماء الذهب والفضة

محل
 في كراهية السواك
 السواك في صواني

فلا يابس بالانتفاع بها بالاجماع والعموية ليس بشئ لانه لا يخلص بالاذابة ولو جعل المصنف مذهبها ومفضضا
 عند ابي حنيفة لا يابس به في رواية وفي رواية بكرة ايضا ورفض ابو يوسف في حلية السيف والمنطقة
 لان الآثار قد وروى في باب السلاخ بالرضضة ولو كان السكين مفضضا لم يمسد ذبا بالذهب
 والفضة يكره الانتفاع به الا اذا كان على طرف المقص كخشب لا يقع بكرة عليه فانه لا يكره
 وفي نوادر مشاهير عن محمد بن ابي حنيفة في قارورة وسنانه نصبت منه على راحة اليد والاشنان
 اكرهه ولا اكره الغالبية و فرق بينهما بان في الغالبية يدخل الانسان يده فيه فاذا اخرج
 الى الكف لم يكن استعمال له فاما اليد فمن يستعمل يمينه منه فاكراهه ولا يشد الانسان
 بالذهب ولو جدد انقب لا يتجدد انقاص ذهبه بشدة ويتجدد بفضة عند ابي حنيفة وعند محمد بن ابي حنيفة
 لا يابس بالذهب ايضا وذكر الكرخي قوله ان يوسف مثل قول ابي حنيفة وقبل قوله مثل قول محمد
 بن ابي حنيفة عن عروة بن اسعد انه اصيب بقرص الكلاب فاحته انقاص وروى فاسن عليه قام
 النبي عليه السلام بان يتجدد انقاص ذهبه لان الذهب الفضة يستويان في حرمة الاستعمال فاذا
 حل النصب بالفضة وجب ان يحل بالذهب لانه خفيف ان استعمال الذهب الفضة حرام الا
 عند الضرورة والحاجة وقد اندفعت الضرورة بالادنى وهو الفضة لان حرمة استعمال الذهب
 اقوى من استعمال الفضة الا ترى ان يجوز التحتم بالفضة ولا يجوز بالذهب فلم يحل ما لا ضرر فيه
 فاما حديثه قلنا ما اندفعت الحاجة والضرورة منه لانه لا يابس وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا سقط
 مثني رجل فانه يكره ان يعيد ثوبا ويشد معا بفضة او ذهب لكن ياخذ من شاة ذببة
 فيشد مكانها وقال ابو يوسف لا يابس بان يشد سنة مكانها استحسانا وان كان من غيره يكره
 لانه حنيفة ان السنين تجس متى انفصل عن الأدي الى ومارت من سنة الأدي الميت لقوله عليه السلام
 ما بين من الحي فهو ميت فيكره اعادة ثيابها الى مكانها كما يكره في سنة ميت آخر لا يابس ان السنين عظم
 لا يابس بالموت لانه لا يحل الموت كسائر عظامه الا انه يكره الانتفاع بسنة غيره لاحترامه لا يكون نجسا
 اما الانتفاع بسنة نفسه ليس حرام لاحترامه لا يكون محترما يطهر في حق غيره لا في حقه الا
 ترى ان يتفق به قبل انفصاله فاذا اعادة الى مكانها وشدها صار كانه لم ينفصل واما التخلخل
 والفضة كالسوار والخلخال والحاتم فانه يحل للنساء ويحرم للرجال الا التحتم بالفضة لا روي
 ان النبي عليه السلام خرج ذات يوم وباحدى يديه حديد وبالاخرى ذهب قال هذا
 محرمان علي ذكورا متى حل لانا ثم وختم بالفضة قدر المنقال ودونه والتحتم بغير الفضة
 كالحجر والحديد والصفير فكره للرجال والنساء جميعا لما روي عن النعمان بن بشير انه قال اخذت
 خاتما من ذهب فدخلت على رسول الله عليه السلام فقال مالك الخنز حلي اهل الجنة قبل ان يدخلها
 فوميت به فاخذت خاتما من حديد فلما دخلت عليه فقال مالك الخنز حلي اهل النار فوميت به
 فاخذت خاتما من نحاس فدخلت عليه فقال مالي اجد منك ربح الا صنم فوميت به فقلت فكيف
 اصنع يا رسول الله فقال خذ من الورق ولا تزد على المنقال ثم التحتم انما يكون سنة اذا كان
 له حاجة الى التحتم بان كان سلطانا او قاضيا اما اذا لم يكن محتاجا الى التحتم فالترك افضل واذا
 تحتم ينبغي ان يحل الفضة لا الكف لانه لا يفسد كالا في النسيان لانه من يفعل للترتين والرجال
 الحاجة الى التحتم ولا يابس بشد قبل الفضة كسائر ذهب لا يابس بالفضة يكون من الحجر فوجب
 فصار كالقبيل من الحجر وهو الاعلام وذكر في الاصل لا يابس بالفضة يكون من الحجر فوجب
 سائر الذهب هذا ليس على ان الفضة يكون من الحجر ولا يكره ذلك لانه معيت جعل تبعا محضا

فلم يكن بد غير ولو جعل فض الخاتم عقبا او فيروزجا او ياقوتا ونفس عليه اسم او اسماء الله تعالى
لا بأس به لتعامل الناس بذلك من غير تكبر **باب** الكراهية في اللبس
المسوط ويكون لبس الحرير والقطن للرجال ولا لبس للنساء لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس
الحرير والديباج وقال انما يلبس من الاطلاق في الآخرة وكذلك يكن للقبان المذكورين في ذلك على من
اللبس لان النقص جعل حراما على الذكور عا لما فيكون الباس حراما كغيره حراما كان حراما كان سقيا
حراما ولا بأس بوسيد والنوع عليه للرجال وقال محمد يكن ذلك ايضا وموقوف ابي يوسف ذكره القدور والقاضي
ابو عاصم العمري وكذلك الاختلاف في ستر الحرير وتعليقه على الابواب لهما مارونيا من عسوم النهي الخرم
ولان التمتع بالجلوس والنوم عليه لا يمنع باللبس وذكر عات الكثر في له ماروي عن ابن عباس رضي الله
انه كان على ساطع مرفقة حرير وعن انس انه حضر ولية وجلس على وسادة من حرير عليها طيور النقص
عام ورد في اللبس والنوم دون فلا يلحق به ولا في النوم عليه والتوسد به امرتان للجل يقص فيه معنى
التمتع والترين فلم يتعد حكم التحريم اليه من اللبس الذي هو زينة كاملة ولو جعله دثارا يكن لانه استعمال
تام ويكون لبس الحرير ونكته الديباج والابرسم ذكره محمد بن نوادر عظام لانه استعمال تام قال ابو حنيفة
رحمة الله لا بأس بالعلم في الثوب قدر اربع اصابع لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير الا موضع القبضين
او ثلثة اواربعة اراد به الاعلام ولان العلم يقع للثوب في اللبس فلا يكون لبسا للحرير لعسل الذم في الخاتم
ولان العلم في الثياب معتاد من غير تكبر من احد فيكون اجماعا وكذلك اذا كان العلم منسوبا بالذهب فلا بأس
اذا كان قدر اربعة اصابع وان كان اكثر يكن ولا بأس بلبس عسدها حرير ومحمد بن حنبل في لبس
الصحابه الحر مشهور والحر سداه حرير لان السدي مشهور فاشبهه المشو فاما اللحية مرتبة في مراء العين
فصل التزين به فاعلم ان السدي ظاهر كالعنزة يكن لبسه لان الباس في مراء العين لا بأس
الحرير لان ما سئل اذا كان حريرا يكن واذا كان وطنيا لا بأس به والى هذا المعنى اشار محمد بن كريب في
في الاملاء ولان الثوب ما يصير يوبا بالفسخ وهو تركيب اللحية بالسدي فيضاد في ضرورة نوبا مضافا الى اللحية
على ما هو الاصل ان الحكم يضاف الى آخر الوصفين وجودا وعلى هذا يباح لبس العناني ولو كان لحمة
حريرا وسداه غير حرير يكن في غير الحرير لا بأس به في الحرب لكان الحاجة ومع الحاجة الى البس
والادفع معنة السلاح لان للقتال اشتراط ذلك فاما ما هو حرير كله يكن لبسه في الحرب عند اذ حنيفة
وعند ما لا بأس به بحديث الشعبي ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص في لبس الحرير والديباج في الحرب ولان الحاجة
ما سئله لان ما خلع من ادفع معنة السلاح واصيب للعدو به له عوم النهي ولان الضرورة
تدفع بالادنى وهو الخلو ط حصول التحمل والتهيب للعدو به ودفع المعنة لانه لو كان في الحص من بس
الخلوص فليخلو ط منية القوة والحاجة فاستويا فانعدمت الضرورة ولو جعل الحرير لا يرض فيه الا عند
الضرورة وهذا اذا كان الثوب صقيا جي منه الارباب للعدو في الحرب واما اذا كان رديقا لا يلحق منه
الارهاب للعدو فانه يكن بالاجماع لانه انعدمت الضرورة ولو جعل القز حشوا للقبان لا بأس به
لان تيج ولو جعل ظهارة او بطانة فهو مكروه لان كليهما مقصود اذا المعنة لا يحصل الا بهما وتكون الخفة
التي مسح بها العروق لانه بدعة لم يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا احد من الصحابة وانما كانوا يمسحون
باطراف اذ يترجمون لانه ضرب من التكرار والتشبه بزي الجحيم لهذا قال عليه السلام واياكم واخلاق
الجحيم يعني في التزيين واظهار التجبر او ما يكون مخالفا لخلق المسلمين من اخلاق الاعاجم وهم الجوس
وكذلك الخرق التي تحتها يكن فاما اذا كانت لا مائة الاذي واذ ان القذر فلا يكن والخرقة التي مسح
بها الوضوء قبل لا بأس به لسوارث المسلمين وقال شيخنا المتأخرون من فعل ذلك تكبر فهو

مكروه

مكروه ومن فعل ذلك حاجة وضرورة لا يكره ونظير التزيين في الجلوس والانتكا فان كان التكرير
وان كان حاجة لا يكره ولا بأس بربط الخيط على اصبعه وخاتمة للحفاظ والحاجة لان النبي
عليه السلام امر بعض اصحابه بذلك ولان لو كره لما يكن لكونه عسا وقد قلح به ضرب قابض وهو
التاكيد في رعاية المسلمين ليكون اقربا الى التذكر وابعده من البساق فبض من التواضع
وهو ترك الاعتماد على حفظه **باب** ما يكره النظر والنسج وما لا يكره
النساء على اربعة انواع منها زوجات ومملوكات ومنها ذوات الحارم ومنها مملوكات لغير
ومنها اجنبيات وذوات رحم غير محرم اما الزوجات والمملوكات فيحل للزوج والمالك
النظر والنسج من قرنها الى قدمها الى شهوة وحل الاستمتاع بها في الفرج وما دون الفرج الا في حالة
الحيض لقوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازاوجهم وما ملكت ايمانهم من غير فصل
ولا لجل الاستمتاع بالمدر عند عامة العلماء خلافا لاصحاب الطواصر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن النبي صلى الله عليه وسلم من اتى امرأة حاضيا وامرأة في درعها او في كاهنها فصدقه فيما
يقول فقد كفر بما انزل على محمد والنظر في فرجها مباح لكنه غير ادب وكذا النظر في فرج نفسه لقول
عائشة رضي الله عنها قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وما نظرن الا ما منه ولا نظرا الى ما مني
واما ذوات الحارم فلا بأس بان ينظر الرجل الى مواضع الزينة من كل ذات رحم محرمة من نسب
او سبب بالرضاع والصهرية ومع الرأس والصدر والعضد والساق ولا ينظر الى بطنها
وظهرها وما بين سترها حتى تجاوز الركبة لان الله تعالى امر بعض البصر مطلقا لقوله قل للمؤمنين يغضوا
من ابصارهم واما بياح النظر الى مواضع الزينة الظاهرة والباطنة جميعا للحارم لقوله ولا يبدين زينتهن
الا لبعولتهن الآية والمراد بالزينة مواضعها لانفس الزينة لانه ما يباح النظر اليها ولكن كني بالزينة
عن مواضعها ففي ما عدا مواضع الزينة داخل تحت نص التحريم ومواضع الزينة هي الرأس
والشعر والصدر والعضد واليد والقدم والساق والوجه ولان الحرم يدخل عليها الزينة ولصلاة
الرحم من غير استئذان وحشة وربما يكون في مكشوفة هذه المواضع ملشمة لاعمال البيت من الخبر
والطبخ والغسل ولو حرمتنا عليه النظر الى هذه المواضع للحارم مع امره بانه لصلاة الرحم والتز
او كان البقاعهم في الحرج وانه مدفوع شرعا وهذه الضرورة محققة في مواضع الزينة لا فيما عداها
وما حل نظر منهن حل لهنه وعنه لان الامة توارثت خلفا عن سلف من لدن رسول الله صلى
الله عليه وسلم الى يومنا هذا في مصاحبة الحارم ومعانفتهم من غير تكبر ولانه ابيح لها المسافرة
مع الحارم وفي المسافرة محتاج الى انزالها واركانها وذلك لا يتصور بدون المسك والضرورة انزل الامة
وما كرهه النظر اليه كمن مشه بطريق الاولى الامن وراى الثياب فلا بأس بان ياخذ بطنها وظهرها
وجملها وسرلها لانه لا يمكن اركانها وانزلها الى التمسك بطنها وبطنها الا ان يتشامع الثياب لا مجردة
لان الضرورة تدفع بذلك وهذا امر عن الشهوة فان كان البرراية انه لستى او سكت في ثلث
لان اذا استئذ كان سببا للوقوع في المعصية وان لم يكن الركوب والنزول بنفسها يتكلف بخنث
بزيارة ثياب حتى لا تصل اليه حرارة عضو معا فان لم يجد الثياب لم يجد به من المس يتكلف لدفع
الشهوة عن نفسه بقدر الامكان واما النوع الثالث وهي مملوكات الغير فحكم ذوات الحارم
في النظر والنسج المحلل والانتزال سواء لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من ناسا حصة امة ودعاهما بالبركة ومن
ابن عمر رضي الله عنهما بامه تباع وفريه يد على صدرها ومتش ذراعيها ويرجر من التوارث خلفا عن سلف
من غير تكبر ولان الامة محتاج الى الخروج في الحوايج والاخذ والاعطاء فيقع الضرورة الى مس بعض اعضائها

حقون

والنظر اليها وكذا امة زوجية يحتاج الى ان يحترم زوجها بالادب وان غسل الرأس وغنى الرجل وكذا كرامة
الابن لابن مولاهما والاحتياط بالامانة بالحارم في حق الناس كافة ونفسا للحج ٤٠ انما يباح النظر والمتشبه
عدم الشهوة في غير حالة الشرا فاما عند الشرا يباح له النظر بالشهوة ولا يباح المتشبه بالشهوة والفرق
بينهما ان المتشبه بالشهوة يستمتع بها حقيقة والاستمتاع بامته الغير حرام فاما النظر بشهوة ليس باستمتاع
حقيقة ولهذا لا يثبت به حرمة المصاهرة ولا يفسد به الصوم اذا اتزله وانما حرم من حيث انه سبب لوطي الحرام
والنظر بشهوة عند ارادة الشرا سبب لوطي حلال فلا يكون حراما واما الخلوة والمسافر بامته الغير لم يذكر
محمد في الكتاب في اختلافه فبطل حكم لانها المحقق بالحارم في حق اباحه النظر والمتشبه فكذا في حق الخلوة والمسافر
وقيل لا يحل ان تكثر الرغبة للاجنبي الى امة وقلت الرغبة والشهوة في حق الحارم ولا ضرر للاجنبي في حق
الخلوة والمسافر بالامة الاجنبية وفي الحارم ضرورة في المسافر مع الحرام وكذا يحل لامة النظر الى الاجنبى
الى كل شيء منه ومثله وعنه ما خلافت سيرة الى ركبته لان ما عدا السرة الى الركبة من الرجل ليس بعورة في حق
الحارم فكذلك في الاما ان **واما النوع الرابع وهو الاجنبيات وذوات رحم غير حرم**
فلا يحل للاجنبي ان ينظر اليه بشئ مكسوف من الوجه والكف وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه زاد القدم
وقال ابن مسعود رضي الله عنه لا يحل النظر الى شئ منها **وجازع الرواية قوله** ولا يبدى
زينة الاما يظهر منها جاسا عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله الاما يظهر منها انه الكحل والخاتم والمراد به
موضعها والكحل موضع الوجه والخاتم موضع اليد والان المرأة لا يبدى منها الخروج للمعاملة مع الاجانب
لاقامة معاشها ومعادى العدم من يقوم باسباب معاشها فلا يبدى لها من ايادى كلف للاخذ والاعطاء ومن كشف
وجهرها تعرف وجهها فتعامل معها ويكن للبايع مطالبتها بالنكاح الرد عليها بالعب لان كل احد لا يبايع
معها اذ لم تعرف وجهها فكان لها في الاثر ضرر وللضرورة اشرا في الاباحة ولا ضرورة في القدم فلا يجوز النظر اليه
والقدم عورة في حق النظر ليس بعورة في حق جوار الصلاة وروى الحسن عن ابي حنيفة انه زاد القدم
ومكذرا عن ابن شجاع عن ابي حنيفة رحمه الله انه ليس بعورة في حق النظر لانها تحتاج الى المشي فسدوا قدمها فصار
كالكف ولا ينظر اليها وجهها وكفها بشهوة لان نوع استمتاع بها وانه حرام لقوله عليه السلام العينا نرتيان والابن
بالنظر الى وجهها في الزوج والشاهد والقضاء عليها وان لم يأتى الشهوة لان في حصة الشاهد والقضاء عليها
ضرورة ماسة لانه لا يصح ذلك مع جمال الوجه جائز ولكن لا يبايعها كل احد وكان فيه حرجا ولم يكن فيه ضرورة
ماسة فالحنا النظر بغية شهوة لان الحرج يتدفق به فاما الزوج فبقوله عليه السلام المتعة بين شعبة
انظر بها كان اخرى ان يودم بينكما وان النظر اليها بشهوة انما حرم لما انه يصير سببا للوقوع في الفاحشة
فالنظر حال ان النكاح بشهوة لو صار سببا انما يصير سببا لوطي حلال فلا يكون حراما ولا يفسد وجهها
ولا يبدى اذا كانت شابة مشهورة لان المتشبه غلظ من النظر في آثار الشهوة ويصير بالضرورة فيه فلا يباح
المتشبه مع انعدام الضرورة ولا يباس بمصاحفي العجز الى ان يشتهر وذكر بعد هذا ولا تغسل المرأة الرجل ومعا
شبابا وان كانا كبيرين مامونين فلا يباس بالمصاحفي دون المتشبه بشروط الاباحة المصاحفي كونهما كبيرين
مامونين **وزرواية الاولى** لا يشترط الاباحة المصاحفي كون احدهما كبيرا فحصل في المسئلة روايتان وجه
الرواية الاخرى الاولى ان احدهما اذا كان لا يشترط لا يكون المتشبه سببا للوقوع في الفتن كصاحفي الصغيرة سواء
كانت الصغيرة ماسة له او الباطل ماسا لها **وجهد الرواية الاخرى** ان الشاب اذا كان لا يشتهر بمتشبه
العجز فالعجز يشتهر بمتشبه الشاب اذا كانت عمت على الاوطى اجبرت به فيؤدي ذلك الى الاشتها في احد
الجانبين والاشتهاء حرام فابا يكون سببا له يكون حراما بخلاف ما اذا كان احدهما صغيرا لان المصاحفي لا يودي
الى الاشتها من الجانبين جميعا لان البالغ كالا يشتهر بمتشبه الصغيرة فالصغيرة لا يشتهر بمتشبه البالغ فالحنا

بالوطي

بالوطي ولا علمت بحاله ولا يباس بتامل جسد معا وعليها نياح مالم يكن ثوبا جديا فيه فعض بصره لقوله
عليه السلام من تامل خلق امرأة ورأى ثوبا بها حتى يبين له حجم عظامها لم يبرح راحة الجنة ولا من لم يصف
ما حثها من جسد معا يكون ناظرا الى ثيابها وقامتها دون سائر اعضائها فكان ينظر الى اجنة فيها امرأة ومتى
كان نصف ما حثها يكون ناظرا الى اعضائها من وجه قد رما نصف الشاب **وينظر الحرة الاجنبية** من
الرجل وينظر الرجل والمرأة من المرأة الى كل شئ سوى ما تحت السرة الى الركبة لان ما عدى ما بين الركبة الى السرة
من الرجل ليس بعورة لانه يحتاج الى كشف الاعمال فان الرجال قد يكونون في ازار واحد في الاسواق ولهذا
جاز مسالته و بازارد واحد فاما المرأة كلها عورة ولهذا لا يجوز لها الصلاة اذا كان ذلك مكشوف الا ان يبرح
كشفه في حقهن للضرورة لانها يحتاج الى غسل غير معاصي الحاجه في الحمام وغيره وكذا بعد الحائض فسقط
اعتبار عورتها للضرورة في حق النساء مع ان النظر منهن الى حشمتن لا يصير سببا للوقوع في الحرام ولا يحل للاجنبي
من شئ من الاجنبى لانها متى مشت اعضاها الرجل بصير الرجل ماسا لها لان المتشبه لا يتصور الا بالباس وربما
يؤدي الى الوقوع في الفساد والركبة عورة والسرة ليست بعورة وعند الشافعي على كسبه والا حوط قولنا
لقوله عليه السلام العورة ما بين السرة الى الركبة فقد جعلها غاية والغاية لا يدخل تحت المضروب والغاية لا بدليل
وقد قام الدليل على دخول الركبة تحت المضروب لغاية دون السرة لان الركبة مجمع عظم الفخذ وعظم الساق
والفخذ عورة والساق لا ولا يمكن التمييز بينهما فقد اجتمع الخط والاباحة في الركبة فبترجح الخط على الاباحة
وجعل الكل عورة احتياطاً للحرم ولا كذلك السرة فبقيت غايه فلا يدخل تحت المضروب لغاية وفي العورة
ومكذرا روى عن علي بن عمر رضي الله عنهما السرة ليست بعورة **وحكى ان ابا حنيفة رضي الله عنه دخل الحمام**
فراى رجلا مكشوف العورة فقال له شيطر طار وكان رجلا متكاما فعرض ابو حنيفة بصره فقال لاني حنيفة منذ لم
اعلى الله بصرى ففعل ابو حنيفة منذ هتك الله سرى والظاهر ان العورة حرام لقوله عليه السلام مملعون من نظر
الى سوة اخيه ولا يباس بان ينظر المرأة من المرأة الى موضع الفرج عند الولادة ويعرف البكارة والرجل الى
موضع الختان من الرجل عند الحاجة لان القابلية متى لم ينظر الى موضع فرجه لم يباي يودي الى تلف الام والولد
والختان من شعائر الاسلام لا يبيع تركه بمنزلة الواجب في الضرورة ماسة لعرف البكارة لفصل الخصومة والمناخنة
والفسورة نبيح المحظور الا ترى ان يجوز النظر الى الفرج لحمل الشاهد على الزنا فلان يجوز طهارة العذار
اولا وان احصت امرأة فرجة في موضع الجلل للرجل النظر اليه على امرأة دوامها التداوي بها لان النظر في المرأة
اخف في الحرمة فان لم يجد امرأة او وجد ولكنها لا يعلم نظر هو وينكر كل شئ سوى القرعة وغض بصره ما يمكن
لان الاباحة للضرورة فيقدر بقدر الضرورة وسوا قبل الحارم وغيره لان النظر الى هذه المواضع حرام
على الحرم والعبد البالغ لا ينظر الى مولاه كالحرة الاجنبى حصا كان او خا او قال مكذرا مواحد فولى الشافعي
ان العبد بمنزلة الحرم والصحيح قولنا لانه ليس بينها حرمة التي هي معللة للرغبة والشهوة فكشفت الرغبة
والشهوة الى مولاه فيساوي الحر الاجنبى في المعنى الداعي الى الحرمة وهو الشهوة والحضي شهوة واجيب
ان كان لا يتصور رد الوطى الا اشتها متصور بالنظر الى موضع زينة فبصير سببا للنظر عن شهوة او المتشبه شهوة
وانه حرام لانه يذل العبد على مولاه بفراذل الحاجة الخيمة **وقوله تعالى او ما ملكت ايمانكم** لا يفتى
الا مادون العبيد **ومكذرا روى عن سعد بن المسيب** انه قال لا يفرقكم قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم لان عنى به
الا مادون العبيد وقوله والتابعين غير اولى الاربعة من الرجال على الصغار والمالك والطفل على الصغار
من القرابات **والجامع الصغير**
غيره ومعايشه ولا يباس بالمصاحفي وذكر الطحاوي في شرحه الا باران هذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله فاما
ابو يوسف فلم يبره باسما لروى ان النبي عليه السلام عانق جعفر حين قدم من الحبشة وقبل ما بين

تزل في

عينه وذلك عند فتح خيبر وقال لا ادرى ما اذا اسرى ففتح خيبر او بقدر جعفر لهما ما روى ان
النبي عليه السلام سئل اعمل بعضنا بعضا قال لا قبل العاين بعضنا بعضا قال لا قبل
ايضا فبعضنا بعضا قال نعم قال فما نحن ان كان ما من على نفسه من الشهوة وقصد به الكرم
وتعظيم المسلم فلا باس بها وحديث ابي يوسف محمول على هذا فاما المصاحفة فهي سنة قديمة متوارثة
بين المسلمين في العهود والمواهب والبيعة النواذر وقبل اليد العالم والسلطان العادل
لا باس به ما روى عن سفيان انه قال يقبل يد العالم ويد السلطان العادل سنة فقام عبد الله
بن المبارك وقبل راسه روى ان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقبلون اطراف رسول الله صلى الله عليه
وسلم **باب** الكراهية في اليهود واللعب الجامع الصغير وبكره
اللعب بالشطرنج والرد والاربع عشرة لقوله عليه السلام كل لعب اثم حرام الا ملاعبة الرجل امراته
وقوسه وفروسه وروى عن علي رضي الله عنه انه لم يقوم يلعبون بالشطرنج فلم يعلم عليهم وقال
ما هذه التماثيل التي اثم لها عاكفون ولانه لعب يصدر صاحب عن الجمع والجماعات وسبب الوقوع
في فواحش الكلام والتغو والمونات فمن اباحه فقد اعان الشيطان على المسلمين ولم ير ابو حنيفة رحمه الله
بالتسايم عليهم ليشغلهم عما هو فيه من اللعب وكره ابو يوسف رحمه الله تحقيرا وتصغيرا طعم
والجوز الذي يلعب به الصبيان يوم العيد يوكل ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما كان يشترى الجوز
لصبيان يوم القطر في كان ياكل منه وهكذا افضل رسول علي رضي الله عنهما كجواربه وهذا اذا لم يكن على سبيل المقامة
وان كان فالقمار حرام واستمتاع صوت الملاهي كالغريب بالقبض وغيره حرام لانه من الملاهي وقال عليه السلام
استمتاع الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها من الكفر وهذا حرم على وجه التشديد وتعظيم
الذنب الا ان تسمع نغمة فيكون معذورا او الواجب عليه ان يجتهد ما يمكنه حتى لا يسمع ما روى ان
النبي عليه السلام ادخل اصبعه في اذنيه وذكر محمد في التبرك الكبير ان النفس من ما كره دخل على خيب
البر ابن مكره ومن تغنى فقال استغنى فقال احش على الموت على فراشه وقد قلت بسعة وتسعين من الكثرة
بيدي سوى ما شاركت فيه المسلمين وفيه دليل انه لا باس للانسان ان تغنى اذا كان وحده ليدفع
الوحشة عن نفسه فان البر ابن مكره من زعماء الصحابة وقد قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لو اقم
على الله تعالى لابرء لم كان يغنى في مرضه حتى بقي وحده واستبعد ذلك من شئ انما الكراهية ما يكون
على سبيل التهو واللعب قال علي السلام اياكم عن صوبين اجمعين فاجرب صوت الغناء فانه من مزال الشيطان
وحسن الوجوه وشوق الجوارح ربه الشيطان يغني رفع الصوت عند الكسبية وعن الحسن بن زيار
لا باس ان يكون في العرس دف يضرب به ليشهر ويعلن بالنكاح وسئل ابو يوسف رحمه الله عن الدف
انكره في غير العرس ان يضرب امرأة في غير فسق للقبى قال لا اكرهه فاما الذي يجي منه اللعنة
للعنا فان اكرهه رجل دعى له وليلة او طعام فوجدته لعبا وغنا فلا باس بان يقعد وياكل قال
ابو حنيفة ابتليت بهذا وهذا لان اجابة الدعوة مسنونة مندوبة ولا يترك المنسون بعضا يقع
من الغيبة كما لا يجوز ترك الصلاة على الميت وان حضرها نباح النساء هذا اذا كان الغناء في الترك
فان كان على ما بينه فلا ينبغي ان يقعد لقوله تعالى ولا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين هذا
اذا كان الرجل خامل الذكر وان كان مقتدى به فلا ينبغي ان يقعد معك بل تخرج في الوجهين جميعا
لان ذلك سبب الدين ويقتضي بالاعصية على المسلمين وقوله انه حنيفه ابتليت كان ذلك قبل ان يصير
مقتدى به هذا احصر ثم علم وان علم بذلك قبل الحضور فانه لا يحضر في الوجهين جميعا لان حق الولية
لم يكن ومعناه ولا تترك امرأة مسلمة على السرج لقوله عليه السلام لعن الله الفروج على السروج وهذا

اذا ركبت شاة او متينة لتعرض نفسها على الرجال فان ركبت حاجتها الا ذكر للرجال او اولادهم او الجاهل
زوجها فركبت مستقرة فلا باس به رجل اظهر الفسوق في داره ينبغي للامام ان يتقدم اليه لابتلاء
العذر وان لم يفت عنه لم يتعرض له وان لم يكف فالامام بالخيار ان يشاء حبسه وان شاء اذبه سياطا وان شاء
ازجه عن داره لان الكل يصلح للعبير قال ابو يوسف رحمه الله في داره من صوت من امر ومعارف
ادخل عليهم بغياذ منهم لان النهي والرخي المنكر فرض فلو لم يحجز الدخول بغياذ لان الامتناع الناس اقامة
هذه الفرض ولو راى منكرا وهو ممن يركب هذا المنكر ليزنه ان ينهي عنه لان الواجب عليه ترك المنكر
والنهى عن المنكر فاذا ترك احد ما لا يترك الاخر **باب** الكراهية
في القتل والجرح واصصال الالم الى الحيوانات امرأة حامل اعترض الولد في بطنها ولا يمكن استخراج
الابن قط الولد اربا اربا ولو لم يفعل تخاف على الام فان كان الولد ميتا في البطن لا باس به وان كان حيا
لا يجوز لان هذا قتل نفس لصيانة نفس اخرى وهذا شئ لم يشرع به امرأة حامل مات
فاضطرب في بطنها ولد فان كان البسرا به انه حي يشق بطنها لان ذلك سبب لما حيا نفس محترمة
ترك تعظيم الآدمي وحرمة وترك التعظيم اهلون من ان لا ياتي الآدمي فجاز الا ترى لو ان نساء مسلمات متى
في دار الحرب ويطا اهل الحرب النساء الاموات يسعنان في قبرهن بالنار قال في بطنها ولد او ان
يشق بطنها ويشق بطنها من الجانب اليسار ما روى ان الله بك خلق حواء من الضلع الايسر فالولد يكون
من الجانب الايسر ولو لم يشق بطنها حتى دفنت ثم رويت في المنام انها تقول ولدت لا يشق القبر لان
النظام صرنا ولدت كان الولد ميتا امرأة عاجت في اسقاط ولدها لا يثم ما لم يستن شئ من خلفه
لان ما لم يستن شئ من خلفه لا يكون ولدا وعن محمد رحمه الله رجل ابتلع دنة او دنانير رجل فأت البلع
ولم يترك ما لا فعلية بقي ولا يشق بطنه لانه لا يجوز ابطال حرمة الاعلى وسواء ادى لصيانة حرمة الآدمي
وسواء مال ولا كذلك المسئلة المتقدمة وذكر الشيخ ابو عبد الله الجرجاني في كتاب الخطاب قال وجدت
منصوصا عن اصحابنا المتقدمين انه يشق بطنه للحال لان المانع اما حق الله تعالى او حق الميت وحق العبد
مقدم على حق الله كما حجة العبد وافقارة ومقدم على حق الغير في هذه الصورة ايضا لانه
مظلوم والمبتلع الميت ظالم متعدي وعلى هذا قاله ان نعمة اذا ابتلع لولة الغير او دخل
قرب شاة في قدر السقاي وتغذرا خراجهم ينظر ايها اكثر قيمة امر يدفع قيمة الاخرى الى صاحبه ولكل
ملك صاحبه ويكون مخيرا ينفق ايها شاة وكذلك اذا كان المستاجر دنة في دار مستاجرة ولم يكن اخراجه
ينظر ايها اكثر قيمة ما ينهدم من الحايط باخراج الحب وفيها حكم فبها اكثر قيمة امر يدفع قيمة الاخرى شربة
امرأة اتي على حملها شهران فارادت ان يلقى العلوق على الظهر لاجل الدم سبل من اصل الطب فان
قالوا ايمر بالحمل لا يفعل وكذا النصف والحجامة حتى لا يضر بالولد قالوا ولا ينبغي لها ان يفعل ما العلوق
والحجامة ما لم يترك الولد فاذا احرز لا باس به ما لم يقرب الولادة فاذا قرب فلا يفعل فاما النقص
فالامتناع منه افضل في حالة الحمل لانه يخاف على الولد بآفة ولا باس بالعلوق في الشهر ليموت
الرمضان لان فيه منفعة للناس الا ترى ان السمكة يلقى في السمسم فيموت ولا يكون واما قتل الغلة
فيل لا باس به مطلقا وقبل ان اسديت بالادى فلا باس به لانها مودية فان لم يبيد يبيد
ومواختار ما روى ان نبيا من الانبياء فرسته غلة فاحرق ببت الغلة فاعى الله تعالى اليه
معل لا غلة واحدة اي فعل لا قتلت تلك الواحدة فيه دليل على جواز قتلها عند الآدمي وعلى عدم الآدمي
الجواز في غير حالة الآدمي وانفقوا ان يكون القاد صاغا الماء وفصل الغلة يجوز بكل حال لانه مودية
بكل حال احراق القمل والعقرب بالنار مكره لما جاء في الحديث لا يعذب بالنار الا اربابا واما

طريق جيا مباح ويكن من طريق الادب وكل قتل الجراد لانه صبيد لا سيما اذا كان فيه ضرر عام
ولا باس بقتل الكلب العقور بعض كل ما يتر على لان دفع الضرر واجب وان عض مقل في الضمان
على صاحب فان لم يتقدمها الى صاحب لطلب قتل العقب فلا ضمان عليه لان فعله مقصور عليه وان
تقدموا فعليه وهذا بمنزلة الحايطة الما يذكرة الناطق في اجناسه وفي نظران في الحايطة وجد من صاحب
التيق صفنا لم يوجد منه السبلان فعل الكلب غير مضاف الى صاحب لانه لا يصلح له قربة
فيها كلاب كثيرة ولا حصل القربة منها فربما يوحى باب الكلاب ان يقتلوا الكلاب لان دفع الضرر
واجب وان ابوار فعوا الاموال القاضية حتى يترجمهم ذلك لان القاضية نصب لدفع الضرر ولا ينبغي للرجل ان
يتخذ في دان كلبا الا كلبا للحراسة لان كل دار فكل كلب لا يدخل فيها الملائكة اطعمة اذا كانت مودنة
لاباس بنحيتها بالسكن لدفع الاذى ويكره ضربها وتعيك ذمها لان بذلك لا يندفع الاذى فكون
تعذيب الحيوان بلا فائدة ولا باس بنقبة اذ ان البنات الاطفال لانهم كانوا ينعلون في زمن رسول
الله صلى الله عليه وسلم من غير انكار ولا لانه ايلام لمنفعة الرمية ولا باس بكى الصبيان اذا كان له
اصابهم لان ذلك مداواة وكذا لا باس بكى البهايم للسلامة واخصا البهايم واخصا الحرة اذا كان يراها اصاب
البهايم لانه لا طريق للوصول الى هذه الجنس من المنفعة الا به وذكر محمد رحمه الله في التبرك بذكر كلب لا يحسن
اولى لانه ينظم صيده وفيه من اكله لعدو وارعا به ولو فعل لا باس به وفيه خطر الطحاوي
لا باس باخصا البهايم ومن والجر على الخيل ويكن كسب الحصيان من بني ادم واستخدمهم وقال ابو حنيفة رحمه الله
لو استخدم الناس ابائهم لا اخصا من الذين خصونهم ويكتسبون وقال محمد رحمه الله لا باس باقتل الحصان
ود فوط على النسوان ما لم يبلغوا الحلم وحده اذ ايلام الحقة خمسة عشر سنة لانه لا تحتمل فقدر ايلام
بالسنة والواحدة اكثر من سوا قال ابو يوسف لا باس بقتل الكلب الصغير وتجد كودا ويربط
فرسه وكذلك لا باس بقتل الكلب في الحارة كجانب على تركها حتى لو اجتمع
اهل مصر على ترك الجنان كادهم الامام لانه من شعائر الاسلام وخصا بصره وقد ذكرنا وقت
الحان في كتاب النكاح في باب نكاح الصغار غلام ختن فلم يقطع الجلدة كلها ينظر ان كان قطع
اكثر من النصف يكون ختانا لان اكثر يتوهم مقام الكل فان قطع النصف او اقل لا يكون ختانا
لانعدام الختان حقيقة وحكمه الاصل ان اتصال اللام الى الحيوان الصالح يعمد الى الحيوان كونه
في الشرع كالتحان صبي ولد وهو يشبه الختن لا يقطع منه شيء حتى يكون ما يورث الختنة فيقطع الفضل
عن ذلك ويجوز مداواة الحرس خلا فلا يضر لبعض الناس لقوله عليه السلام تداءوا وعباد الله فان الله
تعالي لم يخلق ذالا وقد خلق له ذوا والآلات واطهر الاله اذا كان يعتقد ان الدوا هو الذي شغبه فانه لا يلزم
له ان يستغل بالدوا وان كان يعلم ان الشافي هو الله وان جعل الدوا سببا فلا باس بالتداوي ويجوز مداواة
بعض بالان العظم لا ينجس الموت على اصله ويكن بعض الانسان واخته بل لانه يحرم الانتفاع به لاحترام الادنى
النجاسة ويكون الختان نجس العين وجعل في بطنه لا باس بان يشق عنه وكذلك اليد والرجل ان اصابته
الاكلة لا باس بقطعها وكذلك الحصى اذا كان حصاة لا باس بان يشق وهو كثره الكلى وقال محمد رحمه الله في الحاقات
الخوف والفروج العظيمة والخصيات الواقعة في المثانة وما جرى مجراه من العلل التي تحسب التلف منها ينظر ان وصل
قد يجوز قديمت يعالج كافي ختم اسقا حيوة وان قبل لا يجوز اصله بتركه فلا يداوى لانه لا فائدة في معالجته
وذكر ابن تيمية في كتابه الحلال والحرام رجس من خمسة سنة او كرو في فم ثنائه حرامه لا يخرج
فان اختلف لا يثبت وقد جاء في الحديث تقرب الذابة على البقار ولا تقرب على العنار لان العنار يكون من سوا
مسار الركاب للجم والسقار من سوا خلق الذابة فتودب على ذلك وعن عمر بن عبد العزيز رحمه الله انه كتب

كتب الى صاحب السكك منها هم عن الركض والمراد به النحاسون لان ذاك معاب الذابة من غير حاجة
اليه وكذلك بالركض يتكلف للعرض على المشتري مكره لان ذلك نفس المشتري والغرور حرام فاما نجس
الذابة وركضها في غرض صحيح في الجهاد او غير لا باس به وللتلوي مكره لان امرنا بالاختان لا الحيوان
لاز معاب لعدو بها فلا يجوز استعمالها بالركض للتلوي ويكن تعليم البازي بالطير لحي باخذ فيعذبه ولا باس
بان يعلبه بالذبوح ولا باس بان يمشي الغلام مع مولاه ومولاه كلبان كان يطبق المشي راجلا وان كان لا يطبق
يكره لما روي ان عثمان بن عفان رضي الله عنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم راكبا وغلام يمشي مشرا فذكر ذلك
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لم يتركه في البيت فاعتقه عثمان وتاويله ان كان لا يطبق المشي مشرا
وذكر في الجامع الصغير يكره ان جعل الرجل في عتق عبده الرابة وهي الطوق الحديد الذي ينعق من ان
يترك راسه وموقعه بين الظلمة وهو حرام لانه عقوبة اقل النار ولا يكره ان يفسد كراعي ابا فهم
والتمرد على مواليهم وتعرضهم بالمكره وهو سنة المسلمين والله اعلم **باب**
الكرهية في البيع الجامع الصغير مسيلع خمر واخذ ثمنها وعليه بين فانه يكره لصاحب الدار
ان ياخذ منه لان الخمر في حق المسلم غير متقومة فلا يقبل مبيعا وكان بيعها باطلا فلم يملك الثمن بالقبض فلا يبرح قضيا
الدين وان كان البائع نرايا فلا باس به لانها متقومة في حقه فتخرج بيعها فصار الثمن ملكا للبائع
واما الخمر والناسخ والقول اذا اخذ المال فله بيعه ان كان من غير شرط يباح له اعطاء المال عن طوع من
غير عقد وان كان من اجرة عقد لا يباح لانه اجرة على المعصية ثم الاحتكار على وجوه احدها ان الاحتكار
حرام وهو ان يشتري في المصططعا ما امتنع عن بيعه عند حاجة الناس لقوله عليه السلام الحكر ملعون والحال
مرزوق لان ما جلبه المصططع به هو العامة وهو مسترهم فالحكر بالحبس عنهم يري باطل حقه في الشرع فخرم
عليه ومنع عنه ثم عند محمد رحمه الله الاحتكار يختص بالانوات وعلف الدواب مثل الخنطة والشعير والبن البغير
المطعوم كالشباب وكحومها وعند ابو يوسف رحمه الله يحسب في كل ما يضر العامة في المطعوم وغيره كالشباب
والزهر والفضة فحرام عتق الامم والعمامة الغالبة ذلك لا يكون الا فيما هو فوت مطلق او علف دوا او بوق
اغتبر الضرر انما وجد وان لم يكن معصية اذا دفع الضرر واجبه كسب لا يتحقق فاما من جلب شيئا من ارضه وضعفه
خفيه فليس باحتكار بالاجماع لان ذلك خالص حقه لم يتعلق به حق غيره بالجلد بله فلم يكن بالحبس مبطلا حتى غيره
ولو اشتري طعاما في غير المصرو ونقل المصرو حقه قال ابو حنيفة رحمه الله لا باس به لان حق اهل المصرو ان يلقوا
بما جمع في المصرو جلبت من ثمنه وقال ابو يوسف رحمه الله يكره ذلك فانه اعير في هذا حقيقة الضرر وقال محمد
رحمه الله كل بقعة يمد منها الى المصرو في العادة فهي بمنزلة ذنبا المصططع الاحتكار منه ومعذرة غايه الاحتياط
وقال ابو يوسف رحمه الله فيما يشتره الرجل من نصف ميسلانه يكره ان يحتكره ففقد جعل ما يتصل بالمصرو
من نصف ميسل ملحقا بالمصرو وهذا الحديث يبنى على العادة والثاني ان مدة الحبس اذا قلت لا يكون احتكارا
وان طالت كان احتكارا فمنهم من قدر ذلك بربعين يوما كذلك كانت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومنهم من قدر شهره لان ما دون الشهر قليل والشهر وما فوقه كبير ما عرف والثالث انه يوم الحكر بالبيع ابتقا
لحق المسلمين ولا يضر لانه عليه السلام قال ان الله تعالى هو المفسر القابض الباسط الرازي لان الف حق البائع
واليه تقديم الا اذا كان ارباب الطعام يتكلمون على المسلمين ويتعدون عن القيمة بقدر بافا حشا ونحو القاضية
عن حبسائه حقوق المسلمين الا بالشيء فلا باس به فيشتره من اهل الرأي والبصر فاذا فعل ذلك فقد رجع
عن ذلك فباعه بثمن فوقه اجاز القاضية وهذا الاشكال على قولنا حنيف لانه لا يبرح الحكر على الحكر وكذلك عند معا
الا ان يكون الحكر على قوم باعيا منهم لانه اذا لم يكن على قوم باعيا لم يكون حكر بل يكون فتوى في ذلك وقال بعض
مشايخنا ان الحكر اذا امتنع عن البيع يبيع الامام عليه عند جميعهم لان الضرر في هذا عام

في قوله

وابوصيفة رحمه الله تعالى الحجة اذا علم الضرر لا بد من كتاب الحجر والرابع اذا رفع اليه القاضى هذا الامر
 امر الحنكران ببيع ما فضل عن قوته وقوت اهله على اعتبار التبعة وقوته وقوت اهله وبنيها
 عن الاحتكار ويرجس عنه فان رفع اليد مرة اخرى وهو على احتكاره وغطه ومقرصه هذه فان
 رفع اليد مرة اخرى الان حبسه عزه حتى يمتنع عن شتر صبيحة وسوفعله وكذا تلقى الركبان منى
 اذا كان بضرة لكر باهمل المصرا لاروى ان النبي عليه السلام نهى عن تلقى الركبان اصطلاح اهل البلد
 على سفر الخبر والى وشاء فيما بينهم فيقدم رجل الى رجل منهم وقال اعطني خبرا والحما بدرهم فاعطاه
 اقل مما يباع ولم يبع الشتر فلان يرجع عليه كخسة النقصان من الثمن لان البيع وقع على الوزن
 الذي شاع بينهم لانه معروف بالعرف والشرط وان لم يكن المشتري من اهل هذه البلدة
 فكذلك الخبر في البيع ليس له ان يرجع لان الاصطلاح والسيرة في الخبر متعارف قد ظهر في حق الكل في
 البيع غير متعارف في البلاد الا نادرا فلا يظهر في حق غير اهل البلدة ولو قال السلطان لخباز
 ببيعوا عشرة امنا بدرهم ولا ينقصوا من ذلك شيئا فافترى رجل من احد عشر عشرة امنا بدرهم والخباز
 يخاف ان ينقص ضرره السلطان لاجل اكل لانه في معنى المكن وحيلته ان يقول المشتري لخباز يعني
 بما يتبع البيع رجل في يده ثوب قال كلني فلان يبيعه وان لا ينقص من عشرة فطلب منه اثنا
 تسعة فباعه بسبعة فان وقع في قلبه انما قال ذلك لروى بعشرة وستة ان يشتري لان هذا امر
 يتعارف في التجار وكان الشرا محججا وان لم يقع ذلك في قلبه لا يبيعه الشرا لان الشرا غير صحيح
 ولا يمكن بيع الزنار من النمراني والقلنسوة من الجوسى لان ذلك اذلال لها وبيع الكعب المفضض
 للرجال اذا علم ان الشرا لبيش بكن لانه اعانة له على لبس الحرام وذكر القصة ابو الليث في نوازله
 اسكاف امره انسان ان يخذله فضا على ذي الجوس والفسقة او الخطا ط امره انسان ان يخطله ثوبا
 على ذي الفسق بكن له ان يتعد ذلك لان هذا اسبب يشبه الرجال بالجوس والفسقة وتكر الخطا
 وكل عمل من اعمال الدنيا في المسجد لانه اعدا لقامة القربات والطاعات للعمالات رجل يبيع
 ويشترى على الطريق فاراد انسان ان يشتري منه فان لم يكن في قعوده ضرر بالناس لسعة
 الطريق لا باس بالشري منه وان كان فيه ضرر بكن ان يشتري منه فيقول لانه اذا لم يشتري ما
 جلس على الطريق فكان الشرا منه اعانة على الاثم والعدوان صبي جاء الى قاي بخبر او
 بنفس فلا باس ان يبيع منه الخمر والبصل وكذا لانه ما ذون فيه عاقه وبكن ان يبيع منه الجوز
 والفسق مثل ما يشترى للصبان في بياله هل اذن له بذلك بواه ام لانه غير ما ذون فيه عادة
باب الكراهية في الدعاء والعبادة والسلام الجامع الصغير بكن ان
 يدعو فيقول اسالك بمقد العزم عرشك لانه يوم تعلق عزمه بالعرش وان عزمه اذا تعلق
 بالحدث وانه تعالى عزير لم ينزل ولا ينزل والعرش صفة لم ينزل ولا ينزل وهو قاهر وروى عن ابي يوسف
 انه لم يره باس لانه قد روي به الحديث لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعوا بهذا او به اخذ
 الفقيه ابو الليث الا ان هذا خبر الواحد والاحتياط ان يمتنع عن هذا ويكره ان يقول في انبياء
 ورسله لانه لا حق للخلق على الخلق ولا باس بعبادة اليهود والنصراني لان النبي عليه السلام عاديهم و
 وقال له قل لا اله الا الله محمد رسول الله فنظر الفقيه الكوفي الى ابيه فقال بواه اجبه فاجابه وسهران
 لا اله الا الله محمد رسول الله ثم مات فقال النبي عليه السلام الحمد لله الذي ربي الله في شدة من النار واما السلام
 قالوا بكن ما فيه من التعظيم والتكريم وتعظيمهم مكرهه اما رد السلام لا باس لان الامتناع عنه يؤذيهم والرد
 احسان في حقهم فاذا هم مكرهه والاحتياط ان يمتنع عن هذا ويكره ان لا يرد على قوله وعليكم السلام لا قيل

المروى كالمشروط

سبحان الله تعالى
 ان شجرة من الجنة
 وبكن مع الجوز اسكاف

انهم يقولون السلام عليكم وانه شتم عند مجازون بقوله وعليكم بطريق المجازاة وكذا روى ان
 يهود ياد خسل على النبي عليه السلام عليك بقال عليه السلام وعليكم وقد سمعت عائشة رضي الله عنها
 وعن اسها ذلك وعليك السلام واللام واللعنة والسخطه فلما خرج اليه يهودى قال عليه السلام لعائشة لا تبكى
 فاشتد رجل بدعوه الامير فله من الشباء فان يكلم بما يوافق الحق يناله المكره ولا ينبغي ان
 يتكلم بخلاف الحق لما روى عن النبي عليه السلام قال من تكلم عند ظالم ما يضره بغير حق بغير الله يفت
 قلبه لظالم عليه ويسلط عليه الا اذا كان خاف القتل او تلف بعض جسده او ان يأخذ ماله لا يملك
 بذلك لانه مكره عليه معنى رجل يخشى الموت فان يخشى لضيوع عينيه او غضب من عبده وخوفه
 بكن لقوله عليه السلام لا يمتنع احدكم الموت ليرى من بعد وان يخشى تغير زمانه وظهور المعاصي
 فيه مخافة الوقوع فيها لا باس بقوله عليه السلام اذا كان امركم اخياركم فظهر الارض خبر
 لكم من بطونها واذا كان امركم اشرا لكم فبطن الارض خبر لكم من ظهرها والله اعلم **باب**
 ما يكره ان يفعل في المسجد وما لا يكره المبسوط ولا باس بدخول اهل الذمة المسجد الحرام وما يكره
 المساجد وقال مالك بكن دخوله سايرا لمساجد وقال الشافعي بكن دخوله المسجد الحرام والصحيح
 قولنا لما روى ان النبي عليه السلام نزل وقد نسي في مسجد وهم كانوا كفارا وكذا المشركون بدخولون مسجدا
 الحرام عند رسول الله صلى الله عليه وسلم لعرض الاسلام عليهم وخو ذلك وناوبل قوله تعالى انا
 المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام من غير الطواف والزياره وقيل المراد به منعهم على وجه الولاية
 عليه ويكره الجامعة والبول والى في فوق المسجد لان حكم المسجد ثابت في الحق والعرصة جميعا
 ولا باس بالبول فوق بيت فيه مسجد لانه سطح البيت ولا يخلو ابوت المسلمين عن ذلك ويكره غلق
 باب المسجد لان المساجد مصلى المسلمين فلا يجوز منع الناس عنها لقوله تعالى ومن اظلم ممن منع مساجد الله
 ان يذكر فيها اسمه وكان المتقدمون يكرهون شد المصاحف واخذ المشقة له ليسا يكون ذلك
 في صورة المنع من قراءة القرآن فهذا امثله بل فوقه لان المصحف ملك لصاحبه وهذا ليس بملك احد
 قال شيخنا اليوم لا باس منه في غير اوان الصلاة لانه لا يؤمن على متاع المسجد ولا باس بتدبير
 المسجد وقيل بكن لقوله عليه السلام من اشراط الساعة تربع المساجد ومضى على رضى الله عنه مسجد
 من خرف بالكوفة فقال لمن هذه البيعة فقيل يقول هذا المصلى المسلمين فقال ما هكذا يكون
 مصلى المسلمين وقيل انه قربة حسنة لما روى ان داود عليه السلام بنى مسجدا بيتا مقدس من الرعام
 وزينة ووضع فيه وعلى راسه كبريتا احمر يضئ اشعا عشر ميلا وكان الغزاة لا يغزى بغيرها
 من ميسل في الليل ولان في التزيين ترغيب للناس في الاعتكاف والجلوس في المسجد لاسطر الصلاة
 مع تعظيم بيت الله وجهه رواية الكتاب ان يجوز ولا يستحب لما روى ان النبي عليه السلام كان مسجدا
 مسقفا من جريد النخل وحيطان من الخبز فيبذل له الا هذا كك فقال لا عرش كعرش موسى
 وكان يكف اذا حل به المطر فيبذل ان ذلك افضل وقد كره بعض مشايخنا الزينة على الحراب
 لانه يشغل قلب المصلى اذا نظر اليه وربما ينقص من خشوعه الا ترى انهم كرهوا ان يشغل قلبه فان
 صلى الله عليه وسلم صلى في حبه مكفوفة بالجحر فلما فرغ رماه وقال كماوت ليفتنى اذ هبوا بها
 الى اى جهنم والوفى بالجانبه يعني كسا واما تخصيصه في حكم البناء واذا جعل البياض
 فوق السواد ليقين فلا باس منه اذا فعله من مال نفسه ومن مال الوقف لا ينسخ من لافيه من
 التضييع النوادر قوم بنوا مسجدا واحدا جوالا مكان ليشع فأدخلوا شيا من الطريق في المسجد
 فان كان بضرب اصحاب الطريق لا يجوز وان كان لا يضرب فلا باس به وان ضاق المسجد على الناس فحبه

او دونه

ارض لرجل بوجد ارضه بالقيمة كرمها لماروي عن الصحابة رضي الله عنهم لما ضاق المسجد الحرام اخذوا
ارضين بكن من الصحاح بالقيمة وزادوا في المسجد الحرام الجلوس في المسجد ثلثة ايام للصمت مكره
وفي غير المسجد ثلثة ايام للرجال وثلثة ايام للنساء لعل لاجل الامارة تؤمن
بالله واليوم الآخر ان يجد على ميت فوق ثلثة ايام الا على زوجها والاخفا احسن ولا يباح الخاذ الضايف
عند الثلثة الايام لان الضايف يتجعد عند السرور ويكره الخياطه وكل عمل من اعمال الدنيا في المسجد لانه
لاقامه القربات والطاعات والمعاملات ولو جلس المصل في المسجد او وراق يكتب في المسجد
وان كان المصل يعلم بحسنه والوراء يكتب لنفسه فلا بأس به لانه قريب وان كان بالاجر يكره الا ان يقع
لها الضرورة فصل ويكره استقبال القبلة في الخلا وقال الشافعي يكره في القضا لا في الاذنه
والصحيح قولنا لقوله عليه السلام لا تقضوا جهة القبلة فلا يستقبلوها في بول او غائط ولا يستدبروها
لكن شروها او غزوا وهذا بالمدينة فان من شرب او غزب لم يكن مستقبل الكعبة ولا سبيلها
لاولان الحابط لا يصير حابلا من استقبال الكعبة في بيته للصلاة فكيف يصير حابلا اذا كشف عورة
وهذا غلط بين وتنقض ظاهره واستدبار القبلة روايتان عن ابن حنيفة رحمه الله في
احدى الروايتين يكره لمارونيا وفي اخرى لا يكره لماروي بن عمر رضي الله عنه قال راي النبي
صلى الله عليه وسلم على سطح اقم سلمه على لنتين يقضي حاجته وهو مستقبل الشام مستدبر الكعبة
والاحوط تركها وعلى ذلك عمل المسلمون فمراحيضهم وكرابيسهم وكن مشايخنا استقبال الشمس والفر
بالفرج الحديث روي فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وما عليه من نور العرش ويكره من الرجلين الى الكعبة
في النوم وغيره عدا ذلك لا يخفى وكنت الشريعة وكذلك في حال موافقة الاصل وكذلك منع
له خبطة فيها كتب من اخبار الرسول والفقه بنام ويتوسد بها ينظر ان قصد بذلك الحفظ فلا بأس به
لان ليس فيه ترك التعظيم والا فبكره لانه ترك التعظيم **باب الكراهية**
في ارسال الشعر وتركه والسنة في حلقه المبسوط ويكره للمرأة ان تفضل شعرها المقطوع
او شعر غيرها بقوله عليه السلام لعن الله الواصلة والمستوصلة وهي التي تفضل شعر غيرها
بشعر النمرين به ولان فيه ابتداء حبل الادي والادي خلق مكرما مبتدلا لاجل ان يكون سميته
مبتدلا ولا بأس بان يفضل شعرها شعر البهيمة لانه جات الرخصة في القرامل وهو ما يجتهد من الوبر
ويزاد في رايها لانه من باب الزينة وهو مباح الابدال والانتفاع به والواحد على الخ
سمنه وجهها وذراعيها والمستوسمة هي التي تفضلها والواشقة هي التي يفلج اسنانها وذراعيها والواشقة
هي التي تفضل بها والنامصة التي يسف الشعر من الوجه والمنتصبة التي تفضل بها ذلك وكل ذلك ورد النهي
عنه ولا بأس بالتجارة ان يفعلوا شعر اللعنة في الجنة لان فيه زيادة في الثمن وهذا يدل على ان العبد
اذا كان للخدمة ولا يبر بديعه لا يسجد له ذلك وذكر الطحاوي في شرح الابار ان فضل الشاربين
وتفسيره ان يوحده سقن وهذا قول عن الاحار وهو الطرف الاعلى من الثقة العليا قال والحلق
سنة وهو احسن من الفقه هذا قول ابن حنيفة وصاحبه وقال بعضهم ان الحلق بدعة حديث
عابثة وعاروانه صبره ان النبي صلى الله عليه وسلم قال عشر من فطرة ابراهيم عليه السلام وذكر
من حلقها فضل الشارب والصحيح قولنا حديث ابن عباس وابن عمر وانه صبره ان النبي صلى الله عليه وسلم قال حلقها
الشارب اعفوا الحلق وفروا به واحسنوا الشارب في الاضفاء الاستيصال ونقطة الفقه في حلقه عابرة
محملة فوجب حلقها على مارونيا والشارب سم للكل لا يمتنع في الماء لان العرب اعتادوا الكرم من الاودية
وافواه القرب فيصيب ما ذك الشربة فيسبى كل شاربها واختلف الناس في اعفائها ما سوا قال بعضهم

تركها حتى يكت ويكثر والغمر سنة فيها وهو ان يقبض الرجل لحية فاذا زاد منها على قبضه قطعه كذلك
ذكر محمد في كتاب الآثار عن ابن حنيفة رحمه الله قال وبه يأخذ وذكره عن ابن عمر
كان يفعل ذلك ولان الحية لما كانت رينة كانت كثرة وكثافتها من حال الزينة وكذلك
وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان كثر الحية فاما الطول اذا خشي خلاف الزينة
فاما في الابط فالسنة التفت ههنا افضل النبي صلى الله عليه وسلم والحلق لا بأس به وذكر محمد لقطه
التفت في الاصل ونقطة الحلق في الجامع الصغير قد ذكر على ان لا حرة في الحلق ولكن
السنة هو التفت والعمل بالسنة احق وذكر ابو عبد الله الجرجاني السنة في حلق العانة
ان يتدى من تحت السرور وقيل الاظفار سنة لانه من الفطرة الا في دار الحرب فان تركها
مندوب اليه للجماع لماروي ان عمر بن الخطاب كتب ان وفروا الاظفار في ارض العدو
فانها سلاح ولان اذا سقط السلاح من يدك وقرب العدو منه ربما يتمكن من دفعه باظفار
وكذا الغازي في دار الحرب مندوب له ان يوفى شرابه ليكون احصيه في عين العدو فحمله
باب مسائل متفرقة من النوازل ويكره تصوير مثالي روي في لقوله عليه السلام
اشهد الناس عذابا يوم القيمة الشبهون خلق الله تعالى يقال لهم يوم القيمة احيوا ما خلقتم فاما
بمثال ما لا روح فيه كالشجر ونحوه فلا بأس به لانه يكون نقوشا لنقل عليه محمد رحمه الله في السير الكبير
وفي المنتقى عن محمد بن ابي حنيفة في ارض الحرب وعليه ثوب حرير او من مذهب اوفيه ثياب من
ويوم واقف العدو او لا بأس به لما بينا ولا بأس للمرأة ان تدخل الحمام اذا خرجت متعففة و
اتزنت حين وضعت وقال بعض الناس يكره لقوله عليه السلام ايا امرأة وضعت حليا بها
في غير بيت زوجها فعليها لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لانه دخول الحمام لعني الزينة
والنظافة وهي بالنساء البين منها بالرجال واما وجوب الاغتسال في صفين كثر وكانت حاجتهن
الى الاغتسال في الحمام امس فان الرجل يمكن من الاغتسال في الحياض والازهار والمرأة لا يمكن من
ذلك واما الحديث فلان انما يكره للمرأة الخروج بغير اذن زوجها امرأة حلفت راسها لوجع
اصابها فلا بأس به فان حلفت بشئ بالرجال يكره لانها ملعونة متى شبهت بالرجال وعن الاعضا
في الحمام مكره الا بعد زوال الحاد انما يفعل ذلك بشهوة وان امن عن ذلك فلا بأس به بجل اخذ
ثوبا من انسان وهرب فقتله صاحبه حتى دخل داره فلا بأس به بان يدخل داره حتى ياخذ حقه
لان موضع الضرورة وموضع الضرورة مستثناة عن قواعد الشرع وكذا لو كان له على امرأة حوا
فله ان يلزمها وجلس معها ويقبض ثيابها ولو هربت ودخلت دارها فلا بأس بذلك اذا امن الرجل
على نفسه ويكون بعد امنها لحفظها لان في هذه الحلق ضرورة رجل وجد طريقا في القبة مخري
فان وقع في قلبه ان هذا طريق احد ثوبه على القبور لا يمشي فيه لانه حديث وان لم يقع في قلبه ذلك يمشي
لان طريق ولم يعلم كونه مخدنا ويكره القعود على القبور لانه منقول عن بعض السلف انه قال لان
اجلس على الجمر احب الي ان اجلس على القبر ولان في اعانة بتره ادى مسلم محرم والاانة به حرام
والاانة به سنة مكره وتكره الاشارة الى المصالح عند ربه لان اسهل الحاصلية كانوا يعطون لذلك
ولا يجل الحلال الحلال للحليل ولكن حلق الحلق الى الحن والاحكام الحقة الى الهرة ولكن حلق الهرة الى
الحقيقة ولا يجل سر اج المسجد الى بيته ولا بأس بان يجل من البيت الى المسجد ولا ينبغي للرجل ان يقود
اباه النصراني الى السعة لانه اعانة له على المعصية ويقوده من البيعة الى البيت لانه لا بأس باعانة على المعصية
رجل حفر في غير ملكه ليدفن فيه ميتا او يدفن فيه غيره لا يشر القبر ولكن يقفن فتر حفره جملتها

وان دق الميث في ارض غيره بغير اذن المالك فالملك بالخيار ان شاء امر باخراجه الميث وان شاء سوى
الارض وزرع حولا لان الارض ملكه ظاهر وباطن فله ان يستخلص الظاهر والباطن ولان ينزك
الباطن وينتفع بالظاهر رجل رفع طين او ترابا من طريق المسلمين بنظر ان كان في ايام الرد والحوال
فلا باس به والرفع اولى لانه حبه لانه سقى الطريق وان لم يكن واحتاج الرفع الى القلع فان لم يكن
فيه مفعة بالمال فلا باس وان كان فيه مفعة بالمال لا يسع ذلك لانه يصرف في حق العامة وفيه ضرر
وكبه الوقاع في ايام البروز والنزاع بالابواب مكره حرام ما فيه اثم باسم الله تعالى وباسم النبي عليه السلام
رجل قال انما احب الفزع فان اراد به ان لا كان كنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فان لا احبه فقد كفر
لانه استخف رسول الله صلى الله عليه وسلم وان قال ذلك لم يرض اصابه فلا باس به لانه لا يستخف حشيش
او شوك بنت على القبور فان كان رطبا يكره قطعه وان كان باب لا باس به لانه قبل ما دام رطبا يسمع
وربما يكون للبيت اس يسجد وعن هذا قالوا بوجع الحشيش الرطب بلا حاجة لا يستحب وسحب القبولة
على السيل فلو ان الشيطان لا يقبل وذلك بين المجلبين بين داس الشعير وداس الخنطة رجل خلف
الى اهل الظلم والشر ليدفع ظلمه ويشرح عن نفسه فان كان هذا الرجل مشهورا ممن يقتدى به كره ذلك
لانه اذا كان كخلف الى الشيطان فظن الناس انه يرضى بامره فكان فيه من ذلك اهل الحق فان لم يكن
مشهورا لا باس به ان شاء الله لانه عرى عن هذا المعنى **باب** خبر الواحد في امور الدين
والمعاملة المبسوط ولو اصر حرا وعبد عدل ذكر او انثى بحاسة الماء او بانه ذبيحة مجوسى او شئ
من الحلال والحكمة يجب قبول قوله لان خبر الواحد باهر من امور الدين حجة خلافا للمعتزلة لان الصدوق
فيه راجح لان الداعي الى الصدق والصادق عن الكذب موجود وهو العقل والدين والعدالة لان الظاهر
ان كل عاقل مسدد عدل يجنب عن ما هو مخطور دينه وهو الكذب لانه سبب النقص والذمة في الدنيا
واستحقاق العقوبة في الآخرة والعاقلة تجنب عما هو ضار له خصوصا اذا لم يستجب بالكذب نفعا
والمعذر بالبدل الرابع اول من العمل باستصحاب الحال وهو التسكك يكون الظاهر في الاصل لان بقاء وصف
الطهارة للماء ثابت لعدم البدل لا ليدل اوجب بقاءه لان يجوز ان يتنجس الماء وخبر المحدث حجة موجبة
للعقل فكان العمل بالبدل اول من التسكك بعدم البدل وصار كالعقل اذا روى خبرا عن النبي عليه السلام يجب
قوله فكذا هذا ولو اخبره بذلك فاسق او لا يعرف عدالة ان غلب على ظنه صدق يسمع قوله والا فلا
لقوله ثم يا ايها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا والتبين هو طلب المسان وذكر
بالبحر وطلب الصدق في خبره ولان الفاسق قد يكون امرأة وحشة فستكشف عن الكذب قد
اضحة لا يبالى عن الكذب فوجب طلب الترجيح بالبحر فان وقع خبره على انه صادق يقبل قوله
والا فلا والا حوط والا فوج ان يريه وسنم ولا يقبل قوله الذي في حاسة الماء لان الكافر
يعقد المسم على بن كافر فقصدا لاضراره لعداوة الدين في ان عقله ودينه جامل له على الكذب
في امور دينه المسم واليه اشار قوله تعالى لا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم ان استطاعوا
فترجح الكذب في خبره فلم يجز للبحر بل يستل ان احتمال الصدق فيه قائم لكنه جرح فان وقع في قلبه
ان صادق لا جزية التيمم لم يرق الماء والوضوء به جاز لان هذه الخبر ليس بواجب فلم يثبت حاسة
الماء بهذا الخبر فصار متمسكا بوجود ما ظاهر حكما فلا يجوز خلافه لو اخبره فاسق لان الخبر
واجب في خبره لا استواء الصدق والكذب فيه فثبت الجحاسة بخبره عند صحة الخبر اليه في حوط حكم
فصار متمسكا بوجود ما يحس حكما فيسبب الارقاة ولا يجب فخرية التيمم وكذلك الصبي والمعتوه
اذا غلب فماتوا لان عقل المعتوه ناقص فلا يكون دليلا على الصدق والصبي وان كان عاقلا لكن

العقل

العقل انما يصرف عن الكذب اذا كان ضارا له باعتبار كونه مخطورا والكذب غير مخطور في حقها فماتوا لان
عن الكذب فلا يكون دليلا على الصدق بل ترجح جانب الكذب في خبره بالعدم بالانها وحسبها عن الكذب وصار
كما لو روى باخرا لا يقبل روايتها ومن الصحابة من يجعلها كالبابية الناسق لانه استوى الكذب والصدق في
حزنها فوجب التحري كانه الفاسق وذكر في الجامع الصغير رجل ارسل اجد له مجوسيا فاشترى له حمارا
قال اشترىته من مجوسى او يهودى او نصرانى وسعرا كل لان خبر الكافر في المعاملات حجة مقبولة كحاجة الناسق بحجة
المسلمين واصل الكتاب صلال وخبر الذمي والصبي والمعتوه في المعاملات حجة بان اخبره ذبيحة مسلم
او اهل الكتاب او ذبيحة مجوسى او وكفى فلان يسعه ونحو ذلك يقبل قوله ومن دعاه قوم الى اكل لحم
ياكلونه فاخبره مسلم بقعة حرا وعبد ذكر او انثى انه ذبيحة مجوسى وقال لباقون بل هو صلال ومع عدول
احسن بقولكم وكذا لو اخبره لان بانه حلال لان الصدق يسترجح ببقاء العدد في الخبر لان يدخل في العيان
منى اخبر جماعة لا يتوهم توأطهم على الكذب ومنى دخل في حد العيان منى بلغ حد التواتر يصير اقرب الى العيان بزيادة
عدد الخبرين فكان لاخذ ما هو اقرب الى العيان او لم يلم يقرب كانه رواية الاخبار اذا روى خبرا خريش
وروى جماعة بحجة فلا اخذ بروية الجماعة بالحل او لم من الاخذ برواية الواحد بالحكمة بخلاف الشهادة فانه لا يترجح
شهادة الجماعة على الالمس لان الشهادة وان كانت اخبارا حقيقة ولكن صار انبأ بالشهود به شرعا بل
انما كان مدلوله رجحان بعضه وبذلك لا يشترط لفظ الشهادة وشهادة الالمس بوى شهادة الجماعة فيكون حجة
في اثبات المشهور به شرعا اعتبارا بالاجابة لاثبات الحقيقى فان البيع الصادر من الواحد والبيع الصادر
من الجماعة سواء واما صفا اخبار حقيقة وشرعا والخبر يترجح بزيادة العدد في الخبر كانه رواية الاخبار
وان كانوا من جنس واحد يقول الواحد لانه لا يجوز ابطال خبر العدد وتعطيل خبر الفاسق كانه رواية الاخبار
وان كان فيه واحد عدل يخبر لانه اخبره عدل لان احدهما بالحكمة والاخر بالحل فاستوى في الحجة فوجب ترجيح
احدهما بالبحر فان لم يكن له رأى واستوى الحالان عنده فلا باس باكله لانه وقع التعارض بين الخبرين واليه
ترجح احدهما على الآخر كتسا قفا والطهارة والحل اصل فبقى على ما كان بخلاف ما لو روى احدهما خبرا بحكمة شئ
والاخر حكما فانه ترجح بالحكمة ويوجد رواية من روى الحزمة لانا جعل كل الخبرين مائتا وجعل احدهما
ناشئا الا اننا جعلنا الحجة متاحزا ناشئا لما فيه من تقبيل الشئ اما هذا لا يمكن اثبات كلا الامرين لان الماء
منى وقعت فيه نجاسة لا يصير طاهرا ومنى رآه اخبره من نهر عظيم وقد غسل الكوز وحفظه الى وقت الشاة
لا يتصور نجاسته واذ لم يتصور اجتماعها فان الثابت احدهما ولا يرى فتسا قفا ولو اخبره مملوك كان
ثقتان بالحل وحرم بالحكمة فلا باس باكله لان الخبرين استوى في الحجة لان قول المملوك في امور الدين يقول
الحرم ثم ترجح قول العبد بزيادة عدد والعدد ما يقع به الترجيح لان قلب الانسان ربما لا يظن الا قول
واحد ويظن الا قول اثنين ولو اخبره بالحل بعد نقعة وبالحكمة حرققة يعمل اكثر ربه لان الخبرين
استوى في الحجة ولا يمكن ترجيح احدهما على الآخر بدليل سوى الخبرى فلزم الخبرى وان كان اخبر واحد ما حرا ثقتان
وبالاخر عبدان ثقتان اخذ بقول الخبرين لان خبرهما حجة في باب الدين والاحكام جميعا فيكون حجة مطلقة
وخبر العبد بيس حجة في باب الاحكام فيكون حجة قاصرة فكان ترجيح خبر الخبرين كونه حجة مطلقة او لا
من الترجيح بالبحر لان الخبرى مجرد ظن بلا دليل بخلاف الواحد اخبره ثلثة عبيد ما حرا وبالاخر فانه
ترجح خبر العبيد لان الترجيح بزيادة العدد او لم من الترجيح بكونه حجة في الاحكام لان زيادة العدد يدخل في
حد العيان او يقرب منه فان تعدد الترجيح بزيادة العدد بطلت الترجيح بكونه حجة في الاحكام لا بالخبرى لانه
صار حجة بالشرع لا مجرد الظن فان تعدد بطلت الترجيح بالخبرى فعلى هذا لو اخبر واحد ما حرا عدلان وبالاخر
اربعة احرار ثقتان او باحد ما حرا واثلاث احرار عدلان وامرأة يؤخذ خبر الاربع ورجل وامرأتين

واحد

لا تب من رباة العدو وكذلك هذا كطعام وشراب **فصل** ومن اشترى جارية فاحبب مسلم ثقة
انها حرة الاصل او اخته من الرضاة فله ان يطلقها وان يتره فوصه لان هذه شهادة الواحدة قامت على
ابطال المكر لان قام المكر لا يتصور مع الحرية وحرمة الرضاة وكان من ضرورتها زوال المكر وشهادة الواحد
على ازالة المكر لا يقبل لان المكر من حقوق العباد فصار كالمشهد وادارت طلق امرائه وان استمرى كما فاحبب
مسلم ثقة انه دخل بجوسي لم يأكل ولا يربو على باعه ولا يمنع عنه لانه ليس من ضرور حرمة الاكل زوال ملك
اليمن لان حرمة الاكل مع قيام المكر اجتماعا كالعصاة اخبره كالمشهد الذي وقف فيه نجاسة لانه لما جاز
ان يتفصل الحل عن الكذب بالاباحة جاز ان يتفصل بنوت الحرمة عن زوال المكر فتمكن اثبات الحرمة بدون
زوال المكر فكانت الشهادة قايمة على حرمة الاكل لا غير والحرمة امر من امور الدين فيقبل فيها شهادة
الواحد فيثبت الحرمة الا ان زوده على الباب ابطال مكر البايع وقول الواحد ليس بخفي في حق زوال المكر
لان من حقوق العباد وان ملك طعاما او جارية ليس بشهد مسلم ثقة ان المكر عصب من فلان سره
عن اكله ووطأه وان لم يتره فهو في سعة لانه اخبر حرمة الحل كالحق المالك للحق الله تعالى ان حرمة الانتفاع بالمعصوب
لقد المكر كالحق المالك للحق الله تعالى لانه يزيل ان حرمة باجارية واذنه فكانت هذه شهادة قامت على زوال
مكر البايع وبطلان بيعه وبطلان الحرمة كالحق المالك لا يقبل ولكن يترى لاحتمال الصدق في خبره وكذلك
ان كان ذوال اليد لا عند عامة مشايخنا وقال الفقهاء ابو جعفر بانه لا يبيع عن شرايه لان خبر ذي اليد
صار معارضا لخبر العدل فتساقطان لم يقع كبره على شيء ففي ما كان على ما كان وجه قول العامة ان ذال اليد
يشهد لنفسه لان بقوله اما ما لم يرفع عن نفسه ما ثبت بشهادة العدل وهو الغصب في حق البتة فلم يرد
اليد معارضا لقول العدل فلم يرفع قول العدل بقول فقهاء الغصب ما ساق في حق السر دون الحرية فعلى
هذا الواضح كما فاحببه عدله انه ذبحه بجوسي وقال له القصاب انه ذبحه مسلم والقصاب عدله يتره عنه
عند عامة المشايخ ومن عرف جارية لم يرب يبيعها عمرا ولم يعرفها ولكن افترعها وانها لغيره لم يبيع لان شهادتها
ما لم يعلم انها ملكه عمرا وكونه وكبلا لانه اجتمع ما يوجب اباحة البيع وهو كونه في يده فان اليد تدل على المكر
وعلى الاباحة وما يوجب الخطر وهو علمه او اقرار ذي اليد كانت ملكا لغيره ذي اليد فوجب الكراهية
لان حد المكره ما يجب فيه دليل الخطر والاباحة لان امتي حرمتنا عطنا دليل الاباحة ومتي الحنا عطنا
دليل الخطر فان ثبتت الكراهية عملا بالدين فان قال عمر واشترتها او وكلني ببيعها وهو عدل فلا يبين
تصدق بقوله ان قول الواحد مقبول في المعاملات اذ لم ينزع عنه غير استحسانا لانه جسر التورث والعادة
من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا بالشرا من السمسار والدلال من غير شهود على حد
مقالته والان المعاملات مما يكثر وجودها وتكررها فلو لم يصدق كل بايع في كل مائة ومعاملة الشاهد من
اجتناب ان يستصحب نفسه بينة عادلة يشهد على صدق متعالية فضايق الامر على الناس وصار كما لو قال انما صار
فلان او بعد ما دون بالحق وسع للناس ان يشترروا منه فكذا هذا وكذلك ان كان فاسقا ولكن اكثر رايه
انه صادق لان بالبحر في نزع الصدق في خبره وان كان اكثر رايه انه كاذب فلا ينبغي ان يتعرض لشي من
ذكر لانه نزع الكذب في خبره وكذلك الطعام والشراب على هذا وان لم يعرفه الغيب ولكن مثله لا يمكن مثله لا يقدر
لا يمكن ثبوت يوم وفيه نقيصة فالتحقيق لانه دلالة الحالة دللت على كونه ملكا لغيره ولو ثبت المكر
لغيره بدلالة النظر كبر الشرا منه دلالة الحالة دون دلالة النظر فوجب التزمه وذكر لان ظاهره دلالة على المكر
فوق دلالة الحال على كون ما في يده ملكا لغيره والحرى مشروع لزم جميع الاحتمالين على الآخر غير مشروع
لا بطلان ليدل راجح في نفسه قبل الحرى ومتى امرناه بالبحر يودي ذلك الى ابطال كل المراج بالبحر وال
كان ذوال اليد مملوكا لا يشترى منه شيئا ولا يقبل منه هدية حتى يسأل عنه لانه علم بقبائنه ان ما في يده ملكه غير فان

ممنوع من بيعه

ان مولاه اذن له وسو ثقة فلا بأس ان قول العدل حجة في المعاملات كقول الحر لان للناس خبره في المعاملة
مع العبيد فلو لم يقبل قوله في المعاملات بدون اليقين لضايق الامر على الناس وان لم يبيع ثقة فعلى ما يقع في قلبه
فان كان لا راي له لم يتعرض لشي مع كمال الحر ولو كان صبيًا اخبره انه اذن له في بيعه او ان فلانا بعث به هدية
يتجرى فيه صدقه او كذبه لان الصبي وان كان عدلا لكن بسبب قصور عقله قد يقدم على الكذب لقلة اليأس
كالفسق ولو كان الخبير فاسقا يتجرى وان لم يكن له راي في الامر على ما كان فكذا هذا ولو عرف جارية لرجهل
لم رايه يدافع سعيها ويتره انها كانت في يد فلان ودبعت لم يتره انها كانت مقره له بالترق غير انها كانت
على وانما امرتها به لجهل امر حقه وصدقة الجارية والرجل ثقة مسلم فلا بأس بشرايها منه الا ان يكون عده
انه كاذب لان قول العدل حجة في المعاملات اذ لم ينزع عنه خبره ولم يثبت منازع في خبره لانه اقر
بكونه ودبعت عند فلان والمودع لا ينزع المالك فيما كان ودبعت عنه لانه اخبره للمالك لنفسه فصار اثبات
خبره كاثبات معاينة ولو قال ظلمي وعصيتي فاخذت مني لم يبيع شراها ثقة كان الخبير او غير ثقة لانه
اقر ان له منازع في هذا العين لانه اقر ان ذال اليد غصبها منه والغاصب منازع للمالك لانه اخبره لنفسه لا للمالك وقوله
الواحد لا يكون حجة متى نازعه غيره واخباره وان قال ظلمي لم يرجع عن ظلمي واقر ان بها ودفعها الى وقال
خاصة الى القاضي ففصلها واخذت مني ومن منزله وسو ثقة او غير ثقة ولكن اكثر رايه انه صادق فلا بأس
بالشرا منه لانه لم يقر بالنازعة لان الغاصب بعد ما دفع المعصوب للمالك اذ بعد الفضالة لا يبقى منازع ما لم يجد
الفتنة حتى لو قال تجد في الفضالة لا يسمع الشرا منه لانه مع الجود يكون منازع عاقد اقر بالمنازع فلا يكون قوله
حجة ولو قال اشترتها من فلان ونقدت وهو ثقة وقال ثقة اخبر فلانا بحد هذا الشرا لم يسمع الشرا منه
لان الخارج اخبر عن المنازع وهذا اخبر اعمد ليل احادنا يعرف من حيث المشاهدة والمعاينة وهو جود البايع
وذوال اليد فيما اخبر من الشرا لم يعتمد ليل احادنا على عدم الجود بل اعتمد استحالة الحال وسوا اقرار البايع بالشرا
وانه لا يوجب عدم الجود بل عدم الجود يكون ثابتا باستصحاب الحال لان المنسكب باستصحاب الحال علم بغير دليل
تخالف ما اذا اخبر احد ما بطهارة الماء والاباحة فانه يتجرى لان كل واحد من الحرين دليل بناء على دليل لان
الخبر بالنجاسة مبني على معاينة وقوع النجاسة فيه والخبر بالطهارة مبني على معاينة اعتراف كامن بنفسه عظيم
واستصحاب الحال في وقت الخبر فاستويا فبطلت النجاسة بالبحر وكذا ان كان كاذب غير ثقة الا ان اكبر رايه انه صادق
لان اكثر الراي يقوم مقام العلم عند الادلة وانما وجب التحري هنا لان خبر العدل والفاسق استويا وكونها
حجة لان خبر العدل اعتمد استحباب الحال وذكر حجة للرفع لا للاثبات فكان حجة من وجه دون وجه وخبر
الفاسق اعتمد واستند على دليل كنهه بغير حجة بواسطة التحري وكان حجة من وجه دون وجه فاستويا فبطلت
الترجيح بالبحر ومن راي رجلا يبيع جارية عرفت لاخر فشهد عنه شاهدان عدلان ان مولاه امره ببيعها فاشترى
ونقد الثمن وقبض ثم حضر مولاهما ونجد الامر فاشترى في سعة من مبيعها حتى خاضع الى القاضي لانه لو شهدا عند
القاضي اطلق القاضي للشرا من مسكها فكذا ان يشهدا عند المشتري حصل له مسكها لان شهادتهما من جهة اقوى
من جود البايع فاذا قضى بها للمالك لم يسمعها مسكها لان قضاء القاضي صدر عن حجة وهو اقرار المشتري بكونها
ملكاً للموكل والوكالة لا يبيع لم يثبت بها فهو حجة عند القاضي لان الشاهد ما لم يتفصل بها القضاء لا يكون حجة فكان
الحمل بالقضاء او من العمل بالشهادة الا ان تجد الشاهد بالوكالة عند القاضي حتى يقضى بها لان الوكالة
يثبت بما هو حجة مطلقة وان قال البايع امرني ببيع جارية التي في منزله والسليم فلا بأس بالشرا والقض
من منزله مولاهما بالبايع او لغيره اذ نقض الثمن كان البايع ثقة او لا اذ وقع عنه انه صادق لان قول
الواحد العدل حجة في المعاملات وكذا قول الفاسق عند التحري لا راي له ولا يعتصم بها وينعزل عن
وطأه حتى يستامر مولاهما لان خبر الفاسق بدون عليه الظن لا يكون حجة والاصل ان لا يجوز الشرا من غير

وغيره من الناس

فيؤدي الى حرج عظيم وكذا الذبايح التي في ذاك الكلام لا يجوز منية او ذبيحة بحرق او منية عامدا او اضطررا الشاة
المكولة بالعضوة او لحمه تناول حرام بسبب من الكسباب ولو حرمنا تناول وقع الناس في حرج وضيق شديد وان استويا وكما
الحرام اكثر لم تجزوا الاكل لان اموال الناس لا يحرم من ان يكون الاكثر او النصف حراما غالبا وقد استوى لكل والحرام فيجب جانب
الحرمة احتياطا واذا اختلط وذكر الميتة بذكر الكربة الا ان استويا وان كان ذلك الميتة مثله او اكثر لم ينتفع به لا سيما
ولا استصحا بالانه استوى للخطر والاباحة فيلزم الخطر للاحقة لقوله ما اجتمع الحلال والحرام الا وقد غلب الحرام الحلال وان كان
السنن او الزيت غالبا لا يحل كله ويحل الانتفاع به فيما سوى الاكل لان الغلبة لما كانت محلول صارا مغلوب فيها ها هنا
حكما فاعتبرنا كالحرام المغلوب كالمالك في حق الانتفاع في غير الاكل اذا نجاسة غير نافعة من الانتفاع فيما سوى الاكل فلا
يجوز الانتفاع بالادوات والقائمات في الاراضي بالتراب النجس واعتبرا بقيام الحرام حقيقة في حق حرمة الاكل احتياطا ولان
الحرام واجب الاحتياط عنه والحدود مباح التناول والعمل بالواجب والعمل بالمباح **باب التحريم في الاواني والاشياء**
المبسوط معه في السقاية او في اشنان طاهران وواحد نجس نجس المتوضي ولا يجزئ ترك التحريم لان الغلبة اذا كانت
للطاهر ترجحت جهة جواز استعمال الاواني النجس ثابت في وجه فميز النجس بالتحريم لانه لا ينفذ العلم غالبا وان كان النجس
اشنان احدهما نجس لم تجزوا اكلها وتيمم وان تيمم بواحدة جاز وقال الشافعي حرج يتوضأ بالتحريم والصحيح قولنا لان
بهذا الماء يجوز من وجه ولا يجوز من وجه والتيمم كذلك فاستويا في الجواز والنجاسة الا ان اعتبار التيمم لانه لم ينفذ الطهارة
يقتضي لكن لا يوجب النجاسة للاعضاء والوضوء لا ينفذ الطهارة يفتن لكن يوجب نجاسة الاعضاء فكان اعتبار التيمم
اولى وكذلك يجوز ترك استعمال الماء الطاهر بعد العطش ويجوز التيمم ولا يجوز التوضي بما نجس بحال فترجح جانب ترك
الاستعمال فلا يجب استعماله ولكن الاضطرار يبرئ الماء ثم يقيم بصبر ما دام الماء وكفى الطحاوي انه قال يخلط النجس بالماء
حتى يصير عادما للطهور يفتن ويبقى الماء له ان احتاج الى الشرب يشربه فان توضأ بالماءين وصلى فانه يجزئ صلاته اذا مسح
في موضعين من الارض لانه ان توضأ بالطاهر او لا فقد زال الحدث ثم اذا توضأ بنجس نجس نجس عفاؤه فهذا طاهر من
الحدث في اعضائه نجاسة خفيفة وهو عادم الماء فيجزيه صلاته وان توضأ بالماء النجس او لا نجس عفاؤه فان توضأ
بالطاهر زال الحدث والنجاسة الحقيقة عنها الا انه اذا مسح على الارض على موضع واحد في المرتين لا يجزئ لان المسح
اذا كان بالطاهر ولا يجوز وان كان بالطاهر لا يجزئ لان البلل بنجس باق الملاقاة فلا يتبادر به المسح فربما يجزئ
وبين ان لا يجوز فلا يجوز بالشك احتياطا وان مسح في مكانين يجزئ فكيف ما كان فان قيل اذا كان يجزئ الصلاة
على هذا الوجه فلما ذاب من التيمم قلنا لا نالوا وجبنا عليه ذلك اذ في الحج كما في الشياطين لما تيمم معه سفر شياطين
بعضها طاهر وبعضها نجس ولا يبرئ من طهارة منها ولا يجزئ ثوبا طاهرا وليس معه ما يغسله يتيمم وان كان الاكثر
نجسا لان كل الشياطين لو كانت نجسة جاز له الصلوة فيها واذا كان بعضها طاهرا لان لا يجوز له التحريم اولى لانه ليس
في التحريم اكثر من ان يصلي في الشوب النجس وهو غير قادر على ثوب طاهر فيكون مضطرا الى الصلوة فيها فجاز التحريم
لان جهة الجواز اعلم وادع بخلاف المسامحة لانه ليس بمضطر اليها حتى لو كان في موضع لا يجد من الطعام غير ذلك الغنم
استوت طاهرا وماله الشياطين نجس وكل فان قيل يجب ان لا يتحريم ويصلي في الشياطين كلها حتى يخرج عن الغرض يفتن
قلنا لو امرنا بالصلوة في ثوب نجس منه لان من الجائز ان يخلط بغيره فيحتاج الى التوضي صلاته عشر مرات حتى يخرج
عن الغرض يفتن وفيه حرج عظيم فانه تحريم وصلى في احدهما الطاهر ثم تحول رايه الى الآخر فصلى فيه العصر لم يجز له
لانما تيممنا بطهارة الاول والجواز الصلوة فيه بالاجتهاد فقد حكينا نجاسة الثاني فلو حكينا نجاسة الاول
وقساد الصلوة التي ادى فيه بالاجتهاد وكل حكم من اجتهاد ولا ينفذ اجتهاد مثله لان الاجتهاد الثاني في حمل
الخطا والصواب فلا يجوز الاول ونقصه بالشك بخلاف من صلى الظهر في جهة بالتحريم ثم تحول رايه الى جهة اخرى
فصلى العصر بها جاز لان ذلك لا يؤدي الى بعض الطهر بالاجتهاد لان الجهة التي تحرمها صار قبله الطهر شرعا فان تحول
رايه صارت الجهة الاخرى قبله العصر لان الاحكام الشرعية قابلة للتوقيف فاعا النجاسة امر حتى لا يصير طاهرا بالتحريم

بدليل انه لو صلى فيه بالتحريم ثم تبين انه نجس بعيد الصلوة ولكن جلناه طاهرا بالاجتهاد فلو جلناه الثاني طاهرا بعد جلناه
اولا ونجسا بالاجتهاد ايضا فيؤدي الى نقص الاجتهاد وبكلا جهتين وان تبين ان ثوب الطهر كان نجسا اعاد الطهر واجزه العصر
لان هذا نقص الاجتهاد باليقين وانما جاز ما اعاد الطهر لان الوقوف في الجملة على طهارة الثوب يمكن اما بالعلم او
بالنقص عن حاله فلم يفتد في سقوط التكليف عنه بالصلوة في ثوب طاهر واعتبر عن ذلك دفع المانع عنه لما فيه من الحرج وكذلك اذا
صلى في احدهما الطهر وفي الثاني العصر وفي الاول المغرب وفي الثاني العشاء فاصلى في الثوب الاول جاز وما صلى في الثوب الثاني
فاسد لما تبين وكذلك لو كان في ثلثة اقواب فحرمى وصلى الظهر في احدها وصلى العصر في الثاني وصلى المغرب في الثالث ثم صلى العشاء
في الاول فصلوة الظهر والعصر جائزة وفصلوة المغرب والعشاء فاسدة لانه لما صلى الظهر والعصر في الاول والثاني فقد حكم
بطهارتهما ففتن الثالث للنجاسة فلم يجز المغرب فيه وصلى العشاء في الثوب الطاهر فقد صلى عليه قضاء المغرب
فلم يجز ايضا المراتب الترتيب وفي رواية اخرى العشاء جاز كما ذكر في امام المغرب لما تبين ولو كان له ثوبان ومن انهما
طاهران وصلى في احدهما الطهر وفي الآخر العصر وفي الاول المغرب وفي الآخر العشاء فوجد باحدهما قذرا ولا يعلم القذر الاول
ام الآخر فصلوة الظهر والمغرب جائزة والعصر والعشاء فاسدة لانما تيممنا بجهة الطهر باعتبار الطهر الاصل فيما ينفذ
المسلم العاقل للصحة فقد حكينا بطهارة الثوب الذي صلى فيه ضرورة فتعين الاخر للنجاسة كما لو حكينا بطهارة بالتحريم
فكل صلوة صلاتها في الثاني وقت فاسدة وعلى هذا ذكر في النوادر ثلثة نفر سمع من احدهم صوت وانكر كل واحد منهم ان يكون
سبق منه قام احدهم الطهر والآخر العصر والآخر المغرب وصلى كل واحد صلوة على هذا الوجه ثم وجد في موضع السجود
قطرة من دم وانكر كل واحد ان يكون منه فصلوة الظهر لكل جائزة والعصر يجوز لامام الطهر ولا يجوز
لامام المغرب وصلوة المغرب لامام المغرب لا غير وفي رواية ابى سليمان عن محمد وفي رواية خلف عن محمد وعلق
لكل اما الظهر جائزة لكل لان الامام يقول انا طاهر وكل واحد من المقتدين يقول انا طاهر لان اقتداها به
يجزئ عنهما انه طاهر وانما الحديث صاحب المؤتم الا ان حديثا من المقتدين لا يمنع جواز صلوة الاخر فيعتبر نعم كل واحد
في حقه لان كل واحد لما انكر ان يكون الحدث منه صار مضطرا الى التحريم فيمكنه اداء الصلوة بجماعة لانها ملكت بالعرف
من حيث انها شعار الاسلام ففتت الضرورة الى اعتبار نعم كل واحد منهم واما صلوة العصر يجوز لامام العصر ولا امام الطهر باعتبار
ذمهما ولا يجوز لامام المغرب لانه لما اقتدى باحدهما في الطهر وبالاخر في العصر فقد ذم انهما طاهران فتعين هو الحدث
واقام المغرب يجوز لامام المغرب لا غير وفي رواية لا يرفع يده عن طهارة المقتدين بيمينه ان حدث وصلى امام نفسه صلوة
المقتد ولا يفسد صلوة لما انكر وفي رواية نوادر خلف المغرب فاسد لكل وهو الاصح لان امام المغرب لما اقتدى باحد
في الطهر وبالاخر في العصر فقد ذم انهما طاهران فيكون اقراره بالحدث على نفسه دلالة ويجزئ بفسد طهره وعصره
لانه اقر على نفسه ان الحدث كان منه قبل الطهر والعصر ولو صلى الظهر في ثوب والعصر في ثوب تبين ان في احدهما دم ولا يبرئ
ايتم صلوة صلاتها فيه في قياس قولنا بغيره بعيد الصلوة لان احدهما فاسد ولا يبرئ فحينها لا يفتن عليه يفتن
كما لو صلى صلوة من يوم وفي قولنا لا يبرئ يتحريم كما لو صلى صلوة يوم وفي رواية محمد يعيد العصر والله اعلم **باب**
التحريم في عتق الجوارك ووطئ الميسرة ومن اعتق واحدا من امائه بعينه افعى من اذينة ثم نبها لا يتجرع السبع والوطئ
فذلك الطلاق لان التحريم ما يجوز فيما يحل في حالة الضرورة الماسة فلا يستباح بالاباحة دون ما لا يحل والوطئ لا يحل
بالضرورة الماسة ولا يستباح بالاباحة فالحرج اولى والاكل يساج بالضرورة الماسة ولا يستباح بالاباحة فالحرج ايضا لانه
نوع ضروري ولا يحوّل القابلية وبينهن حتى تبين الحقيقة والمطلقة يقع الاثر عن وطن الحرمة وان تبين اولا واحدا لا يطأها
لجواز انما هي الحرمة فان اخرا ما غير المطلقة يستحق البتة ما طلق هذه بعينها فلا تافان حلف على منها لاحتمال ان يكون المطلقة
هي الميتة وان طلق جازا هذا ليعلم ان يبرئها لان الحلف لا يسبغ ما كان حراما عليه لان الحلف لا يسبغ ما كان حراما عليه فان
باع ثوبا من الجوارك فحكم الحاكم بجواز بيعه وكان ذلك من رايه وجعل الباقي في الحقيقة ثم رجع بعض ما باع اليه بجهة ملك
لا يطأوها ولا نساء النساء لا ينفذ لانه مخالف فالحلف الاجماع لان بالاجماع لا يجوز هذا البيع فتعين على مكة الاول ومضى

والجمل من خلق النعم وقدره ان اذ ابتدع صاها والاسماع به لان العادة جرت من النسي بالقاء النوى والزواج المكور والقصور
 وكذا ان الجمل من كبر النعم والصفى بها الطريق ولا يعودون الا اقل كان اباها لله فذلك ان اوصاها باقضى الملقط لان
 الاباها لا يوجب غوط للملك على العتق وان كان ذلك كثيرا لم يجر الملقط ان ياقده لان المالك اذا رجع للحاجه اليها فاباها لم يجر العادة
 في تصديق الجمل من ذلك المزارع اذا الملقط ان ياقده بعد الزرع وجعل كان له خاصه لان لم يلقط لم يلقط رب الارض كان
 مباح التملك والاقدر كان كوتب طلق ربي صاها وقار او يوفى في ثناء ميتة بندها املا فافذر رجل صوفى واولها ودمه فموت ووصاها
 ان ياقده الصوفى والجمل من ذلك ما زاد في الجمل بالرباعى عصبه جلد ميتة ودمه رجل له دار يوارها في افسا بايا وجمع من ذلك
 بمر كبر فان كان من راي صاها الدار ان يجمع ذلك فهو له لان اعد الدار له وان لم يكن من رايه ان يجمع بل يترك ذلك على وجه الاباها
 من اقل فهو اولى لان صاها رجل وجده دون ثم اخر في بلفغ عتق وصارت لها قيمه فان وجدها في موضع واحد فهو كاللقط لان لها
 قيمه وان وجدها في مواضع متفرقة اقلت قيمه الاصلح انما كاللقط على النوايا واذا وجدها انسان متفرقة حيث لو جمع اوصاها لهما قيمه
 فهي لانا النسي يرمون بالنوايا عادة نصارت لاربي مباحه فلما لا يرمون بالجور عادة فلا يصير مباحا بل يكون لقطه وذكر ابو الليث
 في العيون رجل سبب ابنة فاقدها انسان فاصلمها ثم جاء صاها فان قال عند التسيب جعلتها لى اقدها فلا يسيل لصاها
 عليها لان اباها التملك وان لم يقدركه ان ياقدها وكذا في رجل اربط صيدها هكذا اختاره بعض مشاخرنا فان اختلفوا في القول فقل
 صاها مع نية ان يلقها اقدها لان منكر اباها التملك فوام اصابها بعد موتها بغيره بغيره في البادية ان لم يكن في بياني الماد وقع
 في قلبه ان صاها فعل ذلك واما بالنسي فلا يلى بالاقدر والاكثر لان التملك بالداره كانت مباحا وذكر الفقهاء ابو الليث
 في نوازله اذا اجمع للدهانين ما يقط من الاوقية في الاوقية في اذ كان يسيل من خارج الاوقية بطبقه لان ما آلى من خارج الاوقية
 ليس للمسلمين لان ما انفصل عنها لا يدعى البيع وان سال من الاقرا او من الدافق والخراج جميعا او لا يعلم مقدار زاد للكل واحد من المستر
 شيئا لم يملكه وان لم يملكه لا يملكه الا ان يكون مضافا الى سبيل سبيل اللقطه في بيت مائة دار رجل وليس له لو لم يوفى وحلف
 بالاسا ومن حرام وصاها الدافق لان تصدق بها على نفسه لانه بمنزلة اللقطه

وما لا يقضى ومن اقل لقطه ولم يشهد انه اقدها ليردها ولم يسمع التوقف وسكت في يد وقا صاها اقدتها التملك حتى خذها
 وقلا او يوفى ليقضى ان تصدق فيه صاها انها لقطه عنده وان اختلفا في كونها لقطه فاقصاها اقدتها غصبا وقال الملقط لا يرد
 لقطه كقضى بالجماع لان يوفى ان الظاهر شاهد للملقط لان الظاهر من حال العاقد ان لا يملكه بايضا من غير فائدة ونية لانه قد نفع
 ما يرضى من غير فائدة لانه يجعل المال مضمونا عليه لان فائدة امكان الاسماع ويمكن الاسماع به وان نواه للمالك من اراد ذلك فيصير الاقد
 لنفسه جزا لخصا فان الظاهر ان لا يسفل له انما سبب الضمان قد حقق وموافقا لغيره فاذن انما ادعى ما يبره على الضمان وموافقا
 للمالك فلا يصدق الا بنية كالمالك اذ تملك بالذات والظاهر وان كان يشهد للملقط لكن الظاهر يصح لجم للدفع لا يطار حتى اقدته
 للمالك وهو الضمان فان سبب الضمان قد حقق حاجته الى اقبلة البراءة فله يثبت البراءة جهاده الظاهر وان الشئ اباها لم ياقدر نظر الضمان
 والظفر الملتصق بالظفر قد عليه ليزجى الشهاد على الكار واليه اثار قوله يوم من اللقطه لقطه فليس شهد ولا يملك ولا يثبت فذا يابح
 الاقد بشرط الاشهاد فبقدر الامر بالاخذ بالاشهاد فاذ لم يشهد مع القدرة عليه فلم يثبت اباها الاقد لان المالك لا يملك الا في النزع
 فصار مقدر باقصد ترك الشهاد على من انقصه ولو اقدها واستند ها ووجهها ثم ردها الا موضعها لم يقضى ولم يفسد بينا اذا
 كور على مكانها ولم يتحول وذكر الحاكم في المحقق ان اقدها بعد ما تحول على مكانها حتى لا يلقى لصاها فاقصاها فاقطها لهما ملك
 فاقد ردها الا موضعها فقد صار تاركا للقطه مضيقا لها فاقصاها لى لم يبر ملته باللقط للمالك لان ردها اقدتها لى لى
 لا يكون حافطها للمالك ملته باللقطه اقر الملقط بها لرجل ودفعها اليه بغير قضاء اقام اقر بينة انما هي ابيها شاة وان
 واعد غاصبه مع الملقط بالدفع باختيار المالكها والعابى بعض ما لا يخرج بغير اذنه ولا يرضع الدافع على القاصى لان
 القاصى يرضع باذنه ولم يلقه ضامن من جهته وان كان الدافع بقضاء من القاصى لا غير لا الملقط مجبر على الدفع على اقر بينة
 القاصى ولو الملقط كما فاقام كافر بينة من اهل الكفر حتى انا وان كان الملقط مسلما لم يقضى لان البينة الكافرة قامت
 على كماله فلم يقبل المستقر رجل وجدها فاقدره وسوا ليرد ان رده ثم يرد له فوده الا موضعهم ثم سرق من ذلك الموضع قال
 ابو يوسف موصاها من اقل من اقله ولا يملكه اباها وان رده حتى تدفع للاصلحيه وقال زفر لاضمان عليه وكذا لو وجده

باب في مابعض الملقط

وايضا له فركها ثم ردها لا الموضع الذي وجدها فيه وكذلك لو اقد من دار رجل وسوا يعلم ثم ردها الموضع الذي اقد منه
 فرق من ذلك الموضع جمل ان يصير لصاها لانه اقد لنفسه فلا يبرى الضمان الا بالرد على صاحبه ولم يوجد ولو اقد فاقام بينة
 او رايه من كبر او نزع خفيه من رجله ثم رده الا موضعهم قال ابو يوسف ان رده الا موضعهم جمل ان يستنطق من ذلك النعم الذي اقد
 منه فقد برى عن الضمان لانه هو رده لان النام حافظ لانه خاف مجرم وابتناه فمخاف منه اقد له وان استنطق ثم نام ثم رده
 الا موضعهم ثم سرق قبل ان ينتبه فهو ضامن لان الرد لم يصح لانه من استنطق فقد وجب الرد على المنتبه دون النائم لان المستنطق
 حافظ من كل وجه والنائم حافظ من وجهه دون وجهه الفساقى اقد النسي ان كان الواقع النائم على الطريق ليحفظ فذلك يلى
 فلا ضمان عليه لانه متاع ضائع كاللقطه فان كان النسي تحت راسه واقد او كانت راسه في كفه فاقدها ليحفظها فهو ضامن لان ليس
 بضائع لانه يحفظها لانه خاف مجرم وابتناه **كتاب الايق** مساند شمله على اصول

فصل في نسي الجمل يرد وفيه لاسنق وفيه على الجمل وفيه على النسي في الايق وفيه على

في ضايقه وفيه لو اقد باقده لا المالك ان كان من مسير سربله امام فضا عدا يسمى الجمل على الاربعين ومما وان كان
 اقل من ذلك يرد له وقال الشافعي لا يرد له وهو العتق لانه متبرع كالورد وابه والهي ولنا لما روى عن عمر بن دينار لم يرد له سماع النبي عم
 انه جمل الايق اربعون درهما وعن ابن مسعود انه اوجب الجمل اربعين درهما وقال عطاء بن جهم في جمل الايق دينار وعنى حرام وعن
 عمار بن ناسر انه قال ان رده في المهر فله عشر وان رده من خارج المهر فله اربعين درهما قال الضمان به في اقله فهم في مقدار الجمل
 اختلف على اصله الوصوب عن قال لا يجزى اقله فقد ضايف الجماع فله يجوز له الحق لا يرد واجاع الضمان به على انه لا خلاف بين الضمان به
 في مقدار الجمل في اوجب بعين انا اوجه اذ رده من مسير سرق ومن اوجب اقل من اربعين انا اوجب اذ رده اقل من سرق فمما اختلفوا
 في مقدار الرضا قبل سمي الرضا في كنهه اوجه اوجه يرد من مسير سرق اربعين درهما فكون بارا اقل يوم ملته عشر درهما وثلاث
 فقد رضى بقدره وقدر المقدر موقوف الى اربى المولى فمطعمه بقدر ما ينع صله لان المقدر يرفها دون السرق من الضمان به في كنهه
 فلا يملك بقدر الرضا بقدر بل يتوقف على اربى المولى ولو كان العبد يارب اربعين درهما فانه ينقص من الجمل درهم عند معا وقال ابو
 له الجمل ما لان الاثار وردت مقدار مطلقه غير مفصل بين قليل القدر وكثيرها لهما ان الجمل انا شرع ضا ورغيبا للثمن اورد
 نظر المولى احيانا لانه وانما يحصل له النظر اذ لم يمتى من ماله العبد بغير جمل والابن جديا به وموت عياله او لم يكن وكذا اقل الزوجين
 فله جمل له حتى انما ان العرف والعادة جرت ان من ابق عياله فانا يرد من كان في عياله متبرعا مطلقا لا محمله منطعا وبعد ذلك
 ضرب جرمه واعانه اقل الزوجين بطلب عند صاحبه متبرعا لا محمله ولورد عياله او اقيه وسار فرائه لا جمل له ان كان عياله لما بنا
 وان لم يكن فله الجمل لان الجمل يرد له لانه يجب لادع رد الايق ورد الايق من الخدم عرفا وعادة فان النسي يردون هذا من جمل الخدم
 واليه والقريب يستحق بدل الخدم على ولدن وقربه اذ لم يكن في عياله كخلة والاق والزوج لا يسمى بدل الخدم على ابيه وزوجته بالزوط
 وكذا ان شرع رد امة معها صير رضيع يملكه اولا اذا راقى يجب ما نزل من لم يراهم لا يتحقق منه الا باق فله يعتبر اقاؤه وصالي
 على الجمل على عشر من جاز كما لو عطف الكلد ولو صالح على اكثر من اربعين بطر الفاضل على الاربعين لان المستحق اربعون فله جمل
 على خمس ويطر الزيادة مكملة بصير ربها كما لو صالح من اربعين ومن على خمس يجوز بقدر الاربعين وبطلت الزيادة بخلاف هذا
 وان جاء بالابن له ان يملكه لافنا جعله لانه سعى سرقا كالمولى لان الراد ينع البايغ لان العبد بالابا صار كالزاد على ملك المولى
 لان عانة منافع المالك زالت بالابا فصار كالمالك مع فاراد بالرد صار مجييا ملكه فقد استغاد ما زاد بالرد يلى عليه فكان بمنزلة
 مالوزال عنه فحقه بالبيع او بالهبة ثم الشراء ثانيا وصار كالملقط اذا اثنق على اللقطه باذنه القاصى فله ان يجبرها حتى ينسخ النفع
 لان صار ينع البايغ من فست انه اصاب ملكه بالاتفاق فكذا هذا ولو لم يمت فبذنه وقدمه بام القاصى لاضمان عليه لانه ما دون في جسمه
 ولا جمل له لان معلق بالثمن والرد ولم يوجد ولان ينع البايغ والبيع من يملك في يد البايغ فانه يملك مضمونا بالثمن لا بالقيمة كذا لو كانت
 قبل ان يرد له الى اكم لان العبد امانة في يده امة ائمت الا دار الحرب فاسترها من رجل فوطها وولت اقدها بغير شئ وجهه ولها
 وعقرها عند اذنه وعند ما يمت له لا يسيل لولاها علمها ومما كاله امة نذات اليهم وهذا بناء على ان الامة لا دار الحرب عند
 اذنه لئلا يكونها مكان المشرك مسرورا وعند ما يملكونها واذا لم يملكها عند اذنه ردها حتى المشرك الجمل ان يشهد عند انشائها اقدها
 للمالك حتى الجمل والاعل والجمل واجب رد المديون والمولد لانهما مملوكان للمولد ولو كانت المولد قبل ان يصير بها اليه الجمل

الوديعة في وجهه وعاد عليها الفان او فلا ضمان عليه لانه لم يجز اصرار الوديعة بل يدعي عليه كما في وجه المال وهو منكر فله يستلما
 فان طلبنا فنفه اياها حتى بالمع والوديعة لم اخرجها بعينها او لا فلا لصاحبها اقتضاها او ادعي الوديعة عندك فصاعت بغير ان يكون
 عندك وموافقا على اخذها او شالونها او الوديعة ومع ودية عندك لانه قد جازا اخذها صار كأنه اخذها لم او دعها بانها لو كان لا يقدر
 على اخذها لابي عن الفان لانه لم يرد في حق الفان الاول وكذلك ان قال ان اخلها بمصارية وذكر الحضاف لوجار جاز بصكر لم غير زعم
 ان صاحب الصكر اقر بالملك وان وكله بالقبض فذمه اليه من علمه الذي من غير يصدق ولا الكذب ثم جاز صاحب الصكر واقر بالوكالة وانكر
 ان يكون المال له فانه باخذ المال ان كان قايما وله كان صالحا لخاصة الفان فذكر هذه الوصية لانه قد ثبت ثبته في حق من اياها كونه وكذلك
 وصار غاصبا لانه انما اذن له بالقبض للمال له لا لنفسه فاذا ادعى انه قبضه لنفسه على وجه الغصب كان ضامنا وجاز دفعه الى جرحه ورام
 وقال في نهامة كذا في حق الوديعة عندك فله ان يملك القاض من حقته وهلك الحق الباقية يعني سهم ونصف لان هبة الحق فاسد لانها
 متاع والهبة الفاسدة مضمونة والوديعة امانة وقد شاع في الكفاية المستملكة نصفها امانة فصارت كلها مضمونة بالاسئلة والحق
 اليها لانه نصفها امانة فانها لا تضمن بالهبة كمن تضمن مضمونا بالهبة الفاسدة فصارت جازة ما تضمن سهم ونصف في الوديعة اية عشر
 وقار في نهامة كذا في حق سطرها لانه فله ان يملك الدوام يعني الحصة الباقية لانها كانت مبنية فاسدة ولا تضمن الحصة الباقية لانها امانة في يد
 ولوا عطاء في حق صاحبها ان لم يرد منها ولم يرد منها فله ان يملكها القاض يعني الحصة الهبة ولا تضمن كل المانيا الفاسدة والوديعة
 اذا طلبت الوديعة فقال اطلب اخرجني اصابها اخذها فقال المودع ضاعت الوديعة بالعين صاعت قبل اوارك او بعد ان اوارك فله ان يرد
 لانه الضمان لانه ضمانا فله ان يرد امانة ما ضاع فاذا اقر فضاة قبل ذلك كان ناقضا وان قال بعد اقراره لا تضمن
 لانه لا ضمان في الوديعة اذا قال لا ادعي اضمن الوديعة ام لم اضمن يعني بدليل انه لو حقق ما توهم يعني لم يثبت التضييع من جهة غير فحين
 كونه مضمنا ولو قال لا ادعي ضلعي ام لا لا تضمن لانه لو حقق الضمان لم يضمن فكذا اذا توهم فيه الدابة الوديعة اذا اصابها في فاس
 المودع ان انا ان يعالجها ضلعت مما ذكر فلا يصح ان يضمن اربها ما فاما ضمن المودع لم يردع على اصد لانه يبين ان المعالج على ملكه
 باين فانه يضمن المعالج بشر ان علم ان الدابة المستودع او شكرها انما له ام لا غير فانه يردع على المستودع لان الدابة في يد المودع والمودع دليل
 الملك لم يثبت يد غير علي في الدابة زعمه بانه على المالك وان علم ان الدابة عن فانه اضمن المودع انما ليست بداني ولم اومر بها بالمعالي
 لا يردع لانه الام لم يصح ونوقال المالك للمودع في السر من اضره لعله ان كان دفعها اليه في جاز و زعم انه رد المودع ولو لم يرد المودع
 فلم يردع ولم يردع اليه في هلك لا يضمن لانه يقصور ان باق غير رسوله بتلك العلامة **الامانات**
يقبل مضمونه بالموت المسوط اذا مات المستودع والوديعة قايمة بعينها في ايدي الورثة ردت على
 صاحبها الفروع من وجهه على ما في حق من وان كانت لا يعرف بعينها في دين في ترك الميت خاص الوفا لانه لما مات المستودع ولم يرد
 صار له الوديعة فصار بالتيميل مستملا لانه لا يملك الا الوصول اليها فصار بالفاسدة في حق فحق المستودع وهذا الذي
 بنه له الدين الثالث بالمعينة فيكون ما بالدين الحق السوار والامانات يقبل بالموت مضمون اذا لم يرد من شيئا الا فله ان يرد ما
 من الوفاء اذا مات ولا يعرف حال غلتها الى اخذها لا يضمن والثانية السلطان اذا اودع بعض الفقيه عند بعض العايف
 ومات ولم يرد عندهما ورجع لا يضمن ذكر في السير الكبر لانه فاسد غير المسلمين في الحفظ بنفسه وغيره والذات لا يضمن والثالث
 في نادر ان هشام عن محمد قاض في مائة مائة مال اليم ولا يرد في المال والدين في ذكره وان عرف انه دفعه الى ابنه واليدين
 المسمى دفعه لم يضمن لانه ان كان حفظا مال اليتام بعينه في زواجرين رسم على محمد نوقال ضلعي مال اليم عندي او انفقته عليه لم يضمن
 ولو كانت قبل سائة مائة كالمودع وذكر في الهارون لوجن المستودع جنونا مطبقا فطلبت الوديعة فلم يرد صار دينا فله ان يضمن
 العاقبة لولا ان يقبض من مائة ولا فله ان يضمن المودع من المرفوع اليه في لو افاق المستودع وفاد ضاعت او ردت او قال لا ادعي
 اين مع حلف على ذلك فان حلف بوجهه على المرفوع اليه فان كان قد دفعها الى امرائه مائة اخذت المائة منها وان قال قد ضاعت فله ان يرد
 فالقول لخاصة منها ولا يضمن على اصد لانه المستودع ان دفعه الى اعيان كانت مضمونة فظن وانما قالت فقد ردتا عليه قبل مائة
 فالقول لخاصة منها وصارت دينا فله ان يرد المائة من الزوج لانه امانة اودع الوديعة المستودع ولم يعلم ذلك فقد ضاعت المستودع
 بجهله للوديعة وصارت دينا في تركه نصيبا لانه امانة الوديعة ينكر دها ولورده على طلب ابا و يابه سلسلج دها ودفعه اليه
 مات المرفوع وطلب القيلسان ولم يرد فانه ضام لقيمة القيلسان ويقبض منها الوديعة بدينين ويردوا سبعين من

مردود

الميت الجامع لوقال المستودع لصاحب الوديعة قد قبضت بعض ود يعبركم ثم مات المستودع والوديعة الباقية فقال صاحب المال لم اقبض شيئا فقال
 ورثة المستودع قد قبضت نسايه وبق ما به لا يصدق الورثة لو قال لصاحب الوديعة بالدين ان يرد قبض شي من الوديعة وحلف بما اقبضت
 ما اوتت الورثة وباعذ الباقية من ترك المستودع لان الورثة المستودع يقبض صاحب الوديعة جاز لكونه مودعا من جهة ولهذا الزاوية
 الوديعة قبض جميع الوديعة صح وان فمذا اولي ثم وقع الخلاف بينه وبين ورثة المستودع مقدار القبض الذي اقبضت منه عمل الجرح
 من الجرح فلو قال قول في البيان خلاف ما في مال صاحب الوديعة من المستودع قبضت ما بقي عندك نسايه والمستودع يقول ان لا قبضت
 نسايه بالقول قول المستودع مع منة لانه مادام جازا فله ان يرد المستودع قبض صاحب الوديعة وبالموت من غير ان صار ضمانا ولم
 يبق امينا فلو قال قول القاض في حق المضمون كالفاسدة مع المضمون من اذا اختلفت في مقدار القبض المقصود واذا اختلف
 الطالب في حصة المودع في الوديعة فقال الطالب قد مات ولم يرد فصار دينا في ماله وقاتل الورثة كانت قايمة بعينها موقوف يوم كمال المودع هلك
 بعد موته فالقول للطالب هو الصبي لان الوديعة صار ضمانا له فله ان يرد الوديعة وذكروا المساقاة في حصة قبض الوديعة يوم كمال المودع هلك
 والاعا اخرى لصبي اخر في كس وملك كذا الكس في اليد ايها الباقية الباقية من الوديعة فاذا كان كذا واحد منها ان يدعي غاصبا
 ما التقي عليه وحلف رجلان او حلف رجلان في المودع ويرك ابنا فاضي احد هما الابن المستملك بعد موت ابيه وقال لا ادعي
 صنف فله في حق المملوك على الابن لانه الابن من حيث زعم ان مات وتركها قايمة بعينها والمستملك بالابن ولا يصدق على الابن فله في حق
 واما الامة فله في حق مائة درهم حال الابن ولا يثبت كصاحبه فيها **المودع المودع اذا اختلفا** بابله
 على فصول اربعة في اختلاف المودع والوديعة والثالث في اختلاف المودع والوديعة والرابع في اختلاف المودع والوديعة
فصل لو قال المودع ردت الوديعة ليك او ضاعت عندي وانكر المودع وقال لا ابلد المودع قال المودع مع منة لانه منكر وموجب
 الفان مع لانه صاحب المال يدعي عليه الفان مع لانه يقول الوديعة عندك جرحها حتى ادعت الرد او المقتضى فمضامنا والمودع ينكر ذلك
 فكان مدي عياصون منكر امين والعبرة بالمع فان اقاما البينة فالبينة بينة المودع ايضا لان بينة المالك قامت على المودع لانه لا يعلم ذلك
 الرد الامن حيث يتصحب بالمال منكر فله ان يرد المودع او ادعيه اذ اقام البينة عليه لا يقبل لانها قامت على النع والبينة على النع لا يقبل
 لانه لا يعلم ذلك من المودع الذي الامن حيث يتصحب بالمال منكر فله ان يرد المودع او ادعيه اذ اقام البينة عليه لا يقبل لانها قامت على النع والبينة على النع لا يقبل
 البينة لانه اقر بالسبب الموجب للقضاء ثم ادعي بانه يرد فله يصدق الالح **فصل** ولو جرح الوديعة فقام المودع البينة على الوديعة
 واقام المودع بينة فاضاعت حتى لانه ما اثبت الوديعة بالبينة صار المودع بالحي وضامنا لانه اسكتها نفسه فصار غاصبا والشهود
 شهدوا بالهلاك مطلقا فيقول ان يكون الهلاك قبل الحو فله ضمان عليه ويحتمل ان يكون بعد فله ضمان لان هلاك المضمون بوقت كذا
 لقاه للمطوط قد وقع الاثر سقوط الضمان بعد موته فله يقط بانكر ولو اقام بينة على الهلاك قبل الحو فله يضمن مذكورة
 الاصل لان الحو لم يرد مضا فضا وكذا بانفس لانه لم ينكر الابداع اصله بل انكر كون الوديعة عند فانه قال ليس لك عندي ووديعة مني
 صاوق في ذلك لانه الوديعة بعد الهلاك لا يكون عندك كمن انكر الدين ثم اقام المديعي البينة عليه ثم اقام المديعي عليه البينة انه اوفاه او اياه
 يقبل بينة ولا يكون مضا فضا انكار الدين لانه لا يكون عليه ويما في اوفاه حتى لو انكر الابداع اصله بان قال لم تودعني ثم قال اودعني
 ولكنك اسديت لا يقبل بينة على الهلاك قبل الحو ويضمن للديهي مضا فضا الدعوى والمناقضة منع صح الدعوى وكذلك لو قال المستودع
 اعطيتكم ايام قال لم اعطكمها ولكن ضاعت لا يصدق لانه لما قال اعطيتكم ايام فصار ضامنا ثم اقر بها وادعي هلاكها وملكه
 المضمون بوقت كذا الضمان ولا يضمن **فصل** ولو قال المستودع عنى الفاضلة وادى المالك غصبا فالقول هو المودع ولو قال
 اخذتها ووديعة وقال المالك غصبا حتى لانه اقر باخذها من الغير وان نوب الضمان ثم ادعي بانه وموالاته فله يقبل الالح كما لو قال
 اكلت ما ذكر وانكر صاحب المال في المسند الاول اقر بالابداع والافراد بالابداع لا يكون اقرارا باخذها لانه لم يسم الابداع
 بدو الاخذ بان يصنع المال بين يديه وقوله لا اعطيه فلم يرد مضا فضا الضمان وموالاته المالك يدعي عليه اخذها وموالاته مذكورة
 القول او دعاه الف درهم وادعاه الفاق اعطاه المودع الفام اختلفا فقال المودع هذا فوضرك فضاة الوديعة صدق مع منة لان
 الاعطاء قضا كان او ودية انا سفا من جهة فتكون القول ولان الف المردود استغنت عن حكمها لانها كانت ودية قد ضاعت
 مردودة وان كانت قضا قد ضاعت موصولة لاصحابها وانما الخلاف في وقوع الف الفها لانه المستودع يقول اخذتها ودية المالك يقول
 اخذتها قضا فالقول هو المستودع لانها صادقا ان اخذها كان باذن والاخذ باذنه المالك يكون موجب للضمان ابا بشرط ومن

مردود

والعارة على أربعة أوجه أما أن يكون مطلقاً في الوقت والانتفاع جميعاً أو يكون مقيداً فيها جميعاً أو يكون مقيداً في
مطلقاً الانتفاع أو على عكسها أما إذا كانت مطلقاً فيما بالانتفاع أو مطلقاً في الوقت ولا في مطلقاً في الانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع
أو مركباً ويلبى غير ذلك مما لا يمكن مطلقاً الانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع
وعين المنفعة أيضاً فذلك باعتبار النقص في العادة فذلك لأن المستفيد للركوب والبس لا يمكن أن يكون غير متفاوت النقص فيه حتى لو ركب بعد ذلك
بنفسه فحينئذ لا ينافي المطلق لأن العادة لا ينفص في المنازعة المانعة من التسليم والتسليم في العادة
غير لازمة وأما إذا كانت مقيدة فيما بالانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع جميعاً أو مطلقاً في الوقت والانتفاع جميعاً أو مطلقاً في الوقت والانتفاع جميعاً
والبس في الركوب ويلبى غير ذلك مما لا يمكن مطلقاً الانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع
وله أن يغير غير ذلك مما لا يمكن مطلقاً الانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع
فله أن يغير غير ذلك مما لا يمكن مطلقاً الانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع
بأن يستأجره لو ما لم يسلم على غيره فله أن يغير غير ذلك مما لا يمكن مطلقاً الانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع
بعد الوقت حتى قبل صدق إذا انتفع به في اليوم الثالث لأنه إذا انتفع به في اليوم الثالث فإنه لا يمكن أن يكون انتفع به في اليوم الثالث
في بلد كالودع إذا استأجره في وقت وفل يرضى بالأسكن بعد من في الوقت وأن لم يسلم به لانه استأجره في وقت وفل يرضى بالأسكن بعد من في الوقت
موقوف وقدمت لنفسه لأنه إنما يمكن من استأجره بالقبض الأول وبالقبض الأول كان مكانه في خلاف المودع لأنه يمكنه أن لا يكون انتفع به في الوقت
كان للمالك وإنما يمكن من استأجره بالقبض السابق وأما إذا كانت مطلقاً في الوقت والانتفاع جميعاً أو مطلقاً في الوقت والانتفاع جميعاً أو مطلقاً في الوقت والانتفاع جميعاً
الخطبة في شأنه مراعاة للعقد فمراعاة للمطلق في المطلق **باب ما يضمن المستفيد من الوقت والانتفاع**
المبسوط يستأجره لغيره على أن يغير غير ذلك مما لا يمكن مطلقاً الانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع
الشعبه إذا كان مثلاً في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع
والأموافقة السعد في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع
داه لغيره على إتمام نفسه فله أن يغير غير ذلك مما لا يمكن مطلقاً الانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع
قطناً في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع
للدابة مما لا يمكن مطلقاً الانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع
أوق للدابة ما لا يمكن مطلقاً الانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع
في الأجزاء أعاد لغيره في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع
فقطبت يميني جميع قيمتها والفرق في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع
أثر بالدابة وقد انصل السلف بأحد عشر قبل الحلو في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع
السلف مضافاً إلى الجرح الأخير فكذلك هذا فاسم الحلو السلف معناه أنه محذور بعد عدم السلف فله أن يغير غير ذلك مما لا يمكن مطلقاً الانتفاع
مضافاً إلى السلف ما لا يمكن مطلقاً الانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع
فكذلك هذا يستأجره لغيره على أن يغير غير ذلك مما لا يمكن مطلقاً الانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع
غيره مطلقاً الانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع أو مطلقاً في الوقت والانتفاع
المسكون باعتبار العرف والعادة لا غير المسكون المستأجره في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع
في داه العار به ودفعه في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع
والأربع يميني بترك الحفظ والضياع كالودع وفي وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع
الأولى لا يقطع بالسرقة في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع
لقطع لانه حافظاً وذكر أبو الليث في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع
بالداه لا يضمن لانه غير مضاعف ولو ما لم يقطع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع
مد المقود من يد وهذا يجب أن يكون ما لم يقطع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع في وقت الانتفاع

فانه نص محمد ان المودع اذا نام حال افسرت الوديعة لا يضمن المودع والمستفيد هذا سواء لمعارها لالموضع فكذا لا يضمن المستفيد
وجه الموضوع عن جهة الفوات حتى لا يخرجها الى ما جرم يودع له الا في الاصل في كمالها حتى لا يوافقها بالافراج الى ما جرمها بالافراج
فكون مستفيدا لا يضمن مصلحا للاداء باخر اجمالا الى ناحية او الى الملقى او لرد يودع يستفيد ذاته الى اخرى فاعطارها الى المدينه فكذا لا يضمن المستفيد
لان العبرة بالذن المعتبر واذنه كان الى المدينه فالركوب الى المصلح اذنه المالك فلا يضمن وان ذكرنا الى اخرى يضمن لان المعتبر بآذن المالك فكذا لا يضمن
ولا يوجب المودع الى الرسول لانه العيب والافساح به كان عاملا لنفسه فلا يرجع بخاص على غير كالمصوب له هلكت العارضة في يد المستفيد فاحتج
ان يضمن اربما شاء لان المعتبر غصبه والمستفيد غصبه لا يرجع واحد على صاحبه لان المعتبر ملكه بالضماني من وقت الغصب فصار مستفيدا له
كل الوديعة واما المستفيد فلا يضمن لنفسه لان منفعة فبنفسه فليست له وفي الاجابة يرجع المستاجر على الاجار ولا يرجع الاجار على المستاجر لان منفعة
قبض المستاجر راجعة اليها المستاجر بالاستعارة ولا يضمن للمستاجر لان منفعة الاجار كانه حصل له عينها ولنفسه منفعة والعيب فوق
المنفعة فاجتبر عامله بما بينا عند محو عليه استعار مثله وانه فليست تحت ثم تحت وصفي المستعير ليس لولا ان يرجع على الاجار لانه
في القبض عامل لنفسه كلفه الخوان ضمن المعتبر يرجع مولاه في رقبه الراكب وكذا لكانت الدابة ملوطة المعتبر ان يضمن الراكب لان المولى ملك
الدابة بالضماني فصار العبد الاول مغيرا لملك مولاه بغير اذنه فوجب ضمانه على المستعير السوادرجل استعار قلعه ذهب ففقد صلبا
فسرق فان كان الصبي مضطربا عليه لا يضمن لانه لم يضعه ولا يضمن لانه ضيعه حيث وضعه عند من لا يعقل حفظه امره اعارت له
بغير اذن الزوج فان كان شيئا من متاع البيت فليكون في ايديهم عادة ففضاع لم يضمن لانه اعارت باذن الزوج دالة وان كان من غير ضمن وتو استعار
رقعه ليجعلها في خيشه ويضعها في ثيابه فهو ضامن لان هذا ليس عارضا لكنه فرض هذا اذا لم يفرلادها عليه كفا اذا قال لا ردها
عليك فهو عارضة لان الفرض عنه لا يكون واجب الرد فصار اعادة ردها من غير اذنه وانكوت لا يضمن وكذا اذا اخذ كونه
القبض ليس في حفظه وتكسر لانه عارضة في يده وكذا لو دخل من ردها بآذنه واخذ انما يضمن بغير اذنه لينظر اليه فوقع في يده وانكوت لا يضمن
لان ما دون فيه دالة لان الاذن في الدخول دالة الاذنا بذلك الا ترى انه لو سأل كونه فوجب منه حفظه من يده فانكسر لا يضمن كذا هذا خلف
ما لو ان سقيا سبع انا كافه بغير اذنه لينظر اليه ففقد فانكسر ضمن لانه خيره ما دون دالة الاذنام دالة الاذن ردها بطلب من ردها بآذنه
فقال له المغير اعطيك هذا الجار المستعير في العذر واخذ بغير اذنه فاصحبه وفات ضمن لانه اخذ بغير اذنه ولو استعار من رجل ردها بآذنه فاستعمله ثم تركه
في الخرج ففضاع ينظر ان علم المغير رضي بكونه في الخرج يرضى واما ما سواه من كونه في الخرج فليس له ان يضمن لانه تركه في الخرج باذنه وان لم يعلم
ذلك منه بان كانت العادة مشتركة ضمن لانه تركه بغير اذنه **باب رد العارضة** ملك المغير المستعير
فرد العارضة لانها امانة والامانة مودة موداه ولورد العارضة الى احدى اعيان المغير ففضاعت لا يضمن لان المغير يدين هو لا فكذا لا الرد اليهم
لان الرد من تمام الحفظ وكذا لو ردها الى عند صاحبها وهو يقوم عليها ام لا فكذا لا يضمن لان ردها الى صاحبها هو لا فكذا لا الرد اليهم
يضمن قياسا لانه لم يرد بها على المالك ولا على وكيله وانا وضعت ملكه في يده فوجب ان يضمن كالمودع في ردها الى المالك او الى وكيله
في الضمان فكذا هذا ولا يضمن لانه لا الرد حصل للمالك معنى واعتبارا لان الربط والمنزل والعبد الذي لا تقوم عليه يدين حكما واختارا
كله الربط ويد العبد في يد المالك لان الربط صالح لحفظ الدواب فوجب العبد كذا فانا المالك كحفظه اذنه فهاولان العادة جرت برد الدابة المستعارة
الى الاصطبل ورد الا منقعة المستعارة الى دور ملكه كما من غير تسليمها اليهم وذكرنا المسفح لو كانت العارضة شيئا ثقيلا كالجوهر فودها المالك
يضمن لانه بحر العادة بطريق الدار ولا يرضى الا علمانه وكذا في المسفح فاما المودع لو رد الوديعة لامتاز المالك او الى احد من عياله او الى
غيره لا يضمن لان الوديعة امانة كالعارضة وفي كرايكم في المسفح والكوفي في مختصره انه يضمن لان المالك لم يرض بغيره حيث اودع عند غيره
والقبلي في العارضة والاجابة كذلك ولكن ترك القبلي في العادة وهذه العادة معدومة في الدواب فكله في ضمان العين فاما ضمان الرد
ولو رد المستعير الدابة المستعارة للمالك لا يقوم على اهل بيده على ضمان الرد لم يذكر في الكتاب فاما ما يجزى اياه لانه ضمان الرد
واجب على المستعير الدابة المستعارة للمالك لا يقوم على اهل بيده على ضمان الرد لم يذكر في الكتاب فاما ما يجزى اياه لانه ضمان الرد
فكذا المستعير واما القاص اذا رد المصوب على اهل بيده على ضمان الرد لم يذكر في الكتاب فاما ما يجزى اياه لانه ضمان الرد
بغيره ضمان العين واما العبد وكذا في المغير المقتضى دالة لانه لما امر بالحفظ وبالقيام عليه ولا يمكن ذلك الا بالقبض من المستعير والخاص
فصار وكذا بالقبض من جميع المالك دالة ولورد المصوب لا يضمن لان ضمان العين لا ضمان المصوب فوجب له بقبض المالك
المالك او الى نائبه حفظه وهنا وورد المالك على ان حفظه فوقع الكسر فارد فلا يضمن لان ضمان العارضة لانه

[illegible][illegible]

تفسير العمري

رفی

وان كان عليه دين في حيز بطل الرجوع وفردوا له ان سليمان والجامع انه في حق الناس كانه وقيل هذا قبيل والاول امتحان وفي
هذه الرواية ان الرجوع في اليمين استغناء لعين الحق ولهذا كان الواجب له ان يرد ما عليه على بايعه ولو كان مالا او بيت فيه او كنز وسقطت
الركن عن الموهوب له ويصح بطل القبض في شئ كقوله القسم ولو كانت هبة فدين لما سقطت الزكاة عنه وما صح في الشئ وهو ان
الاولى ان الموهوب قادر على ابطال حق لم يصح اقراره للوارث ولم يصح ان يبيع اشارة بعض العنارة والورثة على البعض فصار بالامتناع بالبيع
الرجوع ورده باختياره متما في حق العنارة والورثة في زمان يعتبر عنده هبة جديدة في حق العنارة والورثة صيانة لحقهم وان كان في حق
باب هبة الخبز والمرد جرت هبة في دارنا هبة في دارنا الحرب فبطل الرجوع في حق الموهوب
ولم يأمه بالقبض بطلت الهبة وان اضر بالقبض في دار الحرب لم يقض جازا حتى اننا لان ملكا الحرب المستام وهو قوله لا يبطل
بالعود الى دار الحرب ففي اجماع صحابي الا انه يصح قبض الموهوب له بامر الواهب بعد الاقرار في الحرب ولا يصح بغيره كما في السلم
نظران وصح السلم في الفوضه في اقل الرجوع في هبة لانه لا يصح من السلم بغير الخبز ولا يصح تفويضه لانه عندك جرت مستام وهو
سلم او هبة السلم في دار الحرب في مستام فلكل واحد ان يقع في هبة لانه لو صدر ما يبطل في الرجوع لان يعود
لدار الحرب لم يبطل املاكم وهو قوله وانما س وافدت الهبة بعد السلم ان يرجع وان فرق في القسمة لانه نالت الهبة عن ملك
الموهوب له بالسلم لا الفاضل فيبطل في الرجوع كالواجب وان كان الواهب متواخيا في وقوعه في سلم فبطل بكنه ان يرجع
في هبة وكذا ان اعقب في سلم الرجوع لانه يبطل عقوبة بعد ما يبيع في الرجوع اعان للهبة لا قدم ملكا الواهب بعد ما يبيع لوعاد الهبة
يعود الى ملك مولاه فصار الرجوع متواوفا في حق الرجوع اثبت لولاه بالهبة ولو هبت جرت في سلم اهل الدار اجماعا
وخرج الدار فبطل الرجوع الا ان فوضه لان الاملا لم لا يبطل فقا كان ثابنا قبله سلم وهبت لم يرد ففوضه المرد في قبله او لم يرد
الحرب جازت الهبة له ولم يجر تفويضه عند اى ج وعند ما يجوز لما عرف في السيرة ان تصرفات المرد تنفذ عنده وعند ما
ينفذ وان كان المرد هو الواهب وعوضه قبله او لم يرد هبة الما ورثته والعوض لا صاحبان كان قايما وان كان مستملا
كان دينه ماله هذا في الرجوع لان الهبة بطلت عند وفي المحقق الهبة رجع الموهوب له في العوض فالقائه ويسمى قيمته
ما هلكه وهبت المرد للمرة او انصرف في ان يوضه في اقله باطلا ويجوز ان يفرق بين الذميمة لانه المرد ليس
في الاحكام الا وهو كالمسلم ولهذا لم يجر بيع الخبز والخمير فاما الخبز في حق الذي كان كالمسلم واسم السلم

على مقدم رأسه ولا يوضع الا بهام والسبابة وبجاء بين كفيه ويمد يدهما الى مقدمته ثم يمسح ظاهر كل اذن بكل ابهام ويمسح باطنه بمسحة **والبدنية في المسح** من مقدم الرأس سنة والتسليط فيه مكروه وقال الثوري سنة والصحيح قولنا لان المسح هو الاصابة ودون الاسالة والتكرار لقربه من السبلان والافاضة لان الماء اذا كرر على محل ينال عنه لا محالة فكان التسليط ممكلا باسم المسح وسنة الشئ نووي بكامله لا بالاخطال به فلا يقع سنة وانما السنة فيه الاستيعاب لانه هو الاصل في الاكمال وروى الحسن عن ابي حنيفة انه اذا مسح رأسه ثلثا بما كان مسنونا **ومسح الاذنين سنة** وبمسحان بآء الرأس وقال الثوري بواحدة لهما ماء جديد والصحيح قولنا لقوله عم الاذنان من الرأس **اراد** انهما من الرأس حكما لا خلفه ولا حكم يكون الاذنان فيه من الرأس **الا لمسح** **على الرقبة** قبل بانه سنة وقبل بانه ادب لانه قد اختلف فيه الاثر **واما ادب الوضوء** فمعي ان لا يتكلم في وضوئه بكلام اناس ولا يستعين بغيره وبذلك اعضاءه ويدخل خنصره في ضماخ اذنه ويحركها وهو مردى عن ابي يوسف محكي عن ابي هريرة وبشهادة عند غسل كل عضو وبشهادة اذا فرغ واذا فرغ الآبنة من الماء طأها ليكون عدة له لو وضوء اخر وفي الادب كثرة **والفرق بين الادب والسنة** ان السنة ما واطلب عليه رسول الله عم ولم يتركه الا مرة او مرتين **والادب** ما فعله مرة وتركه اخرى **واما حكمها** فهو مفتاح الصلوة لقوله

عم مفتاح الصلوة الطهور **باب ما ينقص الوضوء وما لا ينقص** فيه فصول

فصل في الخارج من السبلين وفصل في الخارج من غيرهما وفصل في الحدث الدائم وفصل في النوم وفصل في كل ما خرج من السبلين الدبر والذكر او فرج المرأة مثل البول والغائط والرج والدم والمذي والودي والمنى من غير شهوة فقد الوضوء لقوله عليه السلام بعد الوضوء من سبع من نوم غالب وفي ذراع ونفطار بول ودم سائل ودسعة تملأ الفم والضمضة في الصلوة والحدث وكذلك الدودة والحصاة والحم اذا خرجت من السبلين لانها لا تنفك عن اجزاء النجاسة فينقص الوضوء بخروج النجاسة والدود والحم اذا سقط عن رأس الجرح لا ينقص الوضوء

لان عين السقط ليس نجس وانما النجس ما عليه من الرطوبة وذلك قليل وقليل النجاسة حدث في السيلين
لوجود الخروج وليس يحدث في غيرهما لعدم لما بين ذلك الرج من الدبر ينقص الوضوء والبحث لان النجس ما جاور
لان الرج منى انبعث عن موضع النجاسة لا يخلو من قليل منها وقليل النجاسة حدث في السيلين لاني غيرهما وانما الرج
الخارجة من قبل المرأة او ذكر الرجل روي الكرخ عن اصحابنا رحمهم الله انها لا ينقص الوضوء لان النجاسة لا يجاورها
ولهذا لا يخرج منته الا ان يكون المرأة مفضاة فيسحب لها الوضوء احتياطاً لاحتمال ان الرج خرجت من دبرها
لا من قبلها ومن **توضها** فزاي البلل سبباً من ذكره اعاد الوضوء كخروج النجاسة وان كان برة الشيطان ذلك كثيراً
ولا يعلم ما هو بمضى على صلواته لانه من وساوس الشيطان والسبيل في الوضوء قطعها لا ابتاعها وينصح بتطهيرها
فرجه بالماء لتجبل على النصح لقوله هم الشيطان يقول حدثت فاصح فرجك بالماء قبل هذا اذا لم يجف البلل
فاما اذا جف ثم رأى بطلاً اعاد الوضوء لان البلل محال على البول دون الماء اذا شك في ضمن وضوئه
ان كان اول شكه بغسل لانه بين بالحدث وشك في زواله وامكنه اذالته من غير فرج فلهذا وان كان
يعترض ذلك كثيراً لا بغسل لانه لا يخرج في الدبر ومن ينقض بالوضوء وشك في حدث او ينقض بالحدث
وشك في الوضوء اخذ باليقين لان الشك لا يتعارض اليقين المتوضي اذا حلق شراً او فلم طفره
لم ينقص الوضوء فيه لانه اقام طهره ولا اثر لها في نقص الطهارة وكذلك لو برأت الفرقة وارتفع فشرها
واطراف الفرقة موصولة بالجلد الا طرف يخرج منه القيح ولا يصل الماء الا ما تحت القشر بجزية وضوئه
لانه من الباطن ولا ينقص الوضوء مس الذكر ولا لمس النساء خلافاً لثقة لان المس بدون بجان
الشموة وانتشار الآلة ليس بسبب كخروج المذي غالباً بل يكون نادراً فلا يقام مقامه ولو باسرها بمنجربين
وانتشر لها ينقص الوضوء خلافاً لمحمد لانه حال يقظة وانتباه فتوقف على حقيقة الخروج من غير فرج
فلا يقام السبب مقامهما ان المباشرة الفاحشة سبب كخروج المذي غالباً وعدم فرجه يكون نادراً
فيلحق النادر بعدم ويقام السبب مقام الخروج احتياطاً للعبادة كاليفاء الحفائين النواذر